



جمهورية مصر العربية

مكتبة النقض

المكتب الفني

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للموارد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة الثالثة والعشرون

١٩٧٢

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٢

مكتبة عربي
(شراء) مكتبة المتحف
AL-MUSKATA

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي رقم التسجيل ٨٧٧٥٥
١٩٧٢

الأحكام الصادرة

من

الهيئتين مجتمعتين

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرفاوى رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين .
هواب رئيس المحكمة : محمد عبد المنعم جزاوى ، وأحمد حسن هيكل ، ومحمد صادق الرشيدى ،
وحسين سعد سماح .

والسادة المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وأمين أحمد محمد فتح الله ، وعباس حلى عبد الجواد ،
وسعد الدين عطيه ، وسليم راشد أبوزيد ، وحسن أبو الفتوح الشريفى ، ومحمود كامل عطيه ،
محمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد العليم رزق الدمشان ،
وصلاح الدين حبيب ، وهادى بغدادى . ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد محمد الشريفى ،
وحسن هلى المغربى ، ومحمد عادل مرزوق .

(١)

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣ القضائية

حكم . " إصداره " . " بياناته " . دستور . نقض . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها " . بطلان .

خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .
فأصيل ذلك .

البيان من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض
فيها البتة للياقات التى يجب إثباتها فى ورقة الحكم .

النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصادر في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للسنتين ١٧٨٠ مرافعات ٣١٠٤ إجراءات .

إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .

نصت المادة السابعة من الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ — نصت جميعا على أن ” تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة “ .

أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص فى المادة ٧٢ على أن ” تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب “ وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٠ على التوالى النص الوارد فى الدستور الذى صدر كل منها فى ظله ، كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن ” السيادة للأمة “ . أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص فى مادته الثانية على أن ” السيادة للشعب “ كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن ” السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات “ . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا ، أن الشارع سواء فى الدستور أو فى قانون السلطة القضائية ، لم يعرض البتة

للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم ، وأنه إذ عر عن قصده بنصه على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة — أو الشعب — قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أى عمل إيجابى من أى أحد ، لأنه لو أراد ذلك لعر عنه بقوله ” يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب “ . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في شأن بيانات الحكم — و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن مشتملاته — قد استهلتا أولاهما بعبارة ” يجب أن يبين في الحكم . . . “ والأخرى بعبارة ” يجب أن يشتمل الحكم . . . “ ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين ، لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إفصاحا عن أصل دستورى أصيل وأمر مسبق مقضى مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا — الأمة أو الشعب — لكون ذلك الأصل واحدا من المقومات التي ينهض عليها نظام الدولة ، كشأن الأصل الدستورى بأن الاسلام دين الدولة ، وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحب الحكم وينبغ عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ما يقتضى لأى التزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره ، ومن بعد صدوره بالنطق به ، ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشئا له . ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٢ . دائرة مركز منوف محافظة المنوفية — (أ لا) تسبب بنخطئه في موت . . . وكان ذلك ناشئا

عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة قانونا وبمخالفة تعرض حياة الأشخاص للخطر فصدّمت المجنى عليه مما أدى إلى وفاته. (ثانيا) قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة قانونا. (ثالثا) قاد سيارة بمخالفة تعرض حياة الأشخاص للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥، وادعى (والد المجنى عليه) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم و (المستول عن الحقوق المدنية) بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة جناح منوف الجزئية قضت حضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام. (أولا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ. (ثانيا) في الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالتنفيذ المعجل وبلا كفالة. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة شبين السكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

وبتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ قررت دائرة المواد الجنائية إحالة الدعوى إلى هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية وغيرها مجتمعتين للفصل في الدعوى وذلك عملا بالمادة ٤ من قانون السلطة القضائية.

المحكمة

من حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه القاضي في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ بإدانة الطاعن، قد لحق به البطلان، ذلك بأنه قضى

بتأييد الحكم الإبتدائي الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ ، وأخذ بأسبابه على الرغم من خلوه مما يفيد صدوره باسم الشعب .

وحيث إن الدائرة الجنائية المختصة بنظر الطعن قد رأت — بجاستها المعقودة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٧٣ — العدول عن المبدأ الذي قرره أحكام سابقة ، صادرة من دوائر المواد الجنائية ومن دوائر المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، ببطلان الحكم عند خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة قبل العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وباسم الشعب بعد العمل بهذا الدستور ، ومن أجل ذلك قررت تلك الدائرة إحالة الدعوى إلى هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها مجتمعين للفصل فيها — عملا بالفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

وحيث إن مبنى الأحكام السابقة المراد العدول عن المبدأ الذي قرره ، أنه لما كان الشارع قد نص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب — فإن خلو الحكم من هذا البيان يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا .

وحيث إن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعا على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " . وقد رد ذلك من قوانين السلطة

القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ و ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في ظله ، كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن "السيادة للأمة" أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن "السيادة للشعب" كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن "السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات" . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا ، أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية ، لم يعرض البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم ، وأنه إذ عبر عن قصده بنصه على أن "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة — أو الشعب" قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أى عمل إيجابى من أى أحد ، لأنه لو أراد ذلك لعبه بقوله "يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب" . لما كان ذلك وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — في شأن بيانات الحكم — و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن مشتملاته — قد استهلتا أولاها بعبارة "يجب أن يبين في الحكم ..." والأخرى بعبارة "يجب أن يشتمل الحكم ..." . ولم يرد بأيهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين ، لا يعتبر من بيانات الحكم — صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدور الحكم بهذه المثابة ليس إلا إفصاحا عن أصل دستوري أصيل وأمر مسبق مقضى مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا — الأمة أو الشعب — لكون ذلك الأصل واحدا من المقومات التي ينهض عليها نظام الدولة ، كشأن الأصل الدستوري بأن الإسلام دين الدولة ، وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون ما مقتضى لآى التزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه في ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره — ومن بعد صدوره بالنطق به — ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشأ له ، ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يحس ذاتيته .

وحيث إنه لما تقدم فإن هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها ، مجتمعتين ، تقضيان بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالعدول عن المبدأ الذي قرره الأحكام السابقة الصادرة من دوائر المواد الجنائية ومن الدوائر الأخرى بإعلان الحكم عد خلوه مما يفيد صدوره باسم الأمة قبل العمل بدستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وباسم الشعب بعد العمل بهذا الدستور .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفة ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دنانة .

(٢١٥)

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ القضائية

حكم . " بيانات التهميب تسبب معيب " إثبات . " شهود " نقض .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه في الحكم بالإدانة . استناد الحكم
في إدانة الطاعن — ضمن ما استند — إلى شهادة شاهدين بين مؤدى شهادة أولهما دون ذكر
غرض شهادة الثاني اكتفاء بقوله إن شهادة الأول تأيدت بأقوال الثاني .

استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل
دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى
لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار لإثباتها
في الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند
في إدانته — ضمن ما استند — إلى شهادة شاهدين وبين الحكم مؤدى شهادة
الأول دون أن يذكر غرض شهادة الثاني اكتفاء بقوله إن شهادة الأول تأيدت

بأقوال الثاني دون بيان لمؤدى تلك الأقوال حتى يتضح ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنها تؤيد شهادة الشاهد الآخر فإن هذا يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر أسبوط محافظة أسبوط (أولا) لارتكب تزويرا بطريق الاصطناع فى محرر رسمى هو مستخرج رسمى — شهادة ميلاد — بأن قام بمل 'بيانات المستخرج ونسب صدورهما إلى الموظفين المختصين لإصداره وشفع ذلك بوضع إمضاءات مزورة لهم — (ثانيا) استعمل المحرر الرسمى المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضوريا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن المحكمة فى مقام استدلالها على ثبوت التهمتين فى حقه قالت إنها تعتمد فى ذلك على شهادة ... فى التحقيقات وبالجلسة التى تأيدت بشهادة ... ، ثم اكتفت بذكر مضمون أقوال الشاهد الأول دون أن تبين مؤدى أقوال الشاهد الثانى وكيف أنها أيدت شهادة الأول بخفاء حكمها مشوبا بالقصور فى البيان مستوجبا للنقض .

وحيث إنه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه

استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في إدانته ضمن ما استند إلى شهادة بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة وشهادة وبين الحكم مؤدى شهادة الأول دون أن يذكر لحوى شهادة الثاني اكتفاء بقوله إن شهادة الأول تأيدت بأقوال الثاني دون بيان لمؤدى تلك الأقوال حتى يتضح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنها تؤيد شهادة الشاهد الآخر ، وهذا يعيبه بالفصور الذي يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عليفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢١٦)

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٢ القضائية

(١) ضرب أحدث عاهة . عاهة . سبق إصرار . ترصد . ظروف مخففة .
ظروف مشددة . عقوبة . " العقوبة المبررة " . نقض . " المصلحة
في الطعن " . طعن . " المصلحة في الطعن " .

لا مصلحة في النفي بخلاف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة
المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات —
تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد .

(ب) مستشار الإحالة . وصف التهمة . حكم . " بياناته . بيانات التسهيل " .

إيراد الحكم في مدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها
مستشار الإحالة . لا يبيح . مدام تدأورد في مجزء مادة العقاب الصحيحة الواجبة
التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة إحداث عاهة مع سبق
الإصرار والترصد — مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات — بعاقبة الطاعن
بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، وكانت هذه العقوبة تدخل في الحدود المقررة
لجريمة إحداث العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره
من تخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد .

٢ - لا يعيب الحكم إرادته في صدره وصف التهمة ومادة الإتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة ، مادام قد أورد في مجزئه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدهسوى التى دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز فارسكور محافظة الدقهلية : أحدث عمداً : الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى نشأت عنها عامة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة بحركات الفك السفلى للجنى عليه مع عدم قدرته على فتح الفم مما لا يستطيع معه تناول الطعام سوى المواد السائلة مما يقلل من كفاءته وقدرته على العمل بنحو خمسة وعشرين فى المائة ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الإتهام ، فقرر ذلك فى ٧ من أبريل سنة ١٩٧١ ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضوره بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ عملاً بالمادة ٢٤٠/١ - ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث العاهة مع سبق الإصرار والترصد فقد شابه القصور فى التسيب والبطلان ، ذلك بأنه جاء قاصراً فى التدليل على توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد ، لأن الفترة الزمنية بين المشاجرة الأولى - التى لا أصل لها فى الأوراق - وبين وقوع الإعتداء فترة قصيرة لا تكفى لإعمال الفكر فى هدوء وروية مما ينهى الإصرار السابق ، كما أن سماع شهودى الإثبات لصوت مشاجرة بين الطاعن والمجنى عليه يفيد انتفاء المباشرة التى يتميز بها الترصد ، وما انتهى إليه من أخذ الطاعن بهذين الطرفين وتطبيق المادة ٢٤٠/١ ، ٢ من قانون العقوبات يتناقض مع بيانه

وصف التهمة مجردة منهما نقلا عن سلطة الاتهام دون أن يفصح عن أخذه بقرار الإحالة في شأن إضافتهما للوصف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى — مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات — بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . لما كان ذلك وكانت هذه العقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحداث العاهة مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف ظرفي سبق الاصرار والترصد . لما كان ذلك وكان الطاعن يدعى في أسباب طعنه أن مستشار الإحالة عدل وصف التهمة بإضافة ظرفي سبق الاصرار والترصد وأحال الدعوى إلى المحكمة بهذا الوصف المعدل وكان الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى إدانة الطاعن بإحداث العاهة مع سبق الاصرار والترصد طبق حكم المادة ٢٤٠/١ ، ٢ عقوبات طبقا لقرار الإحالة فإنه لا يعيب الحكم إيراده في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذى أدخله عليها مستشار الإحالة مادام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة ، ومن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشرفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢١٧)

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) إثبات . " معاينة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " تحقيق . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

طلب إجراء المعاينة من إجراءات التحقيق . لا الالتزام على المحكمة بإجابه طالما لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استعالة حصول الواقعة وكان الهدف منه التشكيك في صحة أقوال الشهود . رد الحكم على هذا الطلب بأن لا محل لإجابه إطمئناناً إلى سلامة تصوير الشهود لحصول الواقعة . لا يعيبه .

(ب) مواد مخدرة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

حق المحكمة في الإعراض من طلب الدفاع إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطالب بتحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك أن تبين حلة عدم إجابة الطلب . مثال رد سائق على طلب إرسال كيس ضبطت به المواد المخدرة لفحص ما عليه من بصمات .

١ - من المقرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ولا تلتزم المحكمة بإجابه طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استعالة حصول الواقعة ، وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال الشهود . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب إجراء المعاينة بأن المحكمة لا ترى

محلا لإجابته اطمئنانا منها إلى سلامة تصوير رجال الضبط لحصول الواقعة وبما مؤداه أن الدفاع لم يقصد من ذلك الطلب سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة، فإن في هذا الذي أورده مايكفى ليبراً من دعوى القصور في التمييز .

٢ — إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابته هذا الطلب . ولما كان الحكم قد رد على طلب إرسال الكيس الذي ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لفحص ما عليه من بصمات بقوله " إن المحكمة لا ترى محلا لما طلبه الدفاع من إرسال الكيس الذي ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزييف لمضي مدة طويلة على الحادث ، ولما هو ثابت من تداول هذا الكيس في العديد من الأيدي عقب الحادث سواء في يد الشهود أو المحقق " ، فإن هذا حسبها يستقيم قضاؤها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم ثاني المنصورة محافظة الدقهلية : أحرز جوهرًا مخدراً "حشيشاً" ، وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الاتهام فقرر ذلك في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بالواد ٢ و ٣ و ٤ و ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطمع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأن الطاعن طلب إجراء معاينة محل الحادث للتدليل على عدم صحة تصوير الشهود للواقعة ، إلا أن المحكمة ردت على هذا الطلب بما لا يصلح رداً ، كما رفضت طلب شخص البصمات التي على كيس المخدر المضبوط نفياً لأية صلة للطاعن به وردت عليه بأسباب فنية دون الرجوع في شأنها إلى أهل الخبرة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طلب إجراء المعاينة هو من إجراءات التحقيق ، ولا تلتزم المحكمة بإجابته طالما أنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة ، وكان الهدف منه مجرد التشكيك في صحة أقوال الشهود ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب إجراء المعاينة بأن المحكمة لا ترى محلاً لإجابته اطمئناناً منها إلى سلامة تصوير رجال الضبط لحصول الواقعة وبما مؤداه أن الدفاع لم يقصد من ذلك الطلب سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، فإن في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي ليبراً من دعوى القصور في التسييب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكمة قد اطمأنت إلى رواية شهود الحادث من ضبطهم ككيس المخدر مع الطاعن فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من عدم إجابة طلبه إرسال الكيس إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لفحص ما عليه من بصمات ، ذلك أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه للدفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه

غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب . ولما كان الحكم قد رد على طلب إرسال كيس المخدر إلى الطاب الشرعى بقوله " إن المحكمة لا ترى محلا لما طلبه الدفاع من إرسال الكيس الذى ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزييف لمضى مدة طويلة على الحادث ، ولما هو ثابت من تداول هذا الكيس فى العديد من الأيدي عقب الحادث . واء فى يد الشهود أو المحقق " ، فإن هذا حسبها يستقيم قضاؤها . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزامي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلح دقانة .

(٢١٨)

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) قبض . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” . ” الدفع ببطلان التفتيش ” .
مأمورو الضبط القضائي . بطلان . محكمة الموضوع . ” سلطاتها
في تقدير الدلائل الكافية ” . حكم . ” تسييده . تسييب غير معيب ” .
واد مخدرة .

حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية
على اتهامه في الحالات التي دعتها المادة ٣٤ لإجراءات . له تفتيش المتهم
في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ لإجراءات وبغير حاجة
إلى أن تكون الحماية متبجسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش وبلغ
كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لمادة التحقيق وتحت إشراف
محكمة الموضوع . مثال لتسييب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي ارتكن إليها
رجل الضبط في التفتيش .

(ب) دستور . قبض . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” . ” الدفع ببطلان
التفتيش ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

التحدى بما نص عليه دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٤١ منه من وجوب
مدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش لا محل له
إذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش طبقا للمادة ٣٤
لإجراءات . طه ذلك ؟

(ج) تحقيق . " إجراءاته " . إجراءات . " إجراءات التحريز " .
بطلان . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

إجراءات التحريز إجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . العبرة باطمئنان
المحكمة إلى سلامة الدليل .

(د) إثبات . " شهود " . حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق
التدليل " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الإدانة منها
استخلاصاً دائماً لا تناقض فيه .
الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(هـ، و) حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " . مواد مخدرة .

(هـ) تزيد الحكم فيما استعارد إليه من بيان أوجه الدفاح لا يحبه ظاهراً أنه لا يتعلق
بجوهر الأسباب التي بني عليها ولا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها . مثال
في مواد مخدرة .

(و) النقص على الحكم بالخطأ في الاستناد غير منتج إذا لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عتيدة
المحكمة . مثال في مواد مخدرة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إجراءات
القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما
من إجراءات ، مردود بأن المحكمة اطعنا ما فيها إلى شهادة كل من الرقيب الصرى ...
والرائد ... الذين لم يطعن عليهما المتهم بأي مطعن جدي تأخذ مما شهدا به
توافر الدلائل الكافية التي تجيز للضابط القبض على المتهم وتفتيشه وتوجز
المحكمة هذه الدلائل استخلاصاً من الوقائع السالف بيانها من مشاهدة الضابط للمتهم
جالساً مع الرقيب أمام المقهى وفي الوقت المتفق عليه ثم قيام المتهم باحضار كيس
من الدكان المواجه للمقهى وعودته به إلى الرقيب والجلوس معه ثانية وما تبع ذلك
من قيام الرقيب بعمل العلامة المتفق عليها وهي وضع الكوفية فوق رأسه وضبط

الكيس المذكور في حجر المتهم وذلك كله بعد أن أبلغ الضابط من الرقيب السرى باتفاقه مع المتهم على شراء المخدر على نحو ما جاء في أقواله فيما سلف . فقيام الضابط في هذه الظروف بإجراء القبض على المتهم كان له ما يبرره اتوافر الدلائل الكافية على أن ما قام المتهم بإحضاره من الدكان هو المخدر موضوع الصفقة التي اتفق الرقيب السرى معه على إبرامها والذي سبق للرقيب المذكور أن أخبر الضابط بأمرها واسلم مبلغ المائتي جنيه لتنفيذها "فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم سديد في القانون ذلك بأن لمأور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في هذه المادة ومنها الجنائيات وأن تفتيشه في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متابسا بها . وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ لمأور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش فإن النعي عليه بقالة القصور في التسبب يكون في غير محله .

٢ - لا محل للتحدى بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش ، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر في سنة ١٩٧١ بعد أن أرست القاعدة الأصلية وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس ، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي أو من النيابة العامة أعقبت بأن ذلك إنما يكون وفقا لأحكام القانون . وإذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش بالتطبيق لحكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهو قانون قائم لم يتناوله الدستور بالإلغاء أو التعديل ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٣ — من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل . وإذا كان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة اطمأنت إلى أن المحدث المضبوط لم تمتد إليه يد العبث فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن .

٤ — لما كان التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الأدلة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه . وإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لما أصلها الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمني على ما يخالفها فإن ما يشبه الطاعن في شأن ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٥ — إذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم هو أنه نسب إليه دفاعاً لم يقل به مؤاده أنه من المستبعد أن يبيع مخدراً الرجال مكتب المخدرات وهو معروف لهم لسبق ضبطهم له في جنابة مخدرات أخرى ، فإن ذلك مردود ، بأن تزيد الحكم فيما استورد إليه من بيان أوجه الدفاع ليعيبه طالما أنه لا يملك بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها .

٦ — إذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم هو الخطأ في الاسناد حين ضمن روايته للواقعة على خلاف الثابت بالأوراق أن الضابطين سلما مبلغ مائة جنيه للرفيق السرى لدفعه للطاعن وإذا كان هذا الخطأ — بفرض وجوده — لم يقتل من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فإن منعه يكون غير منتج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٥/١١/١٩ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك بتاريخ ١٩٧٠/١١/٣ ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورًا بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وبتهريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر، قد شابه قصور فى التسبب وأخطأ فى تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولها بغير إذن من النيابة العامة ولأن الواقعة لم تكن فى حالة تلبس، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بأسباب لا تكفى لحمله وتنطوى على خطأ فى تطبيق القانون إذ استند فى قضائه إلى نص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى تعد ملغاة بحكم الدستور الصادر عام ١٩٧١، حين استلزم لإجراء القبض والتفتيش صدور أمر من القاضى أو من النيابة العامة كما رد الحكم على دفاع الطاعن ببطلان الإجراءات لعدم تحريز المخدر رداً غير سائغ، وعول على أقوال الشهود مع تضاربها، وسكت عن الرد على ما ساقه الطاعن من أوجه دفاع موضوعية ونسب إليه دفاعاً لم يقل به، هذا إلى خطئه فى سرد وقائع الدعوى حين استند للضابطين أنهما سلما مبلغ مائتى جنيه للشرطى السرى . ليدفعه للطاعن ثمناً للمخدر وهو ما لا أصل له فى الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لحرمة إحراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن تقرير التحليل ومما ثبت من المعاينة وهي أدلة ساقطة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بقوله "إن الدفع ببطلان القبض والتفتيش والتلاهما من إجراءات مردود بأن المحكمة إطمئننا منها إلى شهادة كل من الرقيب الدمري .. والرائد .. اللذين لم يطعن عليهما المتهم بأي مطعن جدي ، تأخذ مما شهدا به توافر الدلائل الكافية التي تجيز للضابط القبض على المتهم وتفتيشه ، وتوجز المحكمة هذه الدلائل استخلاصا من الوقائع السالف بيانها من مشاهدة الضابط للمتهم جالسا مع الرقيب .. أمام المقهى وفي الوقت المتفق عليه ، ثم قيام المتهم بإحضار كيس من الدكان المواجه للمقهى وعودته به إلى الرقيب والجلوس معه ثانية وما تبع ذلك من قيام الرقيب بعمل العلامة المتفق عليها وهي وضع الكوفية فوق رأسه وضبط الكيس المذكور في حجر المتهم وذلك كله بعد أن أبلغ الضابط من الرقيب السري باتفاقه مع المتهم على شراء المخدر على نحو ما جاء في أقواله فيما سلف . فقيام الضابط في هذه الظروف بإجراء القبض على المتهم كان له ما يبرره لتوافر الدلائل الكافية على أن ما قام للمتهم بإحضاره من الدكان هو المخدر موضوع الصفقة التي اتفق الرقيب الدمري معه على إبرامها والذي سبق للرقيب المذكور أن أخبر الضابط بأمرها واستلم مبلغ المائتي جنيه لتفويضها " فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم شديد في القانون ، ذلك بأن لأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في هذه المادة ومنها الجنائيات وأن يفتشه في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ منه وبغير حاجة إلى أن تكون الحناية متلهسا بها . وتقدير هذه الدلائل التي تسوغ لأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش

ومبلغ كفايتها يكون بداهة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعة لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ولما كان الحكم قد استخلص في منطق سليم كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش فإن النعى عليه بقالة القصور في التسبب يكون في غير محله ، ولا محل للتحدى بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش ، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بمد أن أرست القاعدة الأصلية وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي أو من النيابة العامة أعقبت أن ذلك إنما يكون وفقا لأحكام القانون ولما كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش بالتطبيق لحكم المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهو قانون قائم لم يتناوله الدستور بالإلغاء أو التعديل ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مسديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل . وإذ كان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة اطعمت إلى أن المخدر المضبوط لم تمتد إليه يد العبث ، فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الإدانة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لاتناقض فيه وكانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق وفيه الرد الضمني على ما يخالفها فإن ما يشير الطاعن في شأن ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

أما ما ينعاه الطاعن من أن الحكم نسب إليه دفاعا لم يقل به مؤداه أنه من المستبعد أن يبيع مخدرا لرجال مكتب المخدرات وهو معروف لهم لسبق ضبطهم له في جناية مخدرات أخرى، فإنه مردود بأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه من بيان أوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطقته، أوفي النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان غير منتج ما يثيره الطاعن في شأن خطأ الحكم في الإسناد حين ضمن روايته للواقعة — على خلاف الثابت بالأوراق — أن الضابطين سلما مبلغ مائتي جنيه للرفيق السري لدفعه للطاعن ذلك أن هذا الخطأ بفرض وجوده لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢١٩)

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٢ القضائية

(أ) كسب غير مشروع . جريمة . " أركانها " . قانون . إثبات .
" قرائن " .

تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المادة
بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع لا يحدد
صورتين . الأولى : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي يثبت
فيها على الموظف أو من في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال
أو قنود أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال .
الثانية : المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ يثبت فيها أن لدى الموظف
زيادة في ماله مجز عن إثبات مصدرها . يتعين في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة
يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير . على قاضى الموضوع
لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال
الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار
عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا
غير مشروع .

(ب) كسب غير مشروع . جريمة . " أركانها " . قانون . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
إثبات . " قرائن " .

إدانة الحكم الطعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات
مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول
على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو قنود أو ظروف وظيفته أو مكره
أو أن نوع وظيفته بما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون .

١ - نص المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ في المادة الخامسة المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه " يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب استغلال شئ من ذلك، وكل زيادة يعجز مقدم الاقرار عن إثبات مصدرها يعتبر كسبا غير مشروع".

ويبين من هذين النصين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسببه عليه وظيفته أو ينحوله مركزه من إمكانيات تطوع له الإجتراء على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة.

والكسب غير المشروع أخذا من نص قانونه لا يعد وصورتين . الأولى - : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . والثانية : - التي تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهي التي لا يثبت فيها الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولكن يثبت أن لديه في ماله زيادة يعجز عن إثبات مصدرها وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضى الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصبح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعن بجريمة الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن حصل على الكسب بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الاستغلال وإنما اعتبر مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا

عل أن ما كسبه غير مشروع، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق قصوره في التسبب مما يعيبه و يوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه خلال الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى ١٩٦٦/٨/٢٠ بدائرة مركز شبين الكوم محافظة المنوفية : بوصفه موظفا عاما (صراف بمصلحة الأموال المقررة) حصل على كسب غير مشروع مقداره مبلغ ٥١٨٩ ج و ٨٠٦ م عجز عن إثبات مصدره . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لمواد الاحالة فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٩٦٨/٤/٢٥ . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٨ عملا بالمواد ١ و ٥ و ٧ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الجمهورى بقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ بإلزام المتهم برد مبلغ ٥١٨٩ ج و ٨٠٦ م (خمسة آلاف ومائة وتسعة وثمانين جنيها وثمانمائة وستة مليات) إلى الخزانة العامة . فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألزمه بأن يرد للخزانة العامة المبلغ الذى انتهى إلى أنه يمثل كسبا غير مشروع، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبب، ذلك بأن الحكم أقام قضاءه على عجز الطاعن عن بيان مصدر زيادة ثروته ولم يدال على أن الطاعن حصل على هذه الزيادة غير المبررة في ماله نتيجة استغلاله وظيفته أو مركزه في حين أنه يشترط قيام رابطة سببية بين الحصول على المال واستغلال الخدمة أو الصفة مما يعيب الحكم و يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما موجهه بأنه بناء على شكوى تقدم بها تبين من تحقيقها أن الطاعن — وهو صراف بلدة ميت مافية مركز شبين الكوم — حقق كسبا غير مشروع مقداره ٥١٨٩ ج و ٨٠٦ م عجز عن إثبات مصدره، وبعد أن أورد ما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل عن فحص تطور ثروة الطاعن وزوجته وأولاده القصر في الفترة من ١٩٣٩/٩/١ حتى أغسطس سنة ١٩٦٦ بما انتهى إليه التقرير من زيادة في مال الطاعن لم يستطع إثبات مصدر حصوله عليها وأورد الحكم اعتراضات الطاعن على تقرير الخبراء وما شابته من قصور في بيانات الضرائب العقارية وإغفال ثروة زوجته الأولى وثروة زوجته الثانية وإهماله احتساب المواشي كما نقل عن الخبراء ما أثبتته في تقريره عن إهماله تقدير نتائج المواشي الشرك في مدة الفحص، ثم خلص الحكم إلى الأخذ بتقرير الخبراء وأطرح ما أبداه الطاعن من اعتراضات على هذا التقرير ودعوى في إلزامه برد المبلغ الزائد في ماله وقدره ٥١٨٩ ج و ٨٠٦ م على مجرد عجزه عن إثبات مصدره . لما كان ذلك وكان المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الخامسة المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ على تعريف الكسب غير المشروع بأنه " يعد كسبا غير مشروع كل مال حصل عليه أى شخص من المذكورين بالمادة الأولى بسبب أعمال أو نفوذ وظيفته أو مركزه أو بسبب استغلال شيء من ذلك ، وكل زيادة يعجز مقدم الإقرار عن إثبات مصدرها يعتبر كسبا غير مشروع " ويبين من هذين النصين أن المقصود بالكسب غير المشروع كل مال تملكه الموظف أو من في حكمه فصار ضمن ذمته المالية عنصرا من عناصرها باستغلال ما تسبغه عليه وظيفته أو نحوه مركزه من إمكانيات تطوع له الاجترار على محارم القانون مما يمس ما يفترض في الموظف العام أو من في حكمه من الأمانة والنزاهة . والكسب غير المشروع أخذا من نص قانونه لا يعدو صورتين : الأولى : المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها وهي التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيما كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . والثانية :

التي تواجهها الفقرة الثانية من المادة الخامسة وهي التي لا يثبت فيها هذا الاستغلال الفعلي على الموظف ومن في حكمه ولا يمكن إثبات أن لديه في ماله زيادة عجز عن إثبات مصدرها وفي هذه الحالة يتعين أن يكون نوع وظيفة الموظف مما يتيح له فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير ويتعين على قاضي الموضوع لأعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر هذين الأمرين وهما الزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن هذه الزيادة تمثل كسبا غير مشروع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجرime الكسب غير المشروع لم يبين أن الطاعن حصل على الكسب بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له فرص الاستغلال وإنما اعتبر مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق قصوره في التسبيب ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليه والطعن المقدم من النيابة العامة .

جلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وضوية للسادة
المستشارين : حسن الشربيني ، محمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقاة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٢٠)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢ في القضايا

(أ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
إثبات . " بوجه عام " . "شهود " . حكم . " تسهيبه . تسهيب
معيب " .

(أ) الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجماعة
الرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

(ب) قيام المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي بجماعة المحاكمة بدماغ الشهود
اثباتا ونقيا في مواجهة المتهم مادام سماعهم ممكنا . النفات الحكم من طالب سماع
شاهد الذي الثاني رغم اصرار الطاعن . اخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع
الشفوي المبدي بجماعة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .

٢ — تقوم المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة
بجماعة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها
مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال
الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها
في الدعوى ، هذا إلى أن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن يتفسخ صدرها
لتحقيق الواقعة وتفحصها على الوجه الصحيح وإلا انتفت الجدية في المحاكمة

وانتقل باب الدفاع في وجه طارقيه بغير حق وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء .
لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب سماع شاهد النفي
الثاني رغم اصرار الطاعن عليه بما لا يسوغ هذا الالتفات ، فإنه يكون قد أخل
بحق الطاعن في الدفاع فبات معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٩/١/٦ بدائرة قسم باب شرقي
محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفبونا وحشيشا)
في غير الأحوال المصرح بها . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة
الحمايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢
من الجدول رقم ١ المرافق . فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠ .
ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضوره بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣ عملا بمواد
الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشر سنة وتغريمه ثلاثة
آلاف جنيه ومصادرة الجوهرين المخدرين المضبوطين والسيارة المضبوطة .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز
مواد مخدرة قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن
المدافع عن الطاعن قدم مذكرة تمسك فيها بقائمة شهود النفي ، وعلى الرغم من أن
الطاعن أعلن الشاهدين الواردين بتلك القائمة ، إلا أن المحكمة استعنت إلى أولها ،
وأغفلت سماع الثاني بدعوى أنه تخاف عن الحضور بدون عذر في حين أن زوجة
هذا الشاهد كانت قد أبرقت إلى المحكمة بعذر زوجها عن عدم الحضور مما يعيب
الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن قدم قائمة بشهود نفيه حوت السيدة / والأستاذ كما قدم لمحكمة الموضوع مذكرة تمسك فيها بقائمة شهود النفي وقام بإعلان الشاهدين بجلسة المحاكمة ، واستمعت المحكمة إلى أقوال الأولى دون الثاني بدعوى أنه تخلف عن الحضور ولم يقدم العذر الثابت الذي يبرر تخلفه ، وذلك على الرغم من تأشير المحكمة بالاطلاع على البرقية التي أرسلتها زوجة الشاهد تعتذر فيها عن عدم حضوره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها ، وكانت المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكناً ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، هذا إلى أن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفسح صدرها لتحقيق الواقعة وتفحصها على الوجه الصحيح ، وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقيه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتفت عن طلب سماع شاهد النفي الثاني رغم اصرار الطاعن عليه بما لا يسيغ هذا الالتفات ، فإنه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع فبات معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ووطه دقانة .

(٢٢١)

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٢ القضائية

(أ) فاعل أصلي . شريك . مسئولية جنائية . محاماة . قذف . سب .

عدم مساملة الشخص جنائياً عن عمل غيره . إلا أن يكون المساهم في العمل المعاقب
عليه فاعلاً أو شريكاً . الموكل لا يكتب لأحمى مذكرته لكنه يمدّه بكتابة المعلومات
والبيانات اللازمة لكتابتها . عمل المحامي هو صياغتها قانوناً بما يتفق وصالح الموكل .
لا يقدح في ذلك ماقرره محامي الطاعن من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة
المقدمة في الدعوى المتضمنة وقائع القذف .

(ب) قذف . جريمة . " أركانها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . قضاة . محكمة النقض . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع
القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يربته من نتائج قانونية
لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها واستظهار مراعى عباراتها لإزالة صحيح حكم
القانون . مثال لقذف قاض بالإشغال بالتجارة .

النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن القانون لا يؤتمم جمع القاض بين مهنته وبين
الاشتغال بالتجارة وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مواخلة تأديبية . غير
صحيح في القانون .

(ج) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " المادة ٣٠٩ عقوبات " . سب .
قذف . دفاع . " ما يستلزمه حق الدفاع " . محاماة . قضاة .

المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق مبدأ حرية الدفاع بالتقدير الذي يستلزمه مرتبطا بالضرورة الداعية إليه . مثل عبارات أورده الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدني .

(د) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . قذف . سب . نقض .
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . محاماة .

النق على الحكم بالتناقض فيما ورد من أن الطاعن الأول هو الأمل في الدعوى المدنية وأمل محاميه الطاعن الثاني المعلومات المضمنة عبارات القذف وعودته للقول بأن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يمدّه بالمعلومات . مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المضمنة عبارات القذف .

(هـ) دعوى مدنية . إعلان . دفع . " الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه " .

رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . في محله إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلن المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة لطلبها اعتباره تاركا لدعواه .

(و) حكم . " حجته " . دعوى مدنية . مصروفات مدنية . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض .

الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منها للنصومة المدنية . وجوب إبقاء الفصل في المصروفات المدنية . مخالفة الحكم ذلك . مخالفة للقانون تقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

١ - من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جمائيا من عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا . فإذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للحامى مذكرته - التي تضمنت وقائع القذف - إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل الحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل

في الأساس ولا يمكن إن يقال أن المحامي يتدفع الوقائع فيها . ولا يقدح في ذلك ماقرره محامي الطاعن في محضر جلسة المحاكمة من أنه وحده هو المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى .

٢ — الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار صراحي عباراتها لإتزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أورد أن الطاعن الأول نسب إلى المدعى بالحقوق المدنية في المذكرة المقدمة منه أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراج للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى بالحقوق المدنية وتدعو إلى احتقاره بين محالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون . ومن ثم فإن معنى الطاعن بخطأ الحكم في تطبيق القانون بمقولة إن القانون لا يؤثم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة ، وأن ذلك وإن كان يشكل مخالفة مهنية تستوجب المؤاخذة التأديبية ، إلا أنها لا تكون أية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف ، غير صحيح في القانون .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه وما أورد الطاعن في مذكرته من عبارات نسب فيها إلى المدعى بالحقوق المدنية أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراج للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة ، فإنها عبارات لا يستلزمها الدفاع في القضية المرفوعة منه على المدعى بالحقوق المدنية .

٤ — إذا كان النعى على الحكم بالتناقض لما أوردته من أن الطاعن الأول هو الأصيل في الدعوى المدنية وأنه قام بإملاء محاميه الطاعن الثاني بالمعلومات التي تضمنت عبارات القذف وعودة الحكم في مكان آخر إلى القول بأن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته ، إلا أنه يمدّه بالمعلومات ، فإن هذا النعى مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذى زود الطاعن الثانى بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف ، وقد أورد الحكم من القرائن ما يؤيد ذلك مما تكون معه دعوى التناقض غير مقبولة وتندفع عن الحكم أيضا — بمد وضوح مراده من كلمة الإملاء — قالة الخطأ فى الإسناد .

٥ — إذا كان الطاعنان لا يديعان أنهما أعلنّا المدعى بالحقوق المدنية لشخصه لحضور الجلسة التى تخلف عن حضورها فضلا عن أنهما لم يحضرا أيضا بتلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه فإن قضاء الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض اندفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه يكون فى محله .

٦ — لا يعتبر الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى منها المحصورة المدنية فيتعين إبقاء الفصل فى المصروفات المدنية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى بإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية رغم قضائه ببراءته وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح المنشية الجزئية قيدت بجدولها برقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٠ ضد الطاعنين متبهما إياهما بأنهما بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : ارتكبا فى حقّه جرائم السب والقذف والأخبار الكاذبة بالعبارات المحددة بالصحيفة الواردة بالمذكرة التى أعدها الطاعنان وأعلنّاها أوكيله فى القضية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٩ مدنى العطارين . وطلب عقابهما بالمادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون العقوبات

مع إلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التويض المؤقت مع المصاريف . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ عملا بالمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣/١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولا) بتفريم المتهم الأول ٥٠ جنيتها عن تهمة القذف المنسوبة إليه وبراءته من تهمة السب والبلاغ الكاذب وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه (ثانيا) بإلزام المتهمين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥ جنيتها على سبيل التويض المؤقت والمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/٤/٨ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع (أولا) بالنسبة للمتهم الأول برفض استئنافه وبأييد الحكم المستأنف بشقيه الجنائي والمدني وألزمته المصروفات المدنية الاستئنافية (ثانيا) وبالنسبة للمتهم الثاني في الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى بشأنه وإحالتها إلى محكمة باب شرق الجزئية المدنية وألزمته المصروفات المدنية . فطعن الحكم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة القذف قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وتنقض وانداوى على خطأ في الإسناد ذلك بأنه اعتبره 'ورد' بالمذكرة التي قدمت في الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن الأول ضد المدعى بالحقوق المدنية تتوافر معه جريمة القذف بمقوله إنه أسند إليه أمورا لو صحت لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه فضلا عن مواخذته تأديبيا بوصفه موظفا عموميا " قاضيا " محظور عليه ممارسة التجارة إذ أن القانون لا يؤتم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب المواخذة التأديبية فهي لا تكون أية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف . كما أن القصد الجنائي غير متوافر لدى الطاعن لتقديره الدليل على صحة ما أسنده للمدعى بالحقوق المدنية ومن مظاهر الخطأ في تطبيق

القانون أيضا ما أورده الحكم من أن العبارات المشار إليها لا يستلزمها حق الدفاع فلا تعتبر سببا للإباحة وفقا لحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، ذلك بأن الثابت أن هذه العبارات يقتضيها حق الدفاع ومظهر تناقض الحكم أنه أورد في مدوناته أن الطاعن الأول هو الأصل في الدعوى المدنية ، وأنه قام بإملاء محاميه " الطاعن الثاني " المعلومات التي أوردها في المذكرة والتي تضمنت عبارات القذف ثم عاد وقرر في موضع آخر أن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرة إلا أنه يمدّه بكافة المعلومات ، كما أخطأ الحكم في الإسناد حين ذكر أن الطاعن الأول قام بإملاء الطاعن الثاني عبارات القذف الواردة بالمذكرة إذ لا سند لذلك من الأوراق أو التحقيقات ، ومما يعيب الحكم أيضا إلزام الطاعن الثاني بمصروفات الدعوى المدنية رغم قضائه ببراءته وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية وبإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ، ويعيبه كذلك إغفاله الرد على الدفع المبدى من الطاعنين باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه رغم تمسكهما به في درجتي التقاضى .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المدعى بالحقوق المدنية أقامها بطريق الادعاء المباشر بصحيفة معانة إلى المتهمين — الطاعنين — طلب فيها من النيابة العامة تحريك الدعوى ضدّهما بوصف أنهما بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠ ارتكبا جرائم القذف والسب والأخبار الكاذبة بالعبارات المحددة بالصحيفة والواردة في المذكرة التي أمدّاهما وأعلّماها لوكيله وقدماهما في القضية رقم ١٩٦٩/٣٥٨ مدنى جزئى العطارين كما طلب إلزامهما متضامنين بأن يدفعاه له مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وأسس الحكم المطعون فيه قضاءه على ثبوت تهمة القذف في حق الطاعن الأول من العبارات الواردة في مذكرة دفاع الطاعنين في القضية المدنية المشار إليها المرفوعة من الطاعن الأول ضد المدعى بالحقوق المدنية يطالبه فيها بدفع مبلغ مائة جنيه وهذه العبارات هي " المدعى عليه في هذه القضية هو أحد قضاة محكمة الاسكندرية الابتدائية وهو بالتحديد وقد طابت نفسه بأخذ مال المدعى ولم يرده إليه رغم المطالبات الودية المتكررة فلم يجد المدعى بدا من رفع

الأمر إلى القضاء ليحكم بينهما والمدعى لا يتجالحه شك في أن العدل سيأخذ مجراه وأن المدعى عليه هنا خصم عادى ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم فالتاس أمام القانون سواء والمدعى عليه ليس قاضيا فحسب فهو شريك في جراج للسيارات فإذا حسبت المحكمة الموقرة أن رجال القضاء في معظم الحالات لا يمدون أيديهم للاقتراض ويمشون في حدود مرتباتهم وأو كان بهم خصاصة فإن المدعى عليه في هذه الدعوى ليس قاضيا خالصا للقضاء ولكنه شريك في جراج فهو يعمل بالتجارة " وأضيف الحكم أن الأمور المسندة إلى المدعى بالحق المدني لو صحت لأوجبت إحتقاره عند أهل وطنه فضلا عن توافر ركن العلانية بتقديم المذكرة للحكمة وتداولها بين أيدي الموظفين ، وأن المدعى في الدعوى المدنية هو الأصيل في الدعوى التي أقامها وقام بإملاء المستأنف الثاني — الطاعن الثاني — المعلومات الواردة بالمذكرة المقدمة في تلك الدعوى والتي تضمنت عبارات القذف وأن تلك المذكرة معبرة عن وجهة نظر المتهم الأول وكل ما جاء بها من بيانات وعبارات إنما هي صادرة عنه ومنسوبة إليه ولا يقدح في ذلك ما قرره المستأنف الثاني في محضر جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١ أمام المحكمة من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بهذه المذكرة وأن المحامي لا يكتب له الموكل مذكرته ، ذلك أنه من القواعد المقررة عدم مساءلة الشخص جاثيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون من ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا فإذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته إلا أنه بالقطع يمدد بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامي فيها هو صياغتها بإضافة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ، ولا يمكن أن يقال أن المحامي يتدع الوقائع فيها ، لما كان ذلك وكان الأصل في القذف الذي يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن إصناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جاثية أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى وللمحكمة القبض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أورد أن الطاعن الأول نسب إلى المدعى بالحقوق المدنية في المذكرة المقدمة منه

أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من المحصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراج للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل بالتجارة وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني وتدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون ومن ثم يتعين رفض هذا الشق من النعي ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بانقادر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وما أورده الطاعن الأول في مذكرته من عبارات على الوجه السابق لا يستلزمها الدفاع في القضية المدنية المرفوعة منه على المدعى بالحق المدني ، لما كان ذلك وكان النعي على الحكم بالتناقض لما أورده من أن الطاعن الأول هو الأصيل في الدعوى المدنية وأنه قام بإملاء محامي الطاعن الثاني المعلومات التي تضمنت عبارات القذف وعودة الحكم في مكان آخر إلى القول بأن الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته ، إلا أنه يمدّه بالمعلومات فإن هذا النعي مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف وقد أورد الحكم من القرائن ما يؤيد ذلك مما تكون معه دعوى التناقض غير مقبولة وتندفع عن الحكم أيضا — بعد وضوح مراده من كلمة الاملاء — قالة الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك وكان قضاء الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه برفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدهواه في محله ، ذلك بأن الطاعنين لا يدعيان أنهما أعلنا المدعى بالحقوق المدنية لشخصه لحضور جلسة ١٩٧٠/٩/١٤ التي تخلف عن حضورها فضلا عن أنهما لم يحضرا أيضا تلك الجلسة ليطلبيا اعتباره تاركا لدهواه . لما كان ما تقدم فإن الطعن بالنسبة للطاعن الأول يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

وحيث إنه بالنسبة لنعى الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزامه بالمصروفات المدنية رغم قضائه ببراءته وبعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية وإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة فإن هذا النعى فى محله ، ذلك بأن الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منهيًا للتصومة المدنية وكان يتعين إبقاء الفصل فى المصروفات المدنية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه نقضًا جزئيًا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن الثانى بالمصروفات المدنية .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المشارين : حسن الشربينى ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٢٢)

الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) محكمة استئنافية . "تسبب أحكامها" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
إصابة خطأ . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث . تحصيل الحكم الابتدائي له
ورده عليه بما يكفي لدحضه . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه مفاده
إطراح هذا الدفاع . هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا . الرد يستفاد ضمنا من القضاء
بالادانة . ما يثار حوله جدل موضوعي في مسائل رافعة تلك محكمة الموضوع
التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

(ب) إثبات . "معانة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره"
إصابة خطأ . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

طلب إجراء المعاينة الذي لا ينجح إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات
استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة الشبهة
في الدليل الذي اطّاعت إليه المحكمة هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بأجابه . مثال
في إصابة خطأ .

(ج) خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . إصابة خطأ . إثبات .
"معانة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .

تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى .
إثبات الحكم في حق الطاعن خطأه بخاتمة إشارة شرطى المرور وعدم

توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود .
ما يشير الطاعن من جدوى إجراء المعاينة بحد موضوع لا يجوز إثارة أمام محكمة
النقض .

١ — إذا كان الثابت أن الحكم الابتدائي قد حصل دفاع الطاعن القائم
على أنه لم يكن قائدا للسيارة وقت الحادث ورد عليه بما يكفي لدحضه فإن تأييد
الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه يفيد إطراح المحكمة لهذا الدفاع ،
فضلا عن أن ذلك الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم
من المحكمة ردا لأن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة ، امتنادا إلى أدلة
الثبوت التي اقتنعت بها ، وكل ما يثار حول ذلك يعد من قبيل الجدل
الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها
من محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون
للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة — كما رواها الشهود — بل كان
مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا
الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد عرض لطلب الطاعن إجراء معاينة مكان الحادث ورد عليه بقوله
” إنه عن طلب المتهم الثاني (الطاعن) انتقال المحكمة لمكان الحادث الذي
أبداه بالجلسة فإن المحكمة لا ترى وجها لإجابته إليه إذ لا يتجه هذا الطلب
إلى نفي واقعة مخالفته لإشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق
حتى يخلو الطريق الرئيسى ، وهى الواقعة المكونة لركن الخطأ الموجب لمسئوليته “
فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه .

٣ — لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا
مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن وبإدلة
سائغة أنه أخطأ بمخالفته إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق ، مما أدى
إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود والتي اطمأنت إليها المحكمة
فإن ما يشير الطاعن في شأن جدوى إجراء المعاينة لا يعدو أن يكون

جدلا في موضوع الدعوى ومصادرة للحكمة في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

لأنهت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز طوخ : (أ) تسببا خطأ في جرح ... و ... و ... كما تسبب المتهم الثاني (الطاعن) في إصابة المتهم الأول ... وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم مراعاتهما القوانين واللوائح بأن قاد الأول سيارته بسرعة تزيد عن الحد المقرر ولم يهديء من سرعته عند ملتقى الطرق ، كما قاد المتهم الثاني سيارته بحالة ينجم عنها الخطر ولم يمتثل لإشارة شرطى المرور واستمر في سيره مخالفا لإشارة المرور ولم يقف خلف الطريق الرئيسى الأيسر الذى نتج عنه اصطدام السيارتين على الوجه المبين بالتحقيق وإصابة المجنى عليهم بالإصابة الميينة بالتقرير الطبى (ب) المتهم الأول : ١ — قاد سيارة بسرعة تزيد على الحد المقرر ٢ — لم يهديء من سرعة سيارته عند الاقتراب من ملتقى الطرق (ج) الثانى : ١ — قاد سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والأول للخطر ٢ — لم يمتثل لإشارة المرور . وطلبت دقائهما بالمواد ١/٢٤٤ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٤ و ٨٨ و ٩١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١ و ٢ و ٤ من قرار وزير الداخلية . وادعى (المتهم الأول) مدنيا قبل الطاعن وزوجه بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة طوخ الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١١/٦/١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات (أولا) بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وبحبس المتهم الثانى سنة مع الشغل عما أسند إليهما وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لكليهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا مع جعل هذا الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم . (ثانيا) وفى الدعوى المدنية بإلزام المتهم الثانى

والسيدة/ ... بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤديا للتهم الأول المدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامهما بمصروفات هذه الدعوى ونحسبائة قرش مقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم الصادر في هذه الدعوى بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، فاستأنف المتهمان والمسئولة عن الحق المدني هذا الحكم وقيدت استئنافاتهما برقم ٢٦٥٤ سنة ١٩٧٠ ، ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٧/٥/١٩٧١ بقبول استئنافات المتهمين والمسئولة عن الحق المدني شكلا وفي الموضوع ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه في تهمة الإصابة الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد عن الحد المقرر وبتغريمه مائة قرش عن تهمة عدم تهديته من سرعة سيارته عند ملتقى الطرق وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهم الثاني وفي اندعوى المدنية بإلزام المتهم الثاني والمسئولة عن الحق المدني المصروفات المدنية الاستئنافية ونحسبائة جنهات أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه لم يكن قائدا للسيارة وقت الحادث ، ومع جوهرية هذا الدفاع فقد سكت الحكم عنه إيرادا له وردا عليه . ورفضت المحكمة طلب الانتقال لمعينة مكان الحادث وردت عليه بما لا يصلح ردا .

وجيت إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإصابة الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن المعينة وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي قد حصل دفاع الطاعن القائم على أنه لم يكن قائدا للسيارة وقت الحادث ، ورد عليه بما يكفي لدحضه ، فإن تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه يفيد إطراح المحكمة لهذا الدفاع ، هذا فضلا عن أن ذلك

الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا لأن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي اقتنعت بها ، وكل ما يشار حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن إجراء معاينة مكان الحادث ورد عليه بقوله " إنه عن طلب المتهم الثاني (الطاعن) انتقال المحكمة لمكان الحادث الذي أبداه بالجلسة فإن المحكمة لا ترى وجها لإجابته إليه ، إذ لا يتجبه هذا الطلب إلى نقي واقعة مخالفته لإشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق حتى يخلو الطريق الرئيسي وهي الواقعة المكونة لركن الخطأ الموجب لمسئوليته " فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك بأن من المقرر أن طلب المعاينة إذا كان لا يتجبه إلى نقي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطعنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن وبأدلة مائغة أنه أخطأ بخالفته إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود والتي اطعنت إليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في شأن جدوى إجراء المعاينة لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى ومصادرة للمحكمة في عقيدتها ، مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢ في القضايا

(أ) تسول . جريمة " أركانها " .

- تمام جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص يرتكب فعل الاستجداء من الغير .
- الاعتراف ليس ركنا من أركانها .

(ب) إثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " .

- العبارة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي . من سلطته الأخذ بأي
دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التفتيشات الأولى أو في جلسة المحاكمة .
- لا تصح مصادرة في ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين .

(ج) نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " .

- الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط
معتقداتها لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — تم جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الاستجداء
من الغير ولم يجعل القانون الاعتراف ركنا من أركانها .

٢ — من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٧١/٣/٢٩ بدائرة قسم شبرا: تسول في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ، ومحكمة جناح الآداب الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ وإيداعه الملجأ ، استأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم خمسة عشر يوما وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التسول بالطريق العام قد انطوى على خطأ في القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التمهيد وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لا بد أن تنصرف إرادة الجاني إلى احتراف التسول وممارسته بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى ، هذا إلى أن الحكم اعتبر محض جمع الاستدلالات حجة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها ، كما أن المدافع عن الطاعن تقدم للمحكمة بمستندات تدل على أنه

ليس في حاجة إلى التسول ، غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت جريمة التسول تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الاستجداء من الغير ، ولم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركانها ، وكان من المقرر أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء من التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادرة في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، فإنه لا محل لتعيب الحكم بالاعتماد على ما جاء في محضر جمع الاستدلالات أو الخطأ في القانون أو القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة في مرحلتى التقاضى أن الطاعن لم يتقدم بأية مستندات ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر لدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون الطعن برأيه على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٢٤)

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢ القضائية

(أ ، ب) إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . حكم . " تسببه " . تسبب
معيب . " خطف " . " طفل حديث العهد بالولادة " .

(أ) استدلال الحكم بأقوال للشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها ذات
التهمة تحمل للعفل المجنى عليه عند مفادتها عنبر المستشفى في حين خلت أقوالها
بمحضر الجلسة من تقرير رؤيتها لتهمة تحمل الطفل المجنى عليه . يعيبه . لإقامة
قضائه على ما لا أصل له في الأوراق . لا يغير من ذلك أخذه بأقوال للشاهدة
في التحقيقات الابتدائية مادام أنه استدل على جدتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتي
لا أصل لها في الأوراق .

(ب) الأدلة في المواد الجنائية متساندة . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر
التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل للبطل في الرأي الذي اتهم
المحكمة إليه .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنة (بجرمة خطف
طفل حديث العهد بالولادة) على ما شهدت به الشاهدة بالتحقيقات وبالجلسة
من أنها كانت من نزيلات المستشفى وفي يوم الحادث سمعت صوت الطاعنة
الأولى تردد عبارة (أنا نازلة) وأنها في فجر ذلك اليوم رأتها تحمل الطفل المجنى عليه
وتخرج به من أحد عنابر المستشفى وتربط به إلى الطابق الثانى ، وكان الثابت
من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قد اقتصرت شهادتها على
القول بأنها سمعت صوت الطاعنة وهي تردد عبارة (أنها نازلة) وخلت تلك الشهادة

من تقرير رؤيتها لها وهي تحمل الطفل المجنى عليه، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارنة الطاعة للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهدة بمجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات الابتدائية مادام أنه قد استدل على جدتها بأقوالها بمجلسة المحاكمة بما لا أصل له في الأوراق .

٢ - لا يرفع عن الحكم عوارا استدلاله (بأقوال للشاهدة لا أصل لها في الأوراق) ما أورده من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجمعة بحيث إذا سقط أحدها أو احتبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعتين وآخرين - حكم ببراءتهم - بأنهم في ليلة ١٩٧٠/٨/٢٣ بدائرة مركز بني سويف محافظة بني سويف: خطفوا من غير تحيل أو إكراه الطفل الذي لم يبلغ من العمر ستة عشر عاما كاملة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعافيتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك في ١٩٧٠/١٢/١٠ . ومحكمة جنايات بني سويف قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٧ عملا بالمادة ١/٢٨٣ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين - الطاعتين - بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن كل من المحكوم عليهما والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعة الثانية وإن قررت بالظن في الحكم في الميعاد، إلا أنها لم تقدم أسبابا للطعن فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعنين المتقدمين من النيابة العامة ومن الطاعة الأولى قد استوفيا الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة الأولى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة خطف طفل حديث العهد بالولادة قد أقام قضاءه على مالا أصل له في الأوراق، ذلك بأن عول في إدانة الطاعة على ما شهدت به بالتحقيقات وبالجلسة من رؤيتها للطاعة وهي تحمل الطفل المجنى عليه وتخرج به من أحد عابر المستشفى مع أن أقوال الشاهدة في الجلسة لا تساند الحكم فيما حصله وتغابر تماما أقوالها بالتحقيقات وجاءت على نحو ينفي التهمة عن الطاعة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعة على ما شهدت به بالتحقيقات وبالجلسة من أنها كانت من نزيلات المستشفى وفي يوم الحادث سمعت صوت الطاعة الأولى تردد عبارة (أنا نازلة) وأنها في فجر ذلك اليوم رأتها تحمل الطفل المجنى عليه وتخرج به من أحد عابر المستشفى وتهبط به إلى الطابق الثاني . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قد اقتصرت شهادتها على القول بأنها سمعت صوت الطاعة وهي تردد عبارة (أنا نازلة) وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها لها وهي تحمل الطفل المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارفة الطاعة للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهدة بـجـلـسـة المـحاكـمة يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له في الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات الإبتدائية مادام أنه استدل على جدتها بأقوالها بـجـلـسـة المـحاكـمة بما لا أصل له في الأوراق . ولا برف هذا الحوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة إلى الطاعة الأولى وكذلك إلى الطاعة الثانية لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن أو طعن النيابة العامة .

جلسة ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح، وعضوية المادة استشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم الديواني ، ومصطفى الأصبوطي ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢ القضائية

(أ، ب) تجهر . جريمة . " أركانها " . مسئولية جنائية . حكم .
" تسببيه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " .

(أ) جريمة التجهر . أركانها . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . عدم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجهرين لتوافرها .
مثال .

(ب) مناط العقاب على التجهر وشرط تضامن المتجهرين في المسئولية الجنائية .

(ج، د، هـ) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق الدليل " . " بياناته " . بيانات التسبب " .

محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه
عام " . " شهود " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(ج) إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .
لاتعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم هنا .

(د) اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته .
أساس ذلك : حق محكمة الموضوع في الاعتماد على ما تظمن إليه من
أقوال الشاهد وأطراح ما عداها . عدم إيراد الحكم تلك التفاصيل يفيد
أطراحه إياها .

(هـ) نقض . "نظرة والحكم فيه" .

عدم تقدم الطاعن . قبل يوم الجلسة . لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه .
سقوط طعنه .

١ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر - شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ولما كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر الموثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الملائم يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأشياء وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين إذ أن التجمع قد يبدأ بريثا ثم يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عندما تنجم نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك . ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعنين وكان ما أورده الحكم في مجموعة يذيع بجلاء على ثبوتها في حقهم ، وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته كافية لبيان أركان جريمة التجمهر على ما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء ، وإذ كان ما أورده المحكمة في حكمها يستفاد منه الرد على ما أثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة في حق الطاعنين ، فإن النعي عليها بقالة القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع لا يكون مديدا .

٢ - مناط العقاب على التجمهر وشروط تضاف من المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

٣ — لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٤ — اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا تعيبه ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحه لها .

٥ — متى كان الطاعن الثاني لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المفيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لانتظار الطاعن ، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن بالنسبة له عملاً بالمادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : اشتركوا في تجمع مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس حالة كونهم يحملون آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة ، بأن تجمعوا حامين العصي والفئوس وفروع الأشجار بقصد التعدي على المشرف الزراعي لمنطقة الإصلاح الزراعي بالمعصرة ورجاله فوقت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمع مع العلم به الجرائم الآتية : تعدوا بالقوة والعنف على موظفين عموميين هم مشرف زراعة المعصرة و خفراء الإصلاح الزراعي بها ، فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وكان ذلك أثناء تأدية وظائفهم وبسببها . وطلبت عقابهم بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمع . وادعى المجنى عليه الأول مدنياً قبل المتهمين الأول والثاني وطلب الحكم بالزامهما بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بلقاس الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمواد الاتهام (أولاً) بمعاينة المتهم الأول بالحبس سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً .

(ثانياً) بحبس كل من المتهمين الآخرين ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهيات . (ثالثاً) إلزام المتهمين الأول والثاني بأن يدفعوا متضامنين للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ الممجل وبلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوع الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكل من المتهمين الآخرين شهراً مع الشغل وفي موضوع الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين المصاريف المدنية الاستئنافية ومبلغ خمسة جنهيات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني لم يتقدم لتفويض العقوبة المفيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن — على ما ثبت من بيان النيابة العامة — فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن بالنسبة له عملاً بنص المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعنين بجريرة الاشتراك في تجمهر قد شبه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب كما انطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأن الطاعنين أسسوا دفاعهم على أن الأركان القانونية لتلك الجريمة غير متوافرة في "واقعة موضوع الدعوى" ، إذ أن الاستفادة من أقوال المجنى عليهم أن قيام مشرف الإصلاح الزراعي ومن كان بصحبته من خفراء ورجال الإصلاح الزراعي بمنع الطاعنين وغيرهم من الأهالي عن إدارة سواقيهم أدى إلى وقوع هرج عارض بغير ترتيب سابق أو علم بما قد يحدث وأن تجمع الأهالي كان بسبب الاستغاثات المتبادلة الناجمة

عن منع الرى ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا وجاءت مدوناته قاصرة عن استظهار أركان الجريمة ، هذا فضلا عن أنه لم يورد مؤدى أقوال جميع الشهود الذين اعتمد على أقوالهم في قضائه بإدانة الطاعنين وأحال في بعضها إلى أقوال غيرهم ، بل انه أوجز بعضها وأورد بعضها منها بما يخالف الثابت في الأوراق ، إذ أن أحدا من الشهود لم يذكر أن الطاعنين كانوا على علم بالغرض من التجمهر ولم يحدد أحد منهم أى الطاعنين بالذات هو الذى أحدث إصابته ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى — الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه — قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مندوب الاصلاح الزراعى بلفاس أبلغ بوقوع تجمهر من الأهالى بغرض تعطيل تنفيذ رجال الاصلاح الزراعى للتعليمات الصادرة إليهم فى شأن زراعة الأرض قطنا وأن اعتداء قد وقع على مشرف المنطقة وشيخ خفرائها وخفيرين من خفرائها أثناء قيامهم بتنفيذ تلك التعليمات ثم أورد الحكم أقوال المشرف الزراعى التى تبجل فى أنه بمروره على الأراضى الزراعية بمكان الحادث أبصر بالمتهم الأول (الطاعن الأول) يدير ساقية لرى أرضه ولما طلب منه الكف عن ذلك لأن نظام الدورة الزراعية يقضى بزراعتها قطنا امتنع وحرص أهالى القرية الذين كانوا قد تجمعوا حاملين عصيا وفروع أشجار وأدوات حفر (كواريك) فاعتدى عليه كل من المتهمين (الطاعنين) الأول والثانى والثالث والرابع والخامس بالضرب بالعصى على رأسه وجسمه فأحدثوا إصاباته ، وقال الحكم عندها عرض لأقوال شيخ خفراء الاصلاح الزراعى أنه " قرر بمضمون ما تقدم " وأنه أضاف أن المتهمين (الطاعنين) من الأول إلى الثامن والحادى عشر اعتدوا عليه بالضرب فأحدثوا إصاباته وأورد الحكم عن أقوال أحد خفراء الاصلاح الزراعى إنه " شهد بما يتلاقى وما تقدم " وأن المتهمين (الطاعنين) الرابع والتاسع هما اللذان اعتديا عليه بالضرب وأحدثا إصاباته وأنه شاهد كلا من المتهمين (الطاعنين) الثانى والخامس والعاشر بمكان الحادث ، كما عرض لأقوال خفير آخر بقوله " إنه يسأله لم تخرج أقواله عن مضمون ما سلف " وأن المتهمين (الطاعنين) الثانى والخامس ضرباه وأحدثا إصاباته ، ولما عرض الحكم لأقوال شاهدين من شهود الحادث قال إن أحدهما

”قرر بما يتفق في جملة والأقوال سالفة الذكر“ وأنه ”بمثل ذلك أيضا قرر الشاهد الآخر“ ، ثم أثبت الحكم أنه تبين من الإطلاع على التقارير الطبية الخاصة بالمجنى عليهم الأربعة أن بهم إصابات تحتاج لعلاج يقل عن عشرين يوما بالنسبة لهم جميعا هذا المشرف الزراعي الذي أعجزته إصاباته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، ثم تصدى الحكم للتطبيق القانوني على واقعة الدعوى في قوله ”وحيث إن التهمة قد تكاملت الأركان والعناصر القانونية حسبما هي معرفة به في صحيح القانون وقد أضفى إسنادها للتهمة أمرا متيقنا وذلك من أقوال الشهود سالفي الذكر ومؤداها أن المتهمين كافة كانوا ضمن المشتركين في التجمهر وقد وقع منهم التعدي على رجال الإصلاح الأربعة -الفي الذكر أثناء ونسبب تأديتهم أعمال وظائفهم وأنهم - أي المتهمين - كانوا يحملون آلات وأدوات من شأنها إحداث الموت إذا امتعلت بصفة أسلحة وأن جريمة التعدي قد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع العلم به فضلا عما أوردته التقارير الطبية المشار إليها من وجود إصابات بالمجنى عليهم وتطامن المحكمة لتلك الأقوال ولما أثبت بهذه التقارير ، ومن ثم ترى معاقبة المتهمين عما أسند إليهم عملا بمواد الإتهام“ . لما كان ذلك وكانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وكان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين

إذ أن التجمع قد يبدأ بريثا ثم يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عند ما تقبض عليه
المشتريين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامى الذى يهدفون إليه مع علمهم بذلك .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت بوضوح على توافر العناصر
الجوهرية السالف بيانها فى حق الطاعنين ، وكان ما أورده الحكم فى مجموعه فيها
بجلاء على ثبوتها فى حقهم ، وكانت دلالة ما استظهره الحكم فى ملوناته — على نحو
ما سلف — كافية لبيان أركان جريمة التجمهر على ما هى معرفة به فى القانون
فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى شيء . وإذ كان ما أورده المحكمة فى حكمها يستفاد
منه الرد على ما أثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة فى حق الطاعنين فإن العنى
عليها بقالة القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .
لما كان ذلك ، وكان لا يوجب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده
من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ،
ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ،
ذلك بأن لمحة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه
من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل
ما يفيد إطرأه لها . وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما أورده
الحكم من أقوال الشهود له ماخذ صحيح من الأوراق ، مما ينحصر معه من الحكم
دعوى الخطأ فى الإسناد ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بآنا وأيا
وأورد على ثبوتها فى حق الطاعنين أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق من شأنها
أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان ما يشير الطاعنون فى طعنهم يخل
إلى منازعة موضوعية فى العناصر السائغة التى استقت منها المحكمة معتقدها
فى الدعوى ويرتد فى حقيقته إلى جدل موضوعى فى تقديرها للأدلة المقبولة
التي أوردها وفى مبلغ اطمئنانها إليها وهو ما لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها
فى شأنه والخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته
يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، و ابراهيم الديواني ، والدكتور محمد حسين ، ومصطفى
الأسبوطي .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢ القضائية

(أ،ب) سرقة . ” في إحدى وسائل النقل العامة “ . عقوبة . ” تطبقها “ .
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ . ” نظره
والحكم فيه “ .

(أ) السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . عقوبتها
الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . المادة ٣١٦ مكررا ثالثا
عقوبات المضادة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

القضاء ابتدائيا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر عملا بنص الفقرة الأولى
من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى
الحبس ثلاثة أشهر رغم استنادها إلى أسباب الحكم المستأنف ذاتها . خطأ في تطبيق
القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .

(ب) عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه . كون المتهم وحده هو المستأنف .
وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة أول درجة .

١ — أضاف القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ إلى قانون العقوبات — فيما أضافه
من مواد — نص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا التي قضت الفقرة الأولى منها بأن
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات
التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . ولما كان يبين

من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه سرق السكر المملوك للشركة العامة لتجارة السلع من وسيلة النقل العام وطلبت عقابه طبقا للمادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وأن محكمة أول درجة دانت به بمقتضى الفقرة الأولى من المادة المذكورة وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأنه إذ استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية، مستندة إلى نفس الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف ، بالاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بتزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر .

٢ — متى كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية: سرق السكر المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك للشركة العامة لتجارة السلع من وسيلة النقل العام. وطلبت عقابه بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات . ومحكمة مركز الزقازيق الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والتنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا كان المطعون ضده بجرime السرقة في وسيلة نقل برية هي قطار السكك الحديدية واكتفى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ٣١٦ مكرر ثالثا من قانون العقوبات تنص في فقرتها الأولى على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ، وإذا نزلت محكمة الدرجة الثانية بالعقوبة عن الحد المقرر بمقتضى هذه المادة لأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه مرق السكر المملوك للشركة العامة لتجارة السلع من وسيلة النقل العام . وطالبت عقابه طبقا للمادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات وقد دانت محكمة أول درجة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة المذكورة وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر ، وإذا استأنف المطعون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد استند في قضائه بالادانة إلى ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي طبق في حق المطعون ضده — بحق — نص المادة المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ المعمول به من تاريخ نشره في ١٣/٨/١٩٧٠ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة التي دين بها المطعون ضده قد أضاف إلى قانون العقوبات — فيما أضافه من مواد — نص المادة ٣١٦ مكرر ثالثا التي قضت الفقرة الأولى منها — وهي المنطبقة على واقعة الدعوى — بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز

سبع سنوات على السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ، وكانت المحكمة الإستئنافية قد قضت بحبس المتهم ثلاثة أشهر ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بتزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة مائة البيان الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التى لا تقل عن ستة أشهر. ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التى قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٤ القضائية

حكم . " بيانات التسيب " . " بيانات حكم الإدانة " . " تسيبه .
تسيب معيب " . مسئولية جنائية . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
" الطعن لثاني مرة " . غش .

إدانة المتهم بجرمة عرضه للبيع كونا غير مطابق للاوصاف . دون بيان المواصفات التي
خولفت . رقم كون هذا البيان عنصرا جوهريا يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية .
قصور .

كون الطعن لثاني مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

متى كانت التهمة المسندة إلى الطاعن أنه عرض للبيع كونا غير مطابق للاوصاف
المقررة قانونا فقد كان لازما على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت والتي
أسست عليها مسئولية الطاعن عن الجريمة التي دأته بها . ولما كان إغفال
الحكم المطعون فيه لهذا العنصر الجوهري الذي عليه يتوقف الفصل في المسؤولية
الجنائية مما يعيبه بالقصور فإنه يتعين نقضه وتحديد جلسة لنظر الموضوع
لأن الطعن لثاني مرة عملا بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم أول المنصورة: عرض للبيع كمونا غير مطابق للمواصفات على النحو المبين بالمحضر. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ ، ومحكمة جناح المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جزيئات والمصادرة ، فاستأنف المتهم والنيابة هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والمصادرة ولصق الحكم على واجهة اعل لمدة أسبوع على نفقته . فعارض وقضى في معارضته بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، والمحكمة المذكورة قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والمصادرة ونشر الحكم على نفقته بجريدة الأهرام بلا مصاريف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عرض كمونا غير مطابق للمواصفات للبيع قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يبين وجه الغش الذي أدخل على الكمون والذي استخلص منه مسئولية الطاعن عن الجريمة التي دانه بها مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى اقتصر على قوله : " إن السيد مفتش الأغذية أخذ عينة من الكمون من محل المتهم (الطاعن) وثبت أن هذه العينة غير مطابقة لمرسوم التوابل ومن ثم فإن التهمة تكون ثابتة قبله " .

ولما كانت التهمة المسندة إلى الطاعن أنه عرض للبيع كونا غير مطابق للمواصفات المقررة قانونا فقد كان لزاما على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت والتي أسست عليها مسئولية الطاعن عن الجريمة التي دانت به ، ولما كان إغفال الحكم المطعون فيه لهذا العنصر الجوهرى الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية مما يعيب الحكم بالقصور ، فإنه يتعين نقضه وتحديد جلسة لنظر الموضوع لأن الطعن لثانى مرة عملا بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى طعنه .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراري ،
وسعد الدين عطيه ، وإبراهيم الديواني ، ومصطفى الأسبوطي .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢ القضائية

(أ، ب) إعلان . شهادة مرضية . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” .
إجراءات المحاكمة . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .

(أ) إعلان المعارض بجلسة المعارضة . جواز أن يكون لشخصه أو في محل إقامته .

(ب) إدعاء الطاعن . لأول مرة أمام النقض . بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر
معارضته أمام محكمة أول درجة . لا يقبل .

١ — من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يصح أن يكون لشخصه
أو في محل إقامته . ومتى كان الثابت أن الطاعن أعلن بالحضور في محل إقامته إعلانا
صحيفا للجلسة التي نظرت بها معارضته أمام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر بهذه الجلسة
ثم حجت الدعوى للحكم وقضى فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فإن ما يشيره
الطاعن بشأن عدم إعلانه للحضور بجلسة المحاكمة أو انتفاء علمه بها لا يكون له
أساس .

٢ — لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض
بمرضه في اليوم الذي كان محمدا النظر المعارضة أمام محكمة أول درجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم أول المنصورة : أعطى بسوء نية للطالب شيكا دون أن يكون في مقابلة رشيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ ، عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو البطلان في الإجراءات والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن أمام محكمة الدرجة الثانية لشخصه ولم يعلم بجلعة المحاكمة ، كما أن الحكم المطعون فيه قضى في موضوع الدعوى على الرغم من أن الطاعن تخلف عن حضور جلعة المعارضة أمام محكمة أول درجة لعذر فهرى هو مرضه الذي تدل عليه الشهادة المرضية المرفقة بأسباب الطعن ، مما كان يتعين معه على محكمة الدرجة الثانية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن أعلن بالحضور في محل إقامته إعلانا صحيحا للجلعة التي نظرت بها

معارضته أمام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر بهذه الجلسة ، ثم حجزت الدعوى للحكم وفضى فيها باعتبار معارضته كأن لم تكن ، وإذا كان من المقرر أن إعلان المعارض بجلية المعارضة يصح أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته فإن ما يشير الطاعن بشأن عدم إعلانه للحضور بجلية المحاكمة أو انتفاء علمه بها لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه فى اليوم الذى كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة فإن منعا فى هذا الشأن يكون بدوره غير صديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعبا رفضه ، ووضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين هدية ،
وابراهيم القديواني ، ومصطفى الأصيوطي ، وحسن المغربي .

(٢٢٩)

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٤ القضائية

دعارة . جريمة . " أركانها " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون " . " الحكم في الطعن " . قانون . " تفسيره " .

جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تقوم إلا في حق من يخرض غيره
على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من
تقدم نفسه للغير . مجابة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

كون خطأ الحكم في التكييف القانوني الواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر
أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت فصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون
النقض مقرونا بالإحالة .

من المقرر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ - الذي حدثت الواقعة في ظله - لا تقوم إلا في حق من يخرض
غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه
وهي لا تقع من الأتني التي تقدم نفسها للغير إنما تقع ممن يخرضها على ذلك
أو يسهل لها هذا الفعل . ولما كان يبين من واقعة الدعوى - كما أثبتتها
الحكم - أن شخصا آخر قدم الطاعة لشاين لتمارس معهما الفحشاء لقاء مبلغ
من المال ، وصورة الدعوى على هذا النحو لا تتوفر بها في حق الطاعة أركان جريمة
التحريض على الدعارة أو الفجور أو تسهيلها أو المساعدة عليها . ولما كان الحكم
قد أخطأ التكييف القانوني لواقعة الدعوى ، وقد حجب هذا الخطأ المحكمة

عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها واقعة الدعوى مما يندرج تحت نصوص القانون ما لف البيان ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بأنهما فى يوم ٤ أغسطس ١٩٦٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : المتهمين (الأول والثانية) سهلا وحرضا على ارتكاب التفجور والدعارة . المتهم الأول (أولا) تعدى على الشرطى الملكى بأن ضربه فأحدث به الإصابات الميمنة بالكشف الطبى ، وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته . (ثانيا) ضرب فأحدث به الإصابات الميمنة بالكشف الطبى والتي تقدر لعلاجها مدة لاتزيد على العشرين يوما ، وحلت عقابهما بالمواد ١ و ١٣ و ١٤ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٣٠٢ لسنة ١٩٥٣ والمادتين ١٠ و ١٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة جمع عابدين الجزئية قضت بحضوريا بالنسبة إلى المتهم الأول وغيابيا بالنسبة إلى المتهم الثانية بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بحبس كل منهما سنة واحدة مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه وكفالة ثلاثة جنيهات لكل اوقف التنفيذ وذلك من التهمة الأولى . (ثانيا) بتغريم المتهم الأول مائتى قرش عن التهمتين الثانية والثالثة المسدتين إليه . عارضت المحكوم عليها الثانية ، وقضى فى عارضتها بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٧١ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . قامانفت التهمة هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعنن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دانها بالجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مخالفة الدعارة على الرغم من عدم توافر هذه الجريمة في حق الطاعنة التي تعتبر في واقع الأمر المجنى عليها فيها ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن متهما آخر اتفق مع شابين على أن يقدم لهما امرأة لارتكاب الفحشاء معها مقابل مبلغ من المال ثم اصطحبهما في سيارة إلى مكان معين تركهما فيه بضع دقائق وبمجرد أن عاد برفقة الطاعنة أركبها السيارة بينما وقف هو إلى جوارها وهم أحد الشابين بإخراج نقود من حافضته وعندئذ قام ضابط مكتب حماية الآداب بضبط الجميع ، وإذ سئلت الطاعنة قررت أن المنهم سالف الذكر هو الذي استدعاها وأركبها السيارة . وقد عرضت المحكمة الاستئنافية إلى دفاع الطاعنة المؤسس على انتفاء جريمة التحريض على الدعارة أو تسهيلها في حقها ، وأطرح هذا الدفاع استنادا إلى أن ظروف الدعوى ووقائعها تنطوي على قيام الطاعنة بتسهيل الفجور والدعارة ، الأمر الذي انتهت معه إلى تأييد الحكم الابتدائي . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مخالفة الدعارة - التي حدثت الواقعة في ظلها - قد نصت على عقاب " كل من عرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له " ، وكان يبين من واقعة الدعوى - كما أثبتتها الحكم المطعون فيه - أن شخصا آخر قدم الطاعنة لشابين لتمارس معهما الفحشاء لقاء مبلغ من المال ، وصورة الدعوى على هذا النحو لا تتوفر بها في حق الطاعنة أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أو تسهيلها أو المساعدة عليها إذ أن هذه الجرائم لا تقوم إلا في حق من يعرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس ، أو يسهل

له هذا الفعل أو يساعده عليه ، وهى لا تقع من الأثنى التى تقدم نفسها للغير إنما تقع ممن يحرضها على ذلك أو يسهل لها هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ التكييف القانونى لواقعة الدعوى وقد يجب هذا الخطأ المحكمة من بحث مدى توافق أركان الجريمة التى ترشح لها واقعة الدعوى مما يندرج تحت نصوص القانون صالف البيان . لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمد عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلحة دنانة .

(٢٣٠)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ القضائية

(١) حكم . ” وصف الحكم “ .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما يرد في منطوق الحكم .

(ب) استئناف . ” التقرير به . ميعاده “ . حكم . ” وصف الحكم “ .

الحكم الابتدائي الحضوري الاعتباري طبقاً للمادة ٢٣٠ إجراءات لا يبدأ ميعاد
استئنافه إلا من تاريخ اعلانه للحكوم عليه . المادة ٤٠٧ إجراءات . عدم اعلان
الطاعن بهذا الحكم واحتساب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدوره . خطأ
في تطبيق القانون . عدم إثارة الطاعن الأمر أمام محكمة الموضوع لا يمنع من التمسك به
لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟

ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام .

١ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما يرد في منطوق الحكم .

٢ — إذا كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر
بشخصه بالجلسة الأخيرة التي حجت فيها الدعوى للحكم وقد حضر بالجلسة الأولى
ومع ذلك قضت المحكمة حضوراً بالعقوبة ، وكان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩
من قانون الإجراءات الجنائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة — في هذه الحالة — هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقا للسادة ٤٠٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للحكوم عليه، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يمان بهذا الحكم، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والإحالة، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر الأمر أمام محكمة الموضوع، إذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة دمنهور (أولا) قام بتشغيل مصنع لإنتاج الصوف المستورد دون أن يخطر مصلحة الجمارك . (ثانيا) لم يسدد رسوم الإنتاج على غزل الصوف المستورد لمصلحة الجمارك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٤ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ وبالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت حضوريا في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة والزامه بأداء رسم الإنتاج المستحق وتعويض قدره ضعف الرسوم المقررة . فاستأنف، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧١ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على الرغم

من أن الحكم المستأنف وصف خطأ بأنه حضوري في حين أن واقع الأمر أنه صدر في غيبة الطاعن بعد حضوره الجلسة الأولى ، والأحكام الحضورية اعتباراً لا يبدأ ميعاد استئنافها إلا من تاريخ إعلانها ، والثابت من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لأنه قام بتشغيل مصنع لإنتاج الصوف المستورد دون أن يخطر مصلحة الجمارك ولم يسدد رسوم الإنتاج على غزل الصوف المستورد لمصلحة الجمارك الأمر المعاقب عليه بالحبس والغرامة أو بإحداها ومحكمة أول درجة قضت حضورياً بتغريم الطاعن خمسة جنيهات والمصادرة ورد الرسم والتعويض فاستأنف الطاعن هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وأسست قضاءها على أن الطاعن قد تجاوز الميعاد القانوني . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بمحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في مطوق الحكم وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن لم يحضر بشخصه بالجلسة الأخيرة التي حجزت فيها الدعوى للحكم وقد حضر بالجلسة الأولى ، ومع ذلك قضت المحكمة حضورياً بالعقوبة ، ولما كان مؤدى تطبيق نص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة — في هذه الحالة — هو حكم حضوري اعتباري وهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه وفقاً للمادة ٥٧ من نفس القانون إلا من تاريخ إعلانه للحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضبوطة أن الطاعن لم يعلن بهذا الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلاً والاحالة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الطاعن لم يثر هذا الأمر أمام محكمة الموضوع ، إذ أن ميعاد الاستئناف كمثل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دةنة .

(٢٣١)

الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ القضائية

(أ ، ب) مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .

(أ) النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (مكافئة المخدرات) فعل مادي من الأفعال المؤثمة التي ساقها هذه المادة . لا ينطوي على قصد خاص .

(ب) قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل (مكافئة المخدرات) من الأمور الموضوعية التي تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا .

(ج) حكم . " مالا يعيب الحكم في نطاق التذليل " . مواد مخدرة .

نفي الحكم بقصد الاتجار عن المتهم لا ينال منه إرادته في بيان واقعة الدعوى
أن المتهم لا اعترف إثر ضبطه بقيام نقل المخدر لحساب آخر .

١ — النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافئة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤثمة التي ساقها هذه المادة ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص .

٢ — من المقرر أن توافق قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا ،

ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى توافر هذا القصد في حق المظعون ضده ودلل على ثبوت إحرازه للمخدر بركنيه المادى والمعنوى . فإن في ذلك ما يكفى لحل قضائه بالتطبيق للمادة ٣٨ من القانون التى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر .

٣ — لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفى قصد الاتجار عن المتهم أن يكون الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن المتهم قد اعترف إثر ضبطه بقيامه بنقل المواد المخدرة لحساب آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظعون ضده بأنه في يوم ١٨ يوايه سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم المتزه محافظة الاسكندرية : نقل بقصد الاتجار جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ١/٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر ذلك بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ١/٣٨ و ٢ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المظعون ضده بجريمة إحراز حشيش طبقا للواد ١ و ٣٧ و ١/٣٨ و ٢ و ٤٢ من قانون المخدرات

تأسيساً على أن الأجر الذي تقاضاه إنما ينصب على نقل المخدر ولا ينصب على التعامل فيه وأن الناقل أو المحرّز إحرازاً عرضياً لا ينطبق عليه حكم المادة ٣٤ من هذا القانون ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٣٤ تعاقب على الاتجار في سائر صورته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في هذه المادة ، ولما كان قصد الاتجار يتحقق في الناقل بتوافر علمه بأنه يتم حادثة في عملية تجارية فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى في أن النقيب الضابط بقسم مكافحة المخدرات قام بإجراء تحريات سرية كشفت له عن أن الماطعون ضده يقوم بنقل المواد المخدرة نظراً لاجترافه ويقصد أن استصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه قام بالقبض عليه بمعونة الشرطي المرافق له أثناء نزوله من إحدى السيارات الأجرة وتفتيشه عثر معه أسفل كمر البنطلون على كمية الحشيش المضبوطة وعند ما واجه الماطعون ضده بما ضبط اعترف له بأنه يقوم بنقلها لحساب أحد التجار ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الماطعون ضده أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي ومن تقرير المعامل السكياوية — وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — تحدث عن القصد من الإحراز بقوله : ” وحيث إن النيابة العامة تتخذ من تحريات الضابط ومن اعتراف المتهم سنداً لطلب تغليظ العقاب على المتهم ووصف أنه نقل بقصد الاتجار ، ولا ترى المحكمة معها هذا الرأي ذلك لأن الثابت من التحريات ومن اعتراف المتهم أن الأجر الذي يتقاضاه ينصب على النقل ولا ينصب على التعامل في المخدر والعقوبة المغلظة الواردة في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ إنما اختص المشرع بها من يتجر بالمخدر إنما الناقل والمحرّز إحرازاً عرضياً فلا ينطبق عليه العقاب المنصوص عليه في هذه المادة .. ” وانهى الحكم إلى معاقبة الماطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وتفريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط طبقاً للواد

١ و ٢ و ٣٧ / ١ — ٢ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق ، وأعمل الحكم في حق المطعون ضده حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤثمة التي سافتها هذه المادة ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون المخدرات سابق البيان هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى توافر هذا القصد في حق المطعون ضده ودال على ثبوت إحرازه للمخدر بركنيه المادي والمعنوي ، وهو ما يكفي لحمل قضائه بالتطبيق للمادة ٣٨ من القانون التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر ، وكان لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد في بيانه أواقعة الدعوى أن المطعون ضده قد اعترف على أثر ضبطه بقيامه بنقل المواد المخدرة لحساب آخر إذ أن ما أورده من ذلك لا ينال مما استقر في وجدان المحكمة من نفي قصد الاتجار عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما تثيره النيابة العامة في طعنها لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطية ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٠٢ القضائية

مواد مخدرة . حكم . " تسهيه . تسهيب معيب " .

تصوير الحكم للواقعة بأن قصد المتهم من إحراز المخدر هو الاتجار أخذا بأقوال الشاهد .
مودة : نفى هذا القصد استنادا إلى خلو الأوراق من تحريرات تساند توافقه . تناقض الأسباب .
نفى بعضها البعض مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها
بما يجعلها في حكم الوقائع الثابتة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تصويره الواقعة أخذا بأقوال الشاهد
الأول إلى أن قصد المتهم من إحراز المـادة المخدرة هو الإتجار فيها ثم عاد ونفى
قيام هذا القصد استنادا إلى خلو الأوراق من تحريرات تساند توافقه هذا القصد
لأنه يكون معيبا بالتناقض لأن أسبابه قد نفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر
مما يدل على اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار
الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع امتحلاص مقوماته مما يعيبه
بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة
قسم سيدى جابر محافظة الإسكندرية : أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرا حشيشا

في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به. فقرر ذلك في ١٧ مارس سنة ١٩٧١، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضورياً بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧١ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط. قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ حصل الواقعة أخذاً بأقوال النقيب الضابط بتمم مكافحة المخدرات بالإسكندرية في أن تحرياته السرية دلت على أن المتهم - المطعون ضده - يتجسس في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة فاستصدر إذاً من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وفي يوم الحادث أنتقل ورفقته الشرطي العمري إلى حيث علم من مصدره السري أن المتهم يزاول نشاطه وضبطه وأسفر تفتيشه عن العثور على لفافة تحوى طريبتين كاملتين من الحشيش أسفل كمر بنعلونه كما حصل الحكم أقوال الشرطي السري بما يتفق وأقوال الضابط وأن نتيجة التحليل أسفرت عن أن المادة المضبوطة من جوهر الحشيش، ثم عاد الحكم وقدر أن الواقعة خلت من أية تحريات تساند توافر قصد الاتجار لدى المتهم واعتبره محرراً بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي الأمر الذي يشكل تناقضاً في التسيب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استخلص صورة الواقعة كما استقرت في وجدان المحكمة بأن التحريات السرية الخاصة التي قام بها النقيب بقسم مكافحة المخدرات بالإسكندرية دلت على أن المتهم يتجسس بالمواد المخدرة ويقوم بترويجها بدائرة شرق المدينة، فقرر محضراً بذلك

واستصدر إذنا من النيابة العامة لضبط المتهم وتفتيشه ، وفي مساء يوم الحادث انتقل الضابط ورفقته الشرطي السرى وقوة من القسم لحفظ النظام إلى حيث علم من مصدره السرى أن المأذون بتفتيشه يزاول نشاطه بطريق الجيش بناحية سبورتنج بالقرب من كازينو ريجال وبدخوله في الشارع المذكور وسيره في اتجاه الكازينو أبصر المأذون بتفتيشه يسير أمامه بمفرده وموليا ظهره له فامرعه بضبطه من الخلف وسلمه للشرطي السرى المرافق له وأجرى تفتيشه فعثر أسفل كروية طلونه على لفافة سلوفانية مديمة اللون تحوى طريبتين كاثنتين من الحشيش بقماش الطربة ثم حصل الحكم أقوال الضابط والشرطي السرى وما ثبت من تقرير المعامل من أن المادة المضبوطة هي مادة الحشيش وتزن ٣٨٣ر٨ جراما تأييدا للواقعة حسبما استخلصها وعرض الحكم بعد ذلك لقصد المتهم من إحراز المخدر فنفي توافر قصد الاتجار بقوله "أما عن قصده فلا تجد المحكمة في أدلة الدعوى ما يتركى الإتهام باعتباره متعبرا إذ خلت الواقعة من أية تحريرات تساند هذا النظر ومن ثم يؤخذ المتهم باليقين من أمره باعتباره محرزا للمخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الامتعال الشخصى " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في تصويره الواقعة أخذا بأقوال الشاهد الأول إلى أن قصد المتهم من إحراز المادة المخدرة هو الاتجار فيها ثم عاد ونفى قيام هذا القصد امتدادا إلى خلو الأوراق من تحريرات تساند توافر هذا القصد ، فإنه يكون معيبا بالتناقض لأن أسبابه قد نفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر مما يدل على إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الإستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن
الشربيني ، ومحمد عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٣٣)

الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٧٤ القضائية

(١) إشتباه . عود . قانون . جريمة : ” أركانها ” .

جريمة العود للاشتباه . شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه
تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم
إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر .

(ب) إشتباه . عود . قانون . جريمة . ” أركانها ” . نقض . ” حالات الطعن ” .
” الخطأ في تطبيق القانون ” . حكم . ” تسببيه . تسبب معيب ” .

الدبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها .
المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ . إعتبار الحكم المتهم عائدا للاشتباه بجريمة
وقعت منه ولا يمتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات
من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون يجب المحكمة من تحوص الدهوى
وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .

١ — من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه
بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال
خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء
العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان بسنة فأكثر .

٢ — لما كانت العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هي بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها . وكانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبتها المطعون ضده وقضى عليه بالإدانة فيها وقد وقعت منه بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر عليه لا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه المطعون ضده عائداً لها لحالة الاشتباه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تمييز واقعة الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه من عدمه ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٩ يونيه بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم : عاد إلى حالة الاشتباه بأن أتهم في القضية رقم ٦ سنة ١٩٦٩ أحداث لاتهامه بسرقة ولسابقة الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس للاشتباه في اللجنة رقم ٢١٤٧ سنة ١٩٦٨ ، سنورس وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومهكمة سنورس الجزئية قضت غيابياً بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٠ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاد . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومهكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أسابيع مع الشغل والنفاد . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المهكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده عائداً للاشتباه ووقع عليه عقوبة الحبس في حين أن الجريمة المذكورة قد سقطت بمضى أكثر من ثلاث سنوات على قيامها ،

ذلك بأنه قضى على المطعون ضده بوضعه تحت المراقبة لاشتباه في ١٩٥٩/١١/١١ وارتكب جريمة السرقة في ١٩/٥/١٩٦٢ ، كما أن جريمة السرقة التي قارفها في ١٩٦٩/٧/٦ قد وقعت بعد انقضاء أكثر من خمس سنوات على تاريخ الحكم بوضعه تحت المراقبة وبفرض أن الواقعة قد توفرت في حقه جريمة الاشتباه تأسيساً على ما اشتهر به من الاعتياد على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال فإن العقوبة المقررة لها قانوناً هي عقوبة المراقبة وليست الحبس مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده ومذكرة الجدول عن القضية رقم ٦ سنة ١٩٦٩ جنح أحداث طامية (رقم ١٨٧١ سنة ١٩٧٠ س . الفيوم) أنه حكم على المطعون ضده في ١٩٥٩/١١/١١ بالحبس سنة أشهر والمراقبة ستة أشهر للسرقة والاشتباه ، ثم حكم عليه بعد ذلك في ١٩٦٣/٩/٤ بالحبس ثلاثة شهور لسرقة ارتكبها في ١٩/٥/١٩٦٢ وفي ٢٥/٥/١٩٧٠ بالحبس شهراً للسرقة وقعت منه في ١٩٦٩/٧/٦ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة إذا كان لسنة فأكثر وكانت جريمة العود للاشتباه التي توافرت في حق المتهم بمقتضى الحكم الصادر عليه في ١٩٦٣/٩/٤ قد سقطت بمضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها وفقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه طبقاً للروم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هي بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها ، فإن الجريمة الأخيرة التي ارتكبها المطعون ضده وقضى عليه بالإدانة فيها وقد وقعت منه في ١٩٦٩/٧/٦ — أي بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم الصادر عليه في ١٩٥٩/١١/١١ — لا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه المصون ضده عائداً بها لحالة الاشتباه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تمحيص واقعة الدهوى وتقدير الأدلة القائمة فيها وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه من عدمه فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، محمد عبد المجيد سلامة ، ومه دقانة .

(٢ ٣ ٤)

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ القضائية

(أ ، ب) إثبات . " اعتراف " . بطلان . دفع . " الدفع ببطلان
الاعتراف " . دفاع . " الإحلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

(أ) الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا . لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا
إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائن ما كان قدره .

(ب) الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى . على المحكمة
مناقشته والرد عليه . مادامت قد عولت عليه في قضائها بالإدانة . تمسك الطاعن
بأن اعترافه كان . وليد ضغط وتهديد من وكيل المظنة . إفعال الحكم الرد على
هذا الدفاع الجوهرى . قصور .

(ج) إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . تكوين عقيدة القاضي منها مجمعة . سقوط
أحد أو استبعاد . تعذر التعرف على مبلغ أثر الدليل الباطل في رأى القى اقترنت
إليه المحكمة .

١ — الأصل في الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر
كذلك ولو كان صادقا إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائن ما كان قدره .

٢ — من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه
هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول

في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الاعتراف — والذي تمسك الطاعن بأنه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

٣ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال عمله بجمعية صفط راشين بدائرة مركز ببا محافظة بنى سويف : بصفته موظفا عموميا — مدير جمعية صفط راشين الزراعية — اختلاس مبلغ ٢١٥٤ ج و ٩٩ م المسلم إليه بسبب وظيفته ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٦٦ ، ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضوره بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١١٦/٦ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ٢٠٢٧ ج و ٦٣٥ م (ألفان وسبعة وعشرون جنيا وستمئة وخمسة وثلاثون مليا) وعزله من الوظيفة وبإلزامه برد مبلغ ٢٠٢٧ ج و ٦٣٥ م (ألفان وسبعة وعشرون جنيا وستمئة وخمسة وثلاثون مليا) ، فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس قد شابه القصور فى التمهيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الاعتراف المعزول إليه قد صدر وليد إكراه وقع عليه من وكيل المنطقة ،

إلا أن الحكم أخذ بهذا الاعتراف وعول عليه في إدانة الطاعن بغير أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٦٧/١/٢٦ أن الطاعن أنكر ما نسب إليه ، وتمسك بأن الاعتراف المعزو إليه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة ، ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن ضمن ما استند إليه إلى اعترافه بالتحقيقات بوجود عجز في عهده ، واستدل على جدية هذا الاعتراف بما ورد بإقرار الطاعن المؤرخ ١٩٦٥/٩/٢٦ بالتزامه برد المبالغ ولم يعرض الحكم المطعون فيه إلى ما قرره الطاعن من دفاع — بشأن ما شاب الاعتراف المذكور — أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ، ولو كان صادقا إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسميب ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها بهنمة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود هاشم ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية .
يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . للقاضي
استظهاره من ظروف الدعوى وملاحظاتهما على أي نحو يراه مادام يتضح من مدوناته
توافره توافراً فعلياً . مثال في مواد مخدرة .

(ب) إثبات . " بوجه عام " . قوة الأمر المقضي .
تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . علة ذلك ؟
قوة الأمر المقضي للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى .
انتفاء الحجية بين حكمتين في دعوتين مختلفتين موضوعاً وسبباً .

(ج) جلب . مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل
منها " . حكم . " تسببيه " . تسبيب غير معيب " .

المراد بجلب زالمخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحة
وتداوله بين الناس . هذا المعنى يلاص الفعل المأدب إلا إذا كان الجوهر
المخدر لا يفيض عن حاجته أو استعماله الشخصي . تقدير ذلك من سلطة
محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً
ومستنداً من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارته أمام
محكمة النقض . مثال .

(د) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة " . مواد مخدرة . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . دفع . " الدفع بالإعفاء من العقاب "

محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها . عدم تمسك الطاعن أمام المحكمة بحقه في الإعفاء إعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(هـ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . اثبات . " شهود " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

النهي بتحويل الحكم على أقوال شاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير عقاب .

١ - لا يتوافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر بمجرد تحقق الحياة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المحظورة إحرازها قانوناً ولا خرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أي نحو يراه مادام أنه يتضح من مدوناته توافره توافراً فعلياً ، وإذ كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملايساتها وبرر به اقتناعه بعدم الطاعن بأن أحجار البطاريات التي ضبطت معه كانت تحوى مخدراً كافياً في الدلالة على توافر هذا العلم وسائغاً في العقل والمنطق فإن ما يثيره الطاعن في شأن جهله بكنه المادة المخدرة ونعيه على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير مسديد ، ومادامت المحكمة قد أقامت قضاءها - في هذا الشأن - على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٢ — تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية بين حكيم في دعويين مختلفتين موضوعا ومهيا .

٣ — إذ عاقب المشرع في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، وهذا المعنى يلابس الفعل المأدى المكون للجريمة ، إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى . ولما كان الحكم قد أثبت أن الكمية المضبوطة تزن ككلو جراما وستين جراما وانتهى إلى أن المحكمة تعتقد في يقين جازم أن الطاعن أقبل إلى الديار المصرية جالبا معه المخدر بقصد طرحه للتداول ودل على ذلك بأدلة مؤدية تكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصد من الجلب والتدليل على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها إغفاله التحدث عنه ، وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام النقض .

٥ — النعى على الحكم أنه عول على أقوال الشاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المينا محافظة الاسكندرية: جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جوهرًا مخدراً "حشيشاً" دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به. فقرر ذلك في ٢٠ فبراير سنة ١٩٧١، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧١ عملاً بالمادتين ١/٣٨١ و ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض. وبتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية للفصل فيها مجدداً من دائرة أخرى. والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت حضورياً بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه حول على أقوال الرائد ... مع افتقادها إلى الدليل الذي يدعمها ويؤيد صحتها وذلك بأسباب غير مؤدية على توافر علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة معه،

كما أنه في قضائه بالإدانة قد ناقض حكماً آخر له حججته هو الحكم الصادر ببراءة شخص آخر في قضية مماثلة هي قضية الجناية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٠ النزهة . هذا إلى أن الكمية المضبوطة من المخدر لا تكفي للدلالة على أن القصد من جلبها هو طرحها للتعامل ولم يعمل الحكم في حق الطاعن حكم الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل مع أن الثابت أنه أرشد عن اسم من سلمه المخدر في الخارج .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واضحة ادموى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والمعاينة ومن تقرير المعمل الكيماوى بالطب الشرعى وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المحظورة إحرازها قانونا ولا حرج على القاضى في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أى نحو يراه ما دام أنه يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا ، وكان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وملايساتها وبرر به إقتناعه بعلم الطاعن بأن أحجار البطاريات التي ضبطت معه كانت تحوى مخدرا كافيا في الدلالة على توافر هذا العلم وسائغا في العقل والمنطق ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن جهله بكنهه المادة المخدرة ونعيه على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون غير مسديد وما دامت المحكمة قد أقامت قضاءها — في هذا الشأن — على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن القضاء في دعوى مماثلة بالبراءة مردودا بأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية بين حكمين في دعويين مختلفتين موضوعا وسببا . لما كان ذلك وكان المشرع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على جلب المواد المخدرة قد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادى

المسكون للجريمة ، إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي وتقدير ذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى . ولما كان الحكم قد أثبت أن الكمية المضبوطة وزن كيلو جراما وستين جراما وانتهى إلى أن المحكمة تعتقد في يقين جازم أن الطاعن أقبل إلى الديار المصرية جالبا معه المخدر بقصد طرحه للتداول ، ودلل على ذلك بأدلة مؤدية تكفي لحمل قضائه فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصد من الجلب والتدليل على ذلك بمقدار المضبوط من المخدر لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الإعفاء ، فلا يكون له أن ينعى على حكمها إعفائه التحدث عنه وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقوبة إعمالا للسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان منعاه على الحكم أنه عول على أقوال الشاهد مع افتقارها إلى دلائل يدعمها ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني
ومحمود عطايقة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٣٦)

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . ” أركانها ” . إثبات .
” بوجه عام ” .

القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية .
يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . دفع
الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد
ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن لفافة تحوى مخدرا . استناد الحكم إلى مجرد
ضبط لفافة معه إنشاء لفريضة قانونية مبنياها افتراض العلم بالجواهر المخدرة
من واقع حيازتها . لا يصح . هل ذلك ؟ القصد الجنائي من أركان الجريمة
يجب ثبوته فعليا لا افتراضيا .

(ب) وصف التهمة . تهريب جمركي . نقد . بطلان . محكمة الموضوع .
” سلطاتها في تعديل وصف التهمة ” . إجراءات المحاكمة . نقض .
” حالات الطعن . بطلان في الإجراءات ” .

المحكمة لا تنفذ بالوصف القانوني الذي تصبغه النيابة العامة على الفعل .
لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني العليم . تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان
الواقعة المادية وبلياتها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها
الدعوى يقتضى من المحكمة تقيمه المتهم إليه ومنعه أجلا للدفاع إذا طلب . إقامة
الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون ٩٦
لسنة ١٩٦٣ . إدانته بجريمة الشروع في تهريب نقود طبقا للقانون ٨٠
لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها
لا تملك المحكمة لإجراء إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع

طبقا لـلـأـدـة ٣٠٨ إـجـراءـات . قـسـودـها عـن ذـلـك بـطـلـان فـي الإـجـراءـات
يـعـيـب الحـكـم .

١ — من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق
الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه هو من الجواهر
المخدرة المحظورة إحرازها قانونا وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه من الجائز أن يكون
أحد خصومه بالسعودية قد دس له لفافة المخدر المضبوطة معه فإنه كان يتعين
على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن لفافة تحوى
مخدرا، أما استناده إلى مجرد ضبطها معه فإن فيه إنشاءا لقريضة قانونية مبناها افتراض
العلم بالجواهر المخدرة من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام
أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا .

٢ — الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه
أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف القانوني
السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل
الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها
الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك
التي أقيمت بها الدعوى، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه
ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك. وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية —
بالنسبة إلى التهمة الثانية — قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع في تهريب
البضائع المبينة بالتحقيقات بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول
إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها
في شأن البضائع المنوعة وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم
الجمركية المستحقة عليها، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا لمواد القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الشروع في تهريب نقود
بأن حاول إدخالها إلى الجمهورية بالمخالفة للنظم المعمول بها دون أن يوضحها
بالإقرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية وعاقبه طبقا لمواد القانون رقم ٨٠

لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣، فإن هذا الذي أجراه الحكم لا يعد تعديلا في وصف التهمة، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مما كان يقتضي لفت نظر الدفاع عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم التهمة محافظة القاهرة : (أولا) أحرز بقصد انتعاطى والاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرا "حشيشا" دون أن يكون مرخصا له بذلك. (ثانيا) شرع في تهريب البضائع المبيدة بالحقيقات بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظام المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ودون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص المواد ١/١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق وبنحة بالمواد ١٣ و ١٥ و ٢٨ و ٣٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. فقرر ذلك بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق والمادتين ٢ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (أولا) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط عن التهمة الأولى. (ثانيا) بتغريمه مائتي جنيه وبمصادرة المبلغ المضبوط وقدره مائة جنيه بجانب الخزانة العامة وذلك عن التهمة الثانية. فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي إحراز
جواهر مخدر وشروع في تهريب تقود بمحاولة إدخالها إلى الجمهورية قد شابه
قصور في التسبب وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأن دفاع الطاعن قد اتبنى
على أن قطعة المخدر المضبوطة معه مدمومة عليه وأن ركن العلم بكنهها غير
متوافر في حقه ، ومع ذلك فقد أطرح الحكم هذا الدفاع دون أن يرد عليه كما
دانه بجريمة إدخال تقود إلى الجمهورية بطريق غير مشروع وعاقبه طبقاً
لمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ دون
أن تلفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذه التهمة وسماع دفاعه فيها على الرغم
من أنها تهمة جديدة لم ترفع بها الدعوى عليه مما يعيب الحكم بما يوجب
نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إراز المخدر لا يتوافر
بمجرد تحقق الحياة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره
هو من الجواهر المخدرة المخطور إحرازها قانوناً ، وإذا كان الطاعن قد دفع
بأنه من الجائز أن يكون أحد خصومه بالسعودية قد دس له لفافة المخدر
المضبوطة معه ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه
بعدم العلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدراً ، أما استناده إلى مجرد ضبطها معه فإن فيه
إنشاء اقريئة قانونية مبنياها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته
وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب
أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة
لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم
لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وأيس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله
متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى
انطباقه على واقعة الدعوى ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل
التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها
القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها

الدعوى ، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية — بالنسبة إلى التهمة الثانية — قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع في تهريب البضائع المبيحة بالتحقيقات بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ، وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وطابت النيابة العامة عقابه طبقا لمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الشروع في تهريب نقود بأن حاول إدخالها إلى الجمهورية بالمخالفة للنظم المعمول بها دون أن يوضحها بالافرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية وعاقبه طبقا لمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الذى أجراه الحكم لا يعد تعديلا في وصف التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة ذاتها ، لا تملك المحكمة إجراؤه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بني على إجراء باطل مما يعيبه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دنانة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٣٧)

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ القضائية

مواد مخدرة . عقوبة . ظروف مخففة . تقض . " حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون " . محكمة النقض .

المادة ١/٣٣ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالإعدام وبالعقوبة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف
جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣
من القانون . المادة ٣٦ من القانون نصت على عدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة
للعقوبة المقررة للجريمة .

معاقبة الحكم المطعون ضده — بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر — بالأشغال الشاقة ثلاث
سنوات وتغريمه ٣ آلاف جنيه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب تقض الحكم نقضاً جزئياً
وتصحبه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة
المقضى بهما .

لما كانت المادة ١/٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها —
تعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من
صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه
في المادة ٣ ، كما تنص المادة ٣٦ من هذا القانون على أنه " استثناء من أحكام
المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة
التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة " . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد أثبت في حق المحكوم عليه أنه جلب مواد مخدرة إلى جمهورية مصر العربية

بغير ترخيص كتابي طبقا للمادة ١/٣٣ من ذلك القانون، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعمون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - ٢ - ٣ - (الطاعن) بأنهم في يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الزهراء محافظة القاهرة . (أولا) المتهمون الأول والثاني والثالث جلبوا جوهرًا مخدرا "حشيشا" إلى الجمهورية العربية المتحدة دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . (ثانيا) المتهمان الأول والثاني شرعا في تهريب البضائع الميينة الوصف والقيمة بالتحقيقات إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانونا وبالمخالفة للنظم المعمول بها بشأن البضائع المنوعة وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما والجريمة متلبس بها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) بمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . (ثانيا) ببراءة كل من و مما أسند إليهما . (ثالثا) بمصادرة المخدرات المضبوطة . قطعت النيابة العامة ، كما طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أنه كان يحزر المخدر بقصد التعاطي ، مما كان يتعين معه أن تقضى عليه بعقوبة السجن خلافا لما قضت به من معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، قضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المضبوطة طبقا لأواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ بوصف أنه " جلب مخدرا " حشيشا " إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك " . كما أعملت المحكمة في حق الطاعن حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإنه يكون غير صحيح ما ذهب إليه الطاعن في طعنه من أن المحكمة اعتبرت أن حيازته للمخدر كانت بقصد التعاطي . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

(ثانيا) عن الطعن المقدم من النيابة العامة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد دان المحكوم عليه بجريمة جلب المواد المخدرة ونزل بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات في حين أن العقوبة المقررة للجريمة الجلب هي الإعدام والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، ولا يجوز طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كانت المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار

فيها — تعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ ، كما تنص المادة ٣٦ من هذا القانون على أنه " استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة " . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المحكوم عليه أنه جلب مواد مخدرة إلى جمهورية مصر العربية بغير ترخيص كتابي طبقاً للمادة ١/٣٣ من ذلك القانون فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المحضى بهما .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ، ومحمود خليفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقاقة .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ القضائية

تبديد . خيانة أمانة . قانون . حق الحبس . مسئولية جنائية . دفع . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسيبه . تسيب معيب " . أسباب الإباحة " احتمال الحق في الحبس " .

حق الحبس طبقاً للمادة ٢٤٦ مدني يبيع الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . المدعى به من شأنه إن صح وحسنت نيته لإعدام المسئولية الجنائية طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري لإغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . تصور . مثال في تبديد .

إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لاستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك استعداده لتسليمها للشركة المجني عليها بعد أن يتقاضى باقي أجره المتفق عليه لإصلاحها ، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدني يبيع للطاعن الامتناع عن رد الشيء (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه — إن صح وحسنت نيته — إعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهو دفاع جوهري من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى — ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه واجترأ في إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يرد لها ، يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه وإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة: بدد الآلة المبينة بالمحضر والملوكة لفندق سميراميس وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الوكالة فاختلفا لنفسه بنية تملكها بطريق الغش . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قصر النيل الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج اوقف تنفيذ العقوبة . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الطاعن ساق دفاعا في التحقيقات مؤداه أنه حبس الآلة المسالمة إليه لإصلاحها حتى يستوفى باقي أجره المتفق عليه ، ومع جوهرية هذا الدفاع فقد سكت الحكم عنه لإيراد له وردا عليه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن تسلم من المجنى عليها آلة لإصلاحها ولكنه لم يقم بذلك الإصلاح ولم يردّها إليها رغم تكرار طلبها . وبعد أن اقتصر الحكم في بيانه لدفاع الطاعن على قوله ” إنه بسؤاله قرر أن الآلة غير موجودة لديه وطلب إمهاله خمسة عشرة يوما لإصلاحها وردّها إلا أنه لم يفعل “ وبررقضائه بالادانة بقوله ” إن احتفاظ المتهم بالآلة دون إصلاحها وردّها يكشف عن نية اختلاسه تلك الآلة “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات

المضمومة أن دفاع الطاعن — في جميع مراحل التحقيق — قام على أن الآلة المسالمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولاً مهلة لاستكمال إصلاحها ، ثم أبدى بعد ذلك استعدادة لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقي أجره المتفق عليه لإصلاحها وكان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيع للطاعن الامتناع عن رد الشيء (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه — إن صح وحسنت نيته — إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه — إن صح — أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه ، واجترأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يرد لها ، يكون معيباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حنين سعد صالح ، وعضوية السادة المحققين د محمد
العمراوى ، وسعد الدين عطية ، و ابراهيم الديوانى ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٣٩)

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) إصابتة خطأ . عقوبة . نقض ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون “ . ” الحكم في الطعن “ . جريمة .

جريمة التسبب خطأ في إصابتة أكثر من ثلاثة أشخاص . عقوبتها الحبس .
المادة ٣/٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
اتهام الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابتة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته
بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون . يجب نقضه وتصحيحه .

(ب) نقض . ” المصلحة في الطعن “ . إرتباط . عقوبة . قتل خطأ .
إصابتة خطأ . طعن . ” المصلحة في الطعن “ .

عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابتة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة
جريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص .
اتهام الحكم — بحق — إلى قيام الارتباط الذى لا يقبل للتجزئة بين الجرائم
المستندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب
خطأ في إصابتة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصة
بجريمة القتل الخطأ لوفاة اثنين من المجنى عليهم .

١ — إن العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابتة أكثر من ثلاثة
أشخاص طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان

المطعون ضده بهذه الجريمة وقضى بمعاقبته بغرامة قدرها عشرة جنيهات فإنه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

٢ - إن العقوبة المقررة للجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، التي دين المطعون ضده بها ، أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . ولما كان الحكم قد أعمل في حق المطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات بعد أن رأى - بحق - توافر الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إليه وأوقع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه لا جدوى مما تشبه النيابة - الطاعنة - بشأن جريمة القتل الخطأ بالنسبة لوفاة إثنين من المجنى عليهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز طامية محافظة الفيوم . (أولا) : تسبب خطأ في موت الطفلة ... وإصابة كل من ... و ... و ... و ... وإصابات المدونة بالكشوف الطبية ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم تحرزه ومخالفته القوانين ولوائح المرور بأن قاد السيارة وقبل بها ركابا أكثر من العدد المقرر برخصته وعلى أجزائها الخارجية وانحرف بها إلى أقصى اليسار فسقطت في المصرف وحدثت إصابات المجنى عليهم . (ثانيا) قاد السيارة بحالة تعرضت حياة الأشخاص والأموال للخطر . (ثالثا) قبل ركابا على أجزاء السيارة الخارجية (رابعا) قبل ركابا أكثر من العدد المقرر برخصة السيارة وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة طامية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات عن الاتهامات المسندة إليه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم

ومحكمة الفيوم الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ۲۳ مايو سنة ۱۹۷۱ (أولا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم بالنسبة لما قضى به في خصوص تهمة القتل الخطأ الذي تسبب عنه موت الطفلة ... وبراءة المتهم من هذه التهمة . (ثانيا) تغريم المتهم عشرة جنهات بالنسبة لإصابة المجنى عليهم وكذلك عن التهم المسندة إليه . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرime تسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص وأوقع عليه عقوبة الغرامة، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا للفقرة الثالثة من المادة ۲۴۴ من قانون العقوبات هي الحبس ، كما لم تعدل المحكمة وصف التهمة بالنسبة للمجنى عليه ... الذي ثبتت وفاته نتيجة الحادث مما كان يتعين معه إعمال حكم المادة ۲۳۸ من القانون مالف الذكر. هذا إلى أن الحكم قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة تسببه خطأ في قتل الطفلة ... إستنادا إلى انقطاع رابطة السببية بين فعله وقتل المجنى عليها المذكورة لأنها كانت مع والدتها عندما سقطت معها بالسيارة في مياه المصرف مع أن هذه الرابطة قائمة في حق المطعون ضده إذ لا يمكن تصور حدوث الوفاة أولا خطئه المتمثل في سقوطه بالسيارة التي كان يقودها بالمصرف مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد قضى بإدانة المطعون ضده لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بمعاقبته بغرامة قدرها عشرة جنهات فإنه يكون قد خالف صحيح القانون ، إذ أن العقوبة المقررة لهذه الجريمة — طبقا للفقرة الثالثة من المادة ۲۴۴ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ — هي الحبس مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أعمل في حق المطعون ضده المادة ۳۲ من قانون العقوبات بعد أن رأى — بحق — توافر

الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إليه وأوقع عقوبة الجريمة الأشد ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص التى دين بها المظعون ضده أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ فى موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه لا جدوى مما تثيره النيابة-الطاعنة- بباقي أسباب الطعن بشأن جريمة القتل الخطأ بالنسبة لوفاة المجنى عليهما ... و ... لانعدام المصلحة فيه .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المختصين : حسن الشريف ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دفاة .

(٢٤٠)

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . " المادة ٣٠٩ عقوبات " . سب .
قذف . دفاع . " ما يستلزمه حق الدفاع " . حكم . " تسييبه . تسييب
معيب " . نقض . " حالات الطعن . بطلان في الحكم " . مسئولية جنائية .
جريمة . " أركانها " .

مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أمنت من الخصم تخصصه
في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق منازع النزاع . خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى
المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر
الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست
بما يستلزمه حق الدفاع - تصور . يجوز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون . بموجب
النقض والإحالة .

لما كان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات
السب التي أمنت من الخصم تخصصه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق
منازع النزاع وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم الطاعن بشأنها المذكرة التي
اشتملت على عبارات السب ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر
الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص
الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع ، فإن الحكم

المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون هل واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الأذربكية الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الأذربكية : (أولا) قذف في حقه بواسطة إحدى الطرق الميمنة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات بأمر ثابتة بمذكرته المودعة بملف القضية رقم ٦٩٧٤ سنة ١٩٦٩ مستعمل القاهرة لو صدقت لأوجبت عقاب من أمنت إليه بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وما بعدها وأوجبت احتقاره عند أهله وذويه . (ثانيا) صبه بالألفاظ السابقة المدونة بالمذكرة سالفة الذكر وهي تتضمن خدشا للشرف والاعتبار . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج هل سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام ببراءة المتهم (الطاعن) من التهمة الأولى وبتغريمه عشرة جنيهات عن التهمة الثانية وإلزامه بأن يدفع للدعى المدني مبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبأيدي الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السب قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه لم يعمل في حق الطاعن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بمقولة إن عبارات السب ليست مما يستلزمه الدفاع في الدعوى التي قدمت فيها المذكرة التي تضمنت تلك العبارات في حين أن المذكرة قدمت في دعوى رفعت بشأن بيع المدعى المدني لموكلة الطاعن أرضاً لا وجود لها ، وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان ماهية هذه الدعوى التي دافع فيها الطاعن عن موكلته بالعبارات موضوع المؤاخذه ومدى تأثير هذه العبارات في الكشف عن سلوك المدعى بالحق المدني في معاملاته ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فيما قال به المدعى بالحق المدني من أنه سبق أن أقام الدعوى رقم ٦٩٤٧ سنة ١٩٦٩ مستعجل جزئي القاهرة ضد المتهم الثانية وأن الطاعن بصفته محامياً لها قدم مذكرة بالاشتراك معها قالاً فيها إنه كان يعمل بالسلك القضائي ثم انحرف نحو الجريمة ففصل من عمله وأراد أن يشتغل بالمحاماة فأبت لجنة القيد أن ينضم إلى صفوف المحامين نصاباً محامياً ومرض إلى تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بقوله " ولما كانت هذه العبارات قد وردت في مناط الدفاع عن المتهم الثانية فإنه قد يثار تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات إلا أن المحكمة لا ترى مجالاً لإعمال هذه المادة إذ يشترط لإعمالها أن تكون عبارات السب مما يستلزمه الدفاع في الدعوى والمحكمة ترى أن هذه العبارات ليست مما يستلزمه الدفاع في الدعوى المنظورة ... " لما كان ذلك ، وكان صحيحاً أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع من الحق مثار النزاع ، إلا أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم الطاعن بشأنها المذكرة التي اشتملت على عبارات السب ، ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سابع ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وإبراهيم الديواني ، والدكتور محمد حسنين ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٤١)

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٤ القضائية

حكم . ” بياناته . بيانات التسبب ” . ” تسببه . تسبب معيب ” . نقض .
” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .

وجوب اشمال حكم الادانة على بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه .
علة ذلك ؟

استناد الحكم — فيما استدل به — إلى أقوال شهود الحادث دون بيان لأسماهم أو لفحوى
شهاداتهم . قصور .

استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل
دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى
لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إيجابها
في الحكم . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حين
أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند إليه إلى أقوال شهود
الحادث دون بيان لأولئك الشهود أو ذكر لفحوى شهاداتهم — فإنه يكون جاء
مشوباً بعيب القصور في البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز شربين محافظة الدقهلية : (أولا) تسبب خطأ في إصابة بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر وسبق العربة التي أمامه دون أن تسمع حال الطريق بذلك فاحتك بالسيارة المقابلة وأحدث إصابات المجنى عليه الميمنة بالمهضر . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . (ثالثا) سبق العربة التي أمامه دون أن تسمع حالة الطريق بذلك . وطلبت عقوبة بالمواد ١/٧٤٤ من قانون العقوبات ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ١/٢ من قرار وزير الداخلية المنفذه . وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ولم يسدد الرسم . ومحكمة جنح شربين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم . جنينه عما اسند اليه بلا مصروفات جنائية وبالزامة بأن يدفع الدعي بالحق المدني قرشا واحدا تعويضا مؤقتا ومصروفات الدعوى المدنية ومائة قرش أتعابا للحاماة . قامت أنتف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية : بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وفي الدعوى الجنائية برفضه وتأييد الحكم المستأنف وفي الدعوى المدنية بالغاء الحكم المستأنف وببطلان صحيفة الادعاء المدني لعدم سداد الرسوم . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه استدلل على ثبوت الجريمة في حقه بأقوال شهود الواقعة دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود أو يعرض لأقوالهم بحملة أو تفصيلا وبذا يكون قد خلا من بيان الأدلة التي أصس عليها إقتناعه .

وحيث إنه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المنطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في إدانته ضمن ما استند إليه إلى أقوال شهود الحادث دون بيان لأولئك الشهود أو ذكر لفحوى شهادتهم فإنه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، و ابراهيم الديواني ، والدكتور محمد حسين ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٤٢)

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٢ القضائية

- حكم . " مالا يعيبه في نطاق الدليل " . " تسببه . تسبب غير معيب " .
- تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . استدلال . محكمة الموضوع .
- " ساطتها في تقدير الدليل " . مواد مخدرة . دفع . " الدفع بطلان إذن التفتيش " .
- نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .

قول الحكم استدلالا على جدية التحريات أن التفتيش أسفر فعلا عن ضبط المتهم محرضا المواد المخدرة . تزيد لا يؤثر في سلامته ، مادامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب ماثلة بأن الإذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره .

الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهم بمقهاه محرضا للتحشيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز دمياط محافظة دمياط : أحرز جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقا لمواد الإتهام فقرر ذلك بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات دمياط قصت حضوريا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الاشتغال لمدة سنة وبتغريمه خمسمائة جنيه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع برد غير مائع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات بدمياط والشرطي الذي كان مرافقا له ومن تقرير التحليل . وقد عرض الحكم للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد عليه في قوله ” إنه فيما يتعلق بالتحريات فهي دقيقة وسليمة فقد أثبت المعاون في محضره أن المتهم يحوز المواد المخدرة في مقهى مملوك له بناحية غيظ النصارى وأنه يحوز حاليا كمية منها ، وقد ثبت فعلا صحة هذه التحريات إذ ضبط المتهم بمقهاه محزرا للحشيش

ولا يقدح في ذلك أنه قام بالتفتيش في اليوم التالي لصدور إذن التفتيش ،
 إذ أن التفتيش تم خلال مدة مريان الإذن والضابط أن يختار الوقت المناسب
 لإجراء التفتيش .. وأما القول بأن الضابط جرى على وتيرة واحدة في تحرير
 محاضر تحرياته في القضايا المختلفة فردود بأن المبرة في نطاق الدعوى الحالية
 بجدية التحريات ومدى محتمل وهل كانت جدية باستصدار إذن تفتيش
 على أساسها من عدمه ، وسبق القول بأن التحريات كانت سليمة وأدت فعلا
 إلى ضبط المتهم محرزا للمواد المخدرة في المكان الذي حدده الضابط وهو في مقهى
 المتهم بغيط النصارى بدائرة مركز دمياط . لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه
 الحكم فيما تقدم سائغا ومسديدا في القانون ، ذلك بأن الأصل أن تقدير جدية
 التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل
 الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة
 قد اقتنعت بتوافر مسوقات إصدار هذا الأمر ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام
 محكمة النقض ، أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش
 قد انتهى إلى ضبط المتهم بنقهاء محرزا للتحشيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم
 من أن الأمر بالتفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ما تقدم
 فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / حميد سعد صالح ، ودخوية المادة المستشارين : سعد الدين طلبة ،
وابراهيم الهوياني ، والدكتور محمد حسنين ، وحسن المغربي .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٣٤ القضائية

(١ ، ب ، ج) شك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . أسباب الإباحة
وموانع العقاب . " أسباب الإباحة " . حكم . " تسييده . تسييب
معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
مستولية جنائية .

(أ) الوفاء بقومة للشيك سابقا على تاريخ استحقاقه أو لاحقا له . لا ينفي
قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
إتقاء الحكم إلى تبرئة المتهم استنادا إلى إقرار التحاليل الصادر له من المستفيد .
خطأ في تطبيق القانون .

(ب) احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تحاليله مع الساحب . لا يصلح مجردا سببا
من أسباب الإباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي تقع للساحب اتخاذ
ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .

(ج) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى يتم ؟

(د) عقوبة . " توقيعها " . نقض . " الحكم في الطعن " .

توقيع للعقوبة في حدود نص للقانون المنطبق على الواقعة . من اختصاص محكمة
الموضوع ، نقض حكم صادر بالبراءة بوجوب أن يكون مقررا بالإحالة .

(هـ) نقض . " نطاق الطعن " . " الحكم في الطعن " .

الطعن بالنقض . يحدد بصفة واضحة .

١ — من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما انتهى إليه من تبرئة المطعون ضده على أساس أن الدين محل الشيك موضوع الإتهام قد استبدل بإقرار التخالص الذي قدمه وأنه كان يتعين على المدعى بالحقوق المدنية أن يرد الشيك إلى المتهم بعد تمام الوفاء بقيمته فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إن احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالصه مع صاحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح مجردا صيبا للإباحة .

٣ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا بالبراءة وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

٥ — من المقرر أن الطعن يتحدد بصفة رافعه . ولما كان الحكم صادرا — في تهمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب — بالبراءة وعدم جواز الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية وكان الطعن مرفوعا من النيابة العامة دون غيرها من الخصوم فإنه يتعين أن يكون النقص والإحالة مقصورا على الدعوى الجنائية وحدها .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دهواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل الجزئية ضد المطعون ضده متهما بإياه بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٩ بدائرة

قسم قصر النيل محافظة القاهرة : أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . هارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٧١ (أولا) بقبولها شكلا (ثانيا) برفض الطعن بالتروير على المخالصة المؤرخة ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٩ وببطلانها . (ثالثا) بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعى بالحق المدني المصروفات . قامت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المدعى بالحق المدني . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ (أولا) بقبول استئناف النيابة العامة شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف (ثانيا) في استئناف المدعى بالحق المدني بعدم جواز الاستئناف مع إلزام المستأنف المصاريف المدنية . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إعطاء شيك بدون رصيد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن المطعون ضده أوفى بقيمة الشيك وكان يتعين على المستفيد أن يردده إليه مع أنه من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك لا تأثير له على قيام المسؤولية الجنائية ما دام أن الشيك لم يكن له رصيد قائم في تاريخ الاستحقاق .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بالطريق المباشر قبل المطعون ضده بوصف أنه أصدر شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب

طالباً بعد توقيع العقاب عليه إلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سهول التعويض المؤقت وأن المطعون ضده قدم مخالصة بالسداد وانتهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده على أساس أن الدين محل الشيك موضوع الإتهام قد استبدل باقرار التخالص الذي قدمه المطعون ضده وكان يتعين على المدعى بالحقوق المدنية أن يرد الشيك إلى المتهم (المطعون ضده) بعد تمام الوفاء بقيمته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول وكان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة وكان احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالصه مع صاحب لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح بمجرد سبها للإباحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع تعين أن يكون مع النقص الإحالة ، وذلك بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها نظراً لأن الطعن يتحدد بصفة رافعه وهو مرفوع من النياية العامة دون غيرها من الحصوم .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ القضائية

(أ ، ب) إثبات . "بوجه عام" . إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع مايوفره" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .
قتل عمد .

ليس للحكمة إبداء رأيها في دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد إطلاعها
عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . مثال لطلب
سماع شاهدين في قتل ولرد عليه غير سائق .

حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين
في جلسة المحاكمة ويضع الدفاع مناقشته . لاتصح مصادرة فيه بدوى إسقاط المحكمة
له من عناصر الإثبات . هل ذلك ؟ عدم استطاعه الدفاع التنهؤ ملقا بما قد يدور
في وجدان قاضيه عند ما يخلو إلى المداولة .

١ — من المقرر أنه ليس للحكمة أن تبدى رأيها في دليل لم يعرض عليها لاحتمال
أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير
بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى وإذ كان الحكم — في تحصيله لواقعة الدعوى —
قد أثبت أن الضابط وجد جثة المجنى عليه في الطريق وإلى جوارها الشرطين
السريين ومع أحدهما سكين ملوثة بالدماء قيل إنها هي التي استعملت في الحادث
ووجد الثاني ممسكا بالمحكوم عليه الآخر ، فإن طلب الدفاع مناقشة رجال الشرطة
في تلك الأمور المتعلقة بواقعة الدعوى والظاهرة التعلق بها يعد طلبا جوهريا
كان يتعين على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى ولا يقبل منها ما ساقته

في تبرير رفضها ذلك الطلب بقولها : "وحيث إن الدفاع الحاضر مع المتهم طلب سماع الجنديين اللذين قبضا على ... والضابط الذي قتش منزل المتهم ، وترى المحكمة أن هذا الطلب غير منتج فيما هو مسند إلى المتهم ، ذلك أن الجلباب الذي وجد بمنزل المتهم والذي ضبطه الضابط الذي طلب سؤاله لم تعول عليه المحكمة في قضائها وبالنسبة إلى الشرطيين فإنه لا خلاف في أنهما حين وصلا لمكان الحادث لم يكن المتهم ... موجودا وأن شهادتهما حسبا هو ثابت من محضر ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ الساعة ٧,٤٠ مساء بمعرفة الملازم ... إنما انصرفت إلى ضبط ... والسكين التي استعمالها في الحادث وهو مما لا خلاف في شأنه " فإن هذا الذي أورده الحكم لا يستقيم به الرد على طلب الطاعن لما ينطوى من معنى القصاء المسبق على داييل لم يطرح وهو مالا يصح في أصول الاستدلال .

٢ — إن حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبين في جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته بما لا يصح معه مصادرته في ذلك بدهوى أن المحكمة قد أسقطت في حكمها شهادته من عناصر الإثبات لعدم استطاعة الدفاع أن يتبنا سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عد ما يخلو إلى مداولته .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٣٤٩٠ سنة ١٩٦٨ قسم الجيزة المقيمة بالجدول الكلى برقم ٨٩٦ سنة ١٩٦٨ بأنه في يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم الجيزة محافظتها مع آخر قضى بإدانته حضوريا : قتلا ... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتلها وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض آلتين (سكيتين) وقصدا قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك ، ومحاكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمسك بمناقشة رجال الشرطة الذين تواجدوا بمكان الحادث إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب وردت عليه بما لا يصلح ردا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب مناقشة الضابط الذي انتقل إلى محل الحادث وكذا الشرطيين اللذين شاهدا الواقعة ، إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه في حكمها بقولها "وحيث إن الدفاع الحاضر مع المتهم طلب سماع الجنديين الذين قبضا على ... والضابط الذي قُتل منزل المتهم وترى المحكمة أن هذا الطلب غير منتج فيما هو مسند إلى المتهم ، ذلك أن الجلباب الذي وجد بمنزل المتهم والذي ضبطه الضابط الذي طلب سؤاله لم تعمل عليه المحكمة في قضائها وبالنسبة إلى الشرطيين فإنه لا خلاف في أنهما حين وصلا لمكان الحادث لم يكن المتهم ... (الطاعن) موجودا وأن شهادتهما حسبا هو ثابت من محضر ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ الساعة ٧,٤٠ م بمعرفة الملازم إنما انصرفت إلى ضبط ... والسكين التي استعملها في الحادث وهو مما لا خلاف في شأنه" . لما كان ذلك ، وكان هذا الذي أورده الحكم لا يستقيم به الرد على طلب الطاعن لما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأي في الدعوى وإذا كان الحكم — في تحصيله لواقعة الدعوى — قد أثبت أن الضابط وجد جثة المجنى عليه في الطريق وإلى جوارها الشرطيون السريين ومع أحدهما سكين ملوثة بالدماء قيل إنها هي التي استعملت في الحادث ووجد الثاني ممسكا بالمحكوم عليه الآخر ، فإن طلب الدفاع مناقشة رجال الشرطة في تلك الأمور المتعلقة بواقعة الدعوى والظاهرة تتعلق بها ، يعد طالبا جوهريا كان يتعين على المحكمة إجابته لإظهار وجه الحق في الدعوى ، ولا يقبل منها ماساقته من تبرير رفضها ذلك الطلب لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح وهو

مـالـا يـصـح فـي اـصـول اـلـامـتـدـلـال . هـذا إـلـى أن حـق اـلـدـفاع فـي سـمـاع اـلـشـاهـد لا يـتـعـلـق بـمـا أـبـداه فـي اـلتـحـقـيـقـات الأـوـلى بـل بـمـا يـبـين فـي جـلـسـة اـلـمـحـاكـمـة و يـسـع اـلـدـفاع مـناقـشـته بـمـا لا يـصـح مـعـه مـصـادـرـته فـي ذـلـك بـدـعـوى أن اـلـمـحـكـمـة قـد اـسـقـطـت فـي حـكـمـها شـهـادـته مـن عـنـاصـر الإـثـبـات لـعـدم اـسـتـطـاعـة اـلـدـفاع أن يـتـنـبأ سـلـفـا بـمـا قـد يـدور فـي وـجـدان قـاضـيـه عـنـد ما يـنـخـلـو إـلـى مـداوـلـته . لـمـا كان ما تـقـدم ، فإن اـلـحـكـم اـلـمـطـعـون فـيـه يـكـون مـعـيـا بـالـفـسـاد فـي اـلـامـتـدـلـال فـضـلا عـن إـخـلالـه بـحـق اـلـدـفاع بـمـا يـوجـب نـقـضـه وإـلـحـالـة بـالنـسـبـة إـلـى اـلـطـامـن وإـلـى اـلـمـحـكـوم عـلـيـه الآخـر — وإـن لـم يـقـرر بـالـطـعن — لـو حـدة الـواقـعة ولـحـسن سـير العـدالة ، وفـلـك بـغـير حـاجـة إـلـى بـحـث سـائـر أـوجـه اـلـطـعن .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربوني ،
ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطله دقاقة .

(٢٤٥)

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) معارضة . إجراءات المحاكمة . حكم . " تسهيه . تسهيب معيب " .

الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض في أول جلسة
تحدد للفصل في معارضته . إذا حضر هذه الجلسة على المحكمة للنظر في موضوع
الدعوى ولو تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى . الجزاء الذي رتبته المادة ٢/٤٠١
إجراءات من الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن المقصود به من لا يتم بمعارضته
بمكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف . فكرة الجزاء لا تلتقي معه . يتبين
التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقاً .

(ب) معارضة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
محكمة النقض .

المادة ٢/٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم
لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه يبنى على خطأ
في تطبيق القانون .

١ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إلا عند تخلف المعارض
من الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة
فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد
تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى ، ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون
الإجراءات الجنائية إذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر
المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت بذلك ترتيب جزاء على

من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرماته من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا. لما كان ذلك. وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة.

٢ — تجيز المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة كفر سعد محافظة دمياط : بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمحموز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرامع الشغل وكفالة مائة قرش . فاستأنف، وقيد استئنافه برقم ٨٣٤ سنة ١٩٧١ . ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة .
من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن، قد شابه البطلان في الإجراءات، ذلك بأنه تم تحديد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧١/٩/٧ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧١/١١/٢ حيث صدر الحكم المطعون فيه دون إعلان الطاعن، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة التبيد وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحمسه شهرا مع الشغل فعارض وقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه، فاستأنف، وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بتأييد الحكم المستأنف، فعارض وتمدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧١/٩/٧ وفي هذه الجلسة حضر الطاعن خلافا لما يدعيه في تقرير أسباب طعنه، وتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧١/١١/٢ وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون، وكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته، أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعيना على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى، ذلك بأن المادة ٤٠١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ ربت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت بذلك ترتيب جزاء على من لا يتم بمعارضته فقضت بحرماته من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا . لما كان ذلك، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة في يوم ١٩٧١/٩/٧ ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الثاني من وجهي الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد حسين ، ومصطفى الأسيوطي ، وعبد الحميد الشريفي ، وحنان المغربي .

(٢٤٦)

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢ القضائية

(أ، ب) استئناف . "ميعاده" . نيابة عامة . طعن . "طرق الطعن في الأحكام" .
نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . "أسباب
الطعن . ما يقبل منها" . نظام عام .

(أ) ميعاد الاستئناف . عشرة أيام من تاريخ الحكم . المادة ٥٠٦ إجراءات .
حق الطعن بالاستئناف خلال ثلاثين يوما . مقصور على النائب العام والمحامي العام
في دائرة اختصاصه . دون غيرها من أعضاء النيابة العامة . تقرير وكيل النيابة
بالاستئناف خلال الأجل الأخير — يغير موكيل من النائب العام أو المحامي
العام المختص — أثره : تمام الاستئناف بعد الميعاد .

(ب) تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام النقض مادام
لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(ج) استئناف . "نظرة والحكم فيه" . نقض . "مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه" . عقوبة . "تطبيقها" . "تشديدها" . نيابة عامة .

الانضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا وبقبول استئناف المتهم شكلا . أثره :
عدم جواز تشديد العقوبة المنقضى بها عليه ابتدائيا لما فيه من إضرار المتهم بناء
على طعنه . بجانب الحكم هذا النظر مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(د) تموين . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

إستدراك

(٥) حكم . " بيانات التسبيب " . " بيانات حكم الإدانة " .
" مالا يعيبه في نطاق التدليل " .

ذكر الحكم رقم للقرار الأصل المنطبق دون القرار المعدل له . لا يعيبه . مادام
قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .

٥ - لا محل لما يشيره الطاعن بشأن عدم إشارة الحكم إلى قرار وزير التموين
والتجارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ الذي جاء معدلاً للعقوبة المنصوص عليها
في المادة الثامنة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإلزام التجار بعرض السلع
المخزونة لديهم أو لدى آخرين إذ أن الحكم المطعون فيه حين أورد نص المادة
الثانية من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي حدد بموجبه العقوبة المقررة
للمجرمة الثانية التي دين بها الطاعن ، أورد نص تلك المادة المعدلة بالقرار
رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ .

المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالمهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين . نصها هام لا يستلزم التحقق الجريئة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة .

دفع الطاعن تهمة عدم عرضه تقاوى البرصم للبيع بقالة إن مودد زراعته لم يكن قد حل وقت الضبط . دفاع ظاهر البطلان .

١ — إن الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقا للمادة ٥٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام — أو المحامي العام في دائرة اختصاصه — أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم . ولما كان الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠ وتم التقرير بالطعن فيه بالاستئناف في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — من المقرر أن ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

٣ — متى كان الاستئناف المرفوع من النيابة العامة غير مقبول شكلا وكان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح أمام محكمة ثاني درجة هو الاستئناف المرفوع من المتهم (الطاعن) وحده فلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليه إذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، ولذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون .

٤ — إن نص المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ — الذي يلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالمهم

كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو المودعة لحسابهم بمخزن آخرين — قد جاء عاما دون أن يستلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة ، ومن ثم فإن تعطيل الطاعن في شأن عدم عرضه تفاوى الجرم بمقولة إن موعد زراعته لم يكن قد حل وقت ضبط الواقعة لا يعدو أن يكون في واقع الدعوى دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم النفاذ من الرد عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة بندر الإسماعيلية محافظة الإسماعيلية (أولا) بصفته صاحب محل لم يعلن في مكان ظاهر بمحله بيانا بمخازنه ومناوينها والسلع المودعة بها . (ثانيا) بصفته صاحب محل لم يعرض للبيع بمحله كميات مناسبة من السلع الموجودة بمخازنه وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ و ١ و ٢ من القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الإسماعيلية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم عشرة جنهات عن التهمتين . فاستأنف المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الإسماعيلية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ومعاينة المتهم (أولا) بتفريمه خمسة جنهات عن التهمة الأولى . (ثانيا) بحبس ستة شهور وغرامة مائة جنيه عن التهمة الثانية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي عدم إعلان بيان بمخازنه وعدم عرض كميات مناسبة من السلع الموجودة بها للبيع قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والخطأ في القانون ، ذلك بأنه قضى بقبول

استئناف النيابة العامة شكلا على الرغم من أن التقرير بالطعن به كان بعد الميعاد المقرر قانونا وقد قضى بتشديد العقوبة المقضى بها إبتدائيا دون النص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، كما أنه استند في توقيع العقوبة المشددة إلى المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ١٥٢ سنة ١٩٦٦ التي نصت على وجوب توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا دون أن يتنبه إلى أن هذا القرار قد عدل بالقرار رقم ٢٠ سنة ١٩٦٧ الذي جعل الحكم بأى من العقوبتين تخيريا ، فضلا عن أنه لم يرد على دفاع الطاعن القائم على أن عدم عرصه تقاوى البرسيم للبيع إنما يرجع إلى أنه في تاريخ الواقعة لم يكن موسم زراعته قد حل بعد ، وهو دفاع جوهري التفت عنه الحكم المطعون فيه وبذا جاء معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم الإبتدائي صدر في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٠ ، وأن وكيل النيابة قرر بالطعن فيه بالاستئناف في ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٠ دون أن يكون موكلا في ذلك من النائب العام أو المحامي العام ، ولما كان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقا للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام — أو المحامي العام في دائرة اختصاصه — أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم وكان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقا موضوعيا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص ، فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا ، وإذا كان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح أمام محكمة ثاني درجة هو الاستئناف المرفوع من المتهم (الطاعن) وحده فلا يصح في القانون أن يغلف العقاب عليه ، إذ لا يجوز أن يضار باستئنافه ، وبذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها إبتدائيا مخالفا للقانون ،

مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من ذلك أيضا تبعاً لتصحيح قضائه في شكل استئناف النيابة العامة . ومن ثم فلا جدوى مما يشيره الطاعن في طعنه بشأن أثر عدم النص في الحكم الاستئنافي على صدوره بإجماع آراء القضاة ، كما أنه لا محل لما يشيره بشأن عدم إشارة الحكم إلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٦٧ الذي جاء معدلاً للعقوبة المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار رقم ١٥٢ سنة ١٩٦٦ بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أولدى آخرين إذ أن الحكم المطعون فيه حين أورد نص المادة الثانية من القرار رقم ١٥٢ سنة ١٩٦٦ الذي حدد بموجبه العقوبة المقررة للجريمة الثانية التي دين بها الطاعن ، أورد نص تلك المادة المعدلة بالقرار رقم ٢٠ سنة ١٩٦٧ والذي أجاز الحكم بعقوبتي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه معا أو بإحدى هاتين العقوبتين . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ سنة ١٩٦٦ تنص على أنه ” على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعرضوا للبيع بمحاطهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين “ ، وكان نص هذه المادة قد جاء عاما دون أن يستلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة ، فإن تعلل الطاعن — في شأن عدم عرضه تقاوى البرسيم بمقولة إن موعد زراعته لم يكن قد حل وقت ضبط الواقعة — لا يعدو أن يكون في واقع الدعوى دفاعا قانونيا ظاهر بالبطلان فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا وبقبول استئناف المتهم (الطاعن) ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سباح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراري ، وسعد الدين عطية ، وإبراهيم الديواني ، ومحمد محمد حسين .

(٢٤٧)

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢ القضائية :

غش . قانون . ” تفسيره “ . عقوبة . ” تطبيقها “ . نقض . حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون “ ” وقف تنفيذ . غرامة . ” وقف تنفيذها “

هدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مما نصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من هدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان ، والأمر بوقف تنفيذها . خطأ في تطبيق القانون .

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، ولما كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أنه وإن كان كل منهما يغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع — موضوع الدعوى المطروحة — بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً

عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة إلا أنه ، وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لا يجوز معه للحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . ولما كان الحكم قد حالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة السنطة محافظة الغربية : عرضت للبيع شيئاً من أغذية الإنسان " حلوى مغشوشة ، على النحو الوارد بتقرير معامل التحليل مع علمها بذلك . وطلبت عقابها بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة السنطة الجزئية قضت في الدعوى حضورياً إعتبارياً بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مبلغ عشرة جنيهات والمصادرة . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضورياً بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم . المستأنف ، وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها في جريمة عرض حلوى مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع مع مخالفة ذلك لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أي قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بخير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع — موضوع الدعوى المطروحة — بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حظر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه فلأن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالفة البيان مما لا يجوز معه للحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى ،
وسعد الدين عطية ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد الحميد الشربيني .

(٢٤٨)

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ القضائية

عقوبة . " تطييعها " . تقض . " حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق
القانون " . إرتباط . استئناف . " نظره والحكم فيه " .

جريمة التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية .
عقوبتها الحبس وجوبا طبقا للمادة ١٦٩ / ٢ عقوبات .

إدانة المتهم بهذه الجريمة وبجرائم تسببه بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة
من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة
السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر يوجب إعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات
لارتباط هذه الجرائم ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة توقيع عقوبة الحبس المقررة لأولها
لكونها أشدها .

مجانبة الحكم هذا النظر بتعديله الحكم المستأنف القاضى بالحبس والاكتفاء بتوقيع عقوبة
الغرامة . خطأ فى تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .

إن العقوبة المقررة للجريمة التى دين المطعون ضده بها بمقتضى المادة ١٦٩
من قانون العقوبات هى الحبس وجوبا طبقا لما تقتضى به الفقرة الثانية من هذه
المادة وكانت تلك الجريمة هى أشد من الجرائم الأخرى التى قضى بإدانة
المطعون ضده بها وهى التسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل
العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم
التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص

للخطر مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة للأولى عملا بالمادة ٣٢ من القانون المذكور نظرا لارتباط هذه الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة — على ما أثبتته الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه — فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المقضى عليه بها ابتدائيا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية : (أولا) تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر وذلك بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر ولم يلزم الجانب الأيمن فصادم مركبة الترام وأحدث تلفياتها المشار إليها بالمحضر ونشأ عن ذلك إصابة (ثانيا) تسبب خطأ في جرح المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يلتزم الجانب الأيمن فصادم مركبة الترام التي كان يستقلها المجنى عليه فحدثت به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي . (ثالثا) لم يلزم الجانب الأيمن أثناء قيادته السيارة . (رابعا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/١٦٩ — ٢ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . والمواد ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٠ . والمادة ٢ من قرار الداخلية . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يؤديا للدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت متضامتين ومصاريف الدعوى

المدنية و ٢٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ،
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا
بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الدعوى الجنائية
بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وفي الدعوى المدنية
برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم مصروفاتها . فطعن النيابة العامة
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أوقع على المطعون ضده
عقوبة الغرامة عن الجرائم التي دانه بها ، ومن بينها جريمة تسببه بغير عمد في حصول
حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية قد أخطأ في تطبيق
القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة لتلك الجريمة هي الحبس وجوبا طبقا لنص
المادة ١٦٩ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كانت العقوبة المقررة للجريمة التي دين المطعون ضده بها بمقتضى
المادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية
من هذه المادة وكانت تلك الجريمة هي أشد الجرائم التي قضى بإدانة
المطعون ضده بها — مما يوجب الحكم بالعقوبة المقررة لها عملا بالمادة ٣٢
من القانون المذكور — نظرا لارتباط هذه الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة —
على ما أثبتته المحكمة الابتدائية المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ،
فإن المحكمة الاستئنافية إذ قضت بتعديل الحكم المستأنف بمعاينة المطعون ضده
بعقوبة الغرامة بدلا من عقوبة الحبس المقضى عليه بها ابتدائيا تكون قد أخطأت
في تطبيق القانون مما يعيب حكمها المطعون فيه بما يستوجب نقضه نقضا
جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العسراوي ، وسعد الدين عطاية ، وإبراهيم الديواني ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٤٩)

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢ القضائية

(أ) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . قصد جنائي .

العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . مسألة قسمة لمحكمة الموضوع استخلاصها من أقوال الشهود ومن ظروف الدعوى وإلصقاتها .

(ب) دفع . " الدفع بطلان الضبط والتفتيش " . نقض . " أسباب الطعن " .
مالا يقبل منها " . تفتيش .

الدفع بطلان الضبط والتفتيش . دفع قانوني مختلط بالواقع . دهم جواز إثارة لأول مرة أمام القضاء ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام البطلان .
هله ذلك ؟

(ج ، د ، هـ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " .
مالا يوفره " إثبات " . " شهود " . " بوجه عام " . محكمة ثانية درجة
" الإجراءات أمامها " . نقض . " أسباب الطعن " . مالا يقبل منها " .

(ج) النسي على المحكمة ترمودها عن إجراء لم يعلب منها . غير جائز .

(د) استثناء المحكمة من صماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً ، لا يجوز دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال كانت مطروحة بالجلسة .

(هـ) محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها من التحقيقات إلا ما ترى من جانبها لزوما لإجرائه .
النعى عليها عدم سماع الشهود . فى غير محله مادام الطاعن قد قدأزلا عن سماعهم بعدم تمسكه بذلك أمام درجتي التقاضى .

١ — من المقرر أن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

٢ — إن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفع القانونى المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا لأنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . ولما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها ومتى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إجراء تحقيق ما — فى شأن ما يثيره بوجه الطعن — فإن نعيه يكون فى غير محله .

٤ — من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة .

٥ — محكمة ثانى درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كان الطاعن لم يتمسك

فی ای من درجتی التقاضی بسماع شهود الاثبات مما یعد بمثابة تنازل عن سماعهم وكانت محكمة ثانی درجة لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الاثبات فإن ما یشیر به الطاعن فی هذا الصدد لا یكون له محل .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن مع آخر بأنهما منذ خمسة عشر يوما سابقة علی ۲۳ أبريل سنة ۱۹۶۹ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : سرقا التروص المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لادارة مصنع الغزل المتوسط بناحية مافرسة حالة كون المتهم الثاني عائدا . وطلبت عقابهما بالمادة ۳۱۷/۵ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز المنيا الجزئية قضت فی الدعوى حضوريا اعتباريا بتاريخ ۷ ديسمبر سنة ۱۹۷۱ عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ . فاستأنف المحكوم علیه (الطاعن) . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت فی الدعوى حضوريا بتاريخ ۴ من يناير سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل ، وذلك طبقا للمادة ۴ من قانون العقوبات فطعن المحكوم علیه فی هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة اخفاء أشياء مسروقة قد شابه الاخلال بحق الدفاع والخطأ فی تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن نفى فی التحقيقات علمه بالسرقه ، ودلل علی ذلك بأن ... صاحب الورشة التي يعمل بها هو الذي اشترى الأشياء المضبوطة وكلفه بيعها إلى ... ، إلا أن الحكم قد دانه دون أن يحقق دفاعه ، كما لم تسأل المحكمة شهود الاثبات فی الدعوى اكتفاء بأقوالهم فی التحقيقات مع أنها لو سمعت شهاداتهم لظهر لها ما قد یغير عقیدتها ، هذا فضلا عن أن الضابط الذي قام بالضبط لم یستصدر إذنا من النيابة بالتفتيش ، وذلك كله مما یعیب الحكم المطعون فيه ویستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان العلم في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة مسألة تقسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائساتها ، وكان الحكم قد امتلص . توافر هذا العلم لدى الطاعن امتخلاصا سائغا ودلل على ثبوته في حقه تدليلا كافيا لحمل قضائه وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب اجراء تحقيق ما في شأن ما يشيره بوجه الطعن فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ولما كان الطاعن لم يتمسك في أى من درجتي التقاضى بسماع شهود الإثبات مما يبعد بمثابة تنازل عن سماعهم وكانت محكمة الدرجة الثانية إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شهود الإثبات فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان الضبط والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بهما أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون هلى غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى ،
وسعد الدين عطية ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المغربي .

(٢٥٠)

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ القضائية

(أ ، ب) معارضة . ” نظرهما والحكم فيها ” . شهادة مرضية . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .

(أ) اطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهرى الذى حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الاستئنافية والمقدم دليله إلى محكمة الإشكال . مؤداه ثبوت للعذر القهرى الذى لا يصح معه فى القانون القضاء فى قيته باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

(ب) القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو برفضها بغير سماح دفاع المعارض . إخلال بحقه فى الدفاع . إلا إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر . محل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند الطعن فى الحكم بالاستئناف أو بالنقض .

(ج) معارضة . ” الطعن فى الأحكام الصادرة فيها ” . نقض . ” التقرير بالطعن وتقديم الأسباب . ميعاده ” . طعن . ” الطعن فى الأحكام الصادرة فى المعارضة ” .

ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ فى الأصل من يوم صدوره . ثبوت أن الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة لأسباب قهرية لاشأن لإرادته فيها . أثره : أن لا يبدأ ميعاد الطعن إلا من يوم عليه رسميا بالحكم .

إنتهاء الدليل على حله بصدور الحكم قبل يوم طعنه عليه بالنقض . أثره : افتتاح ميعاد الطعن بالنقض وتقديم الأسباب من هذا اليوم .

١ - متى كان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لإصابته بالمرض الثابت بشهادة الطبيب أمام محكمة الإشكال والتي تظمن إليها هذه المحكمة (محكمة النقض) وتثق في صحتها فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باصتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

٣ - من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضوري - من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد استحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم . ولما كان علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتح إلا من ذلك اليوم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج بددا لأشياء الموضحة بالمحضر والنحجوز عليها قضائيا لصالح ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة مركز سوهاج الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٦٩ عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه ، وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ باعتبارها كان لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد اعتراه البطلان وألم به الخطأ ذلك بأنه قد تخلف عن حضور جلسة المعارضة بسبب مرضه الثابت بشهادة الطبيب الذي قام بعلاجه ، مما حال دون تمكنه من إبداء دفاعه . وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه قد تحدد لظرمعارضة الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ وهذه الجلسة تخلف الطاعن عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإذا قدم الطاعن إشكالا في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه شهد الدكتور أمام المحكمة التي نظرت الإشكال والتي قضت فيه بقبوله شكلا

وبوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه — بأن الطاعن كان مريضاً في الفترة من ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٠ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٧١ وأن مرضه اقتضى ملازمته الفراش حتى لا يعرض حياته للخطر . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . كما أنه من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ — كالحكم الحضوري — من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعاً إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسمياً بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم . لما كان ما تقدم وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع لإصابته بالمرض الثابت بشهادة الدكتور أمام محكمة الإشكال والتي تطلع من إليها هذه المحكمة وتثق في صحتها فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان

علم المتهم الطاعن رسميا بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٧١ لأن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بني عليها المنصوص عليه في المدة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بني عليها قد تم في الميعاد القانوني الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشريف ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٥١)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . دفع . "الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش" . تفتيش . "التفتيش بإذن" . دعارة .

الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة رد الحكم عليه بأنه يخالف الثابت بالأوراق مع أنه يشير في أسبابه إلى بدء إجراءات الضبط والتفتيش في وقت يسبق وقت إذن الضبط والتفتيش . قصور يستوجب النقض والإحالة .

(ب) نقض . "أثر الطعن" . "الحكم في الطعن" .

لاتصال وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم بالمحكوم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالطعن يوجب نقض الحكم بالنسبة لهم .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش - لحصولهما قبل صدور الإذن بهما من النيابة العامة - يخالف الثابت فى الأوراق مع أن الحكم الابتدائى - الذى اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه - يشير فى إرادته لواقعة الضبط إلى أن إجراءات الضبط والتفتيش بدأت فى الساعة الحادية عشر صباحا ، كما أن الثابت من إذن الضبط والتفتيش أنه صدر فى الساعة ١١ر١٠ صباحا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب المستوجب للنقض والإحالة .

٢ — إذا كان الوجه الذى بنى عليه تقضى الحكم — بالنسبة للطاعن — متصلا بالمحكوم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالطعن فإنه يتعين تقضى الحكم بالنسبة لهم كذلك .

الوقائع

لمتهم النيابة العامة كلا من : ١ — (الطاعة) ٢ —
٣ — : بأنهن فى يوم ١٩٧١ / ٥ / ٦ بدائرة قسم السيدة :
(الأولى) ١ — أدارت المكان المبين بالمحضر للدعارة ٢ — مهلت دعارة المتهمتين الثانية والثالثة ٣ — استغلت بغاء المتهمتين سالفتى الذكر . (المتهمتين الثانية والثالثة) اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ / ٢ و ٥ / ٦ و ٨ / ٢ و ٩ / ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة آداب القاهرة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١ / ٥ / ١١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١ / ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمة الأولى — الطاعة — بحبسها ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المقرضى بها والغلق والمصادرة (ثانيا) بحبس كل من المتهمتين الثانية والثالثة ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ والمراقبة وبوضع المتهمتين بعد انقضاء مدة الحبس فى إصلاحيّة خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجهما . قامت بتات المتهمات هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١ / ٦ / ١٢ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . قطعت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجرائم إدارة مكان للدعارة وتسهيل دعارة المتهمتين الآخرين واستغلال بغائهما ، قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعة دفع ببطلان إجراءات الضبط

والنفتيش لملصولهما قبل امتصدار الإذن بهما من النيابة العامة ، غير أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ردا عليه ، إذ أن الثابت بالأوراق أن إجراءات الضبط والنفتيش بدأت في الساعة الحادية عشر صباحا في حين أن الإذن بها صدر من النيابة في الساعة ١١ر١٠ صباحا ، مما يدل على أنها تمت قبل الحصول على الإذن ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة مللضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعنة دفع ببطلان إجراءات الضبط والنفتيش لأنها تمت قبل امتصدار إذن النيابة العامة ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بقوله : "وحيث إنه عن الدفع المبدي أمام هذه المحكمة ببطلان إجراءات الضبط والنفتيش بمقولة إنها تمت قبل صدور إذن النيابة فهو يخالف الثابت بالأوراق ولم يقم دليل على صحته ومن ثم تلتفت المحكمة عنه". لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن النقيب استصدر بتاريخ ١٩٧١/٥/٦ إذنا من وكيل نيابة الآداب وحوالي الساعة الحادية عشر صباحا أجرى مراقبة مسكن الطاعنة حين شاهد شابين يدخلان إلى المنزل فتعقبهما بطريقة غير محسوسة وبعد أن طرقا باب المسكن وأذنت لهما الطاعنة بالدخول لاحظ بعد فترة من الزمن أن نافذة غرفة النوم المطلة على الشارع مغلقة فأجرى تحريات سريعة وتبين أن هناك مخالفة لأحكام القانون تجري داخل المسكن وعلى الفور استدعى القوة التي كانت بمكان قريب وقام بالدخول وضبط الواقعة على النحو ما هو وارد في ذلك الحكم ، كما يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيقا لوجه الطعن أن إذن الضبط والنفتيش صدر من النيابة العامة في الساعة ١١ر١٠ من صباح يوم ١٩٧١/٥/٦ المشار إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين كيف أن الدفع ببطلان إجراءات الضبط والنفتيش يخالف الثابت في الأوراق مع أن الحكم

الابتدائي — الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه — يشير في إirاده لواقعة الضبط إلى أن إجراءات الضبط والتفتيش بدأت في الساعة الحادية عشر صباحا ، كما أن الثابت من إذن الضبط والتفتيش أنه صدر في الساعة ١٠ و ١١ صباحا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب المستوجب للنقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعنة وإلى المحكوم عليهم ما الأخرين اللتين لم تقررا بالطعن لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض بهما .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٥٢)

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٤ القضائية

دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببيه . معيب “ .
محكمة استئنافية . تزوير . إثبات . ” خبرة “ . شيك بدون رصيد .

تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير .
إحالتها لقسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهائه في تقريره إلى عدم تحرير الطاعن لها بها وأرجاؤه البت
في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطاعن معترف بها . وجوب
العمل على تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عدم التعرض له . يعيب الحكم بالقصور والاخلال
بحق الدفاع .

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته بأن
الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فأحيلت إلى قسم
أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى انتهى في تقريره إلى أن
الطاعن لم يحضر بيانات مملب هذه الشيكات وأرجأ البت في أمر التوقيعات إلى
حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريق الفرمة ومعاصرة
لتاريخ تحرير الشيكات ، ومن ثم فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم
قضاؤها — أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه دفاع
جوهرى ينبى عليه — لوصح — تغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل
ولم تعرض اطلاقا — على ما يبين من الحكم لمطعون فيه — لهذا الدفاع فإن
حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب
نقضه والاحالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح عابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في أيام ١٠/٥ و ١١/٥ و ١٢/٥ و ١٩٦٣/١٢/٥ و ١٩٦٤/١/٥ بدائرة قسم عابدين أعطاه الشيكات الميينة بعريضة الدعوى والتي لايقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا في ١٥/٤/١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض وقضى بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٦ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٦ غيابيا للمتهم وحضوريا للمدعى بالحق المدني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم ، وقضى بتاريخ ١٦/١/١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دانه بجريمة إعطاء شيكات لايقابلها رصيد - قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاعه قام أساسا على أن الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير ، وقد أغفل الحكم هذا الدفاع لإيراد له وردا عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ومطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا - أوجه النعى - أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية عند نظر عارضته بأن الشيكات موضوع الاتهام لم تصدر منه وطعن

عليها بالتزوير فأحيلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي انتهى في تقريره إلى أن الطاعن لم يحضر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجأ البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريقة الفرمة ومعاصرة لتاريخ تحرير الشيكات ، ومن ثم فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها — أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه لأنه دفاع جوهرى ينبئ عليه — لومح — تغير وجه الراى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تعرض اطلاقا — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — لهذا الدفاع فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة
المستشارين : حسن الشريفي ، ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٥٣)

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢ في القضايا

(أ) إثبات . " اعتراف " . حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق
التدليل " . مواد مخدرة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " .

خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم للضابط بالتهمة إقراراً لا يقدح في سلامة حكمها
طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت
المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم
على الطاعن بغير ممانع شهود .

(ب) تلبس . تفتيش . " بغير إذن " . مواد مخدرة . مأمور والضبط
القضائي .

التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي
دل عليه المحكوم عليه الآخر والذي ضبط ضبطاً قانونياً محرزاً لمخدر . إجراء صحيح .
علة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر متلبساً بجريمة إحراز المخدر يبيح لرجل الضبط
القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته
فيها وتفتيشه

(ج) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " .

الجدل في تقدير الدليل تقتل به محكمة الموضوع . إثارته أمام محكمة النقض
لا تجوز .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه - ضمن ما عول - على ما أسماه باعتراف المتهمين بالاستدلالات إلا أنه لما كان الثابت - على ما يبين من الحكم - أن الطاعن قد أقر للضابط بإحرازه للذكية المضبوطة معه من المخدر وبقصد الاتجار . فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعتراف لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .

٢ - من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر في الدعوى قد ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراءً صحيحاً ، إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة إحرازه المخدر متلبساً بها مما يبيع لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .

٣ - الجدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر الكلى بأنهما في يوم ١٩٧١/٧/٢٥ بتاحية قسم المنشية محافظة الاسكندرية : أحزرا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرافق فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٩٧١/٩/١٩ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضورياً بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦ عملاً

بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهما ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه عول في قضائه على أن اعترافا صدر من الطاعن في محضر جمع الاستدلالات مع أنه لم يعترف وإنما أسند إليه الشاهدان أنه اعترف لهما بإحرازه المخدر وهو ما لا يعد في صحيح القانون اعترافا وقد أصر الطاعن على إنكاره بتحقيق النيابة وجاء رد الحكم على الدفع ببطلان القبض والتفتيش مخطئا في القانون ، كما أن ما أورده وبرر به اطمئنانه إلى أقوال شهادتي الإثبات لا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهادتي الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن عول في قضائه — ضمن ما عول — على ما أسماه ” باعتراف المتهمين بالاستدلالات ” إلا أنه لما كان الثابت — على ما بين الحكم — أن الطاعن قد أقر للضابط بإحرازه للمخية المضبوطة معه من المخدر وبقصد الاتجار ، فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافا لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله ” إن الدفع المبدي من المتهم الثاني (الطاعن) مردود بأنه وقد تم ضبط المتهم الأول محرزا لمخدر اعترف بحيازته مقررًا بأنه كان يحمل له ليبيعه لحساب المتهم الثاني فتكون الجريمة في حالة تلبس

تبيح لرجل الضبطية القضائية تفتيش أى شخص تكون الجريمة بالنسبة له فى حالة تلبس " فإن هذا الذى أورده الحكم مديد فى القانون لما هو مقرر من أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها. فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر فى الدعوى قد ضبط ضبطا قانونيا محرزا للمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة ، فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحا ، إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يحمل جريمة إحرازه المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى شأن أقوال الشهود ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

بمئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة
المستشارين نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٢٥٤)

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٢ القضائية

(أ ، ب) إثبات . ” بوجه عام “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير
الدليل “ . حكم ” مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .

(أ) انتهى على الحكم القاضي بالبراءة إغفاله الإشارة إلى تبرير المحجنى عليه لاختلاف أقواله
وسكوته عن مناقشة ماورد بالتقرير الطبي الشرعي وتحريات الشرطة لا محل له من الإدام
يبين من مدوناته أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة اثبتت
ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفحصت عن عدم اطمئنانها لأدلة اثبتت للأسباب
التي أوردتها .

(ب) محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة اثبتت
مادامت قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريسة في عناصر الاتهام . إغفال
التحدث عنه يفيد إطراره .

(ج) وصف التهمة . نقض . ” المصلحة في الطعن “ . ” أسباب الطعن .
مالا يقبل منها “ .

نفي النيابة على حكم البراءة بعدم رده التواقة إلى وصف قانوني معين لاجدوى منه
مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون منه .

١ - يكفي في المحاكمة أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل
مادام للظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبة

بالأخذ بدليل دون آخر ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى — على ما يبين من مدوناته — على نحو يبين أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفصحت — من بعد — عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها ، فإن ماتناه النيابة — الطاعنة — على الحكم المطعون فيه من إغفاله الإشارة إلى تبرير المجنى عليه لاختلاف أقواله وسكوته عن مناقشة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي وتحريات الشرطة لا يكون له محل .

٢ — من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الاتهام ، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده .

٣ — لا جدوى للنيابة — الطاعنة — من النعي على الحكم — القاضي بالبراءة — أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني بعينه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ١٩٦٨/١٢/٢٨ بدائرة قسم اللبان محافظة الإسكندرية : شرع في سرقة متعلقات بطريق الإكراه الواقع عليه بأن تبعه على سلم منزله ففاجأه من الخلف وعصب عينيه بيده ثم طعنه بسكين في مقدم عنقه بقصد شل مقاومته لتسهيل ارتكاب السرقة وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه أثر الجروح الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو مقاومة المجنى عليه له واستغاثته وسقوط السكين من يد المتهم . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ — ٢ من قانون العقوبات

فقرّر ذلك بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٤ ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورياً بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أُمِنَ إليه ، فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة شروعه في سرقة متعلقات المجنى عليه بطريق الإكراه الواقع عليه والذي ترك به جرحاً قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة أهدرت شهادة المجنى عليه لما وقع من تبين بين روايته في محضر جمع الاستدلالات وتلك التي أدلى بها في تحقيقات النيابة ، وفي بيان كيفية حدوث إصابته يده وقصد الجاني من الاعتداء ، ملتفتة في ذلك عن التقرير الذي ساقه المجنى عليه من أنه كان مجهداً حين سئل بمعرفة رجل الشرطة صبيحة اليوم التالي لوقوع الحادث ، كما أنها لم تعتبر ما أكدته تحريات الشرطة من وقوع الحادث وفق تصوير المجنى عليه وأنه حسن السيرة ولا يلعب الورق ، وهو ما يكذب ماساقه المتهم من دفاع في هذا الصدد ، فضلاً عما جاء بالتقرير الطبي الشرعي قاطعاً في انتفاء ما قاله هذا الأخير بشأن افتعال المجنى عليه لإصاباته وأنها تتفق وما قرره المجنى عليه بشأنها ، وقد أففل الحكم المطعون فيه الرد على كل ذلك مما يعيبه ، كما أنه وقد خلاص إلى انتفاء قصد السرقة إلا أنه لم يسبغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة مجردة من هذا القصد وكل أولئك يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى تصوير الطاعنة لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وما سبق عليها من أدلة انتهى إلى القول بأن " المحكمة لا تظمن إلى صحة التصوير الذي أدلى به المجنى عليه ناسباً فيه إلى المتهم الشروع في سرقة متعلقاته بطريق الإكراه ذلك أن أقواله التي أدلى بها في هذا الصدد جاءت متضاربة ومتناقضة " وبعد أن استعرض الحكم - تفصيلاً - أوجه التضارب والتناقض خلاص إلى أن تهمة الشروع في السرقة بطريق الإكراه

المنسوبة إلى المتهم أضحى مشكوكا فيها و انتهى إلى القضاء ببراءته مما أسند إليه . لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدهوى ، على ما بين من مدوناته على نحو يبين أن المحكمة محصت الدعوى ، أحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى ثم أفصحت — من بعد — عن عدم اطمئنانها إلى أدلة الثبوت للأدب السائغة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلصت إليها . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من إغفاله الإشارة إلى تبرير المجنى عليه لاختلاف أقواله و- كونه عن مناقشة ماورد بالنقرير الطبى الشرعى وتحريات الشرطة لا يكون له محل ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات ، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده . لما كان ما تقدم ، وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذى قال به المجنى عليه لما ران على أقواله من تناقض وتضارب انتهى بالمحكمة إلى تشكيكها في الواقعة ، ومن ثم فلا جدوى للنيابة - الطاعنة - من النعى على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانونى بعينه ، أدامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريف ، ومحمود عطيفة ، وطه دقانة .

(٢٥٥)

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) وصف التهمة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تعديل وصف التهمة" .

محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم . واجبا تحييص الواقعة المطروحة بجميع كيوفا وأوصافها
وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . كل ما تلتزم به
ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف
بالحضور .

(ب ، ج) بناء . تقسيم أراض . ارتباط . محكمة استئنافية . وصف التهمة .
محكمة الموضوع . "سلطانها في تعديل وصف التهمة" . جريمة .
"أركانها" . استئناف . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون" .

(ب) اختلاف أركان جريمة إقامة بناء بغير ترخيص . وإقامة بناء على أرض
لم يصدر قرار بتقسيمها كل عن الأخرى . وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين
وهو إقامة البناء في كل من الجريمتين مع تباين الصور بتنوع وجه المخالفة
للقانون .

على المحكمة الاستئنافية المطعون أمامها على الحكم الابتدائى من النيابة العامة
— خطأ في تطبيق القانون — أن تحييص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفا
وأوصافها القانونية وأن تضيف إلى الوصف المسند إلى المتهم وهو إقامة بناء على أرض
لم يصدر قرار بتقسيمها تهمة إقامة البناء بغير ترخيص .

(ج) ارتباط جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات .

وجوب القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . على المحكمة الاستثنائية تشديد العقوبة في حدود نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المبادئ طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على استئناف النيابة . فعودها عن ذلك يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

(د) وصف التهمة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . محكمة النقض . "سلطانها" .

وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها ما دام الوصف الجديد الذي يتعين محاكمة المطعون ضده على مقتضاه وهو إقامة بناء بغير ترخيص لم يمتد على واقعة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة وهي إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ولا يضيف إليها جديدا ، وكان طعن النيابة العامة مقصورا على تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها به . المادة ٢٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

١ — من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها ، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور .

٢ — تقوم كل من جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم

على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص . فالواقعة المسادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تقباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفا للقانون . مما كان يتعين معه على المحكمة المطعون على حكمها ، وقد طعنت النيابة بالاستئناف على الحكم الابتدائي خطأ في تطبيق القانون أن تخص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفونها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقا سليما وأن تضيف إلى الوصف المسند إلى المتهم — وهو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها — تهمة إقامة البناء بغير ترخيص .

٣ — ترتبط جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها إرتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المفهوم من الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما يوجب القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . وإذا كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص عملا بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني فقد كان على المحكمة أن تقضى بتعديل الحكم المستأنف وأن تنزل العقوبة في حدود النص المشار إليه طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مما يجيز لها تشديد العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

٤ — إذا كان الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو إقامة بناء بغير ترخيص لم يكن على واقعة أخرى غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة — وهي إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها — ولا يضيف إليها جديدا يستأهل لفت نظر المتهم وتنبيهه ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة مقصورا على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن

أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الدعوى وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بسداد ضعف الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٧١/١/٢ بدائرة قسم ثان طنطا : أقام بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ١٠ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١٩٧١/١٢/١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إقامة بناء على أرض لم يصدر في شأنها قرار بتقسيمها ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الفعل المادى لهذه الجريمة يلزمه وصف جريمة أخرى هي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص التى كان يتعين توقيع العقوبة المقررة لها التزاماً من المحكمة بواجبها في تحييص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها القانونية مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن مهندس التنظيم أثبت في محضره أن المتهم المطعون ضده أقام البناء المبين بالمحضر على قطعة أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ، واستند الحكم في إدانة المتهم إلى محضر مهندس التنظيم ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغة النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها ، بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تتبينها من الأوراق ، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، ولم كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة البناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المسمى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم في أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بغير ترخيص فالواقعة المسادية التي تمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعضى لها ، والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون مما كان يتعين معه على المحكمة المطعون على حكمها - وقد طعنتم النيابة العامة بالإستئناف على الحكم الابتدائي خطأ في تطبيق القانون - أن تحصر الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً سليماً ، وأن تضيف إلى الوصف المسند إلى المتهم تهمة إقامة البناء بغير ترخيص . لما كان ذلك ، وكانت تلك الجريمة مرتبطة بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها إرتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المفهوم من الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات مما كان يوجب القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص ، وكانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص عملاً بنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، فقد كان على المحكمة أن تقضي بتعديل الحكم المستأنف وإن تنزى العقوبة في حدود النص المشار إليه طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة العامة مما يجيز لها تشديد العقوبة التي قضى بها الحكم المستأنف ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها

يكون معينا بالخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبين على واقعة أخرى غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة ولا يضيف إليها جديدا يستأهل لفت نظر المتهمة وتنبيهه ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة مقصورا على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وهو ما يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الدعوى وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بسداد ضعف الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين عزام ، وحنن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، وطه دقانة .

(٢٥٦)

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٢ القضائية

غش . جبن . جريمة . " أركانها " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
حكم . " تسهيبه . تسهيب معيب " . دفعوع .

صنع الجبن في فصل المتهم لا يكفي لإدانة في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه .
لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه . تمسك
الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب
تقضيه والاحالة .

لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن
الجبن قد صنع في معمله ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن
يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه
بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلاً وبالتالي لم يتناوله بالرد
عليه على الرغم من جوهرية إذ لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب تقضيه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه فى يوم ١٩٧٠/٢/٢٦ بدائرة مركز قاصر :
أنتج شيئاً من أغذية الإنسان (جبن) مغشوشاً على النحو المبين بالمحضر مع علمه

بذلك . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٢٩ و ١٥ و ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة ناصر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١/٧ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنهات والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ١٩٧١/١١/١٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة انتساج جبن مغشوش قد شابه قصور فى التسبب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يمن بالرد على دفاع الطاعن القائم على انتفاء علمه بالغش على الرغم من تعلق الدفاع المذكور بأحد أركان الجريمة التى دين بها الطاعن مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٩٧١/١٠/٥ أن الطاعن تمسك بانتفاء علمه بالغش . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفضن لهذا الدفاع أصلا وبالتالى لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته ، إذ لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ذلك بأنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع فى معمله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المتعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين مزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عايفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٢٥٧)

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٢ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . مواد مخدرة . تلبس .

عدم بيان ظروف الدعوى التي يقول الحكم انها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز
محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها . لا يكفي
في ذلك مجرد ارتياها في مسلك الضابط باختلافه حالة التلبس . مثال لتسبیب معيب لقضاء بالبراءة
في إحراز مواد مخدرة .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي يقول إنها حملته
على تصديق دفاع المتهم فإن ذلك يعد قصورا في البيان يعجز محكمة النقض
عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها ، ولا يكفي
في ذلك مجرد ارتياها في مسلك الضابط (الشاهد) باختلافه حالة التلبس ،
ذلك بأن هذا الذي كشفت عنه ، على النحو الذي ساقته في مدونات حكمها
من قولها : " وحيث إن المحكمة ترى أن ظروف الدعوى ترشح لتصديق هذا
الدفاع وأمل الضابط - اقتناعا منه في قرارة نفسه بإحراز المتهم للمخدر - يادر
إلى القبض عليه وتفتيشه قبل الحصول على إذن بذلك من النيابة العامة ثم صور
الواقعة ومعه الشاهدين الآخرين في صورة التلبس بالجريمة لإسباغ ثوب الشرعية
على الإجراءات الباطلة وبالتالي يكون الدفع في محله ويتعين قبوله والقضاء بتبرئة
المتهم مما أسند إليه " - لا يرقى هذا إلى درجة اعتباره احتمالا ترجح لديها

مما تستقل بملاك الأمر فيه ، بل هو لا يعدو أن يكون ظنا مجردا عن الترجيح بحيث لا يبقى بعد ذلك من سند لقضائها غير ما قالت به من أن ظروف الدعوى — والتي لم تكشف من ماهيتها على ما سلف لإيراده — ترشح لتصديق دفاع المطعون ضده في خصوص الدفع . ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/١١/٤ بدائرة قسم الأوبكة محافظة القاهرة: أحرز جواهرين مخدرين (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وذلك بقصد الاتجار وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لها كته بالوصف والمواد الواردة بقرار الإحالة فقرّر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٧ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مم أسند إليه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار — قد شاب فساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على تشكك المحكمة في صحة تصوير شهود الإثبات للواقعة لإلباسها ثوب التلبس بقولهم إن المطعون ضده تعرّض أثناء عدوه حاملا سلة فسقط على الأرض وتناثر ما تحويه السلة من جواهر مخدرة على مرأى منهم ، ورجح الحكم دفاع المطعون ضده ببطلان القبض عليه وتفتيشه مصورا الواقعة على أن ضابط المباحث قبض عليه وقبشه دون إذن من النيابة العامة وفي غير حالات التلبس بالجريمة مع خلو الأوراق مما يرجح تصوير المحكمة للواقعة أخذاً بدفاع المطعون ضده أو بكذب تصوير شهود الإثبات لما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما اسندتها النيابة العامة إلى المطعون ضده بقوله " ... إن الملازم أول ... الضابط ... بمباحث إدارة شرطة السكك الحديدية كان يمر على الرصيف رقم (١) بمحطة القاهرة ومعه العريفين ... و ... فرأيا المتهم ... يحمل بيده سلة ويعدو على الرصيف وأثناء عدوه سقط على الأرض وتناثرت محتويات السلة فأتضح أنها تحوى ست طرب من الحشيش زنتها ١١٥٠ جراما ولقافة من الأفيون وزن ٣١٧ جراما وكلها مغطاة بكمية من الذرة الشامى . وقد استندت النيابة فى تأييد الاتهام إلى أقوال رجال الشرطة الثلاثة الذين شهدوا بتلك الوقائع " . ثم عرض الحكم للدفع المبدى من المدافع عن المطعون ضده ببطلان إجراءات القبض والتفتيش بقوله " إن المتهم أنكر ما عزى إليه ودفع الحاضر معه بجلسة اليوم ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على أنها تما بغير إذن من النيابة العامة وفى غير حالة التلبس ثم صورت الواقعة فى صورة التلبس بالجرىمة لتصحيح الإجراءات الباطلة " واستند الحكم بريرا لقضائه بالبراءة إلى مانعه . . " وحيث إن المحكمة ترى أن ظروف الدعوى ترشح لتصديق هذا الدفاع . ولعل الضابط - اقتناعا منه فى قرارة نفسه بإحراز المنهم للحدرد - بادر إلى القبض عليه وتفتيشه قبل الحصول على إذن بذلك من النيابة العامة ثم صور الواقعة ومعه الشاهدين الآخرين فى صورة التلبس بالجرىمة لإسباغ ثوب الشرعية على الإجراءات الباطلة وبالتالي يكون الدفع فى محله ويتعين قبوله والقضاء بتبرئة المتهم مما أسند إليه " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التى يقول إنها حملته على تصديق دفاع المتهم ، مما يعد قصورا فى البيان يعجز محكمة القضا عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحججها لها ، ولا يكفى فى ذلك مجرد ارتياها فى مسلك الضابط باختلاقه حالة التلبس ، وذلك بأن هذا الذى كشفت عنه - على النحو الذى ساقته فى مدونات حكمها - لا يرقى إلى درجة اعتباره احتمالا ترجح لديها مما تستقل بملاك الأمر فيه ، بل هو لا يعدو أن يكون ظنا مجردا عن الترجيح ، بحيث لا يبق بعد ذلك من سند لقضائها غير ما قالت به من أن ظروف الدعوى - والتى لم تكشف من ماهيتها على ما سلف لإبراده - ترشح لتصديق دفاع المطعون ضده فى خصوص الدفع ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشافعي ، ومحمود عطيفة ، وطه دقانة .

(٢٥٨)

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ القضائية

حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . مواد مخدرة . إثبات . " بوجه عام " .

جعل الحكم دعامة في تبرئة المطعون ضده الشك في الدليل المستند من أقوال الضابط
الشاهد لصدور الإذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق ينبغي من أن المحكمة لم تخصص
الدعوى ولم تحيط بظروفها عن بصر وبصيرة . لا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة
البراءة الأخرى . طه ذلك ؟ ليس من المستطاع الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة
إلى حقيقة ساعة صدور الإذن في الرأي الذي انتهت إليه . وجوب القبض والإحالة .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل دعامة في تبرئة المطعون ضده الشك
في الدليل المستند من أقوال الضابط - شاهد الإثبات - بمقولة إن الإذن صدر
في الساعة ١١ ½ صباحا على خلاف الثابت في الأوراق من أنه صدر
في الساعة ١٠ ½ صباحا مما ينبغي عن أن المحكمة لم تخصص الدعوى ولم تحيط
بظروفها عن بصر وبصيرة ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة
الأخرى ، إذ ليس من المستطاع - على ما جاء في الحكم على خلاف الثابت
في الأوراق - الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقة ساعة
صدور الإذن في الرأي الذي انتهت إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣/٨/١٩٦٨ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام فقرر بذلك بتاريخ ١٩٧١/٣/٣٠ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١١/٧ عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من جريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار — قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في الاسناد ذلك بأنه أسس البراءة على شك في الدليل المستمد من أقوال النقيب شاهد الإثبات في الدعوى لأن إذن النيابة بالتفتيش صدر في الساعة ١١ ١/٢ صباحا بينما تم الضبط في الساعة ١٢/١٠ ظهرا وأنه من غير المتصور أن يصل الضابط إلى منزل المتهم عقب صدور الإذن بعشرين دقيقة فقط مع أن الثابت بالأوراق أن الإذن صدر في الساعة ١٠ ١/٢ صباحا وليس في الساعة ١١ ١/٢ صباحا الأمر الذي يدل على أن المحكمة لم تحط بظروف الدعوى وبأدلة الثبوت فيها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أورد ضمن ما استند إليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه "وحيث إنه يبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات ومن مناقشة الشاهد بالجلسة أن شهادة الضابط شاهد الحادث غير كافية لإثبات التهمة . فقد شهد النقيب أنه توجه على أثر صدور إذن النيابة الساعة ١١ ١/٢ صباحا إلى مسكن المتهم فوجده خارجا منه الساعة ١٢,١٠ ظهرا

ويجده الصندوق الذى ضبط به المخدر ومن غير المتصور أن تيسر الأمور للضابط بحيث يصل إلى منزل المتهم عقب صدور الإذن بعشرين دقيقة فقط كما أنه من غير المعقول أن يحمل المتهم الصندوق وبه لفافات المخدر وهو ينصرف من داره بل المعقول أن يدسها فى جيوبه ما دام من الممكن حملها فيها فإذا أضيف إلى ذلك أن الشاهد حرص على الاتفراد بالشهادة مع أنه يستحيل أن يقوم بضبط المتهم وحده دون أن ترافقه قوة من رجال الشرطة كان كل ذلك داهياً للشك فى صحة رواية الشاهد لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إذن النيابة بالتفتيش صدر فى الساعة ١٠ ١/٢ صباحاً وأن تنفيذ الإذن تم بضبط المطعون ضده وتفتيشه فى الساعة ١٢,١٠ ظهراً أى بعد مضى ساعة وعشرون دقيقة من صدور الإذن وليس بعد فوات ثلث ساعة فقط كما أورده الحكم. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل دعائمه فى تبرئة المطعون ضده الشك فى الدليل المستمد من أقوال الضابط - شاهد الإثبات - بمقولة إن الإذن صدر فى الساعة ١١ ١/٢ صباحاً على خلاف الثابت فى الأوراق من أنه صدر فى الساعة ١٠ ١/٢ صباحاً مما ينبىء على أن المحكمة لم تحصى الدهوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع - على ما جاء فى الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق - الوقوف على أثر هذا الدليل ، أو فطنت المحكمة إلى حقيقة ساعة صدور الإذن فى رأى الذى انتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحنن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد الحيد سلامة .

(٢٥٩)

الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تعديل وصف التهمة " .
بناء . ارتباط . محكمة استئنافية . محكمة النقض . " سلطتها " . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . نيابة عامة .

محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المنسب إلى المتهم . واجبها تقييد الواقعة
بجميع كودها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما قلزم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة
غير التي وردت بأمر الإحالة .

إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجرime إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها .
الفعل المادى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد
المقررة للجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . زول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ
في تطبيق القانون .

الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ليس للمحكمة
الاستئنافية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد سكنت عن استئنافه . هل ذلك ؟ لا يصح أن يضار
المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد
طالما أن الوصف الجدي الذى يتعين معاقبة المذنب ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة .

لما كان المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكل ما تآزم به في هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق المطعون ضده إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها ، وكان الفعل المأدى لهذه الجريمة يكون جريمة أخرى وهي إقامة البناء بغير ترخيص مما كان يتعين معه على المحكمة توقيع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات فضلاً عن ضعف رسوم الترخيص وهي العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص ، غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر وهو خمسة جنيهات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بها لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد سكنت عن استئناف ذلك الحكم فإنه ليس للحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا الخطأ إذ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . لما كان ما تقدم ، وكان الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة غير التي كانت أساساً للدعوى المرفوعة ولا يضيف جديداً يسأهل لفت نظر الدفاع فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً ونصحيحه بجعل الغرامة المقررة بها خمسة جنيهات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٧٠/٨/٢٦ بدائرة مركز بسيون : أقام بناء على أرض قبل صدور موافقة على تقسيمها . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٠/٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة بسيون الجزئية قضت غيابياً

بتاريخ ١٩٧١/١/١٩ عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة قرش والإزالة .
 فعارض ، وقضى بتاريخ ١٩٧١/٣/٦ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع
 برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم .
 ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بتاريخ ١٩٧١/١١/٣٠
 بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم
 مائة قرش . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دان المطعون ضده
 بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها وقضى بتفريمه
 مائة قرش - قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن إقامة بناء على أرض
 غير مقسمة وإقامته بغير ترخيص واقعة مادية واحدة هي فعل البناء ، وكان
 على المحكمة أن تتصدى لجريمة البناء بغير ترخيص وأو كان الوصف الذي أعطته
 النيابة العامة لا يتضمن هذه الجريمة ، وإذا كانت العقوبة المقررة لجريمة البناء
 بغير ترخيص هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات فضلاً عن ضعف رسوم
 الترخيص فإن الحكم إذ قضى بتفريم المطعون ضده مائة قرش يكون معيباً
 بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده
 لحما كتمه عن جريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها طبقاً
 للواد ١ و ٢ و ١٠ / ٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل
 بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ فقضت محكمة أول درجة غيابياً بتفريم المطعون ضده
 خمسمائة قرش والإزالة . فعارض وحكم بالتأييد ثم استأنف المطعون ضده
 وقضى استئنافاً بتفريمه مائة قرش . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن محكمة
 الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند
 إلى المتهم ومن واجبها أن تنحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها
 وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكل ما تلتزم به في هذا النطاق

ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق المطعون ضده إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها ، وكان الفعل المأدى لهذه الجريمة يكون جريمة أخرى وهي إقامة البناء بغير ترخيص مما كان يتعين معه على المحكمة توقيع عقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيئات فضلا عن ضعف رسوم الترخيص وهي العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص ، غير أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر وهو خمسة جنيئات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة بها لم تتضمن إلزام المطعون ضده أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد سكنت عن استئناف ذلك الحكم فإنه ليس للمحكمة الاستئنافية أن تصحح هذا الخطأ ، إذ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . لما كان ما تقدم ، وكان الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة ولا يضيف جديدا يستأهل لفت نظر الدفاع فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل الغرامة المقررة بها خمسة جنيئات .

(انشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم) بالتطبيق لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات كما قضى بإزالة البناء الذي أقامته المتهم الثانية بالمخالفة لأحكام قانوني التقسيم والمباني (٥٣ لسنة ١٩٤٠ ، ٤٥ لسنة ١٩٦٢) فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في النتيجة التي خلص إليها ويكون ما تنعاه النيابة العامة من أنه أغفل القضاء بإزالة التقسيم في غير محله مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المطعون ضده وأخرى بأنهما في يوم ١٩٦٩/٦/٢١ بدائرة مركز طليخا ، المتهم الأول : ١ — أنشأ تقسما قبل الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ٢ — قام ببيع أرض مقسمة قبل صدور الموافقة على التقسيم . المتهم الثانية : ١ — أنشأت بناء قبل الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ٢ — أقامت بناء على أرض مقسمة قبل صدور الموافقة على التقسيم . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/١٦ و ١٨ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والمواد ١ و ٢ و ١٠/١ — ٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح طليخا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦٩/١١/٧ عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم الأول مائة قرش عن كل تهمة وتفرير المتهم الثانية خمسة جنيهات عن التهمة الأولى وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص وتقديم الرسوم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانها بالحكم وتفريرها مائة قرش عن التهمة الثانية . فعارضا ، وقضى بتاريخ ١٩٧١/١١/١٣ باعتبار المعارضه كأن لم تكن ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٩٧١/١١/١٤ بحضورها للمتهم الأول (المطعون ضده) وغايبا للمتهم الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل

الحكم المستأنف وتغريم المتهم الأول مائة قرش عن التهمتين وتغريم الثانية -
نجمائة قرش والإزالة عن التهمتين . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بالنسبة
إلى المتهم الأول بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده
بجريمة إنشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة وبيع أرض مقسمة قبل صدور
مرسوم الموافقة قد قضى بتغريمه مائة قرش عن التهمتين في حين أن المطعون
ضده خالف أحكام المواد ٢ و ٣ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
بشأن تقسيم الأراضي مما كان يقتضى تطبيق المادة ٢٠ من ذلك القانون التي
تعاقب فضلا عن الغرامة باصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها ، وإذ كان
الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بإزالة التقسيم الذي جاء مخالفًا لتلك المواد فإنه
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده
ومتهمه ثانية لمحاكمة الأول عن تهمة إنشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة وبيع
أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة ، ولمحاكمة المتهم الثانية عن تهمة
إنشاء بناء قبل الحصول على ترخيص وإقامته على أرض مقسمة قبل صدور
الموافقة وذلك كله طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٦/١ و ١٨ من القانون رقم ٤٥
لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والمواد ١ و ٢ و ١٠/١ - ٢ و ٢٠ و ٢٢ من القانون ٥٢
سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ ، وقد انتهى
الحكم المطعون فيه إلى تغريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمتين وتغريم المتهم
الثانية نجمائة قرش والإزالة عن التهمتين . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم المباني لم تجز إقامة بيان أو تنفيذ
أعمال على الأراضي المقسمة قبل الموافقة على التقسيم كما نصت المادة ٢٠

من ذلك القانون على معاقبة من يخالف أحكامه — ومنها حكم المادة العاشرة — بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش وأوجبت في فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٣ وذلك بغير أن تنص على إزالة التقسيم ذاته وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمتين المسندتين إليه بالتطبيق لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات كما قضى بإزالة البناء الذي أقامته المتهمة الثانية بالمخالفة لأحكام قانوني التقسيم والمباني ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في النتيجة التي خلص إليها ويكون ما تنعاه الطاعنة من أنه أضل القضاء بإزالة التقسيم في غير محله ، مما يتعين معه رفض الطعن موضوعها .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزامى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حزام ، وحسن التريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٦١)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٢ القضائية

(أ) تجنيد . جريمة . "أنواعها . الجريمة المستمرة . الجريمة السلبية" .
دعوى جنائية . "إنقضاؤها" . قانون .

دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن
تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتحويل الفرد لأحد مراكز
التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملام
بالخدمة سن الثانية والأربعين . هل ذلك ؟ أخذا بمقومات الجريمة العملية التي
تتجدد بتداخل إرادة الجاني تداخلا متابعا وإيجابيا وتتلازم بين قيام الجريمة وحق
رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية الواردة بالمذكرة الإيضاحية
حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية بتقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار
في مركز أحسن ممن يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب
فيها للخدمة .

(ب) قانون . "سريانه" . قضاء عسكري . تجنيد . اختصاص .
طوارئ .

التشريع الجديد يصرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه
لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية ١٩٠٥
سنة ١٩٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين
المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري
حالم تمكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلف عن التجنيد في حق

المتهم قبل إعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد إعلان حالة الطوارئ وحتى تحرير
مخضض ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري
بنقلها دون المحاكم العادية .

١ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
المعدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أنه " لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق
في إقامة الدعوى العمومية على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد
من الثانية والأربعين " وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه : " ... ويجوز
إذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب
إدارة التجنيد " . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن دلالة عبارات النصوص
المتقدمة وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على تعديل النص الأول ، هي أن جريمة
عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون
جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملتزم
بالخدمة من الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة
السلابية وهي حالة تبدد بتدخل إرادة الجاني تداخلا متتابعا وإيجابيا ومن جهة
أخرى للالتزام بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة
التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة
العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة
العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن
الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل الفرد مرتكبا
للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من منه ،
ثم تبدأ في السقوط وتقع الجريمة تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار
قائمة لم تنته .

٢ — من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسري على الجريمة المستمرة حتى
لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام
الجديدة . وإذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ والذي عمل
به اعتبارا من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قد نص على أن تحال إلى القضاء العسكري

جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم - النخلف عن التجنيد - قد قامت في حقه بعد بلوغه الثلاثين في ١٩٦٥/١/٩ ، وظلت مستمرة حتى بعد إعلان حالة الطوارئ في سنة ١٩٦٧ بالقرار الجمهوري ١٣٣٧ سنة ١٩٦٧ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة في ١٩٧١/٩/١٨ ولم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها وقتئذ ومن ثم فإنه طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ يكون القضاء العسكري هو المختص بنظر الجريمة المسندة إلى المطعون ضده دون المحاكم العادية .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٥/١/١٠ بدائرة مركز السنتطة محافظة الغربية : لم يقدم نفسه إلى منطقة التجنيد المختصة لمعاملته تجنيدا قبل بلوغه سن الثلاثين ، وطلبت معاقبته بالمادتين ١ و ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل . ومحكمة مركز السنتطة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٦ عملا بمبادئ الانهاام بتغريم المتهم ٥٠ ج . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى القضاء العسكري . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى عن جريمة نخلف المطعون ضده عن التجنيد حال تجاوزه الثلاثين من عمره وإحالة الدعوى إلى القضاء العسكري قد أخطأ في تطبيق

القانون ذلك بأن الجريمة قد وقعت وتمت ببلوغ المظعون ضده من الثلاثين في ١٩٦٥/٥/٩ قبل إعلان حالة الطوارئ في ١٩٦٧/٦/٤ فلا ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه " لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على المزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين " . وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه . . . " يجوز إذا كان الشخص لائقاً للخدمة بعد أدائه العقوبة . تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة التجنيد . . . " وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن دلالة عبارات النصوص المتقدمة وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقاً على تعديل النص الأول ، هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمراراً متجدداً يبق حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد المزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلاً متتابعاً وإيجابياً ومن جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللمحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية فيظل الفرد مرتكباً للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، ثم تبدأ في السقوط وتقع الجريمة تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ والذي عمل به اعتباراً من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٠ قد نص على أن تحال إلى القضاء العسكري جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة

والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضده قد قامت في حقه بعد بلوغه الثلاثين في ١٩٦٥/١/٩ ، وظلت مستمرة حتى بعد إعلان حالة الطوارئ في سنة ١٩٦٧ بالقرار الجمهوري رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة في ١٩٧١/٤/١٨ ولم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها وقتئذ ، ومن ثم فإنه طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠ يكون القضاء العسكري هو المختص بنظر الجريمة المسندة إلى المطعون ضده دون المحاكم العادية . لما كان . انقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا الفطر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون العامن في غير محله مما يتعين معه رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : نصر الدين مزام ، وحسن الشريف ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٦٢)

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ القضائية

إجراءات المحاكمة . حكم . " وصفه " . معارضة . نقض . " الحكم في الطعن " . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . محكمة استئنافية .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازيا . عدم حضور المتهم بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . الحكم في حقيقته غيابي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ مبادئها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة ما زال مفتوحا . الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم في لجنة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الجوازيا لا وجوبيا — كما هو الحال في الدعوى المطروحة (تهريب تبغ) — ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .

ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطعون ضده ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٩/٥/٦ بدائرة قسم شبرا : هرب التبغ المين بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة شبرا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١/١٣ ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة المطعون ضده من تهمة تهريب التبغ المعاقب عليها طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عما يحكم به من تعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك . ويبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المطعون ضده لم يحضر

بجلسة ١٩٧١/٥/٢٥ التي قررت فيها المحكمة حجز الدعوى للحكم لأسبوعين ثم قررت المحكمة إعادة القضية للرافعة بجلسة ١٩٧١/١٠/١٢ وكلفت النيابة بإعلان المطعون ضده ومحضر المحضر ، وفي هذه الجلسة لم يحضر المطعون ضده وأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩٧١/١٢/٧ لإعلان مندوب التحليل ، وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر المطعون ضده بشخصه وحضر وكيل عنه وبها أصدرت حكمها المطعون فيه موصوفا بأنه حضوري بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتفريم المتهم - المطعون ضده - مائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازا لا وجوبيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الإستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق . ولما كان ميعاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلان المتهم به وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن هذا الحكم لم يعان بعد للمطعون ضده ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لم يزل مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وحسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٢٦٣)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٢ القضائية

(أ ، ب) ضرب أفضى إلى موت . عقوبة . ظروف مخففة . نقص
" حالات الطعن " . " الخطأ في تطبيق القانون " . حكم . " تسييبه .
تسييب معيب " . محكمة النقص . " سلطتها " .

(أ) إدانة المحكمة للضمون ضده بجرمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمالها في حقة
المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن — إحدى العقوبتين التخييريتين
لجرمة — خطأ في تطبيق القانون . عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة
الحبس .

(ب) العبرة فيما تفضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء
عقب نظر الدعوى . لا يعول على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر
ما تكون موضحة ومدعمة للنطق . لإيراد الحكم في أسبابه أن المقصود بما ورد
في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين . لا يغير من محطته
في تطبيق القانون .

ويجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل
لمدة سنتين بعقوبة السجن المفضى بها .

١ — لما كانت العقوبة المقررة لجرمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين
المطعون ضده بها هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ،
وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق المطعون ضده

تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، وإن كان النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيًا إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقًا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . وإذا كانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة الضرب المقضى إلى الموت وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقًا للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجريمة طبقًا للمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

٢ — لا يغير من خطأ المحكمة في تطبيق القانون ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن المحكمة مطرت مهوا في منطوق الحكم أن العقوبة هي السجن لمدة سنتين وأنها كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنتين إذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة للمنطوق ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضًا جزئيًا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقضى بها .

الوقائع

لأهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٩/١٢/٩ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : جرح عمدا بأن طعنه بمطواة في ظهره فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الجرح أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات . فقرر

ذلك بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٠ ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة سنتين . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وأعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاينته بالسجن لمدة سنتين قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحد الأدنى لعقوبة السجن لا يقل عن ثلاث سنوات ، وكان يتعين على المحكمة وقد أخذت المحكوم عليه بالرأفة النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولا يصحح حكمها ما أوردته في أسبابه من أنها قصدت إلى توقيع عقوبة الحبس مع الشغل .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى إلى الموت طبقا للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل في حقه حكم المادة ١٧ من هذا القانون ، ثم قضى بمعاينته بالسجن لمدة سنتين . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين المطعون ضده بها هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق المطعون ضده تبيح للنزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت المطعون ضده في جريمة الضرب المفضى إلى الموت وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك

أوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخييريتين المقررة لهذه الجريمة طبقا للسادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس ، ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن المحكمة سطرت سهوا في منطوق الحكم أن العقوبة هي السجن لمدة سنتين . وأنها كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنتين إذ العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي في حكمه الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موصحة ومدعمة للمنطوق ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقتضى به .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية سادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطية ، وطه دقاة .

(٢٦٤)

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ القضائية

(أ، ب) إعلان . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” . بطلان . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . إجراءات المحاكمة . نقض .
” أسباب الطعن مالا يقبل منها ” .

(أ) وجوب إعلان المعارض بجملة المعارضة لشخصه أو في محل اقامته .

معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى وتحديد جلسة
لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن . توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التى
صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى حضر فيها محامى الطاعن ليعلن بإزوير
على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجهه المخضرم إلى محن اقامته
وأعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التى رفضت تسلم الاعلان وأعلانه
مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه
بمن سلمت إليه صورة الاعلان . صحة الاعلان وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١
مرافعات . النعى بالبطلان والإخلال بحق الدفاع . غير سليم .

(ب) عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور
بالجلسة بغير عذر . قيام عذر قهرى حال دون حضوره بجملة الحكم في المعارضة
يجعل الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمانه من
استماع حقه في الدفاع . محل نظر فعذر القهرى عند استئناف الحكم أو عند
الصعق فيه بطريق انقاص . خلو الأوراق من الشهادة الضمنية المنوه عنها بتقرير
أسباب الععن . النعى لا محل له .

(ج) اجراءات المحاكمة . دفعوع . "الطعن بالتزوير" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . معارضة . "نظرها والحكم فيها" .

ويجب حضور المتهم بنفسه في جلسة معاقب هايا بالحبس . لا يصح حضور وكيل عنه لا بداء دفاع في الدعوى . المادة ٢٣٧ اجراءات . حضور وكيل عن المتهم في جلسة معاقب هايا بالحبس لم يقدم علرا عن تخافه بجاسة المعارضة وانما طعن بالتزوير على ورقة اعلانه بالحضور لا يصح . ما يثيره لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد دايه .

(د) حكم . "اصداره" . نقض . "اسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

صدور الحكم بامم الأمة دون أن يتوج بامم الشعب وفقا لنص الدستور لا ينال من مقومات وجوده قانونا . هبارتا (بامم الأمة) و (بامم الشعب) تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

١ — من المقرر أن اعلان المعارض بجلاسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . وإذا كان الثابت من الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن وكيل الطاعن عارض في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى وتحددت جاسة لنظر المعارضة وفيها لم يحضر الطاعن وتأجات الدعوى لجلسة أخرى لاعلانه ثم توالى التأجيلات حتى تحددت لنظر المعارضة أخيرا الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وفيها لم يحضر الطاعن وحضر محاميه وقال إنه يطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن بهذه الجلسة ويبين من الاطلاع على ورقة الاعلان أن المحضر توجه الى محل اقامة الطاعن وأعلنه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا مع والدته التي رفضت تسلم الاعلان فأعلنه مع شيخ الناحية الذي يقع موطن الطاعن في دائرته ووجه للطاعن في موطنه كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الاعلان . فإن الطاعن يكون قد أعلن للحضور بجلاسة المعارضة في محل اقامته اعلانا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات ومن ثم فإن ما ينهاه من بطلان الحكم وانطوائه على الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٢ — من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، إلا أن البين من الاطلاع على الأوراق أنها خلت من الشهادة الطيبة المنوه عنها بتقرير أسباب الطعن ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

٣ — إذا كان البين من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام ولم يقدم للحكمة عذرا عن تخلف الطاعن عن الحضور وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — أن يحضر بنفسه ، فلا يصح حضور وكيل عنه لإبداء دفاع في الدعوى ومن ثم فإن ما أثاره وكيل الطاعن بمحضر الجلسة بشأن الطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن للحضور بجلسة المعارضة لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه ، في حكمها ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

٤ — إذا كان يبين من ورقة الحكم المطعون فيه أنها صدرت باسم الأمة وكانت عبارتها " باسم الأمة " " وباسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن — من أن الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يتوج باسم الشعب وفقا لنص الدستور — يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٥٦٩٥ سنة ١٩٦٨ بأنه في يوم ١٨/٩/١٩٦٨ بدائرة مركز شربين : يدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح والتي كانت قد سلمت إليه على وجه الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لنفسه إضرارا بالذاتن الحاجز. وطابت معاقبته بالمادتين ٣٤٢ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح شربين الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٩/٦/٨ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارض وقضى بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبييد قد شابه البطلان وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة قضت باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الحضورى الاستئنافية كأن لم تكن دون أن يعلن إعلانا قانونيا صحيحا بجلسته ١٩٧٢/٢/١٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فضلا عن أن الطاعن لم يتخلف عن حضور هذه الجلسة إلا لمسانع قهرى لديه حال دون حضوره إياها هو مرضه الثابت بشهادة طبية ، وعلى الرغم من ذلك أصدرت المحكمة حكمها دون سماع دفاعه . يضاف إلى ما تقدم أن محامى الطاعن حضر في تلك الجلسة وطلب أجلا للطعن بالتزوير على ورقة الإعلان تأسيسا على أن الشخص المقول بأنه صهر الطاعن ورفض تسلم الإعلان لا تربطه بالطاعن أية صلة وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه صدر دون أن يتوج باسم الشعب وفقا لنص الدستور ، وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن وكيل الطاعن مارض في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى بالجلسة ١٩٧٠/٦/٢ لإعلانه ثم توالى التأجيلات حتى تحدد لنظر المعارضة أخيرا جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وفيها لم يحضر الطاعن وحضر محاميه وقال إنه يطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ويبين من الاطلاع على ورقة الإعلان أن المحضر توجه إلى محل إقامة الطاعن وأعلنه للحضور بجلسته ١٩٧٢/٢/١٧ مخاطبا مع والدته التي رفضت تسلم الإعلان فأعلنه مع شيخ الناحية الذي يقع موطن الطاعن في دائرته ووجه للطاعن في موطنه كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن إعلان المعارض بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن للحضور بجلسته المعارضة في محل إقامته إعلانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض إلا أن البين من الاطلاع على الأوراق أنها خلت من الشهادة الطبية المنوه عنها بتقرير أسباب الطعن، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة محضر جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ أن الطاعن لم يحضر وحضر عنه محام ولم يقدم للمحكمة مذرا عن تخلف الطاعن عن الحضور، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — أن يحضر بنفسه، فلا يصح حضور

وكيل عنه لا بداء دفاع في الدعوى ، ومن ثم فإن ما أثاره وكيل الطاعن بمحضر الجلسة بشأن الطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن للحضور بـجلسة المعارضة لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه في حكمها ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من ورقة الحكم المطعون فيه أنها صدرت باسم الأمة ، وكانت عبارتاً باسم الأمة و" باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وتد لان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد الحميد سلامة ، وطلحة هقانة .

(٢٦٥)

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٤ القضائية

(أ) عمل . قانون . عقوبة . غرامة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ .
في تطبيق القانون " : حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل . نوعان :
الأولى : تناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تعدد الغرامة
على مخالفتها بقدر عدد العمال . الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .
الثانية : الأحكام التنظيمية التي تهدف منها حسن سير العمل . مخالفة نص
المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة
في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن
يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها يمس مباشرة مصالح
العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال .
قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

(ب) عمل . جريمة . " أركانها " . عقوبة . غرامة . حكم . " تسببيه .
تسبیب معيب " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

عدم استظهار الحكم في مدوقاته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام
أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة
بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم
على القيام بها . قصور . يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون .
يستوجب مع النقض الإحالة .

١ - فرض القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لمصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ منه على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثالث من الباب الثالث في شأن الأحداث بغرامة لا تزيد على مائة قرش ثم أوردت الفقرة الثانية من هذه المادة "وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجارى تشغيلهم أو قبولهم في عتار العمل مخالفة لأحكام الفصل المذكور" ولم كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات اتى فرضها على صاحب العمل : الأولى وهى تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد فترات الراحة وساعات العمل ومنع الأجازات والمكافآت المستحقة لهم وطالب التذاكر الصحية التى تثبت قدرتهم على القيام ببعض الأعمال بالنسبة للأحداث إلى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمل وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هى التى حرص المشرع أن يكفلها بالنسبة للعمال الأحداث بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من هذا القانون وهى صريحة فى أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثانى من الأحكام التى فرضها القانون على صاحب العمل فهى فى واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره ، وإذ كان ما وقع من المطعون ضده مخالفا لنص المادة ١٢٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ من أنه استخدم أحداثا تقل سنهم عن خمس عشرة سنة فى أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها وهو يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويجحف بحقوقهم ، فإنه كان يتعين أن يقضى الحكم المطعون فيه بتعدد الغرامة المحكوم بها فى هذه التهمة بقدر عدد العمال . وإذ كان الحكم لم يفعل ذلك فقد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

٢ — إذا كان الحكم لم يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة — استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها — فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في القانون مما يسوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية اللجنة رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٤ بأنه في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : (أولا) لم يعلق بحقه كشفا بساعات العمل ويوم العطلة الأسبوعي . (ثانيا) استخدم أحداثا تقل سنهم عن خمسة عشر سنة دون شهادة صحية تثبت قدرتهم على القيام بأعمالهم على النحو المبين بالمحضر . (ثالثا) لم يعلق بحقه نسخة من أحكام تشغيل الأحداث وكشفا بساعات عملهم وفترات راحتهم ولم يحور كشوف مهتهم وأسمائهم وتواريخ استخدامهم على النحو الموضح بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١٢٢ و ١٢٦ و ١٢٨ و ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بهوادالاتهم بتغريم المتهم مائة قرش من كل تهمة على أن تتعدد العقوبة بتعدد العمال وبلا مصروفات جنائية . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة قرش من كل تهمة بلا مصاريف جنائية . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهمتين الأولى والثالثة وبراءة المتهم من هاتين التهمتين

وبتأييده بالنسبة للتهمة الثانية بلامصاريف جنائية . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يقض بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيما وقع من المطعون ضده من استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة دون أن يكون لديهم شهادة صحية تثبت مقدرتهم على القيام بالعمل على النحو المأمور بالمحضر طبقا لما يوجبه نص المادة ١٢٦ من القانون المذكور ، إذ أن هذا الالتزام الملقى على عاتق صاحب العمل يمس مصالح العمال وحقوقهم مباشرة مما كان يتعين معه القضاء بتعدد عقوبة الغرامة المقضى بها ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في رؤسته ونص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ منه على معاقبة كل من يخالف أحكام الفصل الثالث من الباب الثالث في شأن الأحداث بغرامة لا تزيد على مائة قرش . ثم أوردت الفقرة الثانية من هذه المادة "وتتعدد الغرامات بقدر عدد الأحداث الجارى تشغيلهم أو قبولهم في عابر العمل مخالفة لأحكام الفصل المذكور" . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل : الأولى وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد قترات الراحة وساعات العمل ومنح الأجازات والمكافآت المستحقة لهم وطلب التذاكر الصحية التي تثبت قدرتهم على القيام ببعض الأعمال بالنسبة للأحداث إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمل وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع أن يكفلها بالنسبة للعمال الأحداث

بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين أبجفت المخالفة بحق من حقوقهم .

أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل وامتثال النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره . لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده مخالفا لنص المادة ١٢٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه استخدم أحدانا تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها — موضوع التهمة الثانية — وهو يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال ويصحف بحقوقهم ، وكان يتعين أن يقضى بالحكم المطعون فيه بتعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . وإذا كان الحكم لم يفعل ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان الحكم لم يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم هذه الجريمة فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن تصحيح الخطأ في القانون مما يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٦٦)

الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٢٤ القضائية

قتل عمد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . حكم . " تسهيبه .
تسهيب معيب " .

جناية القتل العمد تتميز بما يقصد إزهاق روح المجنى عليه . اختلافه عن القصد الجنائي
العام المتطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً
واستظهاره وجوب . يراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق
الدعوى .

ليراد الحكم استعمال العائن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه في مقتل وعلى مسافة
قريبة واستعمال العائن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل وصاحبة
حصول مشادة وهروب العائنين عقب الحادث . لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المسمى
الذي توافقه العائنان . لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يعني في ذلك ما قاله
الحكم من أن العائنين قصداً قتل المجنى عليه . لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص
المطلوب استظهاره .

تتميز جناية القتل العمد قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر
خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ،
وهذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه
القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمّره في نفسه ،
ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة المتهم في هذه الجناية أو الشروع فيها
يجب أن يعني بالتحديث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة

اللى تكون المحكة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه ، وحقى تصلح تلك الأدلة أساسا تبى عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحفةها يجب أن تبين بيانا واضحا ويرجعها إلى أصولها فى أوراق الدعوى وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها فى الحكم .

ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان ، ذلك أن استعمال الطاعن الأول سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما فى مقتل وعلى مسافة قريبة ، كما أن استعمال الطاعن الثانى مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثانى فى مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث ، لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل فى حقهما — إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانين — لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الواحات البحرية محافظة مطروح المتهم الأول : شرع فى قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا ، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجناية

أخرى . هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر شرع في قتل
 عمدا بأن أطلق عليه عيارا ، ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات
 الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة
 المجنى عليه بالعلاج . المتهم الثانى : شرع في قتل عمدا بأن
 بأن أهال عليه طعنا بآلة حادة (سكين) في أجزاء مختلفة من جسمه وإثر إصابته
 من عيار نارى قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير
 الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه
 بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما
 بالقتل والوصف الواردين بتقرير الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٢٨ ماي سنة ١٩٧٠
 وادعى كل من و مدنيا وطلبا القضاء لهما قبل المتهمين متضامنين
 بمبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .
 ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢ عملا
 بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاقبة
 المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع
 الشغل لمدة سنة واحدة (ثالثا) الزام المتهم الأول بأن يدفع للمدعى بالحق
 المدنى مبلغ مائة جنيه والزام المتهمين بالتضامن فيما بينهما
 بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه وألزمت كلا منهما
 بالمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . فطعن الوكيل عن
 المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول
 بجناية الشروع في قتل المقترنة بجناية الشروع في قتل
 ودان الطاعن الثانى بجناية الشروع في قتل المجنى عليه الأخير
 عمدا قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن ما أورده بيانا لنية القتل لا يكفى
 لاستظهارها والاستدلال على توافرها في حقهما ، مما يعيبه ويستوجب
 نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن يبين واقعة الدعوى وأدلتها تحدث عن نية القتل فقال " إن المحكمة تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها أن نية المتهم الأول — الطاعن الأول — من إطلاق النار على كل من المجنى عليهما و هو قتلها وازهاق روحهما ذلك أن المتهم المذكور استعمل في اعتدائه بندقية معمرة بمقذوفات فارية معبأة بوحيدات من الرش ، وأطلقها على المجنى عليه الأول على بعد يزيد على ثلاثة أمتار من المجنى عليه ومنه على بعد حوالى متر من المجنى عليه الثانى كما أكد ذلك تقرير الطبيب الشرعى ، واندى أكد أيضا أن إصابات المجنى عليه الأول خطيرة وفي مقتل ، وأن إصابات المجنى عليه الثانى من العيار النارى فى مقتل أيضا ، كما أن إصابات المجنى عليه الثانى من ضربة بمطواة المتهم الثانى — الطاعن الثانى — بالعنق والظهر تعتبر فى مقتل بالنسبة لوضعها والآلة المستعملة فى إحداثها ، كما تستخلص المحكمة قيام نية القتل لدى المتهمين من أنهما اعتديا على المجنى عليهما إثر المشادتين اللتين حدثتا بينهما ظهر ومساء يوم الحادث ، ومن هروبهما وعودتهما عقب الحادث إلى بلدتهما . كما ترى المحكمة أن قصد المتهمين من اعتدائهما على المجنى عليهما وقتلهما قد خاب بسبب لادخل لهما فيه هو تدارك المجنى عليهما بالعلاج .

لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجانئ ازهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجانئ العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم . وهو بطبيعته أمر يبطئه الجانى ويضمره فى نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة المتهم فى هذه الجناية أو الشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التى تكون المحكمة قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه ، وحتى تصلح تلك الأدلة أساسا تبني عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بيانا واضحا ويرجعها إلى أصولها فى أوراق الدعوى ، وأن لا يكتفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها فى الحكم . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان ،

فلك أن استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة ، كما أن استعمال الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل ، وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث ، لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما — إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانيين — لأن تلك الإصابات قد تتحقق بغير القتل العمد . ولا يغني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما ، إذ أن قصد ازهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأيت المحكمة أنها تدل عليه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ذكره الحكم المطعون فيه تدليلا على توفر نية القتل والشروع فيه لا يبلغ حد الكفاية مما يشوبه بالقصور وهذا يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة ، بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنان في طعنهما .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة مستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٦٧)

الطعن رقم ٢ : ٩ لسنة ٢ : القضائية

(أ) تزوير . " محرر عرفي " . إثبات . " خبرة " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

لا يعيب الحكم إغفاله طلب الطاعن ارسال الورقة محل الطعن بالتزوير الى قسم
أبحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صاحب الإقرار بخطه أو رده
على الطلب ردا صريحا . ما دامت المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم
أن الطاعن حصل على توقيع المحنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلمصها بالسند
المتضمن الإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر
وأنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصاحبة فيه بما يصح معه أن يكون قد عارف
التزوير بنفسه أو بواسطة غيره .

(ب) إثبات . " بوجه عام " . تزوير . " محرر عرفي " . حكم . " تسببية .
تسبيل غير معيب " .

إيراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في القضاء برد للسند
ويطالنه والتي من شأنها أن تؤدي الى الإدانة . لا يضره . من حق القاضى الجنائى
الاعتماد فى تكوين مقبضته على أى مصدر فى الدعوى .

(ج) إثبات . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . إجراءات المحاكمة . تزوير . " محرر عرفي " .

جواز استثناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة
أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . تعويل المحكمة على أقوال الشهود فى تحقيقات

الدعوى المدنية . صحيح ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(د) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .

عدم إلزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية من مناحي دفاعه الموضوعي . في اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون إلزام يبين غلة اطراحها .

١ - إذا كان الحكم لم يقم قضاءه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذي حرر بخطه صلب الإقرار موضوع الدعوى بل على أساس ما اقتنعت به المحكمة واستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها خفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلبصتها بالسند المتضمن للإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المسمى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والمتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف تزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقدح في سلامة الحكم إغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أو رده على الطالب ردا صريحا .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها برد السند وبطلانه وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة فإن ذلك لا يضره إذ من حق القاضي الجنائي أن يعتمد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .

٣ - يجيز نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع الشهود فإن المحكمة لا تكون مخبطة إذا حوت

على أقوالهم في تحقيقات الدعوى المدنية ما دامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الإدلة التي حولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها إياها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٦٥ وفي يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة . (أولا) ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو الإقرار المؤرخ أول مارس سنة ١٩٦٥ والمرفق بالأوراق والمنسوب صدوره زورا للسيدة بأن قام بتحرير صلب الإقرار ثم لصق ورقة مذيلة عليها توقيع مأخوذ بالمباغثة من المجنى عليها للدلالة على خلاف الحقيقة أنها موقعة على صلب الإقرار . (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن تمسكه به في الدهوى ٤٦٣٥ سنة ١٩٦٥ كلى مصر مع علمه بتزويره ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ / ١ — ٢ من قانون العقوبات . وادعت مدنيا ، وطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الاتهام بمحس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدمية بالحق المدنى قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تزوير محرر عرفى واستعماله قد شابه بطلان فى الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعن طلب فى مذكرته إلى المحكمة ضم الحرز المحتوى على الإقرار المدعى بتزويره للاطلاع عليه وإرساله إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان محرره إلا أنها لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه . وأقام الحكم قضاءه على ما قضى به فى الدعوى المدنية من رد وبطلان الإقرار دون سماع شهادة المجنى عليها وبغير تحقيق تجريده المحكمة أو دايـسل فى تثبيت التزوير أو نفيه ، كما أغفل الحكم ماساقه الطاعن من دفاع فى موضوع الدعوى فسكت عنه إيرادا له وردا عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير فى محرر عرفى واستعماله اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما فى حقه أدلة مستقاة من أقوال الشاهد ومما استبانته المحكمة من الاطلاع بنفسها على السند المطعون فيه بالتزوير وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة فى درجتى التقاضى أن المحكمة - فى حضور الدفاع - قد قضت المظروف المحتوى على السند موضوع الدعوى وأثبتت الاطلاع عليه ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يقيم قضاؤه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذى حرر بخطه صلب الإقرار موضوع الدعوى بل على أساس ما اقتنعت به المحكمة واستخلصته فى منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها خفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن للإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ، ومن أنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم إغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه

من أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التى استندت إليها المحكمة المدنية فى قضائها برد السند وبطلانه ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى الإدانة فإن ذلك لا يضيره إذ من حق القاضى الجنائى أن يعتمد فى تكوين عقيدته على أى مصدر فى الدعوى ، ولا محل لما يثيره الطاعن فى شأن عدم تحقيق الدعوى بإغفال سماع أقوال المجنى عليها ذلك بأن نص المادة ۲۸۹ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ۱۱۳ لسنة ۱۹۵۷ يميز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا عولت على أقوالهم فى تحقيقات الدعوى المدنية مادامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه الموضوعى إذ فى اطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، فإن النعى على الحكم بقالة القصور فى التسبيب لإغفاله الرد على ماساقه الطاعن من أوجه دفاع يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلحة دقانة .

(٢٦٨)

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . محكمة الموضوع .
"سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .
اختلاس . تزوير . "أوراق رسمية" . دفعوع .

عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه : أن تورد
في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها .

الدفع بتزوير صور الأوراق التي تم الجرد على أساسها . دفاع جوهرى . من شأنه
أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه يعيبه
بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(ب) اختلاس . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

إقرار الحكم للقاصة التي أبرأها مكتب الخبراء بين الزيادة والعجز في عهدة
الطاعن وافتاؤه إلى إدانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة دون أن يبين بوضوح
وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس
منها وكذلك الزائد فيها ومبررات إجراء المقاصة . قصور . مجرد وجود العجز في حساب
الموظف العمومى لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك
ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين . المادة ٣١٠ إجراءات . التسبب
المعتبر : تحرير الأسانيد والمجيج المبني الحكم عليها والمنتجة له من حيث الواقع والقانون
في بيان مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به .

١ - الأصل أن المحكمة وإن كانت لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها، وإذا كان ما أثاره الدفاع من تزوير في صور الأوراق التي حصلت عليها للجنة الجرد من المخزن الرئيسى والتي تم الفحص على أساسها هو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة تحقيقه وتحقيقا يبين منه مدى اتصال ذلك التزوير بالجرائم المسندة إلى الطاعن سواء بالنسبة إلى الاختلاس أو بالنسبة إلى التعديلات التي جرت في الاستمارة والدقتر ما وقع عليها من الطاعن وما لم يقع ، وكذلك مدى اتصالها بالتزوير الحاصل في الاستمارات ، وإذا كان من شأن هذا الدفاع - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقر إجراء المقاصة التى أجراها مكتب الخبراء بين العجز والزيادة فى عهدة الطاعن وانتهى إلى إدانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكانت الأحكام يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، ولما كان الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية يوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الاعتباري تحرير الأسانيد والمجبع المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلاس منها ، كما لم يبين مفردات الزائد من المهمات والأدوات فى عهدة الطاعن ومبررات إجراء المقاصة بين العجز والزيادة حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فإنه يكون كذلك معيبا بالقصور فى هذا الصدد ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - (الطامن) ٢ -
 بأنهما في الفترة من شهر يوليو سنة ١٩٥٤ حتى ١٤ نوفمبر بدائرة مركز ومحافظة
 الفيوم. المتهم (الأول): أولاً بصفته موظفاً عمومياً "أميناً لمخزن المهمات بمحطة
 مياه الشرب بالعزب" اختلس الأدوات والمهمات المبينة الوصف بالمخضر
 والبالغ قيمتها ١٣٢٩ ج و ٩٧٤ م والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه
 من الأمناء على الودائع. (ثانياً) بصفته سائلة الذكر غير بقصد التزوير موضوع
 الإستمارات ١١٢ ع. ح أرقام ١٤٨١٩١ - ١٤٨١٩٢ - ١٤٨١٩٣ - ٨٩٤٤٣١ -
 ٨٩٤٤٣٢ - ٨٩٤٤٣٣ - ٨٩٤٤٣٥ - ٨٩٤٤٣٦ - ٨٩٤٤٣٧ - ٤٥٩٣٧٠ -
 حال تحريرها تختص بوظيفته وكان ذلك يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة
 صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة ورود كميات
 من الأدوات والمهمات إلى مخزنه تقل عن الكميات الواردة إليه فعلاً. (ثالثاً):
 بصفته سائلة الذكر ارتكب أثناء تادية وظيفته تزويراً في محررين رسميين هما
 الإستمارات ١١٢ ع. ح رقم ٣٧٤٢٥٥ والصحيفتين رقم ٣٢٨ - ٣٣١ من الدفتر
 ١١٥ ع. ح وكان ذلك بتغيير المحرر بأن عدل بها بيان مقادير الأدوات والمهمات
 الواردة إلى مخزنه وجعلها على خلاف الحقيقة تقل عن الوارد إليه فعلاً. (رابعاً)
 مشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة في ارتكاب تزوير
 في محررات رسمية هي الاستمارات ١١١ ع. ح - أرقام ٤٣٢ و ٤٢٧ و ٤٢٤ و ٤٠٠
 و ٤٢٠ و ٦٣ و ١٢٢٣ وكان ذلك باصطناع المحرر ووضع امضاءات مزورة به بأن
 إنفق معه على اصطناع هذه الاستمارات على غرار تلك الصحيحة وإثبات ورود كميات
 من الأدوات والمهمات إلى مخزنه تقل عما ورد إليه فعلاً ، ووضع امضاءات
 مزورة بها نسبها على خلاف الحقيقة إلى و
 و وساعده على ذلك بأن قدم له نماذج امضاءات من هذه
 الاستمارات فاصطنعها ذلك المجهول ووضع بها الإمضاءات المزورة وتمت الجريمة
 بناء على هذه المساعدة وذلك بالاتفاق والتخريض. المتهم الثاني: (أولاً): بصفته
 موظفاً عمومياً "أميناً للمخزن الميكانيكي بمحطة مياه الشرب بالعزب" اختلس
 الأدوات والمهمات المبينة الوصف بالمخضر والبالغ قيمتها ٤٧٥ ج و ٧٣٦ م

والمسألة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع (ثانيا): بصفته
سالفة الذكر غير بقصد التزوير موضوع الاستمارتين ١١٢ ع. ح رقمي ٣٧٤٤١٩
و ٨٩٣٨٩٢ حالة تحريرهما المختص بوظيفته وكان ذلك بمجمله واقعة مزورة
في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة ورود
كميات من الأدوات والمهمات إلى مخزنه تقل عما ورد إليه فعلا . وطلبت
إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنايات
القيوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١/٤٠ و ٢
و ٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢
من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات
الجنايية بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا : بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة
المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة وأربعون
جنيها وستمئة وواحد ونحسون مليا وإلزامه برد مبلغ ٤٤٤٩ ج و ٦٥١ م وعزله
من وظيفته ثانيا : ببراءة ، مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه
في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم
الاختلاس والتزوير قد شابه قصور في التسيب وانطوى على خطأ في تطبيق
القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن لجنة
الجرد حولت على صور للمستندات جرى العبث بها في المخزن الرئيسي
وأن إجراءات الصرف من ذلك المخزن كانت معيبة فلم يتسلم بنفسه اتهامات ،
كما أنه نازع في صحة ما انتهى إليه تقرير مكتب الخبراء ونفي وقوع اختلاس خاصة
وقد تبين وجود زيادة كبيرة في عهده . كما أنه تمسك في دفعه بأن ما أجراه
من تعديل في دفتر رقم ١١٥ والاستمارات ١١٢ ع. ح لم يكن تغييرا للحقيقة

وانما تم بتصديق تصحيح البيانات حتى تطابق حقيقة ما تكشف له من مراجعة ما ورد بالفعل إن مخزنه ، كما دفع تهمة الاشتراك في تزوير الاستمارات ١١١ ع . ح بأن تقرير قسم أبحاث التزييف نفى حصول التزوير بخطه وأن القائمين على المخزن الرئيس قد عيشوا بالأوراق الموجودة لديهم - غير أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وردت على بعضه ردا غير مائع . هذا إلى أن الحكم عول في إدانة الطاعن بجريمة الاختلاس على مجرد وجود عجز في مخزنه حال أن الحكم لم يظهر أن الطاعن استولى على أدوات ومهمات بالذات والتعين وأقر مقاصة أجزائها مكتب الخبراء بين الزائد في عهده وبين العجز مع أن العجز لا يمكن أن يكون دليلا بذاته على حصول الاختلاس ، كما يتصور أن تحمل أشياء زائدة توجد لدى صاحب العهدة المختلس مع الأشياء التي يكون قد اختلسها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في جرائم الاختلاس والتزوير وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من أقوال الشهود وتقرير لجان الفحص ومكتب الخبراء وقسم أبحاث التزييف عرض لدفاع الطاعن بقوله : " وحيث إن التهم أنكر ما أسند إليه وطلب الدفاع عنه سواء في مذكرته أو في مرافقته الشفوية الحكم ببراءته مما أسند إليه استنادا إلى أن العجز الذي ظهر في عهدة المتهم يجرى فيه المقاصة وهو نتيجة إهمال لا يرقى إلى المسؤولية الجنائية لوجود إهمال في الجرد وعدم الانتظام في القيد بدفاتر العهدة ولأن لجنة الجرد عولت على صور الأوراق التي حصلت عليها مخازن العباسية وهي صور مخالفة للأصل وبها تزوير حدث بمخازن العباسية بمعرفة المختصين بها ، ولأن طريقة صرف المهمات من مخزن العباسية معيبة فلم تسلم للتهم نفسه بل تسلم للسائقين ويتم إخلاء عهدة السائقين بمعرفة أمين المخزن وإرسال صورة السائقين بمعرفة أمين المخزن وإرسال صورة الاستمارة ١١٢ ع . ح إلى مخزن العباسية وأن ما أجراه المتهم من تعديل في الدفتر ١١٢ ع ح بشأن عدادات المياه إنما هو لتصحيح بيان كان قد كتبه بطريق الغلط ووقع على هذا التعديل . وأن مكتب الخبراء أجرى المقاصة بين العجز والزيادة وظهر أن مقدار العجز هو مبلغ ٤٤٤٩ ج

ولا تتم المقاصة إلا إذا كان المعجز غير جنائي وأنه من نفس وطبيعة الزيادة وأنه بمراجعة عناصر المعجزيين أن هناك أشياء أثمانها زهيدة فلا يتصور أن يكون المتهم قد اخلصها . وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله : "وحيث إن المحكمة لا تعول على دفاع المتهم وتطرعه جانبا إزاء ما ثبت لها من أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها ووثقت بها وعولت عليها على التفصيل المتقدم وهي قاطعة الدلالة على أن المتهم اخلص بنية التملك لنفسه مبلغ ٤٤٤٩ ج و ٦٥١ م حالة كونه من الأمناء على الودائع وزور الاستثمارات المنوه عنها آنفا ... كما بان من أعمال لجنة الجرد وتقرير مكتب الخبراء الذي تدبته المحكمة ، وقد اطمأنت المحكمة إلى ما انتهى إليه هذا التقرير لما أبدى فيه من أسباب مقبولة تقرها عليه هذه المحكمة وتأخذ بها ، ولا ينال من ذلك كون المتهم لم يتسلم ما يرد إليه من مخازن العباسية كما لا تنفى عنه المسئولية بحصول المقاصة بين المعجز والزيادة بمعرفة مكتب الخبراء حسبما ذهب الدفاع عنه".

لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة وإن كانت لا تلزم بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان ما أثاره الدفاع من تزوير في صور الأوراق التي حصلت عليها لجنة الجرد من المخزن الرئيسي بالعباسية والتي تم الفحص على أسامها هو دفاع جوهرى كان يتعين على المحكمة تحقيقه وتحقيقا يبين منه مدى اتصال ذلك التزوير بالجرائم المسندة إلى الطاعن سواء بالنسبة إلى الاختلاس أو بالنسبة إلى التعديلات التي جرت في الاستثمار رقم ١١٢ ع. ح والدقتر ١١٥ ما وقع عليها من الطاعن وما لم يوقع وكذلك مدى اتصالها بالتزوير الحاصل في الاستثمارات ١١١ ع. ح ، وإذا كان من شأن هذا الدفاع — إن صح — أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في التدقيق والإخلال بحق الدفاع ، فوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه — على ما بين مما أورده في الرد على دفاع الطاعن — قد أقر إجراء المقاصة التي أبرأها مكتب الخبراء بين المعجز والزيادة في عهدة الطاعن وانتهى إلى إدانته باختلاس الفرق بين المعجز والزيادة ، وكان من المقرر أن مجرد وجود معجز في حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون

ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر وكانت الأحكام يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، ولما كان الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية يوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأمانيد والحجج المبنى هو عليها ، والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس منها ، كما لم يبين مفردات الزائد من المهمات والأدوات في عهدة الطاعن ومبررات إجراء المقاصة بين العجز والزيادة حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة فإنه يكون كذلك معيبا بالقصور في هذا الصدد ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساج ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين صلي ، ومصطفى الأسيرطى ، وعبد الحميد الشريفى ، وحمد بن المغري .

(٢٦٩)

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٢ القضائية

حكم . " بياناته . بيانات التسيب " . " تسيبه . تسيب معيب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

اكتفاء الحكم المطعون فيه في تبرئة المتهم المحكوم بادانته ابتدائيا بالقول بأنه لا يوجد ثمة دليل قبله — دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأى فيها . ذلك ينفي عن أن المحكمة لم تحص الدعوى وتحيط بظروفها ، ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تبرئة المطعون حده ، السابق القضاء بادانته ابتدائية . — لا يوجد ثمة دليل قبله — ردى عبارة غامضة ليس لها مدلول

واضح محدد أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها ، فإن ذلك ينبئ أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها مما يعجز محكمة القضاة عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في ١٠ فبراير سنة ١٩٧٠ بدارسة مركز أبو حماد محافظة الشرقية : توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ستائة جنيه من وكذلك كميات بمبلغ ستائة جنيه للجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الاحتيال بأن أفهموه كذبا بأنهم سيبيعون له جرارا غير مملوك لهم وقد توصلوا بطريق الاحتيال والصفة الكاذبة إلى الحصول على المبلغ سالف الذكر . وطلبت عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى المحجى عليه (الطاعن) مدنيا بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين ، ومحكمة جنح أبو حماد الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٧١ مملأ بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . (ثانيا) لإلزام المدعى عليهم المذكورين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني (المحجى عليه) ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . (ثالثا) براءة المتهم الرابع مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فاستأنف المحكوم عليهم الثلاثة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الثالث ورفض الدعوى المدنية قبله وتعديله إلى تغريم كل من المتهمين الأول والثاني ٥٠ جنيا وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن - وهو المدعى بالحقوق المدنية - ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على مجرد القول بأن المحكمة تشك في أدلة ثبوت الواقعة دون أن تشير إلى هذه الأدلة وسبب عدم اطمئنان المحكمة إليها ، مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكمها بغير تمحيص لعناصر الدعوى والاحاطة بظروفها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال تبريرا لقضائه بتبرئة المتهم الثالث (المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية قبله ما نصه : " وحيث إن المحكمة بعد أن اطلعت على الأوراق لا تطمئن لقيام أى دليل قبل المتهم الثالث على ارتكاب ما أسند إليه ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته للشك في الادانة عملا بالمادة ٣٠٤ ج ، وحيث إن الدعوى المدنية قبله لا سند لها من الواقع والقانون فإنه يتعين القضاء برفضها " . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تبرئة المطعون ضده السابق القضاء بادانته ابتدائيا بقوله إنه لا يوجد تمة دليل قبله ، وهى عبارة غامضة ليس لها مدلول واضح محدد أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها ، فإن ذلك ينبىء أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساع ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،
وابراهيم الديواني ، ومصطفى الأسيوطى ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٧٠)

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٤ القضائية

(أوب وج ود) إهانة . سب وقذف . جريمة . " أركان الجريمة " .
قصد جنائي . موظفون عموميون . محكمة الموضوع .
" ساططها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب
غير معيب " . باعث .

(أ) جريمة الإهانة . يكفي لتوافرها أن تحمل العبارات المستعملة معنى الإساءة أو الإساءة
بالشعور أو الخط من الكرامة . دون اشتراط أن تشمل العبارات سبا أو قذفا
أو إسنادا مرمعين . المادة ١٣٣ عقوبات .

(ب) تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطعن إليه
قاضى الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . ما دام لم يخطئ في التطبيق
القانونى على الواقعة .

(ج) القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعدد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها
معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث
على توجيهها .

تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في لازم . ما دام قد ثبت للحكمة صدور
الألفاظ المهينة .

(د) توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه — في المجنى عليه — وتحقق الإهانة
في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها
صليا مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .

(هـ) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالما أن هذا التاريخ لا يتصل
بحكم القانون على الواقعة . وما دام الطاعن لا يدعى أن الدعوى الجنائية قد انقضت
بمضي المدة .

(و) دعوى مدنية . " تركها " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

اعتبار المدعى المدني تاركاً دعواه بسبب تخلفه عن الحضور . يشترط فيه أن يكون
غيباً بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . المادة ۲۶۱ إجراءات .
عدم جواز التمسك . لأول مرة أمام النقض . باعتبار المدعى المدني تاركاً دعواه .
علة ذلك : أنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(ز) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
إثبات . " شهود " . محكمة ثانية درجة . " الإجراءات أمامها " .
تحقيق . " التحقيق بمعرفة المحكمة " . نقض . " أسباب الطعن
ما لا يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع في الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
ذلك صراحة أو ضمناً .

محكمة ثانية درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق .

النسب على محكمة ثانية درجة عدم سماعها الشهود . لا أساس له . ما دامت
لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . وكان الطاعن قد عد فازلاً عن سماعهم بعدم التمسك
بذلك أمام محكمة أول درجة .

١ — لا يشترط لتوافر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ۱۳۳
من قانون العقوبات أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة قذفاً
أو سبا أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور
أو الحط من الكرامة .

٢ - الأصل أن المرجع في معرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة . ولما كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بتأويله إنها " تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه من أنه أثناء قيامه بعملية مراجعة حسابات جمعية بني هياض التعاونية حضر المتهم وطلب منه صرف مستلزمات زراعية ، فلما طالبه ببعض البيانات والأوراق اللازمة اعتدى عليه بالقول بعبارات (أنت صفتك إيه علشان تطلب هذه الأشياء أو لأصغى إليك) " ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ واقعة الدعوى إلى أن الألفاظ التي وجهها الطاعن إلى المجنى عليه تنطوي على معنى الإهانة في الظروف والملابسات التي استظهرتها في حكمها ، وهو ما لم يخطئ في تقديره ، فلا وجه لما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص .

٣ - من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها فمق ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهيينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الإساءة أو الإهانة .

٤ - لما كان توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه وتحقيق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام استدلالها عليها مستندا إلى أصل صحيح في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم له أصل صحيح من شهادة المجنى عليه بالجلسة فإن ما يشير الطاعن يكون في غير محله .

٥ - من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

٦ - إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه

لشخصه أو عدم إرساله وكلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة . فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه (من خطأ الحكم لعدم قضائه باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه) أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ - متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجة فيها أن الطاعن أو المدافع عنه قد طلب سماع أحد من الشهود ، وكان يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون ذلك القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد فازلا من هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فإن النعي على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز أبو كبير : أهان بالقول موظفا عموميا هو مراجع حسابات جمعية بني صياض الزراعية أثناء وبسبب تأدية وظيفته بأن وجه إليه الألفاظ الواردة بالمحضر الأمر المنطبق عقابا على المادة ١/١٣٣ من قانون العقوبات وصدر أمر جنائي في الدعوى بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٧٠ بتغريم الطاعن مائتي قرش . فعارض في هذا الأمر ولدى نظر معارضته أمام محكمة أبو كبير الجزئية ، ادعى

المجنى عليه مدنيا مطالبا إلزام الطاعن أن يؤدي إليه مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ، والمحكمة المذكورة قضت بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بسقوط الأمر الجنائي وتغريم المتهم مائتي قرش وإلزامه أن يؤدي للمدعي المدني مبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوره بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إهانة موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر قصد الإهانة ولا يغني عن ذلك ذكر الحكم العبارات التي صدرت من الطاعن لأنها لا تفيد بذاتها هذا القصد كما أن الحكم أسند للمدعي بالحقوق المدنية وظيفة مراجع حسابات جمعية بني مياض التعاونية مع أن الثابت بالأوراق أنه يعمل مراجعا للحسابات بديك للتسليف ، وقد أورد الحكم تاريخا واقعة الإهانة يخالف التاريخ الذي وقع فيه الحادث واعتمد في الإدانة على اعتراف الطاعن ، وهو يخالف الثابت في الأوراق ، كما أغفلت المحكمة سؤال ثلاثة من شهود الإثبات قرر المجنى عليه بأنهم شاهدوا الواقعة ، هذا فضلا عن أن الحكم الصادر في الدعوى المدنية جاء باطلا لتخلف المدعي بالحقوق المدنية أو وكيله عن الحضور بالجلسة مما كان يقتضي اعتباره تاركا لدعواه المدنية عملا بنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بقوله إنها "تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه من أنه أثناء قيامه بعملية مراجعة حسابات جمعية بني مياض التعاونية حصر المتهم وطلب منه صرف مستلزمات زراعية فلما طالبه ببعض البيانات والرقق اللازمة اعتدى عليه بالدول بعبارات " انت صنفك إيه علشان تعلب هذه الأشياء أو لأصغى إليك " وخلص لحكم

من ذلك إلى أن الطاعن أهان المدعى بالحقوق المدنية وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع في معرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة التقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، وكان لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة قذفاً أو سباً أو إساءة أو إفساد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة ، وكان يكفي لتوالم القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فتمت ثبت للمحكمة صدور الإلفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجنائي قصد بها الإساءة أو الإهانة ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى إلى أن الألفاظ التي وجهها الطاعن إلى المجنى عليه تنطوي على معنى الإهانة في الظروف والملايسات التي استظهرتها في حكمها ، وهو مالم تخطئ في تقديره فلا وجه لما ينهه الطاعن عما في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه في المجنى عليه أو تحقق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام استدلالها سليماً مستنداً إلى أصل صحيح في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك له مأخذ الصحيح من شهادة المجنى عليه بالجلسة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يجادل فيه الطاعن في خصوص تاريخ الحادث مردوداً بأنه يفرض خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة ، فإنه لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة . وكان الحكم قد اعتمد في إثبات الواقعة في حق الطاعن على أقوال المجنى عليه دون أن ينسب إلى الطاعن أنه اعترف بالتهمة المستندة إليه خلافاً لما يدعيه الطاعن بوجه الطعن - مما تنفي معه عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد - لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجة أنها أن الطاعن أو المدافع عنه

قد طلب سماع أحد من الشهود ، وكان يجوز للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون ذلك القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . فإن النعي على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . ولما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة " فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا . ولما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : حسن الشربيني ، ومحمود عطوفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٧١)

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢ القضائية

(أ ، ب ، ج) إثبات . " اعتراف " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " .

(أ) حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات .
لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المغزى إليه وليد اكراه .
مثال لتسبب مانع في الرد على الدفاع بأن الاعتراف كان وليد اكراه .

(ب) لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه
وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وان عدل منه متى اطمأنت
الى صحته .

(ج) الطعن بعدم قيام النيابة العامة باحالة المتهم المقال بأن الاعتراف المغزى
إليه وليد اكراه الى الكشف الطبي . غير مفيد . علة ذلك ؟ أنه تعيب لتحقيق
النيابة بالنقص دون ما تمكك بحال استحاله .

(د) إثبات : " اعتراف " . حريق عمد . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن تقلزم منه وظاهره .
لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج
وكفة الممكنات العقلية ما دام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، لا يقبل

مناقشة دليل بعينه على حده لتساند الأدلة في الموارد الجنائية . يمكن
أن تكون في مجموعها مؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ومنذ كوحدة في إثبات اقتناع
القاضي واطمئنانه .
مثال لتسبب سائق في التدليل على حريق عمد من اعتراف بالسرقة مع أدلة
أخرى .

(٥) حريق عمد . جريمة . " أركانها " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إثبات . " معاينة " .
دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا
للسكنى . التفات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للقاعدة ١/٢٥٢
مقوبات لا يعيبه مادام الثابت من المفردات المضبوطة أن المعاينة أثبتت أن مكان
الحريق حجرة مسقوفة من منزل .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن الأول من أن
الاعتراف المعزول إليه كان وليد إكراه ورد عليه في قوله " إن المحكمة لا تعمل
على إنكار المتهم الأول — الطاعن الأول — بالجلسة لأنه من قبيل درء المسؤولية
عن نفسه قرارا من الإتهام وترى أن الاعتراف الصادر منه خالص من كل مشأبة
وأنه صدر عن طواعية واختيار وقد ساقه — أى هذا الدفاع — قولا مرسل عاريا
من دليل ، وقد أثبت وكيل النيابة المحقق أنه لم يلاحظ به إصابات وقت مناظرته
في بدء التحقيق " . وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك لأن الاعتراف
في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير
صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن
الاعتراف المعزول إليه قد اترع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف
سلم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن الأول فإن لها أن تأخذ
الطاعن الثاني به لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع ملطة مطلق في الأخذ
باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق
وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٣ - لما كان ما يشير الطاعنان في تقرير الطعن من عدم قيام النيابة العامة بإحالة الطاعن الأول - والمقال أن الاعتراف المعزو إليه كان وايد إكراه - على الكشف الطبي لا يعدو أن يكون تعييا لتحقيق النيابة بما ارتأياه فيه من نقص دون أن يتمسكا بطلب استكمالهم ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد.

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن الأول بجريمة الحريق العمد على تناقض أقواله عن سبب الحريق وعلى اعترافه بارتكاب جريمة سرقة أجولة الفول السوداني التي أودعها المحنى عليه لديه في منزله وعلى ما نقله من تقرير المعمل الكيميائي من أنه تبين من معاينة مكان الحادث أن الحريق ابتداء في جملة مواضع بالمجرة في وقت واحد ، كما عثر تحت الأنقاض على علبة جاز من الصفيح وجد بها آثار تعرض للحرارة وانصهار لبعض أجزائها وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من ارتكاب الطاعن الأول لجريمة الحريق العمد إخفاء لجريمة السرقة التي اعترف بارتكابها ، لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن يلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفه الذكر الحقيقة كما كشف عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكّنات العقلية ما دام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الأول الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه على حده دون باقي الأدلة لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومستجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه - وهو ما لم تخفى ، المحكمة في تقديره - ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها وتكون منازعة الطاعن في هذا الخصوص في غير محلها .

٥ - لما كان منعى الطاعن أن المدافع عنه أثار في مرافقته أن المكان الذي شب فيه الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى الأمر الذي كان يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المعاينة التي أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب في المنزل رقم ... وفي حجرة مسقوفة فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار محل الحريق معدا للسكنى

وأنزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ومن ثم فلا يعيبه التفاته عما أثاره الطاعن من أن الواقعة جنحة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٨٧٨ سنة ١٩٦٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٨٤ سنة ١٩٦٩ بأنهما في ١٥/٢/١٩٦٩ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية، الأول: وضع النار عمداً في الغرفة المملوكة له والملحقة بمكان معد للسكن بأن أشعل النار في محتوياتها . الأول والثاني : سرقا أجولة الفول المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ بواسطة الكسر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقاً لمواد الإحالة . فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٩ . وادعى مدنياً قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٨٤٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٢ عملاً بالمواد ١/٢٥٢ و ٢/٣١٧ و ٤-٥ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات (أولاً) بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمتين المسندتين إليه وقدرت مبلغ عشرة جنيئات أتعاباً للمحامى المنتدب . (ثانياً) بمعاينة المتهم الثاني بالحبس لمدة ستة شهور عن التهمة المسندة إليه . (ثالثاً) بإلزامهما متضامين بأن يدفعاً للدعى بالحق المدنى مبلغ ثمانمائة وأربعون جنيهاً والمصروفات ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن الأول بجريمة الحريق العمد والسرقه والثاني بجريمة السرقة — قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب وانطوى على الخطأ في الإسناد والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه حول في قضائه بالإدانة على اعتراف الطاعن الأول

على الرغم من أن المدافع عنه تمسك بأن هذا الاعتراف كان وليد إكراه وهدل منه في التحقيقات واطرح الحكم هذا الدفاع تأسيسا على أن وكيل النيابة الذي قام بتحقيق الواقعة أثبت خلو الطاعن الأول من أية آثار لإصابات ظاهرة، وهو ما لا يصلح ردا عليه إذ كان يتعين على المحقق أن يستعين في ذلك بأهل الخبرة، هذا فضلا عن أن هذا الاعتراف — إن صح — كان قاصرا على جريمة السرقة دون جريمة الحريق، يضاف إلى ما تقدم أن المدافع من الطاعن الأول أثار في مرافعته أن المكان الذي شب فيه الحريق ليس مسكوتا أو معدا للسكنى الأمر الذي كان يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة، وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره الطاعن الأول من أن الاعتراف المعزو إليه كان وليد إكراه ورد عليه في قوله "إن المحكمة لاتعول على انكار المتهم الأول — الطاعن الأول — بالجلسة لأنه من قبيل درء المسؤولية عن نفسه فرارا من الاتهام وترى أن الاعتراف الصادر منه خالص من كل شائبة، وأنه صدر عن طوعية واختيار وقد ساقه — أى هذا الدفاع — قولاً مرسلًا عاريا من دليل، وقد أثبت وكيل النيابة المحقق أنه لم يلاحظ به إصابات وقت مناظرته في بدء التحقيق" وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لامعقب عليها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن الأول، فإن لها أن تأخذ الطاعن الثاني به، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع. لما كان ذلك، وكان ما يشير الطاعنان في تقرير الطعن من عدم قيام النيابة العامة بإحالة الطاعن الأول على الكشف الطبي فإنه لا يعدو أن يكون تعيبا لتحقيق النيابة بما ارتأياه فيه من نقص دون أن يتمسكا بطلب استكمالهما، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد.

لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم

إنما حول على الاعتراف بصدد جريمة السرقة فقط دون أن يتساند إليه كدليل مباشر في قضائه بإدانة الطاعن الأول بجريمة إحداث الحريق ومن ثم فقد انحصر عن الحكم قاله الخطأ في الاسناد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حول في قضائه بإدانة الطاعن الأول بجريمة الحريق العمد على تناقض أقواله من سبب الحريق وعلى اعترافه بارتكاب جريمة سرقة أجولة الفول السوداء التي أودعها الجاني عليه لديه في منزله وعلى ما نقله من تقرير المعمل الكيميائي من أنه تبين من معاينة مكان الحادث أن الحريق ابتداء في جملة مواضع بالحجرة في وقت واحد ، كما عثر تحت الأتقاض على علة جاز من الصفيح وجد بها آثار تعرض للحرارة وانصهار لبعض أجزائها ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من ارتكاب الطاعن الأول لجريمة الحريق العمد إخفاء لجريمة السرقة التي اعترف بارتكابها لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفة الذكر الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الأول الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه على حده دون باقي الأدلة لأن الأدلة في المسواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات افتناع القاضي واطمئنانه إلى ما انتهى إليه وهو مالم تخطئ المحكمة في تقديره — ومن ثم فلا يقبل مجادلة المحكمة في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها ، وتكون منازعة الطاعن في هذا الخصوص في غير محلها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، أن المعاينة التي أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب في المنزل رقم الملوك للطاعن الأول ، وفي حجرة مسقوفة ، فإن الحكم إذا انتهى إلى اعتبار محل الحريق معدا للسكنى وانزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ومن ثم فلا يعيبه التفاته عما أثاره الطاعن الأول من أن الواقعة جنحة . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشرييني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلح دقاة .

(٢٧٢)

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٢ القضائية

أمر بالأوجه . أمر بحفظ . نيابة عامة . دفع . ” الدفع بعدم قبول
الدعوى الجنائية ” . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .
” الحكم في الطعن ” .

الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحا وكتابة . جواز أن يستفاد استنتاجا من
تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة
موضوع الدعوى . تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة إليه ثم إقامة
النيابة الدعوى على متهم آخر غير الطاعن . إخطاء هذا التصرف على أمر ضمنى بعدم وجود وجه
لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض
الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبيل الطاعن وإدانته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .
وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .

الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ،
إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف
أو الإجراء يترتب عليه حتما — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . ولما كان
الثابت من التحقيقات أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبتها شخص واحد قاد
السيارة وقت وقوع الحادث ودار التحقيق الذي أجرته النيابة العامة حول متهم
آخر غير الطاعن وتناول التحقيق استجواب الطاعن وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت
النيابة العامة الدعوى الجنائية على ذلك المتهم الآخر وحده ، فإن هذا التصرف
ينطوي حتما على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن

يحول دون إدخاله بعد ذلك متبهما في الدعوى . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبإدانته يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ١٣/٤/١٩٦٧ بدائرة قسم التزعة :

١ — تسبب خطأ في موت بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح والقوانين بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وبسرعة شديدة ورغم خلو الطريق أمامه صدم المجنى عليه أثناء قيادته الموتوسيكل صدمة شديدة من الحلف أوقعته على الأرض فأصيب بالإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ٢ — قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا في ١٦/٦/١٩٦٨ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة أشهر وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وأثناء نظر المعارضة حركت النيابة العامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن لما كتبه طبقا للقيد والوصف السابقين فقضت المحكمة في ١٦/٦/١٩٦٨ (أولا) بقبول معارضة المتهم الأول شكلا وفي الموضوع ببراءته مما نسب إليه . (ثانيا) وغيابيا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم الثاني (الطاعن) ستة أشهر مع الشغل عن النهمتين وكفالة ٢٠ جنيا لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٧/٤/١٩٦٩ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمة القتل الخطأ قد شابه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى الجنائية استنادا إلى أن النيابة العامة حركتها قبله على الرغم من أنها أجرت تحقيقا معه ومع متهم آخر هو بعد أن استبعدت الطاعن فما كان لها أن تعود فتدخل الطاعن متهما وترفع عليه الدعوى الجنائية دون أن تظهر أدلة جديدة تبرر ذلك ، وقد رفضت المحكمة هذا الدفع بما لا يسيغه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن النيابة العامة أجرت تحقيقا بتاريخ ۱۹۶۷/۴/۱۵ استجوبت فيه كلا من الطاعن وقائد السيارة ووجهت إليهما تهمة قتل العجنى عليه خطأ ، كما سئل الشاهد بتاريخ ۱۹۶۷/۴/۲۳ وقرر بأن الطاعن هو الذى كان يقود السيارة وقت الحادث ، وبتاريخ ۱۹۶۷/۵/۶ أمرت النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة قتل خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ضد السائق وحده ورفعت عليه الدعوى الجنائية لمحاكمته عن الجريمتين ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ، فعارض ولدى نظر معارضته استمعت المحكمة لأقوال الشاهد وأدخلت النيابة العامة الطاعن متهما لمحاكمته طبقا للوصف السابق فقضت المحكمة بقبول معارضة المتهم الأول شكلا وفي الموضوع ببراءته مما أسند إليه وغيابيا بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين ، فعارض الطاعن وقضى في معارضته بالرفض . فاستأنف فقضت المحكمة الاستئنافية في ۱۹۷۱/۳/۱۴ بالتأييد وجاء بأصواب الحكم المطعون فيه ” أن النيابة العامة أدخلت المتهم المستأنف أمام محكمة أول درجة كمتهم ثان لمحاكمته بالقيد والوصف الواردين بالأوراق بعد أن كانت المحكمة قد استمعت بجلسة ۱۹۶۸/۴/۲۱ إلى شهادة وترى هذه المحكمة سلامة هذا الإجراء من جانب النيابة

طلما لم يسبق أن أصدرت أمرا بالأوجه لإقامة الدعوى قبله وتقديم النيابة لسواه من قبل للمحاكمة لا يسلبها حقها الثابت لها بإدخال من تبين لها أنه مسئول عن الحادث ومن ثم يكون ما ذهب إليه الدفاع في هذا الصدد غير صحيح في القانون وتلتفت المحكمة عنه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، إلا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر . ولما كان الثابت من التحقيقات أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبها شخص واحد قاد السيارة وقت وقوع الحادث ودار التحقيق الذي أجرته النيابة العامة حول المتهم وتناول التحقيق استجواب الطاعن وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على وحده ، فإن هذا التصرف ينطوي حتماً على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهماً في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وبإدائه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : حسن الشريف ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ،
وطه دقاة .

(٢٧٣)

الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٤ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب . دفع . " الدفع بالتعارض بين الأدلة " . محكمة النقض .
" سلطتها " .

وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداها في تفصيل الرد على الدفع
الجوهرية وحتى يتحقق قصد الشارع من تسبب الأحكام ويمكن إعمال رقابة محكمة النقض
على تطبيق القانون .

بتر الحكم جزء من مضمون تقرير الصفة التشريعية بما قد يحيل ذلك الدليل الفني
من المعنى المفهوم لصريح عبارته . قصور في البيان . يصح محكمة النقض من الفصل فيما
يشير القاضون من تعارض أقوال المجنى عليهما وتقرير الصفة التشريعية ويحول بينها وبين إعمال
رقابتها على صحة تطبيق القانون .

من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها
بوضوح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستعاد منها
في مقام الرد على الدفع الجوهرية التي يدلى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق
الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام ويمكن محكمة النقض من إعمال
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع
على المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه — في تحصيله لمؤدى تقرير الصفة

التشريحية — قد بتر جزءا من مضمون ذلك التقرير فلم يورد ما اشتمل عليه من مسار المقذوف الناري في جسم المجنى عليه ومن موقف الجاني لحظة انطلاقه النار على المجنى عليه ، الأمر الذي قد يحيل ذلك الدليل الفني عن المعنى المفهوم لصريح عبارته ، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور في البيان ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعنون من اعتماد الحكم على دليلين متناقضين لتعارضهما (أقوال المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية) ويحول بذلك بينها وبين أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ٢ — ٣ — ٤ — (الطاعن الأول) ٥ — (الطاعن الثاني) ٦ — (الطاعن الثالث) ٧ — (الطاعن الرابع) ٨ — (الطاعن الخامس) ٩ — (الطاعن السادس) ١٠ — (الطاعن السابع) بأنهم في يوم ١٢/٨/١٩٦٩ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج المتهمون الثلاثة الأول: قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية مششخنة وآلة حادة (بندق ميزر ومطواة) وتربصوا له في الطريق الذي أيقنوا سروره منه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه الأول والثاني سبعة أعيرة نارية من أسلحتهم النارية بينما طعنه الثالث بالمطواة قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفي الذكر قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة سالفة البيان وكنوا له في ذات الطريق حتى إذا ما ظفروا به مع المجنى عليه الأول أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . المتهمون الرابع والخامس والسادس

قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية مششخنة (بنادق مزر) وتربصوا له في زراعة مجاورة لزرعته حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر : شرعوا في قتل عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة سالفة البيان وتربصوا به في ذات المكان وما أن ظفروا به مع المنجى عليه الأول حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكام الرماية ومداركة المنجى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . المتهمون الثانى والسابع والثامن : شرعوا في قتل مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية مششخنة وغير مششخنة (بندقية مزر و بندقيتين خرطوش) وكنوا له في المكان الذى أيقنوا سروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه أولهم هيارا من البندقية المزر بينما أطلق عليه ثانيهما وثالثهما عيارين نارين من البندقية الخرطوش قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المنجى عليه بالعلاج . المتهمان التاسع والعاشر : شرعوا في قتل عمدا ومع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين نارين (بندقية خرطوش وأخرى مزر) وكنوا له في المكان الذى أيقنوا سروره فيه حتى إذا ما ظفروا به أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المنجى عليه بالعلاج . المتهمون الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعاشر أيضا (١) أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية مزر) ٢ — أحرز كل منهم ذخائر (طلقات) مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لأى منهم في إحرازه أو حيازته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة

الجنایات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٢ - ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - والجدول رقم ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق .

فقرر ذلك بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٠ وادعى كل من ... ، ... ، ... ، ... مدنيا ، الأول بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين الرابع والخامس والسادس . والثاني بمبلغ ١٠٠ جنيه قبل المتهمين الثاني والسابع والثامن والثالثة بمبلغ ٢٥٠ جنيه قبل المتهمين الأول والثاني والثالث وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جنایات سوهاج قضت بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٢ غيابيا بالنسبة إلى المتهم الأول وحضوريا لباقي المتهمين عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين (الطاعنين) (أولا) بمعاقة كل من الطاعنين الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني ... مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة (ثانياً) بمعاقة كل من باقي الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزام ... و ... متضامنين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني ... مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثاً) بمصادرة الأسلحة المضبوطة المستعملة في الحادث . (رابعاً) : براءة كل من ... و ... و ... و ... مما أسند إليهم وبرفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام رافعتها المصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من ... قبل فطعن الطاعنون من الأول إلى السادس في هذا الحكم بطريق النقض ... أما الطاعن السابع فلو أن أسباب طعنهم شملته إلا أنه لم يقرر بالنقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون الثلاثة الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . قد شابهم قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في قضائه على دليلين متعارضين وأخذ بهما

معا وهما الدليل القولى المستمد من أقوال المجنى عليه — — قبل وفاته من أن هؤلاء الطاعنين أطلقوا النار عليه وأن أحدهم — وهو الطاعن الأول — قد أصابه فى جانبه الأيسر بما مؤداه أنه رأى ذلك الطاعن وقت إطلاقه النار عليه ، والدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية والذى أثبت أن هذا المجنى عليه قد أصيب بجيار نارى فى وحشية الإلية اليسرى وأن الضارب كان أساسا لحظة إطلاق النار خلف المجنى عليه . هذا إلى أن الحكم — فى هذا الخصوص لم ينقل التقرير الطبى الشرعى كاملا ، إذ أغفل إيراد مسار العيار فى جسم المجنى عليه ومكان الضارب من المضروب ولم يعن بالرد على ما أثاره الدفاع فى هذا الصدد .

وحيث إنه من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت فى الدهوى . بل عليه أن يبينها بوضوح وأن يورد مؤداهها فى بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها فى مقام الرد على الدفع الجرمية التى يدلى بها المتهم ، وحتى يمكن أن يتحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسهيب الأحكام ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه — فى تحصيله لمؤدى تقرير الصفة التشريحية — قد بتر جزءا من مضمون ذلك التقرير فلم يورد ما اشتمل عليه من مسار المقذوف النارى فى جسم المجنى عليه ومن موقف الجانى لحظة إطلاقه النار على المجنى عليه ، الأمر الذى قد يحيل ذلك الدليل الفنى عن المعنى المفهوم لصريح عبارته ، فإن ذلك مما يعيب الحكم بالقصور فى البيان ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعنون من اعتماد الحكم على دليان متساقطين لتعارضهما ، ويحول بذلك بينا وبين أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الثلاثة الأول وإلى باقى الطاعنين والمحكوم عليه الأخير — وإن لم يقرر بالظن — لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، وحضوية السادة المستشارين : حسن الشريطين ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقاقة .

(٢٧٤)

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ القضائية

(١) قتل عمد . قصد جنائى . جريمة . " أركانها " . محكمة الموضوع .
" ساضتها فى تقدير الدليل " .

نية القتل أمر موضوعى يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحريته فى تقدير الوقائع باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإرادة . مثال لتسبيب كاف للتدليل على قيامها .

(ب) قتل عمد . إثبات . خبرة . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

لا يجدى الطاعن ما يشير به فى شأن نوع الذخيرة المستعملة ما دام الثابت أنه أفر باطلاق النار على المجنى عليه من البندقية المضبوطة معه وثبت من التقرير الطبى للشرعى أن تلك البندقية وإن كانت من نوع الجريز إلا أنها تطلق الخرطوش .

(ج) سلاح . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " ارتكاب الفعل تنفيذا لأمر الرئيس " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

ليس على الموقوف أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يحاقب عليه . أطراح الحكم دفاع الطاعن بأن أحراره السلاح النارى كان صدورها لأمر رئيسه . صحيح فى القانون .

(د) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعى" . حكم .
"تسببيه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل
منها" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة
الدفاع الشرعى . مثل لتسبب سائق في التلليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى
من المال .

(هـ) ظروف مخففة . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .
محكمة النقض . "سلطتها" .

إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد واحراز السلاح الناري والذخيرة بغير
ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات مقتضاء تعديل العقوبة المقررة
بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد لعقوبة السجن أو الحبس
الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر . معاقبة الحكم للطاعن بالسجن لمدة
سنة . خطأ في تطبيق القانون . يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه
بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة
إلى عقوبة المصادرة المقررة بها . المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها
القاضى في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالارادة - يرجع
تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية في تقدير الوقائع وكان الحكم
المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله "إن المحكمة ترى أن المتهم قد ارتكب
جريمة القتل العمد وأن نية القتل وإن كانت أمرا باطنيا يضمه الجاني
إلا أن الأعمال المادية التي تصدر عنه تدل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر فإلزامهم
أطلق النار على المجنى عليه من بندقية وهي سلاح قاتل بطبيعته وكان المجنى عليه
في وضع لا يمكنه معه إلا أن يصيبه الطلق الناري في مقتل من جسمه كما ثبت
ذلك من تقرير الصفة التشريحية إذ الإصابات في البطن والصدر كلها مقاتل
في جسم الإنسان وقد أطلق العيار الناري قاصدا به المجنى عليه وإصابته بعد أن اتى
المجنى عليه بالمسروقات ولاذ بالفرار خروجا من الكوة الموجودة بالسلك ويقول

المتهم فى فخر و صلف أنه لآحاجه له بأعيرة الإرهاب فهو يريد المحنى عليه ذاته فأطلق عليه العيار النارى ولا يمكن أن يقال إنه أطلقه لأصابة رجله فهو يقرر أن المحنى عليه أنحنى للخروج من الفتحة بينما هو أى المتهم واقفا متصبيا وأطلق العيار النارى وهو على هذه الحالة فأصاب من المحنى عليه مقتلا وهو ذلك الرجل الأعزل باعتراف المتهم وأنه ما كان ابيضشاه لأنه يعلم أنه لا يحمل شيئا معه حتى ولا عصا". فإن ما أورده الحكم تدايلا على قيام نية القتل فى حق الطاعن يكفى لحمل قضائه ولا يعدو ما يشره الطاعن فى هذا شأن أن يكون محاولة جديدة لمناقشة أدلة الدعوى التى اقترنت بها المحكمة ويكون المعنى فى هذا الصدد ليس له محل .

٢ — إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقر بأنه أطلق النار على المحنى عليه من البندقية المضبوطة معه بقصد إصابته كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى أن البندقية وأن كانت من نوع جرينر إلا أنها تتعلق بالخرطوش وقد سلم الطاعن نفسه بذلك فى صحيفة طعنه ومن ثم فلا يجديده ما يشره فى شأن نوع الذخيرة المستعملة (من أنه أطلق أعيرة جرينر ولم يطلق خرطوشا عيار ١٦) كما أن فى استناد الحكم إلى أدلة الإدانة التى أوردها ما يتضمن إطراره لهذا الدفاع القائم على نفى التهمة .

٣ — لما كان من المقرر أن طاعة المرؤوس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إطرح دفاع الطاعن المؤسس على أن إحراره السلاح النارى كان صدوعا لأمر رئيسه يكون بريئا من قتاله الخطأ فى تطبيق القانون .

٤ — الأصل أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب مادام استدلالها سليما ويؤدى إلى ما انتهت إليه ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مرض لدفاع الطاعن المبني على أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن مال البك الذى يقوم على حراسته وأطرحة بقوله : "إن المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا ترى المحكمة وبحق مجالا لتطبيقها فى نطاق هذه الدعوى لأن مناط تطبيق هذه

المادة أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء يجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله ، أما أن يكون المجنى عليه قد تخلى عن الفرار التى كان قد حملها وحاول الفرار من الشونة متخذا طريق نروجه من فتحة السلك التى بسور الشونة منبطحا على بطنه فيطلق عليه المتهم عياره النارى الذى لاشك أنه موقن أنه لن يصيبه إلا فى مقتل لأن الوضع الذى كان عليه المجنى عليه عند نروجه من الكوة التى بالسلك بسور الشونة لا تسمح إلا بمثل الإصابات القاتلة التى تحدثت عنها الصفة التشريحية وقد قل المتهم نفسه إنه ماله ولإطلاق أعيرة بقصد الإرهاب إنما هو أراد فريسته وهو المجنى عليه فكأنه أراد حيا أو ميتا مع العلم بأن الدفاع الشرعى لم يشرع للمصاص والانتقام وإنما يشرع لمنع الاعتداء وأن هذا الاعتداء قد عدل عنه المجنى عليه وترك ما ينوى سرقته . فإن هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع لشرعى .

هـ - إذا كان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاهن بجريمة القتل العمد المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ويجزى لحرار السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واستعمل الرأفة معه وطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع التهم المسندة إليه والمصادرة ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات تبديل العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ، وكانت المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة المفصى بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

الوقائع

لأتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩٧٠/٨/٦ بدائرة مركز إطسا محافظة الفيوم : (أولا) قتل عمدا بأن أطلق عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية) (ثالثا) أحرز ذخائر مما تستعمل في ذلك السلاح دون أن يكون مرخصا له بجيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجسايات لمعاقبته بالقيء والوصف الوارءين بأمر الإحالة فقرر ذلك في ١٩٧١/١/٦ ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرفق مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سنة واحدة عن التهم المسندة إليه ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد وإحراز سلاح نارى (غير مششخن) وذخيرة — قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن ما أورده بيانا لنية القتل لا يكفى لاستظهارها والاستدلال على توافرها ، وقد أثار الطاعن في دفاعه أنه أطلق أعيرة جربز ولم يطلق خرطوشا عيار ١٦ ، والثابت أن المحنى عليه أصيب من عيار نارى واحد معمر برش ولم يكن الطاعن وحده الذى أطلق النار وإنما كان معه زميل يشاركه الحراسة أطلق النار كذلك ، وتبين من التقرير الطبى الشرعى أن كلا البندقيتين اللتين أطلقتهما الطاعن وزميله معدتان أصلا لإطلاق المقذوفات النحاسية وليس هناك ما يمنع

من استعمالهما في إطلاق الخرطوش عيار ١٦ ، ولا يمكن فنيا ترجيح استعمال إحدى البندقيتين في إقتراف الحادث ، وعلى الرغم من إثارة الطاعن لهذا الدفاع الجوهرى فإن الحكم أغفل مناقشته ، كما أن الحكم قد دان الطاعن عن واقعة إحرازه سلاحا وذخيرة بغير ترخيص مطرحا دفاعه بأن إحرازه لها كان صدوعا لأمر صادر إليه من رئيسه ، هذا إلى أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه كان في حالة دفاع عن المال مما يوفر له حماية المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات وأنه كان معذورا فيما فعل وأطرح الحكم هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل في قوله ” إن المحكمة ترى أن المتهم قد ارتكب جريمة القتل العمد ، وأن نية القتل وإن كانت أمرا باطنيا يضممه الجاني ، إلا أن الأعمال المسادية التي تصدر عنه تدل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالمتهم أطلق النار على المجنى عليه من بندقية وهي سلاح قاتل بطبيعته وكان المجنى عليه في وضع لا يمكنه معه إلا أن يصيبه الطلق الناري في مقتل من جسمه كما ثبت ذلك من تقرير الصفة التشريحية إذ الاصابات في البطن والصدر وكلها مقاتل في جسم الإنسان ، وقد أطلق العيار الناري قاصدا به المجنى عليه واصابته بعد أن ألقى المجنى عليه بالمسروقات ولاذ بالفرار خروجا من الكوة الموجودة بالسلك ، ويقول المتهم في غفرو صلف أنه لا حاجة له بأصيرة الارهاب فهو يريد المجنى عليه ذاته فأطلق عليه العيار الناري ولا يمكن أن يقال إنه أطلقه لإصابة رجله فهو يقرر أن المجنى عليه انحنى للخروج من الفتحة بينما هو أى المتهم واقفا منتصبا وأطلق العيار الناري وهو على هذه الحالة فأصاب من المجنى عليه مقتلا وهو ذلك الرجل الأهل باعتراف المتهم وأنه ما كان ليخشاه لأنه يعلم أنه لا يحمل شيئا معه حتى ولا عصا “ . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضى في حدود سلطته التقديرية باعتبارها أمرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توافره إلى سلطة قاضى الموضوع وحرية في تقدير الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على قيام نية القتل في حق الطاعن يكفى لحل قضائه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة أدلة الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة

و يكون النعى في هذا الصدد ليس له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقر بأنه أطلق النار على المجنى عليه من البندقية المضبوطة معه بقصد إصابته كما ثبت من التقرير الطبي الشرعى أن البندقية وإن كانت من نوع جرينر إلا أنها تطلق الخرطوش وقد سلم الطاعن نفسه بذلك في صحيفة طعنه ، ومن ثم فلا يجدي ما يثيره في شأن نوع الذخيرة المستعملة ، كما أن في استناد الحكم إلى أدلة الادانة التي أوردها ما يتضمن إطرأحه لهذا الدفاع القائم في نفي اتهمته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طاعة المرؤوس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا طرح دفاع الطاعن المؤسس على أن احرازه السلاح الناري كان صدوعاً لأمر رئيسه يكون بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن المبني على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن مال البك الذى يقوم على حرامته وأطرأحه بقوله " إن المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا ترى المحكمة وبحق بحالاً لتطبيقها في نطاق هذه الدعوى ، لأن مناط تطبيق هذه المادة أن يكون قد وقع فعل إيجابى يخشى منه وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء يجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله ، أما أن يكون المجنى عليه قد تخلى عن الغرارة التي كان قد حملها وحاول الفرار من الشونة متخذاً طريق نروجه من فتحة السلك التي يسور الشونة منبطحاً على بطنه فيطلق عليه المتهم عياره الناري الذي لا شك أنه موقن أنه لن يصيبه إلا في مقتل ، لأن الوضع الذي كان عليه المجنى عليه عند نروجه من الكوة التي بالسلك يسور الشونة لا تسمح إلا بمثل الإصابات القاتلة التي تحدث عنها الصفة التشريعية وقد قال المتهم نفسه إنه ماله وإطلاق أعباءه بقصد الإرهاب إنما هو أراد فريسته وهو المجنى عليه فكأنه أراد حياً أو ميتاً ، مع العلم بأن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع الاعتداء وأن هذا الاعتداء قد عدل عنه المجنى عليه وترك ما ينوى سرقته " فإن ما أورده الحكم فيما تقدم صائغ ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، إذ الأصل أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع

الدعوى والمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام استدلالها سليماً ويؤدي إلى ما انتهى إليه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وبجريمة إحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واستعمل الرأفة معه وطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع التهم المسندة إليه والمصادرة ، ولما كان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات تبديل العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ، ولما كانت المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلح دقانة .

(٢٧٥)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ القضائية

(١) إثبات . "شهود" . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " .

المادة ٢٨٩ إجراءات . تخويلها للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تنازل المدافع عن الصانع عن ملاحقة الأدلة وعدم دفعه بطلان أقوالهما . تعويل المحكمة على أقوالهما في التحقيقات دون سماعهما . صحيح .

(ب) إثبات . "معاينة" . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . مواد مخدرة . دفع "الدفع بتلفيق التهمة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " .

محكمة الموضوع حقها في رفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتصت بها وأنها لا تنجح إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الحادث ما دامت قد برزت رفض طلبها بأسباب مائقة . مثال في مواد مخدرة .

(ج) إثبات . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره " . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " .

طلب ضم قضية . لا يلتزم المحكمة بإجابته متى كان لا ينتج مباشرة إلى نفي الأفعال

المسكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهد الإثبات بل المقصود منه هو تجريح أقوالهما .

(د) إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . تحقيق . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

لا إخلال بحق الدفاع إذا كان الطاعن أو المدافع منه لم يطلب إلى محكمة الموضوع وإجراء معاناة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدي الإثبات . ليس له النعى على المحكمة فعودها من إجراء أو تحقيق لم يطلب منها . الدليل الذي يعتمد منهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل الذي استنتجته المحكمة من أقوال شاهدي الإثبات .

(هـ) حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق الدليل " . إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا يعيب الحكم اختلاف أقوال شاهدي الإثبات في بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .

(و) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

إذا كان ما تنياه الطاعن فيما أناره هو التشكيك في الدليل المستند من أقوال شاهدي الإثبات التي اطمانت إليها المحكمة وأخذت بها فهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها . الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها مما يفيد ضمنا أنها اطرحتها . مثال في مواد مخدرة .

(ز) مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه بقيمها على ما ينتجها . ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور التي تقع

في تقدير المحكمة . افتتاح المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن إحراز كية المخدر كان بقصد الاتجار . النى عليها بالقصور في التسبب غير سديد .

١ — لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شاهدى الإثبات ولم يدفع ببطلان أقوالهما فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهما في التحقيقات دون سماعهما ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث .

٢ — إذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المخدر في جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معaine منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه في منزله أو ألقى فيه من السقف المغطى بالبوص اطمئنانا منها إلى صحة تصوير الضابط والشرطى فإن ما أورد الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا في الالتفات عن طلب الطاعن معaine منزله لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب المعaine إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى تفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة .

٣ — إذا كان طاب ضم قضيه لا يتجه مباشرة إلى تفى الأفعال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهدا الإثبات بل المقصود منه هو تجريح أقوال هذين الشاهدين فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته .

٤ — إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء معaine منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدى الإثبات فليس له أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها فضلا عن أن الدليل الذى يستمد منها ليس من شأنه أن يؤدي إلى الرأفة أو أن يذهب

بصلاحية الدليل الذى استقته المحكمة من أقوال شاعدى الإثبات ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

٥ - لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن شاعدى الإثبات قد اختلفت أقوالهما فى بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته .

٦ - إذا كان ما يتغياه الطاعن فيما أناره - من أن من شأن وجود النقود المعدنية مع الطلقات النارية فى كيس واحد أن يؤدى إلى الانفجار أو أن الطاعن لم يعرض على النياية إلا بعد اثنى عشرة ساعة وأن مخبرا من أقارب خصومه دس عليه المخدر - إنما هو التشكيك فى الدليل المستند من أقوال شاعدى الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها ، فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردتها مما يفيد ضمنا أنها أطرحتها .

٧ - لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور التى تقع فى تقدير المحكمة ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى - لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى - بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون سديدا .

الوقائع

إتهمت النياية العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٧٠/٨/٢٧ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (أفيونا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطليت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند (أ) من الجدول رقم (أ) المرافق

فقرر ذلك في ١٥/٣/١٩٧١ ، ومحكمة جنسايات صوهاج قضت حضوريا في ١٩٧١/٦/٣ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه — إزدانه بجريمة إحراز جوهر مخدر — أفيون — بقصد الاتجار ، قدشابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وانطوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال . ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بسماع أقوال شاهدي الإثبات وببطلان أقوالهما ، وطلب معاينة منزل الطاعن ومعاينة منزل شقيقه وضم قضية سرقة المبيدات للخصومة القائمة بينه وبين شقيقه والمتهمين فيها الذي نسب إليهم الطاعن دس المضبوطات عليه — غير أن المحكمة لم تكن بإجابة طلبات الطاعن ، وعولت في قضائها بالإدانة على أقوال شاهدي الإثبات على الرغم مما شابها من تناقض إذ قرر أولها أن وكيل قسم المخدرات رافقه في الانتقال إلى منزل شقيق الطاعن وأنه رأى زوجة الطاعن وأطفاله في ردهة المنزل بينما لم يذكر الشاهد الثاني شيئا عن انتقال وكيل القسم وقرر أنه رأى الزوجة — دون ذكر لأطفالها — نائمة بداخل حجرة وعلى الرغم من أن تصوير الشاهدين للواقعة حسبما أخذه الحكم يستعصى على التصديق من ضبط الطاعن نائما في منزله والعثور في جيبه على المخدر مع الطلقات النارية الثلاثة دون انطلاق ومع وجود نقود معدنية تساعد على الاحتكاك بالطلقات وانطلاقها مما قد يؤدي إلى وفاة الطاعن ، كما أ طرح الحكم دفاع الطاعن بأن خصومه في سرقة المبيدات قد دسوا عليه المضبوطات ولم يتعرض لدفاعه في التحقيقات بأن أحد المخبرين المرافقين للضابط هو الذي قدم للأخير كيس المخدر ، كما لم تكن المحكمة بعرض رجال الشرطة المرافقين لرئيس القسم ووكيله على الطاعن للتعرف على ذلك المخبر وهو أحد أقرباء خصومه الذي حاول في تلقيق الاتهام له ، خصوصا والثابت في الأوراق التي أغفل الحكم التعرض لها

أن الطاعن لم يعرض على النيابة إلا بعد اثني عشرة ساعة من وقت الضبط بما يستفاد منه أن المخبر سلم للضابط الكيس وبه الطلقات دون المخدر الذي عثر عليه في مأمورية أخرى قام بها الضابط ومعه الطاعن بعد القبض عليه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى توافر قصد الاتجار في حق الطاعن استنادا إلى كمية المخدر المضبوط على الرغم من عدم ضبط أدوات مما يستعمل في مزاولة الاتجار ومع خلو صحيفته من السوابق وعدم إدراجها في سجلات قسم مكافحة المخدرات . وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شاهدي الإثبات ولم يدفع ببطلان أقوالهما فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي عولت على أقوالهما في التحقيقات دون سماعهما ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث ، ولا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما موجهه أن الرائد رئيس قسم مكافحة المخدرات بسوهاج توجه ومعه الشرطي العمري لتنفيذ إذن النيابة العامة بالقبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة فوجد باب منزله مغلقا ولما دفعه انفتح ودخل حيث فاجأ الطاعن نائما بالداخل فأيقظه وكلف الشرطي المرافق له بالتحفظ عليه ثم قام بتفتيشه فعثر بجيب جلبابه الأيمن الخارجي على كيس من القماش بداخله لفافة من النايلون بداخلها قطعة أفيون وزن ٤١,٥ جرام كما عثر بالكيس على ثلاث طلقات لي أنفيلد وقرشين معدنيين من فئة عشرة المليمات ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي ومن تقرير المعامل الكيماوية ، وحصل أقوال الضابط في أنه توجه ومعه الشاهد الثاني إلى منزل الطاعن فوجده نائما وقتشه بعد إيقاظه فعثر بجيب جلبابه الخارجي على كيس من القماش وبه قطعة من الأفيون وزنها ٤١,٥ جرام ، وأورد أقوال الشاهد الثاني بما يتفق مع أقوال الضابط بأنه كان بداخل الكيس المضبوط قطعة الأفيون

وثلاث طلقات — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى شأهـدى الإثبات وصحة تصويرها للواقعة من ضبط المخدر فى جيب جلباب الطاعن والتفتت عن طلب معاينة منزله مطرحة دفاعه بأن المخدر دس عليه فى منزله أو ألقى فيه من السقف المغطى بالبوص اطمئنانا منها إلى صحة تصوير الضابط الشرطى فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا وسائغا فى الالتفات عن طلب الطاعن معاينة منزله لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب المعاينة إذا لم ترفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التى اقنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة ، وإذا كان طلب ضم قضية سرقة المبيدات لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التى رواها شاهدا الإثبات بل المقصود منه هو تجميع أقوال هذين الشاهدين فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع لإجراء معاينة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين للضابط رئيس القسم ووكيله ، فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها ، فضلا عن أن الدليل الذى يستمد منها ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحية الدليل الذى استقته المحكمة من أقوال شاهدى الإثبات ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ما يثيره الطاعن من أن شاهدى الإثبات قد اختلفت أقوالهما فى بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته ، وكان ما يتغياه الطاعن فيما أناره من أن من شأن وجود النقود المعدنية مع الطلقات النارية فى كيس واحد أن يؤدى إلى الانفجار أو أن الطاعن لم يعرض على النيابة إلا بعد اثنى عشرة ساعة وأن غبرا مجهولا من أقارب خصومه دس عليه المخدر ، إنما هو التشكيك فى الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة وأخنت بها وما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردتها مما يفيد ضمنا أنها أطرحتها . لما كان ذلك ،

وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت — في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي — بأن إحراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يشير به الطاعن بدعوى القصور في التسبيب لا يكون سديدا . ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المصطفى حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن الشرفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٧٦)

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٤ القضائية

(١) وصف التهمة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تعديل وصف التهمة" .
مواد مخدرة . بطلان . جريمة . "أركانها" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة الى الوصف القانوني السليم . استبعاد
المحكمة قصد الاتجار من واقعة احراز المخدر المبيته بأمر الإحالة لا يخول الطاعن
إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟ دفاعه
في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة
على الواقعة بذاتها .

(ب) إثبات "شهود" . محكمة الجنائيات . إجراءات المحاكمة . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

المسود ١٨٥ و ١١٦ و ١٨٧ إجراءات رسمت طريق اعلان الشهود المطلوب
سماع قضاةهم أمام محكمة الجنائيات . عدم اتباع الطاعن هذا الطريق . لا تريب
على المحكمة لإعراضها عن طلب سماع شاهد التني الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة
على جلسة المحاكمة .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . تحقيق . إجراءات
المحاكمة . مواد مخدرة . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع مع
المحكمة ويصر عليه مقدمه . تسبيب الدفاع لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون

اتمسك بطلب استكمال . ليس له النعي بالاخلاق بحق الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أثاره . مثال في مواد مخدرة .

(د) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . مواد مخدرة . تقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . دفاع . " الإخلاق بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة النصيحة لواقعة الدعوى . وزن أقوال الشهود وتقديره موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد مقاده إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . مثال في مواد مخدرة .

الخلل الموضوعي في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع لا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(هـ) دفع . " الدفع بشيوع التهمة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلاق بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الدفع بشيوع التهمة لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا . نضائها بالادانة امتنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها يفيد أطراحها له .

(و) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . مواد مخدرة . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

لا تريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد على ما يشير الضاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف من وزن تلك التي أرسلت للتحليل .

(ز) إثبات . " بوجه عام " . مواد مخدرة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . مسئولية جنائية . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

النفي بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه كمية الحشيش التي أرسلت للتحليل . قيام مسؤوليته الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .

١ — الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم . ولما كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهي إحراز المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه — بعد أن تحقق من ركنيها المادي والمعنوي — أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا جديدا بل نزلت بها — حين استبعدت قصد الاتجار — إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واعتبرت أن الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي ولم يتضمن هذا التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن ذلك لا ينحول الطاعن إثارة دعوى بطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها ، ويكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

٢ — رسم قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق اعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق فلا تريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شاهد النفي الذي طلب الطاعن مسماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة ولم تستجب له .

٣ — الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرر سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه . ولما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة هو أن الدفاع عن الطاعن قال ” والجيب لم تثبت سلامته وهل يتسع أولا يتسع ” فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره إذ هو

لا يعدو أن يكون تعيباً لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمال . فليس له أن ينعى اخلافاً بحقه في الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أثاره بشأن مدى اتساع جيب صديريه لطريقى الحشيش المضبوطتين .

٤ — لما كان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع فتزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول مدى اتساع الجيب لينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٥ — الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تسأهل من المحكمة رداً خاصاً، إذ في قضائها بإدانة الطاعن استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحها له .

٦ — لما كان ما يثيره الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت لتحليل — وبفرض صحة وقوعه — مردوداً بما هو مقرر من أن المحكمة متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت لتحليل هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فلا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

٧ — لما كان ما يثيره الطاعن من أن التحليل لم يشمل جميع كمية الحشيش المضبوطة هو منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن

ينفى عن الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل فمستوليتة الجنائية قائمة في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩/٦/١٩٦٩ بدائرة قسم بنها محافظة القليوبية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للمواد الواردة بأمر الإحالة . فصدر قراره بذلك بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٠ ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوره بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧١ عملاً بالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة أخوه المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن إحراز المتهم للمخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز المخدر قد شابه البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع وانطوى على القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة دانت الطاعن بتملك الجريمة بغیر قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي في حين أنه قدم للمحاكمة بوصف أنه أحرز المخدر بقصد الاتجار دون أن تنبه الدفاع إلى الوصف الذي اتهمت إليه ، كما أن الطاعن تمسك في الجلسات السابقة على جلسة المحاكمة بسماع شاهد نفى ، ولم تبرر المحكمة علة إنفاتها عن هذا الطلب ، فضلاً عن أن الدفاع أثار في مرافعته مدى اتساع جيب صديري الطاعن لطريق الحشيش المضبوطتين مما يشكك في أقوال الضابط ولم تمن المحكمة بالرد على هذا الدفاع كما تمسك

المدافع عن الطاعن بشيوع التهمة بين الطاعن وزوجته ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع أو يرد عليه بما ينفيه ، وأخيرا فإن كيه المخدر المضبوطه لم ترسل جميعها للتحليل ومن ثم فليس ثمة دليل يؤكد أن جميع المضبوطات من مخدر الحشيش ، فضلا عن أن وزن العينة التي أجتزئت من المضبوطات يختلف عن وزن تلك التي أبحر عليها التحليل ، ومع ذلك عول الحكم على نتيجة هذا التحليل ، وكان حريا بالحكم أن يرفع سبب هذا الاختلاف ، وهذا كله يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال الرائد والعريف السرى والشرطى السرى وما تبين من نتيجة تحليل المعمل الكيمائى . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة وهى احراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه — بعد أن تحقق من وكنيتها المادى والمعنوى — أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا جديدا بل نزلت بها — حين استبعد قصد الاتجار — إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة ، واعتبرت أن الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى ولم يتضمن هذا التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن ذلك لا ينحسول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع ، لأن دفاعه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التى نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها ، ويكون هذا الوجه من الطعن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن فى شأن التفات المحكمة عن طلب مسمع شاهد النفى مردودا بأن قانون الإجراءات الجنائية قد رسم فى المواد ١٨٥ و ١٨٦

و ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ، ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق ، فلا تريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شاهد النفي الذي طلب الطاعن سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة ولم تستجب له .

لما كان ذلك ، وكان ما يتعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أثاره بشأن مدى اتساع جيب صديريه لطريق الحشيش المضبوطتين مردودا بأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، ولما كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة هو أن الدفاع عن الطاعن قال ” والجيب لم تثبت سلامته وهل يتسع أولا يتسع ” فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمال . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها مائعا مستندا إلى أداة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصولها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد ، فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وبصحة تصويره للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول مدى اتساع الجيب ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، إذ في قضائها بإدانة الطاعن استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحها له ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل ويفرض صحة

وقوعه — مردودا بما هو مقرر من أن المحكمة متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن التحليل لم يشمل جميع كمية الحشيش المضبوطة هو منازعة موضوعية في كنهه المواد المضبوطة ، وليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التي أرسلت للتحليل ، فمستوليته الجنائية قائمة في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر ، ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن الشريفي ، ومحمود دطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٧٧)

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢ في القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره “ . إثبات . ” شهود “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب
غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

المادة ٢٨٩ إجراءات تخويلها المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم
أو المدافع منه ذلك سواء كان القبول صريحا أو ضمنيا .

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات
إلا ما ترى لزوما لإجرائه . لا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام
محكمة أول درجة .

سكوت المدافع عن الطاعن عن التمسك بطلب سماع أقوال الشهود أمام محكمة
أول درجة . إعتباره متنازلا عنه . إلتفات المحكمة الاستئنافية التي لم تر من جانبها
حاجة إلى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبدى أمامها . النعى عليها بعدم تحقيق دفاع
الطاعن أو الرد عليه . غير سديد .

(ب) إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . جريمة . ” أركانها “ .
إثبات . ” بوجه عام “ .

ركن العلم في جريمة إخفاء لأشياء المتحصلة من مرقعة مسألة تقسية لاستفاد من أقوال
الشهود لحسب . المحكمة أن تبينها من ظروف الدهوى .

(ج) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . إجراءات المحاكمة .
محاماة .

حضور محام من المتهم بمنحة فيرواجب قانونا . حل المحكمة سماع المحامي

إن كان حاضرا متى عهد المتهم إليه بالدفاع عنه . لا تنقيد المحكمة بسماعه إن لم يحضر . ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى . إلتهفات المحكمة عن طلب التأجيل لحضور المحامى الأصل فى جنحة إخفاء أشياء مسروقة دلالة على أنها قدرت أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى .

اجام المحامى الحاضر والذى سبق أن منحتة فى جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد عن ابداء دفاعه دون أن تمنعه عنه . ترخيصها للطامن بتقديم مذكرة بدفاعه فى فترة حيز الدعوى للحكم . منحها بذلك المحامى الأصل فرمة ابداء هذا الدفاع مكتوبا . لا اخلال بحق الدفاع .

١ — لما كان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون الشهود صريحا أو ضميا يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن — من أن المحكمة التفتت عن إجابته إلى هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن تعنى بتحقيق دفاعه أو الرد عليه — يكون غير مسديد .

٢ — من المقرر أن ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .

٣ — الأصل أن حضور محام من المتهم بجنحة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر

قهوى . ولما كانت التهمة التي دين الطاعن بها هي جنحة إخفاء أشياء مسروقة ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي قد دلت على أنها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهوى يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، فضلا عن أنها لم تمنع المحامي الحاضر عن إبداء دفاعه بل أجمع هو عنه بعد أن طلب في الجلسة السابقة أجلا للاطلاع والاستعداد اجيب إليه . هذا إلى أن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم ، فمنحت بذلك المحامي التأجيل فرصة إبداء هذا الدفاع مكتوبا ، ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه خلال أربعة شهور سابقة على يوم ١٩٦٣/٥/٢٦ بدائرة قسم الخليفة : أخفى المذيع المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك لـ ... والمتحصل من جريمة سرقة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الخليفة الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٣/١١/٢٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيا واحدا لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة العامة والطاعن هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية . — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ١٩٦٥/١٢/٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة إخفاء أشياء مسروقة — قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن انحامى الحاضر مع الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية طالب بتأجيل الدعوى لسماع شاهد الإثبات وشهود نفى للتدليل على انتفاء ركن العلم في حقه ولحضور المدافع الأصيل عن الطاعن ، غير أن المحكمة التفتت عن إجابته إلى هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لاسبابه دون أن تعنى بتحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه ، كما أوردت في منطوق حكمها أنه صادر في معارضة مع أنه قضاء في استئناف مبتدأ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب سماع أحد من شهود الإثبات أو النفى بل ترفع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة ويبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الحاضر مع الطاعن طلب التأجيل لإعلان شاهد الإثبات وشهود نفى ولحضور المحامى الأصيل ، إلا أن المحكمة حجرت الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوع ، وإذ لم تقدم ، أصدرت حكمها في موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وأن محكمة ثانية درجة إنما تحكم في الأصيل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم ترمن جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صديد . لما كان

ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استظهر ركن العلم من ظروف الشراء وبخس الثمن بما لا يتناسب مع القيمة الحقيقية وكان من المقرر أن ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضراً فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه مالم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهري ، ولما كانت التهمة التي دين الطاعن بها هي جنحة إخفاء أشياء مسروقة ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي قد دلت على أنها قدرت في حدود حقها — وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى — أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، فضلاً عن أنها لم تمنع المحامي الحاضر من إبداء دفاعه بل أجمع هو عنه بعد أن طلب في الجلسة السابقة أجلاً للاطلاع والاستعداد أجيب إليه . هذا إلى أن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم فمنحت بذلك المحامي الأصلي فرصة إبداء هذا الدفاع مكتوباً ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك بالأوراق أن الحكم المطعون فيه قد فصل في معارضة الطاعن الاستئنافية وليس في استئناف مبتدأ كما يدعى في أسباب طعنه ، فإن ما ينعاه على الحكم من خطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٧٨)

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة . " أركانها " . حكم .
" تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن
مالا يقبل منها " . حيازة

محضر التسليم واجب احترامه بوصفه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام .
التسليم الحاصل بمقتضاه بنقل الحيازة نقلا فعليا . تعرض الطاعن في أرض ملكت
للجنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي واستيلائه على الزرامة القائمة على الأرض التي
كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية يوفر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة
المجنى عليه بالقوة .

(ب) محكمة استئنافية . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .
دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . حكم . تسببيه . تسبيب غير
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . حيازة

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى
من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإبرائه . استخلاص الحكم أن الحيازة الفعلية
كانت للجنى عليه . النعى عليه بعدم تحقيق دفاع الطاعن في حيازته الفعلية للعقار
غير مديد .

١ - لما كان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا
بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل
الحيازة بالفعل ، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى

التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه تقسلا فعليا .
ولما كان الثابت بالحكم أن الأرض التي تعرض فيها الطاعن بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بحضور تسليم رسمي في ٢٦/٤/١٩٦٦ نفاذا للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى أسوان ثم أعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة في ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة تنفيذاً للحكم المذكور كذلك نظرا لاستمرار تعرض الطاعن ، وأن الطاعن استولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ — حيث كانت الأرض في حيازة المجنى عليه الفعلية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون إذ انتهى إلى توافر جريمة دخول الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

٢ — لما كان الأصل أن محكمة ثانى درجة ، إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى من أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه المطعون ضده في عام ١٩٦٩ — إطراح دفاعه في هذا الخصوص فإن النعى على المحكمة بأنها لم تقم بتحقيق دفاع الطاعن في خصوصية حيازته الفعلية للعقار وإنها لم تخرج من يده لا يكون سديدا .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز كوم امبو محافظة أسوان : دخل عقارا في حيازة يقصد سرقة القصب منه ومنع حيازة الأرض بالقوة. وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت .
ومحكمة كوم امبو الجزئية قضت حضوريا في ٨ مايو سنة ١٩٦٩ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا وكفالة خمسة جنيات ، وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ، فاستأنف المتهم هذا الحكم

ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى في الطعن بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة أسوان الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وألزم المطعون ضده المصاريف المدنية . والمحكمة المذكورة — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت حضوريا بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المتهم مصاريف الدعوى المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه — إذ دانه بجريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تقم بتحقيق دفاع الطاعن — الذي نقض الحكم السابق من أجله — في خصوصية حيازته الفعلية للعقار موضوع النزاع وأنها لم تخرج من يده ، واكتفت المحكمة بما استخلصته من أوراق الدعوى في الرد على ذلك الدفاع ، كما أن الحكم عول على قرار النيابة العامة بتمكين المجنى عليه . من حيازة الأرض بما عليها من زراعة في حين أنه لما أريد تسليم العقار نفاذا لقرار النيابة أصر الطاعن على تمسكه بالحيازة مقررًا أنه مالك لزراعة القصب القائمة عليها وقد أقر المجنى عليه بملكية الطاعن للزراعة مما مؤداه تسليم منه بحيازة الطاعن للأرض وأن قرار النيابة لم يترتب عليه نقل الحيازة الفعلية من يد الطاعن . وإذا كان هذا الأخير قد رفض الإذعان لقرار النيابة ولم يحضر تنفيذه وكان هذا القرار ليس له أثر قانوني كما هو الشأن في التسليم الحاصل للأحكام القضائية فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن واقعة الدعوى كما بينها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه تتحصل في أن المجنى عليه — المطعون ضده — صدر له حكم نهائي بطرد الطاعن وآخر من الأرض موضوع النزاع وأنه تسلمها فعلا بمقتضى محضر تسليم في ٢٦/٤/١٩٦٦ ثم تعرض له الطاعن الآخر بعد التسليم فأصدرت النيابة العامة بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٩ قرارا بتسليم الأرض بالقوة الجبرية بما عليها من زراعة للمجنى عليه وبمنع الغير من التعرض بغير تسليم الأرض فعليا بمعرفة رئيس نقطة الشرطة في اليوم ذاته ، وعلى أثر قيام الطاعن بالإمتلاء بالقوة على الزراعة القائمة فيها في ١٤/٤/١٩٦٩ حيث كانت الأرض في حيازة المجنى عليه الفعلية بمقتضى قرار النيابة لحا المجنى عليه إلى الشرطة لحمايته وتحرر عن ذلك محضر الجنبه رقم ٣١ سنة ١٩٦٩ جنح نقطة سلوى مثل فيه الطاعن بعد مواجهته بأن الأرض كانت قد سلمت فعلا للمجنى عليه وقرر أنه لا يعترف بأمر النيابة ولن ينفذه مطلقا مهما كانت الأسباب وأن الأرض مملوكة له ، وانتهى الحكم المطعون فيه في قضائه بالإدانة إلى أن الأرض كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية في عام ١٩٦٩ وأطرح دفاع الطاعن بأنه كان الحائز لها في هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان محضر التسليم واجب احترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه لم بأنه ينقل الحيازة بالفعل ، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المسال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ، ولما كان الثابت بالحكم أن الأرض التي تعرض فيها الطاعن بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمي في ٢٦/٤/١٩٦٦ نفاذا للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدني كلى أسوان ثم أعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة في ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة بتنفيذ الحكم المذكور كذلك نظرا لاستمرار تعرض الطاعن ، وإن الطاعن استولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة في ١٤/٤/١٩٦٩ حيث كانت الأرض

في حيازة المجنى عليه الفعلية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون ، إذ انتهى إلى توافر جريمة دخول الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى من أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه المطعون ضده في عام ١٩٦٩ وأطرح دفاعه في هذا الخصوص ، فإن النعي في ذلك لا يكون سديدا . ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حنين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى ، و ابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسيوطى ، وعبد الحميد الشربيني .

(٢٧٩)

الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٤ القضائية

شهادة مرضية . نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . "معارضة .
"نظرها والحكم فيها" . إجراءات المحاكمة .

عدم اطمئنان محكمة النقض إلى المقرر المنبث بالشهادة المرضية المقدمة إلى محكمة النقض إليها
تبريرا لتخلف الطاعن عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضي باعتبار معارضته
الاستئنافية كأن لم تكن ، وتبريرا لمجاوزه في التقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم وإيداع
الأسباب الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من يوم صدور الحكم
المطعون فيه . أثره : عدم قدوم الطعن شكلا .

مثال لشهادة مرضية لم تضمن لها محكمة النقض .

متى كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالطعن بالنقض وتقديم الأسباب الميعاد
القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وكان لا يجدى
الطاعن التعامل في تبرير هذا التأخير بمرضه المثبت بالشهادة الطبية المقدمة منه لدى نظر
استشكاله في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى عليه بها والتي ورد بها أنه " كان يشكو
من دوزنتاريا حادة في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ حتى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠
ويمكن احتساب هذه المدة أجازة مرضية " . كما لا يجديه الاستناد إلى العلة
ذاتها في التدايل على قيام عذر قهري لديه حال بينه وبين حضور الجلسة التي
صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ذلك بأن المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن
المستند إلى الشهادة الطبية السالفة الذكر ، إذ أنها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها

كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلا عن أن الثابت من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتداءً واستئنافاً ، مما يثبت عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها قضائياً لصالح والمسماة بإيه على سبيل الوديعة لحرامتها فاغتلسها لنفسه ولم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها رغم علمه به بإضرارها بالدائنة الحاجزة . وطبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز سوهاج الجزئية قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل ، وكفالة جنيتها واحداً لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضورياً اعتبارياً بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه . وتأيد الحكم المستأنف فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

كما لم يقدم أسباب طعنه إلا في هذا التاريخ الأخير متجاوزا في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن التعلل في تبرير هذا التأخير بمرضه المثبت بالشهادة الطبية المؤرخة ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ والمقدمة منه لدى نظر استشكله في تنفيذ عقوبة الحبس المقضى عليه بها والتي ورد بها أنه " كان يشكو من دوزنتاريا حادة في المدة من ٤ سبتمبر ١٩٧٠ حتى ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ ويمكن احتساب هذه المدة أجازة مرضية " . كما لا يجديه الإمتناع إلى العلة ذاتها في استدليل على قيام عذر قهري لديه حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ذلك بأن المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية السالفة الذكر إذ أنها لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلا عن أن الثابت من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتداءً واستئنافاً ، مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/حين سعد ماسح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراري ،
وسعد الدين عطية ، و ابراهيم الدهواني ، وعبد الحميد الشريفي .

(٢٨٠)

الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٤ القضائية

قصد جنائي . تبديد . جريمة . " أركان الجريمة " . حكم . " بياناته .
بيانات التسبب " . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

القصد الجنائي في جريمة التبديد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه
إلى ملكه واختلاسه لنفسه .
اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبديد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع
النزاع وامتنع عن ردها بحجة " الفصل " بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه .
لا تتوافر به أركان جريمة التبديد .

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجني عليه
البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة " الفصل " بشأنها ، وبني على ذلك
إدانته بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته
إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم
على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون ،
فلأنه يكون مشوباً بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٨ : بدائرة مركز
سيدي سالم محافظة كفر الشيخ : بدد البقرة الميينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة

لـ والتي لم يتسلمها إلا على سبيل الضمان فاختلسها لنفسه اضرازا
بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة
سيدي سالم الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٩
عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل و ٢ ج كفالة لوقف التنفيذ .
فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة
استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٠ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض ،
وقضى في معارضته بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع
برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبيد
قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يدل على توافر القصد الجنائي لديه
بانتوائه إضافة الماشية التي تسلمها إلى ملكه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إذ تحدث
عن ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن قال : ” وحيث إن التهمة ثابتة على
المتهم ثبوتا كافيا لإدانته من بلاغ المجنى عليه الذي تأيد بإيصال الأمانة المقدم منه
للشرطة ومن الثابت بحضور الشرطة سائف الذكر الذي يفيد استلام المتهم منه
البقرة موضوع النزاع ومن إصرار المتهم على عدم ردها متعللا بالفصال ومن ثم
يتعين إدانته وعقابه بمادة الاتهام “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع
عن ردها بحجة ” الفصال “ بشأنها ، وبني على ذلك إدانته بجريمة التبيد ،
دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي
تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه
لا تتوفر به أركان جريمة التبيد — كما هي معرفة به في القانون — فإن الحكم يكون
مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث الوجه الآخر
من الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ماسح ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين طيه ،
وابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأصيوطى ، وحسن المغربي .

(٢٨١)

الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢ القضائية

بلاغ كاذب . جريمة . " أركان الجريمة " . قصد جنائي . حكم . " بياناته .
بيانات التسبيب " . " تسببه . تسبب معيب . " تقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجنائي عالما بكذب
الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون متويا من الابلاغ السوء والإضرار بالمبلغ ضده .
وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بعنصره .
مثال لتسبيب قاصر في هذا الخصوص .

من المقرر إنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب
أن يكون الجنائي عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم
البلاغ متويا السوء والإضرار بمن بلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم
القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . ولما كان الحكم
المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين اقتصر على مجرد
قوله تكذب بلاغ الطاعنين وهما بهذا الكذب وهو مالا يكفى للتدليل
على أنهما كانا ينتويان السوء بالمبلغ في حقه والإضرار به ، فإنه يكون قد قصر
في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دأ الطاعنين بها .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر ضد ... أمام محكمة أمبابه الجزئية بعريضة أعلنت إليه إتهامه فيها بأنه استولى على أموالهما بطريق النصب وطلبا عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لهما مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . كما أقام المطعون ضده الدعوى رقم ... ضد المدعين بالحقوق المدنية متهما أياهما بأنهما أبلغا ضده كذبا بالدعوى السابق ذكرها وطلب عقابهما بالمادتين ٣٠٥ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وإلزامهما أن يدفعاه مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧١ براءة المتهم (المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعيها المصاريف — وفي الدعوى رقم ... بتغريم كل من المتهمين (الطاعنين) مائة جنية وإلزامهما متضامنين أن يدفعا للمدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده) مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف . فظعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهما بجريمة البلاغ الكاذب قد شبه القصور في التسهيل ذلك بأنه اقتصر في إثبات توافر أركان الجريمة المستندة إلى الطاعنين على مجرد القضاء براءة المطعون ضده من تهمة النصب المبلغ بها دون أن يعرض استقلالاً لأركان جريمة البلاغ الكاذب ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أسباب براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية الموجهة له في إتهامه بتهمة

المنصب المسندة إليه والتي أقيمت عنها الدعوى الجنائية من الطاعنين بالطريق المباشر ، عرض لجرممة البلاغ الكاذب التي رفعت عنها الدعوى الجنائية من المظعون ضده الطاعنين بالطريق المباشر أيضا ونظرت مع الدعوى الأولى وصدر فيهما حكم واحد ، وقد خلاص الحكم إلى توافر جرممة البلاغ الكاذب في حق الطاعنين بقوله ” وحيث إن الثابت لدى المحكمة من استعراض وقائع الدعوى السابقة (الخاصة بتهمة المنصب) كذب بلاغ المدعين فيها وعلمهما بهذا الكذب ، ذلك بشهادة الشهود التي تضمنت المحضر الإداري المرفوع عنه . فضلا عن ثبوت نية الإضرار وسوء القصد لهما من قيامهما بتوريد تلك الدعوى رغم علمهما بكذبها بما يجعل الاتهام قبلهما ثابتا ويتعين معاقبتهما عنه “ . إن كان ذلك . أن يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الروائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متوينا سوء والإضرار بمن بلغ في حقه ، مما يتعين معه أن يعنى الحكم لمعاضى بالإدانة في هذه الجريمة بين هذا القصد بعصريه . وكان الحكم المصدور فيه إذ تحسث عن توافر القصد الجنائي لدى طاعنين أقصر على مجرد ثبوت كذب بلاغ الطاعنين وعلمهما بهذا الكذب وهو ما لا يكفي للتدليل على أنها كانتا ينتويان سوء بالمبلغ في حقه المظعون ضده ، والإضرار به ، لم يكن ما تقدم ، فإن اسم المظعون فيه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي في جريمة التي دن لطاعنين بها ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث في أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى ،
وسعد الدين عطية ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المغربي .

(٢٨٢)

الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٤ القضائية

شهادة مرضية . معارضة . " نظرها والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره " . إثبات . " خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . محكمة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " .

الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .
إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض .

اقتصار المحكمة . تبريرا لا طراحها الشهادة الطيبة المقدمة من المحامي اثباتا لعذر المرض الذي
منع المتهم من حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها . دون
أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما اتهمت إليه الى رأى
قضى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي

من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض
أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها
الحكم عليها . ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبيان علة إطراحها للشهادة
المقدمة قد اقتصر على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضور جلسة
المعارضة دون أن تستظهر ماهية هذا المرض ودرجة جسامته ، فقول المحكمة

على النحو المشار إليه يجعل حكمها قاصر البيان . هذا إلى أنها إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت إليه فهي لم ترجع فيه إلى رأى قى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي ومن ثم يكون الحكم معيبا .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية — بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة ، والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاخلسها لنفسه إضرارا بالجهة الحاجة . وطلبت معاقبته بالمسادين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنينا واحدا لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٩ باصتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محمى الطاعن حضر بجلسته ١٩ من يناير سنة ١٩٧٢ عند نظر المعارضة الاستئنافية وطلب تأجيل نظرها لمرض الطاعن الثابت بالشهادة المرضية التي قدمها غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب لأسباب غير مائغة مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن محاميا حضر عن الطاعن بجلاسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٢ وقدم للمحكمة شهادة مرضية تحدثت عنها في حكمها الذي أصدرته في الجلسة ذاتها برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه والذي استندت فيه إلى قولها "وحيث إن أحكام المعارض فيه في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده ولا تأخذ المحكمة بالشهادة المقدمة فالمرض الذي شخص بها لا يقعه عن المنول بالجلسة ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتفت إليها " ، ولما كان من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة البقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبيان حلة إطراحها للشهادة المقدمة قد اقتصرت على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضور جلسة المعارضة دون أن تستظهر ماهية هذا المرض ودرجة جسامته ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه يجعل حكمها قاصر البيان . هذا إلى أنها إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت إليه فهي لم ترجع فيه إلى رأى فني يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى ،
سيد الدين عطيه ، و ابراهيم الديوانى ، وحنان المغربى .

(٢٨٣)

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ القضائية

شهادة مرضية . معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف .
" التقرير به . ميعاده " . " نظره والحكم فيه " . محضر الجلسة . دفاع .
" الاخلال بحق الدفع . ما يوفره " . حكم . " سيديه . تسيدب معيب " .
اجراءات المحكمة . نقض . " اسباب الطعن . ما يقبل منها " .

المرض . من الاعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحكمة فى المعارضة
وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا الالف - اذا امتدت مدته فى التقرير بالاستئناف
فى الميعاد .

قيام عذر المرض يوجب على الحكم النصدى لدليله . اقتدار الحكم المضمون فيه
على تأييد الحكم الغيابى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون
أن يعرض لعذر المرض الذى أبداه المدافع . استئناف . تبريرا لتأخره فى التقرير بالاستئناف
ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التى قدما بالجلسة التى صدر فيها الحكم انهمون فيه .
قصور واخلال بحق الدفاع . اثبات المحكمة بمحضر الجلسة ان الشهادة " غير منقذة " .
لا يكفى .

ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة نشاء فطر الدموى . لا يفتى عن وجوب
اشتمال حكمها على بيان أوجه الدفـال الباهرية والاسباب التى تقيم عليها قضاها فى شأنها .

من المنور أن المرض من الاعذار القهرية التى تبرر عدم تتبع اجراءات المحكمة
فى المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالى - إذا ما استطلت
مدته - عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم

إذا ما قام مذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . ولما كان الثابت أن المدافع عن الطاعن قد عرض على المحكمة في أولى جلسات المعارضة الاستئنافية مذر المرض الذي حال بينه وبين تتبع إجراءات نظر المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي كما منعه من التقرير بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية في خلال الميعاد المقرر قانونا . وكان الطاعن قد قدم للمحكمة الاستئنافية في الجلسة التي أصدرت فيها حكمها المطعون فيه الشهادة الطبية المثبتة لمرضه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر ولم يحقق هذا الدفاع ويعني يتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في الدفاع . ولا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه من أنه قد تبين أن الشهادة المرضية " غير متفقة " إذ فضلا عن غموض هذه العبارة فإن ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى لا يغني عن وجوب اشتمال الحكم على بيان أوجه الدفاع الجوهرية التي يبدئها المتهم والأسباب التي تقيم عليها المحكمة قضاءها في شأنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز المنزلة محافظة الدقهلية — : بدد المنقولات الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والمسلمة إليه على وجه الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المنزلة الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٩ عملا بتادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جيبها واحدا لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٧٠

بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ أول سبتمبر سنة ۱۹۷۰ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ۱۰ فبراير سنة ۱۹۷۲ (أولا) بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع في دعوى التزوير الفرعية بعدم وجود التزوير وتغريم مدعيه (المتهم) خمسة وعشرين جنيا (ثانيا) وفي الدعوى الجنائية برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافية القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد — قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب ذلك بأن مرضا أصابه أثناء نظر معارضته في الحكم الغيابي الابتدائي الصادر ضده حال بينه وبين تتبع إجراءاتها ولم أبل من مرضه واستأنف الحكم الصادر برفض المعارضة عرض المدافع عنه على المحكمة الاستئنافية عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد ودل عليه بشهادة مرضية إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الغيابي الاستئنافية قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد مستندا في ذلك إلى أن الحكم المستأنف القاضي برفض معارضة الطاعن صدر بتاريخ ۱۶ من مارس سنة ۱۹۷۰ وأن الطاعن استأنفه بتاريخ ۱۱ من أبريل سنة ۱۹۷۰ متجاوزا بذلك الميعاد المقرر قانونا للاستئناف محسوبا من يوم صدور الحكم في هذه المعارضة ولدى نظر معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافية حضر الطاعن بالجلسة الأولى بتاريخ ۲۵ من ديسمبر سنة ۱۹۷۰ واعتذر على لسان المحامي الحاضر معه بأنه كان مريضا فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى ليقدم الشهادة المثبتة لمرضه وتوالى نظر المعارضة في جلسات متعاقبة حتى جلسة ۱۰ من فبراير سنة ۱۹۷۲ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه

والتي أثبتت المحكمة في محضرها "أن الشهادة المرضية غير متفقة". لما كان ذلك، وكان مفاد ما تقدم أن المدافع عن الطاعن قد عرض على المحكمة في أولى جلسات المعارضة الاستئنافية عذر المرض الذي حال بينه وبين تتبع إجراءات نظر المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي، كما منعه من التقرير بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية في خلال الميعاد المقرر قانونا، وكان يبين مما أثبتته المحكمة الاستئنافية بمحضر الجلسة التي أصدرت فيها حكمها المطعون فيه أن الطاعن قدم لها الشهادة الطبية المثبتة لمرضه. لما كان ذلك، وكان المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالي — إذا ما استطالت مدته — عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر ولم يحقق هذا الدفاع ويعني بتحصيله بل النفق عنه وأغفل الرد عليه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ولا يغير من ذلك ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه من أنه قد تبين أن الشهادة المرضية غير متفقة إذ فضلا عن غموض هذه العبارة فإن ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة في أثناء نظر الدعوى لا يغني عن وجوب اشتغال الحكم على بيان أوجه الدفاع الجوهرية التي يبدئها المتهم والأسباب التي تقيم عليها المحكمة قضاءها في شأنها.

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/حسين سعد سرح ، وعضوية السادة المستشارين: محمود العمراري ،
وسعد الدين عطية ، وابراهيم الديواني ، وحسن المغربي .

(٢٨٤)

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) حكم . " إصداره " . " بياناته . بيانات الديباجة " . " مالا يعيبه " .
دستور . قانون . " تفسيره " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل
منها " . بطلان .

صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا ينال من مقومات وجوده
قانونا .

(ب) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .
محاماة . إثباتات . " تهود " . محكمة الجنايات . " الإجراءات
أمامها " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ، ومواصلته المرافعة
دون الإصرار على طلب سماعتهم ، يبيد تنزله الضمعي عن سماعتهم .

(ج) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركان الجريمة " . موظفون
عموميون . قصد جنائي . دفاع . " لإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .
حكم . " تسليبه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها متى كان
المال مسلما الى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للسادتين ١١١ و ١١٩ من هذا
القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه الى ملكه ونتجه فيه الى اعتباره مملوكا له . مثال
لتسبيب مائع .

(د) عقوبة . "العقوبة المبررة" . ارتباط . تقض . "المصلحة في الطعن" . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . إختلاس أموال أميرية . تزوير .

لاجدوى مما يشير الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التي دين بها .
مادام الحكم قد دانه بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها — وهي الاختلاس — فهذا الحكم المادة ٣٢ عقوبات .

١ — من المقرر أن صدور الحكم باسم الأمة ، لا باسم الشعب ، لا ينال من مقومات وجوده قانونا — ذلك أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب وأن الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السيادة في البلاد ومن ثم فإن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

٢ — من المقرر أن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب مسماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عنه ضمنا . ولما كان الشائب أن المدافع الموكل عن الطاعن تخلف عن حضور إحدى الجلسات وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر المحامي الأصيل إلا أن المحكمة قررت مسماع شهود الإثبات الحاضرين واشترك الطاعن والمحامي الحاضر معه في مناقشتهم وأجلت نظر الدعوى إلى اليوم التالي حيث حضر المحامي الموكل وأبدى صراحة اكتفائه بتلاوة أقوال باقي شهود الإثبات الذين لم تسمعهم المحكمة ولم يتمسك بإعادة مناقشة شهود الإثبات الذين سبق أن سمعهم المحكمة في غيبته ، بل رافع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة — فإن ما يشير الطاعن من تعيب لإجراءات المحاكمة لا يكون سديدا .

٣ — تتحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من في حكمه طبقا للسادس

١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف إلحاني مال الغير إلى ملكه ونتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له بأى فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ببيانا لواقعة الدعوى ما يحصله أن الطاعن بصفته موظفا عموميا (ماذون) قام بعقد العديد من الزيجات دون أن يثبت عقودها بدفاتر شهادات الزواج الرسمية بغية اختلاس رسومها وأنه لم يقم برد هذه الرسوم إلا في خلال التحقيق و بعد أن تتابعت الشكاوى المقدمة في حقه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى مارتب عليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذي أسسه على انتفاء نية الاختلاس لديه نظرا لفصالة الرسوم وطول أمد تحصيلها وأطرحه في قوله ” وحيث أن تعتمد المتهم عدم إثبات عقود الزواج التي اتهم باختلاس رسومها في دفاتر المأذونية وسكوته على ذلك مدة طويلة وعدم تحركه لرد الرسوم إلا في ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ بعد أن قطع التحقيق ضده بشأنها شوطا بعيدا رغم أن بعض هذه العقود قد فقد في عام ١٩٥٧ ، وإصراره في كافة مراحل تحقيق الدعوى على أنه لم يعقد هذه العقود ، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنه انتوى اختلاس هذه الرسوم وتملكها والاحتفاظ بها لنفسه بعد تحصيلها . ولا يؤثر في مسئوليته عن جنائية الاختلاس قيامه برد المبلغ المختلس بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٥ لأن هذا الرد ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه “ . فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على انتفاء نية الاختلاس لا يكون لها محل .

٤ - متى كان الحكم قد دان الطاعن بجنائية الاختلاس والتزوير في المحررات الرسمية وامتنعها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في صدد جريمة التزوير من عدم توافر أركانها .

الوقائع

لأتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٣ بدائرة كفر الدوار محافظة البحيرة : (أولا) بصفته موظفا عموميا " مأذون " اختلس مبلغ ثلاثة عشر جنيها وأربعون قرشا قيمة رسوم إسهادات زواج و و والمسألة إليه بسبب وظيفته بأن لم يتم بإثبات بيانات عقود الزواج سالفة الذكر بدفاتر إسهادات الزواج الرسمية وتمكن بذلك من الإستيلاء على رسومها حالة كونه من المنوط بهم تحصيل تلك الرسوم . (ثانيا) بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو وثيقة زواج بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة أن الزواج تم في ١٩٦٣/٩/٢١ حالة كونه قد أبرم قبل ذلك بتاريخ ١٩٦٣/١/٤ . (ثالثا) استعمل المحرر سالف الذكر بأن قدمه إلى مكتب سجل مدني كفر الدوار مع علمه بتزويره . وطلبت معاقبته بالمواد ١١١ و ١/١١٢ - ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته وتغريمه خمسمائة جنيه عن التهم الثلاث المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم اختلاس وتزوير واستعمال محررات رسمية مزورة — قد شابه البطلان وبني على إجراءات باطلة كما انطوى على قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يصدر باسم الشعب كما تنص المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية . كما أن المحكمة سمعت أقوال بعض شهود الإثبات بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ التي تخالف المحامي الأصيل للطاعن عن حضورها . ثم إن الدفاع عن الطاعن أسس دفاعه على انتفاء القصد الجنائي لديه وعلى أنه لم يتراخ عن إثبات عقود الزواج إلا بسبب تكاسله في تقديمها لمكتب السجل المدني وتوريد رسمها

نظرا لبعد المسافة بين البلدة التي يقيم بها وبين هذا المكتب دون أن تتجه نيته إلى اختلاس تلك الرسوم ، غير أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا . وأخيرا فإن محامى الطاعن أثار عدم توافر الركن المسمى بالجريرة التزوير التي دين موكله بها لأن التاريخ الذى أثبتته في عقد الزواج المقبول بتزويره هو التاريخ الخفي لتوثيقه وأنه لا عبرة بتاريخ إبرام الزواج في هذا المعام ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتمحيص هذا الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه صدر في ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٢ باسم الأمة وكان من المقرر أن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ ، ثم ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعا في صياغة متطابقة على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " كما رددت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة ، ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ والذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه ونصت على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " وكان كل من دستوري عامي ١٩٦٤ و ١٩٧١ قد نص في مادته الأولى على أن " الشعب المصري جزء من الأمة العربية " ، كما نص أولهما في مادته الثانية على أن " السيادة للشعب " وأطلق في الوقت ذاته على المجلس التشريعي اسم " مجلس الأمة " ، كما نص الدستور الراهن في مادته الثالثة على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " ، وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن " الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية " ، وأطلق في الوقت نفسه على المجلس التشريعي اصطلاح " مجلس الأمة الاتحادي " وكان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب ويكون الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صيغتها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد ، لما كان ذلك فإن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد

في المقصود في هذا المناط ، وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها — ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة — لا باسم الشعب — لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون النعي عليه لهذا السبب في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة أن المدافع الموكل عن الطاعن تخلف عن حضور جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ وحضر عنه محام آخر طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر المحامي الأصيل ، إلا أن المحكمة قررت سماع شهود الإثبات الحاضرين واشترك الطاعن والمحامي الحاضر معه في مناقشتهم وأجلت نظر الدعوى بعد ذلك إلى اليوم التالي حيث حضر المحامي الموكل وأبدى صراحة اكتفائه بتلاوة أقوال باقي شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات والذين لم تسمعهم المحكمة فتليت هذه الأقوال ولم يتمسك الدفاع بإعادة مناقشة شهود الإثبات الذين سبق أن سمعتهم المحكمة في غيبته بل ترفع في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون إصرار على طلب سماعهم إنما يفيد أنه قد تنازل عنه ضمنا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعي من تعيب لإجراءات المحكمة لا يكون سديدا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن بصفته موظفا عموميا (مآذون ناحية كوم دنشوه) قام بعقد العديد من الزيجات دون أن يثبت عقودها بدفاتر شهادات الزواج الرسمية بغية إختلاس رسومها التي بلغت نيف وثلاثة عشر جنيا وأنه لم يقم برد هذه الرسوم إلا في خلال التحقيق وبعد أن تتابعت الشكاوى المقدمة في حقه ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى مارتب عليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن الذي أسسه على انتفاء نية الإختلاس لديه نظرا لضالة الرسوم وطول أمد تحصيلها وأطرحه في قوله : "وحيث إن تعمد المتهم عدم إثبات عقود الزواج التي اتهم باختلاس رسومها في دفاتر المآذونية وسكوته على ذلك مدة طويلة وعدم تحركه لرد الرسوم إلا في ٣٠/٤/١٩٦٥ بعد أن قطع التحقيق ضده بشأنها شوطا بعيدا رغم أن بعض هذه العقود قد عقد في عام ١٩٥٧ ، وإصراره في كافة مراحل تحقيق الدعوى على أنه لم يعقد هذه العقود ، كل ذلك يدل دلالة

واضحة على أنه انتوى اختلاس هذه الرسوم وتملكها والاحتفاظ بها لنفسه بعد
محصيلها ، ولا يؤثر في مسئوليته عن جناية الاختلاس قيامه برد المبلغ المختلس
بتاريخ ١٩٦٥/٤/٣٠ لأن هذا الرد ليس من شأنه أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية
عن جريمة الاختلاس التي ارتكبها وتوافرت عناصرها القانونية في حقه . لما كان
ذلك ، وكانت جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون
العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي أو من
في حكمه طبقا للآيتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن
يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه وتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له بأي فعل يكشف
عن نيته في تملك هذا المال ، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم فإن
دعوى الإخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على انتفاء نية الاختلاس لا يكون لها
محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن بجناية الاختلاس وجرائم
التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون
للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات
للارتباط فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره في صدد جريمة التزوير من عدم توافر
أركانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / نصر الدين حزام ، وحضورية اتحاد المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عصفية ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلحة دقانة .

(٢٨٥)

الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢ القضائية

(أ) شهادة مرضية . معارضة . محكمة النقض . "سلطتها" .

خلو الشهادة الطبية المقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته الفراش في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن . مجرد تردده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ كان موجودا لأمر يتصل بعلاجه . افتقار دعواه إلى الدليل المثبت للعدر المهرى الذي معه من حضور تلك الجلسة .

(ب) إعلان . بطلان . إجراءات المحاكمة .

اشتمال إعلان صحيفة الدعوى على بيان الدائرة التي تنتظر أمامها الدعوى لا يشترط قانونا لصحة الإعلان .

١ — إذا كانت الشهادة الطبية المقدمة قد جاءت خلوا مما يدعيه الطاعن من أنه كن ملازما الفراش بالوحدة الصحية في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن وكان مجرد تردده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه من مرضه فإن دعوى الطاعن بأن عذرا قهريا منعه من حضور تلك الجلسة تكون مفتقرة إلى الدليل المثبت لها .

٢ — لا يشترط قانونا لصحة إعلان صحيفة الدعوى اشتمالها على بيان الدائرة التي تنتظر أمامها الدعوى . ومن ثم فإن منعي الطاعن ببطلان ورقة الإعلان لإغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأن في يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز المنشأة محافظة سوهاج بدد الأشياء المبينة بالحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المنشأة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش اوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، قد شابه بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن تخلف الطاعن عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجع إلى مرضه وملازمته الفراش بالوحدة الصحية بناحية أولاد على مركز المنشأة على ما بين من الشهادة الطبية المقدمة . هذا فضلا عن عدم إعلانه إعلانا قانونيا صحيحا بتلك الجلسة وعن بطلان ورقة الاعلان ذاتها لعدم اشتغالها على بيان رقم الدائرة التي تقرر نظر المعارضة أمامها .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنه أرفق بها شهادة طبية صادرة من الوحدة الصحية الريفية بناحية أولاد على مركز المنشأة محافظة سوهاج أثبت فيها أن الطاعن تردد على الوحدة في الفترة من ١٣ مارس سنة ١٩٧١ حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٧١ للعلاج من التهابات جلدية وروماتزم بالظهر . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة قد جاءت

خلوا عما يدعيه الطاعن من أنه كان ملازما الفراش بالوحدة في تاريخ صدور الحكم ، كما أن مجرد تردده عليها للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه من مرضه ، فإن دعوى الطاعن بأن عذرا قهريا منعه من حضور تلك الجلسة تكون مفقورة إلى الدليل المثبت لها ، لما كان ذلك ، وكان يبين أيضا من المفردات أن الطاعن أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إعلانا قانونيا صحيحا ، وكان لا يشترط قانونا لصحة إعلان صحيفة الدعوى اشتغالها على بيان الدائرة التي تنتظر أمامها الدعوى فإن منعى الطاعن ببطلان ورقة الإعلان لإغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلحة دقاقة .

(٢٨٦)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

نقض . " حالات الطعن . بطلان في الاجراءات " . بطلان . معارضة .
دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . اجراءات المحاكمة .

عدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه بجملة معارضته الاستئنافية بسبب ادراج اسمه في رول
الجلسة مغايراً لإسمه الحقيقي . بطلان في الاجراءات شاب الحكم . وجوب النقض
والاحالة .

إذا لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة
في الحكم الغيابي الاستئنافية بسبب لا يذله فيه ، وهو ادراج اسمه في رول
الجلسة مغايراً لإسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الأوراق فان الحكم
المطعون فيه — الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن — يكون قد شابته
البطلان في الاجراءات ، مما يترتب معه نقضه واحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية
للفصل فيها من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز
بيسلا محافظة كفر الشيخ . بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر
والمحجوز عليها إدارياً لصالح شركة مساهمة البحيرة وكانت قد سلمت إليه على

سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفت لنتفها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بيلا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٧ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن على الرغم من حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته دون أن ينادى عليه باسمه ، وأنه تبين بعد ذلك أنه أثبت خطأ بالحكم الغيابي الاستئنافي أن اسمه وترتب على ذلك ادراج هذا الاسم الخاطيء برول الجلسة ولم يناد عليه باسمه وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إثر المناذاة عليه بالاسم الخاطيء ودون أن يتمكن من المثول أمام المحكمة وإبداء دفاعه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الغيابي الاستئنافي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن المطعون فيه أن اسم المتهم مع أن الثابت بالحكم الابتدائي أن اسمه وحيث أنه متى كن ذلك كذلك ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن — يكون قد جاء باطلا إذ لم يتمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي بسبب لا يذ له فيه ، وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الأوراق . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطلان في الاجراءات ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد ، بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الله بن عزام ، وعضوية العادة المستشارين : حسن الشرعيني ،
ومحمد عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقانة .

(٢٨٧)

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) بناء . تقسيم أراض . قانون . جريمة . "أركانها" .

المادة الأولى من القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ ينظم المباني . نصها عام . ليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الأبنية التي تقام على الأراض المقسمة دون غيرها . تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة للقانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراض لا يعنى من تبعة إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢

(ب) بناء . تقسيم أراض . ارتباط . عقوبة . محكمة النقض .
"سلطانها" . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .
الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص .
وهي التهمة الثالثة من بين الجرائم المرتبطة المستندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبما أوردها الحكم وقضاؤه رغم ذلك بتبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون .
وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقررتين بهما .

١ — إذ نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني على أنه : "لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو . . . إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم . . . " قد جاء نصها عاما وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الأبنية التي تقام على الأراضي المقسمة طبقا لأحكام هذا القانون دون غيرها بل إن الترخيص يصرف — كما نصت على ذلك المادة الثالثة من القانون السالف الذكر — متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها مطابقة للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له ومن ثم فإن تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لا يعفى من تبعه إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

٢ — إذا كانت التهم الثلاث المسندة إلى المطعون ضده (إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامة ذلك البناء على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص) مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وكان الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا أن هذا الحب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم ، وكانت الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه توفر في حق المطعون ضده إقامة البناء بغير ترخيص — موضوع التهمة الثالثة (والتي برأه منها الحكم المطعون فيه) فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وبإلزامه بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقررتين بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٦ يولييه سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز طهطا محافظة سوهاج: المتهم الأول (أولا) أقام البناء المبين بالمحضر على أرض غير مقسمة ولم يصدر بها مرسوم بالموافقة على التقسيم . (ثانيا) أقام البناء سالف الذكر على غير طريق قائم . (ثالثا) أقام البناء سالف الذكر بدون ترخيص المتهم الثاني والثالث أنشأ تقسيما دون صدور قرار سابق ، وطلبت عقابهم بمقتضى المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل والمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ١٦ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ واللائحة التنفيذية ، ومحكمة طهطا الجزئية قضت بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام حضوريا بالنسبة للمتهم الثاني بتغريم المتهم الأول خمسة جنيهاً عن التهم الثلاث المنسوبة إليه وإلزامه بأداء ضعف رسوم الترخيص وتغريم كل من المتهمين الثاني والثالث مبلغ ٥ ج بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٠٧٩ لسنة ١٩٧٠ ، ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن التهمتين الأولى والثانية وبراءته من التهمة الثالثة مع إلزام المتهم بتصحيح الأعمال المخالفة بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من تهمة إقامة البناء بدون ترخيص — وهى موضوع التهمة الثالثة المسندة إليه — قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند في قضائه بالبراءة على تعذر حصول المطعون ضده على رخصة بالبناء الذى أقيم على أرض غير مقسمة وفقا للقانون ، مع أن الترخيص بالبناء لا يتوقف على مجرد

التثبت من صدور الموافقة على تقسيم الأرض ، بل على استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بوصف أنه أقام بناء على أرض غير مقسمة وفق القانون وأنه أقام البناء على غير طريق قائم وأنه أقام ذلك البناء بدون ترخيص ، وقضت محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات عن التهم الثلاثة وإلزامه بضعف رسوم ترخيص ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم لحظاً في تطبيق القانون إذ لم تقض المحكمة بتصحيح الأعمال المخالفة . وقضت محكمة ثاني درجة بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المطعون ضده خمسة جنيهات عن التهمتين الأولى والثانية وتصحيح الأعمال المخالفة وبرأئته من التهمة الثالثة ، ويبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من التهمة الثالثة تأسيساً على ما شهد به مهندس التنظيم من أنه يتعذر منح المطعون ضده ترخيصاً بالبناء لأن الأرض لم يصدر قرار بتقسيمها وفقاً للقانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني إذ نصت على أنه : " لا يجوز لأحد أن ينشئ بناء أو إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم " قد جاء نصها عاماً وليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الأبنية التي تقام على الأراضي المقسمة طبقاً لأحكام هذا القانون دون غيرها ، بل أن الترخيص يصرف — كما نصت على ذلك المادة الثالثة من القانون السالف الذكر — متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها مطابقة لشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المصدرة له ، ومن ثم فإن تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي لا يعنى من تبعه إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ، وإذا حالف الخدم المطعون فيه هذا النظر وكانت التهم الثلاث المستندة إلى المطعون ضده مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وكان لا يصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العنوبة

الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، إلا أن هذا الجلب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم ، وكانت الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه توفر في حق المطعون ضده إقامة البناء بغير ترخيص — موضوع التهمة الثالثة — فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وبإلزامه بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوباتين المقررتين بهما .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ومضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٢٨٨)

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . "بياناته .
بيانات التسبب" . إرتباط . ظروف مخففة .

إدانة الحكم للتم بالجرائم الثلاث المحال للحاكم منها وهي حيازة وإحراز جواهر
مخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ومعاقبته له بالحبس مع الشغل
لمدة سنة شهور وتخريمه بحسب المادة ١٨٢ من القانون ١٩٦٠ . إقتضاه في مرد
والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . إقتضاه في مرد
الواقعة ومؤدى الأدلة على تهمتي حيازة وإحراز المخدر دون تهمة تقديم المخدر للتعاطي
وهدم ذكره المادة المنطبقة على التهمة الأخيرة المادة ٣٥ من القانون ١٨٢
سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ضمن المواد التي طبعها . قصور .

(ب) مواد مخدرة . عقوبة . ظروف مخففة . نقض . "حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" .

عقوبة جريئة تقديم المخدر للتعاطي في الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة
آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠
المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ . عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز النزول بها
عن العقوبة التالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ .
مخالفة الحكم المفعول فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض .

(ج) نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . حكم . "تسببيه .
تسبب معيب" . محكمة النقض . "سلطتها" . مواد مخدرة .

نقض مخالفة الحكم للقانون لعدم تطبيقه العقوبة المقررة للجريمة الأشد —

تقديم المخدر للتعاطى أن تكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده . إغفال الحكم
ببحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها . يعيبه بالقصور .
للقصور الصادرة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون . وجوب أن يكون
مع النقص الإحالة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة المطعون ضده بالجرائم
الثلاث التي أحيل للمحاكمة عنها وهي حيازة وإحراز الجواهر المخدرة بقصد التعاطى
وتقديمها للتعاطى بغير مقابل وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور
وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للسادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات
والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إلا أن الثابت من مدونات الحكم أنه اقتصر في صرده واقعة
الدعوى ومؤدى محصل الأدلة على بيان تهمتي حيازة وإحراز المخدر دون تهمة
تقديم المخدر للتعاطى ولم يذكر بين المواد التي طبقها في شأن المطعون ضده
المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦
المنطبقة على تهمة تقديم المخدر للتعاطى مما يعيب الحكم بالقصور .

٢ — لما كانت العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاطى طبقاً للمادة ٣٥
من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ هي الأشغال
الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز التزول بها
— طبقاً للمادة ٣٦ من ذات القانون — عن العقوبة التالية لها مباشرة عند
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا
النظر — فيما قضى به من معاقبة المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور
وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يستوجب نقضه .

٣ — إذا كان مبنى الطعن بمخالفة القانون لعدم تطبيق الحكم العقوبة المقررة
لجريمة تقديم المخدر للتعاطى باعتبارها الجريمة الأشد مما مقتضاه أن تكون
هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده ، وإذا كان الحكم قد أغفل بحث هذه
التهمة وبيان الأدلة عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله

للصدارة على وجه الطعن المتعلق بخالفه القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۳ يونيو سنة ۱۹۶۸ بدائرة مركز أبو المطامير محافظة البحيرة (أولا) حاز مع آخرين سبق الحكم عليهما جواهر مخدرة "حشيشا" بقصد التعاطي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثانيا) أحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة "أفيونا" وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثالثا) قدم للتعاطي بغير مقابل جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ۱ ، ۲ ، ۳ ، ۴ ، ۵ ، ۶ ، ۷ ، ۸ ، ۹ ، ۱۰ ، ۱۱ ، ۱۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون ۲۰ لسنة ۱۹۶۶ والبندين ۱ ، ۲ من الجدول الملحق . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ۱۵ من أغسطس سنة ۱۹۷۱ عملا بالمواد ۱ ، ۲ ، ۳ ، ۴ ، ۵ ، ۶ ، ۷ ، ۸ ، ۹ ، ۱۰ ، ۱۱ ، ۱۲ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ والبندين ۱ ، ۲ من الجدول رقم ۱ المرافق مع تطبيق المادتين ۱۷ ، ۳۲ من قانون العقوبات بمقتضى المثلث بالحبس مع الشغل ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادتين المخدراتين المضبوطتين . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم انطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة تقديم الجواهر المخدرة للتعاطي بغير مقابل وإحرازه إياها بقصد التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه عاقب المطعون ضده بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة على اعتبار أن جريمة الإحراز هي أشد من أن الجريمة الأخرى هي لأن العقوبة المقررة لها هي الأشغال الشاقة المؤبدية وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه طبقا للمادة ۳۵

من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والتي لا يجوز النزول بها طبقا للمادة ٣٦ من ذات القانون عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إدانة المطعون ضده بالجرائم الثلاث التي أحيل للمحاكمة عنها وهي حيازة وإحراز الجواهر المخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ، وقضى بمعاقبته بالسجن مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها إلا أن الأثر الثابت من مدونات الحكم أنه اقتصر في سرده واقعة الدعوى ومؤدى محصل الأدلة على بيان تهمتي حيازة وإحراز المخدر دون تهمته تقديم المخدر للتعاطي ولم يذكر بين المواد التي طبقها في شأن المطعون ضده المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المنطبقة على تهمته تقديم المخدر للتعاطي مما يعيب الحكم بالقصور . ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاطي طبقا للمادة ٣٥ من القانون سالف الذكر هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز النزول بها — طبقا للمادة ٣٦ من ذات القانون — عن العقوبة التالية لها مباشرة عند تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وإذا حالف الحكم المطعون فيه هذا المظهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن مخالفة القانون لعدم تطبيق الحكم العقوبة المقررة لجريمة تقديم المخدر للتعاطي باعتبارها الجريمة الأشد مما مقتضاه أن تكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده وكان الحكم قد أغفل بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها على النحو السالف ذكره وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقاة .

(٢٨٩)

الطعن ٩٤٧ سنة ٤٢ القضائية

(أ، ب) نصب . جريمة "أركانها" .

(أ) مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح
عده نصبا . استعانة بها واسماؤه استخداما من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها
من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الاحتمالية
التي يتخذ بها المجنى عليه .

(ب) استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة .

تدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه . يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد
المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي يرق بها الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية
الواجب تحققها في جريمة النصب .

(ج) اتفاق . اشتراك . فاعل أصلي . نصب . محكمة الموضوع . "مسلطتها
في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . نقض . "أسباب
الطعن" . مالا يقبل منها "حكم" . "تسليمه" . تسليب غير معيب " .

يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف
الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لها
أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة
مضى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

النقطة في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة
الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

(د) حكم . "مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل" . نقض . "أسباب الطعن مالا يقبل منها" .

التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سابقا لاتناقض فيه .

(هـ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

كفاية لإيراد الحكم الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم كي يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . تعقبه كل برزنية من برزنيات دفاع المتهم . لا يلزم . مفاد الفتاوى منها أنه أطرحها .

(و) نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — إن مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير وإن كان لا يصح عده نصبا ، إلا أنه متى استعان بها وأساء استخدامها ، فإن ذلك من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطرق الاحتمالية التي يتخذه بها المجنى عليه .

٢ — إن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب .

٣ — لا يقدح في سلامة الحكم ما يشبه الطاعنون من خلو الأوراق مما يفيد سبق اتفاقهم على خدع المجنى عليه ، ذلك بأنه يكفي أن تستخلص المحكمة

ذلك الاتفاق من ظروف الدعوى وملايساتها مادام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم منها أن اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعنين على خدع المجنى عليه فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .

٤ — إن التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .

٥ — حسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .

٦ — إن الجدل الموضوعي في ملطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية (الأول) توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر من وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة لسلب جزء من ثروته بأن ادعى كذبا وجود كميات صوف الإمبريال في المحلات التي يعمل بها وأوهم المجنى عليه بقدرته على تسليم كميات منها فأنخدع المجنى عليه بهذه الوسيلة من الاحتيال وسلمه المبلغ المبين

بالمحضر . المتهمين الثلاثة توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر من وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود واقعة مزورة بأن أوهموه بتوافر كميات صوف الإمبريال بالمحلات التي يعمل فيها المتهم الأول وقدرتهم على تسليمها له فأنخدع المجنى عليه بهذه الوسيلة من الاحتيال وسلمهم المبلغ المبين بالمحضر وطلبت عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين ومحلات الصالون الأخضر بمبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) ببراءة المتهم الأول من التهمتين المنسوبتين إليه . (ثانيا) ببراءة المتهمين الثاني والثالث من التهمة المنسوبة لهما . (ثالثا) برفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدني بمصروفاتها ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المدعى بالحق المدني والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧١ (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) باعتبار المدعى المدني تاركا دعواه المدنية وألزمت بمصروفاتها ومبلغ ١٠ ج مقابل أتعاب المحاماة . (ثالثا) وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم الأول من التهمة الأولى المسندة إليه شهرين مع الشغل وبحبسه وباقي المتهمين عن التهمة الثانية شهرين مع الشغل . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بجريمة لنصب ، قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت الأوراق ، ذلك بأنه لم يفند أسباب حكم محكمة أول درجة القاضي ببراءتهم ، كما أن ما اقترفه الطاعن الأول — بفرض صحته — لا يعدو أن يكون مجرد كذب ، يتأيد بوقائع مادية أو مظاهر خارجية ، ومجرد استخدام وظيفة التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يعد نصبا ، كما أن الطاعن الثاني لم يكن

إلا مجرد وسيط حسن النية ، ولم تكن وساطته بتدبير أو سعى من الطاعن الأول بل من المجنى عليه نفسه ، كذلك فإن ما أسنده الحكم إلى الطاعن الثالث من الاتفاق على أن يكون محله مكانا للتسليم ومداؤه مبلغ ستمائة وخمسين جنيها من ماله الخاص إلى المجنى عليه الثاني لا ينبىء عن وجود اتفاق مسبق بين الطاعنين على خدع المجنى عليه ، وقد اعتبر الحكم هذا الطاعن فاعلا أصليا دون أن يدل على توافر نيته في التداخل في ارتكاب الجريمة ولم يقل كلمته فيما أثاره من أوجه دفاع في موضوع الدعوى ، هذا إلى أنه عول على أقوال الشهود مع تباينها ، فضلا عن أن ما خلاص إليه من قيام اتفاق مسبق بين الطاعنين على الايقاع بالمجنى عليه الثاني لا أصل له في الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان الطاعنين بها ، وأقام عليها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال الشهود وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد أسبابا شاملة تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها وتنطوي على رد على أسباب حكم محكمة أول درجة بما يفيد أن المحكمة الاستئنافية قد فطنت إليها ووزنتها ، وهي من بعد ليست ملزمة بمناقشة تلك الأسباب ، فإن ما يشبه الطاعن الأول في هذا الشأن يضحى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير وإن كان لا يصح عده نصبا ، إلا أنه متى استعان بها وأساء استخدامها ، فإن ذلك من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر بذلك الطرق الاحتمالية التي ينخدع بها المجنى عليه ، كما أن استعانة المتهم — من ناحية أخرى — بشخص آخر على تأييد أقواله وإدعائه المكذوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات ، بهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب . إذ كانت الواقعة — كما أثبتها الحكم — أن الطاعن الأول — ويعمل مديرا لمحلات وابتكو التابعة لشركات الصالون الأخضر — قد عرض على المجنى عليه الأول أن يبيعه قماش صوف أمريكان — مع تحقق عدم وجوده

بالمخازن وندرة وجوده بالسوق — وحصل منه على مبلغ خمسمائة جنيه من ثمنه ، كما اتصل الطاعن الثاني بالمجنى عليه الثاني وأوهمه بأنه في استطاعته أن يتوسط له في الحصول على كمية من ذلك النوع من الصوف من محل واتكو واصطعبه إلى محل الطاعن الثالث ثم رافقه إلى حيث تقابلا مع الطاعن الأول الذي أبلغه أن ثمن القماش المطلوب هو ١٢٧٢ ج و ٦٥٠ م فسلمه المجنى عليه هذا المبلغ واتفقا في حضور الطاعن الثاني على أن يكون التسليم في محل الطاعن الثالث ، وأنه لما أن تمكشفت الحقيقة وتبين عدم وجود ذلك الصنف من القماش في مخازن شركة الصالون الأخضر ، اضطر الطاعن الثالث — تحت ضغط المجنى عليه — إلى رد مبلغ مائة وخمسين جنيها من المبلغ المقبوض فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الطاعن الأول قد استغل صفته كمدير لمحات واتكو وادعى كذبا بقدرته على تسليم القماش مع علمه بعدم وجوده ، وأن الطاعن الثاني قد تدخل تداخلا فطليا في اقناع المجنى عليه بصحة البيع وبوجود الصوف المبيع وأن الطاعن الثالث كان على علم يكذب الواقعة بدلالة أن يكون التسليم في محله ورده مبلغ مائة وخمسين جنيها من ماله الخاص ، وإلى أن ما أتاه الطاعنون من أفعال مادية واستغلال الطاعن الأول لوظيفته إنما يوفر ركن الاحتيال بقصد سلب مال المجنى عليهما ، فإنه يكون قد أصاب محجة الصواب في تقدير مسئوليتهم ، ولا يقدح في سلامة الحكم ما يثيره الطاعنون من خلو الأوراق مما يفيد سبق اتفاهم على خدع المجنى عليه الثاني ، ذلك بأنه يكفي أن تستخلص المحكمة ذلك الاتفاق من ظروف الدعوى وملابساتها ، مادام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى التي ترد إلى أصل صحيح في الأوراق وبأسباب مؤدية إلى ما قصده الحكم منها أن اتفاقا مسبقا قد تم بين الطاعنين على خدع المجنى عليه الثاني ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

لما كان ذلك وكان التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لاتناقض فيه ، وكان حسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، فإن منعى الطعن الثالث على الحكم بالقصور في الرد على ما أثاره من أوجه دفاع أخرى لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعنون من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها لا تخرج عن كونها جدلا موضوعيا في ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية البادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ووطه دقانة .

(٢٩٠)

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢ القضائية

(أ) معارضة . نظام عام . حكم . " إصداره " . إجراءات المحاكمة .

للحكمة الفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك
بالنظام العام . قطعها شوطا في طريق الفصل في موضوعها لا يعتبر فصلا ضمنيا
في شكل المعارضة ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .

(ب) شهادة مرضية . معارضة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كماثر الأدلة .
لا تريب عليها إن هي أطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التي
أوردتها . مثال .

(ج) محضر الجلسة . إجراءات المحاكمة . نقض . " أسباب الطعن " .
مالا يقبل منها " .

ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . ثبوت طلب
النيابة بورقة الحكم عدم قبول المعارضة بالجلسة . لا يجوز للطعن أن يبعد هذا
الذي أتته الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

١ - من المقرر أن للحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت
عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظر
المعارضة قد قطعت شوطا في طريق الفصل في موضوعها ، فإن ذلك لا يعتبر فصلا
ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .

٢ — إذا كان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن برر قضاءه برفضهما بقوله : "لأنه تأسيسا على ما تقدم وكانت المحكمة لا تظمن إلى الشهادة الطبية التي قدمها المتهم في بيان العذر المانع من الحضور بجلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ ، إذ الثابت بالشهادة التي قدمها الحاضر عنه وهى صادرة من ذات الطبيب المعالج عن ذات الفترة أنه كان مريضا بروماتيزم حاد بالمفاصل مما تستلزم منه المحكمة أن هاتين الشهادتين اصططنعتا لخدمة المتهم " ، وإذا كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا تريب عليها إن هى أطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائفة التى أوردتها ، فإن النعى على الحكم القصور فى التسييب والاخلاق بحق الدفاع يكون غير مديد .

٣ — لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المماكة وإذا كان الثابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت بالجلسة عدم قبول المعارضة فإنه لا يجوز للطاعن أن يمحذ هذا الذى أثبتته الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم المنيا محافظة المنيا أنتج خبزا بلديا يقل متوسط وزن الرغيف منه عن الوزن المقرر وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٨ ، ٥٦ ، ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٢ وبالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٨/١ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارات أرقام ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٧٤ لسنة ١٩٦١ ، ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ، ومحكمة بندر المنيا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والمصادرة فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا

اهتباربا بتارنج ٢٣ بناير سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتارنج ٢٤ فبرابر سنة ١٩٧٢ بعدم قبولها بلا مصاريف جنائية ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول المعارضة بعد أن قطعت الدعوى شوطا في طريق الفصل في موضوعها ورفضت المحكمة العذر المانع من الحضور وهو المرض النابت بالشهادة الطبية المقدمة بأسباب غير سائغة ودون سماع دفاع الطاعن في شأن ذلك العذر ، وأثبت الحكم أن النيابة العامة طابت عدم قبول المعارضة وهو ما لا أصل له بمحضر الجلسة .

وحيث إنه من المقرر أن للمحكمة أن تفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظر المعارضة قد قطعت شوطا في طريق الفصل في موضوعها ، فإن ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن برر قضاءه برفضهما بقوله ” إنه تأسيسا على ما تقدم ولم كانت المحكمة لا تطعن إلى الشهادة الطبية التي قدمها المتهم في بيان العذر المانع عن الحضور بجلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦ إذ الثابت بالشهادة التي قدمها الحاضر عنه وهي صادرة من ذات الطبيب المعالج عن ذات الفترة أنه كان مريضا بروما تيزم حاد بالمفاصل مما تستتبط منه المحكمة أن هاتين الشهادتين اصطنعتا لخدمة المتهم ” وكانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا تثريب عليها إن هي أطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها

لأسباب السائغة التي أوردتها ، فإن النعى على الحكم القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة وإذا كان الثابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت بالجلسة عدم قبول المعارضة ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبتته الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ومضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دقاقة .

(٢٩١)

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ قضائية

حكم . " اصداره " . نقض . " أسباب الطعن ما لا يقبل منها " .
دستور .

صدور الحكم باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ لا ينال من مقومات وجوده قانونا .
هله . ذلك ؟

الأمة اشتمل مضمونها من الشعب . المهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة
أو باسم الشعب يكن في حرص الشارع الدستوري على الانصاح من صدورها باسم الجماعة صاحبة
السيادة ومصدر كل السلطات في البلاد . النقاء هبارتي باسم الأمة وباسم الشعب عند معنى
واحد في المقصود من هذا المناط هو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل
السلطات فيها .

لما كانت المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ مارس
سنة ١٩٥٨ ثم المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤
قد نصت جميعا في صياغة متطابقة على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " .
كما رددت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمي ٥٦
لسنة ١٩٥٩ ، ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة ، ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور
جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ —
والذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه — ونصت على أن " تصدر الأحكام
وتنفذ باسم الشعب " . لما كان ذلك ، وكان كل من دستور عامي ١٩٦٤ و ١٩٧١

قد نص في مادته الأولى على أن "الشعب المصرى جزء من الأمة العربية" كما نص أولهما في مادته الثانية على أن "السيادة للشعب وأطلق في الوقت ذاته على المجلس التشريعى اسم مجلس الأمة ، كما نص الدستور الراهن في مادته الثالثة على أن "السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات" . وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن الشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية وأطلق فى الوقت نفسه على المجلس التشريعى اصطلاح مجلس الأمة الاتحادى ، فإن البين من استقرار هذه النصوص جميعا أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب ويكون الهدف الاسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكن فى حرص الشارع الدستورى على الإفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات فى البلاد . لما كان ذلك ، فإن عبارتى "باسم الأمة" "وباسم الشعب" تلنقيان عند معنى واحد فى المقصود من هذا المماط ويدلان عليه ، وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون الطعن عليه لهذا السبب فى غير محله ، ويتعين رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز شبين القناطر محافظة القليوبية . المتهم الأول : ضرب عمدا بعضا على مواضع مختلفة من جسدها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار . المتهم الثانى : ضرب عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتى تقرر لملاجهامدة لاتزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمسدين ١/٢٣٦-٢ و ١/٢٤٢-٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠ . وادعى

مدنيا كل من ١ — و ٢ — و ٣ —
 وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض
 المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات بنها قضت
 حضوريا بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٢ عملا بمادتي الاتهام (أولا) بمعاينة
 المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة . (ثانيا) بمعاينة المتهم الثاني بالحبس
 مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
 النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لأنه صدر في ٢٣ من يناير
 سنة ١٩٧٢ باسم الأمة لا باسم الشعب كما يقضى بذلك دستور جمهورية مصر العربية
 الذى صدر الحكم فى ظله .

وحيث إن المادة السابعة من الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير
 سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر فى ٥ من مارس
 سنة ١٩٥٨ ثم المادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤
 قد نصت جميعا فى صياغة متطابقة على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة "
 كما رددت المادة ٢٥ من قانونى السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمى ٥٦
 لسنة ١٩٥٩ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة ، ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور
 جمهورية مصر العربية المعدول به إعتبارا من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ —
 والذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه — ونصت على أن " تصدر الأحكام
 وتنفذ باسم الشعب " . لما كان ذلك ، وكان كل من دستورى عامى ١٩٦٤
 و ١٩٧١ قد نص فى مادته الأولى على أن " الشعب المصرى جزء من الأمة العربية "
 كما نص أولهما فى مادته الثانية على أن " أن السيادة للشعب " وأطلق فى الوقت
 ذاته على المجلس التشريعى اسم مجلس الأمة ، كما نص الدستور الراهن فى مادته
 الثالثة على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " . وكانت المادة
 الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن الشعب فى اتحاد

الجمهوريات العربية جزء من الأمة" وأطلق في الوقت نفسه على المجلس التشريعي إصطلاح مجلس الأمة الاتحادى ، فإن البين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الأمة أشمل مضمونا من الشعب ويكون الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على الإفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات فى البلاد. لما كان ذلك ، فإن عبارتى " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط ويدلان عليه ، وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها . لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ويكون الطعن عليه لهذا السبب فى غير محله ، ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد مراح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراري
وابراهيم اللدواني ، ومصطفى الأسبوطي ، وحسن المغربي .

(٢٩٢)

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤ التضاوية

عقوبة . " وقف تنفيذها " . مواد مخدرة . وقف تنفيذ . عود .
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " نظره
والحكم فيه " .

عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى
جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . المادة ٤٦ من القانون المذكور .

توقيع الحكم بعقوبة اللجنة على المطعون ضده عن جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف
تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحيفته حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة
من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . خطأ
في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة
المقضى بهما .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق
الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون " . ولما كان
الناصب أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت
سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ حضوريا بالحبس سنتين
مع الشغل وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإن المحكمة إذ انتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة
اللجنة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال

المصرح بها قانونا التي دانتها بها وفقا لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز أجا محافظة الدقهلية . أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد الميية بأمر الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٠ ومحاكمة جنايات المنصورة قضت بحضور بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ١/٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمواد ١٧ و ١/١٠٥ و ١/١٠٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ، لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ، وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة اللتين أوقعهما عليه قد أخطأ في تطبيق القانوني ، ذلك بأن النابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه قد سبق الحكم عليه بالإدانة التطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لإحرار مواد مخدرة ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة — عملا بنص الفقرة الأولى

من المادة ٤٦ من هذا القانون — أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة في الجريمة التي دين المطعون ضده بها .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المصوص عليها في هذا القانون " وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم (المطعون ضده) أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦٧ في قضية الجنحية رقم ٣٠٦١ سنة ١٩٦٤ أجا حضوريا بالحبس سنتين مع الشغل وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه لإحراز مواد مخدرة — بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر — فإن المحكمة إذا انتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده من جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دانتها بها وفقا لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها — أنه سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها في القانون ذاته — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإمارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين هزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٢٩٣)

الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٤ القضائية

(١) دفع . ” الدفع بطلان الإجراءات ” . بطلان . معارضة . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . إجراءات المحاكمة .

حق المتهم في الدفع بطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف
يسقط إذا لم يده بجلسة المعارضة . خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن بطلان
ذلك الإجراء . لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إثبات . ” شهود ” .
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . حكم . ” تسييبية ” .
تسييب غير معيب ” .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه من الأدلة . لها أن تعمل على أقوال
الشاهد في أي مرحلة . من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك . لها أن تأخذ
بأقوال الشاهد بمحض الضبط وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون التزام
بإبداء الأسباب .

النهي في هذا جدل في تقدير الدليل لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أن حق المتهم في الدفع بطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة
المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يده بجلسة المعارضة . وإذا كان البين
من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع بطلان ذلك الإجراء
فإنه لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها ، وأن تعمل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك ، كما أن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحض ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذا امر مرجعه إلى اطمئنانها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل في تقدير الدليل وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم منذ حوالى أسبوع سابق على يوم ٢٠/٥/١٩٦٨ بدائرة قسم الساحل : تواصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المصاغ المبين وصفا وقيمة بالمحضر لـ بأن تقدموا إليها وأوهموها بأنهم من مهاجرى السويس وأن معهم مصوغات ذهبية يرغبون في بيعها وطلبوا منها بيع المصوغات لهم وترك مصوغاتها وتقودها معهم حين عودتها فالتحذت المجنى عليها بهذه الطريقة الاحتيالية واستلمت المصوغات وسلمتهم المصاغ ثم اتضح أن المصوغات التي استلمتها مصوغات من مادة غير الذهب ، وطلبت معاقبتهم بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الساحل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٥ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم — الطاعن — ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم (الطاعن) هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ بقبول المعارضة شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب قد شابه بطلان في الإجراءات وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن بجلعة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠ التي قضى فيها استئنافاً وفي غيبته بتأييد الحكم المستأنف هذا إلى أن الحكم المطعون فيه عول على أقوال المحني عليها بمحضر جمع الاستدلالات واطرح بغير مبرر أقوالها بمحضر الجلسة والإقرار الكتابي المقدم منها والمتضمن نفى الاتهام عن الطاعن .

وحيث إنه من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يبدئه بجلعة المعارضة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الإجراء فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها ، وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك ، كما أن لها أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحضر ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلعة المحاكمة وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل في تقدير الدليل وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، وطله دقانة .

(٢٩٤)

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٢ القضائية

(١) نيابة عامة . أمر بالأوجه . دفع . ”الدفع بعدم جواز نظر الدعوى“ .
نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

قيد وكيل النيابة الواقعة جنائية احرار مخدر ضد مجهول وتأثيره في الوقت نفسه
بارسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات .
تأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام
وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد
خطأ مادي . فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات
لا يرد أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده . المادة ٢٠٩
اجراءات . من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به .
النعي على الحكم بخالفة القانون وانحما في تطبيقه إذ دان الصاعن ولم يقض
بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها . لا محل له . إذ أمر رئيس
النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الصاعن .

عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أو رده عليه . لا يعيبه . مادام الثابت من محاضر
الجلسات أن الصاعن لم يثره .

(ب) إثبات . ”شهود“ . محكمة الموضوع . ”سلطتها في تقدير الدليل“ .
نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بشهادته يفيد اطراحها
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . الجدل في ذلك
أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(ج) دفع . "الدفع بتلقيق التهمة" . حكم . "تسببه . تسبب
غير معيب" .

الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا
مريحا . يكفي أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي حولت عليها
في الحكم .

(د) إجراءات المحاكمة . اثبات . "شهود" . دفاع . "الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل
منها" .

استثناء دفاع الطعن عن سماع شاهد الإثبات وتلاوة أقراله . لا يحول دون
اعتماد الحكم على هذه الأقوال . ليس للطعن الذي على المحكمة عدم مناقشة الشاهد
أو مواجهته بدفاعة .

١ — إذا كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن وكيل النيابة بعد أن
انتهى من التحقيق أمر بقيد الواقعة جنائية احراز مخدر ضد مجهول وفي الوقت
نفسه أشر بارسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء
شهود الإثبات وأشر رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على المتهم
"الطاعن" بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه . فإن البين
من تصرف وكيل النيابة بقيده الواقعة ضد مجهول وارساله القضية إلى الرئاسة
مشفوعة بتقرير اتهام وقائمة بأدلة الثبوت قبل الطاعن ، أن قيد الواقعة ضد مجهول
كان مجرد خطأ مادي ، هذا إلى أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات
لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده أو من يقوم
مقامه — بإصدار الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات
وفقا لما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن المقرر أن
من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به وإذا أمر رئيس
النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النعي على الحكم بخالفه القانون والخطأ
في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة

الفصل فيها لا يكون له هل ، ولا على الحكم إن لم يناقش هذا الدفع ويرد عليه لأن الثابت من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

٢ — من المقرر أن وزن أقوال الشاهد متروك لتقدير محكمة الموضوع وتبقى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، فلاجناح على المحكمة إن اعتمدت على أقوال شاهد الإثبات في قضائها بالادانة بعد أن أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة من الظروف التي أحاطت بشهادته .

٣ — الدفع بتأنيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل يكفي أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي حولت عليها في الحكم .

٤ — إذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن استغنى عن سماع أقوال شاهد الإثبات وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت فإن ذلك لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال لأن أدلى بها الشاهد في التحقيقات وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة أنها لم تناقش الشاهد أو تواجهه بدفاع الطاعن

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ / ١٢ / ١٩٦٨ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة: أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحاله إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٧١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم (١)

الملحق به بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن احراز المتهم للمخدر كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز المخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التمييز والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأن وكيل النيابة بعد أن انتهى من تحقيق الواقعة أمر بقيدها جنائية ضد مجهول وبعث بالأوراق إلى رئيس النيابة لاعتقاد هذا القيد ، وإذ أقر رئيس النيابة هذا الرأي فإنه يكون بمثابة أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدوى الجنائية يحول دون إقامتها على الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تقضى بعدم جواز نظر الدوى الجنائية لسابقة الفصل فيها وإذ قضى حكمها المطعون فيه بإدانة الطاعن وأغفل الرد على دفع الطاعن في هذا الصدد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، كما أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه بالإدانة على أقوال الضابط شاهد الإثبات وأخذ بالتصوير الذي أسبغه على الواقعة مع مجافاة هذا التصوير للنطق إذ ليس من المعقول أن يتخلى الطاعن عن الكيس المحتوى على المخدر والنقود المضبوطة ويهرب فجرد رؤيته للضابط الذي لا يعرفه من قبل ، كما أن الضابط قرر في التحقيقات أن الطاعن لم يكن بمفرده بل كان يحيط به آخرون هربوا معه على خلاف ما أورده الحكم في بيان الواقعة ، وأن ظروف الحادث تقطع بتلفيق التهمة على الطاعن ، كما أن الحكم أغفل مناقشة شاهد الإثبات ومواجهته بدفاع الطاعن وهذا كله مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن وكيل النيابة بعد أن انتهى من التحقيق أمر بقيد الواقعة جنائية إحراز مخدر ضد مجهول وفي الوقت نفسه أشر بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات ،

وأشهر رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على المتهم "الطاعن" بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه . لما كان ذلك ، وكان البين من تصرف وكيل النيابة بقيده الواقعة ضد مجهول وإرساله القضية إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير اتهام وقائمة بأدلة ثبوت التهمة قبل الطاعن أن قيده الواقعة ضد مجهول كان مجرد خطأ مادي ، هذا إلى أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده — أو من يقوم مقامه — بإصدار الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات وفقا لما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة إطلاع رأي وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، وإذا أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل ، ولا على الحكم إن لم يناقش هذا الدفع ويرد عليه لأن الثابت من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة مستمدة من شهادة النقيب الضابط بإدارة البحث الجنائي ومما ثبت من نتيجة التحليل وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ولها أصلها الثابت في الأوراق ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في قوله : "وحيث إن المتهم أنكر التهمة وذهب الحاضر معه إلى التشكيك على غير طائل في شهادة الضابط وهي التي اطمأنت إليها المحكمة ودات على ضبط المتهم مثلها وأن هذه الحالة أوجدها المتهم نفسه بإلقائه وتخليه عن المخدر الذي التقطه الضابط من على الأرض دون تعرض لحريته ولم يسع الضابط لخلق حالة التلبس بل هي التي استتبع القبض على المتهم على وجه صحيح قانونا بعدم تخليه طواعية عن المخدر" . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة التقض ، فلا جناح على المحكمة إن اعتمدت على أقوال شاهد الإثبات في قضائها بالإدانة بعد أن أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة من الظروف التي أحاطت بشهادته ،

لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من أن التهمة ملفقة هو بدوره من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل يكفي أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي حولت عليها في الحكم ، ولما كان ما ينعاه الطاعن من أن المحكمة لم تناقش شاهد الإثبات أو تواجهه بدفاع الطاعن مردودا بأن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن استغنى عن سماع أقوال الشاهد وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت ولا يحول ذلك دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال التي أدلى بها الشاهد في التحقيقات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٢٩٥)

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) حكم . "إصداره" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
دستور .

صدر الحكم باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ لا يتال من مقومات
وجوده قانونا . للتقاء عبارتي "باسم الأمة" و"باسم الشعب" عند معنى
واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السيادة العليا صاحبة السيادة
في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

(ب ، ج) محكمة الموضوع . "ملاحظتها في تقدير الدليل" . حكم .
"تسبيبه . تسبيب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" .

(ب) كفاية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالإبراء
ما دام أنه أحاط بالدعوى من بعبر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله .
(ج) لا يقدح في سلامة حكم الإبراء أن تكون إحدى دعوماته معيبة ما دام أقيم
على دعومات أخرى منمودة لم يوجه إليها أي عيب وتكفي وحدها لحمله . مثال .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن عبارتي "باسم الأمة" و"باسم الشعب"
يلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السيادة العليا
صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها . لما كان ذلك ،

فلان صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ — لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون الطعن عليه بهذا السبب غير مفيد .

٢ — من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه إنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض الأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والاحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ، خلص إلى أن التهم الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها ، وهي أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون بريئا من حالة القصور في التسيب أو الفساد في الاستدلال .

٣ — لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ، فإنه بفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطئه في تصور شهادة المجنى عليه وتعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير الفني ، فإن هذا العيب غير منتج مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أي عيب وتكفي وحدها لحمله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٧٠/٧/١٩ بدائرة مركز مغاغة في محافظة المنيا : (١) قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا فاريا من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (٢) شرع في قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية ومداركة المجنى عليه بالعلاج . (٣) أحرز بغير ترخيص

سلاحاً نارياً غير مششخن "بندقية خرطوش" . (٤) أحرز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر الغير مرخص له بحمله وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك بتاريخ ١٩٧١/٤/٨ . ومحكمة جنايات المنيافضت حضوراً بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٠ عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهم القتل العمد والشروع فيه وإحراز السلاح والذخيرة المسندة إليه ، قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه صدر باسم الأمة ولم يتوج باسم الشعب عملاً بالمادة ٧٢ من الدستور الدائم المعمول به من يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ مما يفقده مقومات وجوده قانوناً . هذا إلى أنه اطرح شهادة المجنى عليه الثاني مصوراً منه أنها لو صحت لكانت إصابته بالرأس من الخلف لأمن الأمام كما جاء بالتقرير الفني مع أن الثابت بهذا التقرير أن إصابته ذلك المجنى عليه قد حدثت بالصدغية اليمنى باتجاه يتعذر تحديده لكون الرأس عضو متحرك ، مما ينفي بعدم تحييص المحكمة للدعوى والإحاطة بأدلة الثبوت فيها .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " يلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها . لما كان ذلك ، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر إنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحملها ، وكان يبين من الحكم

المطعون فيه إنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تحييدها والإحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ، خلص إلى أن التهم الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التي أوردتها ، وهي أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون بريئاً من — حالة القصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال — ولا يقدح في سلامته أن تكون إحدى دعائمه معيبة ، فإنه بفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطئه في تصور شهادة المجنى عليه وتعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير الفني ، فإن هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائمت أخرى متعددة لم يوجه إليها أي عيب وتكفي وحدها لجملة .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بمناحة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطه دنانة .

(٢٩٦)

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ القضائية

(١ ، ب) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . ” التفتيش بناء على إذن “ .
إختصاص . إجراءات . مواد مخدرة . دفع . ” الدفع ببطلان
الضبط والتفتيش “ .

(١) المادة ٢٣ إجراءات منعها الضباط العاملين . لسنة ١٩٦٣ . منحها الضباط العاملين
بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة الضبط بصفة عامة
وشاملة . ولا يتم قبض على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب
خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها
لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .

(ب) المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث
الجنائي بمديرية الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة
أنحاء الجمهورية .

إختصاص وكل نيابة مخدرات للقاهرة الأذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف
في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار
وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .

تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش
من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة
إلى دائرة قسم الجيزة وقوامه بتفتيشها . صحيح لمارسه اختصاصا أصيلا له توخا
ومكانيا . النفي يبطلان الإجراءات غير صحيح .

(ج) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . مواد مخدرة . إجراءات .

استخلاص الحكم في استدلال سائق لرضاء الطاعة بتفتيش منزلها وعدم إثارة
الافراح بجملة المحاكاة لحصول إكراه للتوقيع على إقرار الرضاء بالتفتيش . الجدل
في صحة إقرار الطاعة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .

(د) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . حكم . " تسببيه . تسبب
غير معيب " . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . مواد مخدرة .

استخلاص الحكم بسلامة تفتيش منزل الطاعة برضاها . تزيد إلى بحث حالة
التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها . عدم تعويله في قضائه برفض الدفع ببطلان
التفتيش على ما تزيد إليه . لا يعيبه ما استورد إليه من تقارير قانونية خاطئة لم يكن
بحاجة إليها ولم يكن لها أثر في منطقتة أو في النتيجة التي خلص إليها .

(هـ) مواد مخدرة . حيازة . جريمة . " أركانها " .

حيازة المادة المخدرة يكفي فيما أن يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها ولو لم تكن
في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره . مثال لتسبب سائق في التدليل
على نسبة حيازة المخدر للطامن .

١ - منحت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث
الجائى بمديرية الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه أن يكون
في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية
حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائى لم يرد أن يقيدوا لديهم بأى قيد أو يحد
من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا
للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم
حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة
الضبط القضائى على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك
الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط ذوى الاختصاص العام
ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن
العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار نظامى لا يشتمل على ما يمس

أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما ينحول وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة من ضابط معين بالنسبة الى نوع أو أنواع معينة من الجرائم .

٢ — لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فضلا عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية، وكان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الآذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الحيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فإنه في تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الحيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوحيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يتجاوز حدود اختصاصه الذي ينبسط على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النعي ببطلان الاجراءات في هذا الصدد .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص في استدلال سائق إلى أن تفتيش منزل الطاعنة الثانية لم يتم إلا بعد موافقتها على ذلك موافقة تضمنها الإقرار الذي وقعت عليه ببصمة إبهامها وبصمة خاتمها ووقع عليه إبنها الطالب بالمدارس الثانوية والذي يعرف القراءة والكتابة جيدا وبالتالي عرف مضمون ما وقع عليه ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يترشئا عن حصول التوقيع على الإقرار نتيجة إكراه فإن الجدل في صحة إقرار الطاعنة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى سلامة تفتيش منزل الطاعنة قد عرض إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس وإلى توافر الدلائل الكافية التي تجيز القبض والتفتيش وأشار في أسبابه صراحة إلى أن ذلك كان تزيدا

منه بعد أن استقامت عناصر الحكم وتوافرت الدلائل التي أقامت عليها المحكمة اطمئنانها إلى ما انتهت إليه من سلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها ، وإذ كان هذا القول من الحكم يدل على أن المحكمة لم تعمل في قضائها برفض الدفع ببطلان ذلك التفتيش على ما تزيدت إليه من بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية ، فإنه لا يعيب الحكم ما استورد إليه من قرارات قانونية خاطئة بفرض وقوع ذلك مما لم يكن الحكم بحاجة إليه ولم يكن له أثر في منطقته أو في النتيجة التي خلص إليها .

هـ — لا يشترط لا اعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في نسبة المخدر المضبوط للطاعن الأول إلى أنه زوج ابنة الطاعنة الثانية واحتفظ به لديها إمعانا في التحفي عن رجال السلطة وتيسيرا لتصرفه وإلى إقرار الطاعنة الثانية وابنها المحكوم ببراءته للضابط وأفراد القوة وقيامهما بالإرشاد عن المضبوطات وإلى قيام المبرر القوي الذي يسمح للطاعن الأول باستعمال منزل الطاعنة الثانية في حفظ المخدرات التي يتجر فيها باعتباره زوج ابنتها وإلى وقوف سيارته المملوكة له أمام هذا المنزل يقودها شخص معروف بأنه من كبار تجار المخدرات وأن القوة كانت تجهل هذا المنزل ومدى صلته بالطاعن الأول ولم تكن تعلم بما كان فيه من جوهر مخدر إلا بعد إقرار الطاعنة الثانية وابنها وإرشادهما وأن الإقرار تضمن أن المخدر مملوك للطاعن الأول وليس في الأوراق ما يفيد قيام خلف بينه وبينهما يدفعهما إلى اتهامه بغير حق ، وإلى أن الأوراق خالية مما يؤثر في عقيدة المحكمة فيما اطمأنت إليه من أن المخدر المضبوط للطاعن الأول أخذا بأقوال الطاعنة الثانية وابنها رغم عدولهما عنها بغية التنصل من آثارها سواء بالنسبة لهما أو للطاعن الأول — وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا ومائعا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط إلى الطاعن الأول بنقض النظر عن ضبط المخدر في أكثر من مكان بالمنزل ما دام أن الكيسين المضبوطين في الصيوان ممتلئين لا كياس المخدر

التي ضببطت بارشاد الطاعنة وأقرت للضباط بأنها مملوكة للطاعن الأول فان النعى على الحكم بالقصور أو الفساد في الاستدلال في هذا الخصوص ينحل إلى جمل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم في يوم ١٩٧١/٧/٢٥ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة ، المتهم الأول (الطاعن) : حاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . المتهمان الثاني والثالثة (الطاعنة) : أحرضا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي الجواهر المخدرة سالفة الذكر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للوصف والمواد الواردة بأمر الإحالة فقرر ذلك في ١٩٧٢/٢/٥ . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠ عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٣ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه وبمعاينة المتهم (الطاعنة) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمها ألف جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن الأول بجريمة حيازة حشيش بقصد الاتجار والطاعنة الثانية بجريمة إحراز الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال — ذلك بأن الضبط والتفتيش إذ وقعا بدائرة محافظة الجيزة وكان الضابط المأذون له بالضبط والتفتيش

يعمل بوحدة مكافحة جرائم المال بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة فقد تمسك الدفاع عن الطاعنين أمام محكمة الموضوع ببطلان إذن التفتيش وإجراءات الضبط والتفتيش تأسيسا على أن الاذن صدر إلى ضابط غير مختص لا نوعيا ولا مكانيا بالضبط لأنه يعمل في وحدة جرائم المال ولا شأن له في مكافحة المخدرات طبقا لقرار وزير الداخلية بتنظيم مصالحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل دائرة منها ، وأن اختصاصه محدد بدائرة محافظة القاهرة ولا يصح أن يتجاوز هذا الاختصاص إلى دائرة محافظة الجيزة ، كما أنه لم تكن له ولاية تتبع السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى الجيزة ، وبفرض ولايته في ذلك جدلا فلم تكن له ولاية أو اختصاص بعد أن استنفذ إذن التفتيش حدوده وأغراضه بعدم العثور على شيء بالسيارة المأذون بتفتيشها في تفتيش منزل الطاعنة الثانية — لأنه أصبح في هذه الحالة فردا ماديا وليس من رجال الضبط القضائي في دائرة محافظة الجيزة ، فضلا عن ذلك فإن رضا الطاعنة الثانية وابنها المحكوم ببراءته بتفتيش منزلها لم يكن رضا حرا حاصل قبل الدخول وبعد إلامها بطرف التفتيش وعدم وجود مسوغ في القانون ينحول من يطلبه ساطة لإجرائه — غير أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع بالبطلان ورد عليه بما لا يتفق وصحيح القانون ، كما اعتمد بغير سند من القانون في تبرير الإجراءات إلى قيام حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية ، فضلا عما شاب رده بشأن حصول التفتيش قبل الإقرار وانعدام الرضاء به من فساد في التسبيب وفي الاستدلال ، كما خلا من الرد على الدفاع القائم على أن التوقيع على الإقرار قد حصل بالإكراه هذا إلى أن الحكم عول في قضائه بإدانة الطاعن الأول على التحريات عنه وعن سيارته وعلى ضبط المأذنة المخدرة وإقرارات الطاعنة الثانية وابنها المحكوم ببراءته في حين أن التحريات لم تتأيد بشيء ما وأن المخدر ضبط منفصلا عن شخصه ومسكنه وأن قول الطاعنة الثانية وابنها إنما هو قول مرسل يدحضه وجود المخدر في أكثر من مكان بالمنزل وكل ما ساقه الحكم تبريرا لحيازة الطاعن الأول للمخدر لا يصلح سببا لتبرير ثبوت التهمة في حقه من ناحيتين المادية والمعنوية ، وذلك كله يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن النقيب بوحدة مكافحة جرائم المال بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة استصدر إذنا من وكيل نيابة مخدرات القاهرة بضبط الطاعن الأول وتفتيشه وتفتيش السيارة رقم ١٠٤٠٧ ملاكى جيزة لضبط ما يحوزه أو يحزره أو يوجد بالسيارة من جواهر مخدرة ، وقد صدر هذا الإذن بناء على التحريات السرية التى أحرأها ذلك الضابط بأن الطاعن الأول يتجوز فى الجواهر المخدرة ويستخدم السيارة فى نقل تلك الجواهر وترويجها بدائرة مصر القديمة . وتفاذا للإذن كمن الضابط ومعه قوة من رجال الشرطة السريين بأول المنيل بجوار سراى محمد على ثم شاهد السيارة المأذون بتفتيشها تتجه بسرعة إلى كوبرى الجامعة ثم إلى الجيزة فأسرع إلى متابعتها حتى وقفت أمام أحد المنازل بشارع الوحدة العربية بدائرة قسم الجيزة ، وكان يقودها أحد تجار المخدرات المعروفين وبجواره شخص آخر ولدى وقوفها نزل من المنزل المحكوم ببراءته — وهو ابن الطاعنة الثانية وجرى بينه وبين من فى السيارة حديث لم يتبينه الضابط فأسرعت القوة إليهم وقام الضابط بتفتيش السيارة فلم يعثر على شئ بها ولما استفسر من ثلاثتهم عن الجواهر المخدرة اعترف له ابن الطاعنة الثانية بأن الطاعن الأول وهو زوج شقيقته أحضر كمية منها إلى المسكن الذى يقيم فيه مع والدته حتى يرسل فى طلبها وأبدى استعدادة الإرشاد عنها وصعد أمامه إلى المسكن وطرق بابه فخرجت الطاعنة الثانية زوجة الطاعن الأول وأيدت أقوال ابنها وصرحت للقوة بدخول المسكن لتفتيشه ووقعت ببصمة إيهامها وبصمة خاتمها على إقرار بموافقتها على التفتيش وقعه معها ابنها وأرشدت القوة إلى حجرة على يمين الداخل وجدت بها قففة إلى جوار السرير تحتوى على ثلاثة وثلاثين كيسا من جوهر الحشيش وذكرت أنها للكمية التى أحضرها الطاعن الأول وباستكمال التفتيش عثر الضابط فى صيوان على يسار الداخل على كيسين مماثلين وعلى ميزان كبير بكفتين وصنعتين — وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال الضابط ومرافقيه من رجال الشرطة السرية ومن تقرير التحليل — وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها — عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش ورد عليه بأنه وإن كان الضابط الذى تولى تنفيذ الإذن يعمل بوحدة مكافحة جرائم المال بإدارة البحث الجنائي

بمحافظة القاهرة إلا أن هذا التخصيص لا يسلبه صفته الأساسية التي أضفها عليه القانون باعتباره من مأموري الضبطية القضائية وأن سلطة التحقيق لا تلزم باختيار شخص معين من رجال الضبط القضائي ومادامت النيابة العامة قد أذنت لهذا الضابط بتنفيذ الإذن بالتفتيش فإن قيامه بذلك يكون قد تم في نطاق القانون . وما قاله الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة ، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد أو يحدد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينا من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام ولا ينال من هذا النظر ما شتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما يخول وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم . لما كان ذلك وكان الثابت أن الضابط بفرض تجاوزه اختصاصه المكاني — إنما تتبع السيارة المأذون بتفتيشها نظرا لحالة الضرورة التي وصفها الحكم من فرار السيارة بسرعة أمام الكمين المعد بحيث تعذر على القوة إيقافها مما يجزله في سبيل تنفيذ الإذن تتبعها — ومع ذلك فإنه لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلا عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية ، وكان اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة

محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ۱۸ فبراير سنة ۱۹۵۸ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة ، ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الاذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ، فانه في تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينسب على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النعي ببطلان الاجراءات في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان ما أجراه الضابط في الدعوى من تحريات وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها واختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء موضوع الجريمة أو المتحصلة منها ومباشرة كل ما يخوله القانون من اجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في استدلال سائق إلى أن تفتيش منزل الطاعنة الثانية لم يتم إلا بعد موافقتها على ذلك موافقة تضمنها الاقرار الذي وقعت عليه ببصمة ابهامها وبصمة خاتمها ووقع عليه ابنها الطالب بالمدارس الثانوية والذي يعرف القراءة والكتابة جيدا وبالتالي عرف مضمون ما وقع عليه وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يثر شيئا عن حصول التوقيع على الاقرار نتيجة اكراه فان الجدل في صحة اقرار الطاعنة الثانية ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا - أما ما يشير الطاعنان بجلسة اليوم بشأن تزوير الاقرار فانه في جوهره لا يعدو أن يكون ترديدا لما أثاره في وجه النعي وكان مطروحا أمام محكمة الموضوع بشأن المنازعة في صحة الاقرار بالرضاء بالتفتيش وقالت فيه المحكمة كلمتها بما يكفي ويسوغ به قضاؤها في هذا الخصوص ، ومن ثم فلا تقبل لإثارته أمام محكمة النقض - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى سلامة تفتيش منزل الطاعنة الثانية قد عرض إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس وإلى توافر الدلائل الكافية التي تميز القبض والتفتيش وأشار في أسبابه صراحة إلى أن ذلك كان تزييدا منه بعد أن استقامت عناصر الحكم وتوافرت الدلائل التي أقامت عليها المحكمة اطمئنانها إلى ما انتهت إليه

من سلامة تفتيش منزل الطاعنة الثانية برضاها ، وإذ كان هذا القول من الحكم يدل على أن المحكمة لم تعول في قضائها برفض الدفع ببطلان ذلك التفتيش على ما تزايدت إليه من بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية ، فإنه لا يعيب الحكم ما استورد إليه من قرارات قانونية خاطئة بفرض وقوع ذلك مما لم يكن الحكم بحاجة إليه ولم يكن له أثر في منطقته أو في النتيجة التي خلص إليها .

ومن ثم فإن الحكم يكون صحيحا فيما جرى به قضاؤه من رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءات الضبط والتفتيش ويصحح النعي في ذلك كله بغير سند — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في نسبة المخدر المضبوط للطاعن الأول إلى أنه زوج ابنة الطاعنة الثانية واحتفظ به لديها إمعانا في التخفي عن رجال السلطة وتيسيرا لتصرفه وإلى إقرار الطاعنة الثانية وإبنتها المحكوم ببراءته ، للضابط وأفراد القوة وقيامهما بالإرشاد عن المضبوطات وإلى قيام المبرر القوى الذي يسمح للطاعن الأول باستعمال منزل الطاعنة الثانية في حفظ المخدرات التي يتجر فيها باعتباره زوج ابنتها ، وإلى وقوف سيارته المملوكة له أمام هذا المنزل يقودها شخص معروف بأنه من كبار تجار المخدرات وأن القوة كانت تجهل هذا المنزل ومدى صلاته بالطاعن الأول ولم تكن تعلم بما كان فيه من جوهر مخدر إلا بعد إقرار الطاعنة الثانية وإبنتها وإرشادهما وأن الإقرار تضمن أن المخدر مملوك للطاعن الأول وليس في الأوراق ما يفيد قيام خلف بينه وبينهما يدفعهما إلى اتهامه بغير حق ، وإلى أن الأوراق خالية مما يؤثر في عقيدة المحكمة فيما اطمأنت إليه من أن المخدر المضبوط للطاعن الأول أخذا بأقوال الطاعنة الثانية وإبنتها رغم عدولهما عنها بغية التنصل من آثارهما سواء بالنسبة لهما أو للطاعن الأول — وإذ كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط إلى الطاعن الأول بغض النظر عن ضبط المخدر في أكثر من مكان بالمنزل ما دام أن الكيسين المضبوطين في الصيوان مماثلين لأكياس المخدر التي ضبطت بإرشاد الطاعنة وأقرت للضابط بأنها مملوكة للطاعن الأول ، ولما كان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبدوسا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره ، فإن النعي على الحكم بالفصور أو الفساد في الاستدلال في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هرام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفة ، وطه دنانة .

(٢٩٧)

الطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٢ القضائية

مواد مخدرة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب " .

حق محكمة الموضوع في الفصل بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت بشرط بأن يشمل حكمها على ما يفيد محضها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة
الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة .

إعتراف المطعون ضده في محضر الشرطة وأمام النيابة . إعمال الحكم عرض هذا الدليل وعدم
إدلاء المحكمة برأيها فيه وتبريرها قضاءها بقولها إن التحقيقات خلون أي اعتراف وإن شهادة
الشاهدين لم تنأيد بأي دليل . يكشف عن أنها أصدرت حكمها دون أن تخص الدعوى وتحيط بأدلة
الثبوت فيها . وجوب القضا والإحالة .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة
إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت
التي قام الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فريحت دفاع المتهم
أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان يبين من الاطلاع
على المفردات المضمومة أن الضابط بإدارة مكافحة المخدرات قد أثبت في محضره
أن المطعون ضده قد اعترف له بأنه اشترى المخدر المضبوط وقدره ثلاث أقات
من الحشيش من أحد التجار وأنه وضع هذه الكمية التي تساوى ١٨ طربة حشيش
في صندوق تفاح سلمهما إلى الشاهدين للسفر بهما إلى القاهرة وطلب منهما أن يتزلا

في فندق معين ، وأنهما لم يكونا على علم بمحتويات الصندوقين وجاءت أقوال المطعون ضده بتحقيقات النيابة مؤيدة لصدور ذلك الاعتراف منه للضابط فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لاعتراف المطعون ضده في محضر الشرطة وأمام النيابة ولم تدل المحكمة برأيها فيه بل بررت قضاها بقولها إن التحقيقات خلو من أى اعتراف وأن شهادة الشاهدين لم تتأيد بأى دليل ، فإن في ذلك ما يكشف عن أنها أصدرت حكمها دون أن تمحص الدعوى وتحيط بأدلة الثبوت فيها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٩/٩/٢٧ بدائرة قسم التزعة محافظة القاهرة (أولا) جلب جودرا مخدرا (حشيشا) إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة (ثانيا) شرع في تهريب البضائع المبينة بالمحضر بأن سلمها لـ و لإحضارها معهما من الخارج وحاول إدخالها إلى البلاد بطريق غير مشروع ودون إثباتها في الإقرار الجمركي بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١١/١١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة جلب المخدر وتهريبه إلى داخل البلاد ، قد شابه

قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يعرض لاعتراقات المطعون ضده بالتحقيقات بشرائه المخدر المضبوط من لبنان وإخفائه في صندوق تفاح سلمهما للشاهدين للسفر بهما إلى القاهرة مما ينفي عن عدم تمييز المحكمة للدعوى وعدم إحاطتها بأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المقدم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات قد أثبت في محضره أن المطعون ضده قد اعترف له بأنه اشترى المخدر المضبوط وقدره ثلاث أقات من الحشيش من أحد التجار بقرية بريثال بالقرب من بعلبك بسعر الافة ١٢٥ ليرة لبنانية ، وأنه وضع هذه الكمية التي تساوى ١٨ طربة حشيش في صندوق تفاح سلمهما إلى الشاهدين للسفر بهما إلى القاهرة وطلب منهما أن يتزلا في فندق معين ، وأنهما لم يكونا على علم بمحتويات الصندوقين وجاءت أقوال المطعون ضده بتحقيقات النيابة مؤيدة لصدور ذلك الاعتراف منه للضابط فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لاعتراف المطعون ضده في محضر الشرطة وأمام النيابة ولم تدل المحكمة برأيها فيه بل بررت قضاءها بقولها أن التحقيقات خلو من أى اعتراف وأن شهادة الشاهدين لم تتأيد بأى دليل فإن في ذلك ما يكشف عن أنها أصدرت حكمها دون أن تخص الدعوى وتحيط بأدلة الثبوت فيها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ،
ومصطفى الأسيوطنى ، وعبد الحميد الشريدى ، وحسن المغربي .

(٢٩٨)

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) إجراءات المحاكمة . إعلان . معارضة . ” نظرها والحكم فيها ” .
نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .

إعلان المعارض بالجلسة المحددة لظهوره . يجب أن يكون لشخصه أوفى محل
إقامته . إعلانه بجهة الإدارة لمدة الاستدلال دلى . موطنه . لا يصح . دلم الوكيل —
الذى قرر بالمعارضة نيابة عن المحكوم عليه بالجلسة التى حددت لظهورها لا يفتى من وجوب
إعلان المعارض بالطريق القافونى مادام لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . القضاء
باعتبار المعارضة كأن لم تكن — بناء على هذا الإعلان — خطأ .

(ب) نقض . ” التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده ” . طعن .
” الطعن بالنقض . ميعاده ” . معارضة . ” الطعن فى الأحكام الصادرة
فيها ” .

بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لاستناده دلى لإعلان المعارض بجهة
الإدارة . أثره : عدم افتتاح ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وإيداع أسبابه إلا من
تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره .

كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذى استشكل فيه فى تنفيذ ذلك
الحكم يوجب اعتباره هذا اليوم مبدءا للبعد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بـجـلـسـة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، كما أن الأصل أنه لا يغني عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته ولم وكيله بها طالما أن الأصل لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . ولما كان البين من الأوراق أن وكيلًا عن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده ، وأنه أشر على التقرير بتاريخ الجلسة التي حددت لنظر المعارضة ، وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور بـجـلـسـة المعارضة بجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا .

٢ — إن بطلان الحكم الصادر باعتبار المعارضة — في الحكم الغيابي الاستثنائي — كأن لم تكن ، لاستناده إلى إعلان المعارض بجهة الإدارة يترتب عليه أن ميعاد الطعن فيه وإيداع الأسباب التي بنى عليها لا يفتح إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره . ولما كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكان البين من الأوراق أنه قرر بالطعن فيه بالنقض في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ وقدم الأسباب في اليوم التالي ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة عابدين الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : بدد قيمة الشيك رقم ٥٧٤٤٣٦ المسحوب من الشركة المالية والصناعية المصرية على بنك الإسكندرية والمسلم إليه بصفته وكيلًا عن المسحوب لصالحه الشيك وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى غيابيا

في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملاً بمادة الاتهام (أولاً) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لوقف التنفيذ .
(ثانياً) وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم أن يؤدي إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسون جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات المدنية ومبلغ ثلاثة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٦٧ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابياً بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وعلى إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة التي قرر بها وكيله نيابة عنه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابياً استئنافياً بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٧ فقرر وكيله المعارضة في الحكم وحدد لنظرها جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وقد تأسر على التقرير بهذا التاريخ . وبهذه الجلسة ، لم يحضر الطاعن فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيساً على عدم حضوره بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن أعلن بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٩ للحضور للجلسة المحددة لنظر المعارضة بجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه . ولما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور للجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته وكان الأصل أنه لا يفتى من إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها

طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا . ولما كان ميعاد الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها — المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — لا يفتح إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره وكان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ وهو اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكان يبين من الأوراق أنه قد قرر بالنقض في يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وقدم الأسباب في اليوم التالي فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية السادة المستشارين :
أبراهيم الديواني ، ومصطفى الأسبوطي ، وعبد الحميد الشريفي ، وحسن المغربي .

(٢٩٩)

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٢ القضائية

(أ) دفع . ” الدفع بعدم العلم بيوم البيع ” . ” الدفع بالتزوير ” . دفع .
” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . حجز . تبديد . حكم .
” تسببيه . تسبیب غير معيب ” . محكمة الموضوع . نقض . ” أسباب
الطعن . مالا يقبل منها ” .

الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد .
موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

(ب) محكمة ثاني درجة . ” الإجراءات أمامها ” . إجراءات المحاكمة .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . نقض . ” أسباب الطعن .
مالا يقبل منها ” . حجز . تبديد .

محكمة ثاني درجة . تحكم على مقتضى الأوراق . ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى
لزوما لإبرائه .

ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم استيضاحها محرر المحضر عن مكان
تحريره محضر التبديد . ما دام لم يطلب سماع أقواله ولم يوجه مطعنا ١٠ على إجراءات
محكمة أول درجة .

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه في قوله " والثابت من اعتراف المتهم أنه زوج المدينة وأن المذيع كان في محله أى في حيازته فهو مسئول عن الجرز وعلمه به ثابت من سياق هذا الاعتراف ومما جاء في محضر الجرز من أنه كان موجودا وعين حارسا على المحجوزات وقد تأجل البيع وتوقع منه على المحضر المحرر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٠ وهو توقيع لم يطعن عليه بثمة مطعن جدى ومحاولاته التوقيع على تقرير الاستئناف بتوقيع ظاهر لا ينفى أن توقيعه (فورمة) معينة هي التى وقع بها على محضر تأجيل البيع وحتى ولو لم يكن يعلم بتاريخ البيع فهو لم يدال على وجود المحجوزات ذاتها حتى يصح دحضه علمه بيوم البيع وذلك مع الإشارة إلى أنه في اليوم المحدد للبيع فالثابت أن مندوب الجرز انتقل إلى مكان الجرز وأن أضيف حرف (ل) فوق كلمة (محل) وبجوارها (نقطة) . وقد سبق القول بأن المحكمة لا تطعن إلى تلك الإضافة الظاهرة ... " وما قاله الحكم من ذلك سديد ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن الذى يردده في وجه الطعن ، ذلك بأن المحكمة وقد اطمأنت — للأسباب السائغة التى أوردتها — إلى بيانات محضر تأجيل البيع وصحة توقيع الطاعن عليه وإلى ما استظهرته من بيانات محضر التبريد من أنه حرر في مكان الجرز فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

٢ — الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال محرر المحضر ولم يوجه مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم استيضاح محرر المحضر عن الجهة التى انتقل إليها في اليوم المحدد للبيع والتى حرر بها محضر التبريد لا يكون سديدا .

الوقائع

لما تمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم ثان بندر المنصورة محافظة الدقهلية — بدد الراديو المبين الوصف والقيمة بالمحضر

والمملوك لـ والمحجوز عليه إداريا لصالح مجلس مدينة المنصورة والذي لم يسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراسته فاختلفه لنفسه لإضرار به . وطالبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم. ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد قد شابه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه كان يجهل يوم البيع وأن التوقيع المنسوب إليه على محضر التأجيل المؤرخ ٢٢ من أغسطس ١٩٧٠ والذي يفيد علمه بذلك اليوم ليس له وأن ما أثبتته مندوب الججز في محضر التبديد يفيد انتقاله إلى منزل المدينة لا إلى المحل الذي توقع به الججز وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما لا يسوغ إطرأحه إذ اعتبر أن التوقيع للطاعن دون أن يبين منده في ذلك ، وذهب في قضائه إلى أن المندوب انتقل يوم البيع إلى محل الججز ملتفتا عما هو ثابت بمحضر التبديد من أن مندوب الججز انتقل إلى منزل المدينة دون أن تناقش المحكمة محور المحضر في هذا الشأن ليوضح لها حقيقة الأمر ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه ثم عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه في قوله ” والثابت من اعتراف المتهم أنه زوج المدينة وأن المذيع كان في محله أي

في حيازته فهو مسئول عن الحجز وعلمه به ثابت من سياق هذا الاعتراف ومما جاء في محضر الحجز من أنه كان موجودا وعين حارسا على المحجوزات وقد تأجل البيع وتوقع منه على المحضر المحرر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٧٠ وهو توقيع لم يطعن عليه بثمة مطعن جدى ومحاولة التوقيع على تقرير الاستئناف بتوقيع ظاهر لا ينفى أن توقيع (فورمة) معينة هي التي وقع بها على محضر تأجيل البيع وحتى ولو لم يكن يعلم بتاريخ البيع فهو لم يدل على وجود المحجوزات ذاتها حتى يصح دحضه علمه بيوم البيع وذلك مع الإشارة إلى أنه في اليوم المحدد للبيع ، فالثابت أن مندوب الحجز انتقل إلى مكان الحجز وأن أضيف حرف (ل) فوق كلمة (محل) وبجوارها (نقطة) . وقد سبق القول بأن المحكمة لا تطعن إلى تلك الإضافة الظاهرة وتنوّه المحكمة إلى أن المتهم إن كان قد طلب احتياطيا أمام محكمة أول درجة استدعاء محرر المحضر ولم تجبه المحكمة إلى ذلك إلا أنه لم يتمسك بمماع أقواله أمام محكمة ثانية درجة نفاذا لطلبه الاحتياطى السابق مما يدل على أنه قد تنازل ضمنا عنه الأمر الذى لم تر معه المحكمة استدعاءه وأخذ أقواله وقد وجدت في الأوراق بحالتها ما يكفى لتكوين عقيدتها “ . وما قاله الحكم من ذلك شديد ويسوغ به أطراح دفاع الطاعن الذى يردده في وجه الطعن ، ذلك بأن المحكمة وقد اطمأنت للأسباب السائغة التى أوردتها — إلى بيانات محضر تأجيل البيع وصحة توقيع الطاعن عليه وإلى ما استظهرته من بيانات محضر التبديد من أنه حرر في مكان الحجز ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف للمحكمة النقض عليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة ثانية درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من الاطلاع على جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب مماع أقوال محرر المحضر ولم يوجه مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم استيضاح محرر المحضر عن الجهة التى انتقل إليها في اليوم المحدد للبيع والتي حرر بها محضر التبديد لا يكون سيديدا . لما كان ما تقدم فلأن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح، وعضوية السادة المستشارين : محمود العمراوى،
وابراهيم الديوانى ، وعبد الحميد الشريدى ، وحسن المغربى .

(٣٠٠)

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) دعوى مدنية . تركها . " اجراءات المحاكاة " . حكم . " مالا يعيبه
في نطاق التدايل " . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض .
" اسباب الطعن . مالا يقبل منها " . محكمة استئنافية .

شرط اعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه لتخلفه عن الحضور . أن يكون قد أعلن
لشخصه . المادة ٢٦١ اجراءات .

لاعمل للمعى على الحكم عدم اجابة الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى المدنى تاركا
دعواه رغم تخلفه عن الحضور . مادام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدنى قد أعلن
لشخصه وإنما يستند الى طلبه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير
بالاستئناف .

لاجنح على المحكمة اذ الفت عن الرد دلى هذا الطلب لظهور بطلانه .

(ب) رابطة السببية . قتل خطأ . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . جريمة .
" أركانها " . اثبات . " بوجه عام " . " شهود " . نقض . " اسباب
الطعن . مالا يقبل منها " .

راطة السببية . يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا
الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وصائر العناصر
المطروحة على بساط البحث . من ملحة محكمة الموضوع .

تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لها الأخذ بما ترتاح إليه . منها والتعويل على قول الشاهد في أى مرحلة ولو عدل عنها .

(ج) نقض . ” المصلحة في الطعن ” . ” الصفة في الطعن ” . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” . مسئولية مدنية .

أوجه الطعن . لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن .

لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما ينعم على المحكمة من عدم اشعار المستول عن الحقوق المدنية . لعدم اتصاله بشخصه وانعدام مصلحته فيه .

١ — من المقرر وفقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه . ولما كان الثابت أن المدعى بالحقوق المدنية قد تخلف عن الحضور بجلاسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد طلب المدافع عن الطاعن الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية إلا أن المحكمة لم تقض بهذا الطلب ، وكان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعلن شخصيا بالحضور لتلك الجلسة وإنما يقول أنه يعلم بها من توقع وكيله على التقرير بالاستئناف ، فإن طلبه يكون في غير محله وظاهر البطلان ولا جناح على المحكمة إذا هي التفتت عن الرد عليه .

٢ — من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه أولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . ولما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وكان من حق المحكمة — بما لها من سلطة تقدير الأدلة — أن تأخذ بما ترتاح إليه نفسها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى ، وكانت المحكمة قد آتت الصديق في أقوال شاهد الإثبات الوحيد بمحضر الشرطة فارتاحت إليها وأخذت بها وقد عززتها المعاينة وكتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق ،

وهي قاطعة في أن الطريق في جانبه الأيمن في خط سير الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث وكان القول بتعثر عجلة العربية التي كان يدفعها المجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بحضر الجلسة وهو ما اطرحه الحكم بأسباب سائغة ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا وعودا لمناقشة أقوال الشاهد .

٣ — الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن . ولما كان ما ينهه الطاعن (المحكوم عليه) على المحكمة في شأن عدم إشعار المسئول بالحقوق المدنية ، لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالمسئول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يطعن على الحكم — ولم يفصل في شأنه بشيء — فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم كرموز محافظة الإسكندرية (أولا) تسبب بخطئه في قتل وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد السيارة في الجانب الأيسر من الطريق مخالفا تعليمات وإرشادات رجال المرور . (ثانيا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر (ثالثا) لم يلتزم الجانب الأيمن للطريق . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات وقانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعى مدنيا قبل المتهم و باعتباره مسئولا مدنيا وطلب القضاء له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة كرموز الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم عما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدني بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف كل من المدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع

وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإلزامه أن يدفع للمدعى المدنى مبلغ ٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ونحسة جنيمات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ وألزمه بالتعويض قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى تطبيق القانون والبطلان فى الإجراءات ذلك بأنه لم يرد على دفاعه الذى تمسك به بمدكرتيه أمام درجتى التقاضى من انعدام رابطة السببية بين الخطأ والوفاة التى حدثت لاقطاعها بعامل آخر هو تعثر عجلة العربة التى كان المجنى عليه يدفعها وانحرافه بها مما أدى إلى اصطدامه بالجزء الخلفى من السيارة التى كان الطاعن يقودها ، كما لم يرد الحكم على الدفع المبدى من الطاعن باعتبار المدعى بالحق المدنى تاركا لدعواه لعدم حضوره بنفسه أو بواسطة محاميه بجلاسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ أمام محكمة الدرجة الثانية ، هذا إلى أنه قضى فى استئناف المدعى بالحقوق المدنية دون اعمار المسئول من هذه الحقوق الذى كان مختصا أمام محكمة أول درجة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بقوله "إنها تخلص فيما أبلغت به شرطة النجدة من وقوع حادث بالطريق الزراعى السريع وإذا مثل الشاهد الوحيد الكاتب بشركة علام للسيارات قرر أنه شاهد المجنى عليه يجر عربة نقل صندوق "كارو" متجها إلى القبارى وكان المتهم يقود سيارة نقل قادمة من القبارى وفى عكس اتجاه المجنى عليه وكان المتهم يسير على يسار الطريق تاركا الطريق الأيمن فاصطدم بالعربة التى كان يجرها المجنى عليه وبالمجنى عليه فقتله وفرها ربا إلا أنه أسرع خلفه وتمكن من ضبطه وأصاف أن المجنى عليه كان يسير فى الاتجاه الصحيح ملتزما يمينه وأن المتهم كان يمكنه مفاداة الحادث لو التزم يمين الطريق وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن

أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات المذكور بمحضر الشرطة ومماتين من المعاينة وكتاب الشركة التي كانت تقوم بإصلاح الطريق الذي وقع به الحادث من أن هذا الطريق — في الاتجاه الأيمن للطاعن — كان سليماً وانتهى إصلاحه، ومن التقرير الطبي وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها، وأطرح الحكم أقوال شاهد الإثبات أمام محكمة أول درجة التي عدل فيها عن أقواله بمحضر الشرطة مقرراً أن الجزء الأيمن للطريق بالنسبة للطاعن كان تحت الإصلاح وأن عجلة عربية المجنى عليه قد تعثرت فاحرف بها مما أدى إلى اصطدامه بالجزء الخلفي للسيارة وذلك لما استشفه الحكم من أن هذا العدول من جانب الشاهد قد قصد به خدمة الطاعن. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها إلى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها، وكان من حق المحكمة — بما لها من سلطة تقدير الأدلة — أن تأخذ بما تراه إلى نفسها وأن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها في مرحلة أخرى، وكانت المحكمة قد آمنت الصدق في أقوال شاهد الإثبات الوحيد بمحضر الشرطة فارتاحت إليها وأخذت بها وقد عززتها المعاينة وكتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق وهي قاطعة في أن الطريق في جانبه الأيمن بالنسبة لخط سير الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث وكان القول بتعثر عجلة العربية التي كان يدفعها المجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بمحضر الجلسة وهو ما أطرحه الحكم بأسباب سائغة، وكان من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب المجنى عليه يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر وهو ما بينه الحكم المطعون فيه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً وعوداً لمناقشة أقوال الشاهد. لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة الدرجة الثانية أن المدعى بالحقوق المدنية قد تخلف عن الحضور بجلدة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وقد طلب المدافع عن الطاعن الحكم باعتباره تاركاً لدعواه المدنية إلا أن المحكمة لم تقض بهذا الطلب وكان الطاعن لا يدعى بأسباب طعنه أن المدعى بالحقوق المدنية قد أعان شخصياً بالحضور لتلك الجلسة وإنما يقول إنه يعلم بها من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف، وكان من المقرر وفقاً لنص المادة ٢٦١

من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير مذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه فإن طلب الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية يكون في غير محله وظاهر البطلان ولا جناح على المحكمة إذا هي انفتت عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على المحكمة في شأن عدم اشعار المسئول بالحقوق المدنية مردودا بأن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ولما كان منعى الطاعن لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالمسئول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يطعن على الحكم — ولم يفصل في شأنه بشيء — فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلح دقاقة .

(٣٠١)

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ القضائية

اتلاف . عقوبة . غرامة . قانون . محكمة النقض . "سلطانها" . نقض .
"حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ . إلزام المتهم بدفع
قيمة الأشياء التي دهمها أو أتلفها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال
بالإضافة إلى العقوبة الأصلية .

معاينة الحكم المطعون ضده دون القضاء بإلزامه بأن يدفع قيمة ما أتلفه . خطأ
في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بدفع
قيمة ما أتلفه بالإضافة إلى العقوبة المقررة بها .

تنص المادة ١٦٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢
على أن "كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو الأملاك أو المنشآت
المعدة للنفع العام أو... يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز
مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء
التي دهمها أو أتلفها أو قطعها" . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى
بمعاينة المطعون ضده عن هذه الجريمة فقط ولم يقض بإلزامه بأن يدفع قيمة
زجاج السيارة الذي أتلفه وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً ، ولما كان
الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن قيمة الأشياء التي أتلفها المطعون ضده

هي ثلاثة جنيهاً فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضده بدفع مبلغ ثلاثة جنيهاً قيمة ما أُلْفِه بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١ يونيو سنة ١٩٧١ بدائرة مركز المراغة محافظة سوهاج . (أولاً) تعدى على شخص مكلف بخدمة عمومية هو سائق السيارة الأتوبيس الميمنة بالمحضر وقاومه بالقوة والعنف وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وبسببها على النحو المبين بالمحضر وكان ذلك أثناء توقف سيارة الأتوبيس بالمحطات . (ثانياً) أُلْفِه عمداً زجاج السيارة سالفة الذكر بأن ضربه بيده مما تسبب عنه كسره . وطلبت عقابه بالمواد ١٣٦ ، ١٣٧ مكرراً ، ١٦٢ من قانون العقوبات . ومحكمة المراغة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٧١ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهمة الأولى ومائة قرش عن التهمة الثانية . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٧١ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابياً بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ وقدم رئيسها تقريراً بالأسباب في التاريخ ذاته موقفاً عليه منه . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه

إذ دان المطعون ضده بجرمة إتلاف زجاج السيارة الأوتوبيس المعدة للنفع العام — موضوع التهمة الثانية — بعقوبة الغرامة فقط فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل القضاء بإلزام المطعون ضده بدفع قيمة الأشياء التي أتلفت طبقا لنص المادة ١٦٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ١٦٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن ” كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من المباني أو الأملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو . . . يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضده عن هذه الجريمة بالغرامة فقط ولم يقض بإلزامه بأن يدفع قيمة زجاج السيارة الذي أتلفه وهي عقوبة تمكيلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا . ولما كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن قيمة الأشياء التي أتلفها المطعون ضده هي ثلاثة جنهيات فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه وإلزام المطعون ضده بدفع مبالغ ثلاثة جنهيات قيمة ما أتلفه بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية المادة المستشارين : حسن الشريف ،
ومحمود عطيفة ، وطلحة دة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٣٠٢)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ القضائية

مواد مخدرة . محكمة الموضوع . " ساطعتها في تقدير الدليل " . حكم .
" تسببه . تسبب معيب " .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم
كفاية أدلة الثبوت مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد تحييدها الدعوى وأحاطتها بظروفها
وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .

اقرار المطعون ضده بملكته للصديري المضبوط والذي أثبت تقرير العامل وجود فئات
الحشيش في جميع جيوبه . إفعال الحكم عرض هذا الدليل وعدم إدلاء المحكمة برأيها فيه
يفيد عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى . وجوب النقض والإحالة .

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل
حكمها على ما يفيد إنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام
الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم
أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات . وإذا كان البين من الاطلاع
على المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد أقر بملكته للصديري المضبوط
الذي أثبت تقرير العامل الكيماوية وجود فئات الحشيش في جميع جيوبه ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة

برأيها فيه ، فإن ذلك ينبىء عن إنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى وتحصنها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام فقرّر ذلك بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة إحرار جوهر مخدر ، قد شابته قصور فى التسييب ، ذلك بأن تفسير المعامل الكيماوية قد أثبت وجود فئات الحشيش فى جيوب صديري المطعون ضده وإذ لم يعرض الحكم لهذا الدليل من أدلة الثبوت فإن ذلك لما ينبىء بأن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بأدلة الثبوت فيها بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تنقض بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عاينها عن عصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع

المتهم أو داخلها الرجة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد أقر بملكته للصديري المضبوط الذي أثبت تقرير المعامل الكيماوية وجود فئات الحشيش في جميع جيوبه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه ، فإن ذلك ينبئ عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى ونقصها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني
ومحمود عطيفة ، ومجد عبد المجيد سلامة ، وطلح دنانة .

(٣٠٣)

الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٢ ٤ القضائية

(أ) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعى" . حكم .
"تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض . "أسباب الطعن . مالا
يقبل منها" .

الدفاع الشرعى حق لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان .
مثال لتسبیب صانع لا تنفاه حالة الدفاع الشرعى .

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعى" . حكم .
"تسببيه . تسبیب غیر معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره" . محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير قيام حالة الدفاع
الشرعى" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

البحث فى تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق فى ذاته .
لا على المحكمة التفتتها عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق ما دامت قد قمت
قيام حالة الدفاع الشرعى بأسباب كافية وسائفة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن القائم على أنه
كان فى حالة دفاع شرعى بأن هذا الحق لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه
وإنما شرع لدفع العدوان وأنه يفرض أن المطواه للجنى عليه وقد اتزعه الطاعن
منه فقد صار أعزل لا يستطيع الاعتداء بها أو متابعة اعتدائه ولا يصح فى القانون

اعتبار الطاعن في حالة دفاع شرعي إذا ما انتهال على المجني عليه طعنا بالمطواة المذكورة طالما أنه قد جرده منها، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ويمكن في برير ما انتهى إليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعي .

٢ — إذا كانت محكمة الموضوع — بما لها من سلطة في تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها لتعلق ذلك بموضوع الدعوى — قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب كافية وسائغة ، وكان البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته ، فلا على المحكمة إن هي التفت عما أثاره الطاعن أمامها بشأن تجاوز هذا الحق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بشارية مركز بني مزار محافظة المنيا: ضرب مجد فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضي إلى الموت قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه اطرح دفاع الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال مع أن مبنى الدفاع أن الواقعة حصلت ليلا وأن المجني عليه كان يعتدي فعلا

على المال الذي أباح القانون الدفاع عنه وأنه أخرج مطواة حاول الاعتداء بها على الطاعن فضربه الطاعن في البداية بعصا ولما عاود المجنى عليه محاولة الاعتداء بالمطواة فعل الطاعن ما فعل وهو في حالة تخوف من أن يسترد المجنى عليه منه المطواة ليطعنه بها أو أن يكون معه سلاح آخر . هذا إلى أن الحكم أغفل طلبه الاحتياطي من اعتباره متجاوزا حق الدفاع الشرعي الذي تسانده ظروف الواقعة ولم يرد عليه — مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن المجنى عليه ذهب إلى زراعة ... واستولى على مقادير من الذرة وضعها في جوال حزمه توطئة لمغادرة المكان إلا أن الطاعن — المنوط به حراسة تلك الزراعة عندما شاهده اندفع نحوه وانهاه عليه ضربا بعصاه ثم طعنه بسكين كان يحملها وضغط عنقه بيديه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي افضت إلى موته — وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال رئيس نقطة الشرطة ... ومن أقوال الطاعن في تحقيقات النيابة ومن التقرير الطبي الشرعي رد على دفاع الطاعن القائم على أنه كان في حالة دفاع شرعي بأن هذا الحق لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لدفع العدوان، وأنه يفرض أن المطواة للمجنى عليه وقد انتزعها الطاعن منه فقد صار أعزل لا يستطيع الإعتداء بها أو متابعة اعتدائه، ولا يصح في القانون اعتبار الطاعن في حالة دفاع شرعي إذا ما انهاه على المجنى عليه طمنا بالمطواة المذكورة طالما أنه قد جرده منها . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في القانون ويكفي في تبرير ما انتهى إليه من إنتفاء حالة الدفاع الشرعي . ذلك لأن محكمة الموضوع — بما لها من سلطة في تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها لتعلق ذلك بموضوع الدعوى — قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب كافية وسائغة وكان البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته، فلا على المحكمة إن هي التفت عما أثاره الطاعن أمامها بشأن تجاوز هذا الحق ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن الشربوني ، ومحمود عطيفة ، وعبد عبد المجيد ملامة ، وطه دقانة .

(٣٠٤)

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ القضائية

حكم . "بيانات التعذيب" . "تسبيبه" . "تسبيب معيب" . "تبيد" . خيانة أمانة .

بيانات حكم الإدانة التي أوجبها القانون .

إدانة الحكم للطاعن بجرime تبيد . تعويله في ذلك على مضمون محضر الضبط وأقوال المجني عليها دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجني عليها . يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة .

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان حكمها قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجرime التبيد قد عول في ذلك على مضمون محضر الضبط وأقوال المجني عليها دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجني عليها ووجه استدلاله بهما على الجريمة التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة : بدء المتقولات المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ وكانت قد سلمت إليه على سبيل عارية الاستعمال فاقتلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة إيتاي البارود الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٧٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ ق لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شبه القصور في البان ، وذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بيانا واضحا تحقق به أركان الجريمة ، ولم يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة مما يعيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة التي نسبتها النيابة العامة إلى الطاعن ، وإلى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وإلى إنكاره لإلما بنى قضائه على قوله بأن " الاتهام ثابت قبل المتهم — الطاعن — من مضمون محضر الضبط وأقوال المجنى عليها ومن عدم دفعه للاتهام بدفاع معقول ، الأمر الذي يتعين معه عقابه بمواد الاتهام والمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة

أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبديد قد حول في ذلك على مضمون محضر الضبط وأقوال المجنى عليها ، دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجنى عليها ووجه استدلاله بهما على الجريمة التي دان الطاعن بها ، الأمر الذى يمجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود مطينة ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، وطلحة دقانة .

(٣٠٥)

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٤٢ القضائية
إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " .

جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكررا عقوبات .
وجوب أن يبين الحكم للإدانة بما فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين
أن المال لا بد منحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر
هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحل قضائه .
مثال لتسبب معيب في جريمة إخفاء برار منحصل من سرقة .

الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة
المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال
المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد منحصل
من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم
وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحل قضائه . لما كان ذلك ، فإن الذي
أورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركن العلم ذلك أن سبق اشتغال
الطاعن في البلدة التي وقع الحادث بدائرتها وعدم حصوله على رخصة الجرار عند
تحريره المبايعة التي سلم الحكم بصحتها وتحريات المباحث لا تكفي للقطع
بتوافر العلم اليقيني لدى الطاعن بأن الجرار منحصل من جريمة سرقة كما أن الحكم
لم يورد الدليل على ثمن المثل حتى يمكن الاستدلال بما دفع في هذا الصدد ،
لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ۲ فبراير سنة ۱۹۷۱ بدائرة مركز فاقوس محافظة الشرقية ، المتهم الأول : سرق الجرار الزراعي والأدوات الموضحة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة ... من مكان مسور وكان ذلك بواسطة الكسر من الخارج . المتهم الثاني (الطاعن) : أخفى الجرار المسروق المنوه عنه بمعرفة المتهم الأول والمملوك ... مع علمه بسرقة . وطلبت عقابهما بالمادتين ۳۱۷ و ۱/۴۴ مكرر من قانون العقوبات . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ۲۴ يناير سنة ۱۹۷۲ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل والنفاذ وحبس الثاني ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . قامتأف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ۲۸ مارس سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل . فطن الوكيل عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه قصور في التسيب وانطوى على فساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتمد في إثبات علمه بأن الجرار المضبوط لديه متحصل من جريمة سرقة على ما لا يصح التعويل عليه في هذا المجال وأن الثابت من التحقيقات أن الطاعن اشترى الجرار بمبلغ ۱۱۵۰ جنيها بموجب مبايعة مكتوبة وكانت تنقصه بعض الأجزاء اشتراها بفواتير قدمها ، كما ثبت بمقتضى شهادة رسمية أن زوجته

تحوذ وتملك أكثر من اثني عشر فدانا وأنها شريكه في ملكية الجرار المستعمل في خدمة هذه الأطنان على مرأى من الكافة الأمر الذي يؤكد حسن نيته وينفي توافر علمه بأن الجرار متحصل من جريمة سرقة ، كما أن تحريات المباحث التي استند إليها الحكم جاءت مرصلة ولم تعزز بواقعة محددة وما استدل عليه الحكم من معرفته بالمتهم الأول مع ما ثبت من ما ضيقه من الإجرام لا يصح التعويل عليه في مجال إثبات العلم خاصة وأن الطاعن موظف عام مشهود له بالاستقامة وحسن السلوك ويكون الحكم المطعون فيه قاصرا في التدليل على توافر ركن العلم بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام إدانة الطاعن بتهمة إخفاء الجرار الزراعي المسروق على قوله "وحيث إن التهمة المسندة للمتهم الثاني ثابتة قبله من تحريات مباحث مركز بركة السبع من أن المتهم اعتاد إخفاء الأشياء المسروقة وإعادةها بحلوان والتي تأيدت بعملية الضبط". واطرح الحكم دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر علمه بأن الجرار متحصل من جريمة سرقة بقوله "أما ما أثاره هذا المتهم من أنه قام بشراء الجرار من المتهم الأول بمبلغ ١١٥٠ جنيا بموجب عقد المبايعات المقدم منه في التحقيقات محاولا إثبات أنه لم يكن يعلم أنه متحصل من جريمة سرقة فإن المحكمة تقتنع وهي بكامل وجدانها أن هذا المتهم كان يعلم بأن الجرار متحصل من جريمة سرقة وذلك للأسباب الآتية : ١ - أنه ذكر في التحقيقات أنه كان يعمل موظفا في الزقازيق وأنه كان يعرف المتهم الأول ٢ - لو كان حسن النية لطلب من المتهم الأول أن يسلمه رخص الجرار فور البيع أو بعد شرائه وخاصة أنه قرر أنه يعرف هذا المتهم وهو ذو الشهرة بسوابقه في السرقات . ٣ - أنه قام بشراء الجرار بمبلغ ١١٥٠ جنيا في حين أن ثمنه كما قرر المحنى عليه يقارب الألفى جنيه ٤ - ما اشتهر عنه لدى رجال المباحث من أنه اعتاد إخفاء الأشياء المسروقة وإعادةها بالحلوان". لما كان ذلك ، وكان الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق إتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها توافر هذا العلم

وأن يستخلصها استخلاصا سائفا كافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك ، فإن الذي أورده الحكم المطعون فيه قاصر البيان في استظهار ركن العلم ذلك أن سبق اشتغال الطاعن في الزقازيق التي وقع الحادث بدائرتها وعدم حصوله على رخصة الجرار عند تحريره المبايعة التي سلم الحكم بصحتها وتحريرات المباحث لا تكفى للقطع بتوافر العلم اليقيني لدى الطاعن بأن الجرار متحصل من جريمة مرقفة كما أن الحكم لم يورد الدليل على ثمن المثل حتى يمكن الاستدلال بما دفع في هذا الصدد ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود
المرأوي ، وارايم الديواني ، ومصطفى الأسبوطي ، وحنان المغربي .

(٣٠٦)

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٢ القضائية

نقض . " أسباب الطعن . التوقيع عليها " . " قبولها " . نيابة عامة .
بطلان .

تقرير الأسباب . وجوب توقيعه من صدر عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنه .
إغفال التوقيع جزائه البطلان . أساس ذلك .

الطعن المرفوع من النيابة العامة . وجوب توقيع أسبابه من رئيس نيابة على الأقل .

تقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .
أثر عدم قبول الطعن شكلا . انفلاق سبيل التصدي لما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ
في القانون .

إن المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض
وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت
في فقرتها الثالثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة
على الأقل . وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير
الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل
مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند
الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت عنه على الوجه المعبر قانونا ولا تجوز

تكلمة هذا البيان بدليل خارج عنها . ولما كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض ، وفي اليوم ذاته قدم مذكرة بالأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . لما كان ذلك ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من صيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز العدو محافظة المنيا : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح بنك الائتمان حالة كونه حارما عليها وكونها مسلمة إليه على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه لإضرار الدائن الحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح العدو الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٧١/٢/٨ باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . عارض ، وقضى بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنَت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في المعارضة الاستثنائية المقدمة من المطعون ضده بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ فقرر رئيس نيابة المنيا بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ وفي اليوم ذاته قدم مذكرة بالأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالظعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم أوجب في فقرتها الثالثة في حالة رفع الظعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعبر قانونا ولا تجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . لما كان ذلك ، وكان قبول الظعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالظعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الظعن شكلا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ماسح ، وعضوية السادة المستشارين : محمود عباس العمراوى ، وسعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومصطفى محمود الأسبوطى .

(٣٠٧)

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢ القضاية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . لإثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . تفتيش . مواد مخدرة . بطلان .

استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوصها . وعدم الاعتماد به في الإثبات . لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .

اكتمال الحكم في مبرة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عندما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه فإذا الأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوقاته من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط بعض آثار من المواد المخدرة ويقول كلمته فيه أو يبين مدى صلته بالإجراء الأول . قصور .

متى كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس قسم مكافحة المخدرات كلف مساعده بالتوجه إلى كشك المطعون ضده بصحبة شرطين سرين للحفاظ عليه لحين حضوره تنفيذاً لأمر النيابة العامة الصادر بتفتيشه ، وما أن بلغ أولئك مقصدهم حتى حاول المطعون ضده إلقاء لفافة ضبطها أحد الشرطين وتبين أنها تحوى مخدراً ، وعقب ذلك تم تفتيش مسكن المطعون ضده حيث أسفر التفتيش عن العثور على لفافة مخبأة بردهة المتزل تين من التحليل إنها تحوى

مخدر الحشيش . ثم انتهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بقوله : " وحيث إن المحكمة وهي تستعرض الوقائع — على صورتها آنفة البيان — ترى أن السيد رئيس القسم ، وهو الذي حصل على إذن النيابة ، وقد قرر الانتقال فعلا إلى كشك ومزل المتهم كان الجدير به أن يقوم بهذا الواجب بدلا من أن يعهد به إلى مساعد وشرطيين قال المتهم عن الآخرين في معرض الدفاع عن نفسه ، أنه بينه وبينهما شكوى كثيرة يحتفظ معه بأرقامها . ولم ينكر الشرطي .. هذا القول ، وإنما قرر أنه لم يسأل فيها ، وحيث إن المحكمة ترى أن هذا التصوير إنما قصده به خلق حالة التلبس وهو أمر لا يطمئن وجدانها ويكون محل شك كبير وترى من أجل ذلك القضاء ببراءة المتهم " لما كان ذلك ، وكان عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوص واقعة ضبط اللقافة الأولى وإن اقتضى استبعاد الدليل المستمد منها وعدم الاعتماد به في الإثبات ، إلا أنه ليس من شأن ذلك أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها . ولما كان من بين ما أثبتته المحكمة أن تفتيشا أجرى لمسكن المطعون ضده بموجب إذن النيابة العامة وتحت إشراف ضابطين من مكتب مكافحة المخدرات ، وأن هذا التفتيش أسفر عن ضبط قطعة أخرى من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة قد قضت بتبرئة المطعون ضده دون أن تعرض لهذا الدليل وتقول كلمتها فيه أو تبين مدى صلته بالإجراء الذي لم يطمئن إليه — فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم القيوم مخافتها : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشا وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك في ٣ مايو سنة ١٩٧١ ، ومحكمة جنايات القيوم قضت بحضورها بتاريخ ١٦ أكتوبر

سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جواهر مخدرة قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه بنى قضاءه على أن السيد رئيس قسم مكافحة المخدرات لم يتول بنفسه الإجراءات التي أسفرت عن ضبط المخدر الذي حاول المطعون ضده إلقاءه تاركا الأمر لمعاونيه ، وذلك دون أن تعرض المحكمة للدليل المستمد مما أسفر عنه تفتيش منزل المطعون ضده بعد ذلك حيث ضبط قدر آخر من المواد المخدرة وهو إجراء مستقل تمام الاستقلال عن واقعة الضبط الأولى المقول ببطلانها ، وفي إغفال المحكمة لهذا الدليل وعدم إدلائها برأيها فيه ما يذنب عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بظروف الدعوى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى — كما استنباتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات — بما مؤداه أن السيد رئيس قسم مكافحة المخدرات كلف مساعده بالتوجه إلى كشك المطعون ضده بصحبة شرطين مرابين للتحفظ عليه لحين حضوره تنفيذاً لأمر النيابة العامة الصادر بتفتيشه ، وما أن بلغ أولئك مقصدهم حتى حاول المطعون ضده إلقاء لفافة ضبطها أحد الشرطين وتبين أنها تحوى مخدرا (أفبون وحشيش) ، وعقب ذلك تم تفتيش مسكن المطعون ضده حيث أسفر التفتيش عن العثور على لفافة مخبأة بردهة المنزل تبين من التحليل أنها تحوى مخدر الحشيش . ثم انتهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بقوله : ” وحيث إن المحكمة وهي تستعرض الوقائع — على صورتها آنفة البيان — ترى أن السيد رئيس القسم ، وهو الذى حصل على إذن النيابة ، وقد قرر الانتقال فعلا إلى كشك ومترل المتهم كان الجدير به أن يقوم بهذا الواجب بدلا من أن يعهد به إلى مساعد وشرطين قال المتهم عن الأخيرين في معرض

الدفاع عن نفسه أنه يئنه وبينهما شكاوى كثيرة يحتفظ معه بأرقامها ، ولم ينكر الشرطى هذا القول ، وإنما قرر أنه لم يسأل فيها ، وحيث أن المحكمة ترى أن هذا التصوير إنما قصد به خلق حالة التلبس وهو أمر لا يطمئن وجدانها ويكون محل شك كبير وترى من أجل ذلك القضاء ببراءة المتهم

لما كان ذلك ، وكان عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات فى خصوص واقعة ضبط اللقافة الأولى — على ما أورده الحكم المطعون فيه — وإن اقتضى استبعاد الدليل المستمد منها وعدم الاعتماد به فى الإثبات ، إلا أنه ليس من شأن ذلك أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التى قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها .

ولما كان من بين ما أثبتته الحكم أن تفتيشا أجرى لمسكن المطعون ضده بموجب إذن النيابة العامة وتحت إشراف ضابطين من مكتب مكافحة المخدرات ، وأن هذا التفتيش أسفر عن ضبط قطعة أخرى من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة قد قضت بتبرئة المطعون ضده دون أن تعرض لهذا الدليل وتقول كلمتها فيه أو تبين مدى صلته بالإجراء الذى لم تطمئن إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث مائر ما تثيره الطاعنة فى طعنها .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / حنين سعد صالح ، وعضوية المادة المستشارين : محمود العمراوى ،
وابراهيم الهوانى ، ومصطفى الأسىوطى ، وعبد الحميد الشربيني .

(٢٠٨)

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) استجواب . تحقيق . مأمورو الضبط القضائي . حكم . "تسبيبه .
تسبيب غير معيب" . دعارة .

الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق . هو مجابهة المتهم بالأدلة
ومناقشته تفصيلا كما يفندها أو يعترف إن شاء .
تسجيل مأمور الضبط ما يديه المتهم أمامه من أقوال واعتراف في حق نفسه
وفيره من المتهمين . لا يعد استجوابا ولا يخرج عن اختصاصه .

(ب) دفع . "الصفة في الدفع" . "المصلحة في الدفع" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه .
علة ذلك : تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .

(ج) إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . دعارة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يديه المتهم في مذكرته المقدمة
في فترة حجز القضية للحكم . أو الرد عليه . سواء قدم المذكرة بتصريح
من المحكمة أو بغير تصريح . ما دام لم يطلب ذلك بجملة المحاكمة وقبل إقفال
باب المرافعة في الدعوى .

(د) دفع . "الدفع ببطلان إذن التفتيش" . "الدفع ببطلان الضبط
والتفتيش" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

استدلال . تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . تحقيق .
حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض . " أسباب
الظعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان
المحكمة إلى حصول الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن . ردا عليه .
تقدير جدية الحريات وكمايتها لإصدار الإذن . تستقل به محكمة الموضوع
بلا معقب .

(٥) تحقيق . " إجراءاته " . " بطلانه " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الظعن .
ما لا يقبل منها " . حكم . تسببيه . تسبیب غیر معيب " .

خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة المتهم بالشهود وبياني المتهمين .
لا يطله . لاتهم في هذه الحالة التمسك لدى محكمة الموضوع بما في التحقيق الابتدائي
من نقص .

(و) حكم . " بياناته . بيانات التسبيب " . نقض . " أسباب الظعن .
ما لا يقبل منها " .

بيان حكم الإدانة في صدره . المواد التي طبقها وأخذ بحكم محكمة أول درجة
الذي أشار صراحة إلى المواد المطبقة . كفايته .

١ — إن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة
المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفند ما إن كان منكرا
للتهمة أو يعترف بها إن شاء الاعتراف . وإذا كان يبين من الاطلاع على المفردات
المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال
المتهمات بما فيهن الطاحنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيل لما أبدينه أمامه
واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها
بأقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي
فإن ما تثيره الطاحنة في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٢ — لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما، أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، ومن ثم فإنه ليس للطاعة أن تثير الدفع ببطلان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي من أقوال باقي المتهمات في الدعوى .

٣ — من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ولما كان بين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة إليها أن الطاعة لم تطلب ضم دفتر تحركات سيارات مكتب الآداب إلا في المذكرة التي قدمتها إلى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم، فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه .

٤ — من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها — كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النية على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفعين بقوله "إن إذن النيابة بتفتيش مسكن المتهم صدر عقب تحريات جدية قام بها ضابط الواقعة بنفسه سابقة للإذن المذكور كما يبين ذلك من الاطلاع على الأوراق فحضر التحريات محرر في الساعة العاشرة صباحا بينما صدر إذن النيابة في الساعة الأولى بعد ظهر نفس اليوم ولم يوجب القانون ميعادا يسبق فيه محضر التحريات إذن النيابة الصادر بالتفتيش والقبض ..." وكان ما رد به الحكم على الدفعين سالف الذكر سائغا لإطراحهما فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد يكون غير منيد .

٥ - إن خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعنة بالشاهد وبباقى المتهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها أن تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بيعة من أمره ، كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد اقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها بباقى المتهمات أو بشاهد الإثبات وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض اندفع سديدا في القانون ، فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

٦ - إن ما تنعاه الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإدانة مردود بأن المحكمة بينت هذه المواد في صدر حكمها وأخذت بما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة الذي تضمن إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة للطاعنة وأخرى بأنهن في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة المتهمة الأولى (الطاعنة) : (أولا) أدارت المكان المبين بالمحضر لممارسة الدعارة على النحو المبين بالأوراق (ثانيا) مهلت دعاية المتهمتين الثانية والثالثة بأن قدمت الثانية إلى ... لا ارتكاب الفحشاء معها وقدمت الثالثة للرجال لذات الغرض (ثالثا) استغلت بغناء المتهمتين الثانية والثالثة على النحو المبين بالأوراق . المتهمتين الثانية والثالثة : اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال لقاء أجر دون تمييز . المتهمة الرابعة : تواجدت في مكان للدعارة واشتغلت فيه مع علمها بذلك . وطلبت عقابهن بالمواد ١/١ أ و ١/٦ ب و ١/٨ و ٩/ج و ١٠ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح الآداب قضت بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام حضوريا للأولى وحضوريا اعتباريا للباقيين بحبس المتهمة الأولى ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه وإغلاق الشقة ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود بها

(ثانيا) بجس كل من المتهمين الثانية والثالثة ستة أشهر مع الشغل وكفالة ۵۰۰ قرش لكل لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما خمسين جنمها (ثالثا) بجس المتهمة الرابعة شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنفت المتهمة الأولى (الطاعة) . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ۴ يونيه سنة ۱۹۷۲ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التخص . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة بجرائم إدارة محل للدعارة وتسهيل دعارة المتهمين الثانية والثالثة في الدعوى واستغلال بغايتها قد شابه خصا في تطبيق القانون وقصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعة دفعت ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيشها لعدم امتهن ده إلى تحريات جدية ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفع لأسباب غير سائغة ، كما أن الطاعة طلبت — في سبيل تحقيق دفع آخر لها ببطلان التفتيش لأجرائه قبل صدور الاذن به — ضم دقة تحركات سيارات مكتب الآداب ، إلا أن المحكمة لم تجبها إلى طلبها وأنفقت في حكمها عن الرد عليه ، هذا فضلا عن أن الطاعة دفعت أيضا ببطلان الدليل المستمد من أقوال المتهمات في محضر جمع الاستدلالات لأنها جاءت وليسدة لإجراء باطل فقد قدم محضر المحضر — بغير حق — باستجواب المتهمات ولم يقم بإجراء مواجهة بينهن ، غير أن الحكم عول على هذا الدليل وأغفل إيراد الدفع أو الرد عليه كما خلا التحقيق الابتدائي من إجراء مواجهة الطاعة بالشاهد وبقاى المتهمات ، وأغفل الحكم — بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعة — وبذا جاء معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل للحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش

لعدم جدية التحريات التي بنى عليها كما تحدث عن الدفع ببطلان التفتيش لأجرائه قبل صدور الإذن به ورد على الدفيعين بقوله : " إن إذن النيابة بتفتيش مسكن المتهم صدر عقب تحريات جدية قام بها ضابط الواقعة بنفسه سابقة للإذن المذكور ، كما يبين ذلك من الاطلاع على الأوراق ، فمحضر التحريات محرر في الساعة العاشرة صباحا بينما صدر إذن النيابة في الساعة الأولى بعد ظهر نفس اليوم ولم يوجب القانون ميعادا يسبق فيه محضر التحريات إذن النيابة الصادر بالتفتيش والقبض ... " لما كان ذلك ، وكان ما رد به الحكم على الدفيعين سالف الذكر سائغا وكافيا لإطراحهما ، ذلك بأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون كما أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وإذ كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة إليها أن الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات سيارات مكتب الآداب إلا في المذكرة التي قدمتها إلى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تريب على المحكمة إذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو رد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على الدفع ببطلان استجواب المتهمات والدليل المستمد منه بقوله " إن ما قام به محرر المحضر إنما هو جمع استدلالات وليس استجوابا بالمعنى الذي رعى إليه القانون ، إذ أن النيابة العامة هي التي قامت بعد ذلك بإجراء التحقيق مع المتهمة المستأنفة (الطاعنة) والمتهمات الأخرى " وكان ما انتهى إليه الحكم يتفق

وصحيح القانون، ذلك بأن الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للهمة أو يعترف بها إن شاء الاعتراف، وإذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيل لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيظ بمأمور الضبط القضائي، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون مديدا، هذا فضلا عن أنه ليس للطاعة أن تثير الدفع ببطلان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي من أقوال باقي المتهمات في الدعوى، إذ لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما في أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه. لما كان ذلك، وكان خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعة بالشاهد وباقي المتهمات لا يترتب عليه بطلانه بل يكون لها أن تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى وكانت الطاعة قد اقتضت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها وباقي المتهمات أو بشاهد الإثبات وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع مديدا في القانون، فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان ما تنعاه الطاعة من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإدانة مردودا بأن المحكمة بينت هذه المواد في صدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صريحة إلى المواد التي طبقت. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حراوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، وطلح دنانة .

(٣٠٩)

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ القضائية

(١) تأميم . موظفون عموميون . إجراءات . دعوى جنائية . ” تحريكها ” .
نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .

الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين والمستخدمين
العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لإجراءات عليهم .
تعليل ذلك .

فضاء الحكم المأمون فيه بانطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة
القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خصاً في تطبيق القانون .

(ب) محكمة استئنافية . استئناف . موظفون عموميون .

على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم
جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى
وإعادة القضية لمحكمة أول درجة الفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم إحدى
درجتي التقاضي المادة ٤١٩/٢ لإجراءات .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤممة تأميمياً كلياً التي كانت
تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة
للتأميم ، وذلك قاعدة عامة التزمها المشرع المصري في كل ما أجرى من تأميم
رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ
فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل

الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لنشاطها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . ولا شك أن القانون رقم ۷۲ لسنة ۱۹۶۳ الذي أمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ، ولهذا أشار إليه صراحة في صدره وأحكامه لا تتضمن ما يؤدي إلى زوال شخصية المشروع المؤم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي الدولة وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۱۵۹۸ سنة ۱۹۶۱ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإبراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ۳۵۴۶ سنة ۱۹۶۳ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ۸۰۰ سنة ۱۹۶۳ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ۳۳۰۹ سنة ۱۹۶۶ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۶۶ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والنسب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ إلى المادة ۱۱۱ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتعيين ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ۶۳ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته

من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضدهما في علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبارهما من الموظفين أو المستخدمين العموميين ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليهما بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار المطعون ضدهما (الموظفين بشركة مؤمنة) من الموظفين أو المستخدمين العموميين، ورتب على ذلك انعطاف الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية عليهما بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع إليها عن حكم محكمة أول درجة بإلغائه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت إحدى درجتي التقاضي على المتهمين، وذلك طبقاً لنص المادة ٤١٩/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أم وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦٩/٥/٢٦ بدائرة قسم الفيوم ، المتهم الأول: باع مثلجات غير مطابقة للشروط المقررة قانوناً .
المتهم الثاني : صنع مثلجات من مواد مغشوشة غير طازجة وصالحة للاستهلاك المحلي لإنخفاض نسبة السكر بها عن الحد المقرر . وطلب معاقبتهم بالمواد ٣ و ٢ .

و ٧ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ والمواد ٣ و ١١ و ٤ من قرار وزير الصحة . ومحكمة الفيوم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/٢/٢ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في استئنافها بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن المطعون ضدهما من الموظفين أو المستخدمين العموميين بشركة النصر لتعبئة الزجاجات ، مما كان يتعين معه طبقا للمادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ترفع الدعوى عليهما من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة لا من أحد وكلاء النائب العام ، في حين أنهما لا يعدان في صحيح القانون من الموظفين أو المستخدمين العموميين ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على أنها رفعت بقرار من وكيل النيابة الذى لا يملك ذلك وفقا لمص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لما هو ثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده الأول يعمل مديرا لفرع شركة النصر لتعبئة الزجاجات وأن المطعون ضده الثانى يعمل كيميائيا بالشركة المذكورة وهى إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية ، مما كان يتعين معه أن ترفع الدعوى على المتهمين ممن نصت عليهم المادة المشار إليها ، وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم — حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير صديد في القانون ، ذلك بأن المشروعات

المؤسسة تأمينا كليا التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا يفقد الشخصية المستقلة من شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وتلك قاعدة عامة انتزعتها المشرع المصري في كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤسسة محتفظة بشكلها القانوني واستمرار ممارستها لأنشطتها مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . ولا شك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أتمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجمه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ، ولهذا أشار إليه صراحة في صدره ، وأحكامه لا تتضمن ما يؤدي إلى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم ، بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد أفصح الشارع عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي الدولة وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لمقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١

من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضدهما في علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار إليها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتبارهما من الموظفين أو المستخدمين العموميين ، ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليهما بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع اليها عن حكم محكمة أول درجة بإلغائه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت إحدى درجتى القاضى على المتهمين ، وذلك طبقاً لنص المادة ٢/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم مزارى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، حسن والشربيني ، ومحمود مطايفة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٣١٠)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . عقوبة . محكمة النقض . "سلطانها" . نقض .
"حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص الحبس وجوبا
الذي لا تقل مدته من سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات
المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤
عقوبات .

إدانة الحكم المطعون فيه لاتهم واكتفائه بتجريمه تخمين جنيا عن جرمي القتل الخطأ
لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون
يجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة النقض للعقوبة في التصحيح .

لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة
أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات
المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة
ولا تزيد على سبع سنوات وهي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ
طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه
إذ دان المطعون ضده بجرمي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة

الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم المستأنف واكتفى بتفريم المطعون ضده خمسين جنيتها منها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون والمحكمة وهي تقدر العقوبة تقضى بحبس المطعون ضده سنة واحدة مع الشغل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٦/١٢/٢٨ بدائرة مركز سمند : (أولاً) تسبب خطأ في وفاة وآخرين وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن تراخي في استبدال ككرة خشبية متآكلة يستند إليها سقف الطابق السفلي ويملوها جدار يضاعف من الثقل الواقع عليها رغم وضوح ما بها من تلف وتآكل ولم يقيم جداراً أو ركائز تحتمل لتدعيمها كما أجمعت عن ترميم جدران المنزل الداخلية بعد أن علم بتشققها فأدى ذلك لانقصاص الككرة الخشبية وانهار المنزل على القاطنين به فحدثت إصابات المبنى عليهم المذكورين على نحو ما ثبت بالتقارير الطبية المرفقة والتي نجمت عنها وفاتهم . (ثانياً) تسبب خطأ في إصابة وآخرين بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه على النحو المبين سلفاً مما أدى لانهار المنزل عليهم ومن ثم حدثت إصاباتهم . (ثالثاً) أقام حظيرة مواشى بغير ترخيص من الجهة المختصة ، وطلبت معاقبته بالمواد ٣/٢٣٨ و ٣/٢٤٤ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ١٧ و ٣/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق ، ومحكمة جناح مركز سمند الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل عن التهمتين الأولى والثانية وكفالة ١٥ جنيتها لإيقاف التنفيذ . وتفريمه جنيه عن التهمة الثالثة والإزالة . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ١٩٧١/١١/٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى غريم المتهم ٥٠ جنيتها عن التهمتين الأولى والثانية وتأيبده بالنسبة إلى التهمة الثالثة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم الابتدائي الصادر بحسه مع الشغل سنتين إلى تغريمه خمسين جنيتها عنهما قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقوبة المقررة للجريمة الأولى — باعتبارها أشد الجريمتين طبقاً للمادة ٣/٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس مدة لا تقل عن سنة وجوبا .

وحيث إنه لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات ، وهي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجريمتي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص وقضى بتعديل الحكم المستأنف واكتفى بتغريم المطعون ضده خمسين جنيتها عنهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، والمحكمة وهي تقدر العقوبة تقضى بحبس المطعون ضده سنة واحدة مع الشغل .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المختارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٣١١)

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٤ القضائية

مسئولية جنائية . إثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير
الدليل " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " موانع العقاب . الجنون والعاهة
العقائية " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

المرض النفسى لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المسئولية الجنائية .
سلطة المحكمة في تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى . وهى الخبير الأدلى فى كل ما تستطيع
الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . هى غير ملزمة بإعادة المهمة
إلى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى رأى الذى استندت إليه هو استناد
سلم لا يخفى العقل والقانون .

مثال لتسبب سائق فى امساح الدفاع بانعدام المسئولية حالة عقلية .

متى كان ما أورده الحكم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن (من أنه كان يعانى
من حالة عقلية تفقده الإدراك والإحساس وتجعله غير مسئول عن الفعل المستند اليه)
ذلك بأنه انتهى فى قضاء سلم لا يخالف فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذى
يدعيه الطاعن (المرض النفسى) — على فرض ثبوته — لا يؤثر فى سلامة عقله
وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذى وقع منه . وكان
من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى
المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها
أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهى فى ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة

إلى ذات الخبر أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأي الذي اتهمت إليه هو استناد سليم لا يخفى المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت إليه من أدلة وهنصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلالاتها فإن جميع ما يثيره الطاعن ينحل إلى جند موضوعي في تقدير تلك الأدلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/٥/١٩٦٩ بناحية مركز الصف محافظة الحيزة : قتل عمداً بأن انهال على رأسها ضرباً بقابس قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير أصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك بتاريخ ١٩٧١/٤/٧ . ومحكمة جنايات الحيزة قضت بحضور بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣١ عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ ..

المحكمة

حيث أن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة القتل العمد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة لم تستجب لما طلبه المدافع عنه من إحالته مرة أخرى للطبيب الذي أوقع بالكشف عليه للوقوف على ما إذا كان يعد مشغولاً عن عمله وقت ارتكابه للحادث ، كما رفضت استدعاء الطبيب المذكور لمناقشته في هذا الأمر الجوهرى معتمدة في ذلك على تقريره الذي كشف عن حالة الطاعن إبان إقامته بالمستشفى - وليس

وقت ارتكابه للحادث — فضلا عما نطقت به أوراق الدعوى والشهادات الطبية المقدمة من الطاعن من أنه كان يعاني من حالة عقلية تفقده الإدراك والإحساس مما يجعله غير مسئول عن الفعل المسند إليه وذهبت المحكمة في رفضها لطلب الطاعن مذهبها لم تستعن فيه برأي أهل الخبرة حيث قالت بأنه كان يعاني مرضا نفسيا وهو غير الممرض العقلي ولا يعد سببا من أسباب إنعدام المسؤولية الجنائية وهي بذلك تكون قد استباححت المحذور لأنها شقت طريقا لا تستطيع ولوجه بغير الاستعانة بالدليل اتفنى وكل ذلك يعيب قضاءها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافق به كافة العناصر القانونية لجريمة انقتل العمد التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه الأدلة السائفة المؤدية لما رتبته عليها حصل دفاع للطاعن الذي أورده بوجه طعنه وأطرحه في قوله : ^{١٠} وحيث إن المحكمة تطرح ما تمسك به الدفاع من أن المتهم غير مسئول عما ارتكبه تأميسا على أنه مصاب بالصرع وبمرض نفسي لما هو مستقر قانونا من أن فيحصل التفرقة بين المرض العقلي والمرض النفسي إنما هو إنعدام الشعور والإدراك الذي هو من خصائص المرض الأول دون الأخير ومن ثم فإن أثر المرض الأول في المشربية يعدلها بنقص ثنائون في حين أن المرض الثاني لا يؤثر فيها قانونا هذا فضلا عن أن المرض النفسي إذا بلغ المرحلة التي بمقتضاها ينعدم به الشعور والإدراك فإنه يخرج من عداد الأمراض النفسية ويندرج في قائمة الأمراض العقلية لما هو مقرر من أن الحالات النفسية ليست في الأصل من حالات هوان العقاب كالجنون والبله في العقل اللذين يجعلان الجاني فاقدا للشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لثنائون ، فالنشرع الجنائي المصري لم يسو بين المرض العقلي الذي يعدم الإدراك والتمييز وبين الأمراض التي تصيب النفس ذلك إن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ على أنه لا عقاب على من يكون فاقدا للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو هاهة في العقل وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان يجعلان المصاب بهما وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والإدراك في عمله وقد جرى القضاء في تفسير هذا النص

على أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير الدكتور مدير عام دار الاستشفاء للصحة العقلية أن المتهم لا يعاني من مرض عقلي وأنه يعي ما يقول ويعقل ولم تظهر عليه أي أعراض عقلية طوال مدة تواجده بالمستشفى في المدة من ١٩٦٩/٥/٢٥ إلى ١٩٦٩/٧/١٢ ويعتبر مسئولاً عن أعماله في الحادث المنسوب إليه موضوع هذه القضية وتضمن التقرير فوق ذلك عن الحالة الجسمية أن النبض ٨٠ والضغط $\frac{12}{8}$ وأن الجهاز العصبي سليم وأن القلب والرئتين سليمان وأن المخ وجد طبيعياً بعد الفحص الكهربائي . كما تضمن أن المتهم كان ينام نوماً طبيعياً ويأكل بصورة طبيعية وكان يتحدث بطلاقة أمام الممرضين كما كان سليماً في إجاباته إلا عندما سئل عن الأمراض العقلية فبدأ يتكلم عنها ليظهر مرضه . لما كان ذلك ، وكان التقرير شمل فحص حالة المتهم عن مدة لاحقة لارتكاب الجريمة إلا أنه قطع من خلال فحصه أنه لا يعاني أي مرض عقلي وأن جهازه العصبي سليم وأن المخ طبيعي ، وكان ثابتاً من أقوال المتهم في التحقيقات أنه اعترف بالجريمة وحدد أسلوب ارتكابها ووقته وسبب ارتكابها كما أنه ذكر لشيخ الخفراء عندما وصل إليه عقب ارتكاب الحادث عبارة " قناتها وبقى اتخرب وخلاص " وهي تدل في وضوح عن أن المتهم وقت ارتكابه للحادث كان متفهماً لما وقع ومتحققاً من الأثر المترتب عليه . لما كان ما تقدم فإن المتهم لا يكون وقت ارتكابه للحادث مصاباً بمرض عقلي وأن الحالة النفسية التي قيل بوجودها لم تفقده الشعور والإدراك وبالتالي فإنها لا تؤثر في مسئوليته الجنائية ولا تعد سبباً لانعدام تلك المسؤولية . وإذا كان تقرير مدير عام دار الاستشفاء للصحة العقلية قد قطع بأن المتهم غير مصاب بأي مرض عقلي كما قطع بأن جهازه العصبي سليم وأن المخ وجد طبيعياً فإنه لا محل بعد ذلك لمسيرة الدفاع فيما طلبه من إعادة عرض المتهم على الطبيب الذي أوقع الكشف عليه لأن التقرير انتهى إلى أنه مسئول عن الجريمة التي نسبت إليه تأسيساً على ما سجله في تقريره عن حالته في الفترة التي مكث فيها بدار الاستشفاء

هذا فضلا عما استخلصته المحكمة من أقوال المتهم في التحقيقات وأقوال شيخ الخفراء من أن المتهم كان مدركا لفعله وللاثر الذي سيعترب عليه وليس هذا بحسب بل إن الدفاع أشار إلى المرض النفسي وسبقت الإشارة إلى ما استقر من أن الجنون والعاهة في العقل هما وحدهما ما تنعدم بهما المسؤولية الجنائية. وحيث أنه بالإضافة إلى كل ما تقدم ، فإن الثابت مما جرى في مرحلة الإحالة أن الحاضر مع المتهم ذكر أن المتهم يعالج بمستشفى بهمان بخلوان وطلب أجلا لضم تقرير مستشفى بهمان ، وأحيلت الدعوى أمام مستشار الإحالة ولم يقدم الدفاع هذا التقرير في مرحلة الإحالة وأمام المحكمة ، هذا إلى أن المحكمة غير ملزمة بنسب خبير آخر في الدعوى أو بإعادة المتهم ليعرض على الخبير الأول بعد أن وضحت لها الدعوى وفي نطاق ما هو مقرر من أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع وأن المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها وقد ثبت مما سجلته المحكمة في هذا الحكم من مصادره المستقاة من تقرير دار الاستشفاء وأقوال المتهم وشيخ الخفراء في التحقيقات أن المتهم غير مصاب بمرض عقلي وأن الحالة النفسية التي قبل بوجودها على ما ورد بالشهادات المقدمة منه لا تفقده الشعور والإدراك وأن مظاهر السلبية ورفض الإجابة لما يوجه إليه من أسئلة أو الترام عدم المعرفة بأي شيء سواء أثناء وجوده بالمستشفى أو أمام المحكمة بجلاسة المرافعة على ما هو ثابت بمحضر الجلسة لا تنفي بذاتها عن أنه مصاب بمرض عقلي ، وإنما كان من جانبه تظاهرا لعله بتلك المظاهر يبدو وكأنه مصاب بمرض عقلي ، الأمر الذي استبعده التقرير الطبي ومن بعده المحكمة وبالتالي فإن المتهم يكون مسئولا مسؤولية كاملة عن الجريمة المسندة إليه ، وما أورده الحكم فيما سلف يستقيم به أطراح دفاع الطاعن الذي أثاره بوجه طعنه ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدهيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر في سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير ينحصر رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير

أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ به الحكم المطعون فيه تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها فإن جميع ما يثيره انطاعن إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير تلك الأدلة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة القضا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين هزام ، وحسن الشربيني ، ومحمود عطيفه ، وطه دقانه .

(٣١٢)

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٢ : القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " خبرة " .
دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " .

لمحكمة الموضوع الاعراض عن ما يبدى من أوجه دفاع متى كانت الواقعة قد
وضحت لديها أو كانت الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى مع
بيان العلة .

مثال لإطراح الحكم طلب الدفاع بأحوالة العاض للطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا
كان يستطيع طعن المجنى عليها وهو مبتور الذراع الأيسر .

(ب) تعويض . دعوى مدنية . تقض . " حالات الطعن . مخالفة القانون " .

قضاء المحكمة للدعوى بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت
مع إنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل . قضاء من تلقاء نفسها
بما لم يطلب منها . مخالفة للقانون . تستوجب نقض الحكم قضا جزئيا
وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .

١ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع
ما يبدى المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت
لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى ، فلها أن تعرض

عن ذلك مع بيان العلة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يشترط الطاعن بوجه طعنه — بقالة الإخلال بحق الدفاع من أن المحكمة لم تستجب لما طلبه المدافع عنه خاصة بإحالة إلى الطبيب الشرعي لمعرفة ما إذا كان يستطيع — وذراعه الأيسر مبتور — طعن المنحى عليها في المكان وبالطريقة التي صورتها وأطرحه في قوله ” ولا ترى المحكمة إجابة الدفاع إلى هذا الطلب إذ أن المتهم سليم الذراع الأيمن ولم تذكر المنحى عليه أن المتهم ضربها بالذراع الأيسر، وبتر الذراع الأيسر لا ينفي قيام المتهم بالضرب بالذراع الأيمن وقد أبدى هذا الدفاع من باب التسوية في الفصل في القضية “ . وبذلك يكون منعى الطاعن في هذا المنحى غير شديد .

٢ — إذا كانت المحكمة قد قضت للدعوى بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق إنما قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائياً .

الوقائع

انتهت النيابة الطاعن بأنه في يوم ١٣/١١/١٩٦٩ بدائرة مركز كفر الزيات محافظة الغربية : أحدث عمداً بـ الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تختلف لديها من جرائها عاهة مستديمة هي استئصال الطحال . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بمواد الإحالة ، فقرر ذلك في ١٢/١٠/١٩٧٠ وادعت المنحى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوره بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٢ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه أن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥٠ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات و ١٠ جنديات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إءءانه بجرىمة إءءاء إصاءة نشأت عنها عاهة مستءىمة قء شابه قصور فى التسيب وانطوى على الاخلال بمحق الدفاع ومخالفة القانون ذلك بأن المحكمة لم تستجب لما طلبة المءافع عنه خاصا بإءالة الطاعن إلى الطيب الشرعى لمعرفة ما إءءا كان يستطبع — وءراعه الأيسر مبتور — طعن المبنى عليها فى الممكن وبالطريقة التى صورتها، وذهبى فى اطراحها لهذا الطلب مذهباً غير سائغ إء قررت أن بتر الذراع الأيسر لا يمع الطاعن من مقارفة جرمه ، فى حين أن هذا الذى قالت به المحكمة لم يثبت فنيا ، كما أنها فعلت عن ءءقيق كيفية ءءوئ إصاءة المبنى عليها وموقف المعتدى منها، هذا وقد خالفت المحكمة القانون حين قضت بما طابته المءءىة بالءقوق المءنىة على سبيل التعويض المؤقت فى حين أن الطلب كان شاملا، وكل أولئك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعء أن بين واقعة الءهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجرىمة إءءاء العاهة المستءىمة التى ءان الطاعن بها والأءلة السائئة على ثبوتها فى ءقه عرض لما يشيره بوجه طعنه بقالة الاخلال بمحق الدفاع وأطرحه فى قوله ” ولا ترى المحكمة إءابة الدفاع إلى هذا الطلب إء أن المءهم سليم الذراع الأيمن ولم ءءر المبنى عليها أن المءهم ضربها بالذراع الأيسر وبتر الذراع الأيسر لا ينفى قيام المءهم بالضرب بالذراع الأيمن وقد أبءى هذا الدفاع من باب التسويف فى الفصل فى القضية ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قءاوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبءيه المءهم من أوجه الدفاع وءءقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قء وضءت لءىها أو كان الأمر المطلوب ءءقيقه غير متج فى الءهوى — كما هو الشأن فى الءهوى المائلة — فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة وهو ما أوضءته فى ءكمها بما

يستقيم به أطراح ذلك الدفاع وبذلك يكون منعى الطاعن في هذا المنحى غير شديد. لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق إنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل ، فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمود عطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٣١٣)

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢ : القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تكييف الدعوى " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مايو فره " . قتل خطأ . قتل عمد .

تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تلك إجراءات عملاً
بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ .
وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن
مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي
قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .

التغيير الذي تجزئ به المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير
في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءاته
بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما
هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن
واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما يتعين معه على المحكمة أن تلفت
نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان .
ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته " إن القضية ليست قضية قتل
عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ " . لأن
هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة
بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/١٢/١٩٦٨ بدائرة مركز أبو حمص محافظه البحيرة : قتل عمدا بأن أطلق عليه من بندقيته عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وادعى و مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيها والمصاريف . ومحكمة جبايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٢/٧ عملا بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وذلك بعد أن عدلت المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ . فظعن انحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بطلانا في الإجراءات أثر في الحكم وإخلالا بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة أسدت إليه تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة بأن داتته عن تهمة قتل المجنى عليه خطأ بدلا من تهمة القتل العمد الموجهة إليه من النيابة العامة وجررت المرافعة على أساسها ، دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه قتل عمدا بأن أطلق عليه من بندقيته عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وانهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة

الطاعن بأنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في موت المجنى عليه وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم احترازه في تصويبه بأن أطلق مقدوماً نارياً من بندقية قاصداً تفريق الشجار فأصاب المجنى عليه عن غير قصد منه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته الأمر المنطبق على المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، ودانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة بإجرائه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته "إن القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ" . لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بريافة السيد المستشار / حسين سعد سائح ، وعضوية المادة المستشارين : ابراهيم الديواني ، ومصطفى الأسيوطنى ، وعبد الحميد الشريطينى ، وحسن المغربي .

(٣١٤)

الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ القضائية

اثبات . " بوجه عام " . حكم . " بياناته . بيانات التسبيب " . " تسببيه .
تسبيب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . اختلاس
أموال أميرية . استيلاء على مال للدولة .

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .
اعتماد الحكم . في نضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم .
مثال في اختلاس .

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لا يثنائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم . ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه أسس قضاءه في أطراح دفاع الطاعن الأول على أنه يفرض تعطيل السيارة المعهود إليه بقيادتها في تاريخ ارتكاب الحادث (الاستيلاء بغير حق على مال مملوك للدولة) فإن ذلك لم يكن ليحول دون استعماله سيارة أخرى للمركب في نقل المهمات التي دانه بالاستيلاء عليها ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات خلوها مما يفيد وجود أكثر من سيارة بالمركز ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد مالا أصل له في الأوراق ووصل عليه في ادانة الطاعن يكون معيبا بالخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال .

الوقوع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخر بأنيهم في يوم أول مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز ادفو محافظة أسوان (أولا) المتهمان الأول والثاني (الطاعنين) : بصفتهم موظفين عموميين — الأول رقيب أول بوزارة الداخلية والثاني عامل بمصنع السكر بادفو — استوليا بغير حق على قطع الغيار الميية الوصف والقيمة بالأوراق لمصنع السكر والملوكة للدولة . (ثانيا) المتهم الثالث : اخفى قطع الغيار المتحصلة من جناية الاستيلاء سالقة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١١١/٥-٦ و ١١٣/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنايات أسوان قضت في الدعوى بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٧١ حضوريا للأول والثاني وغيابيا للثالث عملا بمواد الاتهام والمادتين ٤٤ مكررو ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة بالسجن مدة ثلاث سنوات وغرامه قدرها خمسمائة جنيه وعزل الأول والثاني من وظيفتهما وقدرت مبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة عن المتهم الثاني . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون . وحيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاستيلاء بغير حق على مال للدولة قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد ذلك بأنه اعتمد على أقوال ضابط المباحث وتحرياته التي تفيد أن الطاعن الأول أخرج المضبوطات المختلفة من مصنع شركة السكر عن طريق اخفائها في سيارة للركز قيادته واطرح دفاع الطاعن — المؤيد بمسند رسمي — بأن هذه السيارة كانت معطلة في الوقت الذي حددته الضابط لارتكاب الحادث ورد عليه بمقولة أن المركز ليست به سيارة واحدة دون أن يكون للحكم في هذا الرد سند من أوراق الدعوى ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المشرف على جراج مصنع شركة السكر والتقطير المصرية أبلغ عن اكتشافه فقد بعض المهمات من "جير بوكس" كان موجودا بالجراج للعيانة . وقد دلت تحريات ضابط مباحث المركز على أن المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) قاما بالاستيلاء على المهمات الفاقدة من الجراج وأن الأول أودعها لدى المتهم الثالث (المحكوم عليه غيابيا) لبيعها لحسابه وقد انتقل الضابط إلى محل هذا المتهم الأخير وقام بضبط تلك المهمات لديه فيما عدا قطعة منها كان قد باعها بمبلغ ٢٢ جنيها سلم منها ١٠ جنيهات للمتهم الأول . وقد استدل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن من شهادة ضابط مباحث مركز ادفو والشرطي السرى و وبعد أن حصل أقوالهم عرض لدفاع الطاعن الأول والشهادة التي قدمها بجلسة المحاكمة تأييدا لهذا الدفاع من أنه لم يكن لديه مكنة الاستيلاء على الأشياء المستولى عليها لأن السيارة المعهود اليه من المركز بقيادتها كانت معطلة في الفترة من ٣/٢١ إلى ١٤/٥/١٩٦٩ وهي الفترة المقال بوقوع الحادث في أثناءها، وبما يتنافى مع ما شهد به ضابط المباحث الذي استند الحكم إلى أقواله من أنه علم أن الطاعن قام بنقل تلك المهمات بالسيارة المذكورة وقد اطرح الحكم هذا الدفاع بقوله : " أما عن الشهادة المقدمة بشأن السيارة فعلى فرض صحتها فإن أحدا لم يذكر أن الاستيلاء على المضبوطات تم في سيارة معينة إنما انجمع عليه أنها لا يمكن إخراجها من مكانها حملا باليد أو اخفاء بالملايس لثقلها ولاجراء عملية التفتيش لسائر العمال والموظفين طبقا لنظام الشركة كما أن المركز ليست فيه سيارة واحدة للاستعمال . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لإبنتائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم وكان يبين مما أورده الحكم أنه قد أسس قضاءه في اطراح دفاع الطاعن الأول على أنه بفرض تعطيل السيارة المعهود اليه بقيادتها في تاريخ ارتكاب الحادث فإن ذلك لم يكن ليحول دون استعماله سيارة أخرى للمركز في نقل المهمات التي دانه بالاستيلاء عليها — مع الطاعن الثاني — وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن خلوها مما يفيد وجود أكثر من سيارة

بالمركو ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد مالا أصل له في الأوراق وعول عليه في إدانة الطاعن الأول يكون معيبا بالخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة — بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشير الطاعن الأول في طعنه — وذلك بالنسبة إلى هذا الطاعن وإلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطحنه تفاروا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديواني ،
ومهدي الأسيرطي ، وهبد الحميد للشريني ، وحسن المغربي .

(٣١٥)

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٤ القضائية

(أ ، ب) ضرب . إثبات . "وجه عام" . "خبرة" . إجراءات
المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم .
"تسببه" . "تسبب غير معيب" . "ما لا يعيبه في نطاق الدليل" .
محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(أ) الضرب بقهضة اليد على العين . إمكان حدوثه عن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره .
سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بخبير .
عدم جواز النعي على المحكمة عدم إجراءات تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع
ظاهر القصاص .

(ب) حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . عدم جواز مجادلها
في ذلك .

(ج ، د ، هـ) إثبات . "وجه عام" . "شهود" . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" . ضرب . "أحدث عاهة" .
عاهة مستديمة . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم .
"تسببه" . "تسبب غير معيب" . "ما لا يعيبه في نطاق
الدليل" .

- (ج) وزن أقوال الشهود وتقديرها والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن . موضوعي . تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .
- إعتماد المحكمة . في قضائها بالإدانة . على شهادة المجنى عليه . سائق . ما دام الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم منها له أصل في الأوراق .
- (د) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها من صور أخرى . من سلطة محكمة الموضوع .
- (هـ) الدفاع الموضوعي . لا يستأهل من المحكمة ردا مستقلا . كفاية إيراد الحكم أدلة الثبوت الساتنة التي اعتمد عليها . ردا عليه .

١ — إنه من البداهة أن الضرب بقبضة اليد على العين يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف بجانبه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء إليها . ولما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدئه أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، ولما كانت المحكمة مع اعتمادها في حكمها على ما أورده التقرير الطبي الشرعي قد انتهت في تدليل سائق إلى أن إصابة المجنى عليه حصلت من الضرب بقبضة اليد على الوجه الذي شهد به هذا الأخير ، وكان فيما أورده الحكم فيما تقدم ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن الخاص بكيفية حصول إصابة المجنى عليه ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص الذي فصلت فيه المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ، مما لا يصح مصادرتها في عقيدتها بشأنه .

٣ — إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل للقضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه

دون رقابة لمحكمة النقض عليها — كما أنه من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لاتناقض فيه . ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إirاده لأقوال المجنى عليه له أصله الثابت في الأوراق ، فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادة المجنى عليه في قضائها بالإدانة بعد أن أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته .

٤ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ — إن ما ينعاه الطاعن في خصوص التفات الحكم عما أثاره في دفاعه عن علة اتهام المجنى عليه له ، مردود بأنه لا يعدو أن يكون دفاعاً متعلقاً بموضوع الدعوى ، مما لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فيه والرد عليه على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز الشهدا محافظة المنوفية — المتهم الأول (الطاعن) أحدث عمداً بـ ... إصابات وجهه الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعي والتي تخلف لديه من إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصار عينه اليمنى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٥٪ . المتهم الثاني — أحدث عمداً بالمجنى عليه سالف الذكر باقي إصاباته الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً لمواد الإحالة . فقرر ذلك بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٩

وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ٥٠ و ١/٥٥ و ١/٥٦ و ١٧ من نفس القانون بمعاينة الأول بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ النطق به . ومعاينة المتهم الثاني بتغريمه خمسة جنيهات ، وإلزامهما متضامنين أن يدفعا للدعى بالحق المدنى مبلغ مائتين وخمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمامة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول على أقوال المجنى عليه على الرغم من التناقض البين في أقواله والتفت عن دفاع الطاعن المؤسس على أن اتهامه كان بقصد الكيد له لنزاع بينه وبين المجنى عليه وأن إصابة الأخير قد حدثت نتيجة سقوطه من دابته على الأرض الأمر الذى أثبت التقرير الطبي الشرعى احتمال حدوثه طبقا لهذا التصوير . وقد عول الحكم في إدانة الطاعن على ذلك التقرير مع أنه لم يقطع بأن إصابة المجنى عليه حدثت من اعتداء الطاعن عليه هذا فضلا عن أن المحكمة لم تستدع الطبيب الشرعى لمناقشته في وجه الخلاف بين ما قرره المجنى عليه من أنه كان يقف بجوار الطاعن وقت إصابته وما ورد بتقريره من أن إصابة المجنى عليه لا تحدث إلا إذا كان المتهم يقف أمامه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في صباح يوم الحادث حصل نزاع بين الطاعن وآخر والمجنى عليه . . . لخلاف على امتداد إيجار أرض زراعية ولما حضر الدلال وأجرى قياس أرض النزاع لم يوافق الطرفان على مقامه وتبع ذلك اعتداء المتهم على المجنى عليه بأنه ضربه بقبضه يده على عينه

اليمينى فأحدث به الإصابة التى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة . وفاق الحكم فى التدليل على ثبوت واقعة إحداث العاهة على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها مستمدة مما شهد به المجنى عليه من أنه أشاء قياس الأرض بمعرفة دلال المساحة ضربه الطاعن بقبضة يده على عينه اليمينى وأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ، وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من أن الحالة المشاهدة بالعين اليمينى للمجنى عليه إصابة حدثت من المصادمة بحجم صلب راض وأنه يجوز حصولها من اصطدام العين باصبع المتهم وقد أدت تلك الإصابة إلى فقد ابصار العين بما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالى ٢٥٪ . لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطامن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكة النقض عليها ، وكان من المقرر أيضا أن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن ما حصله الحكم عند إرادته لأقوال المجنى عليه له أصله الثابت فى الأوراق فلا جناح على المحكة إن هى اعتمدت على شهادة المجنى عليه فى قضائها بالإدانة بعد أن أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادته ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن فى خصوص التفات الحكم عما أثاره فى دفاعه عن علة اتهام المجنى عليه له مردودا بأنه لا يعدو أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكة بمنازعة المتهم فيه والرد عليه على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها المحكم ، وكان من المقرر أن من حق محكة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يناقضها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر أن لمحكة الموضوع أن تجزم

بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها ، وكانت المحكمة مع اعتمادها في حكمها على ما أورده التقرير الطبي الشرعي قد انتهت في تدليل سائق إلى أن إصابة المجنى عليه حصلت من الضرب بقبضة اليد على الوجه الذي شهد به هذا الأخير . لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم فيما تقدم ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن الذي رده في طعنه خاصا بكيفية حصول إصابة المجنى عليه فلا محل لما يشيره في هذا الخصوص الذي فصلت فيه المحكمة في حدود سلطتها التقديرية مما لا يصح مصادرتها في عقيدتها بشأنه . لما كان ذلك ، وكان من البداهة أن الضرب بقبضة اليد على العين يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف بجانبه على السواء مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الإلتجاء إليها ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدء أو الرد على دفاع ظاهر الفساد ، وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي الشرعي مما يتلاءم به خوى الدليلين بغير تناقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا .
ورفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح ، وعضوية السادة المستشارين : ابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد الشريبنى ، وحسن المغربى .

(٣١٦)

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) معارضة . " ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه " . محال صناعية وتجارية . نقض . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه " . " ميعاده " .

عدم جواز المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل فى شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له .

جواز الطعن بالنقض فى الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر فى جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية .
ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره .

(ب) جريمة . " أنواع الجرائم . الجريمة المستمرة " . محال عامة . عقوبة . " تطبيقها " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون " . " الحكم فى الطعن " . اجراءات المحاكمة . محكمة ثانى درجة .

جريمة لإدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجانى منها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .

إقامة الدعوى على المتهم فى قضيتين لإدارته محللأماما سبق غلقه . وثبوت أن المحل العام واحد فى الدعويتين وأنه لم يصدر فيما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام

هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون .
يوجب التصحيح .

١ — لأن كان كل من الحكيم المطعون فيهما قد صدر حضوريا اعتباريا إلا أنه لا تجوز المعارضة فيهما عملا بنصر المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية التي نصت على أن الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له لا تجوز المعارضة فيها — ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكيم المطعون فيهما يفتح من تاريخ صدورهما ويكون الطعن فيهما جائزا باعتبارهما من الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنع .

٢ — من المقرر أن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددًا ، وأن محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . ولما كانت الدعوى قد رفعت على المطعون ضده في قضيتين لأنه أدار محلا على الرقم من سبق غلقه ، وقضت محكمة أول درجة غيابيا في كل منهما بتغريمه عشرة جزيئات وإعادة الغلق ، فاستأنف وقضى في كل منهما حضوريا اعتباريا بتأييد الحكم المستأنف ، وكان اثبات أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحدا بعقوبة واحدة . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يومى ٢١/٢ و ١١/٣/١٩٧١ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة : أدار عملاً "جراجاً" سبق الحكم عليه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قسمت في الدعوى غيابياً بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧١ عملاً بوند الاتهام بتفريم منهم في كل من القضيتين عشرة جنهات وإعادة الغلق . واستأنف المحكوم عليه الحكمين . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في كل من الاستئنافين حضورياً اعتبارياً بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكمين المستأنفين . فتمت النيابة العامة في هذين الحكمين بطريق النقض . - الخ .

المحكمة

من حيث إنه وإن كان كل من الحكمين المطعون فيهما قد صدر حضورياً اعتبارياً إلا أنه لا تجوز المعارضة فيهما عملاً بنصر المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن أعمال الصناعية والتجارية التي نصت على أن الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، والقرارات المفضة له لا تجوز المعارضة فيها ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكمين المطعون فيهما يفتتح من تاريخ صدورها ويكون الطعن فيهما جائزاً باعتبارهما من الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجناح .

وحيث إن النيابة العامة تنهى على الحكمين المطعون فيهما أنهما إذا قضيا بتأييد الحكمين الصادر كل منهما بتفريم المطعون ضده عشرة جنهات وإعادة الغلق عن جريمة إدارة محل عام سبق فلقه قد شابهما الخفاء في تطبيق القانون ، ذلك بأن جريمة إدارة محل عام سبق فلقه جريمة مستمرة يتوقف استمرار الفعل

المعاقب عليه فيها على تدخل لإرادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً ، وإذا كانت محاكمة المطعون ضده عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة السابقة على رفع الدعوى وصدر حكم بات فيها ، وما دام لم يكن قد صدر حكم بات في أى من الدعويين بل نظر الاستئناف فيهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين لتصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة إليها أن الدعوى رفعت على المطعون ضده في القضيتين رقمي ١٥٨ ، ٢٠٥ سنة ١٩٧١ جناح الزيتون لأنه في يومى ١١ فبراير - ١١ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الزيتون أدار محلاً "جراج" على الرغم من سبق غلقه ، وقضت محكمة أول درجة غيابياً في كل منهما بتغريم المطعون ضده عشرة جنهيات وإعادة الغلق ، فاستأنف وقضى في كل منهما حتموريا اعتبارياً في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحل العام الذى دين المطعون ضده في كل من القضيتين المشار إليهما بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد - جراج رورشة ميكانيكية بشارع ... - وكانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعقب عليه فيها على تدخل لإرادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً ، وكنت محامياً الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . ولما كان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضاً جزئياً وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، وعضوية العادة المستشارين : إبراهيم الديواني ،
ومصطفى الأسيوطي ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المقرئ .

(٣١٧)

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٢ : القضائية

(أ) نقض . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . حكم .
" طرق الطعن في الأحكام " . طعن . معارضة .

الطعن بالنقض . لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنايات والجناح .

عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى . ما دام الطعن فيه
بالمعارضة جائزا .

صدور حكم حضورى اعتبارى والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض . والقضاء
في المعارضة . في تاريخ لاحق لتقرير الطعن بالنقض . بقبولها وإلغاء الحكم
المعارض فيه والبراءة معاده أن ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض .
أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض .

(ب) معارضة . " المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى " . حكم . " طرق
الطعن في الأحكام " . طعن . " طرق الطعن في الأحكام " .

المادة ٢٤١ إجراءات . أجازتها المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستمع تقديمه قبل الحكم .

(ج) نقض . " سقوط الطعن " . " نفيه والحكم فيه " . طعن .

سقوط الطعن بالنقض . إذا كان الطاعن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية
ولم يتقدم لتفليده قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — لا تجيز المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح ، كما أن المادة ٣٢ منه تنص بعدم قبول الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا إعتباريا بالنسبة للطاعن الثالث وقرر وكيله بالطعن فيه بطريق النقض ، وأن الطاعن قرر بالطعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في معارضته — بعد التقرير بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه — بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته مما أسند إليه ، فإن طعن الطاعن الثالث في الحكم الحضوري الاعتباري مالف الذكر يكون غير جائز .

٢ — من المقرر ، وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

٣ — تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات طعن أمام محكمة النقض على أنه " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ... " ، ولما كان الطاعنان الأول والثاني لم يتقدما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليهما من العقوبات المقيدة للحرية ، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن المقدم منهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر أتهم في يوم ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ، بدائرة فسمى عابدين وحلوان محافظة القاهرة — المتهمون الأول والثاني والثالث : يهرحوا في تعامل في أوراق النقد الأجنبي المبينة بالمحضر (ألفين وثلاثمائة دولار أمريكي وألف وخمسة وثلاثين جنيتها استرلينيا) وكان ذلك على خلاف الشروط

والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها بذلك من وزير الاقتصاد—وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبس بها . المتهم الرابع — أولا : اشترك مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب الجريمة ساقفة التذكر بأن حرضهم على ارتكابها واتفق معهم هل ذلك ومساعدتهم بأن سلمهم النقد الأجنبي كما يعرضوه للبيع على خلاف أحكام القانون فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق والمساعدة . ثانيا : لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد وعن طريق أحد المصارف المعتمدة ، وبسعر الصرف الرسمي ما دخل في حوزته من أوراق النقد الأجنبي السالف ذكرها والتي بلغت حصيلة استبدادها مبلغ اثنين ومائتين واحد وثلثين جنيا مهربا . ولدت عقابهم بالمواد ١ و٣ و٥ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والمواد ٣ و٨ و١٦ من القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ والمواد ١ و٥ و١١ و١٢ و٣٦ من القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد الأجنبي والمواد ٤٠ / ١ و ٢ و ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٨ ، عملا بمواد الاتهام . أولا — برفض المنع بإعلان القبض على المتهم الثالث وتفتيشه . ثانيا — بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والرابع شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ . ثالثا : مصادرة أوراق النقد الأجنبي المضبوطة . رابعا : براءة المتهم الثالث مما نسب إليه . فاستأنف اشكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالث بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من المتهمين (المستأنفين) الثاني والثالث ، ثانيا : برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا بالنسبة للطاعن الثالث وقرر وكيله بالطعن فيه بالنقض في ۱۹۶۹/۱۰/۲۸ ، ولما كان الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت الحكم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ۳۴۱ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن قرر بالطعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في معارضته في أول أبريل سنة ۱۹۷۲ ، أى بعد التقرير بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه — بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وبراءته مما أسند إليه ، ومن ثم فإن الحكم المدعون فيه لم يكن نهائيا بالنسبة لهذا الطاعن وقت أن بادر إلى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۳۰ من قانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنيت والجنيح ، وكانت المادة ۳۲ منه تنص على عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا فإن طعن الطاعن الثالث في الحكم الحضورى الاعتبارى سالف الذكر يكون غير جائز ، ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

وحيث إنه لما كان الطاعنان الأول والثانى لم يتقدما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليهما من العقوبات المقيدة للحرية ، وكانت المادة ۴۱ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة " . فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن المقدم منهما .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامه ، وطه دقانة .

(٣١٨)

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ القضائية

عمل . أجور . قانون حكم . " بيانات التسبب " . " تسببه . تسبب
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن مئتي عشرة سنة نظمها القانون ١٠٢
سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين .

خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكري رقم ٩١ سنة ١٩٥٠ في المنشأة
الصناعية التي لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه . سند ذلك .

وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله في الأنشطة
التي حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للمنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق
على واقعة الدعوى والعقوبة التي يقضى بها . إغفال الحكم إبراز هذه العناصر . قصور يستوجب
النقض والإحالة .

ينظم القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ الحد الأدنى لأجور عمال المحال الصناعية
الذين يزيد سنهم عن ثمانين سنة إذا توافر شرطان (الأول) أن تكون
التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية التي يعملون فيها ألف جنيه .
(والثاني) أن تكون المنشأة تمارس نشاطها في فروع صناعية معينة واردة على
سبيل الحصر في قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤٠ ، ١٤١ سنة ١٩٥٢ و ٦٨٠
و ٦٨٤ سنة ١٩٦٠ وهي القرارات الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨
المصادر في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها . أما إذا كانت المنشأة الصناعية لا تتجاوز

تكاليف إقامتها ألف جنيه ، فلا يلتزم صاحبها باتباع الحد الأدنى للأجور المقرر بالقانون رقم ۱۰۲ سنة ۱۹۶۲ وإنما يخضع الحد الأدنى لأجر عمالها للأمر العسكري رقم ۹۹ سنة ۱۹۵۰ ذلك أن قانون العمل الوحيد رقم ۹۱ سنة ۱۹۵۹ قد نص في المادة الرابعة من قانون إصداره على أن يستمر العمل بأحكام هذا الأمر إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة لوضع حدود دنيا للأجر والمنصوص عنها في المواد من ۱۵۶ إلى ۱۵۹ من القانون نافذة المفعول وهذه اللجان لما تجتمع بعد والتالي لم تصدر عنها أي قرارات في هذا الشأن وترتبط على ذلك فإن أجور عمال المحال الصناعية لا تخضع لأحكام القانون رقم ۱۰۲ لسنة ۱۹۶۲ بل تظل خاضعة لأحكام الأمر العسكري رقم ۹۹ سنة ۱۹۵۰ في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين فيها . لما كان ذلك ، وكان الأمر العسكري رقم ۹۹ سنة ۱۹۵۰ قد نص في المادة السابعة منه على معاقبة من يخالف أحكامه الخاصة بتحديد الحد الأدنى لأجر عمال المحال الصناعية بالعقوبة المنصوص عنها في المادة ۸ من الأمر العسكري رقم ۳۵۸ سنة ۱۹۴۲ وهي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها فضلا عن أنه على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع مرق الزجر أو العلارة لمستحقها من العمال بينما ينص القانون رقم ۱۰۲ سنة ۱۹۶۲ في مادته الثانية على معاقبة صاحب العمل الذي يخالف حكم المادة الأولى الخاصة بتحديد حد أدنى للأجر بالغرامة فقط على ألا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ألف جنيه . لما كان ذلك ، وكان تحديد القانون الواجب التطبيق على وافعة الدعوى يستتبع بيان نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الصناعية وهل يدخل ضمن فروع الأنشطة المنصوص عنها في القرارات الوزارية السابقة الإشارة اليها ويستلزم أيضا بيان مقدار التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية وهل تتل عن ألف جنيه أو تجاوزه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه العناصر التي يتعين إبرازها لتحديد القانون الواجب التطبيق والعقوبة التي يقضي بها مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة القانون على الوجه السليم والتقرير برأى في شأن ما أثارته الطاعة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يشوب الحكم بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : (أولا) لم يرسل إلى مكتب التوظيف والتخديم المختص البيان الصنف سنوى المقرر . (ثانيا) لم يحضر عقد عمل لكل عامل من عماله المبينة أسماءهم بالمحضر (ثالثا) لم ينشئ لكل عامل من عماله الموضحة أسماءهم بالمحضر ملفا مستوفيا للبيانات المقررة قانونا . (رابعا) لم يوفر لعماله وسائل الاسعاف الطبية المقررة (خامسا) شغل العمال الموضحة أسماءهم بالمحضر بأجر يقل عن الحد الأدنى المقرر حالة كون من كل منهم يزيد عن ثمانى عشر عاما (سادسا) لم يستوف النسبة المقررة للعمال العاجزين الذين تم تأهيلهم مهنيا من مجموع عماله . وطلبت عقابه بالمواد ١٧ و ٢٩ و ٤٣ و ٦٥ و ٦٩ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمواد ١ و ٢ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة الخليفة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام (أولا) بتغريم المتهم مائتى قرش عن التهمة الأولى (ثانيا) بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل تهمة من التهم الثانية والثالثة والرابعة على أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال . (ثالثا) بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمة الخامسة (رابعا) بتغريم المتهم خمسة جنيهات عن التهمة السادسة بلامصروفات جنائية . فعارض المتهم فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاصناف المتهم والنيابة العامة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية هيئة استئنافية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وباجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتى قرش عن التهمة الرابعة وخمسين جنيها عن التهمة الخامسة وتأييده فيما عدا ذلك . فعارض المتهم فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلا وفى الموضوع وباجماع الآراء بتعديل الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم خمسة جنيهات عن التهمة الخامسة ومائة قرش عن التهمة السادسة وتأييده فيما عدا ذلك بلامصارف جنائية . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة تشغيل عمال يزيد عمر كل منهم عن ثمانى عشر سنة بأجر يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا موضوع التهمة الخامسة — وقضى بتغريمها خمسة جنميات دون أن يقضى بالزامه — فضلا عن الغرامة — بدفع فروق الأجر لمستحقيها من العمال وفقا لأحكام الأمرين العسكريين رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك أن المصنع يذبح الأساسات المعدنية وهى صناعة لا تدخل ضمن الصناعات المحصورة بالقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والتي يخضع الحد الأدنى لأجور العاملين فيها لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ ، ولا يؤثر في ذلك أن النيابة العامة طلبت معاقبة المطعون ضده وفقا لأحكام هذا القانون الأخير لأن المحكمة عليها أن تبحث الوصف القانوني الصحيح وتأخذ المتهم بالنص الواجب التطبيق.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه في يوم ١٩٦٤/٨/٢٩ شغل العمال الموضحة أسماءهم بالمحضر بأجر يقل عن الحد الأدنى المقرر حالة كونهم يزيد سن كل منهم عن ثمانى عشر سنة — موضوع التهمة الخامسة — وطلبت معاقبته عن هذه التهمة بالمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ وقضى الحكم المطعون فيه بمعاقبة المطعون ضده عن اتهمته المذكورة بغرامة خمسة جنميات عملا بأدنى الاتهام ، ويبين من الرجوع إلى المفردات المضمومة أن مفتش مكتب العمل أثبت في محضر ضبط الواقعة الذى قام بتحريره أن المطعون ضده صاحب شركة للأساسات المعدنية ولم يرد بالأوراق أى بين لمنتجات هذه الشركة أو لمقدار التكاليف السكية لإقامة المصنع . لما كان ذلك ، وكان عمال المحال الصناعية الذين يزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة ينظم الحد الأدنى لأجورهم القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ إذا توافر شرطان : (الأول) أن تكون التكاليف السكية لإقامة المنشأة الصناعية التى يعملون فيها ألف جنيه . (والثانى) أن تكون المنشأة تمارس نشاطها في فروع صناعية معينة واردة على سبيل الحصر في قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤٠ و ١٤١ لسنة ١٩٥٨ و ٦٨٠ و ٦٨٤ لسنة ١٩٦٠ وهى القرارات

الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الصادر في شأن تنظيم الصناعة وتسجيلها أما إذا كانت المنشأة الصناعية لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه فلا يلتزم صاحبها باتباع الحد الأدنى للأجر المقرر بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ وإنما يخضع الحد الأدنى لأجر عمالها للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ذلك أن قانون العمل الوحيد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٤ قد نص في المادة الرابعة من قانون إصداره على أن يستمر العمل بأحكام هذا الأمر إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة لوضع حدود دنيا للأجر والمنصوص عنها في المواد من ١٥٦ إلى ١٥٩ من القانون نافذة المفعول وهذه اللجان لما تجتمع بعد وبالتالي لم تصدر عنها أي قرارات في هذا الشأن وترتبطا على ذلك فإن أجور عمال المحال الصناعية لا تخضع لأحكام القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بل تظل خاضعة لأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين فيها . لما كان ذلك وكان الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة السابعة منه على معاقبة من يخالف أحكامه الخاصة بتحديد الحد الأدنى لأجر عمل المحال الصناعية بالعقوبة المنصوص عنها في المادة ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وهي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها فضلا عن أنه على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر أو العلاوة المستحقها من العمال بينما ينص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ في مادته الثانية على معاقبة صاحب العمل الذي يخالف حكم المادة الأولى الخاصة بتحديد حد أدنى للأجر بالغرامة فقط على ألا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه . لما كان ذلك ، وكان تحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يستلزم بيان نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الصناعية وهل يدخل ضمن فروع الأنشطة المنصوص عنها في القرارات الوزارية السابق الإشارة إليها ويستلزم أيضا بيان مقدار التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية وهل يقل عن ألف جنيه أو تجاوزه ، ولم كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه العناصر التي يتعين إبرازها لتحديد القانون الواجب التطبيق والعقوبة التي يقضى بها مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه السليم والتعمير برأى في شأن ما أثارته الطاعنة من دعوى انحطاط في تطبيق القانون بمقتضى الحكم بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيفه ، وطه دقانه ، ومجد عادل مرزوق .

(٣١٩)

الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ القضائية

محكمة الموضوع . " سلفتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " . حكم .
" تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
مواد مخدرة .

حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون التزامها ببيان
سبب إطراحها لها . إقصاءها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد . لمحكمة النقض
أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . مثال لتسبب
غير سائق للشك في أقوال الشاهد في مواد مخدرة .

لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون
أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصححت عن الأسباب
التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان
من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان ما أورده
الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائق
وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك بأن ما قرره الضابط في كلا
الدعويين من أن المطعون ضده - وقت ضبطه - كان يجلس في مدخل مسكنه
ليس من شأنه أن يدعو للشك في أقواله أو أن ينال من مسؤوليه المطعون ضده
عن واقعة إحراز المخدر مما يعيبه بافساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة للقاهرة . أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لحما كته طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحراز جواهر مخدر ، قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح أقوال الضابط شاهد الإثبات بأسباب غير سائغة ولا تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله " إن المحكمة تلاحظ من مطالعة الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٦٩ مصر القديمة (١١٣٦ سنة ١٩٦٩ كلى) المتنازعة بنفس الجلسة مع هذه الدعوى أن الضابط قد ذكر في محضر ضبط كلا من الدعويين . أنه وجد ذات المتهم يجلس بالطريقة بمدخل المنزل سكنه ، وصور واقعة الدعوى في كلا الدعويين في صورة واحدة الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة تصويره لواقعة الدعوى بالقدر الذي يتسرب فيه الشك إلى وجدان المحكمة في صحة الاتهام " . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع وإن كان لها أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكبر ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصححت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة

النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه أقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، ذلك بأن ما قرره الضابط في كلا الدعويين من أن المطعون ضده — وقت ضبطه — كان يجلس في مدخل مسكنه ليس من شأنه أن يدعو للشك في أقواله أو أن ينال من مسئولية المطعون ضده عن واقعة إحراز المخدر . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
ومحمود عطيفة ، وطه دقانة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٣٢٠)

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . مواد مخدرة .

حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون
التزامها ببيان سبب إخراجها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على
أقوال الشاهد . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي
إلى نتيجة التي خلصت إليها . مثال لتسبب غير مائع للشك في أقوال الشاهد في مواد
مخدرة .

(ب) حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . مواد مخدرة

إضطراب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها . تقريره تارة أنها بيع
مخدرة في مكان وتارة أخرى أنها تحلى عن المخدر في مكان آخر . يفصح عن عدم استقرار
الواقعة وعناصرها في ذهن المحكمة . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .

١ — لمحكمة الموضوع أن وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن
إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إخراجها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة
عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب

ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
ولما كان ما أورده الحكم تبريرا لإطراح أقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير
سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، ذلك بأن توجه الضابط الشاهد
وحده متنكرا في زى بلدى إلى المتهم وشراءه المخدر منه لا يدعو إلى الشك في تصرفه
كما أن هروب الأشخاص الذين كانوا حول المتهم ومعهم كيس النقود والميزان
لا أثر له في مسئولية المتهم عن واقعة إحراز المخدر ثم أنه ليس بلازم أن يصطحب
الضابط أفراد القوة معه عند ما تقدم لشراء المخدر من المتهم وليس من شأنه
أن يدعو إلى الشك في أقواله ، الأمر الذى يبين منه أن ما ذهب إليه الحكم
غير سائق .

٢ - إذا اضطرب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها ، فتارة
يقرر أنها واقعة بيع مخدر بشارع جبل الدراماة وتارة يقول إنها واقعة تخلى عن
المخدر وقعت بحارة الخللالاتى فإن ذلك يفصح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن
مستقرة في ذهن المحكمة وهذا يعيب الحكم بفساد الاستدلال ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة
قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا (أفيونا) وكان ذلك بقصد
التعاطى وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر
ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ براءة
المتهم مما هو منسوب إليه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعنّت النيابة
العامة فيه بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون
ضده من تهمة إحراز مخدر بقصد الاتجار ، قد شابته فساد في الاستدلال ، ذلك

بأن المحكمة أطرحت بغير سند مقبول قول النقيب شاهد الإجابات بأن المتهم باعه كمية الأفيون ، وعابت على الضابط توجهه وحده إلى المتهم لشراء المخدر ، واقرضت وجوب اصطحاب الضابط لباقي أفراد القوة أثناء واقعة الشراء فضلا عن اضطراب المحكمة في بيان الواقعة ومكان حصولها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما أسندتها النيابة العامة إلى المطعون ضده بما محصله أن النقيب معاون مباحث قسم الدرب الأحمر تنكر في زى بلدى ، وانتقل في الساعة الرابعة من مساء يوم ١٩٦٩/١٠/١ وبصحبه بعض رجال الشرطة ، لتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم ، فوجده جالسا أمام منزل بشارع جبل الدراسة ويقوم ببيع الجواهر المخدرة وحوله بعض الأشخاص فتقدم إليه وحده وطلب منه شراء أربع أوقيات من مخدر الأفيون ، وبعد الاتفاق على الثمن قام المتهم بوزن المخدر وسلمه للضابط ، فضبطه وأعطى الإشارة المتفق عليها لباقي أفراد القوة فحضرت عقب ذلك . واستند الحكم بقرار لقضائه بالبراءة إلى مانصه ” إن اتهام المتهم — المطعون ضده — بحيازة قطعة المخدر المضبوطة ، وجلوس المتهم على الأرض أمام المنزل المکائن بحارة الخلالاتي رقم ٢ المقول بأن المتهم ووالدته يقيمان به وحوله مجموعة تزيد على العشرة أشخاص يقومون بشراء مواد مخدرة تشبه الأفيون ، وبجواره على الأرض كيس من الورق كان يضع فيه النقود الممككة ، وعرض الضابط شراء أربع أوقيات ، وقيام المتهم بوزن المخدر له ، وإعطاء الضابط إشارة إلى باقي أفراد القوة التي كانت تلازمه للحضور وفرار العشرة أشخاص بعد ذلك ومعهم كيس النقود والميزان ، كل ذلك يعوزه الدليل على ثبوت نسبة واقعة تخلي المتهم عن المخدر على الأقل رغم أن مفهوم العقل ومدلوله يؤكدان في هذا الصدد أنه يستحيل على السيد الضابط أن يقوم بتفردده بمداهمة المتهم وتقبض عليه وضبط قطعة المخدر المضبوطة ، الأمر الذي لا يتوافر معه للمحكمة الاطمئنان الكامل على أن الضبط قد تم بالصورة التي يرويها الضابط وإذ يتسرب الشك إلى وجدان المحكمة من هذا الوجه ، فلا يكون إلا الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه“ .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطعن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن المحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان ما أورده الحكم تبريرا لإطراحه لأقوال شاهد الإثبات في الدعوى غير سائق ، وليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، ذلك بأن توجه الضابط الشاهد وحده متذكرا في زى بالدى إلى المتهم وشراء المخدر منه لا يدعو إلى الشك في تصرفه ، كما أن هروب الأشخاص الذين كانوا حول المتهم ومعهم كيس المقيود والميزان لا أثر له في مسؤولية المتهم عن واقعة إحراز المخدر ، ثم إنه ليس بلام أن يضطرب الضابط أفراد القوة معه عند ما تقدم شراء المخدر من المتهم ، وليس من شأنه أن يدعو إلى الشك في أقواله ، الأمر الذي يبين منه أن ما ذهب إليه الحكم غير سائق . فضلا عن اضطرابه في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها ، فتارة يقرر أنها واقعة بيع مخدر بشارع جبل الدراسة ، وتارة يقول إنها واقعة تخلى عن المخدر وقعت بحارة اغللاتى ، الأمر الذي يفصح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة ، وهذا يعيب الحكم بفساد الاستدلال ويوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشريفي ،
ومحمود عطيمة ، ومحمد عبد المجيد سلاية ، وطه دقانه .

(٣٢١)

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٤ القضائية

(١) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركانها " . نقض . " أسباب
الطعن . مالا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

تحقق صفة مأمور التحصيل متى كانت تسليم المال للوظف حاصلًا بمقتضى
وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان في أجازة مرضية . المادة ١١٢/٢
عقوبات . النعي على الحكم بتجريد الطاعن من صفته كمأمور تحصيل لكونه في أجازة
مرضيه في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس غير سديد .

(ب) اختلاس أموال أميرية . عقوبة . " تقديرها " . " العقوبة المبررة " . ظروف
مخففة . وصف التهمة . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢/١ - ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث
سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من النعي بأن الفقرة
الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة
بها مقررة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير
الوصف الذي أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . علته : تقدير العقوبة مداره ذات
الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيّفه المحكمة .
إعمال المحكمة حقها الاختياري في استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات
هو تقدير العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما احاط بها من الظروف .

(ج) عقوبة . غرامة . اختلاس أموال أميرية .

الحد الأدنى للغرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قل المال
المختلس عن هذا الحد .

١ - تحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة، ولما كانت وظيفة الطاعن وصفته في التحصيل لم تتغير أثناء وجوده في الأجازة المرضية وكان الثابت أنه تسلم المال للمختلس بصفته الوظيفية المذكورة كان فعله جناية مطابقة على المادة ١١٢/٢ من قانون العقوبات. ويكون النعى على الحكم بتجريد الطاعن من صفته كمأمور للتحصيل لكونه في أجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس غير صديد .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة الطاعن بالمجن لمدة ثلاث سنوات وبالعقوبة والعزل بمقتضى المادة ١١٢/١-٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن استعمل الرأفة معه وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الاختلاس هي الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات مادامت العقوبة المقررة بها مقررة في القانون وفقا لهذه الفقرة الأخيرة ولا يغير من ذلك أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكييفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة بتطبيق المادة ١٧ عقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما احاط بها من ظروف .

٣ - وضعت المادة ١١٨ من قانون العقوبات حدا أدنى للعقوبة لا يقل عن خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : (أولا) بصفته موظفا عموميا

— مندوب بمكتب ضرائب الأزيكية — اختلس مبلغ أربعائة تسعة وتسعين جنيها ونعممائة مليم لمصلحة الضرائب والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأموري التحصيل المخصصين بتحصيل الضرائب من الممولين . (ثانيا) بصفته سالفه الذكر ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي صور القسيمة رقم ٢٠٥١٣٣ مجموعة ٣ وحافضة التوريد المؤرخة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ حال تحريرها انتخص بوظيفته بجعله وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالصور الخاصة بمصلحة الضرائب أن المبلغ المدفوع ٥٠٠ م من في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بينما حقيقة الأمر أن المبلغ المدفوع إليه هو ٥٠٠ ج من في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ كما أثبت هذا البيان أيضا على خلاف الحقيقة بحافضة التوريد المؤرخة ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ ليتوصل بذلك إلى الاستيلاء على الفرق بين المبالغين . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر ذلك بتاريخ ٣ يونية سنة ١٩٦٧ ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١/١١١ ، ١/١١٢ — ٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ١٧ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وبغزله من وظيفته ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطامن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنايتي الاختلاس والتزوير في محركات رسمية وطبق في شأن جريمة الاختلاس المادة ٢/١١٢ من قانون العقوبات باعتباره من محصل الأموال الأميرية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطامن كان في إجازة مرضية في يوم ١٠/٥/١٩٦٦ الذي حصل فيه المبلغ المختلس ويعتبر في هذا الوقت أنه تجرد من صفته كمأمور بالتحصيل وأصبح إما موظفا عاديا تنطبق عليه الفقرة الأولى من ١١٢ من قانون العقوبات أو مجرد فرد عادى ارتكب جريمة تبديد مما يترتب عليه أنه كان يمكن للمحكمة وقد أعملت في حقه المادة ١٧ عقوبات أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس لمدة

سنة شهر فضلًا عن عدم توقيع عقوبة العزل — هذا إلى أن المحكمة قضت بتفريم الطاعن ٥٠٠ ج في حين أنه ما كان يجوز القضاء بغرامة تزيد عن مبلغ ٤٩٩ ج و ٥٠٠ م وهو قيمة المبلغ المختاس، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في خصوص ما أناره من أنه كان في إجازة مرضية في المدة من ١٩٦٦/١٠/١ إلى ١٩٦٦/١٠/٥ وأنه كان فردا عاديا في هذا الوقت ورد عليه بقوله : " إن المتهم (الطاعن) حين تسلم المبلغ من الممول بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٥ وحرر له الإيصال المثبت لهذا السداد قد قام بعمل يختص به حسب وظيفته الرسمية وكان المفروض عليه توريد هذا المبلغ إلى خزانة الدولة بمجرد عودته إلى عمله في اليوم التالي مباشرة وهو ١٩٦٦/١٠/٦ بعد انقضاء إجازته فلا يصح في القانون القول بتغير الوصف القانوني للجريمة بسبب عارض هو كون المتهم حين اقتراف الفعل المكون لها في إجازة لأي سبب من الأسباب وإنما يتقيد التكيف القانوني للفعل بحسب تغير العمل والاختصاص كأن يسند إلى المتهم في تاريخ مقارفته الجريمة — عمل آخر مغاير للحصول " . وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون ذلك بأن صفة مأمور التحصيل تتحقق متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ، ولما كانت وظيفة الطاعن وصفته في التحصيل لم تنمير أثناء وجوده في الإجازة المرضية وكان الثابت أنه تسلم المال المجلس بصفته الوظيفية المذكورة كان فعله جنائية منطبقه على المادة ١١٢/٢ من قانون العقوبات ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد — وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالغرامة والعزل بمقتضى المادة ١١٢/١ — ٢ من قانون العقوبات وذلك بعد أن استعمل الرأفة معه وفقا للمادة ١٧ من هذا القانون فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن مادة العقاب الواجبة التطبيق على واقعة الاختلاس هي الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات ما دامت العقوبة المقررة في القانون وفقا لهذه الفقرة الأخيرة ، ولا يغير من ذلك أن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة

الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكييفه المحكمة وهي إذ تعمل
حقها الاختياري في استعمال الرأفة بتطبيق المادة ١٧ عقوبات وإنما تقدر العقوبة
التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ١١٨ من قانون العقوبات التي أهملها الحكم في حق الطاعن قد وضعت
حدا أدنى للغرامة لا يقل عن خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا
الحد فإنه لا محل لتعيب الحكم فيما قضى به من تغريم الطاعن ٥٠٠ جنيه ومن ثم
يكون الطعن برمته على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : حسن الشربيني ،
وعمره عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٣٢٢)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) تزوير . " في محرر عرفي " جريمة . " أركانها " .

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون
يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه وقت وقوع التغيير
ضرر ولو محتمل للغير سواء أكان هو المزور عليه أم أى شخص آخر .

(ب) تزوير . " في محرر عرفي " . قصد جنائي . جريمة . " أركانها " .
القصد الجنائي في التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه
أن يسبب ضررا وبنيته استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه .

(ج) تزوير . " في محرر عرفي " . جريمة . " أركانها " .

جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من تأجله مع علم من استعماله
بتزويره .

(د) إثبات . " بوجه عام " . تزوير . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

الإثبات في المواد الجنائية العبرة فيه باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة
المطروحة . له الأخذ بأي دليل إلا إذا قيده القانون . إثبات التزوير واستعماله
ليس له طريقا خاصا .

(هـ، و) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " شهود " .
دعوى مدنية .

(هـ) وزن أقوال الشهود مرجعه محكمة الموضوع . أخذها بأقوال شاهد مفاده
إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها .

(و) تعويل الحكم في قضائه على أقوال المدعى المدني لا يعيبه . المادة ٢٨٨ إجراءات
تجيز سماعه كشاهد .

(ز) إثبات . ” خبرة ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التدللية لعناصر الدوى المطروحة .
هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع هى أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة
المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة .

اختلاف المداد يمكن تدينه بالعين المجردة . لا يحتاج إلى خبر في تقريره .

(ح ، ط) إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

(ح) قسائد الأدلة في المواد الجنائية . يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية
إلى ما قصد الحكم منها .

(ط) التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته
البعض الآخر . مثل تسبیب سائق فى تزوير .

(ى) تزوير . ” فى محور عرفى ” . إجراءات المحاكمة . نقض . ” أسباب
الظعن . ما لا يقبل منها ” .

تقديم العقد المعلن عليه بالتزوير فى حافظة للمعلن بين مرفقاتها . اعتباره
معروضا على بساط البحث والمناقشة فى حضور الخصوم وليس مودعا فى حرز مغلق
لم ينقض .

١ — من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة فى محور عرفى بإحدى الطرق
المخصوص عليها فى القانون يكفى لتوفر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب
عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه
أم أى شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا .

٢ — القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبثبة استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه .

٣ — تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره .

٤ — العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وإثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .

٥ — وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد . دل ذلك على إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمايتها على عدم الأخذ بها .

٦ — لا يعيب الحكم أن عول في قضائه على أقوال المدعى بالحق المدني مادامت المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز سماعه كشاهد . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاحدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فلا تجوز مجادلتهما في ذلك أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض .

٧ — لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي التبرير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها ، فإن ما استخلصته المحكمة من مطالعتها للعند موضوع الاتهام لا يحتاج إلى خبير في تقريره لأن اختلاف المواد يمكن تبينه بالعين المجردة .

٨ — الأدلة في المواد الجنائية متسائدة بكل بعضها بعضا ، ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة

بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها
ومنتجة في ا كتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٩ — التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها
ما أثبتته البعض الآخر ، فلا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومتى كانت المحكمة
قد اطمأنت في حدود سلطتها إلى أن الطاعن وحده هو محدث التزوير ودلت
على ذلك بما لا تناقض فيه وخلصت إلى تَبَيُّهُ المتهمين الثاني والثالث من تهمة
الاشتراك مع الطاعن في تزوير المحرر لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها بذلك ،
وكان لا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم في شأنهما وبين ثبوت الاتهام في حق
الطاعن إذ يصح في منطق العقل أن يكون الطاعن قد أحدث التغيير في المحرر
في غفلة من البائع وشاهد العقد أسوة بما فعل مع المشتري الحقيقي المدعى بالحق
المدنى ، وبغير إتفاق بينه وبينهما وبلا تحريض أو مساعدة منهما ، ومن ثم تكون
دعوى الطاعن بالتناقض في التسبب في غير محلها .

١٠ — إذا كان العقد المطعون عليه بالتزوير مقدم في حافظة للطاعن بين
مرفقاتها فإنه بذلك كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم
بجلسة المحكمة الاستئنافية ولم يكن مودعا في حوز مغلق لم يفض لدى نظر الدعوى
أمامها — على حد ما نعى به الطاعن — فإن المنع في هذا الشأن
لا يكون صحيحا .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة
طنطا الجزئية ضد ١ — (طاعن) ٢ — ٣ —
متهما إياهم بأنهم في يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية :
(المتهم الأول) ١ — غير الحقيقة في عقد البيع على النحو المبين بالعريضة .
٢ — استعمل العقد المزور على النحو المبين بالعريضة . (المتهمان الثاني والثالث) :

اشتركا وعاوننا المتهم الأول على النحو المبين بالعريضة — وطالب عقابهم بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ من قانون العقوبات مع التزامهم بأن يدفعوا له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل آتاع المحاماة. والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا لاعتباريا للمتهمين الأول والثاني وغيابيا للثالث بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٧١ عملا بالمواد ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٣٢٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول (أولا) بحبس المتهم الأول ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمتين وبراءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما (ثانيا) بإلزام المتهم الأول أن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومائة قرش مقابل آتاع المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وبراءة المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما ورفضت الدعوى المدنية بالنسبة لهما. فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة تزوير محرر عرفي واستعماله قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور والتناقض في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن تحرير الطاعن لعقد شراء المنزل باسمه لا باسم المدعى بالحق المدني المشتري الحقيقي — لا يكون جريمة تزوير وإنما جريمة نصب لم تتكامل أركانها لعدم ثبوت وفاة المجنى عليه بالتمن وانتفاء تواطؤ الطاعن مع المتهم الثاني البائع والمتهم الثالث الشاهد على إبرام العقد. هذا إلى أن الحكم لم يستظهر أركان جريمة التزوير والاستعمال ، وهول

على أدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، فاختلاف المداد الذي حرر به اسم الطاعن في العقد عن مداد باقي عباراته هو أمر ينقصه رأى أهل الخبرة ولا يؤدي إلى القول بتزوير العقد ، ولا يصح الاعتماد على أقوال المدعى بالحق المدني ولا محل للتحويل على أقوال ابن البائع لأنه ليس طرفاً في العقد ، ووضع يد المجنى عليه على المنزل لا يدل على أنه هو المشتري . كما أن الحكم قد دان الطاعن رغم أنه لم يوقع على العقد وقضى ببراءة المتهمين الثاني والثالث — البائع والشاهد — الموقعين عليه بما يشوبه بالتناقض . والتفت عن الطلب الذي تمسك به الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية بسندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان مدى اختلاف المداد الذي حرر به صلب العقد واسم المشتري فيه ، ولم تطالع المحكمة على الحرز الذي يحوى العقد المدعى بتزويره ، وهذا فضلاً عن أن الحكم قد خلا من بيان الضرر الذي أصاب المدعى بالحق المدني لتبرير قبول الدعويين المدنية والجنائية المرفوعة بالطريق المبائر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المضمون فيه أنه قد بين واقعة انه عوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير في محضر عرفي واستعمله مع العلم بتزويره اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة وله معيها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أسند أمراً لم يقع ممن أسند إليه في محضر أعد لإثباته ، وبإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالمدعى بالحق المدني ، بأن استبدل اسمه باسم هذا الأخير في عقد شرائه العقار من امتهم الثاني ، وأسند بذلك إلى البائع ورقة لم تصدر منه ، وهي بيعة إياه للطاعن ، مما أضر بالمدعى بالحق المدني ، كما أثبت الحكم في حقه أنه استعمل هذا المحضر مع دليله بتزويره ، بأن قدمه إلى محكمة مركز طنطا في دعوى أقامها أمامها بطلب طرد المدعى بالحق المدني من هذا العقار . ولما كان من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محضر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر لاغير ، سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ،

ولو كان الضرر محتملا ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه ، وكانت جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره ، فإن ما يثيره الطاعن في خصوص عدم توافر أركان جريمة التزوير والاستعمال في واقعة الدعوى والزمع بأنها جريمة نصب غير متكاملة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على أقوال المدعى بالحق المدني وشاهد

” ابن البائع “ ، وعلى حالة العقد ومظهره من اختلاف المداد المحرر به اسم المشتري عن المداد الذي حرر به صلب العقد ، وعلى وضع يد المدعى المدني على لعقار منذ تاريخ الشراء ، وكانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القنون بدليل معين ينص عليه ، وكان إثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تظمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد دل ذلك على إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجمليها على عدم الأخذ بها ، وكان لا يعيب الحكم أن عول في قضائه على أقوال المدعى بالحق المدني ما دامت المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز سماعه كشاهد ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فلا تجوز مجادلتهما في ذلك أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة القضا . وكان الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقرير القوة التبادلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبر إذ على في كل ما نستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية انبجحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها ، وإذا كان ما استخلصته المحكمة من مطالعتها للعقد موضوع الاتهام لا يحتاج إلى خبر في تقريره لأن اختلاف المداد يمكن تبينه بالعين المجردة ، ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة

تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة والقرائن التي اطمأنت المحكمة إليها يسوغ ما رتب عليه ويصح به استدلال الحكم فإن النعي ، عليه بالفساد في الاستدلال يكون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص إلى أن الطاعن عمد إلى تغيير بيان اسم المشتري في العقد بوضع اسمه هو بدلا منه ونسب بذلك الشراء إلى نفسه ، أما المتهم الثاني فقد وقع على العقد بصفته بائعا كما وقع عليه المتهم الثالث كشاهد ، وانتهى الحكم إلى ثبوت جريمة التزوير في حق الطاعن وإلى وجوب عقابه عنها ثم أورد في شأن المتهمين الثاني والثالث قوله بأن الأوراق خلو من دليل على صحة ما نسب إليهما من اشتراكهما في ارتكاب جريمة تزوير المحرر ، وقضى من ثم ببراءتهما من تلك التهمة ورفض الدعوى المدنية قبلهما . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، فلا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها إلى أن الطاعن وحده هو محدث التزوير ، ودالت على ذلك بما لا تناقض فيه ، وخلصت إلى تبرئة المتهمين الثاني والثالث من تهمة الاشتراك مع الطاعن في تزوير المحرر لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها بذلك ، وكان لا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم في شأنهما وبين ثبوت الاتهام في حق الطاعن إذ يصح في منطق العقل أن يكون الطاعن قد أحدث التغيير في المحرر في غفلة من البائع وشاهد العقد أسوة بما فعل مع المشتري الحقيقي المدعى بالحق المدني وبغير اتفاق ياتيه وبينهما وبلا تحويض أو مساعدة منهما ومن ثم تكون دعوى الطاعن بالتناقض في التسبب في غير محلها . لما كان ذلك ، وكان اليمين من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يتمسك بطلب نذب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالمذكرة المقدمة منه لمحكمة الدرجة الثانية وأن العقد المطعون عليه بالتزوير مقدم في حافظة للطاعن بين مرفقاتها ومن ثم كان معروضا على بساط

البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسة المحكمة الاستئنافية وليس مودعا في حوز مغلق لم يقض لدى نظر الدعوى أمامها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحا . ولما كان الحكم قد امتنأه ركن الضرر حسبما تقدم البيان فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن عدم قبول الدعويين المدنية والجناثية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسين سعد ساح ، و ابراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشريبنى
وحسن المغربى .

(٣٢٣)

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢٤ القضائية

(أ) دفاع ” حق الدفاع . كفالتة للمرتد عن الإسلام “ . دفوع . ” الدفع
بعدم سماع دفاع المتهم المرتد عن الإسلام “ . إجراءات المحاكمة .
حكم . ” تسليبه . تسليبه غير معيب “ . دعوى مدنية .

المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية . توجب كفالة
حق الدفاع لكل أطراف الخصومة . كون المتهم مرتد عن الاسلام لا يغير من ذلك .
وله ذلك .

(ب) إثبات . ” بينة “ . ” شهود “ . ” توجه عام “ . تبديد . وكالة .
دفوع . ” الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه “ . إجراءات المحاكمة .
حكم . ” تسليبه . تسليبه غير معيب “ .

صادر توكيل مصرفى من الصاغة إلى زوجها يقتصر على إثبات صفته فى التعامل باسم
مركته لدى البنك دون المعاملات بيه وبين الصاغة .

اتهام المطعون ضده بتبديد المبلغ المسلم إليه من الصاغة لإيداعه حسابها بالبنك
ودفع المدية بعدم جواز الإثبات بغير الدعاية متخذة هذا التوكيل سنداً لانتفاء المانع
الأدبى . رفض الحكم ذلك الدفع تأسيساً على قيام هذا المانع فيما جاوز البنك
من معاملات . صحيح .

(ج ، د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . "ما لا يعيبه في نطاق التدايل" . تبديد . محكة الموضوع . "ملطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" .

(ج) تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لتبرئته . مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(د) إغفال الحكم الرد على بعض أدلة الاتهام . لا يعيبه .

١ - حرصت الدساتير المتعاقبة والقوانين المنظمة لإجراءات التقاضي على تقرير حق الدفاع وكفالاته بما لا يسوغ معارضة أى من أطراف الخصومة في الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحفيظها ، وإلا كان في ذلك مخالفة لما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . ولما كان الحكم قد رد على الدفع المبني من الطاعة (بعدم سماع دفاع المطعون ضده لأنه مرتد عن الإسلام ويعتبر في حكم الميت صاقل الحقوق) بقوله : " إن القانون الوضعي لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفع عن نفسه في اتهام جنائي منسوب إليه أو دعوى مدنية رفعت قبله " وكان ما أورده الحكم سائغا وصحيحا في القانون ، فإن ماثيره الطاعة لا يكون مديدا .

٢ - متى كان الحكم قد عرض للدفع (المبني من الطاعة) بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود ورد عليه بقوله : " إن الثابت من أقوال المدعية بالحق المدني - الطاعة - أنها كانت تسلم المتهم - المطعون ضده - المبالغ التي تودع في الحساب الجاري الخاص بها بـ ١٠٠٠ ليرة سورية ولم تقل إنها كانت تسكتبه أوراقا لما يتسلمه من مبالغ فليس له أن يحتج بعد ذلك بعدم جواز إثبات المتهم بغير الكتابة وأن الحساب الجاري الذي فتحه بإسمها في البنك كان من ماله الخاص - فإن علاقة الزوجية تمنع أدبيا أيهما أن يطالب الآخر بورقة الإثبات وإلا فكان عليها أن تأخذ عليه ورقة بكل مبلغ تعطيه له ليودعه حسابها الجاري وهي مبالغ كما تدعى كبيرة " . وكان ما قرره الحكم ليس فيه ما يخالف

قواعد الإثبات ذلك لأن التوكيل المصرفي الصادر من الطاعة إلى زوجها المطعون ضده هو السند المثبت لصفته من تعامله باسم الموكلة لدى البنك دون العلاقة بينه وبين الطاعة ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٣ - من انشور أنه يكفي في المحاكمة الحنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالإبراء ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . ولما كان الحكم المطعون فيه أورد الأدلة الساتعة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من عدم الاضئان إلى الإدعاء بالتبديد استند إلى المععون ضده وأطرح الحكم أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى للأسباب التي ذكرها ، فإن ما تشره الطاعة يكون على غير أساس .

٤ - لا يعيب الحكم ما ذكرته الطاعة من أن المحكمة قد أفقلت الرد على بعض أدلة الاتهام زن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم .

الوقائع

أقامت الطاعة دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح تطارين الجزئية ضد المطعون ضده متهمه بإياه أنه في يوم ٢٢ يوايه سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم العصارين محافظة الاسكندرية : بدد مبلغ ٣٩١٨ ج و ٥٧٢ م حمرارا بها . وطلبت عقبه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه بمبلغ ٥٠ - منها على سبيل التعريض انؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت بحصوله بتساريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المدين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ

العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا بلا مصروفات جنائية وألزم المتهم بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيتها على صيقل التعويض مع إلزامه بالمصروفات المدنية و ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الدفع . المبدأة من المتهم وإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعية فيها بالمصروفات المقررة من الدرجتين وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن بتوكيل من المدعية بالحقوقي المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة التبيد ورفض الدعوى المدنية قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة أطرحت الدفع بعدم سماع دعوى المطعون ضده لأنه مرتد عن الإسلام ويعتبر في حكم الميت ماقط الحقوق ، كما أطرحت دفع الطاعة بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود لأن إبداع وسحب أموالها من البنك تم بناء على عقد وكالة صادر من الطاعة إلى المطعون ضده ، ولا يجوز التحدث عن المسامح الأدبي مع وجود ذلك السند كما اعتبر الحكم أن الحساب الجاري رقم ١ ببنك الاسكندرية فرع طنطا هو للمطعون ضده ولم يرد على ما ساقه الدفاع الحاضر عنها من أدلة مؤيدة لانتهامه منها ما قدمته من كشف حساب مؤرخ ١٤ من مايو سنة ١٩٦٠ محرر بخطه مثبت به ملكيتها لأمرهم قيمتها ١٩٨٥ جنيتها فضلا عن أنها قدمت الدليل على تعامله في الأوراق المالية باسمه شخصيا وفي فترة وكالته عنها بما ينجر ادعاءه باستعارته اسمها في التعامل في الأوراق المالية . كما اعتبر الحكم أن الحساب الجاري رقم ٢ بالمركز الرئيسي للبنك بالاسكندرية هو للطاعة وإن زجها للمطعون ضده سلمها وصيده البالغ مائتي جنيه دون قيام أي دليل على هذا التسليم كما لم يحيط الحكم بالأدلة المقدمة من الطاعة والتي تؤكد الانتهاام أسد إليه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيانه للواقعة إلى الحكيم الصادرين في الدعوى عرض لتحصيل الدفع المبدى من الطاعنة ورد عليه بقوله " إن القانون الوضعى لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه في اتهام جنائى منسوب إليه أو دعوى مدنية رفعت قبله . . " ولما كان ما أورده الحكم سائفاً وصحيحاً فى القانون ، ذلك بأن الدساتير المتعاقبة والقوانين المنظمة لإجراءات التقاضى قد حرصت على تقرير حق الدفاع وكمالاته بما لا يسوغ معه حرمان أى من أطراف الخصومة فى الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقها وإلا كان فى ذلك مخالفة لما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود ورد عليه بقوله " إن الثابت من أقوال المدعية بالحق المدنى — الطاعنة — أنها كانت تسلم المتهم — المطعون ضده — المبلغ الذى تودع فى الحساب الجارى الخاص بها ببنك الاسكندرية ولم يقل إنها كانت تستكتبه أوراقاً لما يتسلمه من مبالغ فليس لها أن نحتج بعد ذلك بعدم جواز إثبات المتهم بغير الكتابة وأن الحساب الجارى الذى فتحه باسمها فى البنك كان من ماله الخاص — فإن علاقة الزوجية تمنع أدبيا أيهما أن يطالب الآخر بورقة للإثبات وإلا فكان عليها أن تأخذ عليه ورقة بكل مبلغ تعطيه له ليودعه حسابها الجارى وهى مبالغ كما تدعى كبيرة " ، وكان ما قرره الحكم ليس فيه ما يخالف قواعد الإثبات ، ذلك لأن التوكيل المصرى الصادر من الطاعنة إلى زوجها المطعون ضده هو السند المثبت نصفته فى تعامله باسم الموكله لدى البنك دون العلاقة بيمه وبين الطاعنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أحال فى بيان واقعة الدعوى كما صورها الاتهام إلى حكيم سابقين مرفقين بالأوراق وأورد الأدلة السائغة التى استند إليها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها من عدم الاطمئنان إلى الإدعاء بالتبديد المسند إلى المطعون ضده وأطرح الحكم أدلة الإثبات المقدمة فى الدعوى للأسباب التى ذكرها . لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يغضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام نظاً هو من الحكم أنه أحاط بالدعوى بصرو وبصيرة ، وكانت الطاعنة

قد أقامت دعواها بالطريق المباشر باتهام المطعون ضده بتبديد رصيد حسابها الجارى رقم ١ وهو ما اعتبرته المحكمة الحساب الجارى ماثرا لإتهام، فلا على الحكم أن يعرض للحساب الجارى رقم ٢ الذى لم يكن ماثرا لإتهام فى صحيفة دعوى الطاعنة ، وكان لا يعيب الحكم ما ذكرته الطاعنة من أن المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الإتهام، لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه الى إدانة المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا لرفض موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسين سعد صالح ، و ابراهيم الديواني ، ومصطفى الأسيوطي ، وعبد الحميد الشريفي .

(٣٢٤)

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢ القضائية

(أ) دعوى جنائية . ” انقضاؤها بمضي المدة ” . تقادم . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها . الأسباب المتعلقة بالنظام العام ” . ” نظره والحكم فيه ” . دعوى مدنية .

مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الخنح . من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أي إجراء قاطع لها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضي بمضي المدة المقررة في القانون المدني .

(ب) شك بدون رشيد . مسئولية جنائية . باعث . قصد جنائي . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” . ” المصلحة في الطعن ” . إثبات . ” بوجه عام ” .

ال باعث . لا تأثير له على المسئولية الجنائية في جريمة إعطاء شك لا يقابله رشيد . القصد الجنائي في جريمة إعطاء شك بدون رشيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وقاء له في تاريخ المحب .

القول بالوفاء ببيعة الشك قبل تقديمه إلى البنك . لا جدوى منه . ما دام النابت أنه لم يكن للشك رشيد قائم ولم يسترده الساحب من المستفيد .

(٢) محكمة ثانى درجة. "الإجراءات أمامها" إجراءات المحاكمة . إثبات .
 "شهود" . شيك بدون رصيد . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع" .
 مالا يوفره" . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . "نقض أسباب
 الطعن . مالا يقبل منها" .

محكمة ثانى درجة . تحكم على مقتضى الأوراق . عدم إجراءاتها إلا ما ترى لزومه
 من التحقيقات .

النهي عليها عدم إجراءاتها تحقيق لم يطلب منها . غير جائز . مثال في شيك بدون
 رصيد .

١ — متى كان الثابت انه قد إنقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن
 الى تاريخ نظره أمام محكمة النقض مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة
 لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع
 لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك
 نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن
 يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فهي لاتنقض إلا بمضى
 المدة المقررة في القانون المدنى .

٢ — من المقرر أن المسئولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات
 لاتتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك — كما أن القصد الجنائى
 فى تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ
 السحب — ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيكين لا أثر له
 على طبيعتهما — كما لا يجديه ما يدفع به من أن شقيقه أوفى بقيمة الشيكين قبل
 تقديمهما للبنك المسحوب عليه لصرف قيمتهما مادام أن الثابت أن الشيكين
 لم يكن لهما رصيد قائم ولم يستردهما من المدعى بالحقوق المدنية .

٣ — الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهى
 لاتجوزى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوما لإجرائه . ولما كان الطاعن لم يطلب
 سماع أقوال شقيقه وإنما اقتصر الحاضر عنه على القول بأنه لاملاقة للطاعن

بتلك الدعوى فرأت المحكمة من تلقاء نفسها مناقشة المجنى عليه الذي قرر أن شقيق الطامن كان صرافا للجمعية التعاونية لموظفى الإعلام واكتشف عجزا فى مهده فقدم الشيكين موضوع الدعوى وفاء لهذا العجز (وهما صادرين من طامن لصالح المدعى بالحقوق المدنية) ، وإذ تقدم بالشيكين للبك تبين أن ليس لها مقابل وفاء ، وإثر ذلك أصدرت المحكمة حكما المطعون فيه . لم كان ذلك ، وكان الطامن لم يطلب من المحكمة إجراء أى تحقيق فى الدعوى ولم تراحمكة من جانبها ما يدعو لسماع أقوال شقيقه ، فلا يجوز للطامن أن يثير نفيه فى هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جبح عابدين الجزئية صد لظاعن متهما إياه بأنه فى ٢ و ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٨ أصدر له شيكين لا يقابلهما رصيد قثم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالمدينين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إزامه أن يؤدى له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ، والمحكمة المذكورة قضت حصوريا اعتباريا بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٨ عملا بمبنى الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة حسنة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موصوحا وتأييد الحكم بالاستئناف ، وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٩ بإدانة المطعون حده بمنحة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، وقرر اعكروم عليه . بطعن فيه بطريق النقض فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ ، وقدم أسبابا لطعنه فى التاريخ

الأخير ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن إلى أن أرسلت أوراقها إلى قلم كتاب محكمة النقض حيث نظر بـمجلسة — اليوم — ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وإذ كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهى لا تنقضى إلا بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية فإن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من إدانته قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه أصدر الشيكين موضوع الدعوى لشقيقه ... الذى ظهرهما للمدعى بالحقوق المدنية ضمانا للوفاء بقيمة العجز الذى اكتشف فى عهدة ذلك الشقيق وأن الأخير أوفى الجمعية التعاونية لموظفى الإعلام نقدا قيمة هذا العجز وحصل منها على وصل بذلك ، وقد طلب الطاعن سؤال شقيقه والمدعى بالحقوق المدنية عن تلك الواقعة ، فأجلت المحكمة الدعوى لإعلانهما ثم قضت فيها دون سماعهما ودون إفصاح من سبب عدولهما عن سماعهما ، كما أن الحكم المطعون فيه التفت من دفاع الطاعن فى شأن قيام شقيقه بالوفاء بقيمة هذه الشيكات قبل حلول أجل استحقاقها ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع أقوال شقيقه وإنما اقتصر الحاضر عنه على القول بأنه لا علاقة للطاعن بتلك الدعوى فرأت المحكمة من تلقاء نفسها مناقشة المجنى عليه الذى سئل بـمجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٩ بقرار أن شقيق الطاعن كان صرافا للجمعية التعاونية لموظفى الإعلام واكتشف عجزا فى عهده فقدم الشيكين موضوع

الدعوى وفاء لهذا العجز وهي صادرة من الطاعن لصالح المدعى بالحقوق المدنية بوصفه صرافاً للجمعية ، وإذ تقدم هذا الأخير بالشيكين المذكورين للبنك تبين أن ليس لهما مقابل وفاء وإثر ذلك أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء أى تحقيق فى الدعوى ولم تر المحكمة من جانبها ما يدعو لسماع أقوال شقيق الطاعن ، وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه ، فلا يجوز للطاعن أن يشير نعيه فى هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المسئولية الجنائية فى صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى من أجله أعطى الشيك وأن القصد الجنائى فى تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ السحب — فإن ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيكين لا أثر له على طبيعتهما . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن ما يدفع به من أن شقيقه أوفى بقيمة الشيكين قبل تقديمهما للبنك المسحوب عليه لصرف قيمتهما ما دام أن الثابت أن الشيكين لم يكن لهما رصيد قائم ولم يستردهما من المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، فأن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعصوية المادة مستشارين :
حسين ساح ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأصبوطى ، وعبد الحميد الثرىبى .

(٣٢٥)

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٤ القضاية

محكمة الموضوع . "ملحظتها في تقدير جدية التحريات" . استدلال . تفتيش .
"إذن التفتيش" . إصداره . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . نقض .
"أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . بطلان .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . يستقل به قاضى الموضوع
بلا معقب .

النقطة على الحكم بالقبض فى الاستدلال بدعوى إقامته قضاءه بطلان إذن التفتيش خطأ فى اسم
المقصود به . لا محله . ما دام الحكم لم يبطل الأمر لمجرد ذلك الخطأ . بل لقصور
التحريات . مثال تسبب سائق .

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع
الذى يستقل به قاضيه بغير معقب . ولم كان الحكم قد أحل إذن التفتيش
تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينه من أن العايط الذى استصدره
لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله
وخلا محضره من إشارة إلى عمله أو محل إقامته ، وذلك لقصوره فى التحرى
مما يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ،
ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ فى ذلك الاسم ، وهو مستثنج سائق تملكه محكمة
الموضوع ، فإن الطعن يكون على غير أساس .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم اللبان محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الانجار جوهرا مخدرا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧١ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه من بطلان إذن التفتيش لخطأ في اسم الشخص المقصود به مع أن ذلك لا يبنى عليه بطلانه ما دام أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلًا في سبب قضاؤه ما نصه ” وحيث إنه بمراجعة محضر التحريات الذي حرره ضابط قسم مكافحة المخدرات وأصدرت النيابة أمرها بالضبط والتفتيش بناء على ما ورد فيه بين للمحكمة أنه ذكر في اسم المتهم على أنه يدعى ولم يرد بمحضر التحريات ذكر لعنوان المتهم ومسكنه وعمله وقد تبين من سؤاله ومن واقع بطاقته العائلية أنه يقيم بشارع وأنه يشتغل عاملا بالبحر ولم يطلب الضابط الإذن بتفتيش مسكنه رغم ما ذكره من أنه يتجر في المخدرات الأمر الذي ترى معه انحراف المحكمة أن الضابط لم يقيم بتحريات جديدة تكشف عن حقيقة اسم

المتهم وعمله ونشاطه ومحل إقامته وتدل على أن ثمة جريمة إحراز مخدرات قد وقعت منه بالفعل وتبرر إصدار الإذن بالتفتيش وحيث إنه إزاء ما رآته المحكمة من عدم جدية التحريات التي صدر إذن النيابة بضبط وتفتيش المتهم بناء عليها يكون الإذن باطلاً ويتعين طرحه وطرح كل ما انبنى عليه من ضبط وتفتيش وما أسفر عنه هذا الضبط والتفتيش " ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله وحلاً محضاً من إشارة إلى عمله أو محل إقامته ، وذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه . ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ في ذلك الإسم ، وهو استنتاج سائق تماكحه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من لموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق الموصفاوي رئيس المحكمة، ومضوية المادة المتشارين :
حسين رايح ، و ابراهيم الديواني ، وهيد الحميد الشربيني ، وحسن المغربي .

(٣٢٦)

الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٢ القضائية

- (١) جلب . مواد مخدرة . قصد جنائي . جريمة . " أركانها " . حكم .
" تسببيه . تسبب معيب " . " بيانات التسبب " . إثبات .
" بوجه عام " . نقض . " حالات الطعن . مخالفة القانون " .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو امتيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك ؟
الأصل اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول .

مضى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال .
إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه . تتوافر به جريمة
الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
إتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بقصد الاتجار أو لتعاطي
المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولا منه بخلو الأوراق من دليل على توافر
جريمة الجلب . خطأ .

- (ب) نقض . " الطعن للمرة الثانية " . " نظره والحكم فيه " . مواد مخدرة .
جلب . عقوبة . " تطبيقها " . محكمة المنقض . " سلطتها " .
ظروف مخففة .

مضى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى
دون تحديد جامة لنظر الموضوع . مثال في جريمة جلب .
سلمة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .

١ — إن القانون إذ أوجب توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ، قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلائس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل في نصه عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحياة أو الإحراز . ولما كان الحكم المطعون فيه قال في سياق بيانه واقعة الدعوى ” إن المخدر المضبوط وزن ٢٨٠٠ جراما من الحشيش خبيء في ستة أكياس من الدومور ملفوفة حول جسم المتهم — المطعون ضده — الذي اعترف في تحقیقات النيابة بضبط المخدر معه وقرر أن شخصا أعطاه له لبيعه في القاهرة “ فإن ذلك كاف في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه المطعون ضده لفظ ” الجلب “ كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ولو دفع بانتفاءه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الواقعة مجرد إحراز للمخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا إلى ما قاله من أن ” ... الدعوى خلو من أى دليل يثبت أن المتهم قد جلب إلى جمهورية مصر العربية جوهر مخدرا “ فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن كمية المخدر التي أدخلها المطعون ضده البلاد قد بلغ وزنها ٢٨٠٠ جراما ومن أن المطعون ضده قد اعترف في تحقیق النيابة العامة بأنه أحضر المخدر من بيروت لبيعه في القاهرة كافيا

في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه المطعمون ضده لفظ "الجلب" وكان الطعن للمرة الثانية ، وكان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بقتضي القانون دون حاجة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضي التعرض لموضوع الدعوى — ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعمون ضده عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ٣٣ (أ) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي أخذت به محكمة الموضوع ، باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والازول بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ (أ) من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة ٣٦ منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه في يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الزهراء محافظة القاهرة : جلب إلى الجمهورية العربية المتحدة جوهرًا مخدرا (حشيشا) قبل الحصول على الترخيص المبين بالقانون . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

أُعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة جنايات القاهرة وقضى فيها بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ ، عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم أثبت في مدوناته أن المطعون ضده قدم من بيروت ومعه ٢٨٠٠ جراماً من جوهر الحشيش وقد اعترف في التحقيقات بأنه أحضره معه بقصد بيعه في القاهرة ، وعلى الرغم من أن المطعون ضده لم يدفع بأنه يحرز المخدر الذى ضبط معه لاستعماله الشخصى فإن المحكمة عدلت وصف التهمة المسندة إليه وهى جلب المخدر المضبوط ودانته بوصف أنه نقل المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قال فى سياق بيانه واقعة الدعوى " أن المخدر المضبوط وزن ٢٨٠٠ جراماً من الحشيش خيى فى ستة أكياس من الدور ملفوفة حول جسم المتهم — المطعون ضده — الذى اعترف فى تحقيقات النيابة بضبط المخدر معه وقرر أن شخصاً أعطاه له لبيعه فى القاهرة " ثم قال الحكم " ان الدعوى خلو من أى دليل يثبت أن المتهم قد جلب إلى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا " . وانتهى الحكم إلى أن الواقعة مجرد إحراز للمخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى المنطبقة على المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك بأن القانون إذ أوجب توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى ، قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى

يلابس الفعل المادى المسكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال ، إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والاصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل فى نصه عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته فى الحيازة أو الإحراز . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم من أن كمية المخدر التى أدخلها المطعون ضده البلاد قد بلغ وزنها ٢٨٠٠ جراما ومن أن المطعون ضده قد اعترف فى تحقيق النيابة العامة بأنه أحضر المخدر من بيروت لبيعه فى القاهرة كافيا فى حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذى قارفه المطعون ضده لفظ " الجلب " كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر فى التعامل بغير حاجة إلى استظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ولو دفع بانتفاءه فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر على ما سلف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الطعن للمرة الثانية ، وكانت المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه " إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحال إليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت " . غير أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون المشار إليه ، أن تحكم محكمة النقض فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة لتعديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى النعوض لموضوع الدعوى بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده عن جريمة الجلب المنصوص عليها فى المادة ٣٣ أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، مع مراعاة معنى الرأفة الذى أخذت به محكمة الموضوع ، باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والتزول بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٣ أ من ذلك القانون ، إلى الحد المعين فى المادة ٣٦ منه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسين صالح ، وإبراهيم الديواني ، وعبد الحميد الشربيني ، وحسن المغربي .

(٣٢٧)

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ القضائية

إثبات . " اعتراف " . دفع . " الدفع ببطلان الاعتراف " . إكراه .
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . قتل عمد . اعتراف .

الاعتراف الذي يعول عليه . يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم جواز
التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره .

دفع الطاعن بطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الإكراه نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليه مما
ترك به آثار . على المحكمة أن تأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين تلك
الإصابات وتفي قيامها في تدليل مائع .

قوله الحكم ردا على هذا الدفع بأن الإصابات التي أشير إليها بالتقرير الطبي ترجع إلى مقاومة
المنجني عليها . دون أن يفتن للإصابات الأخرى التي حدثت بالطاعن في عملية الاستعراق اللاحقة .
يعيب الحكم . ما أورده الحكم من أدلة أخرى لا يفي إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .

من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل لإثبات في الدعوى يجب
أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف —
ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . ولما كان الأصل
أنه يتعين على المحكمة أن تأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف
أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقول بحصولها لإكراه الطاعن عليه وتفي
قيامها في استدلال مائع . ولما كان الثابت أنه كان بالطاعن إصابات أشار
إليها التقرير الطبي الشرعي وقد جاءت نتيجة الكشف الطبي عليه في ٧ يناير

سنة ١٩٧٠ كما أنه كانت هناك إصابات أخرى به أشير إليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه في ٨ يناير سنة ١٩٧٠ ، ولم يعرض الطاعن في شأنها على الطبيب الشرعي أو أى طبيب آخر ، وقد كانت هذه الإصابات معاصرة لاعتراف الطاعن بما اعترف به في أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق في اليوم نفسه تاليا للاعتراف السابق وإثر اتجاه كلب الشرطة نحوه في عملية استعراف أخرى "فارتاع" — حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعراف المشار إليه — فإذا جاء الحكم من بعد وكان من بين ما استند إليه في إطراح دفاع الطاعن في شأن وقوع إكراه عليه أدى به إلى الإدلاء بما أدلى به في تحقيقات النيابة العامة يقول بأن الإصابات التي وجدت بالطاعن عبارة عن آثار ممحجات بوجهه من أثر المقاومة التي أبدتها المجنى عليها والتي حدثت في وقت معاصر للجريمة دون أن يفتن إلى أن الإصابات التي أشار إليها الطبيب الشرعي في تقريره ليست هي الإصابات التي ورد بالتحقيقات أنها حدثت بالطاعن عند استعراف كلب الشرطة عليه ، فإنه لا يكون قد ألم بعناصر الدعوى المسماة كافيا وأحاط بظروفها إحاطة كاملة ، وقد أدى به ذلك إلى عدم التعرض لمبلغ تأثير الإصابات التي نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطاعن — والتي علل بها ادلاء بما أدلى — في الأقوال التي صدرت منه إثر ذلك مباشرة والصلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو امتبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٦ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز طاعنا محافظة الدقهلية : قتل عمدا بأن ضربها بجسم صلب راض ثقيل "عصا غليظة" وأطبق يديه على فمها وعقنها فكتم أنفاسها وخنقها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي

أودت بحياتها ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ٧ يونيو سنة ١٩٧١ ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٧٢ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل عمد قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه رد برد غير سائق على دفاع الطاعن ببطلان الاعتراف الصادر منه بالتحقيقات لأنه كان وايد اكراه وقع عليه من كلب الشرطة باطلاقه عليه أكثر من مرة واحداً به اصابات ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المسند اليه لصدوره تحت تأثير اكراه وقع عليه بوثوب كلب الشرطة عليه وإحداث اصابات به نتيجة لذلك سميت خدوشا ، ويبين من الحكم المطعون فيه أن من بين ما عولت عليه المحكمة في إدانة الطاعن اعترافه في تحقيقات النيابة العامة ، وقد عرض الحكم لهذا الدفع ورد عليه في قوله "أما عن القول بأن اعترافه كان وايد اكراه وضرب وتعذيب فإن الثابت بالتحقيقات وأوراق الدعوى أن المتهم لم يجربشأنه تعذيب أو ضرب لإكراهه على الاعتراف ، وقد ثبت أن ما وجد به من آثار سمجات بوجهه كان من أثر المقاومة التي أبدتها المجنى عليها والتي حدثت في وقت معاصر لوقوع الجريمة ، وكذلك الأمر بالنسبة لاعترافه بعد احضار الكلب البوليسي وهو أمر مشروع قانوناً للاعتداء إلى معرفة الجاني ، ولذلك وطالما أن الاعتراف كان اختيارياً ولم يكن نتيجة تهديد أو خوف أو أمر غير مشروع وهو ما لم يحدث فإن المحكمة بالتالي تطمئن كل الاطمئنان إلى اعتراف المتهم في تحقيقات النيابة وإلى أدلة الثبوت سالفة البيان" . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الطاعن سئل

بتحقيقات النيابة العامة شفويا وتفصيلا في المحضر الذي فتح في يوم ١٩٧٠/١/٧ الساعة ١ صباحا فانكر ما أسد اليه ، وأن المحقق قد ناظره وأثبت أنه شاهد به خدوشا أسفل وبجوار عينه اليسرى وفي الغد الساعة ٣٠ و ١٢ مساء أجريت عملية عرض الطاعن على كلب الشرطة بعد أن شم الحبل الذي كان ملفوفا حول رقبة المجنى عليها فاستعرف على الطاعن وقد أثبت بمحضر هذا الاعتراف أن الكلب هجم على الطاعن وأحدث به بعض الخدوش وأن الطاعن ذكر وقتئذ أنه سيقور الحقيقة وامتدح شفويا باعتدائه على المجنى عليها بالضرب بعصا ثم سئل تفصيلا فردد هذا الإقرار كما أثبت بالمحضر الذي فتح في اليوم ذاته الساعة ٤٠ و ٢ مساء أنه عند عرض شقيق الطاعن على كلب الشرطة انطلق الكلب تجاه الطاعن "فارتاع" وقرر بأنه يريد الإدلاء بأقوال على انفراد ولما سئل الطاعن كرر اعترافه السابق مضيفا اليه تفصيلات أخرى نافيا أنه الذي وضع الحبل حول رقبة المجنى عليها ، وفي يوم ١٩٧٠/١/١٠ أعيد سؤال الطاعن فانكر ما نسب اليه وأرجع اعترافه السابق إلى خوفه من كلب الشرطة لأنه عضه في عملية العرض الأولى وكان يخشى من عرضه عليه في أخرى وظل على انكاره بعد ذلك في مرحلتى التحقيق والمحاكمة مرددا أن اعترافه كان بسبب اعتداء كلب الشرطة عليه ، ولما كان الثابت من التقرير الطبي أن الطبيب الشرعى انتقل في الساعة العاشرة من صباح ١٩٧٠/١/٧ إلى البلدة مكان الحادث وأجرى الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها وقام بالكشف على الطاعن وانتهى في تقريره إلى أنه شوهد بالطاعن آثار اصابية عبارة عن ثلاث سمكات ظفرية حديثة أحدها بالوجنة اليسرى واثنان بجوار الأنف أسفل الأنسية العين اليسرى وأنها تحدث نتيجة تماسك أو مقاومة في تاريخ معاصر لتاريخ الحادث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كُنَّ وليد إكراه كائن ما كان قدره وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول بحصولها لا إكراه الطاعن عليه وقى قيامها في استدلال سائق ، ولما كان الثابت — مما سلف — أنه كان بالطاعن اصابات أشار اليها التقرير الطبي الشرعى وقد جاءت نتيجة الكشف الطبي عليه في ١٩٧٠/١/٧

كأنة كانت هناك إصابات أخرى به أشير إليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه في ١٩٧٠/١/٨ ولم يعرض الطاعن في شأنها على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر وقد كانت هذه الاصابات معاصرة لاعتراف الطاعن بما اعترف به في أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق في اليوم نفسه تألياً للاعتراف السابق وإثر اتجاه كلب الشرطة نحوه في عملية استعراف أخرى "فارتاع" — حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعراف المشار إليه — فإذا جاء الحكم من بعد وكان من بين ما استند إليه في أطراح دفاع الطاعن في شأن وقوع اكراه عليه أدى به إلى الادلاء بما أدلى به في تحقيقات النيابة العامة ، يقول بأن الإصابات التي وجدت بالطاعن صابرة من آثار سحجات بوجهه من أثر المقاومة التي أبدتها المجنى عليها والتي حدثت في وقت معاصر للجريمة دون أن يتفطن إلى أن الاصابات التي أشار إليها الطبيب الشرعى في تقريره ليست هي الاصابات التي ورد بالتحقيقات انها حدثت بالطاعن عند استعراف كلب الشرطة عليه ، فإنه لا يكون قد ألم بعناصر الدعوى لما كان كافياً وأحاط بظروفها إحاطة كاملة ، وقد أدى به ذلك إلى عدم التعرض لمبلغ تأثير الاصابات التي نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطاعن — والتي حلل بها ادلاءه بما أدلى — في الأقوال التي صدرت منه إثر ذلك مباشرة والصلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما أثير في الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإحاطة السيد المستشار/ جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة، وعضوية المادة المستشارين : حسين
[صالح، ومصطفى الأسير، وعبد الحميد الشريف، وحسن المغربي].

(٣٢٨)

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ القضائية

رابطة السببية . حكم . "بياناته . بيانات التسييب" . "تسييبه .
تسييب معيب" . جريمة . "أركان الجريمة" . قتل خطأ . إصابة خطأ .
نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" . إثبات . "خبرة" .

إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت
إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى . قصور .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن السيارة قيادة الطاعن اصطدمت
من الخلف بالسيارة التي كان المجنى عليه الأول يقف على سلمها بحكم عمله
"كحمال" أثناء وقوفها بالطريق وأنه ترتب على ذلك وفاته إلا أنه فيما انتهى إليه
من إدانة الطاعن لم يذكر شيئا عن بيان الإصابات التي أحدثها بالمجنى عليهما ونوعها
وكيف أدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل الفنى — وهو التقرير الطبي —
مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز
المحلة محافظة الغربية (أولا) . تسبب خطأ فى موت وكان ذلك فاشعا

عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح إذ كان يقود سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ولم يضبط فراملها في الوقت المناسب فصدم سيارة كانت تقف أمامه فحدثت إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته . (ثانيا) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح إذ كان يقود سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ولم يضبط فراملها في الوقت المناسب فصدم السيارة التي كانت تقف أمامه فحدثت إصابة المجنى عليه (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمادة ٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت السيدات مدنيا بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة لنقل البضائع . ومحكمة جرح مركز المحلة الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعيات بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت بلا مصروفات . فاستأنف المتهم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية بلا مصروفات جزائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الموت والجرح الخطأ ، قد جاء معينا بالقصور ، ذلك بأنه لم يستظهر علاقة السببية بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وبين وفاة المجنى عليه الأول ، وإصابة المجنى عليه الآخر .

وحيث إنه بين من الحكم المطعون فيه أنه وإن كان قد دلت على أن السيارة قيادة الطاعن اصطدمت من الخلف بالسيارة التي كان المجنى عليه الأول يقف

على سلمها بحكم عمله (كحمال) أثناء وقوفها بالطريق وأنه ترتب على ذلك وفاته،
إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي
أحدثها بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أولهما، وذلك من واقع الدليل
الفنى "وهو التقرير الطبى" مما يعيب الحكم بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن
ويتعين لذلك نقض الحكم والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسين سعد صالح ، و ابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد الحميد الشريضى .

(٣٢٩)

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) حكم . " بيانات التسبيب " . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
جريمة " أركانها " . تزوير . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير
لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . مثال لتسبيب سائق .

(ب) إجراءات المحاكمة . تزوير . إثبات . " بوجه عام " .

اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة
في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأسامي في الدعوى . إفعال
ذلك يعيب الإجراءات . هله ذلك .

(ج) تزوير . إثبات " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب
الطعن . مالا يقبل منها " .

حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يراها إليها . مالم
يقسده القانون بدليل معين .
جرائم التزوير . لم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً .

الأدلة التى يعتمد عليها الحكم . يكفى أن تكون فى مجموعها كوحدة مؤدية
إلى ما قصد به الحكم منها ومنتهجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها
إلى ما انتهت إليه

الجدل الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه. ولم كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعن أن ما ثبت في حقه هو أنه أجرى لصالحه وبخطه تعديلات وإضافات في محضري جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة في الشكوى رقم ... وذلك عندما تسلمها من الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها — تمهيدا لحصوله على صورة رسمية منها — مما يتوافق به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٢ — لئن كان من المقرر أن إعفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت بها أن المحكمة فضت المظروف الذي يحوى الشكوى (موضوع جريمة التزوير) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم (الطاعن) وقد ترفع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذي ورد بين مدوناته ما تبين من الإطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى — على نحو ما سلف — القيام بهذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ — من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . ولما كان القانون الجنائى

لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لما اقتضته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه — كما هو الحال في الدعوى الحالية — ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، إذ أنه لا يمدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ٢٩ ، ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي محاضر تحقيق الشرطة في الشكوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٤ المنتزه المؤرخة ٣١ يوليه و ٢ أغسطس و ٣ أغسطس سنة ١٩٦٤ ومحضر تحقيق النيابة المؤرخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٤ بجعله وقائع مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن قام بحو وتعديل وإضافة بعض كلمات وعبارات بهذه المحاضر تتضمن عدم علمه بحكم الطرد وتنفيذه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٧٠ . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المواد ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزوير في محرر رسمي قد شابه بطلان وقصور في التسبيب، ذلك بأن المحكمة لم تقم بقبض المظروف المحتوي على الأوراق المدعى بتزويرها كما أنها لم تبين في حكمها الطريقة التي ارتكب بها التزوير اكتفاء منها بالاطمئنان لأقوال الشهود التي لم يرد بها أن أحدهم شاهد الطاعن وهو يرتكب الزوير وكذلك فإنها استندت في حكمها إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت بمحضر جلسة ٢٤/١٠/١٩٧١ أن المحكمة قضت المظروف الذي يحوى الشكوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٤ والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكوى وامتنع كتاب المتهم (الطاعن) وقد ترفع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذي ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق . وأنه وإن كان من المقرر أن اغتال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مر فته عليها ، إلا أنه لما كان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى — على نحو ما سلف — القيام بهذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ولما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه الواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعن — أن ما ثبت في حقه هو أنه أجرى إصلاحه وبخطه تعديلات وإضافات في محضرى جمع

الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة في الشكوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٦٤ المنتزة ، وذلك عندما تسامها من الموظف المختصر بناية المنتزه لنسخ صورة منها تمهيدا لحصوله على صورة رسمية منها — مما يتوافر به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويتمتع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حد ، دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . كما هو الحال في الدعوى الحالية ، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في شأن استناد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، إذ أنه لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسين سعد صالح ، وأبراهيم الهديواني ، وعبد الحميد الشريف ، وحسن المغربي .

(٣٣٠)

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٤ القضائية

إثبات . " إقرار " . دفع . " الدفع ببطلاق الاعتراف " . إكراه .
خطف . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

الوعد أو الإغراء . يعد قرين الإكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم في الاختيار
بين الإقرار والاعتراف . أساس ذلك ؟

الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم
جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد إكراه أو تهديد كأننا
ما كان قدره .

على المحكمة . إن رأت التعويل على الدليل المستند من الاعتراف . أن تبحث
الصلة بينه وبين الوعد أو الإغراء ونفي تأثيره على الاعتراف . مثال لتسبب معيب .

الأوله في المواد الجنائية - مساهمة ومنها مجموعة تتكون بقيدة القاضي . سقوط أحدها
أو استبعاده يتسبب معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما اتهمت
إليه المحكمة .

من المقرر أن الإقرار الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى يجب
أن يكون إختياريا صادرا عن إرادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف —
ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه كأننا ما كان قدره ، ولما كان الوعد
أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار

بين الإنكار والاعتراف ويؤدى إلى حمله على الإعتقاد بأنه قد ينجى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أنه لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة أن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو إغراء وتفى أثر ذلك على الاعتراف الصادر منه فى استدلال سائق . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال رئيس قسم التحريات بالقوات الجوية — الشاهد الرابع — على أنه قدم للطاعن وهو مساعد بالقوات الجوية الورق الذى سطر عليه اعترافه ، من بعد أن أفهمه بمساعدته فى توضيح موقفه لدى رؤسائه كى لا ينهموه بأنه مجرم يحترف اختطاف الأطفال وكان ذلك الحكم لم يبين مدى تأثير وعد رئيس قسم التحريات بالقوات الجوية على الطاعن وهو مساعد بها — ولم يبحث الصلة بين ذلك الوعد وبين اعتراف الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يتسع له ذلك الوجه من الطعن . ولا يبنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يومى ٢٣ مارس و ٢ أبريل سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة وشبين الفناطر محافظة القليوبية (أولا) خضع بالتعايل التى لم تبلغ من العمر ثلاث سنوات بأن أوهم مربيتها التى كانت ترافقها بأنه سوف يصحب المجنى عليها إلى منزل جدها لصلته به فالتحذمت المربية بحيلته وسلمته المجنى عليها فأخفاها لدى آخرين مجهولين فى جهة غير معلومة لوالديها . (ثانيا) حصل بالتهديد من على المبلغ المبين بالتحقيقات بأن خطف ابنته الطفلة المجنى عليها سالقة الذكر ولم يعدها إليه إلا بعد حصوله على هذا المبلغ . (ثالث) سرق الملابس والحلى موضحة الوصف والقيمة بالتحقيقات وللملوكه للعقلة المجنى عليها سالقة

الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/٢٨٨ - ٢ و ٣١٨ و ١/٣٢٦ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ١١ يونيو سنة ١٩٧٠ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات عن اتهم المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم خطف بالتحيل وحصول بالتهديد على مبلغ من النقود وسرقه قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لصدوره تحت تأثير إكراه إلا أن الحكم المطعون فيه استند في رده على هذا الدفع إلى صدق الاعتراف وهو رد غير سائغ ، كما ذهب إلى أن الدفع ليس له سند من الواقع مع أن أوراق الدعوى ذاتها بالادلة التي تؤيد وقوعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان لاعتراض المسند إليه لأنه وليد تعذيب وتهديد ، وبين من الحكم المطعون فيه أن من بين ما عولت عليه المحكمة في إدانة الطاعن اعترافه في تحقيقات النيابة العامة بالدلائل المؤيدة له ، وقد رد الحكم على الدفع بقوله ” ومن حيث إن الدفع عن المتهم (الطاعن) حاول نفى الإتهام عند بقوله إن أحدا من شهود الإثبات لم ير المتهم عند ارتكاب الجريمة ، وأنه قد أنكر عند استجوابه أكثر من مرة ثم عاد واعترف ، وأن هذا الاعتراف لم يصدر منه إلا بالإكراه ونتيجة للتعذيب الذي لحق به ، ودفع ببطلان هذا الاعتراف وصمم على طلب الحكم ببراءة المتهم مما أسند إليه . ومن حيث إن الدفع ببطلان الإفراز الصادر من المتهم في التحقيقات لا سند له من واقع أو قانون ذلك بأن الثابت بالدعوى أن هذا الإفراز جاء صريحا ومفصلا وخاليا من أي ضغط أو إكراه من ناحيته وقد تأيد بعده

دلائل من جهة أخرى، الأمر الذي يدل دلالة لا مربية فيها على أن هذا الإقرار
صحيح لا مطعن عليه وأنه يصح في القانون أن يبنى عليه الحكم فضلا عما في الدعوى
من أدلة الثبوت الأخرى وآية ذلك .. (ثالثا) أن النقيب رئيس قسم
التحريات بالقوات الجوية وهو شاهد الإثبات الرابع — قد قرر في محضر تحقيق
النيابة أن المتهم هو الذي طلب مقابلته عدة مرات حتى تمت المقابلة وفيها أبدى
له المتهم أنه يريد تسجيل اعترافه بارتكاب حادث اختطاف الطفلة
فقدم له الورق الذي حرر عليه إقراره بعد أن أفهمه أنه سيساعده في توضيح
موقفه لدى رؤسائه حتى لا يتهموه بأنه مجرم محترف لاختطاف الأطفال ،
وأنه إنما أقدم على جريمته حتى يضطر والدي الطفلة المحبني عليها إلى إرجاع أخته
من الكويت . لما كان ذلك ، وكان الإقرار الذي يعول عليه كدليل لإثبات
في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة فلا يصح التعويل
على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كان وليد إكراه أو تهديد كأننا ما كان
قدره . وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية
المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ، يؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه
قد ينجى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أنه لما كان الأصل
أنه يتعن على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف
أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو إغراء ونحو أثر ذلك على الاعتراف
الصادر منه في استدلال سائق وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل أهوال رئيس
قسم التحريات بالقوات الجوية — الشاهد الرابع — على أنه قدم لاطع عن
وهو مساعد بالقوات الجوية الورق الذي سطر عليه اعترافه ، من بعد أن أفهمه
بمساعده في توضيح موقفه لدى رؤسائه كي لا يتهموه بأنه مجرم محترف اختطاف
الأطفال وكان ذلك الحكم لم يبين مدى تأثير وعد رئيس قسم التحريات بالقوات
الجوية على الطاعن وهو مساعد بها — ولم يبحث الصلة بين ذلك الوعد وبين
اعتراف الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا بالنقصان الذي يتسبب له ذلك الوجه
من الطعن ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد
الحماية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تنكسر عقيدة القاضي بحيث
إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ أثر الذي كان لهذا الدليل
الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وحضور : النيابة العامة ،
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشربيني ، ومحمود عطيفه ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٣٣١)

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ القضائية

(أ) ارتباط . سلاح . قتل خطأ . عقوبة . " تعددها " . نقض .
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير قيام الارتباط " .

الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل في السلطة التقديرية
لمحكمة الموضوع . إلا إذا كانت الرافعات كما أوردها الحكم لا تتفق مع ما انتهى
إليه من قيام الارتباط . توقيع عقوبة واحدة عنها . خطأ في القانون .
يستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكمه على الوجه الصحيح . مثال لخطأ الحكم
في اعتبار جريمة احرار سددس وذخيرة مرتبطين بجريمة قتل خطأ وتوقيع العقوبة
الأشد .

(ب) نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض .
" سلطتها " . ارتباط . عقوبة . قتل خطأ . سلاح .

الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأى تقدير موضوعي يوجب نقض
الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ
الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمة احرار سلاح وذخيرة وأرفع عنها عقوبة
الجريمة الأشد .

١ - جرى قنهاء محكمة النقض بأنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط
بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه

متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده أخرج من جيبه مسدسا ليريه الجالسين معه في المقهى وعبثت يده به فانطلق منه مقدوف تارى أصاب المجنى عليه في مقتل بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جرمي إحراز المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة القتل الخطأ وهو فعل الإطلاق المستقل تماما عن فعل الإحراز مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الإرشدة وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن فإنه يكون معيبا باحطاً في تطبيق القانون .

٢ - إذا كان الخطأ في تطبيق القانون الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ موضوع التهمة الثالثة التي أخطأ الحكم في اعتبارها جريمة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجرمي إحراز سلاح مششخن وإحراز ذخائره بغير ترخيص وأعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عنها عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٧٠/١٠/٣٠ بدائرة مراكش ديروط محافظة أسيوط : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا

(مسدس) وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . (٢) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحمل هذا السلاح أو احرازه . (٣) تسبب خطأ في موت ... بأن كان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احترازه بأن أمسك بمسدسه وأخذ يعيث بمحتوياته فانطلق منه هيار أصاب المجنى عليه بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطالبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند الأول من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون و ١/٢٢٨ من قانون العقوبات فقرر ذلك بتاريخ ١٩٧١/٥/١٥ . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضوريات بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملاً لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن يُمبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجرائم احرار مسدس مششخن و احرار ذخائر له بغير ترخيص وقتل خطأ واعتبرها جميعاً مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضده عقوبة واحدة — قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن هذه الجرائم لا يتوافر فيها الارتباط قانوناً .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده لمحاكمته عن جرائم احرار مسدس مششخن في غير الأحوال المصرح بها قانوناً و احرار ذخائر له بغير ترخيص وقتل خطأ ، فأوقعت المحكمة عليه عقوبة واحدة وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن تلك الجرائم مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة — لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض

قد جرى بأنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق وحكم القانون مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط وتوقيعه عقوبة واحدة عنها ، فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المطعون ضده أخرج من جيبه مسدسا ليريه للجالسين معه في المقهى وعبثت يده به فانطلق منه مقذوف نارى أصاب الجنى عليه في مقتل بغير قصد منه ، وكان مؤدى ذلك أن جريمتي إحراز المسدس والذخيرة قد نشأتا عن فعل واحد يختلف عن الفعل الذي نشأت عنه جريمة القتل الخطأ وهو فعل الإطلاق المستقل تماما عن فعل الإحراز مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن كل من الفعلين ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المسدس دون جريمة القتل الخطأ التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، وكان الحكم قد خلا من بيان ما يحمل قضاءه في هذا الشأن ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ الذي انبنى عليه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد التهمة ماديا إلى المطعون ضده ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ موضوع التهمة الثالثة .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين عزام ، وحسن الشريفي ، ومحمود تطيفة ، ومحمد عبد المجيد سلامة .

(٣٣٢)

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٤ القضائية

(أ، ب) قتل خطأ . خطأ . جريمة . ” أركانها ” . حكم . ” تسببه . تسبب
معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” . رابطة
سببية .

(أ) شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته
في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه
لولاها . اتخذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة
التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه وإغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد
على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يطله .
مثال في قتل خطأ .

(ب) مرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي وإدائه للطاعن
بجريمة القتل الخطأ دون دليل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة
المجنى عليه استناداً إلى دليل قتي — قصور يوجب النقض والإحالة .

١ — من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة
وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط
بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة
التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية

التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومسدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعاً إلى الخلف بظهوره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأتوبيس ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في هذه الظروف وفي تلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبب بما يبطله .

٢ - إذا كان الحكم وإن عرض لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدال على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل قني، فإن ذلك مما يصح به بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣/٩/١٩٦٨ بدائرة قسم عنافة محافظة السويس : ١ - تسبب بخطئه في موت ... بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته ومخالفته للقوانين واللوائح، وذلك بأن قاد سيارة نقل بسرعة دون أن يلزم الطريق أمامه ودون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأفراد والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعت أرملة المجنى عليه - عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنتها الناصر مدنياً بمبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم وصاحب السيارة وشركة التأمين الأهلية بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية . كما ادعى مدنياً قبل هؤلاء والد المجنى عليه بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة السويس الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٥ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولاً) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات . (ثانياً) في الدعوى المدنية بعدم اختصاص

المحكمة بنظر دعوى الضمان المرفوعة من المدعية ضد المدعى عليها الثالثة شركة التأمين الأهلية المصرية . (ثالثا) بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة السويس الابتدائية لنظرها . فاستأنف المتهم ، ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢ بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب . ذلك بأنه أسس قضاءه على أن خطأ الطاعن قد تمثل في أن المسافة بين سيارته وبين السيارة الأوتوبيس لم تتجاوز حدود المتر دون أن يوضح كيف أن ضيق هذه المسافة هو الذي أفضى إلى وقوع الحادث ، كما تناول اندفاع بيان خطأ المجنى عليه وكيف أنه كان السبب الوحيد للحادث مما كان يقتضى من الحكم الرد عليه بوصفه دفاعا جوهريا إلا أن الحكم سكت عن ذلك كله كما سكت عن بيان صلة الإصابات بوفاة المجنى عليه مما يصمه بالقصور المبطل له .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه برر قضاءه بقوله : ” إن خطأ المتهم يمثل في أنه كان خلف السيارة الأوتوبيس بمسافة متر تقريبا مما أدى إلى اصطدامه بالمجنى عليه حال رجوعه إلى الخلف رغم انحراف السائق إلى اليسار لمفاداته “ واستطرد الحكم إلى القول بأن ” هذا الخطأ وهو عدم ترك المتهم المسافة القانونية بينه وبين السيارة التي أمامه قد ترتب عليه إصابة المجنى عليه بالإصابات التي فصلها التقرير الطبي .. “ لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق تلك المسافة التي أشار إليها ما يوفر الخطأ في جانب الطاعن دون أن يستظهر مدى الحيلة

الكافية التي سأله من قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها ، وأغفل بحث موقف المجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعا إلى الخلف بظهوره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأوتوبيس ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في هذه الظروف وفي تلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله . لما كان ذلك ، وكان الحكم وإن مرض لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستنادا إلى دلائل قتي ، فإن ذلك مما يصمه أيضا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

العدد الثالث

السنة الثالثة والعشرون

فهرس هجائى موضوعى عام

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

أولا : الحكم الصادر من هيئتي المواد الجنائية
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وغيرها مجتمعتين بجلسة ٢١ يناير سنة ١٩٧٤

الصفحة	القائمة	
		حكم . دستور . نقض . بطلان .
		خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك :
		البيان من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .
		النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أي عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للسادتين ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات .
		إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .
١٣٤ هـ	١	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١) — — — — — هيئة عامة

ثانيا : الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

(١)

إتفاق . إتفاق جنائي . إتفاقات دولية . إتلاف .
 إتلاف مزروعات . إثبات . إجراءات . إجراءات
 التحقيق . إجراءات المحاكمة . أجور . أحداث .
 أحوال شخصية . أحوال مدنية . إختراع . إختصاص .
 إختلاس أشياء محجوزة . إختلاس أموال أميرية .
 إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . إخفاء أشياء مسروقة .
 إرتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب . إستئناف .
 إستجواب . إستدلال . إستعمال محرر مزور .
 إستيلاء على مال للدولة . إشتباه . إشتراك .
 إشكال في التنفيذ . إصابة خطأ . إصلاح زراعي .
 أطباء . إعتراف . إعلان . إكراه . ألبان .
 إمتناع عن ممارسة التجارة . أمر بالأوجه .
 أمر حفظ . إهانة .

إتفاق

١ - قصد المساهمة في الجريمة . تحققه : بوقوعها نتيجة
 إتفاق المساهمين تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها .
 ولو لم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة تنفيذ الجريمة .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) -- -- -- ١٤٨ ع ٢ ٦٥٦

٢ - الاشتراك بطريق الإتفاق في جريمة السرقة . توافره .
 باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع
 الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبيب سائق .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) -- -- -- ١٥١ ع ٢ ٦٦٧

الصفحة	القاعدة
	<p>٣ — يكفي أن تستخلص المحكمة سبق إتفاق الطاعنين على خدع المجني عليه من ظروف الدعوى وملايساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الإعتقاد بوقوعه . لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .</p> <p>النعي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) ١٢٨٦ ٣٤٢٨٩</p>
	<p style="text-align: center;">إتفاق جنائي</p> <p style="text-align: right;">راجع : إتفاق .</p> <p style="text-align: center;">إتفاقات دولية</p> <p>إلغاء النص التشريعي لا يجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .</p> <p>الإتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهوري ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ فآيتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية</p>

الصفحة	القاعدة	
		والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين لتحقيقها. البين من استقرار نصوصها أنها لا تعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات . هي لم تلغ أو تعدل — صراحة أو ضمنا — أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها بل حرصت على الإفصاح عن عدم اخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في دول الأطراف المعنية .
		الشارع المصرى لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ من بعد العمل بتلك الإتفاقية بدلالة عدم صدور قرار وزارى طبقا لمادة ٣٢ من القانون المذكور بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب في المواد الواردة بتلك الجداول .
٣٠١	١٤٧٠ ع	(الملحق رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
إتلاف		
		جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ . لإزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية .
		معاقبة الحكم للطعون ضده دون القضاء بالزامه بأن يدفع قيمة ما أتلفه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده بدفع قيمة ما أتلفه بالإضافة إلى العقوبة المقررة بها .
١٣٤٤	٣٠١ ع ٣	(الملحق رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

إتلاف مزروعات

جريمة إتلاف المزروعات . مناط العقاب عليها . المادة ٣٦٧ عقوبات .

ثبوت أن الزراعة التي قام الطاعن بإتلافها ملك المطعون ضدها . صحة معاقبته بموجب المادة ٣٦٧ عقوبات . مثال .

قيام نزاع بين الطاعن والمطعون ضدها . حول وضع اليد على الأرض التي أتلّف الزرع القائم بها . لا يتفى وقوع الجريمة ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ حدوث الإتلاف في حيازة المطعون ضدها بناء على أمر النيابة العامة .

الدفع بأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية . مطعون بعدم دستوريته أمام المحكمة العليا . لا يجدى الطاعن . مادام أنه دين بجريمة إتلاف المزروعات إعمالاً للمادة ٣٦٧ عقوبات .

(الطعن رقم ٦٩ ق لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) ... ١٤٩٩ ... ٤٥٣

إثبات

”إثبات بوجه عام“ .

١ — وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة في أوراق الدعوى وعناصرها .

اعتماد الحكم . في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم . أمثلة .

(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣) ... ١٤٥ ... ١٦
(والطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ... ٣١٤ ... ١٣٩٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . تكوين عقيدة المحكمة منها مجتمعة . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر الوقوف على أثره في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .
١٦	١٤٥	(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
١٥٣	١٤٣٨	(والطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
٣٥٧	١٤٨١	(والطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٥٩١	٢٤١٣٣	(والطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
١٠١٢	٣٤٢٣٤	(والطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٨)
١٠٤٩	٣٤٢٣٤	(والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٣ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك : أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرحت دفاع المتهم أو داخلها الرتبة في صحة عناصر الإثبات . مثال .
٦٠	١٤١٧	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
١٩٣	١٤٤١	(والطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
٢٧٨	١٤٦٥	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٥٩٣	١٤١٣٢	(والطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(والطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٤ — تقدير الدليل . موضوعي . المجادلة في شأنه أمام النقض . غير جائزة .
٧٦	١٤٢١	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
٥٥٩	٢٤١٣٢	(والطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(والطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — ملططة محكة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . شرطه . أمثلة .
٧٦	١٤٢١	(الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
٣٥٧	١٤٨١	(والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٤٧٩	١٤١٠٦	(والطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
٦٣٠	٢٤١١٦	(والطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦٦٧	٤٤١٥١	(والطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(والطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٦ — وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه الاستدلال وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة القضا من مراقبة تطبيق القانون . اعتماد الحكم وقضاؤه بالإدانة على مذكرة مدير الجمارك مكتفيا بالإشارة إليها دون إيراد لمضمونها أو بيان لوجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية . عيب .
١٠٥	١٤٢٨	(الطن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣)
٢٨٣	١٤٦٦	(والطن رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٥٩	١٤١٠١	(والطن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٧ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعي . مثال .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(والطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٨ — إتخاذ ضبط بعض الأشياء المثلية التي تشبه جانباً يسيراً من المسمروقات دليلاً على المساهمة في اقتراف السرقة . فساد في الاستدلال .
١٥٣	١٤٣٨	(الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — الاشتراك يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتبارها سائغا بمروره الوقت التي أثبتها الحكم .
١٦١	٤٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		١٠ — حسب الحكم لإيراد الأدلة المتبعة على وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم . مفاد النفاذ عن جزئيات . إطراحه لها .
١٦١	٤٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		١١ — واجب المحكمة في تحقيق الدليل الذي رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيقه . وجوب تسببها لعدولها عن ذلك بنقض النظر من مسلك المتهم . هل ذلك ؟ تحقيق أدلة الإدانة لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم .
٢١٤	١٤٥٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		١٢ — وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبب معيب .
٢٧٨	١٤٦٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٣ — حرية القاضي الجسائي في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما لهذا الدليل مأخذ صحيح من الأوراق .
٣٢٧	٥٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٨٤٤	١٩١ ع ٢٤	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٤ — محكمة الموضوع . حقها في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره . من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك .
٣٢٧	١٤٧٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٧	١٤٧٥	١٥ — الإثبات في المواد الجنائية الأصل فيه اقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة . الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . تقدير توافر عذر الغياب من صميم اختصاص قاضي الموضوع . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٣٥٧	١٤٨١	١٦ — تحريز المضبوطات . مرجع الأمر في شأنه لمحكمة الموضوع . اطمئنانه إلى سلامة إجراءات تحريز متحصلات غسيل معدة المتهمة وإلى نتيجة تحليل هذه المتحصلات . إثارة عدم ثبوت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة . منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٩٤	١٤٨٧	١٧ — تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع وحدها . حريتها في تكوين عقيدتها . إطمئنانه إلى الأدلة بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانه إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر . النعي على الحكم بالفرقة في الاتهام بين الطاعن وآخر لم ترفع عليه الدعوى الجنائية . غير صديد . (الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٤٤٨	١٤٩٨	١٨ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . لا يصح في أصول الاستدلال . رفض المحكمة الاستئنافية لطلب الطاعن سماع الشهود إثباتاً ونقياً الذين لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعهم تقديراً منها لقيمة شهادتهم قبل سماعهم . هيب يوجب النقض والإحالة . (الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية .
٥٢٦	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٢٠ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٢١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٢٢ — العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي . من سلطة الأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة . لا تصح مصادره في ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين . أمثلة .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
١٠٠٩	٣٤٢٢٣	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٤٣١	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		٢٣ — ادليل في المواد الجنائية لا يشترط فيه أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٢٥ — البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٢٦ — الحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٢٧ — مصادرة محكمة الموضوع في امتقادها أو مجادلتيها في تقديرها . أمام محكمة النقض . لا تجوز . مادامت قد بينت واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر مائغة اقتنع بها وجدانها .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢٨ — قصد الاتجار في جريمة إحرار المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ ان يكون استخلاصه مائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لتسبيب معيب في نفي قصد الاتجار .
٧٠٨	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٢١	٢٤١٦٢	(والطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج مائع تجربته المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أى من إشارات الجوار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٣٠ — التناقض في أقوال المجنى عليه . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة منها استخلاصا مائعا لا تناقض فيه .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢)
		٣١ — تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطى الشرعى في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع في مرافعته . سكوت الحكم عن الرد على هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٢)
		٣٢ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقي الجرائم المستندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	٢٤١٩٠	٣٣ — جواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص من آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٣٤ — التناقض في أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٣٥ — حق المحكمة في الالتفات عن دلائل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة . مثال . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٣٦ — الدفع بتلقيق التهمة موضوعي . لا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفاداً من أدلة التيوت السائغة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق . كفاية ذلك للالتفات عن طلب اطلاع على قضية إثباتاً لتلقيق التهمة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٣٧ — حدوث الإصابة برسخ اليد والضارب واقف خلف المجنى عليه . لا يتناقض مع العقل . تقديرها لا يحتاج إلى خبرة . (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
٩٠١	٢٤٢٠٢	٣٨ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقاتي كان ولايد إجراء غير مشروع . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)
٩٠٦	٢٤٢٠٣	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٩ — الحكم في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها ، يعيب المحاكمة .</p> <p>الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا للطعنه .</p>
٩١٠	٢٤٢٠٤	<p>(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)</p> <p>٤٠ — حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . إقامة الحكم قضاءه على ما رآه أحد علماء الطب الشرعي خطأ .</p> <p>القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين . مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .</p>
٣٤٥	٢٤٢١١	<p>(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)</p> <p>٤١ — محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها يفيد تجبئها الدعوى وإحاطتها ظروفها عن بصر وبصيرة وموازتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي .</p>
٩٥٣	٢٤٢١٣	<p>(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك : حق محكمة الموصوع في الاعتماد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها . عدم إيراد الحكم تلك التفاصيل يفيد إطراحه إياها .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٤٣ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه هو من الجواهر المخدرة . للقاضي استظهاره من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه ما دام يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا . مثال في مواد مخدرة
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤٤ — تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . علة ذلك ؟
		قوة الأمر المقضي للحكم في منظوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى . إنتفاء الحجية بين حكيمين في دعويين مختلفتين موصوعا وسببا .
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤٥ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه هو من الجواهر المخدرة . دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدرا . إستناد الحكم إلى مجرد ضبط اللفافة معه إنشاء لقريضة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته . لا يصح .

الصفحة	القاعدة	
		علة ذلك؟ القصد الجنائي من أركان الجريمة يجب ثبوته فعليا لا افتراضيا .
١٠٥٨	٣٤٢٣٦	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤٦ — ليس للمحكمة إبداء رأيها في دليل لم يعرض عليها . لاحتيال أن يسفر بعد اطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . مثال لطلب سماع شاهدين في قتل ولرد عليه غير سائق .
١٠٨٧	٣٤٢٤٤	(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)
		٤٧ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . مسألة نفسية لمحكمة الموضوع استخلاصها من أقوال الشهود ومن ظروف الدعوى وملاساتها .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٤٨ — عدم بيان ظروف الدعوى التي يقول الحكم إنها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحصيلها لها . لا يخفى في ذلك مجرد ارتيائها في مسلك الصابط باختلافه حالة التلبس . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالبراءة في إحراز مواد مخدرة .
١١٣٧	٣٤٢٥٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٥)
		٤٩ — جعل الحكم دعائمه في آثرنة المطعون ضده الشك في الدليل المستمد من أقوال الضابط الشاهد لصدور الإذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق ينفي عن أن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة : لا ينفي عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		ليس من المستطاع الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقة ساعة صدور الإذن في الرأي الذي انتهت إليه . وجوب النقض والإحالة .
١١٤٠	٣٤٢٥٨	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٥٠ — إيراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في القضاء برد السند وبطلانه والتي من شأنها أن تؤدي إلى الادانة . لا يضيره . من حق القاضي الجنائي الاعتماد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .
١١٧٩	٣٤٢٦٧	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٥١ — إقرار الحكم للمقاصة التي أحراها مكتب الخبراء بين الزيادة والعجز في عهدة الطاعن وانتهأؤه إلى ادانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس منها وكذلك الزائد فيها ومبررات إجراء المقاصة . قصور . مجرد وجود العجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .
		وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين . المادة ٣١٠ إجراءات . التسبب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبني الحكم عليها والمنتجة له من حيث الواقع والقانون في بيان مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به .
١١٨٤	٣٤٢٦٨	(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٥٢ — وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداها في تفصيل للرد على الدفع الجوهرية وحتى يتحقق قصد

الصفحة	القاعدة	
		الشارع من تسبب الأحكام ويمكن أعمال رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون .
		بترالحكم جزء من مضمون تقرير الصفة التشريعية بما قد يحيل ذلك الدليل الفنى عن المعنى المفهوم لصريح عبارته . قصور في البيان . يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما يشبه الطاعنون من تعارض أقوال المجنى عليهما وتقرير الصفة التشريعية ويحول بينها وبين أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون .
١٢١١	٣٤٢٧٣	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٥٣ — لا اخلال بحق الدفاع إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء معاينة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدى الاثبات . ليس له النعى على المحكمة فعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها . الدليل الذى يستمد منهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحيه الدليل الذى استقته المحكمة من أقوال شاهدى الاثبات .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٥٤ — النعى بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفى عن الطاعن إحرازه كمية الحشيش التى أرسلت للتحليل . قيام مسئولية الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو كثر .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٥٥ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من مرفقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب . للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٦ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض . اقتصار المحكمة . تبريرا لإطراحها الشهادة الطبية المقدمة من المحامي إثباتا لعذر المرض الذي منع المتهم عن حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما انتهت إليه إلى رأى قتي يقوم على أساس من العلم أو الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٥٧ — يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف الدعوى وملايساتها مادام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
		النعي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥٨ — استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوصها . وعدم الإعتداد به في الإثبات . لا يجمع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .</p> <p>اكتفاء الحكم في تبرئة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عندما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه نفاذا لأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوناته من أن تفتيش مسكن المتهم قد اسفر عن ضبط بعض آخر من المواد المخدرة ويقول كلمته فيه أو يبين مدى صلته بالإجراء الأول . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١) ٣٠٧ ع ١٣٦٣</p>
		<p>٥٩ — الضرب بقبضة اليد على العين . إمكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره . سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بنخبير .</p> <p>عدم جواز النعي على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ٣١٥ ع ١٤٠٠</p>
		<p>٦٠ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد الحكم منها .</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٣٢٢ ع ١٤٣١</p>
		<p>٦١ — التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر . مثال لتسبيب مائع في تزوير .</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٣٢٢ ع ١٤٣١</p>

٦٢ - المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك ؟ الأصل اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول .

متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال .

إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه . تتوافر به جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولا منه بخلو الأوراق من دليل على توافر جريمة الجلب . خطأ .

(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٢٦ ع ٣ ١٤٥٤

٦٣ - حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرقح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين .

جرائم التزوير . لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .

الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجهة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٢٩ ع ٣ ١٤٦٧

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا : إثبات "إعتراف" .
	(القاعدة رقم ٣٣٠ بالصحيفة رقم ١٤٧٢)
	وإثبات "شهود" .
	(للقواعد أرقام ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٤٩ ، ٣٢٣ بالصحائف أرقام ٨٢٥ ، ٨٣٠ ، ١١٠٥ ، ١٤٤٠)
	وإثبات "خبرة" .
	(القاعدة رقم ٣١١ بالصحيفة رقم ١٣٨٣)
	وإجراءات المحاكمة .
	(القاعدة رقم ٣٢٩ بالصحيفة رقم ١٤٦٧ ع ٣)
	وتحقيق .
	(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٦٢ ع ١)
	وتزوير .
	(القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٣٧ ع ١)
	وتفتيش .
	(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٣٤٥ ع ١)
	وحكم .
	(القواعد أرقام ٦٠ ، ٨٠ ، ١٥٤ ، ٣٢٣ بالصحائف أرقام ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ١١٢٥ ، ١٤٤٠)
	ودفاع .
	(القاعدة رقم ٢٧٥ بالصحيفة رقم ١٢٢٤ ع ٣)
	ودفوع .
	(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٣٣ ع ١)

الصفحة	القاعدة	
		وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٣٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٤٦ ع ٣)
		وقتل عمد . (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٧٩ ع ١)
		ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٣٦٩ ع ١)
		” إقرار ” .
		١ — إقرار الطاعن بأن المتهم الأول كلفه بتقل الحديد المختلس من مخزن الشركة وأنه انصاع لأمره . وصف الحكم هذا بالإقرار خطأ . بأنه اعتراف باشتراكه في جريمة الاختلاس التي دانه بها . لا يعيبه . مادام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .
٣٨٨	١٤٨٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٢ — <u>محكمة الموضوع</u> . سلطتها مطلقة في الأخذ باقرار المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه . شرط ذلك ؟ اطمئنانها إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .
٣٩٤	١٤٨٧	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٢)
		٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته . موضوعي .
٥٣٠	١١٦٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣/٤/١٩٧٢)
		٤ — محكمة الموضوع . تشككها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية

الصفحة	القاعدة	
		مادام حكمها يفيد تحييصها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لما ذكره المتهم بحضر مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . العى عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير سديد .
٥٥٤	٢٤١٢٢	(الدامن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لها ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٩٠١	٢٤٢٠٢	(والطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		٦ — إتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطرحة اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلته في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٧ — عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأى طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مره أمام محكمة النقض .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الطن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٨ — الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا . لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره .
١٠٤٩	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه . مادامت قد عولت عليه في قضائها بالإدانة . تمسك الطاعن بأن الاعتراف كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٠٤٩	٣٤٢٣٤ع	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		١٠ - خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم للضابط بالتهمة اعترافاً لا يقدر في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .
١١٢١	٣٥٣ع	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١١ - حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، لا يقبل مناقشة دليل بعينه على حدة لتساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون في مجموعها مؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضى واطمئنانه . مثال لتسبيب سائق في التدليل على حريق عمدة من اعتراف بالسرقة مع أدلة أخرى .
١٢٠١	٣٧١ع	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٢ - حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبب سائق في الرد على الدافع بأن الاعتراف كان وليد اكراه .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١٣ — لمحكمة الموضوع سلطنة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه متى اطمأنت إلى صحته .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١٤ — الطعن بعدم قيام النيابة العامة بإحالة المتهم المقال بأن الاعتراف المعزى إليه وليد اكراه إلى الكشف الطبي . غير سديد . علة ذلك ؟ أنه تعيب لتحقيق النيابة بالنقص دون ما تمسك بطلب استكمال .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١٥ — الاعتراف الذى يعول عليه . يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .
		دفع الطاعن ببطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه نتيجة وثوب الكلب البوايسى عليه مما ترك به آثار . على المحكمة إن رأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين تلك الاصابات وتنفي قيامها في تدليل سائق .
		قول الحكم ردا على هذا الدفع بأن الاصابات التى أشير إليها بالتقرير الطبي ترجع إلى مقاومة المجنى عليها . دون أن يفتن للاصابات الأخرى التى حدثت بالطاعن في عملية الاستعراق اللاحقة . يعيب الحكم . ما أورده الحكم من أدلة أخرى لا يغنى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .
١٤٥٩	٣٤٢٢٧	(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٢)

١٦ — الوعد أو الاغراء . يعد قرين الاكراه والتهديد
لما له من تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الانكار والاعتراف .
أساس ذلك ؟

الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن
ارادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا .
متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .

على المحكمة . إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف .
أن تبحث الصلة بينه وبين الوعد أو الاغراء ونفى تأثيره على
الاعتراف . مثال لتسبيب معيب .

الأدلة في المواد الجنائية متسائدة ومنها مجمعة تكون عقيدة
القاضي . سقوط أحدها أو استبعاده يتعذر معه التعرف على مبلغ
الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما انتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٧٢ ٣٤٣٠

”أوراق“

التفتيش . من أعمال التحقيق الواجب إثباتها بالكتابة .
المادة ٥٥٨ إجراءات . دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق
فيما فقدت أوراقه ينعقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها .
قضاء المحكمة بالبراءة تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف
الدعوى . لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجري
تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمور إلا كان حكمها معيبا بالفصور
والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) ١٤٩٥ ٤٣٦

القاعدة الصفحة

راجع أيضا : اثبات " بوجه عام "

(للقاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٩٢)

" شهود "

١ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشاهد إلا ما يقيم عليها قضاءه .

١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٦٢٢	١٤٣٩	(والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٨٩٢	١٤٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

٢ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم .
مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصا مائغا لا تناقض فيه .
وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته
وتحويل القضاء عليها . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير
الدلائل . لا يقبل .

١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٣١٩	١٤٧٤	(والطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

٣ - حق محكمة الموضوع في تبين الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها . حقها في وزن أقوال الشهود
وتقديرها دون معقب . الجدل الموضوعي حول أدلة الدعوى
ومدى كفايتها في الإثبات . تستقل به محكمة الموضوع . عدم
جواز إثارتها لدى محكمة النقض .

١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٢٦٢	١٤٦٣	(والطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٧٣٤	١٤٦٤	(والطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١٢٣٢	١٤٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
١٤٢	١٤٣٧	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
٣١٩	١٤٧٤	(والطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٦٦١	٢٤١٤٩	(والطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٨٢٥	٢٤١٨٧	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(والطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(والطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		٥ — وجوب بيان الأدلة ومؤداها — خلو الحكم من بيان أقوال الشهود الذين أيدوا المجنى عليه ودلالاتها على وقوع الغش والاحتيال من جانب الطاعنين . قصور .
٢٣٤	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٦ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على شهادة الشاهد . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .
٢٧٨	١٤ ٥٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٣٤٩	١٤ ٨٠	(والطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
١٤١٩	٣٤٣١٩	(والطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		٨ — حق المحكمة في إبداء رأيها في الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . هـ ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد — محور المحضر — عدم تعلقه بما أثبتته في محضره — وإنما بما قد يبديه

الصفحة	القاعدة	
		في الجلسة . ضبط الواقعة في محل غير المتهم . لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محرر المحضر . مثال .
٢٩١	١٤٦٨	(الظعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٦٣٢	١٤٤٢	(والظعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٩ - المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقاً في الجلسة . إنما تبنى قضائها على مقتضى الأوراق ، شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
٢٩١	١٤٦٨	(الظعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٤٨	١٤٩٨	(والظعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		١٠ - للمحكمة الأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه دون بيان العلة في ذلك أو بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها . أمثلة .
٣١٩	١٤٧٤	(الظعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٥٥٩	١٤٢٣	(والظعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦٨٢	١٤٥٣	(والظعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٨٦٦	١٤٩٥	(والظعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		١١ - النعي على تصرف النيابة بسؤالها الشاهد في غيبة المتهم والتفاتها عن سؤال آخرين . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سبها للطعن .
٣٦٩	١٤٨٢	(الظعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٢ - تقرير الشاهد بجلسته المحاكمة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان . وسكوت الطامن والمدافع عنه عن

الصفحة	القاعدة	
		استجوابه . تعويل المحكمة على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى . النعى على المحكمة أنها لم تلج على الشاهد حتى يدلى بشهادته . غير مقبول .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطن رقم ١٨ ، لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٣ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المبني من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام لم يطلب ذلك بجلطة المحاكمة — سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عنه ضمنا فلا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيا .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		١٤ — عدم تحقيق الدفاع في المنتج والرد عليه . لا يعيب الحكم . مثال في جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		١٥ — حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال شهود النفي دون التزام بالرد عليها اكتفاء بما تورد من أدلة الثبوت إلا إذا تعرضت لتجريح شهادتهم لإطراحها فعليها التزام الوقائع الثابتة وأن يكون لاستخلاصها أصل ثابت في الأوراق .
٤٢٩	١٤٩٣	(الطن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		١٦ — إبتناء الأحكام الجنائية على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . وجوب سماع الشهود وجواز تنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . طلب الطاعن في مذكرته أمام محكمة أول درجة أصليا البراءة واحتياطيا مسماع الشهود إثباتا ونفيا يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته ما دامت لم تنه إلى القضاء بالبراءة .

الصفحة	القاعدة	
		تقرير المحكمة الاستئنافية لإطراح محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط وبدل على التنازل عن سماعتهم. خير سيد.
٤٤٨	٩٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		١٧ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . حده : أن لا تمسخ الأقوال بما يجباها عن معناها وبخرفها عن مواضعها .
٤٦٩	١٠٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		١٨ — محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعتهم أمامها . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٠٦	١١١ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
١١٩٤	٢٧٠ ع ٣	(والطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٢٤٠	٢٧٧ ع ٣	(والطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٩ — لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى .
٥٣	١١٦ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٧٨٩	١٧٨ ع ٢	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٢٠ — وزن أقوال الشهود . مرجعه إلى محكمة الموضوع . المجادلة فيما اطمأنت إليه المحكمة . أمام النقض . لا تقبل .
٥٣٠	١١٦ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦٧٧	١٥١ ع ٢	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧٨٩	١٧٨ ع ٢	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٨٤٤	١٩١ ع ٢	(والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — إحالة الحكم في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه منها .
٥٤٨	٢٤١٢٠	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
١٠١٥	٢٢٢٥	(الطن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٢٢ — التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا مائفا لا تناقض فيه .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	(والطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٩٧٩	٢٤٢١٨	(والطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٢٣ — إقامة الحكم قضاء استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصبارة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عند ما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورهما منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٢٤ — وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع . لها الأخذ بها في أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية حلة لا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٢٦ — حق الدفاع في سماع الشاهد . تعاقبه بما قد يبديه في الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
١٠٨٧	٢٤٢٤٤	(والطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)
		٢٧ — التفات المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٩٩٢	٢٤٢٢٠	(والطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٢٨ — تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . إثارة ذلك أمام محكمة القضا جدل موضوعي لا يجوز .
٦٣٦	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٠١٥	٢٤٢٢٥	(والطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
١٢٢٤	٢٤٢٧٥	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٤٩	٢٤١ع	٢٩ — تدخل المحكمة في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إقامة قضاؤها على فروض تناقض صريح روايته . لا يجوز . مثال . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٦١	٢٤٩ع	٣٠ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . وأنه على محكمة ثاني درجه تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك . فبدأ ذلك : ألا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٦١	٢٤٩ع	٣١ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله عن سماعهم . استجابة المحكمة الاستثنائية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النعي بعدم سماعهم لا يقبل . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٩٦	٢٥٦ع	٣٢ — تقرير الشاهد بمحضر الجلسة أنه لا يذكر شيئا عن الواقعة لا يفيد تناقضا مع ما قرره بمحضر ضبط الواقعة من أنه قابل أحد المتهمين . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
٦٩٦	٢٥٦ع	٣٣ — النعي على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفي . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة المقضى . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال المحنى عليه وشاهده . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣٥ — نذب مأمور الضبط القضائي أنني لتفتيش أخرى . عدم اسلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيها بعد سماعها يمين .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٣٦ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراح الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٢٢٤	٢٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٣٧ — حق محكمة الموضوع في الإعراض عن أقوال شهود النفي . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم ، ما دامت لم تستند إليها .
٨٣٠	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٣٨ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . ليس بلازم . شرط ذلك .
٨٣٩	٢٤١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٣٩ — حرية محكمة الموضوع في استمداد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه . لها التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة

الصفحة	القائمة	
		من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في مرحلة أخرى . مادامت لها مأخذ صحيح في الأوراق ولا يتنازع المتهم في صحة نسبتها إليه .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الظعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٤٠ — وزن أقوال الشاهد وظروف أداء الشهادة والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن مرجعه محكمة الموضوع .
٨٦٦	٢٤١٩٥	(الظعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الظعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		٤١ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم وطرح مالا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد تناقضا . دلة ذلك ؟ تقدير الدليل موكل إليها وحدها ويصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .
٨٦٦	٢٤١٩٥	(الظعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٤٢ — محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه الحكم وفي القوة التدليلية لأقوال شهود الإثبات . جدل موضوعي لا يقبل أمام النقض .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الظعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٤٣ — وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف أداء الشهادة مرجعه محكمة الموضوع . شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختيارا ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثرا كراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .
٩٠٦	٢٤٢٠٣	(الظعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)

الصفحة	القاعدة	
٩٠٦	٢٤٢٠٣	٤٤ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم ما دام لم يعرض لهذا الدفع . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) — — —
٩٦٩	٣٤٢١٥	٤٥ — وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه في الحكم بالإدانة . استناد الحكم في إدانة الطاعن — ضمن ما استند — إلى شهادة شاهدين بين مؤدى شهادة أولهما دون ذكر فحوى شهادة الثاني اكتفاء بقوله إن شهادة الأول تأيدت بأقوال الثاني . قصور . (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١) — — —
١٠١٢	٣٤٢٢٤	٤٦ — استدلال الحكم بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمه تحمل الطفل المجنى عليه عند مغادرتها عذر المستشفى في حين خلت أقوالها بمحضر الجلسة من رؤيتها للمتهمه تحمل الطفل المجنى عليه . يعيبه . لإقامة قضائه على ما لا أصل له في الأوراق . لا يغير من ذلك أخذه بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية ما دام أنه استدل على جدتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتي لا أصل لها في الأوراق . (الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) — — —
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	٤٧ — الدعي بتعويل الحكم على أقوال شاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . (الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) — — —

الصفحة	المقابلة	
		٤٨ — استغناء المحكمة عن سماع شهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة بالجلسة .
١١٠٥	٣٤٩ع٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٤٩ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجراءاتها من التحقيقات إلا ما ترى من جانبها لزوما لإجرائه .
		النهي عليها عدم سماع الشهود . في غير محله ما دام الطاعن قد عد نازلا عن سماعهم بعدم تمسكه بذلك أمام درجتي التقاضي
١١٠٥	٣٤٩ع٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٥٠ — جواز استغناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات تعويل المحكمة على أقوال الشهود في تحقيقات الدعوى المدنية . صحيح مادام الطاعن لم يطلب سماعهم وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
١١٧٩	٣٦٧ع٢٦٧	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٥١ — المادة ٢٨٩ إجراءات . تخويلها للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تنزل المدافع عن الطاعن عن سماع شهود الإثبات وعدم دفعه ببطلان أقوالها . تعويل المحكمة على أقوالها في التحقيقات دون سماعهما صحيح .
١٢٦٤	٣٧٥ع٢٧٥	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ - المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات رسمت طريق إعلان الشهود المطلوب سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . عدم اتباع الطاعن هذا الطريق . لا تريب على المحكمة إصرارها من طلب سماع شاهد تقي الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٣ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ، ومواصلته المرافعة دون الإصرار على طلب سماعهم ، يفيد تنازله للضمن عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٥٤ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترقح إليه من الأدلة . لها أن تعمل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك . لها أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحض الضبط وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون التزام بإبداء الأسباب .
		النعي في هذا جدل في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٣٠٤	٣٤٢٩٣	(الطن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٥٥ - إستغناء دفاع الطاعن من سماع شاهد الإثبات وتلاوة أقواله . لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال . ليس للطاعن النعي على المحكمة عدم مناقشة الشاهد أو مواجهته بدفاعه .
١٤٠٧	٣٤٢٩٤	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)

الصفحة	القائمة
	٥٦ — وزن أقوال الشهود وتقديرها والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن . موضوعي .
	تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم .
	مادام قد استخلص الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
	اعتماد المحكمة . في قضائها بالادانة . على شهادة المجنى عليه .
	سائغ مادام الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم منها له أصل في الأوراق .
١٤٠٠	٣٤٣١٥ ... (الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
	٥٧ — تعويل الحكم في قضائه على أقوال المدعى المدني لا يعيبه المادة ٢٨٨ إجراءات تجزئ سماعه كشاهد .
١٤٣١	٣٤٣٢٢ (الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
	٥٨ — صدور توكيل مصرف من الطاعنة إلى زوجها يقتصر على إثبات صفته في التعامل باسم موكله لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعنة .
	إتهام المطعون ضده بتدبير المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لإبداءه حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة متخللة هذا التوكيل سنداً لانتفاء المنع الأدبي . رفض الحكم ذلك الدفع تأسيساً على قيام هذا المنع فيما جاوز البنك من معاملات . صحيح .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣ (الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
	راجع أيضا : إثبات " بوجه عام "
	(القائمة رقم ٣٠٠ بالصحيفة رقم ١٣٣٨)

الصفحة	المادة	
		<p>وإثبات "معينة"</p> <p>(القاعدة رقم ٢٧٥ بالصحيفة رقم ١٢٢٤)</p> <p>وإجراءات المحاكمة</p> <p>(القاعدتان رقم ١١٢ و ٣٢٤ بالصحيفتين رقمي ٥١١ و ١٤٤٦)</p> <p>قراءن :</p> <p>القراءن القانونية .</p> <p>١ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالإدانة . افتراض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل لإثبات العكس . مؤداها : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوعا معينا من الأدلة لدحضها . عدم مساسها الركن المعنوي للجريمة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)</p> <p>٢ - فقد ورقة من نسخة الحكم الأضائية كفقدها كاملة . هذا الحكم لا تنفذي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المقضي . استيفاء الإجراءات المقررة للطعن بالنقض . وجوب القضاء باعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ و ٥٥٧ لإجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)</p> <p>٣ - قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه . بحق . بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثره : حيابة الحكم الابتدائي قوة ادعى</p>
١٠٨	١٤٢٩	
٢٣٢	١٤٥٥	

الصفحة	القاعدة	
		المقضى . تعرض محكمة النقض لما يشوبه من صيوب . غير جائز .
٢٤٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٤ — الحكم في الدعوى المدنية ليس له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية . المادتين ٤٥٧ ، ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك : لإنعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من أن لا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد . تعليق الحكم قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٢	١٤٩٢	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٥ — كون الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	١٤١٢	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ٦ — محكمة النقض . هى التى تعين من الذى يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا فى الحكم بالنقض . عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٥٦٠	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ٧ — خلو الحكم لصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى فى مرحلة

الصفحة	اللائحة	
		الإعادة إلى هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٨ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم عن إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٩ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك .
٨٢١	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٠ - إدانة الحكم للطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون . وقصور في التسبيب .
٩٨٧	٢٤٢١٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١١ - تعريف المادة ٥ من الموسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع . الكسب غير المشروع لا يعدو حورتين .

الأولى — المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ .
التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته
استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته وحصوله
كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . الثانية —
المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ يثبت فيها أن لدى
الموظف زيادة في ماله عجز عن اثبات مصدرها . يتعين في هذه
الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب
الدولة أو على حساب الغير . على قاضي الموضوع لأعمال هذه
القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال
الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال
حتى يصح اعتبار عجزه عن اثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة
قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٩٨٧ ٣٤٢١٩

١٢ — تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى
أخرى . حلة ذلك ؟

قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة
في الدعوى .

انتفاء الحجية بين حكّمين في دعويين مختلفتين موضوعا وسببا .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ١٠٥٢ ٣٤٢٣٥

. راجع أيضا : طعن .

(القاعدة رقم ٦٩ بالصيغة رقم ٢٩٦)

وتقضى .

(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٣٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القرائن القضائية .
		١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه : أن يكون استخلاصها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لاستخلاص غير سائغ .
٦٠	١٤١٧	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
٧٢١	١٤١٢	(والطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٢ — جريمة مرض الرشوة . كفاية القيام بفعل الإعطاء أو العرض — دون اشتراط التحدث مع الموظف العام — لتحقيقها . مادام أن قصد شراء ذمة الموظف واضحاً من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . مثال .
٢٨٧	١٤٦٥	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
		٣ — الاشتراك . ما هيته ؟
		صححة الاستدلال عليه من القرائن التي تقوم في الدعوى . أو من فعل لاحق للجريمة يشهد به . مثال لتسيب سائغ في هذا الخصوص .
٣٨٨	١٤٨٦	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٤ — للحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها . مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	١٤٣٣	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٥ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات

الصفحة	القاعدة	
		مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	٢٤١٦	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٦ — الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة وقرائن الأحوال . إلا ما استثنى نص خاص . جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء .
٨٤٤	٢٤١٩١	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		يمين :
		ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		خبرة :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحث يوجب عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية عن طريق المختص فنيا . إذ لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبير فيها . مثال . إطراحها تقرير التحليل المقدم في الدعوى بحجة

الصفحة	القاعدة	
		أن عينات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت في تواريخ مختلفة وظروف مغايرة ثبتت سلامتها لا يكفي بذاته لإصدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية .
٩٧	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٣)
		٢ - لمحكمة الموضوع الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره مثال .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٨٣٩	٢٤١٩٠	(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٣ - تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير . موضوعي . الحدل في ذلك أمام محكمة القضاة . غير جائز .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٤ - لمحكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء . بغير معقب . عدم التزامها بالرد استقلالا على دليل لم تأخذ به .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٥ - مثال لتسبيب غير معيب في خصوص التناقض بين الدليان القولي والفني .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه محكمة الموضوع . حريتها في تقدير القوة الدلالية لها . عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إليها ما دامت قد أخذت بها .

الصفحة	القائمة
	المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٦٢	١٤٦٣ ... (الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ...
	٧ — طالب إعادة تحليل المسادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٣٠١	١٤٧٠ ... (الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ...
	٨ — تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٣١٩	١٤٧٤ ... (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ...
	٩ — إيراد الحكم لما أثاره الدفاع من التناقض بين الدليلين القولى والفنى . ليس بلازم مادام أن ما أورده يتضمن الرد على ذلك الدفاع — تأصيل ذلك : عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال .
٣١٩	١٤٧٤ ... (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ...
	١٠ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .
	العبرة فى جرائم التقليد هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	٢٤١١٠ ... (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ...
	١١ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطيب الشرعى — والتى اعتمد عليها الحكم فى قضائه بالإدانة — فى جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام . يعيب الحكم ببطالان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . هل ذلك ؟
٥١١	٢٤١١٢ — ... (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ...

الصفحة	القائمة	
		١٢ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		١٣ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر . لا يعيبه .
		وجود المخدر بمجرد لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منبه بالجيب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ماضبط مع الطاعن هو أفبون لتبرير القضاء بالادانة .
٧٠٤	٢٤١٥٧	(الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		١٤ — إغفال الحكم بيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل و بيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الادانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالخفاف و بيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٩	٢٤١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٥ — الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته . دفاع جوهرى . من المسائل الفنية . يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنيا . التفات المحكمة عن ذلك وردها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويميب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .
٨٨٩	٢٤١٩٩	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

١٦ - لا يعيب الحكم إغفاله طلب الطاعن إرسال الورقة محل الطعن بالتزوير إلى قسم أبحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب طلب الإقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا . مادامت المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم أن الطاعن حصل على توقيع المجني عليه عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن الإقرار المزور بما تتوافره جريمة التزوير المسمى بطريق تغيير المحرر وأنه المقدم للسند والمتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصبح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ٣٤٢٦٧ ١١٧٩

١٧ - وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداها في تفصيل للرد على الدفوع الجوهرية وحتى يتحقق قصد الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن أعمال رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون .

بتر الحكم جزء من مضمون تقرير الصفة التشريعية بما قد يحيل ذلك الدليل الفني عن المعنى المفهوم لصريح عبارته . قصور في البيان . يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما يثيره الطاعنون من تعارض أقوال المجني عليهما وتقرير الصفة التشريعية ويحول بينها وبين أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٣٤٢٧٣ ١٢١١

١٨ - المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المسؤولية الجنائية .

سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة

الصفحة	القاعدة	
		بخبير يخضع رأيه لتقديرها . هي غير ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأي التي استندت إليه استناد سليم لا يخفى العقل والقانون . مثال لتسبب سائق في إطراح الدفاع بانعدام المسؤولية لحالة عقلية .
١٣٨٣	٣٤٣١١	(الظعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ١٩ — لمحكمة الموضوع الاعراض عن ما يبدى من أوجه دفاع متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى مع بيان العلة . مثال لإطراح الحكم طلب الدفاع بإحالة الطاعن للطبيب الشرعي لمعرفة ما إذا كان يستطيع طعن المجنى عليها وهو مبتور الذراع الأيسر .
١٣٨٩	٣٤٣١٢	(الظعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ٢٠ — محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة . هي الخبير الأهل في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة . اختلاف المداد يمكن تعيينه بالعين المجردة . لا يحتاج إلى خبير في تقريره .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الظعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٢١ — إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفني . قصور .
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	(الظعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ٢٨٢ بالصحيفة رقم ١٢٥٨)
		وحكم (القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٤٢)
		ودفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . (القاعدة رقم ٢٥٢ بالصحيفة رقم ١١١٨)
		معاينة :
٦١٤	٢٤١٣٨	١ — عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال في معاينة . (الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٧٣٤	٢٤١٦٤	٢ — الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى تستخلصها محكمة الموضوع من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث . مثال في معاينة . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٣ — طلب إجراء المعاينة من إجراءات التحقيق . لا التزام على المحكمة بإجابه طالما لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه التشكيك في صحة أقوال الشهود . رد الحكم على هذا الطلب بأن لا محل لإجابه اطمئنانا إلى سلامة تصوير الشهود لحصول الواقعة . لا يعيبه .
٩٧٥	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(والطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى . إلتفات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه مادام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) راجع أيضا : إثبات . "القرائن القانونية" . (القواعد أرقام ١١٤ و ١٢٤ و ١٧٦ بالصحائف أرقام ٥١٨ و ٥٦٨ و ٨٢١)
<h2>إجراءات</h2>		
<h3>أولا : إجراءات التحقيق</h3>		
		١ — المادة ٢٤ إجراءات . عدم قصرها جمع الاستدلالات على مأمورى الضبط القضائى . تخويلها ذلك لمساعدتهم . حق هؤلاء فى تحرير محاضر بما أجروه .
٤٢	١٤١٢	(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ — إجراء تحقيق قبل المحاكمة . غير لازم فى مواد الجرح والمخالفات . جواز الأخذ بما يرد فى محاضر جمع الاستدلالات سواء أكان محررها من مأمورى الضبط القضائى أو لم يكن .
٤٢	١٤١٢	(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٣ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يديرها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافق به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٤ - تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التحريات . علة ذلك ؟ الأعمال الإجرائية محكمة صحيحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥ - القضاء ببطلان إذن التفتيش نخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون ، الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٧٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٦ - تقرير بطلان العمل الإجرائي . يزيل عنه آثاره القانونية .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٧ - إجراءات التحريز لإجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها العبرة باطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .
٩٧١	٢١٨	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٨ - المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام

الصفحة	القاعدة	
		وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن وتحديد اختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) -
		٩ - المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديریات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية .
		إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .
		تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته إختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعي يبطلان الإجراءات غير صحيح .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠ - إستخلاص الحكم في إستدلال سائق لرضاء الطاعة بتفتيش منزلها وعدم إثارة الدفاع بجلاسة المحاكمة لحصول إكراه للتوقيع على إقرار الرضاء بالتفتيش . الجدل في صحة إقرار الطاعة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)

المقابلة	القاعدة	
		١١ — الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في إنطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم . تعليل ذلك .
		قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون .
١٣٧٤	٣٤٣٠٩	(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ٣٤ بالصيغة رقم ١٢٦ .)
		(ثانيا) إجراءات المحاكمة .
		١ — جواز تولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك ؟ أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيق بين مصالحهم . مثال . مناط التعارض الحقيقي المحل بحق الدفاع أن لا يترتب على القضاء بإدانة أحدهما تبرئة الآخر .
		تعارض المصلحة الذي يوجب لإفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبغي على احتمال ما كان بوسع كل متهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل .
٣٠	١٤٩	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٢ — شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لاخلال بدفاع جوهرى للتهم خاص بطلب سماع المحلل

الصفحة	الفاصلة	
		الكيمياء من مدى تأثير اللبن المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذي قام بإجرائه وأثر ذلك في تحديد مسئوليته .
١١١	١٤٣٠	(الطن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
		٣ - شقوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لا خلال بدفاع جوهرى لمتهم خاص بطلب سماع محرر محضر الضبط من مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم عملية التوزيع .
١١٤	١٤٣١	(الطن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
		٤ - وجوب بناء الحكم الجنائي على المرافعة التي تحصل أمام القاضي نفسه الذي يصدر الحكم والتحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه . علة ذلك ؟ التعويل على أقوال الشهود الذين سمعهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التي أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .
١٥٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٣٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٥ - الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع .
		تقدير قيامه . موضوعي . مثال لسرقات لا ارتباط بينها .
١٧٢	١٤٤٢	(الطن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٦ - إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . تسري المدة من جديد ابتداء

الصفحة	القاعدة	
		من يوم الانقطاع . إعلان المتهم إعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة يقطع المدة وينتج آثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا .
٢٠٤	١٤٥٠	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٢٠٧	١٤٥١	(والطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦١	١٤١٠٢	(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٧ — تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .
٢٠٧	١٤٥١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٨ — إجراءات المحاكمة المتصلة بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية . واوتمت في غيبة المتهم . اشتراط مواجهة المتهم بالإجراء لا تكون إلا بالنسبة إلى إجراءات الاستدلال .
		إعلان المتهم ، إعلانا صحيحا ، بالحضور بجلسة المحاكمة . إجراء قضائي . يقطع مدة التقادم .
		تسليم الإعلان إلى تابع المتهم . وتسليمه إلى جهة الإدارة لامتناع تابعه عن الاستلام . كلاهما إعلان صحيح .
٢١١	١٤٥٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦١	١٤١٠٢	(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٩ — الأصل أن الإجراءات روعيت . لا يجوز جحد ما ثبت بحضر الجلسة والحكم من تلاوة تقرير التلخيص بجلسة المرافعة إلا بالطعن بالتزوير .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - قرار المحكمة الصادر في صدد تجهيز الدعوى قرار تحضيري لا تولد عنه حقوق للتصوم . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم ملف دعوى صلح للاطلاع عليه . تأجيل القضية عدة جلسات دون تنفيذه ودون أن يتمسك الطاعن بضمه حتى حجزت القضية للحكم . لا إخلال بحق الدفاع .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١١ - إقتصار الطاعن على الإشارة في محضر جلسة المرافعة إلى مجرد وجود جنحة مستأنفة من ذات الواقعة دون طلب تحقيق أمر معين بشأنها ودون الادعاء بأنه قد فصل فيها بحكم نهائي يمنع محاكمته عن التهمة المسندة إليه في الدعوى المطروحة . لا يفيد منعه على المحكمة الاستئنافية عدم استجابتها لطلبه تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرفوعة من النيابة العامة عن ذات الواقعة .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٢ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للمرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة بشأنه .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٣ - على المتهم تتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى . بلا حاجة إلى إعلان . ما دامت الجلسات متلاحقة وكان أول قرار بالتأجيل قد صدر في حضوره . مثال . صدور الحكم . في مثل هذه الحالة . يبدأ به ميعاد الاستئناف .
٢٤٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		١٤ - عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب ترخيص السيارة في جريمة إثبات بيان غير صحيح في هذا الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		لا يعيب الحكم . ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إخفاء تلك السيارة المسروقة التي دان الحكم الطامن بها .
٢٦٢	١٤٦٣	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٥ — المحاكمة الجنائية . تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضي بسماع شهادة محرر المحضر . عدم سماعه — رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية — يعيب إجراءات المحاكمة . مثال لتسبب معيب في هذا الخصوص .
٢٩١	١٤٦٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٦ — المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . إنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
٢٩١	١٤٦٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٢٣	١٤٩٢	(والطن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٤٤٨	١٤٩٨	(والطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
٥٨٣	٢٤١٢٩	(والطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٦٣٢	٢٤١٤٢	(والطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		١٧ — حق المحكمة في إبداء رأيها في الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد — محرر المحضر —

الصفحة	أقامة	
		عدم تعلقه بما أثبتته في محضره - وإنما بما قديبيديه في الجلسة . ضبط الواقعة في غير محل المتهم : لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محضر المحضر . مثال .
٢٩١	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٦٣٢	٢٤١٤٢	(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
١٠٨٧	٣٤٢٤٢	(والطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)
		١٨ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرر سماع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .
٣٠١	١٤٧٠	(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٩٣٦	٢٤٢٠٩	(والطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٩ - رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما . على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي طلبها المدعى المدني . المادة ٣٠٩ إجراءات . إغفاله الفصل فيها . للمدعى المدني الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات جديد . عدم التزام الحكم الاستثنائي المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . يجب هذا الخطأ المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٣٠٨	١٤٧١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٢٠ - على المحكمة الجنائية . متى رفعت إليها دعوى التزوير بناءً على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره .

الصفحة	القاعدة	
		أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . إكتفاؤها بسرده وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور.
٣٣٧	١٤٧٧	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢١ — الدفع ببطلان الإجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢٢ — تعريف الاستجواب : هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام المساقاة عليه دليلا دليلا ليسلم بها أو يدحضها . سؤال المحكمة للمتهم عن صلته بشخص ادعى أنه ترك بجواره لفافة المخدر لا يعد استجوابا ولا يرد عليه الحظر .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢٣ — استعداد المدافع عن المتهم موكل إلى تقديره . تأجيل الدعوى إلى اليوم التالي للاستعداد بناء على طلب المحامي مع حجز المتهم . ترافع المحامي في الجلسة المؤجلة إليها الدعوى وعدم إبدائه ما يدل على عدم التمكن من الاستعداد . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢٤ — النعى على المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى اليوم التالي مع حجز المتهم مما فوت عليه فرصة تقديم مستند يبرر به سبب وجوده بمكان الحادث . غير مقبول . حجزها المتهم حتى الجلسة التالية استعمال لحقها بمقتضى المادة ٣٨٠ إجراءات . دفاع الطامن بأن ظروفه لم تمكنه من تقديم الدليل على سبب وجوده

الصفحة	الفاصلة	
		بمكان الحادث . دفاع غير منتج في الدعوى . لا أثريب على المحكمة إذا هي لم تحققه أو أغفلت الرد عليه .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢٥ — تقرير الشاهد بجلسة المحاكمة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان . وسكوت الطاعن والمدافع عنه عن استجوابه . تعويل المحكمة على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى . النعي على المحكمة أنها لم تلح على الشاهد حتى يدلى بشهادته . غير مقبول .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢٦ — الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة . ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها .
٣٧٦	١٤٨٣	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		٢٧ — سقوط طعن الطاعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
٣٩٤	١٤٨٧	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٢٨ — محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وهامشه . عدم توقيع القاضى عليه لا يترتب عليه البطلان . ما يثبت أمين السر بهامشه يكون صحيحاً بصرف النظر عن عدم توقيع القاضى ويعتبر تصحيحاً لما دون خطأ في المتن . عدم جواز إثبات ما يخالف ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المبدي من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة . سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عنه صراحة أو ضمنا فلا يستاهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		٣٠ — التفتيش من أعمال التحقيق الواجب إثباتها بالكتابة . المادة ٥٥٨ إجراءات دلت على أن الاختصاص بمادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . قضاء المحكمة بالبراءة تأسيسا على عدم وجود إذن تفتيش بملف الدعوى لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .
٤٣٦	١٤٩٥	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٣١ — إبقاء الأحكام الجنائية على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . وجوب سماع الشهود وجواز تنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . طلب الطاعن في مذكرته أمام أول درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع الشهود إثباتا ونقيا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته ما دامت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .
		تبرير المحكمة الاستئنافية لاطراح محكمة أول درجة لمدا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن سماعهم غير مليد .
٤٤٨	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح لا يصح في أصول الاستدلال . رفض المحكمة الاستئنافية لطلب الطاعن سماع الشهود إثباتا ونفيا الذين لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعهم تقديرا منها لقيمة شهادتهم قبل سماعهم . عيب يوجب النقض والإحالة .
٤٤٨	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣٣ — إعلان الطاعن لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يغني عنه إعلان وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه . علم الوكيل بالجلسة لا يفيد ضمنا علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .
٤٧٥	١٤١٠٥	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
١٣٣٠	٣٤٢٩٨	(والطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٣٤ — لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . إذا كان التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضوره بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في لدفاع .
٤٧٥	١٤١٠٥	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣٥ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي — والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاهر بغير محام يعيب الحكم ببطان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	٢٤١١٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٣٦ — الحكم يكمل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٧ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح في ذلك . أن يثبت إحراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٨ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها بخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير إخصائى على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور بوجوب النقض والإحالة .
٥٣٦	٢٤١١٧	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٣٩ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

الصفحة	القاعدة	
		النعي على الحكم في خصوص مقارنة أجزائها المحكمة بين الطاعنين وآخر في حضور المدافع عنهما ودون اعتراض منهما أو منه . لا يجوز .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٤٠ — إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعنة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . لإخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .
٥٨١	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ٤١ — ائندب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو ينخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ٤٢ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الاقتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٦٣٢	٢ع١٤٢	٤٣ — حق الدفاع في سماع الشاهد . تعلقه بما قد يبديه في الجلسة ويسع الدفاع مناقشته . عدم جواز مصادرته . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٦٣٢	٢ع١٤٢	٤٤ — التفات المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٩٩٢	٣ع٢٢٠	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٤٥ — وجوب حضور المتهم بنفسه جلسات المرافعة . جواز حضور وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس حضور وكيل المتهم على خلاف القانون لا يجعل الحكم حضوريا . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٤١	٢ع١٤٤	٤٦ — حضور متهم — بجرمة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا ينفج إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٤١	٢ع١٤٤	٤٧ — لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٤١	٢ع١٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤٨ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ما دامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٧٦ إجراءات . للدعى المدنى استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يتجاوز النصاب الاتهائى للقاضى الجزئى . المادة ٤٠٣ إجراءات .</p> <p>قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ؟ علة ذلك : حيث ينفلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)</p> <p>٦٤٦ ٢٤١٤٥</p> <p>٤٩ — كفالة حرية الدفاع . بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفع . مشروطه بإبدائها قبل قفل باب المرافعة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p> <p>٦٦١ ٢٤١٤٩</p> <p>٥٠ — حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى في مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p> <p>٦٦١ ٢٤١٤٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥١ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة وأنه على محكمة ثاني درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك . قيدا ذلك . ألا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماحه .
٦٦١	٢ع١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥٢ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله عن سماعهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النفي بعدم سماعهم لا يقبل .
٦٦١	٢ع١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥٣ — تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالطعن بالتزوير .
٦٩٦	٢ع١٥٥	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٥٤ — الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطالب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك من تمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . عتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	٢ع١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٥٥ — عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية — سواء الصادرة من محكمة أول درجة

الصفحة	القاعدة	
		ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية — إذا لم يحضر الطاعن بجلسات المعارضة ليبدى عذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . المادة ٢٤١/٢ إجراءات .
٧٤٨	٢٤١٦٦	(الظن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥٦ — المادة ٢٣٩ إجراءات . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لها أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ما دام التأجيل لجلسات متلاحقة .
٧٤٨	٢٤١٦٦	(الظن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥٧ — سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة . ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	٢٤١٧٠	(الظن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥٨ — لا مبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن مهور من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المادى . لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧٤	٢٤١٧٣	(الظن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ — إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . التفتت المحكمة من هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكثفية بمثل المحامي الحاضر . دون الإفصاح في الحكم عن حلة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٧٨٣	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٦٠ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٦١ — خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . بطلان الورقة . حلة ذلك ؟
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٦٢ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء بسقوط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدر في سلامته .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٦٣ — النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمسك به الطاعن . غير جائز .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
٩٤٠	٢٤٢١٠	(والطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٦٤ — الحكم في الدعوى دون الإلمام بكافة عناصرها . يجب المحاكمة .
		الاعتماد في القضاء بالإدانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه من الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد — بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله — حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا لطعنه .
٩١٠	٢٤٢٠٤	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٦٥ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .
		تصبح محكمة ثاني درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . غير جائز . لما فيسه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . في هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ — المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٩٣٣ ٢٤٢٠٨
		٦٧ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدي لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٩٣٣ ٢٤٢٠٨
		٦٨ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . (الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٩٩٢ ٣٤٢٢٠
		٦٩ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة . جواز أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . (الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ١٠٢٩ ٣٤٢٢٨
		٧٠ — جواز استغناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . تعويل المحكمة على أقوال الشهود في تحقيقات الدعوى المدنية . صحيح مادام الطاعن لم يطلب سماعهم وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث في الجلسة . (الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ١١٧٩ ٣٤٢٦٧

٧١ — المحكمة لاتبقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة

العامة على الفعل. لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .
تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني
والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضي
من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا للدفاع إذا طلب . إقامة
الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا
للقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إدانته بجريمة الشروع في تهريب نقود
طبقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣
تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة
وقبل الحكم ويقتضي لفت نظر الدفاع طبقا للمادة ٣٠٨ إجراءات .
قعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم .

(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ١٠٥٨ ٣٤٢٣٦

٧٢ — الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند

تخلف المعارض في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته . إذا
حضر هذه الجلسة على المحكمة النظر في موضوع الدعوى ولو تخلف
عن الحضور في الجلسة الأخرى . الجزء الذي رتبته المادة
٤٠١ إجراءات من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن المقصود
به من لا يتم بمعارضته بعكس المعارض الذي يحضر الجلسة الأولى
ثم يتخلف . فكرة الجزء لا تلتقي معه . يتعين التمييز بينه وبين
المعارض الذي لم يحضر مطلقا .

(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٢) ١٠٩١ ٣٤٢٤٥

٧٣ — استغناء المحكمة عن سماع الشهود بقبول المتهم

أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها

الصفحة	القاعدة	
		أقوالهم في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال كانت مطروحة بالجلسة .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(والطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٧٤ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها من التحقيقات إلا ما ترى من جانبها لزوما لإجرائه .
		النمی عليها عدم سماع الشهود . في غير محله مادام الطاعن قد عد نازلا عن سماعهم بعدم تمسكه بذلك . أمثلة .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٧٥ — القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض . إخلال بحقه في الدفاع . إلا إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر . محل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند الطعن في الحكم بالاستئناف أو بالنقض .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(والطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٧٦ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازا . عدم حضور المتهم جميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . الحكم

الصفحة	المادة	
		<p>في حقيقته غيبي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة ما زال مفتوحا . الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٥٦	٣٤٢٦٢	<p>٧٧ — وجوب حضور المتهم بنفسه في جنحة معاقب عليها بالحبس لا يصح حضور وكيل عنه لإبداء دفاع في الدعوى . المادة ٢٣٧ إجراءات . حضور وكيل عن المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس لم يقدم عذرا عن تخلفه بجلسة المعارضة وإنما طعن بالتزوير على ورقة إعلانه بالحضور لا يصح . ما يثيره لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٦٣	٣٤٢٦٤	<p>٧٨ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته .</p> <p>معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضوري الإعتباري الاستثنائي وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن . توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي حضر فيها محامي الطعن ليعلن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر إلى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التي رفضت تسلم الاعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الاعلان . صحة الاعلان وفقا لنص المادتين ١٠ ،</p>

الصفحة	القاعدة	
		١١ مرافعات . النعى بالبطلان والاخلال بحق الدفاع . غير سديد .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٧٩ — المادة ٢٨٩ إجراءات تحويلها المحكمة الاستئنائية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحاً أو ضمنياً .
		محكمة ثانية درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه . لا يلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
		سكوت المدافع عن الطاعن عن التمسك بطلب سماع أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلاً عنه . التفات المحكمة الاستئنافية التي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبدى أمامها . النعى عليها بعدم تحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه . غير سديد .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(والطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٨٠ — المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات رسمت طريق إعلان الشهود المطلوب سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . عدم اتباع الطاعن هذا الطريق . لا تأثير على المحكمة لإعراضها عن طلب سماع شاهد نفى الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

٨١ — حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا .
على المحكمة سماع المحامي إن كان حاضرا متى عهد المتهم إليه
بالدفاع عنه . لا تنقيد المحكمة بسماعه إن لم يحضر ما لم يثبت
أن غيابا كان لعذر قهري .

إلتفات المحكمة عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي
في جنحة إخفاء أشياء مسروقة دلالة على أنها قدرت أن تخلف
المحامي لم يكن لعذر قهري .

إحجام المحامي الحاضر والذي سبق أن منحته في جلسة سابقة
أجلا للاطلاع والاستعداد عن إبداء دفاعه دون أن تمنعه عنه .
ترخيصها للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى
للمحكمة . منحها بذلك المحامي الأصل فرصة لإبداء هذا الدفاع
مكتوبا . لا إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٢٧٧ ع ٢٤٠

٨٢ — المرض . من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع
إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها .
وكذا التخلف — إذا استطلت مدته عن التقرير بالاستئناف
في الميعاد .

قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدليله . اقتصار
الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول
الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر
المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير
بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها

الصفحة	القاعدة	
		بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بمحضر الجلسة أن الشهادة " غير متفقة " لا يكفي .
		ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغني عن وجوب اشتغال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضاءها في شأنها .
١٢٦١	٣٤٢٨٣	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٨٣ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود ، في حضرته ومواصلته المرافعة دون الاصرار على طلب سماعهم يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٨٤ - عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسة معارضته الاستثنائية بسبب ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لإسمه الحقيقي . بطلان في الإجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والاحالة .
١٢٧٥	٣٤٢٨٦	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٨٥ - للمحكمة الفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . قطعها شوطا في طريق الفصل في موضوعها لا يعتبر فصلا ضميا في شكل المعارضة ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٨٦ - ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . ثبوت طلب النيابة بورقة الحكم عدم قبول المعارضة

الصفحة	القاعدة	
		بالجلسة . لا يجوز للطاعن أن يحدد هذا الذي أثبتته الحكم إلا بالطعن بالتروير .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٨٧ — حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يبيده بجلسة المعارضة . خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلان ذلك الاجراء لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٤	٣٤٢٩٣	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٨٨ — شرط اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه لتخلفه عن الحضور . أن يكون قد أعلن لشخصه . المادة ٢٦١ إجراءات .
		لا محل للنعي على الحكم عدم إجابة الطاعن إلى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور . ما دام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه وإنما يستند إلى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف .
		لا جناح على المحكمة إذا التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٨٩ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .

الصفحة	القاعدة	
		إقامة الدعوى على المتهم لإدارته عملا عاما سبق غلقه . وثبت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
١٤٠٦	٣٤٣١٦	(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ٩٠ — تقديم العقد المطعون عليه بالتزوير في حافظة للطاعن بين مرفقاتها لإعتباره معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وليس مودعا في حرز مغلق لم يفض .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٩١ — صدور توكيل مصرفي من الطاعنة إلى زوجها يقتصر على إثبات صفته في التعامل باسم موكلته لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعنة . إتهام المطعون ضده بتبديد المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لإيداعه حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة متخذة هذا التوكيل سندا لانتفاء المانع الأدبي . ورفض الحكم ذلك الدفع تأسيسا على قيام هذا المانع فيما جاوز البنك من معاملات . صحيح .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٩٢ — المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . توجب كفالة حق الدفاع لكل أطراف الخصومة . كون المتهم مرتدا عن الإسلام لا يغير من ذلك . علة ذلك .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

المادة	القاعدة
	٩٣ — إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في محيص الدليل الأساسي في الدعوى . إغفال ذلك يعيب الإجراءات . علة ذلك .
١٤٦٧	٣٤٣٢٩ (الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) راجع أيضا : إجراءات " إجراءات التحقيق " . (القاعدة رقم ١٢٩ بالصيغة رقم ٥٨٣) وإعلان . (القاعدة رقم ٢٨٥ بالصيغة رقم ١٢٧٢) وحكم . (القواعد أرقام ٥٤ و ٧٢ و ١٦٤ و ١٨٢ بالصعائف أرقام ٢١٩ و ٣١٢ و ٧٣٤ و ٨٠٢) وقضاة . (القاعدة رقم ٢٠٥ بالصيغة رقم ٩١٤) ونقض . (القواعد أرقام ٤١ و ٤٢ و ٥٩ و ٧٢ و ٢٧٩ بالصعائف أرقام ١٦٨ و ١٧٢ و ٢٤٦ و ٣١٢ و ١٢٥٠)
	إجراءات التحقيق
	راجع : إجراءات " إجراءات التحقيق " .
	إجراءات المحاكمة
	راجع : إجراءات " إجراءات المحاكمة " .

أجور

أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة
نظمها القانون ١٠٢ سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين .

خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكرى رقم ٦٩
سنة ١٩٥٠ فى المنشأة الصناعية التى لا تتجاوز تكاليف إقامتها
ألفا جنيه . سند ذلك .

وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية
ومدى دخوله فى الأنشطة التى حصرتها القرارات الوزارية ومقدار
التكاليف الكلية للمنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة
الدعوى والعقوبة التى يقضى بها . إغفال الحكم إبراز هذه العناصر .
فصور يستوجب النقض والإحالة .

(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) — — — ٣٤٣١٨ ١٤١٤

أحداث

عقوبة جريمة تخريب الحدث على إحدى حالات التشرد .
الحبس مدة لا تقل على سنة .

قضاء الحكم المطعون فيه . بناء على استئناف المتهم وحده .
بتعديل الحكم المستأنف القاضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل
إلى عقوبة الغرامة . طعن النيابة العامة فى الحكم الاستئنافى بطريق
النقض . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف . رغم
نزوله عن الحد المقرر للجريمة التى دان المتهم بها . علة ذلك ؟
عدم إضارة الطاعن بطعنه .

(الطن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) — — — ١٤١٠ ٣٥

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		١ - جريمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . مناط تطبيقها . صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتناع أى من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه .
٤٨٣	١٤١٠٧ ع	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٢ - اختلاف حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أو رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو غيره من العصبات .
٤٨٣	١٤١٠٧ ع	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣ - إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقا الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية .
٤٨٣	١٤١٠٧ ع	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
أحوال مدنية		
		١ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية . أوراق رسمية . التغيير فيها تزوير في أوراق رسمية . استعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات . نخرجه من نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ .

الصفحة	القاعدة	
		وضع الطاعن بصمة إصبعه على استمارة طلب الحصول على بطاقة باسم شخص آخر تزوير في محرر رسمي .
		اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها . اشتراك مع الموظف في تزوير ورقة رسمية .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ — إنعدام مصلحة الطاعن في النعى على الحكم في خصوص جرمينى الاشتراك في تزوير ورقة رسمية — استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية واستعمال هذه البطاقة المزورة — ما دام الحكم قد أثبت في حقه توافر جرمينى الادلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى . بل فاقد طبقا للمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة — عن جميع الجرائم تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
<hr/>		
<h2>اختراع</h2>		
		١ — الشرط الأساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟
٤٩٩	٢٤١١٠	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٢ — مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طلب براءات فى مصر عن الاختراعات

الصفحة	القاعدة	
		الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا ؟
٤٩٩	٢٤١١٠	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٣ — تحديد الابتكار . مسألة فنية .
		العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	٢٤١١٠	(الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

اختصاص

الاختصاص الولائي :

١ — التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ باحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة اعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري مالم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلف عن التجنيد في حق المتهم قبل اعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد اعلان حالة الطوارئ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .

(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٥١ ٣٤٢٦١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المادة ٢٣ إجراءات بعده تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣ . منحها الضباط العالمين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بتدريبات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .
١٣١٧	٣٤٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		الاختصاص المكاني :
		١ - المادة ٢١٧ إجراءات . تساوى الأماكن الثلاث التي حددتها لتعيين الاختصاص . مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو مكان تسليم الشيك للاستفيد .
١٤٢	٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٢ - عدم دفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني . خلو مدونات الحكم مما ينفي الاختصاص . عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٢١٩	٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٣ - الاختصاص المكاني لإحدى الجرائم المرتبطة . المادة ١٨٢ إجراءات .
		جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة . ارتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التي مرفت من دائرتها هذه السيارة . لأجل للدفع

الصفحة	القاعدة	
٢٦٢	١٤ ٦٣	<p>بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح . التفات الحكم عن الرد على هذا الدفع لا يعيبه لظهور بطلانه . (الظن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)</p> <p>٤ - المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية . اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة . تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعى ببطلان الإجراءات غير صحيح . (الظن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)</p> <p>راجع أيضا : نقض (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٠٣)</p> <p>إختلاس أشياء محجوزة</p> <p>راجع : تبديد</p>
١٣١٧	٢٤٢٩٦	

المرحلة	المرحلة	إختلاس أموال أميرية
٢٨٦	١٤ ٦٧	<p>١ — أركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات . تحققها ، يكون تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل الموظف ويدخل في اختصاصه الوظيفي سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .</p> <p>(الطن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)</p> <p>٢ — دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وإست في عهده . دفاع جوهرى في جريمة المادة ١١٢ عقوبات . لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى .</p> <p>تعويل الحكم على أقوال شاهد إثبات شابها التجهيل ولم تكن قاطعة الدلالة على علاقة الطاعن الوظيفية بالمضبوطات . لايسوغ به إطراح دفاع الطاعن .</p> <p>وجوب تحقيق هذا الدفاع . إغفاله . قصور يوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعن ومن اتهم معه ولم يقدم أسبابا لظعنه لاتصال وجه الطعن به وبالمتهم بالاشتراك في جريمته لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .</p> <p>(الطن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)</p> <p>٣ — الاشتراك . ماهيته ؟</p> <p>صحة الاستدلال عليه من القرائن التى تقوم فى الدعوى . أو من فعل لاحق للجريمة يشهد به . مثال لتسبيب سائق فى هذا الخصوص فى جريمة اختلاس .</p> <p>(الطن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)</p>
٣٨٨	١٤ ٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إقرار الطاعن بأن المتهم الأول كلفه بنقل الحديد المختلس من مخزن الشركة وأنه انصاع لأمره . وصف الحكم هذا بالإقرار . خطأ . بأنه اعتراف باشتراكه في جريمة الاختلاس التي دانه بها . لا يعيبه . مادام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .
٣٨٨	١٤٨٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٥ — طاعة الرئيس . لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم . مثال في اختلاس .
٣٨٨	١٤٨٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٦ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الجريمة الواحدة بالالتزام بها طبقا للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كانوا أو شركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا أو من في حكمه .
٤٩٢	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٢)
		٧ — الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات . ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي المختلس . أو من في حكمه . أو بناء على نص خاص ، كما هو الحال بالنسبة للشريك إذا توافرت شروط المادة ٤٤ عقوبات .
٤٩٢	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٢)
		٨ — قصر عقاب المخفى لأشياء مختلسة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا عقوبات بعقوبة جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات وحدها دون غيرها

الصفحة	القاعدة
	<p>مما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات . حلة ذلك ؟ إستقلال جريمتي الاختلاس والإخفاء كل عن الأخرى . العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . أراد الشارع إنزالها بالموظف العمومي أو من في حكمه لاعتبارات متعلقة بجناية الاختلاس ذاتها وبصفة فاعليها . التزام الحكم المطعون فيه بذلك وعدم الحكم بالغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات على المتهمين غير الموظفين بإخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس . صحيح في القانون .</p>
٤٩٢	<p>(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) ... ١٠٩ ع ١ ...</p> <p>٩ — جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .</p>
٦٨٧	<p>(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... ١٥٤ ع ٢ ...</p> <p>١٠ — إقرار الحكم للمقاصة التي أجراها مكتب الخبراء بين الزيادة والعجز في عمدة الطاعن واتهامه إلى إدانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس منها وكذلك الزائد فيها ومبررات إجراء المقاصة . قصور . مجرد وجود العجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس لحواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .</p> <p>وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين . المادة ٣١ . إجراءات التسبيب المعتمد . تحرير الأسانيد والجمع المبني الحكم عليها والمنتجة له</p>

الصفحة	القاعدة	
١١٨٤	٣٤٢٦٨	<p>من حيث الواقع والقانون في بيان مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به .</p> <p>(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p> <p>١١ — جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها متى كان المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ملكه وتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له . مثال لتسبيب سائغ .</p>
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	<p>(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p> <p>١٢ — وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .</p> <p>اعتماد الحكم . في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .</p>
١٣٩٦	٣٤٢١٤	<p>(الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)</p> <p>١٣ — تحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان في أجازة مرضية . المادة ١١٢/٢ عقوبات .</p> <p>النعمى على الحكم بتجريد الطاعن من صفته كمأمور تحصيل لكونه في أجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس . غير سليم .</p>
١٤٣٦	٣٤٣٢١	<p>(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)</p> <p>١٤ — الحد الأدنى للغرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات خمسمائة جنيه حتى لو قل المال المختلس عن هذا الحد .</p>
١٤٣٦	٣٤٣٢١	<p>(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>١٥ — قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢/١ — ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من الدعى بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة بها مقررمة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . ملته : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى لا الوصف القانونى الذى تكيفه المحكمة . إعمال المحكمة حقها الاختيارى فى استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات هو تقدير للعقوبة التى تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .</p> <p>(العلم رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) -- -- --</p> <p>راجع أيضا : ارتباط .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٨٤ بالصحيفة رقم ٦٥ ٣٤١٢)</p>
١٤٣٦	٣٤٣٢١
	<p>إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة</p> <p>١ — قصر عقاب المخفى لأشياء مخلسة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا عقوبات بعقوبة جناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات وحدها دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات . صلة ذلك ؟ استقلال جرمى الاختلاس والإخفاء كل عن الأخرى . العقوبات المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . أراد الشارع إزالتها بالموظف العمومى أو من فى حكمه لإعتبارات متعلقة بجناية الاختلاس ذاتها وبصفة فاعلها . التزام الحكم المطعون فيه ذلك وعدم</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بالغرامة النسبية المنصوص عليها ١١٨ عقوبات على المتهمين غير الموظفين بإخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس . صحيح في القانون .
٤٩٢	١٠٩ ع ١	(الظمن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٢ — اختلاف جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جناية عن الجريمة المتحصلة منها في الطبيعة والمقومات . الإخفاء لا يعتبر اشتراكاً في الجريمة أو المساهمة فيها لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة .
٤٩٢	١٠٩ ع ١	(الظمن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

إخفاء أشياء مسروقة

		١ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسالة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها . لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفره . النعي بالقصور في هذه الحالة غير مقبول . لا يعدو الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٢٦٢	٦٣ ع ١	(الظمن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
١١٠٥	٢٤٥ ع ٣	(والظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٢٤٠	٢٧٧ ع ٣	(والظمن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ — الاختصاص المكانى لإحدى الجرائم المرتبطة . لمادة ١٨٢ إجراءات .</p> <p>جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة . ارتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التى سرت من دائرتها هذه السيارة . لا محل للدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح إلتفات الحكم عن الرد على هذا الدفع . لا يعيبه لظهور بطلانه .</p> <p>(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥) ٢٦٢ ١٤ ٦٣</p>
	<p>٣ — جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكررات عقوبات .</p> <p>وجوب أن يبين الحكم للإدانة بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه .</p> <p>مثال لتسبب معيب في جريمة إخفاء جوار متحصل من سرقة .</p> <p>(الطن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) ١٣٥٦ ٣٤ ٣٠٥</p>
	<p style="text-align: center;">إرتباط</p> <p>١ — إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ . وقيادة سيارة بحالة تعريض حياة الأشخاص والأموال للخطر . تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات</p>

الصفحة	القاعدة	
		والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى . مثال .
٢٣	١٤ ٧	(الطنن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٢ — تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له — ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .
٢٧	١٤ ٨	(الطنن رقم ١٣٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٣ — إثارة الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . علة ذلك ؟ مثال .
١٦٨	١٤ ٤١	(الطنن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
١٧٢	١٤ ٤٢	(الطنن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٤ — الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال . مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي هناها الشارع .
		تقدير قيامه . موضوعي . مثال لسرقات لا ارتباط بينها .
١٧٢	١٤ ٤٢	(الطنن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٥ — جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . ارتباطها بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .
١٩٧	١٤ ٤٨	(الطنن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

٦ - الاختصاص المكانى لأحد الجرائم المرتبطة . المادة ١٨٢ إجراءات .

جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة ، ارتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التى سرفت من دائرتها هذه السيارة . لا محل للدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح التفات الحكم عن الرد على هذا الدفع لا يعيبه لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٦٣ ع ٢٦٢

٧ - الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة فى الجلسة ذاتها . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له فى حكمها .

(الامن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٣) ٨٣ ع ٣٧٦

٨ - أعمال المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات . فى جرمتى الشروع فى القتل المقرن والتعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . وتوقيعها على المتهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمة الثانية . مفاده : أن المحكمة أعملت المادة ١٧ عقوبات . النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون . غير سديد .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٨٨ ع ٣٩٩

٩ - تقدير قيام الارتباط . فى الأصل . موضوعى . كون وقائع الدعوى . حصبا أثبتها الحكم . تستوجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . أثره : وجوب تدخل محكمة النقض لتصحيح هذا الخطأ القانونى . ولولم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٨٨ ع ٤٨٧

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠ — لأجل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعن مادام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة بأحكامها التي اعتنقها الحكم والتي تعددت أوصافها فقضى فيها بعقوبة واحدة مطبقا المادة ٣٢ عقوبات للارتباط .</p> <p>مثال : في واقعة قتل عمد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) ١٠٨ ع ٤٨٧</p>
		<p>١١ — لإنعدام مصلحة الطاعن في النعي على الحكم في خصوص جرمي الاشتراك في تزوير ورقة رسمية — استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية — واستعمال هذه البطاقة المزورة مادام الحكم قد أثبت في حقه توافر جرمي الأدلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتي طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد طبقا للمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ولم يقع عليه سوى عقوبة واحدة وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة — عن جميع الجرائم مطبقا للمادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ٤٠ ع ١٦١</p>
		<p>١٢ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدد حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ١٤٠ ع ٦٢٧</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		١٤ — الارتباط بين الجرائم . تقدره . فى الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك .
		كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانونى يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	١٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٤٧٦	٣٤٣٣١	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		١٥ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرميى الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط بالرغم مما تنبئ منه الواقعة كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد فى المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٦ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها فى المادة ١/٤٠ منه .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . مصحح .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ١٧ — عدم جدوى النعى على الحكم عدم تخصيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢٤٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ١٨ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . حواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وإن تميزت الواقعة في كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد . حسن العدالة يقتضي نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر في جنحة ومخالفة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية .
٩٤٩	٢٤٢١٢	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥) ١٩ — عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ في موت ملا يزيد على ثلاثة أشخاص . إنتهاء الحكم — بحق — إلى قيام الارتباط الذي لا يقل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من

الصفحة	القاعدة	
١٠٧٠	٣٢٣٩ ع	<p>ثلاثة أشخاص ، تتعدى به مصلحة النيابة العامة فيما يشبه خاصا بجريمة القتل الخطأ لوقاة اثنين من المجنى عليهم .</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)</p> <p>٢٠ — جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية . عقوبتها الحبس وجوبا طبقا للمادة ٢/١٦٩ عقوبات .</p> <p>إدانة المتهم بهذه الجريمة وبجرائم تسببه بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر يوجب إعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات لارتباط هذه الجرائم ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة وتوقيع عقوبة الحبس المقررة لأولاها لكونها أشدها .</p> <p>مجانبة الحكم هذا النظر بتعديله الحكم المستأنف القاضي بالحبس والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p> <p>٢١ — ارتباط جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>وجوب القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . على المحكمة الاستثنائية تشديد العقوبة في حدود نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني</p>
١١٠٢	٣٢٤٨ ع	

الصفحة	القاعدة	
		طالباً أن الدهوى طرحت عليها بناء على استئناف النيابة قعودها عن ذلك يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .
١١٢٩	٣٤٢٥٥	(الطن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٢٢ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبها تخصيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .
		إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المادى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .
		الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ليس للمحكمة الاستئنافية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد مكنت من استئنافه . هل ذلك ؟ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
		وجوب تقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذى يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبين على وقائع جديدة .
١١٤٣	٣٤٢٥٩	(الطن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٢٣ — جريمة إقامة مباني على أرض مقسمة قبل الموافقة على التقسيم . المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ المعاقبة على ذلك بغرامة من مائة إلى ألف قرش طبقاً للمادة ٢٠ من القانون . الفقرة الثانية منها تنص على إصلاح الأعمال، موضوع المخالفة أو

الصفحة	القاعدة
١١٤٧	٣٤٢٦٠
١٢٦٥	٣٤٢٨٤

هدمها في حالة مخالفة المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٢ ، ١٣ بغير أن تنص على إزالة التقسيم ذاته . قضاء الحكم بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن تهمة إنشاء تقسيم قبل موافقة التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم طبقا للمادة ٣٢ عقوبات وإزالة البناء المقام بالمخالفة لأحكام قانوني التقسيم والمباني . صحيح في القانون . النعي على الحكم بإغفاله القضاء بإزالة التقسيم في غير محله .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

٢٤ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التي دين بها . ما دام الحكم قد دانه بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها - وهي الاختلاس - نفاذا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)

٢٥ - إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة نجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المصوص عليها في تلك الجرائم . الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص التهمة الثالثة من الجرائم المرتبطة المسندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبا أوردها الحكم المطعون فيه والذي قضى رغم ذلك بتبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به

الصفحة	القاعدة
١٢٧٧	٣٤٢٨٧ ...
	من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقرري بهما . (الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٢٨٢	٣٤٢٨٨ ...
	٢٦ — إدانة الحكم لاتهم بالجرائم الثلاث المحال للمحاكمة عنها وهي حيازة وإحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ومعاقبته له بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢ ، ١٧ عقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إقتضاه في سرد الواقعة ومؤدى الأدلة على تهمتي حيازة وإحراز المخدر دون تهمة تقديم المخدر للتعاطي وعدم ذكره المادة المنطبقة على التهمة الأخيرة المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ضمن المواد التي طبقها . قصور . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٤٧٦	٣٤٣٣١ ...
	٢٧ — الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمتي إحراز سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد . (الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

(١) أسباب الإباحة :

« الدفاع الشرعي »

١ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام الدفاع الشرعي . أمر

الصفحة	القاعدة	
		موضوعي . لمحكمة الموضوع البت فيه بشرط أن يكون تدليها سليما مؤديا إلى ما اتهمت إليه . أمثلة .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الظمن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
٦١٤	٢٤١٣٨	(والظمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٨٥٥	٢٤١٩٣	(والظمن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(والظمن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٢ — حق الدفاع الشرعي شرع لمنح المعتدى من التعدي أو الاستمرار فيه . لا وجود لحق الدفاع الشرعي إذا كان الاعتداء قد انتهى . حق الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الظمن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣ — مثال لتسبب معيب في إثبات قيام حالة الدفاع الشرعي .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الظمن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٤ — حق الدفاع الشرعي عن النفس . شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الظمن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٥ — حق الدفاع الشرعي من المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء . بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . ومنها جرائم منع الحياة بالقوة .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الظمن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٦ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال . عدم اشتراط إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة . كفاية أن يكون الدفاع المبدى بجلسة المحاكمة مفاده التسك به .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الظمن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجوهري وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . علة ذلك ؟ إغفال ذلك : صيب .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٨ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه .
		النعى على المحكمة عدم تحديثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح . مادامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٩ — حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان . مثال لاستخلاص سائق للتدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
١٣٥٠	٢٤٣٠٣	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		١٠ — المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ . حظرها التعدى على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإدارى .
		قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروى للتعدي بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لرده .
٨٦٦	٢٤١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته . لا على المحكمة التفاتها عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق مادامت قد تفت قيام حالة الدفاع الشرعى بأسباب كافية ومائغة .
١٣٥٠	٢٤٣٠٣	(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) راجع أيضا : قبض وحبس بدون وجه حق . (المقابلة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٢٤٧٢٤)
		” طاعة الرئيس “ .
		ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . أطراح الحكم دفاع الطاعن بأن إحرازه السلاح الناري كان ممدوعا لأمر رئيسه . صحيح في القانون .
١٢١٦	٢٧٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ” حالة الضرورة “ .
		١ — التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام مذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لاجرمية . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مشال .
٣	١٤١	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٢ — مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه . أساسها . نص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ . إقراض الشارع عليهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا به وقت وقوعها . لا يقبل الاعتذار بعدم العلم

الصفحة	القاعدة	
		مالم يثبت قيام ظروف قهرية تحول دون الإشراف ومنع ارتكاب الجريمة.
٧٢	١٤٢٠	(الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦)
		٣ — المرض الذي لا يعتبر من الأعذار القهرية هو الذي من شأنه ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصلحة أعماله كالمعتاد . مثال . التوجه إلى المستشفى في فترة محددة لتلقي علاج معين والعودة في ذات اليوم . لا يعتبر من الأعذار القهرية ولا يعفى من مسؤولية الإشراف على المحل .
٧٢	١٤٢٠	(الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦)
		٤ — تذرع الطاعن بأن الشيك المسلم منه للشركة اختلسه منها مديرها المالي وسلمه للمدعى المدني . لا ينفي مسؤوليته الجنائية — ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي تحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله استنادا إلى سبب من أسباب الإيذاء .
١٤٢	١٤٣٧	(الطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٥ — إعتبار التهديد بالوضع تحت الحراسة وأبلولة الأرض للاصلاح الزراعي . حالة ضرورة معفية من العقاب . تقرير قانونا خاطيء . حالة الضرورة تستلزم أن يكون الخطر يهدد النفس .
٤٧٩	١٤١٠٦	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٦ — اعتناق الحكم الإعفاء من العقاب على أساس اعتراف الراشدين . لا يعفيه تزيده فيما انطوى عليه من قرارات قانونية خاطئة عن حالة الضرورة .
٤٧٩	١٤١٠٦	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — احتفاظ المستفيد بالشيء بعد تخالسه مع الساحب . لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي تبيح للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢) ” الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ عقوبات “
		١ — المادة ٣٠٩ عقوبات تطبق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطا بالضرورة الداعية إليه . مثال لعبارات أوردها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدني .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٢ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن يكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . خلوا الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى انصافها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع . قصور . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة .
١٠٧٤	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢)
		ب — موانع العقاب :
		١ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما هما مناط الإعفاء من المسؤولية . وجود الجاني في حالة من حالات الإثارة

الصفحة	القاعدة	
		والاستفزاز لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب . الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف . لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو أطراحه . لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان .
٣٤١	١٤٧٨	(الطن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢ — تبرئة المتهم من جنائية عاهرة بسبب عاهرة في عقله . دون الأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقاً للمادة ٣٤٢ إجراءات . خطأ في تطبيق القانون .
٤٤٥	١٤٩٧	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٠)
		المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المسؤولية الجنائية .
		سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبر الأمل في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . هي غير ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبر أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى الرأي التي استندت إليه استناد سليم لا يجافي العقل والقانون .
		مثال لتسبب سائق في إطراح الدفاع بانعدام المسؤولية لحالة عقلية .
١٣٨٣	٣٤٣١١	(الطن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		ج — الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ راجع : مواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٢)

استئناف

التقرير به . ميعاده :

١ — الميعاد المقرر لرفع الاستئناف . من الأمور المتعلقة بالنظام العام .

إشتمار الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قد قرر بالإستئناف بعد الميعاد . و انتهؤه إلى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تمل بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوية ما قضى به . قصور يبطل الحكم و يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ١٤١٨ ٦٥

٢ — على المتهم تتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى . بلا حاجة إلى إعلان . ما دامت الجلسات متلاحقة وكان أول قرار بالتأجيل قد صدر في حضوره . مثال . صدور الحكم في مثل هذه الحالة . يبدأ به ميعاد الاستئناف .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ١٤٥٩ ٢٤٦

٣ — حضور المتهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالإستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ١٤٤٤ ٦٤١

الصفحة	القاعدة	
		٤ — ميعاد إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عشرة أيام من تاريخ صدوره . تجاوز هذه المدة . وجوب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٦ع ٢ ٨٢١
		٥ — قيام عذر قهري منع المحكوم عليه من التقرير بالإستئناف في الموعد المحدد قانونا . وجوب التقرير بالإستئناف في اليوم التالي مباشرة لزوال المانع . مثال . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٦ع ٢ ٨٢١
		٦ — القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالإستئناف . دفاع موضوعي . مثول الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية وإمساكه عن إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه . إثارته من بعد لأول مرة أمام النقض لا تقبل . (الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٦ع ٢ ٨٢١
		٧ — المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالإستئناف في الميعاد . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٨ع ٢ ٩٣٣ (الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٢٨٣ع ٣ ١٢٦١
		٨ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدي لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للسهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٨ع ٢ ٩٣٣ (الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٢٨٣ع ٣ ١٢٦١

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الحكم الابتدائي الحضورى الاعتبارى طبقا للمادة ٢٣٩ إجراءات لا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من تاريخ إعلانه للمحكوم عليه المادة ٤٠٧ إجراءات . عدم إعلان الطاعن بهذا الحكم واحتساب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدوره . خطأ فى تطبيق القانون . عدم إثارة الطاعن الأمر أمام محكمة الموضوع لا يمنع من التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟
		ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الأحكام من النظام العام .
١٠٣٦	٣٤٢٣٠	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		١٠ - ميعاد الاستئناف . عشرة أيام من تاريخ الحكم . المادة ٤٠٦ إجراءات . حق الطعن بالاستئناف خلال ثلاثين يوما . مقصور على النائب العام والمحامي العام فى دائرة اختصاصه . دون غيرها من أعضاء النيابة العامة . تقرير وكيل النيابة بالاستئناف خلال الأجل الأخير بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص . أثره : تمام الاستئناف بعد الميعاد .
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢)
		١١ - تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام النقض مادام لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢)
		نطاقه :
		عدم تقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا إذا نص فى التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى .

الصفحة	القاعدة	
		استئناف النيابة لا يتخصص بسببه . نقله الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة أطرافها جميعا إلى محكمة ثانى درجة . عدم تقييد هذه المحكمة بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .
٣١٦	١٤٧٣	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام :
		حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الاقتهائى للقاضى الجزئى . ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .
٥٢	١٤١٥	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ١٩ بالصيغة رقم ٦٩ ع ١)
		نظره والحكم فيه :
		١ — الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها .
٣٧٦	١٤٨٢	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		٢ — إلزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتعويض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا للمدعى المدني والذي يقل عن المبلغ

الصفحة	القاعدة	
		الذى طلب الحكم له به . الفقرة الثانية من المادة ٣٢٠ إجراءات .
٤١٦	١٤٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٣ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية ليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات. المادة ٢٦٦ إجراءات .
		المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . خلو قانون الاجراءات من نص معارض .
		قبول استئناف شركة التأمين شكلا بعد انضمامها للدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد والمقضى عليهم بالتعويض بالتضامن معها . صحيح في القانون .
٤١٦	١٤٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٤ - المحكمة الاستئنافية . لا تجرى في الأصل تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك .
٥٨٣	١٢٩٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٥ - عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم إبتدائيا

الصفحة	القاعدة	
		بمجنحة الضرب . وتأيد الحكم غاييا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجمع بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهة مستندية . خطأ .
٦٠٣	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٦ — لا تقوم طريقة أخرى بمقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالإستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤١	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٧ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للدعى المدنى استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب الاتهابى للقاضى الجزئى . المادة ٤٠٣ إجراءات .
		قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . حلة ذلك : حيث يتغلق باب الطعن

الصفحة	القاعدة	
		في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٦	٢٤٥	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٨ — عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية — سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية — إذا لم يحضر الطاعن بجلست المعارضة ايدي مذره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . المادة ٢/٢٤١ إجراءات .
٧٤٨	٢٤٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٩ — القضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلاً وبقبول استئناف المتهم شكلاً . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة المقضى بها عليه ابتدائياً لما فيه من اضرار المتهم بناء على طعنه . مجانبة الحكم هذا النظر مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
١٠٩٤	٢٤٦	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		١٠ — جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية . عقوبتها الحبس وجوباً طبقاً للمادة ٢/١٦٩ عقوبات .
		ادانة المتهم بهذه الجريمة وبجرائم تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر ويوجب إعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات لارتباط هذه الجرائم بعضها

الصفحة	الفائدة	
		ارتباطا لا يقبل التجزئة وتوقيع عقوبة الحبس المقررة لأولاها لكونها أشدها .
		مجانبة الحكم هذا النظر بتعديله الحكم المستأنف القاضي بالحبس والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون ويوجب نقضه وتصحيحه .
١١٠٢	٣٤٨٠	(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		١١ — على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تقوت على المتهم احدى درجتى النقاضى المادة ٢/٤١٩ اجراءات .
١٣٧٤	٣٤٣٠٩	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		راجع أيضا : معارضة .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٨٩)
استجواب		
		١ — الدفع ببطلان الإجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢ — تعريف الاستجواب : هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام المساقة عليه دليلا دليلا ليسلم بها أو يدحضها .
		سؤال المحكمة للمتهم عن صلاته بشخص ادعى أنه ترك بجواره لفافة المخدر . لا يعد استجوابا ولا يرد عليه الحظر .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٦٩	١٤٨٢	سؤال المحكمة للمتهم عن صلته بشخص ادعى أنه ترك بجواره لفافة المخدر . لا يعد استجوابا ولا يرد عليه الحظر (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٣ — الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق . هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفندما أو يعترف ان شاء .
		تسجيل مأمور الضبط ما يبيد به المتهم أمامه من أقوال واعتراف في حق نفسه وغيره من المتهمين . لا يعد استجوابا ولا يخرج عن اختصاصه .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
<hr/>		
<h2>استدلال</h2>		
		١ — المادة ٢٤ إجراءات . عدم قصرها جمع الاستدلالات على مأموري الضبط القضائي . تخويلها ذلك لمساعدتهم . حق هؤلاء في تحرير محاضر بما أجروه .
٤٢	١٤١٢	(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ — استخراج الحثة . لم يرسم القانون له إجراءات أو يحده بمدة .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع الاستدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها العيافة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟

الصفحة	القائمة	
		الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافق به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع .
٥٨٣	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٤ — إشتغال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال تقله من مكان إلى آخر . واتهأؤه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
٦١١	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٥ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٦ — الجرائم على اختلاف أنواعها . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة وقرائن الأحوال . إلا ما استثنى بنص خاص .
		جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الاتجار . لا يشملها استثناء .
٨٤٤	٢٤١٩١	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٧ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
		قول الحكم إستدلالا على جدية التحريات أن التفتيش أسفر فعلا عن ضبط المتهم محرزا المواد المخدرة . تزيد لا يؤثر

الصفحة	القاعدة	
		في سلامته ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب سائغة بأن الاذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره .
١٠٨٠	٣٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٨ - الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن ردا عليه . تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . يستقل به قاضي الموضوع بلا معقب . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بدعوى إقامته قضاءه بطلان إذن التفتيش خطأ في اسم المقصود به . لا محل له . ما دام الحكم لم يبطل الأمر لمجرد ذلك الخطأ . بل على قصور التحريات . مثال لتسبيب سائغ .
١٤٥١	٣٤٣٢٥	(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		راجع أيضا : إرتباط . (القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ١٤٣٩٩)
		وتفتيش . (القواعد أرقام ٢١ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ٨٠ بالصيغ أرقام ٧٦ ، ٨١ ، ١٢٦ ، ١٤٣٤٩)
		<hr/>
		إستعمال محرر مزور
		راجع تزوير . (القاعدة رقم ٤٠ بالصيغة رقم ١٦١ ع ١)

الصفحة القاعدة

استيلاء على مال للدولة

راجع : حكم " بيانات التسييب "

(القاعدة رقم ٣١٤ بالصيغة رقم ١٣٩٦ ع ٣)

اشتباه

١ - جريمة العود للاشتباه . شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ١٠٤٦ ٣٤٢٣٣

٢ - العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ . اعتبار الحكم المتهم حائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن تمييز الدعوى وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) - - - ١٠٤٦ ٣٤٢٣٣

اشتراك

١ - الاشتراك يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتماد المحكمة بحصوله من ظروف

الصفحة	القاعدة	
		الدعوى وملازماتها وأن يكون اعتقادها سائغا بمرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .
١٦١	١٤٤٠	(الظعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ — وضع الطاعن بصمة إصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر . تزوير في محرر رسمي . اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها . اشتراك مع الموظف في تزوير ورقة رسمية .
١٦١	١٤٤٠	(الظعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ — الاشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بحل عام . تحقيقه بتقديم أوراق اللعب للاعبين . استيراد الحكم إلى حكم المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمسألة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه — تزيد لم يكن الحكم في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .
٣٢٧	١٤٧٥	(الظعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٦/٣/١٩٧٢)
		٤ — الإشتراك . ماهيته ؟
		صححة الاستدلال عليه من القرائن التي تقوم في الدعوى . أو من فعل لاحق للجريمة يشهد به . مثال لتسييب سائق في هذا الخصوص .
٣٨٨	١٤٨٦	(الظعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٥ — إقرار الطاعن بأن المتهم الأول كلفه بنقل الحديد المختلس من مخزن الشركة وأنه انصاع لأمره . وصف الحكم هذا الإقرار . خطأ . بأنه اعتراف باشتراكه في جريمة الاختلاس

الصفحة	القاعدة	
		التي دانه بها . لا يعيبه . ما دام لم يرتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . وهو الاكتفاء به والحكم دلي الطاعن بغير سماع شهود .
٣٨٨	١٤٨٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٦ — اختلاف جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة عن الجريمة المتحصلة منها في الطبيعة والمقومات . الإخفاء لا يعتبر اشتراكا في الجريمة أو مساهمة فيها لا بتصور وقوعهما من شخص واحد . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم مدة .
٤٩٢	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٢)
		٧ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به .
٦٧٢	١٥٢٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢)
		٨ — استطراد الحكم . خطأ . إلى أن الاشتراك كان بطريق التحريض . لا يعيبه . ما دام قد دلت على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملايساتها تدليلا سائغا .
٦٧٢	١٥٢٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢)
		٩ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسييب سائق .
٦٧٢	١٥٢٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢)
		١٠ — مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد ارتكاب الأفعال المكونة للاشتراك . مدول الشريك بعد ذلك . لا تأثير له

الصفحة	القاعدة	
		على مسئولية الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١١ - يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعين على خدع المجني عليه من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
		النفي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		راجع أيضا : تعد .
		(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٢٤٦٥٦)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٢٤٧٤٠)
		ومسئولية جنائية .
		(القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ٣٤٩٩٥)
<hr/>		
إشكال في التنفيذ		
الإشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ . إراءات . رفض الطعن		

الصفحة	القاعدة	
		بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه. عدم جدوى الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائياً.
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
إصابة خطأ		
		١ — جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص عقوبتها الحبس. المادة ٣/٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢.
		اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٧٠	٣٤٢٣٩	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)
		٢ — إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفني . قصور .
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٣ — عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاث أشخاص . وجوب الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ .

القاعدة الصفحة

هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات .

إدانة الحكم المطعون فيه للتهم واكتفاؤه بتفريمه خمسين جنيتها بجريمة القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقص والتصحيح . تقدير محكمة النقص للعقوبة في التصحيح .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ١٣٨٠ ٣٤٣١٠

راجع أيضا : عقوبة

(القاعدة رقم ٧ بالصحيفة رقم ٢٣ ع ١)

ومسئولية جنائية :

(القاعدتان رقم ١١١ و ٢٢٢ بالصحيفتين رقمي ١٠٠٤ و ١٠٠٥)

إصلاح زراعي

راجع : إلتلاف مزروعات .

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ١٤٤٥٣ ع ١)

أطباء

عقوبة الجنحة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي حددتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادي .

(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٩٤٠ ٢٤٢١٠

الصفحة

القاعدة

إعتراف

راجع : إثبات " اعتراف " .

إعلان

١ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه . أو في محل إقامته . إعلانه بلجهة الإدارة ، أو في مواجهة النيابة . بعد توجيهه إلى محل لا يقيم فيه . ذلك إعلان باطل . لا يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية . مثال .

٢٠١	١٤٤٩ (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦٥	١٤١٠٣ (والطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
١٠٢٩	٣٤٢٢٨ (والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)

٢ - إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . تسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . إعلان المتهم إعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة . يقطع المد . الإعلان الصحيح ينتج آثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا .

٢٠٤	١٤٥٠ (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٢٠٧	١٤٥١ (والطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦١	١٤١٠٢ (والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

٣ - إجراءات المحاكمة المتصلة بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية . ولو تمت في غيبة المتهم . اشتراط مواجهة المتهم بالإجراء لا تكون إلا بالنسبة إلى إجراءات الاستدلال .

الصفحة	المادة	
		إعلان المتهم إعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة . إجراء قضائي . يقطع مدة التقادم .
		تسلم الإعلان إلى تابع المتهم . وتسليمه إلى جهة الإدارة لامتناع تابعه عن الاستلام . كلاهما إعلان صحيح .
٢١١	١٤٥٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة . بالجلسة التي حددت أولا لنظرها . ينتهي أثره بعدم حضور المعارض تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .
٤٦٥	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٥ - إعلان الطاعن لشخصه أو في محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يغني عنه إعلان وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه . علم الوكيل بالجلسة لا يفيد ضمنا علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .
٤٧٥	١٤١٠٥	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٦ - حضور متهم بجريمة - يجوز الحكم فيها بالحبس - بجلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .
٦٤١	١٤٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٧ - لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها

الصفحة	القائمة	
		واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم ما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤١	٢٤١٤٤	(الظعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٨ — خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . أثره . بطلان الورقة . علة ذلك ؟
٨١٠	٢٤١٨٤	(الظعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٩ — إجراءات الإعلان عملاً بالمادة ٢٣٤ إجراءات . تمامها بالطرق المقررة في قانون المرافعات . تفصيل ذلك .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الظعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		١٠ — القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الظعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١١ — رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركاً لدعواه . في محله إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنوا المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلاً عن عدم حضورهما أيضاً تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركاً لدعواه .
٩٩٥	٢٤٢٢١	(الظعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٢ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته .

الصفحة	القاعدة	
		<p>معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضورى الاعتبارى الامتناعى وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن. توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى حضر فيها محامى الطاعن ليعلن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر إلى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التى رفضت تسلم الإعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان . صحة الإعلان وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات. النعى بالبطلان والإخلال بحق الدفاع . غير سديد .</p> <p>(الظمن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٦٣	٣٤٢٦٤	<p>١٣ — إشتمال إعلان صحيفة الدعوى على بيان الدائرة التى تنتظر أمامها الدعوى لا يشترط قانونا لصحة الاعلان .</p> <p>(الظمن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p>
١٢٧٢	٣٤٢٨٥	<p>١٤ — إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه . لا يصح . علم الوكيل — الذى قرر بالمعارضة نيابة عن المحكوم بالجلسة التى حددت لنظرها لا يغنى عن وجوب إعلان المعارض بالطريق القانونى ما دام لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن — بناء على هذا الاعلان — خطأ .</p> <p>(الظمن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p>
١٣٣٠	٣٤٢٩٨	

الصفحة	القاعدة	إكراه
		<p>١ — شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختياراً ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كأننا ما كان قدره .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ٢٤٢٠٣ ٩٠٧</p> <p>٢ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدي محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها انظمثت لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ٢٤٢٠٣ ٩٠٦</p> <p>٣ — الاعتراف الذي يعول عليه . يجب أن يكون اختيارياً صادراً عن ارادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادفاً . متى كان وليد إكراه كأننا ما كان قدره . دفع الطاعن ببطلان اعترافه لصدوره تحت تأثير الإكراه نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليه مما ترك به آثاره . على المحكمة إن رأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين تلك الإصابات وتنفي قيامها في تدليل سائق .</p> <p>قول الحكم رداً على هذا الدفع بأن الإصابات التي أشر إليها بالتقرير الطبي ترجع إلى مقاومة المجنى عليها . دون أن يفتن للإصابات الأخرى التي حدثت بالطاعن في عملية الاستعراف اللاحقة . يعيب الحكم . ما أورده الحكم من أدلة أخرى لا يغني إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .</p> <p>(الطلب رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٣٤٣٢٧ ١٤٥٩</p>

٤ — الوعد أو الإغراء . يعد قرين الإكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف . أساس ذلك ؟

الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا من إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الإكراه . وأو كان صادقا . متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .

على المحكمة . أن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف . أن تبحث الصلة بينه وبين الوعد أو الإغراء ونفى تأثيره على الاعتراف . مثال لتسبب معيب .

الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . سقوط أحدها أو استبعاده يتعذر معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما انتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٠ ١٤٧٣

راجع أيضا : إثبات "اعتراف" .

(القاعدة رقم ١١٦ بالصفحة رقم ٢٥٣٠)

ألبان

١ — شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى للتهم بطلب سماع المحلل الكيماوى عن مدى تأثير اللابن الميسر بالحرارة وتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه وأثر ذلك فى تحديد مسئوليته .

(الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١) ... ١٤٣٠ ١١١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى للتهمة بطلب مسماع محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم عملية التوزيع . (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١) راجع أيضا : قانون . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٠٨ ع ١)
١١٤	١٤٣١	-- --

امتناع عن ممارسة التجارة

عدم إلزام المحكمة الإستئنافية بإجراء تحقيق فى الجلسة .
قيود ذلك . مراعاة حقوق الدفاع وفق ما تفرضه المادة ١٣/٤
لإجراءات .

مثال لدفاع جوهرى فى جريمة إمتناع عن ممارسة التجارة .
إلزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم
أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطرأحه . قعودها عن
ذلك عيب .

٢١٤	١٤٥٣ (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
-----	------	--

أمر بالأوجه

١ - أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا . الذى لم يسبقه تحقيق
قضائى . غير ملزم لها . لها حق الرجوع فيه نظرا لطبيعته
الإدارية .

الصفحة	القاعدة	
		الأمر الصادر من النيابة بالوجه لإقامة الدعوى بعد إجراءات تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . المواد ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ إجراءات .
		قوام الدليل الجديد : أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالوجه لإقامتها . مثال .
٢٦٢	١٤٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٢ — للدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بامره بمقتضى سلطتها الخولة لها في القانون .
		المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٣ — الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحاً وكتابة . جواز أن يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتماً بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة موضوع الدعوى تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة إليه ثم إقامة النيابة الدعوى على متهم آخر غير الطاعن . إنطواء هذا التصرف على أمر ضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهماً في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن . وإدائته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .
١٢٠٧	٣٤٢٧٢	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة

القاعدة

٤ — قيد وكيل النيابة الواقعة جناية إحراز مخدر ضد مجهول وتأشير في الوقت نفسه بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات . تأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي . فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات لا يعدو أن يكون إقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده . المادة ٢٠٩ إجراءات من حق رئيس النيابة لإطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به . النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها . لا محل له . إذ أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن .

عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أو رده عليه . لا يعيبه .
ما دام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ٣٤٢٩٤ ١٣٠٧

أمر حفظ

راجع : أمر بالالوجه .

إهانة

١ — جريمة الإهانة . يكفي لتوافرها أن تحمل العبارات المستعملة معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الحط من الكرامة .

الصفحة	القاعدة	
		دون اشتراط أن تشتمل العبارات سبا أو قذفا أو إسناد أمر معين . المادة ١٣٣ عقوبات .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٢ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني للواقعة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٣ - القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعدد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث على توجيهها .
		تحدث الحكم مستقلا عن القصد الجنائي غير لازم . ما دام قد ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٤ - توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه - في المجنى عليه - وتحقيق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . ما دام استدلالها سليما مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)

الفاصلة الصفحة

(ب)

باعث . براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . بناء .

باعث

١ — لا عبرة بالأسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره أو أدت به إلى سحب الرصيد . هي من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . الشارع لم يستلزم لتوافرها نية خاصة .

(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ١٤٢ ٣٧ ع ١

٢ — الباعث . لا تأثير له في قيام الجريمة .

(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٨٤٤ ٢٩١ ع ٢

٣ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث على توجيهها .

(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣) ١١٩٤ ٣٢٧ ع ٣

٤ — الباعث . لا تأثير له على المسؤولية الجنائية في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد .

القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . القول بالوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لا جدوى منه . ما دام الثابت أنه لم يكن للشيك رصيد قائم ولم يسرده الساحب من المستفيد .

(الطن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٤٦ ٣٢٢ ع ٣

الصفحة	القاعدة	براءة اختراع
٤٩٩	١١٠ع ٢	١ - الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟ (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
٤٩٩	١١٠ع ٢	٢ - مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا . (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
٤٩٩	١١٠ع ٢	٣ - تحديد الابتكار . مسألة فنية . العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . (الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
بطلان		
		١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك : البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم . النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصادر في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أي عمل إيجابي من أحد ، ولا يعتبر

الصفحة	القاعدة	
		من بيانات الحكم طبقا للمادتين ١٧٨ ١٧٩ مرافعات ٣١٠ ٤ إجراءات .
		ايراد امر الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المقترض وليس منشئا له .
٣١٠	٣٤١ هيئة عامة	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٢ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماتها . حلة ذلك ؟ أنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .
٣٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٣٥٧	١٤٨١	(والطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٩٤	١٤٨٧	(والطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٣ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تستعمل على بيان المراد منه . مثال لعبارات مرسلة لا تفيد الدفع به .
٣٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٤ — توقيع رئيس الجلسة على الحكم . كفايته . اغفال التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم .
١٦٨	١٤٤١	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٥ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضر الجلسة أو الحكم . لا بطلان . ما دام رئيس الجلسة قد وقع عليهما .
١٧٢	١٤٤٢	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		* ٦ - صدور الحكم باسم الأمة . لازم لإكتساب شرعيته خلوه من هذا البيان . أثره : بطلان الحكم بطلانا أصليا . علة ذلك : مخالفته حكم من أحكام الدستور رائد كل القوانين . المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس ١٩٦٤ والمادة ٧٢ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ .
١٨٣	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ٧ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة عمل المصرى لدى جهة أجنبية دون إذن وزير الداخلية . قبل صدور الطلب من وزير الداخلية أو من ينسب له ذلك . رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب . إجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . تحريك الدعوى الجنائية دون صدور الطلب على خلاف ما تقضى به المادة السادسة من القانون ١٧٣ - سنة ١٩٥٨ يجعل اتصال المحكمة بها معدوما . وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانونا .
١٨٦	١٤٤٥	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ٨ - المادة ٣١٢ إجراءات . نظمت وضع الأحكام والتوقيع عليها . البطلان جزاء تأخير التوقيع إذا مضى ثلاثون يوما دون حصوله . ميعاد الثمانية أيام المشار إليه في المادة المذكورة . أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٢)
		(*) عدلت الهيئتان العاتان مجتمعين عن هذا المبدأ بجلسته ٢١ يناير سنة ١٩٧٤ . وقد نشر الحكم بصدور هذا العدد (ق ١ هيئة عامة ص ١٥) .

المفصلة	القاعدة	
		٩ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة . وجوب صدوره بإجماع الآراء . والنص فيه على ذلك . لا يغني عن ذلك : أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي قد صدر بإجماع الآراء . علة ذلك ؟
٣١٢	١٤٧٢	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		١٠ - كون أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه . هو الذي كان قد أصدر الأمر بإحالة المتهم إلى المحاكمة . أثره : بطلان الحكم . المادة ٢/٢٤٧ إجراءات .
٣٣٤	١٤٧٦	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		١١ - الدفع ببطلان الإجراءات المبني على استجواب المحكمة للتهمة . سقوطه إذا حصل الاستجواب بحضور محامية ولم يبد اعتراضا .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٢ - الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم . مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق .
٣٩٤	١٤٨٧	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		١٣ - محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وهامشه .
		عدم توقيع القاضي عليه لا يترتب عليه البطلان . ما يثبت أمين السر بهامشه يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع القاضي ويعتبر صحيحا لما دون خطأ في المتن . عدم جواز إثبات ما يخالف ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	ساعة	
		١٤ — النذب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفه أو يخاف عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات . لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ، القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	١٣٩ ع ٢	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		١٥ — على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطلان الحكم — لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره — أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .
٦٩٦	١٥٦ ع ٢	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		١٦ — بيان نص القانون الذي حكم بموجبه كل حكم بالادانة . بيان جوهرى . أوجبه المادة ٣١٠ إجراءات . واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . خلو الحكم منه . بطلانه . لا يعصم الحكم من البطلان إشارته لمادة الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بها .
٧١١	١٥٩ ع ٢	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		١٧ — الدفع ببطلان التفتيش لأجرائه بعد الأجل المحدد في الاذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . هل ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	١٦٩ ع ٢	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ — تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — المادة ٢/٤٦ إجراءات .</p> <p>متى يشترط ؟ عند ما يكون التفتيش في المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها . ملته : الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست .</p> <p>جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على مساس بعورتها أو الإطلاع عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة . لا سند له .</p>
٧٥٩	٢٤١٦٩	<p>(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)</p> <p>١٩ — تقدير جدية التحريات مو كول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدر في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بمحضر التحريات . ملته : ذلك . الأعمال الإجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .</p>
٧٥٩	٢٤١٦٩	<p>(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)</p> <p>٢٠ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .</p>
٧٧١	٢٤١٧٢	<p>(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)</p> <p>٢١ — لاهبة بالخطأ المادي الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .</p>

الصفحة	المادة	
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المسمى . لا يقبل منه النعي بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٢٢ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره : بطلان الحكم المطعون فيه .
٧٧٧	٢٤١٧٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٢٣ - القضاء ببطلان إذن التفتيش خلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٢٤ - خلو العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة الإعلان من بيان عدم وجود المطلوب إعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما إذا كان الأخير قد أدلى باسمه أم أحجم . بطلان الورقة . حلة ذلك .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢٥ - تقرير بطلان العمل الإجرائي . يزيل عنه آثاره القانونية .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢٦ - خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . أساس ذلك . لا يغير من ذلك اشتغال محضر الجلسة على هذا البيان .
٨٩٨	٢٤٢٠١	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ — خلو الحكم الابتدائي من بيان تاريخ صدوره يبطله . استطالة البطلان إلى الحكم الاستثنائي الذي أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . علة ذلك ؟
٨٩٨	٢٤٢٠١	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		٢٨ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع .
٩٠٦	٢٤٢٠٣	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)
		٢٩ — ثبوت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستثنائية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٣٠ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى . حددها المادة ٢٤٧ لإجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .
		نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . علة ذلك ؟
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٣١ — إجراءات التحريض لإجراءات تنظيمية . لابطلان على مخالفتها . العبرة باطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه . ما دامت قد عولت عليه في قضائها بالإدانة . تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وايد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٠٤٩	٣٤٢٣٤	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٣٣ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته .
		معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن . توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى حضر فيها محامى الطاعن ايطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر الى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التى رفضت تسلم الإعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه فى دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان . صحة الإعلان وفقا لنص المادتين ١١٠، ١١١ مرافعات . النعى بالبطلان والإخلال بحق الدفاع . غير سديد .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٣٤ — صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لا يتال من مقومات وجوده قانونا .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٣٥ — إشمال إعلان صحيفة الدعوى على بيان الدائرة التى تنتظر أمامها الدعوى لا يشترط قانونا لصحة الإعلان .
١٢٧٢	٣٤٢٨٥	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسته معارضته الاستئنافية بسبب إدراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي . بطلان في الإجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والإحالة .
١٢٧٥	٣٤٢٨٦	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٣٧ — حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يبدئه بجلسته المعارضة . خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلان ذلك الإجراء لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٤	٣٤٢٩٣	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٣٨ — تقرير الأسباب . وجوب توقيعه ممن صدر عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنه . إغفال التوقيع جزاؤه البطلان . أساس ذلك .
		الطعن المرفوع من النيابة . وجوب توقيع أسبابه من رئيس نيابة على الأقل .
		تقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .
		أثر عدم قبول الطعن شكلا . إنغلاق سبيل التصدي لما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون .
١٣٦٠	٣٤٣٠٦	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ٦٥ ع ١)

بلاغ کاذب

الصفحة	العدد	
١٢٥٥	٣٤٢٨١	وجوب تبيان الحكم الصادر بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب. هذا القصد بعنصريه . مثال لتسبيب قاصر في هذا الخصوص. (الظعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ... - ...
بناء		
١٢١	١٤٣٣	١ - اعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا . إذا لم تبث فيه الجهة المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب . مشروط بسبق حصول الطالب على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم إذا زادت قيمة البناء عن ألف جنيه في مبنى واحد في سنة واحدة . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ (الظعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ... - ...
١٢١	١٤٣٣	٢ - عدم جواز إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور "المرسوم" المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . إقامة البناء على طريق قائمة . لا يؤثر في قيام الجريمة . (الظعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ... - ...
٣١٦	١٤٧٣	٣ - إقامة بناء بدون ترخيص . وجوب القضاء بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة . (الظعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ... - ...
		٤ - قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		وجوب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . (الظن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
٨٠٠	٢٤١٨١	٥ — إختلاف أركان جريمة إقامة بناء بغير ترخيص . وإقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها كل عن الأخرى . وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وهو إقامة البناء فى كل من الجريمتين مع تباين الصورة بتنوع وجه المخالفة للقانون . على المحكمة الاستئنافية المطعون أمامها على الحكم الابتدائى من النيابة العامة — الخطأ فى تطبيق القانون — أن تخص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تضيف إلى الوصف المسند إلى المتهم وهو إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها تهمة إقامة البناء بغير ترخيص . (الظن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٢٩	٣٤٢٥٥	٦ — إرتباط جريمة إقامة بناء بغير ترخيص بجريمة إقامة البناء ذاته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها إرتباطا لا يقبل التجزئة طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهى جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . على المحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة فى حدود نص المادة ١٦ من القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني طالما أن الدعوى طرحت عليها بناء على استئناف النيابة . فعودها عن ذلك يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون . (الظن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٢٩	٣٤٢٥٥	٧ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبها تحييص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها

وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .

إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المسمى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة للجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص . ليس للحكمة الاستثنائية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد مكنت عن استئنافه . علة ذلك ؟ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة .

(الطن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٤٣ ٣٤٢٥٩

٨ — جريمة إقامة مباني على أرض مقسمة قبل الموافقة على التقسيم . المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعاقبة على ذلك بغرامة من مائة إلى ألف قرش طبقاً للمادة ٢٠ من القانون . الفقرة الثانية منها تنص على إصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ بغير أن تنص على إزالة التقسيم ذاته . قضاء الحكم بتفريم المطعون ضده مائة قرش عن تهمة إنشاء تقسيم قبل موافقة التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات وإزالة البناء المقام بالمخالفة

الصفحة	القاعدة	
١١٤٧	٣٤٢٦٠	<p>لأحكام قانوني التقسيم والمباني . صحيح في القانون . النعي على الحكم باغفاله القضاء بإزالة التقسيم في غير محله . (الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p> <p>٩ — المادة الأولى من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني . نصها عام . ليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الابنية التي تقام على الأراضي المقسمة دون غيرها . تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة للقانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي لا يعفى من تبعة إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p> <p>١٠ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .</p> <p>العقوبة المفروضة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص وهي التهمة الثالثة من بين الجرائم المرتبطة المسندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبا أوردتها الحكم وقضاؤه رغم ذلك تبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقررتين بهما .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p>
١٢٧٧	٣٤٢٨٧	

المنفعة	القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ . تجهيز . تجنيد . تحقيق . ترصد . تزوير . تسبب في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة . تسوير جبرى . تسول . تشرد . تضامن . تعد . تعد على أرض الحكومة . تعد على الموظفين . تعرض . تعويض . تفتيش . تقادم . تقرير التلخيص . تقسيم . تقليد . تلبس . تموين . تنظيم . تنفيذ . تهريب . تهريب جمرى .
		تأمين
		الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لإجراءات عليهم . تعليق ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ٣٠٩ ع ٣ ١٣٧٤
		تأمينات اجتماعية
		١ — عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور . (الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٩ ع ٢ ٨٣٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — دفع الطاعن في جرمي — عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه من عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائلتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إقفال الحكم له لإيرادا وردا يعيبه بالقصور الموجب للنقض .
٩٤٩	٢٤٢١٢	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)
تبديد		
		١ — وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه . قصور . مثال . الدفع بانعدام محضرى التجزؤ والتبديد . وجوب تخصيصه والرد عليه . مثال لرد قاصر .
٥٧	١٤١٦	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ — الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع . وبعدم تعيين الطاعن حارسا ، وبوجود المحجوزات . من الدفع الموضوعية وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . لاثارتها أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل .
٨٩	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٣ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون التسليم بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة فى ثبوت قيام هذه العقود هى بحقيقة الواقع .
١٣٠	١٤٣٥	(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التبديد . غير لازم . كفاية إيراد الوقائع الكافية لاستظهاره . مثال . (الظعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ١٧٧ ١٤٤٣
		٥ — تزيد الحكم باتخاذ من أسلوب الطاعن في التداعى باشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلا على سوء القصد في جريمة تبديد . لا يعيبه مادام قد أورد الوقائع التي تكفي لاستظهار القصد الجنائي . (الظعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٤) ١٧٧ ١٤٤٣
		٦ — وجوب علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . وتعمده عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مسأله عن جريمة التبديد . إنتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذي كان محددًا للبيع . مسأله الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ . (الظعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) ٤٥٧ ١٤١٠٠
		٧ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . هله ذلك ؟ الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدا ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع . (الظعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ٥٨٣ ٢٤١٢٩

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تبديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد موقلة التنفيذ لإضراراً بالدائن الحاجز .
٨٧٩	٢٤١٩٧	(الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٩ — المادة ١١ من قانون الجزاء الإداري ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب الجزاء أن يعين حارساً أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيينه المدين أو الحائز حارساً إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز تكليفه أيهما بالحراسة إذا كان حاضراً دون اعتداد برفضه إياها . في حالة عدم حضوره يعهد بها مؤقتاً إلى أحد رجال الإدارة المحليين .
		امتناع الطاعن المدين عن الحراسة واثبات مندوب الجزاء ترك المحجوزات في حراسته . منعه على الحكم تعويله على محضر الجزاء رغم عدم حضوره وقت اجرائه وعدم توقيعها على محضره . غير سديد .
٨٧٩	٢٤١٩٧	(الظعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		١٠ — حق الحبس طبقاً للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجراء إصلاحه . الدفع به من شأنه أن صح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري . اغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤٢٣٨	(الظعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		١١ — القصد الجنائي في جريمة التبديد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه .

الصفحة	القاعدة	
		اقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبديد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة "الفصال" بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبديد .
١٢٥٣	٣٤٢٨٠	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) -- -- --
		١٢ - الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد . موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه .
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤) -- -- --
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٣٢٣ بالصحيفة رقم ١٨٦)
		وارتباط .
		(القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ١٤٣٧٦)
		وحكم .
		(القواعد أرقام ٤٣ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣٢٣ بالصحائف أرقام ١٧٧ و ١٣٣٤ و ١٣٥٣ و ١٤٤٠) .
		ونقض " نطاق الطعن " .
		(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٢٤٨٢١)
		<hr/>
		تبغ
		التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية مكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها

بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دايلا إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض منها .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١٢٢ ع ٢ ٥٥٤

راجع أيضا : " إجراءات . إجراءات المحاكمة " .

(القاعدتان رقم ٦٨ ، ٧٢ بالمصنفين رقم ٢٩١ ،

٣١٢) ع ١

ودخان .

تجمهر

١ — شروط قيام جريمة التجمهر المؤثمة بالقانون رقم ١٠

لسنة ١٩١٤ .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٦٣ ع ٢ ٧٢٤

٢ — تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبيب

سائق في نفى قيامه .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ١٦٣ ع ٢ ٧٢٤

الصفحة	انقاعدة	
		٣ — جريمة التجهر . أركانها . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . عدم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجهرين لتوافرها . مثال .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٤ — مناط العقاب على التجهر وشرط تضامن المتجهرين في المسؤولية الجنائية .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)

تجنيد

		١ — دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٨ سنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية من تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . علة ذلك ؟
		أخذا بمقومات الجريمة السلبية التي تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلا متابعا وإيجابيا وللتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية الواردة بالمذكرة الإيضاحية حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية بتقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار في مركز أحسن ممن يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة .
١١٥١	٣٤٢٦١	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٢ — التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة

الصفحة	المادة	
		<p>في ظل الأحكام الجديدة. قرار رئيس الجمهورية ١٩٠٥ سنة ٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري ما لم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلّف عن التجديد في حق المتهم قبل إعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد إعلان حالة الطوارئ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .</p>
١١٥١	٣٤٢٦١	(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		<p style="text-align: center;">تحقيق</p> <p>(١) التحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائي :</p> <p>١ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على نذب من النيابة العامة . خضوعه للمواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .</p> <p>مجال أعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير نذب من سلطة التحقيق .</p> <p>(الطعن ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٩)</p> <p>٢ — حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .</p> <p>قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٩)</p>
٩٣٦	٢٤٢٠٩	
٩٣٦	٢٤٢٠٩	

الصفحة	القائمة	
		٣ — الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق . هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفندها أو يعترف إن شاء . تسجيل مأمور الضبط ما يبيد به المتهم أمامه من أقوال واعتراف في حق نفسه وغيره من المتهمين . لا يعد استجوابا ولا يخرج عن اختصاصه .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٢) ... راجع أيضا : ” التحقيق بمعرفة النيابة العامة “ (القائمة رقم ٢٠٧ بالصيغة رقم ٩٢٥) (ب) التحقيق بمعرفة النيابة العامة : ١ — إجراء تحقيق قبل المحاكمة . غير لازم في مواد الجنح والمخالفات . جواز الأخذ بما يرد في محاضر جمع الاستدلالات . سواء أكان محررها من مأموري الضبط القضائي أو لم يكن . (الطن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ... ٢ — الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . دفاع موضوعي . مثال لتسليم سليم ردا عليه . (الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢) ... (والطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٢) ... ٣ — الدفع ببطلان التفتيش أو الإذن به . من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . إنارته . لأول مرة . أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢) ...
٧٦	١٤٢١	٧٦
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	١٣٦٧
٧٦	١٤٢١	٧٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . أمر موضوعي . تقدره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٨١	١٤٢٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧) — — —
٣٤٩	١٤٨٠	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) — — —
		٥ — إذن التفتيش . ماهيته ؟ متى يجوز إصداره .
١٢٦	١٤٣٤	(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦) — — —
٣٤٩	١٤٨٠	(والطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) — — —
		٦ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . دفع جوهري . على المحكمة التعرض له . الإستناد في رفض الدفع إلى ضبط المخدر . خطأ . أساس ذلك . مثال في مخدر .
١٢٦	١٤٣٤	(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦) — — —
		٧ — أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا . الذي لم يسبقه تحقيق قضائي . غير ملزم لها . لها حق الرجوع فيه نظرا لطبيعته الإدارية .
		الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه لإقامة الدعوى . بعد إجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . المواد ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ ، إجراءات .
		قوام الدليل الجديد : أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالألا وجه لإقامتها . مثال .
٢٦٢	١٤٦٣	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) — — —
		٨ — تحريز المضبوطات . مرجع الأمر في شأنه لمحكمة الموضوع . إطمئنانها إلى سلامة إجراءات تحريز متحصلات غسيل معدة المترحة

الصفحة	الفاصلة	
٣٥٧	١٤٨	وإلى نتيجة تحليل هذه المتحصلات . إثارة عدم ثبوت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة . منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٦٩	١٤٨٢	٩ — النعى على تصرف النيابة بسؤالها الشاهد في غيبة المتهم والتفاتها عن سؤال آخرين . تعيب الإجراءات السابقة على المحكمة . لا يصح سبها للطعن . (الطن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٤٣٦	٤٩٥	١٠ — التفتيش من أعمال التحقيق الواجبة إثباتها بالكتابة . المادة ٥٥٨ إجراءات . دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . قضاء المحكمة بالبراءة تأسيسا على عدم وجود إذن لتفتيش بملف الدعوى . لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجرى تحقيقا تسجل فيه حقيقة الأمر وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال . (الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٥٣٠	٢٤١١٦	١١ — استخراج الجثة . لم يرسم القانون له إجراءات أو يحده بمدة . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦٥٢	٢٤١٤٧	١٢ — للدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطاتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ و ٢١٠ إجراءات . (الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٦	٢٤١٧٧	١٣ — وجوب أن يكون إذن التفتيش واضحاً محدداً بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها . وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره . مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه . عدم اشتراط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٨٨٤	٢٤١٩٨	١٤ — جواز ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة. المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية. كفاية ثبوت حصول الندب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره مستدباً لذلك من رئيس النيابة كاف لا اعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٢٥	٢٤٢٠٧	١٥ — مباشرة النيابة العامة للتحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
٩٧٩	٣٤٢١٨	١٦ — إجراءات التحريز إجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها العبرة باطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل . (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	١٧ — خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة المتهم بالشهود وبقاء المتهمين . لا يبطله . للتهمة في هذه الحالة التمسك لدى محكمة الموضوع بما في التحقيق الابتدائي من نقص . (الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : " التحقيق بمعرفة المحكمة " . (القاعدة رقم ٢٠٥ بالصيغة رقم ٩١٤)
		(ج) التحقيق بمعرفة المحكمة :
		١ - واجب المحكمة في تحقيق الدليل الذي رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيقه . وجوب تسهيلها لعدولها عن ذلك بغض النظر عن مسلك المتهم . علة ذلك ؟ تحقيق أدلة الإدانة لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم .
٢١٤	١٤٥٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٢ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجراء تحقيق في الجلسة . قيود ذلك . مراعاة حقوق الدفاع وفق ما تفرصه المادة ١٣٤/١ إجراءات .
		مثال لدفاع جوهري في جريمة امتناع عن ممارسة التجارة . الزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطرأحه . قعودها عن ذلك . عيب .
٢١٤	١٤٥٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٣ - المحاكمة الجنائية تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضي بسماع شهادة محرر المحضر . عدم سماعه - رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية - يعيب إجراءات المحاكمة . مثال لتسبب معيب في هذا الخصوص .
٢٩١	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)

الفاصلة	الصفحة	
		٤ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . إنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
		المادة ٤١٣ إجراءات .
٢٩١	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٢٣	١٤٩٢	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٦٣٢	٢٤١٤٢	(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٥ — حق المحكمة في إبداء رأيها في الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد — محضر المحضر — عدم تعلقه بما أثبتته في محضره . وإنما بما قد يبديه في الجلسة . ضبط الواقعة في محل غير المتهم . لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محضر المحضر . مثال .
٢٩١	١٤٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٦ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المبدي من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها ما دام لم يطلب ذلك بجلسته المحاكمة — سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عنه ضمنا فلا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٧ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - التحقيق . كسب لامتناع القاضى عن الحكم . ماهيته .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٩ - الإذن الذى يصدره القاضى بتفتيش غير المتهم أو منزلا غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية . إجراء من إجراءات التحقيق . وجوب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		١٠ - طلب إجراء المعاينة من إجراءات التحقيق . لا التزام على المحكمة بإجابته طالما لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة وكان الهدف منه التشكيك فى صحة أقوال الشهود . رد الحكم على هذا الطلب بأن لا محل لإجابته اطمئنانا إلى سلامة تصوير الشهود لحصول الواقعة . لا يعيبه .
٩٥٧	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		١١ - الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه . تعيب الدفاع لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون التمسك بطلب استكاله . ليس له النعى بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أنكره . مثال فى مواد مخدرة .
١٢٣٢	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		راجع أيضا : إثبات
		(القاعدة رقم ٢٧٥ بالصحيفة رقم ١٢٢٤)
		وإجراءات " إجراءات المحاكمة "
		(القاعدة رقم ٢٧٠ بالصحيفة رقم ١١٩٤)

الصفحة	القائمة	
		ترصد
		١ — الترصد . ما يكفي لتحقيقه .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٢ — البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٣ — توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصد هما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤ — لامصلحة في النعي يتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		تزوير
		١ — الرد على دفاع الطاعن باستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بأن الثابت من أقوال المجني عليه وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في اصطناع السند المضبوط هو

الصفحة	القاعدة	
		لا يواجه ولم يناقش دفاع الطاعن الجوهرى . وجوب مناقشة محكمة الموضوع لهذا الدفاع . إغفالها الرد عليه . قصور .
٤٩	١٤ ع ١	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ — السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية . أوراق رسمية . التغيير فيها تزوير فى أوراق رسمية . استعمال بطاقة — ليست لحاملها — يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠
		وضع الطاعن بصمة إصبعه على استمارة طلب الحصول على بطاقة باسم شخص آخر . تزوير فى محرر رسمى .
		إنفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للإمهم المدون باستمارة طلب استخراجها اشتراك مع الموظف فى تزوير ورقة رسمية .
١٦١	٤٠ ع ١	(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٣ — على المحكمة الجنائية . متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره . أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .
٣٣٧	٧٧ ع ١	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٤ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . المادة ٢٢٤ عقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه ولا يمتد حكمها إلى أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .
٤٤٠	٩٦ ع ١	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - كشف العائلة الذي يحور للإعفاء من الخدمة العسكرية . ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم وينتجم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية وينخرج عن نطاق ماجرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحسر عن تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة .</p> <p>إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة .</p> <p>(الطن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) ٩٦ ع ١ ٤٤٠</p>
		<p>٦ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير .</p> <p>لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .</p> <p>(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ١٤٤ ع ٢ ٥١٨</p>
		<p>٧ - الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معا . وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر فيها . وجوب استيفاء هذا العمل الاجرائي . بذاته . شروط صحته . دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .</p> <p>عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . إلا على سبيل الاحتمال . مفاده . أن يكون هذا السبب مشوباً بالابهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دلائل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)</p> <p>٨ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه ان يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهجمه بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .</p> <p>عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الاجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)</p> <p>٩ — عقوبة اللجنة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي عدتها . قصدها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادي .</p>
٩٤٠	٢٤٢١٠	<p>(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٤٠	٢٤٢١٠	١٠ - جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . إستثناء لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
٩٤٠	٢٤٢١٠	١١ - كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يخدع به بعض الناس . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١١٧٩	٣٤٢٦٧	١٢ - لا يعيب الحكم إغفاله طلب الطاعن إرسال الورقة محل الطعن بالتزوير إلى قسم أبحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الاقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا . ما دامت المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن الاقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المسمى بطريقة تغيير المحرر وأنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره . (الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
١١٨٤	٣٤٢٦٧	١٣ - عدم التزام المحكمة بمسابقة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه . أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها . الدفع بتزوير صور الأوراق التي تم الجرد على أساسها . دفاع جوهرى . من شأنه أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه بميبه بالقصور والاخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)

الصفحة	الفائدة	
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٤ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه وقت وقوع التغيير ضرر ولو محتمل للغير سواء أكان هو المزور عليه أم أى شخص آخر . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٥ - جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٦ - القصد الجنائي في التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما خبرت الحقيقة فيه . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٧ - الاثبات في المواد الجنائية العبرة فيه باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة له الأخذ بأى دليل إلا إذا قيده بقانون . إثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٨ - تقديم العقد المطعون عليه بالتزوير في حافظة للطاعن بين مرفقاتها اعتباره معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وليس مودعا في حرز مغلق لم يفض . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	١٩ - حق القاضى في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير . لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .</p>
١٤٥٩	٣٤٣٢٧	<p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>٢٠ - إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في تجميع الدليل الأساسي في الدعوى . إغفال ذلك يعيب الإجراءات . علة ذلك .</p>
١٤٦٧	٣٤٣٢٩	<p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>٢١ - تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . مثال لتسبيب سائغ .</p>
١٤٥٧	٣٤٣٢٩	<p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضاً : إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦٧ بالصحيفة رقم ١١٧٩)</p> <p>وارتباط .</p> <p>(الفاعدتان رقما ٦٣ ، ٢٨٤٤ ، بالصحيفتين رقمي ١٢٦٥٤٢٦٢)</p> <p>ونقض .</p> <p>(القواعد أرقام ٤٤٠ ، ٩٤ ، ٣١٠ ، ٢٨٤٤ ، بالصعائف أرقام ١٢٦٥ ، ٩٤٠ ، ٤٣٢ ، ١٦١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>تسبب في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة</p> <p>إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر ، والاصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . تطبيق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣) ٧ ع ١٤ ٢٣</p>
		<p>تسعير جبرى</p> <p>١ — تحميل المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيساً على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٤٨ ع ١٤ ١٩٧</p>
		<p>٢ — جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . ارتباطها بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٤٨ ع ١٤ ١٩٧</p>

الفاصلة	الصفحة
٣ — جريمة عدم الاعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانونا . عقوبة الغرامة المقررة لكل منهما : خمسة جنيهات في حدها الأدنى وخمسون جنيا في حدها الأقصى . المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .	
(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)	٨٥ ع ١٤ ٢٤٢

تسول

مما جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص يرتكب فعل الاستجداء من الغير . الاحتراف ليس ركنا من أركانها .	
(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)	٢٢٣ ع ٣ ١٠٠٩

تشرد

عقوبة جريمة تحريض الحدث على إحدى حالات التشرد . الحبس مدة لا تقل على سنة .	
قضاء الحكم المطعون فيه . بناء على استئناف المتهم وحده . بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل إلى عقوبة الغرامة . طعن النيابة العامة في الحكم الاستئنافى بطريق النقض . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف . رغم نزوله عن الحد المقرر للجريمة التي دان المتهم بها . حلة ذلك ؟ عدم إضارة الطاعن بطعنه .	
(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)	١٠١ ع ١ ٣٥

الصفحة	القاعدة	تضامن
		<p>توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصد هما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان يحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .</p> <p>(الظن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٢٤١٢٣ ٥٥٩</p> <p>راجع أيضا : عقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٦ بالصيغة رقم ٦٩٦ ع ٢٤)</p>
		<p>تعد</p> <p>١ — جناية التعدي مع حمل السلاح . على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .</p> <p>(الظن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ١٤٨٨ ٣٩٩</p> <p>٢ — إعمال المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات . في جرمي الشروع في القتل المقترون والتعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . وتوقيعها على المتهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمة الثانية . مفاده : أن المحكمة أعملت المادة ١٧ عقوبات . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . غير سديد .</p> <p>(الظن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ١٤٨٨ ٣٩٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — النعى حول الوصف القانوني للتهمة الأولى — الشروع في القتل — لا يجدى . مادام أن فعل الاعتداء هو بذاته قوام جنائية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية . ومادام أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبت المتهم بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية .
٣٩٩	١٤٨ ع ١	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٤ — الركن الأدبي في جنائية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافرية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتزاع الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .
٦٥٦	١٤٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥ — استظهار الحكم — بعد إirاده ما يكفي لثبوت العنصر المادى للجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وإنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	١٤٨ ع ٢	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
<p style="text-align: center;">تعد على أرض الحكومة</p> <p>المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٥٠ حظرها التعدي على أراضي الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإداري .</p>		

القاعدة

الصفحة

قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروي للتعدي بنساء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٥ ع ٢ ٨٦٦

تعهد على الموظفين

راجع : مواد مخدرة

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩)

تعرض

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي".

(القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٦٠٦ ع ٢)

تعويض

١ — الدعوى المدنية ترفع في الأصل إلى المحاكم المدنية .
إباحة رفعها إستثناء إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . مثال .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٦٣ ع ١ ٢٦٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما . على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي طلبها المدعى المدني . المادة ٣٠٩ إجراءات . إغفاله الفصل فيها . للمدعى المدني الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات جديد . عدم التزام الحكم الاستثنائي المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقص مقرونا بالإحالة .
٣٠٨	١٤٧١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٣ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير مبلغ التعويض حسبما تراه مناسبا من مختلف ظروف الدعوى . هي غير ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للتعويض عناصره القانونية .
٤١٦	١٤٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٤ — تعديل المحكمة الاستئنافية لقيمة التعويض بالزيادة أو النقص . أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية . عدم جواز مناقشته أمام النقض .
٤١٦	١٤٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٥ — إلزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا للمدعى المدني والذي يقل عن المبلغ الذي طلب الحكم له به . الفقرة الثانية من المادة ٣٢٠ إجراءات .
٤١٦	١٤٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)

٦ - التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكفل حقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون. يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى. الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة. جواز الحكم به في حالة القضاء بالإبراء. شرط ذلك: ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للتهمة أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها. هل ذلك؟ إن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى. براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد بنيت تلقائيا في أرضه هوشك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه. المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها.

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ... ١٢٢ ع ٢٥٤

٧ - وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها. المادة ٢٦٦ إجراءات. للمدعي المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا. ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به - ولو وصف بأنه مؤقت - لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي. المادة ٤٠٣ إجراءات.

الصفحة	العامدة	
		قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، علة ذلك ؟ حيث يتعلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٦	٢٤١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٨ - الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إنبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٩ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		١٠ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكابة به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		١١ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — استخلاص الحكم في حدود سلطة المحكمة التقديرية لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة - عن الضرر الناتج من هذا الخطأ .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		١٣ — قضاء المحكمة للمدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت مع أنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل .
		قضاء من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها . مخالفة للقانون .
		تستوجب نقض الحكم نقضاً جريئاً وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائياً .
١٣٨٩	٤٣١٢	(الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)

تفتيش

إذن التفتيش :

” إصداره وتنفيذه “

١ — الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . دفاع موضوعي . مثال لتسبيب سليم ردا عليه .

٧٦	١٤٢١	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)

٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . أمر موضوعي . تقدره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . أمثلة .

٨١	٢٢	(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
٨٢٥	٣٤١٨٧	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٠٨٠	٣٤٢٤٢	(والطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
١٤٥١	٣٤٣٢٥	(والطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تفسير عبارات محضر التحريات . من ملطة محكمة الموضوع . انتهاء الحكم إلى أن عبارات محضر التحريات تفيد أن المتهم كان يحزر بالفعل مواد مخدرة وقت صدور الإذن بتفتيشه . المجادلة في ذلك . لا تصح .
٨١	١٤٢٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٤ — انتهاء الحكم إلى أن التحريات شملت نشاط المتهم في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي الذي قام بها والتي تم بها الضبط . كفاية ذلك لصحة التحريات وإذن التفتيش .
٨١	١٤٢٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٥ — اطمئنان المحكمة إلى أن تحريات مأمور الضبط القضائي وأقواله كافية لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعن . وبالتالي لاستصدار إذن بتفتيشه . وعدم اقتناعها . في الوقت ذاته . بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لا تناقض .
٨١	١٤٢٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٦ — إذن التفتيش . ماهيته ؟ متى يجوز إصداره .
١٢٦	١٤٣٤	(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٧ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويختزن كمية منها . مفاده : أن الجريمة قد وقعت بالفعل . انتهاء بعد ذلك إلى الحكم بطلان إذن التفتيش بقالة صدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ . متى يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .
٣٤٩	١٤٨٠	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٨ — إذن التفتيش . شروط صحته .
٣٤٩	١٤٨٠	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٩ — تقدير الظروف والتحريات التي تبرر الاذن بالتفتيش . موضوعي . حد ذلك . مثال لتسبب غير معيب في إطراح التحريات .
٣٤٩	١٤٨٠	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٠ — اتخاذ الضابط المأذون له بالتفتيش لإجراءات غسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى هو تعرض للمتهم بالقدر الذي يبيحه إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها لمشاهدة الضابط لها وهي تبلع المخدر وانبعث رائحة المخدر من فمها بما لا يقتضي استئذان النيابة .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١١ — إذن التفتيش لم يشترط القانون له شكلا معينا . خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه . لا ينال من صحته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه الشخص المقصود بالاذن . إطراح الحكم للدفع ببطلان إذن التفتيش تأميسا على أن محضر التحريات الصادر بمقتضاه الاذن قد ذكر مسكن المتهم بما لا يدع مجالا للقول بتجهيله سائق وسديد .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٢ — اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني . عندما يكون مكان التفتيش في الموضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها . مراد القانون منه الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست . أمثلة .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٧٥٩	٢٤١٦٩	(والطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
٨٢٥	٢٤١٨٧	(والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٣ — للمأمور الضبط في إجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه . التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر حاصلًا منه مباشرة في حدود أمر التنب . قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على طلبة ثقب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بحبيه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش لا ينتفى به تحقق الإشراف .</p> <p>(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) — — — ١٢٠ ع ٢ ٥٤٨</p> <p>١٤ — اشتمال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقسله من مكان إلى آخر . وانهائه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) — — — ١٣٧ ع ٢ ٦١١</p> <p>١٥ — تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط الماده المخدرة خير مجزأة على خلاف ماورد بمحضر التحريات . علة ذلك ؟ الأعمال الإجرائية محكمة صحيحة وبطلانا بمقدماتها لا بنتائجها .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) — — — ١٦٩ ع ٢ ٧٥٩</p> <p>١٦ — رجل الضبط القضائى . حريته في اختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مثمرة مادام يتم خلال المدة المحددة بالاذن .</p> <p>(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) — — — ١٦٩ ع ٢ ٧٥٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به . من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . علة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لأشأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٨ — وجوب أن يكون إذن التفتيش واضحا محددًا بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها . وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره . مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه . عدم اشتراط القانون شكلا معينًا لإذن التفتيش .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		١٩ — عدم تعيين إذن التفتيش اسم المأمور له بتنفيذه . لا يعيبه .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٢٠ — قيام أي من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعيبه . ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٢١ — القضاء ببطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٢ — ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . لا تبسط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة . إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم عينا . شمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . صحيح في القانون .</p>
٨٠٢٢ ع ١٨٢	...	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
١٢١٧٣ ع ٢٩٦	...	(والطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		<p>٢٣ — لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .</p> <p>تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير إصدار الإذن قانونا . استعمال عبارة: " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .</p> <p>قضاء الحكم ببطلان إذن التفتيش تأسيسا على أن تلك العبارة تنم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة .</p>
٨٠٦٢ ع ١٨٣	...	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٢٥ — صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيبانه أو من يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٢٦ — جواز ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية ثبوت حصول الندب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره متدبياً لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ٢٧ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للأواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق . بجاء أعمال المادة ٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
٩٣٦	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٢٨ — حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته .
٩٣٦	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)

الصفحة	القائمة
	<p>٢٩ — المادة ٢٣ إجراءات . منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية .</p> <p>إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة . الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .</p> <p>تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائره محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته إختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعى ببطلان الإجراءات غير صحيح .</p>
١٣١٧	<p>(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ٢٩٦ ع ٣</p> <p>٣٠ — إستخلاص الحكم في إستدلال سائق لرضاء الطاعنة بتفتيش منزلها وعدم إثارة الدفاع بجلسة المحاكمة لحصول إكراه للتوقيع على إقرار الرضاء بالتفتيش . الجدل في صحة إقرار الطاعنة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .</p>
١٣١٧	<p>(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ٢٩٦ ع ٣</p> <p>التفتيش بغير إذن :</p> <p>” في حالة التلبس “</p> <p>راجع : تلبس .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>” في حالة القبض الصحيح “</p> <p>١ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه .</p> <p>قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق .</p> <p>ما دام يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع بطلان التفتيش .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p>
٦٨٢	٢٤١٥٣	<p>٢ — تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p>
٦٨٢	٢٤١٥٣	<p>٣ — التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون .</p> <p>إقرار المحكمة مأمور الضبط القضائي فيما اتخذه من إجراء .</p> <p>عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p>
٦٨٢	٢٤١٥٣	<p>٤ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي عددها المادة ٣٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات بغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لسلطة التحقيق وتحت إشراف محكمة الموضوع .</p> <p>مثال لتسبيب سائق في امتحان كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٧ ق لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)</p>
٩٧٩	٣٤٢١٨	

الصفحة	القائمة	
		”الدفع ببطلان التفتيش“ .
		١ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك : أنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .
٣٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
٧٦	١٤٢١	(والطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
٣٥٧	١٤٨١	(والطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٩٤	١٤٨٧	(والطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
١١٠٥	٢٤٢٤٩	(والطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٢ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه . مثال لعبارات مرسلة لا تفيد الدفع به .
٣٠	١٤٩	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٣ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات دفع جوهرى . على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفض الدفع إلى ضبط المخدر . خطأ . أساس . ذلك . مثال في مخدر .
١٢٦	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٤ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه . شرطه : أن تكون قد محصت الدوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها . القضاء ببطلان إذن التفتيش . استناداً إلى صدوره في ساعة سابقة على الساعة التي أثبتت في محضر

الصفحة	القاعدة	
		التحريرات . دون التعرض الى الدليل المستمد من تدوين الإذن على الورقة ذاتها التي حرر عليها محضر التحريات ومن إثبات مصدر الإذن إطلاعه على ذلك المحضر . خطأ .
٣٤٥	١٤٧٩	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٥ — أطراح الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش تأسيسا على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر . سائق . تتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٦ — التفتيش من أعمال التحقيق الواجبة إثباتها بالكتابة . المادة ٥٥٨ إجراءات . دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقد من أوراق ينعقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . قضاء المحكمة بالبراءة تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى . لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .
٤٣٦	١٤٩٥	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٧ — إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره باسم آخر . قصور .
٥٧٩	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٨ — عدم إثارة شيء عن جدية التحريات بجلسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
٧٥٩	٢٤١٩٨	٩ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء يسقط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	١٠ — الدفع بىطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر بمحضر التحريات اي مطابق اسم المتهم كاملا . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة وقضاؤه بصحة القبض والتفتيش لتمامهما تنفيذا للإذن . صحيح . أساسه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطیع الفصل فيه بنفسها . استطراد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٧٩	٣٤٢١٨	١١ — التحدى بمأنص عليه دستور سنة ١٩٧١ فى المادة ٤١ منه من وجوب صدور أمر من القاضى أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش لأجل له إذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش طبقا للمادة ٣٤ إجراءات . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) راجع أيضا : حكم . (القاعدتان رقم ٢٥١ و ٣٠٧ بالصحيفتين رقمي ١١١٤ و ١٣٦٣)

الصفحة	القاعدة	تقادم
		١ - المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم انقطاعها بالإعلان الباطل . (الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ١٤٤٩ ٢٠١
		٢ - الاعلان الصحيح . اجراء قضائي . يقطع مسدة التقادم . مثال . الاعلان الصحيح . ينتج آثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت إليه قانونا . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ١٤٥٠ ٢٠٤ (والطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) ١٤١٠٢ ٤٦١
		٣ - إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . تسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . إعلان المتهم إعلانا صحيحا بالحضور بجلسة المحاكمة يقطع المدة . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ١٤٥١ ٢٠٧
		٤ - تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ١٤٥١ ٢٠٧
		٥ - إجراءات المحاكمة المتصلة بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية . ولو تمت في غيبة المتهم . اشتراط مواجهة المتهم بالإجراء . لا تكون إلا بالنسبة إلى إجراءات الاستدلال .

الصفحة	القائمة	
		إعلان المتهم ، إعلانا صحيحا ، بالحضور بجلسة المحاكمة . إجراء قضائي . يقطع مدة التقادم .
		تسليم الاعلان الى تابع المتهم . وتسليمه الى جهة الادارة لامتناع تابعه عن الاستلام . كلاهما إعلان صحيح .
٢١١	١٤٥٢	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦١	١٤١٠٢	(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٦ — كشف العائلة الذي يحور للإعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم وينتجم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج من نطاق مابرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية . وينحصر عن تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة .
		إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون . يجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
٤٤٠	١٤٩٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٧ — إجراءات المحاكمة القاطعة للمدة المسقطه للدعوى . يجب أن تكون صحيحة .
٤٦٥	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٨ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه . أوفى محل إقامته . إعلانه لجهة الادارة . أوفى مواجهة النيابة . بعد توجيهه إلى محل لاقيم فيه . ذلك إعلان باطل . لا يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية . مثال .
٤٦٥	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - مضي أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح . من تاريخ التقرير بالظعن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها ، أثره ، انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .
		الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تقضى بمضي المدة المقررة في القانون المدني .
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(الظعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

تقرير التلخيص

		١ - الأصل أن الإجراءات روعيت . لا يجوز جحد ما ثبت بحضور الجلسة والحكم من تلاوة تقرير التلخيص بجلطة المرافعة إلا بالظعن بالتزوير .
٢١٩	١٤٥٤	(الظعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٢ - الحكم بكل محضر الجلسة . في إثبات ماتم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	٢٤١١٢	(الظعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى .
		المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره . عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الظعن بالتزوير .

الصفحة	القاعدة	
٥١٨	١١٤ع٢	لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها . (الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		تقسيم
		راجع : بناء
		تقليد
		تحديد الابتكار . مسألة فنية . العبارة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا أوجه الخلاف . (الطن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
٤٩٩	١١٠ع٢	تلبس
		١ — إطراح الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش تأميسا على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر . سائق . تتوافره حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . (الطن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٦٩	١٤٨٢	٢ — تقديم المتهم بطاقته . طوعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . شوره على مخدر داخلها . تتوافره حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر . (الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٦٧	١٥١ع٢	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . ما دامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	٢٤١٥١	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤ — متى تكون الجريمة متلبسا بها .
		حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في الجنايات وفي جنح حددها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ إجراءات .
		مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٥ — التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي دل عليه المحكوم عليه الآخر والذي ضبط ضبطا قانونيا محرزا المخدر . إجراء صحيح . هل ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر متلبسا بجريمة إحراز المخدر يليح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وتفتيشه .
١١٢١	٣٤٢٥٣	(الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — عدم بيان ظروف الدعوى التى يقول الحكم أنها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتخصيصها لها . لا يكفى فى ذلك مجرد إرتياها فى مسلك الضابط باختلاقه حالة التلبس . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالبراءة فى إحراز مواد مخدرة .
١١٣٧	٣٤٢٥٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
تموين		
		١ — التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام عذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لا جريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال .
٣	١٤١	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
		٢ — الردة المعدة لرغف العجين . خضوعها لمواصفات معينة . إلزام أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المطابقة لتلك المواصفات . جزاء مخالفة ذلك . القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .
١١٧	١٤٣٢	(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٣ — تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استعالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة فى هذه الحالة على الغرامة

الصفحة	القاعدة	
		دون المجلس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيساً على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .
١٩٧	١٤٤٨	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٤ - جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . ارتباطها بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .
١٩٧	١٤٤٨	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٥ - جريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانوناً . عقوبة الغرامة المقررة لكل منهما : خمسة جنيهاً في حدها الأدنى وخمسون جنيهاً في حدها الأقصى . المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٢٤٢	١٤٥٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ٦ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك . مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٨١٦	١٤١٨٥	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استنادا إلى نصوص المواد ١٣٧ بند (أ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذا للمادة ٢/٣ عقوبات .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٨ — جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومستوليته عما يقتضيه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الإفرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته أم غير مرخص .
٩٦٥	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٩ — المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالمهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين . نصها عام لا يستلزم التحقق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة .
		دفع الطاعن تهمة عدم عرضه تقاوى البرسيم للبيع بقالة أن موعد زراعته لم يكن قد حل وقت الضبط . دفاع ظاهر البطلان .
١٠٩٤	٢٤٢٤٦	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)

راجع أيضا : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٣٢ بالمحيفة رقم ١١٧ ع ١)

تنظيم

راجع : بناء .

تنفيذ

العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى : القضاء بالعقوبة
والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية
العقوبة — دون استثناء — مؤداه . لا يحكم بعقوبة إلا على
من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد
المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل مريان مبدأ شخصية العقوبة
لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات
التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع
على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة
اقتضاء مبالغ الغرامة المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة
واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه
المتضامين معه كل مما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية
التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق
مصلحة مالية بحتة لتزانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن
بين المحكوم عليهم طبقا للسنتين ١/٨٧ و ٢٢١٠ من القانون ٩١
سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا

الصفحة	القاعدة	
		عمل وبغرامه منفردة ستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما لا مخالفة فيه للقانون .
٦٩٦	١٥٦ع ٢	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
		تهريب
		راجع : تهريب جمركي .
		تهريب جمركي
		١ — وجوب اشتغال كل حكم بالإدانة على أدلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها . عدم تبيان الحكم لدليل اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه . قصور .
٢٨٣	١٤٦٦	(الطن رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٢)
		٢ — مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجمركية . حائزا بضائع محرم تصديرها الى الخارج . لا يعتبر في ذاته تهريبا أو مشروعا فيه . وجوب استظهار نية التهريب . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٤١٣	١٤٩٠	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٢)
		٣ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ، الحكم بالتعويض غير

المرجع	القاعدة	الملاحظة
٧		مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، جواز الحكم به في حالة للقضاء بالبراءة ، شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للتهمة أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، هل ذلك ؟ أن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى ، براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه ، هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه ، المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .
٥٥٤	٢٤١٢٢	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٤ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .
٧٧١	٢٤١٧٢	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ٥ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إفقاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	٢٤١٧٢	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ٦ - المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .

تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبيانها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا للدفاع إذا طلب .
اقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ . ادانته بجريمة الشروع في تهريب نقود طبقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة اجراءه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع طبقا للمادة ٣٠٨ اجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في الاجراءات يعيب الحكم .

(العلن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ١٠٥٨ ٣٤٢٣٦

راجع أيضا : حكم .

(القاعدتان رقم ٢٨ و ٧٢ بالصحيفتين رقمي ١٠٥ ، ٣١٢)

(ج)

جين : جريمة . جلب . جمارك . جنون

جين

راجع : فحش .

(القاعدة رقم ٢٥٦ بالصحيفة رقم ١١٣٥)

جريمة

أنواع الجرائم :

« الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة » .

- ١ - معيار التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة .
(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢) ... ١٤٢ ٨
- ٢ - التزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملا بأن يعهد إلى أحدهم الاشراف على الأمن الصناعي ، والالتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي . التخلف عن تنفيذ أيهما . جريمة مستمرة .
(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢) ... ١٤٢ ٨
- ٣ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة . شمولها جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات . استمرار الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادة الجاني . اعتباره جريمة جديدة يجب محاكمته عنها . مثال .
(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢) ... ١٤٢ ٨
- ٤ - دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٨ سنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحدمرا كرتجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . هل ذلك ؟
أخذا بمقومات الجريمة السلبية التي تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلا متتابعًا وإيجابيًا وللتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية الواردة

الصفحة	القاعدة	
		بالمذكرة الايضاحية حتى يبادر كل من يطلب العسكرية بتقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار في مركز أحسن ممن يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة .
١١٥١	٣٤٢٦١	(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٥ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات . إقامة الدعوى على المتهم في قضيتين لإدارته محلا عاما سبق غلقه . وثبوت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
١٤٠٦	٣٤٣١٦	(الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) " الجريمة المتتابعة " إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد يكون نشاطا إجراميا واحدا لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	٣٤١٤٠	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) " الجريمة السلبية " راجع : جريمة " الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة " (القاعدة رقم ٢٦١ بالصحيفة رقم ١١٥١)

الصفحة	القاعدة	أركان الجريمة :
		١ - التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام عذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لا جريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال .
٣	١٤١	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢)
		٢ - وجوب استظهار حكم الإدانة فى جريمة النصب ، الصلة بين الطرق الاحتمالية التى استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة . القضاء بالإدانة دون إيراد هذا البيان الجوهري . قصور .
٢٠	١٤٦	(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٣ - متى يعتبر الجانى فاعلا أصليا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت . مثال فى أخذ المتهم بالقدر المتيقن فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٩٣	١٤٢٥	(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٤ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالإدانة . إقراض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل إثبات العكس . مؤداها : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوعا معينا من الأدلة لدحضها . عدم أساسها الركن المعنوى للجريمة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .
١٠٨	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - نقي الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به . على اساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج . دفاع جوهرى . إدانة الطاعن - دون استظهار اختصاصه بدعوى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش - ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ . مثال .
١٠٨	١٤٢٩	(الطن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١)
		٦ - إعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا . إذا لم تبت فيه الجهة المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب . مشروط بسبق حصول الطالب على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والمهدم إذا زادت قيمة البناء عن ألف جنيه في مبنى واحد في سنة واحدة . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤
١٢١	١٤٣٣	(الطن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٧ - عدم جواز إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضى المقسمة قبل صدور "المرسوم" المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . إقامة البناء على طريق قائمة . لا يؤثر في قيام الجريمة .
١٢١	١٤٣٣	(الطن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٨ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها . وجوب أن يكون التسليم بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في ثبوت قيام هذه العقود هى بحقيقة الواقع .
١٣٠	١٤٣٥	(الطن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٩ - تحقق جريمة شيك بدون رصيد بإعطاء الساحب لشيك لا يقابله رصيد أو إعطائه لشيك له مقابل ثم أمر بعدم السحب

الصفحة	القاعدة	
		أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد ما يصبح به الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . مجرد إعطاء الشيك مستوفيا شرائطه القانونية يتم به طرحه في التداول . تسبغ عليه الحماية القانونية بالعقاب باعتباره أداة وفاء .
١٤٢	١٤٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		١٠ — القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قصد عام . لا تستلزم قصدا خاصا . توافر القصد بإعطاء الجنائي للشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك . علة ذلك ؟ الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل .
١٤٢	١٤٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		١١ — لاهبة بالأسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره — أو أدت به إلى سحب الرصيد — هي من قبيل البواص التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد — الشارع لم يستلزم لتوافرها نية خاصة .
١٤٢	١٤٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		١٢ — لاحق للساحب على الشيك بعد تسليمه للمستفيد . لا يجوز له أن يسترده قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به . لا يكفي قيام الرصيد وقابليته للسحب وقت إصدار الشيك . يتعين بقاء الرصيد حتى يتم الوفاء بقيمة الشيك . تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة وهو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد . إجراء كاشف للجريمة .
١٤٢	١٤٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — مثال لتسبب سليم في بيان توافر عناصر جريمة استعمال محور مزور .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		١٤ — التحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة التبديد . غير لازم . كفاية إيراد الوقائع الكافية لاستظهاره . مثال .
١٧٧	١٤٤٣	(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		١٥ — اكتمال جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك مستوفيا لمقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . إثبات تاريخ الشيك على خلاف الواقع لا يؤثر في اكتمال الجريمة مادام الشيك بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه . لا يجدى الطاعن منازعته في صحة تاريخ إعطاء الشيك .
٢١٩	١٤٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٦ — التاريخ المدون بالشيك هو المعتبر قانونا تاريخ إصداره ، لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه . تمسك الطاعن بأن توقيع المحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ إجراءات دعوى الصلح الواقع بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي أعجزه عن أداء المقابل لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية . لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله .
٢١٩	١٤٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٧ — توافر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . العلم مفترض في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه حتى يتم صرف الشيك . دفع الطاعن بعدم

الصفحة	القاعدة	
		استطاعته الوفاء بقيمة الشيك لتوقيع الحجز على حسابه الجارى لدى البنك وغل يده عن توفيره مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقعى . لا يعفيه .
٢١٩	١٤٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٨ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير . لا يصح حله نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية . اعتماد الحكم المطعون فيه على مجرد استخدام الطاعنين لصفاتهم ومراكزهم الوظيفية المعلومة للجنة عليه في الحصول على المال موضوع الجريمة دون أن يعنى بيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في اتخاذها دليلا على توافر ركن الاحتيال . قصور .
٢٣٤	١٤٥٦	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٩ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها . لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتت تفيد توفره . النعى بالقصور في هذه الحالة غير مقبول . لا يعدو الجدل الموضوعى في تقدير الأدلة . لا تقبل إثارتة أمام النقض .
٢٦٢	١٤٦٣	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(والطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . تحقيقه . بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . هو أمر مفروض في حق الساحب . الوفاء بقيمة الشيك . قبل تقديمه إلى البنك . لا يؤثر في قيام الجريمة . مادام لم يكن له رصيد . ولم يسترده الساحب من المستفيد . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٧٤ ١٤٦٤
		٢١ — جريمة عرض الرشوة . كفاية القيام بفعل الاعطاء أو العرض — دون اشتراط التحدث مع الموظف العام — لتحققها . مادام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . مثال . (الطعن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٧٨ ١٤٦٥
		٢٢ — أركان جريمة المادة ١١٢ عقوبات . تحقيقها ، يكون تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل الموظف ويدخل في اختصاصه الوظيفي سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٨٦ ١٤٦٧
		٢٣ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضموره في نفسه . استخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٣١٩ ١٤٧٤ (والطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) ٣٤٠ ١٤٧٨ (والطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٧) ٤٧٨ ١٤١٠٨ (والطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢١٦ ٣٤٢٧٤

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — مسئولية مستغل المحل العام ومديره والمتصرف على أعمال فيه طبقا للمادة ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . مسئولية أقامها الشارع واقتضى لها عليهم بما يقع من مخالفات ولو لم يكن أيهم موجودا بالمحل وقت وقوعها . لا يقبل الاعتذار بعدم علمه ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول بينه وبين الإشراف على المحل ومنع ارتكاب الجريمة .
٢٢٧	١٤٧٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٢٥ — قصد الاتجار في إحرار المخدر . واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . أمثلة .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)
١٠٣٩	١٤٢٣١	(والطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٥)
		٢٦ — إثبات الحكم في تحصيله للواقعة وسرد أقوال الضابط الشاهد أن تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ثم انتهاؤه إلى حلو الأوراق من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض في الأسباب . لا تستطيع معه محكمة المعض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص المصد من الإحرار . لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنه وعدم استمرارها .
٤١٠	١٤٨٩	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
		٢٧ — مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجمركية . حائزا بضائع محرم تصديرها إلى الخارج . لا يعتبر في ذاته تهريبا أو شروء فيه . وجوب استظهار نية التهريب . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٤١٣	١٤٩٠	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ — جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . قيامها مهما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .
٤٢٣	١٤٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٢٩ — جريمة إتلاف المزروعات . مناط العقاب عليها .
		المادة ٣٦٧ عقوبات .
		ثبوت أن الزراعة التي قام الطاعن بإتلافها ملك المطعون ضدها .
		صحّة معاقبته بموجب المادة ٣٦٧ عقوبات . مثال .
		قيام نزاع بين الطاعن والمطعون ضدها . حول وضع اليد على الأرض التي أتلّف الزرع القائم بها . لا ينفي وقوع الجريمة .
		ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ حدوث الإتلاف في حيازة المطعون ضدها بناء على أمر النيابة العامة تنفيذاً لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية .
		الدفع بأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية . مطعون بعدم دستوريته أمام المحكمة العليا . لا يجدي الطاعن . مادام أنه دين بجريمة إتلاف المزروعات إعمالاً للمادة ٣٦٧ عقوبات .
٤٥٣	١٤٩٩	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣٠ — وجوب علم المتهم علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع .
		وتعمده عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لمساءلته من جريمة التبديد . إشتغال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذي كان محددًا للبيع .
		مساءلة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ .
٤٥٧	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣٢ - جريمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . مناط تطبيقها . صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتناع أى من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣٣ - إختلاف حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أو رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو غيره من العصابات .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣٤ - إختلاف جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة أو جنحة عن الجريمة المتحصلة منها في الطبيعة والمقومات . الإخفاء لا يعتبر اشتراكاً في الجريمة أو مساهمة فيها . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة .
٩٢	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣٥ - قصر عقاب المخفى لأشياء مختلصة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكرراً عقوبات بعقوبة جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات وحدها دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات . هل ذلك ؟ استقلال جرمي الاختلاس

الصفحة	القائمة	
		والإخفاء كل عن الأخرى . العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . أراد الشارع إزالتها بالموظف العمومي أو من في حكمه لاعتبارات متعلقة بجناية الاختلاس ذاتها وبصفته فاعلها . التزام الحكم المطعون فيه ذلك وعدم الحكم بالغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات على المتهمين غير الموظفين بإخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس . صحيح في القانون .
٤٩٢	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٣٦ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .
٤٩٩	١٤١١٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٣٧ — الركن الأدبي في جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتواؤه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .
٦٥٦	١٤٨	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٨ — استظهار الحكم — بعد إirاده ما يكفي لثبوت العنصر المادي للجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	١٤٨	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — قصد المساهمة في الجريمة . تحققه . بوقوعها نتيجة اتفاق المساهمين تنفيذا لقصد مشترك هو الغاية النهائية منها . ولو لم ينشأ هذا الاتفاق إلا لحظة تنفيذ الجريمة .
٦٥٦	٢٤١٤٨	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤٠ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . ووقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسيب سائق .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤١ — مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . عدول الشريك بعد ذلك . لا تأثير له على مسئولية الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤٢ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤٣ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف

الصفحة	القاعدة	
		المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطاتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤٤ — ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولولم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٨٧	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٤٥ — الركن الأسامي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه : علم المبلغ حلهما يقينا لا يداخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها .
		شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة في حكمها توافر هذا العلم اليقيني بطريق الجزم بدليل ينتجه عقلا .
٦٩١	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٤٦ — شروط قيام جريمة التجمهر المؤتمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١٠١٥	٢٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٤٧ — تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبب سائق في نفى قيامه .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٤٨ — الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسئولية عن الموظف العام إذا حصلت نيته وارتكب فعلا

الصفحة	القاعدة	
		تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الظن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٤٩ — إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه ، وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة مافعله بأسباب معقولة . وانهائوه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الظن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٥٠ — عدم بيان الحكم أي من إشارات الجرار صدم المجنى عليها لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الظن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٥١ — الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات يجب أن يكون صادرا من الموظف على أساس أن العمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية .
		الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية مثبتة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب . مثال .
٧٥٥	٢٤١٦٨	(الظن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ — المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هتك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المفعلية .
٨٣٩	٢٤١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٣ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون .
٨٣٩	٢٤١٩٠	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٤ — تمام الإحراز بمجرد الاستيلاء المادي على المخدر مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .
٨٤٤	٢٤١٩٠	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٥ — الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . مثال لتسبيب مائع على توافرها .
٨٤٨	٢٤١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٦ — الطرق الاحتيالية . من العناصر الأساسية المكونة للركن المادي لجريمة النصب . استعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية .
٨٤٨	٢٤١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٧ — المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . تضمينها نوعين من جرائم القواعد الدولية (الأول) تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام

الصفحة	القاعدة	جريمة
		<p>شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دون ما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .</p> <p>(النوع الثاني) جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا المقصد .</p> <p>إثبات الحكم في حق الطاعة ارتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة لا محل للنهي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية .</p>
٨٦١	٢٤١٩٤	<p>(العن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)</p> <p>٥٨ — تبديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الإرشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز .</p>
٨٧٩	٣٤١٩٧	<p>(العن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)</p> <p>٥٩ — الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كي لا يحدث تصادم يؤدي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .</p>
٩٢١	٢٤٢٠٦	<p>(العن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)</p> <p>٦٠ — كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به بعض الناس .</p>
٩٤٠	٢٤٢١٠	<p>(العن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٦١ — الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة في المادة ٣٣٦ عقوبات على سبيل الحصر . استخلاص محكمة الموضوع أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه مشروع حقيقي جدى حصل منه على شيك كسمسرة لا يوفر أركان جريمة النصب .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٦٢ — جريمة إقامة مخبزون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقترفه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التكوين رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الإفرنجي بدون ترخيص من وزارة التكوين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته أم غير مرخص .
٩٦٥	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٦٣ — تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع . الكسب غير المشروع لا يعدو صوريين . (الأولى) المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤثم نتيجة لهذا الاستغلال . (الثانية) المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ يثبت فيها أن لدى الموظف زيادة في ماله عجز عن إثبات مصدرها . يتعين في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير . على قاضي الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه

الصفحة	القاعدة	
		توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .
٩٨٧	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٦٤ — إداة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون . وقصور في التسيب .
٩٨٧	٣٤٢١٩	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٦٥ — تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرقبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال صحيح حكم القانون . مثال لقذف قاض للاشتغال بالتجارة . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن القانون لا يؤتم جمع القاضي بين مهنة وبين الاشتغال بالتجارة وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مؤاخذة تأديبية غير صحيح في القانون .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٦٦ — تمام جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص برمكب فعل الاستجداء من الغير . الاحتراف ليس ركنا من أركانها .
١٠٠٩	٣٤٢٢٣	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٦٧ — مناط العقاب على التجمهر و شرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية الجنائية .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٦٨ — جريمة المسادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للغير . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
		كون خطأ الحكم في التكييف القانوني لواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .
١٠٣٢	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٦٩ — البطل في حكم المسادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (مكافحة المخدرات) فعل مادي من الأفعال المؤثمة التي ساقها هذه المسادة . لا ينطوي على قصد خاص .
١٠٣٩	٣٤٢٣١	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٧٠ — جريمة العود للاشتباه . شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر .
١٠٤٦	٣٤٢٣٣	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٧١ — العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ .

القاعدة	الصيغة
اعتبار الحكم المتهم عائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لاثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . يجب المحكمة عن تحييص الدعوى وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة .	
(الظعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)	١٠٤٦ ع ٢٣٣
٧٢ - المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . هذا المعنى يلائس الفعل المسمى إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجته أو استعماله الشخصي . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقص متى كان استغلالها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقص . مثال .	
(الظعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)	١٠٥٢ ع ٢٣٥
٧٣ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة . للقاضي استظهاره من ظروف الدعوى وملابساتها على أي نحو يراه مادام يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا . مثال في مواد مخدرة .	
(الظعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)	١٠٥٢ ع ٢٣٥
٧٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة . دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللقافة تحوى مخدرا . استناد الحكم	

الصفحة	الفا حدة	
		الى مجرد ضبط اللقافة معه إنشاء لقريئة قانونية مبنها افراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته . لا يصح . علة ذلك ؟ القصد الجنائي من أركان الجريمة يجب ثبوته فعليا لا افراضيا .
١٠٥٨	٣٤٢٣٦	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ٧٥ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مشار النزاع . خلو الحكم من بيسان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع . قصور . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والاحالة .
١٠٧٤	٣٤٢٤٠	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢) ٧٦ — جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . متى تم ؟
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢) ٧٧ — احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالضه مع الساحب . لا يصح مجردا سببا من أسباب الإباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي تبيع للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢) ٧٨ — الوفاء بقيمة الشيك سابقا على تاريخ استحقاقه او لاحقا له . لا ينفي قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	<p>اتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم استنادا إلى اقرار التخالص الصادر له من المستفيد . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢)</p>
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	<p>٧٩ - المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالمهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين . نصها عام لا يستلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة .</p> <p>دفع الطاعن تهمة عدم عرضه تقاوى الرسم للبيع بقالة إن موعد زراعته لم يكن قد حل وقت الضبط . دفاع ظاهر البطلان .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p>
١١٣٥	٣٤٢٥٦	<p>٨٠ - صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لإدانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش . تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .</p> <p>(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>٨١ - عدم استظهار الحكم في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم على القيام بها . قصور . يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الإحالة .</p> <p>(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٨٢ — جناية القتل العمد تتميزها بقصد إزهاق روح المجنى عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحدث من هذا الركن استقلالاً واستظهاره وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى .</p> <p>إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة واستعمال الطاعن الثاني مطواه وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث . لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المأدى الذى قارفه الطاعنان . لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما ، لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره .</p> <p>(الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ١١٧٤ ع ٢٦٦</p>
	<p>٨٣ — جريمة الإهانة . يكفي لتوافرها أن تحمل العبارات المستعملة معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة دون اشتراط أن تشمل العبارات سبا أو قذفا أو اسناد أمر معين .</p> <p>المادة ١٣٣ عقوبات .</p> <p>(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣) ١١٩٤ ع ٢٧٠</p>
	<p>٨٤ — تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضى الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . ما دام لم يخطئ في التطبيق القانونى للواقعة .</p> <p>(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣) ١١٩٤ ع ٢٧٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨٥ - القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباحث على توجيهها .
		تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي غير لازم . مادام قد ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٨٦ - توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه - في المجنى عليه - وتحقق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها صائبا مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٨٧ - دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى . الثقات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للسادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه مادام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٨٨ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل بقاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور التي تقع في تقدير المحكمة . اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج من الاقتضاء العقلي والمطابق بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعى عليها بالقصور في التسيب غير شديد .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

٨٩ — محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر المبينة بأمر الإحالة لا ينحول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . هل ذلك؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .

(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢٣٢ ع ٢٧٦

٩٠ — محضر التسليم واجب احترامه بوصفه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الأحكام . التسليم الحاصل بمقتضاه ينقل الحيازة نقلاً فعلياً . تعرض الطاعن في أرض سلمت للمجنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي واستيلائه على الزراعة القائمة على الأرض التي كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية يوفر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢٤٥ ع ٢٧٨

٩١ — القصد الجنائي في جريمة التبيد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه . إقتصار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة التبيد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة " الفصل " بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبيد .

(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ١٢٥٣ ع ٢٨٠

٩٢ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون متوياً من الإبلاغ السوء والاضرار بالمبلغ ضده .

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٥	٣٤٢٨١	<p>وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بعنصريه . مثال لتسبيب قاصر في هذا الخصوص .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p> <p>٩٣ — جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها متى كان المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ملكه وتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له . مثال لتسبيب سائق .</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p> <p>٩٤ — المادة الأولى من القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني . نصها عام . ليس فيه ما يفيد قصر التزام بالحصول على الترخيص عن الأبنية التي تقام على الأراضي المقسمة دون غيرها . تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة للقانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي لا يعفى من تبعة إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p> <p>٩٥ — مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح حده نصبا . إستهائه بها وإساءته استخدامهما من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الاحتيالية التي تتخذ بها الخبيث عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p> <p>٩٦ — إستهانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة .</p>
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	
١٢٧٧	٣٤٢٨٧	
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	

الصفحة	القاعدة	
		تدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه . يعد من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي يرقى بها الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٩٧ — حيازة المادة المخدرة يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره . مثال لتسبيب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		٩٨ — رابطة السببية ، يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث ، من سلطة محكمة الموضوع .
		تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لها الأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل على قول الشاهد في أي مرحلة ولو عدل عنها .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٩٩ — جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة . المادة ٤٤ مكررا عقوبات .
		وجوب أن يبين الحكم للادانة بها فوق اتصال المتهم بالمسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة

الصفحة	القاعدة	
		معرفة أو أن تكون الوقائع كما اثبتها الحكم تفيد بذاتها موافق هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحل قضائه .
		مثال لتسبب معيب في جريمة إخفاء جزار متحصل من سرقة .
١٣٥٦	٣٤٣٠٥	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) — — —
		١٠٠ — تحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للوظف حاصلا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان في أجازة مرضية . المادة ١١٢/٢ عقوبات . النعى على الحكم بتجريد الطامن من صفته كمأمور تحصيل لكونه في أجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختاس . غير سديد .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٠١ — مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه وقت وقوع التغيير ضرر ولو محتمل للغير سواء أكان هو المزور عليه أم أى شخص آخر .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٠٢ — القصد الجنائي في التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبذية استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة فيه .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٠٣ — جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) — — —

١٠٤ — المراد يجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك ؟
الأصل اعتبار فعل الجلب متوافراً فيه قصد التداول .
متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال .
إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه .
تتوافقه جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغیر قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولاً منه بخلو الأوراق من دلائل على توافر جريمة الجلب . خطأ .

(الطن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٥٤ ٣٤٣٢٦

١٠٥ — إغفال حكم الإدانة ببيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالحجني عليهما ونوعهما وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدلائل الفنية . قصور .

(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٦٤ ٣٤٣٢٨

١٠٦ — تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . مثال لتسبيب سائق .

(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٦٧ ٣٤٣٢٩

١٠٧ — شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقوانين واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . اتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطامن وبين

الصفحة	القاعدة
١٤٨.	٣٤٣٣٢
	السيارة التي أمامه مايوفر الخطأ في جانبه وإغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال في قتل خطأ .
	(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
	راجع أيضا : إثبات .
	(القاعدة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٥٠)
	واختصاص .
	(القاعدة رقم ٣٧ بالصحيفة رقم ١٤٢)
	واختلاس .
	(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٣٨٨)
	وإصابة خطأ .
	(القاعدة رقم ٢٣٩ بالصحيفة رقم ١٠٧٠)
	وشيك بدون وصيد .
	(القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢١٩)
	ودعوى جنائية .
	(القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ١٨٦)
	وعقوبة .
	(القاعدتان رقم ١١٣ و ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٥١٥ و ٧٥٩)
	ومصئولية جنائية .
	(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢)
	ومواد مخدرة .
	(القاعدتان رقم ١٥٧ و ١٥٨ بالصحيفتين رقمي ٧٠٤ و ٧٠٨)
	ونقض .
	(القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٥٧٥)

جلب

المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملايس للفعل المادى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس منتهى في الحيازة والإحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصود . مثال .

- (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٥٣٩ ٢٤١١٨
(والطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ١٠٥٢ ٣٤٢٣٥
(والطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ١٤٥٤ ٣٤٢٢٦

جمارك

راجع : تهريب جمركى .

جنون

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب"

(ح)

حالة ضرورة . حجز . حجية الشيء المقضي . حريق عمد .
حضانة . حق الحبس . حكم . حيازة .

حالة ضرورة

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب " حالة الضرورة "

حجز

راجع : تبديد .

حجية الشيء المقضي

راجع : إثبات " القرائن القانونية " .

حريق عمد

١ - حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن يلتزم نصه وظاهره . لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام سليما منقما مع حكم العقل والمنطق . لا يقبل مناقشة دلائل بعينه على حدة لتساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون في مجموعها ودية إلى ما رتبته الحكم عليها ومتبعة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه .

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب سائق في التدايل على حريق عمد من اعتراف بالصرقة مع أدلة أخرى .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة — ١٩٧٢/١١/١٩)
		٢ — دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكوناً أو معداً للسكنى . التفات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معداً للسكنى طبقاً للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه مادام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

حضانة

		١ — جريمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . مناط تطبيقها . صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتناع أى من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٢ — اختلاف حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أو رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو غيره من العصبات .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٣ — إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء

القاعدة	الصيغة
بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشموله حالة الرؤية .	
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) ١٠٧٤٣٣٤٨٣

حق الحبس

حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر اصلاحه . الدفع به من شأنه ان صح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري اغفاله بعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ١٠٦٧٣٤٢٣٨
--	------------------

حكم

وضعه والتوقيع عليه وإصداره :

١ — خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك :

البيان من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .

النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور

الصفحة	القاعدة	
		نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للمادتين ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات .
		إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لا حقا كاشفا عن ذلك الأمر المقترض وليس منشأ له .
١٥١ هـ	٣٤١ هيئة عامة	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ٢ - توقيع رئيس الجلسة على الحكم . كفايته . اغفال التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم .
١٦٨	١٤٤١	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) (١) ٣ - صدور الحكم باسم الأمة . لازم لا كتنساب شرعيته . خلوه من هذا البيان . أثره : بطلان الحكم بطلانا أصليا . حلة ذلك : مخالفته حكم من أحكام الدستور رائد كل القوانين . المادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ والمادة ٧٢ من الدستور الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ .
١٨٣	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ٤ - المادة ٣١٢ إجراءات . نظمت وضع الأحكام والتوقيع عليها . البطلان جزاء تأخير التوقيع إذا مضى ثلاثون يوما دون حصوله . ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فى المادة المذكورة أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم فى خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .
٢١٩	١٤٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٥١٨	٢٤١١٤	(والطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
(١) عدلت الهيئتان العامتان مجتمعين عن هذا المبدأ بجملة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤ وقد نشر الحكم بصدور هذا العدد .		

حكم	القائمة	الصفحة
	٥ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة . وجوب صدوره بإجماع الآراء . والنص فيه على ذلك . لا يغنى عن ذلك : أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي قد صدر بإجماع الآراء . حلة ذلك ؟	
٣١٢	١٤٧٢ (الظمن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)	
	٦ - الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .	
٥٥٢	٢٤١٢١ (الظمن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)	
	٧ - على الطاعن حتى يكون له التمسك ببطلان الحكم - لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره - أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .	
٦٩٦	٢٤١٥٦ (الظمن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)	
	٨ - النعي بأن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل مادامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه . حلة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم للمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .	
٨٠٢	٢٤١٨٢ (الظمن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)	
	٩ - صدور الحكم باسم الأمة . في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ .	

الصفحة	القاعدة	
		الذى ينص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . لا ينال من مقومات وجوده قانونا .
٧٤٥	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١١٦٣	٣-٢٦٤	(والطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١٢٦٥	٢٤٢٨٤	(والطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)
١٢٩٧	٣-٢٩١	(والطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٣١٣	٢٤٢١٥	(والطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠ - للمحكمة الفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . قطعها شوطا في طريق الفصل في موضوعها لا يعتبر فصلا ضمينيا في شكل المعارضة . ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .
١٢٩٣	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		وصفه :
		١ - متى يعتبر الحكم حضوريا . مثال . المادة ٢٣٩ إجراءات . جواز المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري . إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
		ميعاد المعارضة فيه . يبدأ من تاريخ إعلانه
٢٥٣	٢٤٦	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٢ - وصف الحكم بأنه حضوري أو غيبي يكون طبقا لحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه . مناط اعتبار الحكم حضوريا هي بحضور انتهت الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

القاعدة	المادة	حكم
٣ — حضور متهم بجرime يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى . مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .	١٤٤٤ ع ٣	٦٤١
(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)		
٤ — المادة ٢٣٩ إجراءات . مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لها أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو قادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا ما دام التأجيل لجلسات متلاحقة .	١٦٦ ع ٢	٧٤٨
(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)		
٥ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم .	٢٣٠ ع ٢	١٠٦٣
(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)		
٦ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازا . عدم حضور المتهم بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه . الحكم في حقيقته غيابي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة مازال مفتوحا . الطعن في هذا الحكم بالتقضى غير جائز .	٢٦٢ ع ٢	١١٥٦
المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .		
(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)		

الصفحة	القاعدة	بياناته :
		(أ) بيانات الديباجة
		١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لاينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك :
		البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة يبين منها أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .
		النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد ، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للمادتين ١٧٨ مرافعات ٣١٠ إجراءات .
		إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض وليس منشئ له .
١	٣٤١ هيئة عامة	(الظعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٢ - محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .
١٧٢	١٤٤٢	(الظعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٤)
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الظعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣ - الحكم يكمل بمحضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	٢٤١١٤	(الظعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٤ - تضمن محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص لا يجوز الادعاء بما يخالفه إلا بالظعن بالتزوير .
٦٩٦	٢٤١٥٦	(الظعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٥ - صدور الحكم باسم الأمة . في ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ سبتمبر ١٩٧١ . الذي ينص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . لا ينال من مقومات وجود الحكم قانونا .
٧٤٥	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١١٦٣	٣٢٦٤	(والطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١٢٦٥	٣٢٨٤	(والطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
١٢٩٧	٣٢٩٠	(والطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٣١٣	٣٢٩٥	(والطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٦ - خلو دياجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره بطلان الحكم المطعون فيه .
٧٧٧	٢٤١٧٤	(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٧ - أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي . الذي خلت ديباجته من إثبات أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . لا يعيب أيهما . ما دام هذا البيان قد أثبت بحضور جلسة محكمة أول درجة .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٨ - وجوب استكمال الحكم بذاته شروط صحته ومقومات وجوده . عدم جواز تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات .
٨٩٨	٢٤٢٠١	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥)

القاعدة	الصفحة
٩ — خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . أماس ذلك . لا يغير من ذلك اشتغال محضر الجلسة على هذا البيان . (الظن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)	٢٤٢٠١ ٨٩٨
١٠ — خلو الحكم الابتدائي من بيان تاريخ صدوره يبطله . استطالة البطلان إلى الحكم الاستئنافي الذي أخذ بأسباب ذلك الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . عله ذلك ؟ (الظن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)	٢٤٢٠١ ٨٩٨
راجع أيضا : (القاعدة رقم ٤٤ بالصيغة رقم ١٨٣)	
(ب) بيانات التسبيب :	
١ — بيان طالب وزير الداخلية بتحريك الدعوى الجنائية في جريمة عمل المصري لدى جهة أجنبية دون إذن سابق . من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم . إغفال النص عليه في الحكم يبطله . لا يغني عن ذلك أن يثبت بالأوراق صدور الطلب . (الظن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)	٤٥ ١٨٦
٢ — الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة وقضى بعقوبة لا تخرج من حدود المادة الواجبة التطبيق . (الظن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)	٨٧ ٣٩٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
٦١٤	٢٤١٣٨	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٢٢	٢٤١٣٩	(والطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٤ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٥ — حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ السب التي بني قضاءه عليها . علة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم في هذا الشأن إلى ما ورد بحضور شكوى إدارية . لا تغني .
٦٠٠	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
٦٦٥	٢٤١٥٠	(والطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦ — الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه : علم المبلغ علما يقينيا لا يداخله أي شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها .
		شرط صحة الحكم بكذب البلاغ : أن تستظهر المحكمة في حكمها توافر هذا العلم اليقيني بطريق الحزم بدليل ينتجه عقلا .
٦٩١	٢٤١٥٥	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٧ — بيان نص القانون الذي حكم بموجبه كل حكم بالإدانة . بيان جوهرى . أوجبه المادة ٣١٠ إجراءات . واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . خلو الحكم منه . بطلانه .

الصفحة	القاعدة	
		لا يعصم الحكم من البطلان إشارته لمادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بها .
٧١١	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٨ - عدم جواز تحريك الدهوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله . بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	٢٤١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٩ - عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطامن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور .
٨٣٦	٢٤١٨٩	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٠ - بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . اكتفاء الحكم في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة . يعيبه .
٨٣٦	٢٤١٨٩	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٣٥٣	٢٤٣٠٤	(والطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		١١ - إيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة . لا يعيبه .

الصفحة	القاعدة	حكم
		مادام قد أورد في مجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الاحالة .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		١٢ — وجوب اشتمال حكم الادانة على بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . علة ذلك ؟
		استناد الحكم — فيما استند إليه — إلى أقوال شهود الحادث دون بيان لأسمائهم أو لفحوى شهاداتهم . قصور .
١٠٧٧	٣٤٢٤١	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		١٣ — ذكر الحكم رقم القرار الأصلي المنطبق دون القرار المعدل له . لا يعيبه . مادام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		١٤ — بيان حكم الادانة في صدره . المواد التي طبقها وأخذ به بحكم محكمة أول درجة الذي أشار صراحة إلى المواد المطبقة . كفايته .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		١٥ — وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ومناصرها . اعتماد الحكم في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
١٣٩٦	٣٤٣١٤	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — إغفال حكم الاداة بيان الاصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى . قصور .
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٧ — تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . مثال لتسبب سائق .
١٤٦٧	٣٤٣٢٩	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		راجع أيضا :
		(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٣١٢)
		تسبب الحكم :
		(أ) التسبب المعيب
		١ — التوقف عن إنتاج الحيز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام حذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لا جريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال لتسبب معيب
٣	١٤١	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
		٢ — التفات الحكم المطعون فيه من مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذى كان سنداً للحكم الابتدائى والذى قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن يأتى بالادلة الدفاعة الجوهرى . قصور .
١٣	١٤٣	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)

الصفحة	القاعدة	حكم
١٥	١٤٤	٣ — المراد بألعاب القمار ؟ عدم تبيان الحكم نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن الطاعن . عيب . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
١٧	١٤٥	٤ — إقامة الحكم قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق . خطأ . مثال في قتل . (الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
١٧	١٤٥	٥ — مثال لتساند الأدلة في المواد الجنائية في جريمة قتل . (الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
٢٠	١٤٦	٦ — وجوب استظهار حكم الإدانة . في جريمة النصب الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة . القضاء بالإدانة . دون إيراد هذا البيان الجوهري . قصور . (الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
٢٣	١٤٧	٧ — إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر ، والإصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى . مثال . (الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
٤٠	١٤١١	٨ — وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . مثال لتسبب معيب في جريمة سرقة بإحدى وسائل النقل البرية . (الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الرد على دفاع الطاعن باستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بأن الثابت من أقوال المجنى عليه وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في اصطناع السند المضبوط هو رد لا يواجه ولم يناقش دفاع الطاعن الجوهرى . وجوب مناقشة محكمة الموضوع لهذا الدفاع . إغفال الرد عليه . قصور .
٤٩	١٤ ع ١	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		١٠ - وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه . قصور . الدفع بانعدام محضرى الحجز والتبديد . وجوب تخصيصه والرد عليه مثال لرد قاصر .
٥٧	١٦ ع ١	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		١١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لاستخلاص غير سائغ .
٦٠	١٧ ع ١	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		١٢ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك : أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . أمثلة لنسبب معيب .
٦٠	١٧ ع ١	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
١٩٣	٤٧ ع ١	(والطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
٢٧٨	٦٥ ع ١	(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
١١٩١	٢٦٩ ع ٣	(والطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٣٢٧	٢٩٧ ع ٣	(والطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٣٥٠	٣٠٢ ع ٣	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

١٣ — الميعاد المقرر لرفع الاستئناف . من الأمور المتعلقة بالنظام العام .

اشتمال الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قد قرر بالاستئناف بعد الميعاد وانتهأؤه إلى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوية ما قضى به . قصور .

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ١٨ ع ١٥

١٤ — المرض الذي لا يعتبر من الأعذار القهرية هو الذي من شأنه ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصلحته وأعماله كالمعتاد . مثال . التوجه إلى المستشفى في فترة محددة لتلقي علاج معين والعودة في ذات اليوم لا يعتبر من الأعذار القهرية ولا يعفى من مسئولية الإشراف على المحل .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ٢٠ ع ١٥

١٥ — إقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل العقوبة المقررة بها دون بيانه الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التي بني عليها ودون الإحالة في ذلك إلى الحكم المستأنف . خطأ . المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات . مثال .

(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٩/١٧) ٢٣ ع ٨٦

١٦ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيها بنفسها . تعرضها لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحث يوجب عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية عن طريق المختص فنيا . إذ لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبير فيها . مثال . إطراحها

الصفحة	القاعدة	
		تقرير التحليل المقدم في الدعوى بحجة أن عينات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت في تواريخ مختلفة وظروف مغايرة ثبتت صلاحيتها لا يكفي بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية .
٩٧	٢٦ ع ١	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٣)
		١٧ - وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه الاستدلال وعلامة المأخذ تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون . قضاء الحكم بالإدانة اعتماداً على مذكرة مدير الجمارك مكتفياً بالإشارة إليها دون إيراد لمضمونها أو بيان لوجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية . صيب .
١٠٥	٢٨ ع ١	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٣)
		١٨ - نفي الطاعن إرتكابه الغش أو علمه به . على أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج . دفاع جوهرى . إدانة الطاعن - دون استظهار اختصاصه بدعوى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش - ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ . مثال .
١٠٨	٢٩ ع ١	(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢١)
		١٩ - شقوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى لالتهم خاص بطلب سماع المحلل الكيماوى عن مدى تأثير اللبن المؤسّر بالحرارة وتبيجه بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه وأثر ذلك في تحديد مسؤوليته .
١١١	٣٠ ع ١	(الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
		٢٠ - شقوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى لالتهم خاص بطلب سماع محرر محضر

الصفحة	القاعدة	حكم
		الضبط من مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم عملية التوزيع .
١١٤	٣١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
		٢١ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . وجوب تحييدها الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .
		حد ذلك : ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير تلك التي وردت بأمر الإحالة أو طالب التكليف بالحضور . مثال في خبز .
١١٧	٣٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٢٢ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات دفع جوهرى . على المحكمة التعرض له .
		الاستناد في رفض الدفع إلى ضبط المخدر . خطأ . أساس ذلك . مثال في مخدر .
١٢٦	٣٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٢٣ — اتخاذ ضبط بعض الأشياء المثلية التي تشبه جانباً يسيراً من المسروقات دليلاً على المساهمة في اقتراف السرقة . فساد في الاستدلال .
١٥٣	٣٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٢٤ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . تكوين عقيدة المحكمة منها مجمعة — سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر الوقوف على أثره في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .
١٥٣	٣٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
١٠١٢	٢٢٤ ع ٣٤	(والطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٠٤٩	٢٣٤ ع ٣٤	(والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - وجوب بناء الحكم الجنائي على المرافعة التي تحصل أمام القاضي نفسه الذي يصدر الحكم والتحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه . علة ذلك . مثال . التعويل على أقوال الشهود الذين سمعهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التي أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . اخلال بحق الدفاع .
١٥٦	٣٩ ع ١	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٢٦ - تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . اثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيساً على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٢٧ - واجب المحكمة في تحقيق الدليل الذي رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيقه . وجوب تسببها لعدولها عن ذلك بغض النظر عن مسلك المتهم . علة ذلك ؟ تحقيق أدلة الإدانة لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم .
٢١٤	٥٣ ع ١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٢٨ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجراء التحقيق في الجلسة . قيود ذلك . مراعاة حقوق الدفاع وما تفرضه المادة ٤١٣ / ١ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	حكم
٢١٤	٥٣ ع ١	<p>مثال لدفاع جوهري في جريمة امتناع عن ممارسة التجارة .</p> <p>التزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطرأحه . قعودها عن ذلك . عيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)</p>
٢٣٤	٥٦ ع ١	<p>٢٩ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته يعتبر من الطرق الاحتيالية . اعتماد الحكم المطعون فيه على مجرد استخدام الطاعنين لصفاتهم ومراكزهم الوظيفية المعلومة للمجنى عليه في الحصول على المال موضوع الجريمة دون أن يعنى بيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في اتخاذها دليلا على توافر ركن الاحتيال . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)</p>
٢٣٤	٥٦ ع ١	<p>٣٠ — وجوب بيان الأدلة ومؤداها — خلو الحكم من بيان أقوال الشهود الذين أيدوا المجنى عليه ودلائلها على وقوع الغش والاحتيال من جانب الطاعنين . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)</p>
٢٣٨	٥٧ ع ١	<p>٣١ — نفي الحكم في أسبابه عن الطاعن صراحة قصد الاتجار وانتمائه إلى أنه أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي . عودته حين تحديده للجرائم التي دانه بها إلى أنه حاز بذور نباتات الحشيش بقصد الاتجار . تناقض .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)</p>
		<p>٣٢ — قرار وزارة النقل ٣٦٣ سنة ١٩٦٨ . ما يلزم به مالكي سيارات النقل أو مستغليها .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تأسيس الحكم قضاء بالبراءة — فيما جرمه القانون ١١٥ سنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة وقرار وزارة النقل ٣٦٣ سنة ١٩٦٨ المنفذه — تأسيسا على كتاب مفتش المرور دون بيان مؤداه . قصور .
٢٥٠	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) ٣٣ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على شهادة الشاهد . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض . أمثلة .
٢٧٨	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٣٤٩	١٤ ٨٠	(والطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
١٤١٩	٣٤ ٣١٩	(والطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٢٢	٣٤ ٣٢٠	(والطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		٣٤ — وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبيب معيب .
٢٧٨	١٤ ٦٥	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٣٦ — وجوب اشتغال كل حكم بالإدانة على أدلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها . عدم تبيان الحكم لدليل اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه . قصور .
٢٨٣	١٤ ٦٦	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٣٧ — دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وليست في مهبته . دفاع جوهرى في جريمة المادة ١١٢ عقوبات لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى .

تعويل الحكم على أقوال شاهد لإثبات شأها التجهيل ولم
تمكن قاطمة الدلالة على علاقة الطاعن الوظيفية بالمضبوطات
لا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن .

وجوب تحقيق هذا الدفاع . إغفاله . قصور يوجب النقض
والإحالة بالنسبة للطاعن ومن اتهم معه ولم يقدم أسبابا لطعنه
لاتصال وجه الطعن به وللتهم بالاشتراك في جريمته لوحدة الواقعة
وحسن سير العدالة .

(الطن رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٨٦ ١٤ ٦٧

٣٨ — المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم
ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم
أو المدافع منه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضى بسماع
شهادة محرر المحضر . عدم سماعه — رقم حضوره أمام المحكمة
الاستثنائية — يعيب إجراءات المحاكمة . مثال لتسبب معيب
في هذا الخصوص .

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٩١ ١٤ ٦٨

٣٩ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة . إنما
تبنى قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات
حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام
محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
المادة ٤١٣ إجراءات .

(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢٩١ ١٤ ٦٨
(والطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) ٤٤٨ ١٤ ٩٨

٤٠ — حق المحكمة في ابداء رأيها في الشهادة . لا يكون
إلا بعد سماعها . علة ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد —

الصفحة	القاعدة	
		محور المحضر — عدم تعلقه بما أثبتته في محضره — وإنما بما قد يديه في الجلسة. ضبط الواقعة في غير محل المتهم . لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محور المحضر . مثال .
٢٩١	٦٨ ع ١	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٤١ — على المحكمة الجنائية متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند تزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور .
٣٣٧	٧٧ ع ١	(الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٤٢ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه . شرطه : أن تكون قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت فيها . القضاء ببطلان إذن التفتيش استناداً إلى صدوره في ساعة سابقة على الساعة التي أثبتت في محضر التحريات . دون التعرض إلى الدليل المستمد من تدوين الإذن على الورقة ذاتها التي حرر عليها محضر التحريات ومن إثبات مصدر الإذن إطلاعه على ذلك المحضر . خطأ .
٣٤٥	٧٩ ع ١	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٤٣ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة ويحتزن كمية منها . مفاده : أن الجريمة قد وقعت بالفعل . انتهاء بعد ذلك إلى الحكم ببطلان إذن التفتيش بقالة صدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ .
٣٤٩	٨٠ ع ١	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ — تقدير الظروف والتحريرات التي تبرر الإذن بالتفتيش . موضوعي . حد ذلك . مثال لتسييب معيب في إطراح التحريات .
٣٤٩	١٤ ٨٠	(الظن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		٤٥ — الدفع بقيام إرتباط بين الدعوى المطروحة . ودعوى أخرى منظورة في الجلسة ذاتها . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها .
٣٧٦	١٤ ٨٣	(الظن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٤٦ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافا للمادة ٦٣ إجراءات . إتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم . إن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها . الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة .
		خلو الحكم المطعون فيه من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم إثباته دفع المتهم به ، هو خلو للحكم من الأسباب التي بنى عليها قضاءه بما يبطله لمخالفته المادة ٣١ إجراءات .
٣٨٤	١٤ ٨٥	(الظن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		٤٧ — إثبات الحكم في تحصيله للواقعة ومرد أقوال الضابط الشاهد أن تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ثم انتهاؤه إلى خلو الأوراق من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض في الأسباب . لا نستطيع معه محكمة النقض

المنحة	القاعدة	
		أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الإحراز لاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنه وعدم استقرارها .
٤١٠	١٤٨٩	(الظن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩/٣/١٩٧٢)
٥٤٥	٢٤١١٩	(والظن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
٧٠٨	٢٤١٥٨	(والظن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
		٤٨ — مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجمركية . حائزاً بضائع محرم تصديرها إلى الخارج . لا يعتبر في ذاته تهريباً أو شروعا فيه . وجوب استظهار نية التهريب . مثال لتسيب معيب في هذا الخصوص .
٤١٣	١٤٩٠	(الظن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٢)
		٤٩ — حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال شهود الدفى دون التزام بالرد عليها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت إلا إذا تعرضت لتجريح شهادتهم لا طراحها فعليها التزام الوقائع الناطقة وأن يكون لاستخلاصها أصل ثابت في الأوراق .
٤٢٩	١٤٩٣	(الظن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٢)
		٥٠ — الحكم في الدعوى المدنية ليس له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية . المادتين ٤٥٧ ، ٢٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك : انعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد . تعليق الحكم قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٢	١٤٩٤	(الظن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	حكم
٤٣٦	٩٥ ع ١	<p>٥١ — التفتيش من أعمال التحقيق الواجبة إثباتها بالكتابة المادة ٥٥٨ إجراءات . دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت من أوراقه ينعقد للجهة التي تكون في حوزتها . قضاء المحكمة بالبراءة تأسيسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى . لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)</p>
٤٤٨	٩٨ ع ١	<p>٥٢ — إبقاء الأحكام الجنائية على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . وجوب سماع الشهود وجواز تنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . طلب الطاعن في مذكرته أمام أول درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع الشهود إثباتا ونقيا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته ما دامت لم تنه إلى القضاء بالبراءة .</p> <p>مبرير المحكمة الاستئنافية لإطراح محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن سماعهم . غير سديد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)</p>
٤٤٨	٩٨ ع ١	<p>٥٣ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح لا يصح في أصول الاستدلال . رفض المحكمة الاستئنافية لطلب الطاعن سماع الشهود إثباتا ونقيا الذين لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعهم — تقديرا منها لقيمة شهادتهم قبل سماعهم . عيب يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ - وجوب علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . تعلمه عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد مرقلة التنفيذ . لمساءته عن جريمة التبيد . انتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذي كان محمدا للبيع . مساءلة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ .
٤٥٧	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٥٥ - حكم الإدانة . وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها . وذكر مؤداه . علة ذلك ؟ استناد الحكم إلى أقوال أحد الشهود . دون إيراد فواها . اكتفاء بالقول بأنها تؤيد أقوال المجنى عليها . قصور . أمثلة .
٤٥٩	١٤١٠١	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
٩٦٩	٣٤٢١٥	(والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٠٧٧	٣٤٢٤١	(والطن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٥٦ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام الدفاع الشرعي . أمر موضوعي . لمحكمة الموضوع البت فيه بشرط أن يكون تدليلها سليا . وؤديا إلى ما انتهت إليه .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٥٧ - مثال لتسبب معيب في إثبات قيام حالة الدفاع الشرعي .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٥٨ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . حده : أن لا تمسخ الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها .
٤٦٩	١٤١٠٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

القاعدة	الصفحة
٥٩ — القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه . وجوب تحدث حكم الإدانة من هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . عرض الحكم لنية القتل في صدد بيانه لواقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المقدوف النارى الذى أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه . لا يكفي لثبوت نية القتل . حلة ذلك ؟ قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه .	
(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)	٤٧٨ ١٤١٠١
٦٠ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة فى المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطعن إليها لصدورها من غير أخصائى على خلاف الواقع ودرن التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل فى المعارضة فى غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .	
(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)	٥٣٦ ٢٤١١٧
٦١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد .	
(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)	٥٧٢ ٢٤١٢٥
٦٢ — إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة متطابقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ فى تطبيق القانون .	
(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)	٥٧٥ ٢٤١٢٦

الصفحة	القاعدة	
٥٧٩	٢٤١٢٧	٦٣ — إدانة الطاعن استنادا إلى الدلائل المستمدة من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطالان الإذن لصدوره باسم آخر . قصور . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
٥٨٣	٢٤١٢٩	٦٤ — إقامة الحكم قضاء استنادا إلى محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي ينبغ عنها الصياغة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟ الدلائل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق . ففرضا صدورها منه وجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر . مطبوع . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٦٠٠	٢٤١٣٤	٦٥ — اقتصار الحكم . في بيان ألفاظ السب والقذف . على الإحالة إلى ما ورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي عدّها سبا . قصور . (الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
٦٠٣	٢٤١٣٥	٦٦ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ٤٠١ / ١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءً بجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنابة عامة مستديمة . خطأ . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
٦٠٦	١٣٦ع٢	٦٧ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، من الدفع الجوهرية . وجوب مناقشته فى الحكم والرد عليه . حلة ذلك ؟ إغفال ذلك . عيب . (الطن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦١١	١٣٧ع٢	٦٨ — إشمال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن التفتيش صدر لضبطه حال نقله من مكان إلى آخر . وإنتهاؤه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ فى تطبيق القانون . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٣٢	١٤٢ع٢	٦٩ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . عدم جواز الإفتئات على هذا الأصل لأية حلة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٦٤٩	١٤٦ع٢	٧٠ — تدخل المحكمة فى رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها أو إقامة قضاؤها على فروض تناقض صريح روايته . لا يجوز . مثال . (الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٦٦٥	١٥٠ع٢	٧١ — حكم الإدانة . فى جريمة السب العلنى . وجوب إشماله بذاته على بيان ألفاظ السب التى بنى قضاءه عليها . حلة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم . فى هذا الشأن . إلى ما ورد بحضور شكوى إدارية . لا تغنى . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧٢ — قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب . شرط ذلك . أن يكون تقديرها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأداتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٨	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧٢١	٢٤١٦٢	(والطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٣ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٤ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينوبه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغني عن النص عليه بالحكم .
٧٧١	٢٤١٧٢	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٢)
		٧٥ — اغفال الحكم بيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة انتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الإدانة . وعدم

الصفحة	العدد	حكم
		تعرضه لدفع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالحفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٥	٢٤١٧٥	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ٧٦ — القضاء ببطلان إذن التفتيش خلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٧٧ — تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي شرعى في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض آثاره الدفاع في مرافعته . سكوت الحكم عن الرد على هذا لتماقص بين الدليلين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ٧٨ — قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هى قيمة المبنى فى جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقصى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى فى مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه علة ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه .
٨٠٠	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ٧٩ — لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش . تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية

ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير إصدار الإذن قانونا .

استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .

قضاء الحكم بطلان إذن التفتيش تأميسا على أن تلك العبارة تم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ١٨٣ ع ٢ ٨٠٦

٨٠ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة وجوب القضاء بمصادرتها عملا بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .

مجانبة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٥ ع ٢ ٨١٦

٨١ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استنادا إلى نصوص

الصفحة	القاعدة	
		المواد ١٣٧ بند (أ) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذا للسادة ٢/٣ عقوبات .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٨٢ — الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته . دفاع جوهرى . من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة تحقيقها عن طريق المختص فنيا . إلتفات المحكمة عن ذلك وردها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شيء والمقدرة على التحدث بتعقل شيء آخر .
٨٨٩	٢٤١٩٩	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ٨٣ — وزن أقوال الشاهد وتقدير ظروف أداء الشهادة مرجعه محكمة الموضوع . شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه إختيارا ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .
٩٠٦	٢٤٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ٨٤ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة إنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم ما دام لم يعرض لهذا الدفع .
٩٠٦	٢٤٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ٨٥ — لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع .
٩٠٦	٢٤٢٠٣	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)

٨٦ — الحكم في الدعوى دون الالمام بكافة عناصرها .
يعيب المحاكمة .

الاعتماد في القضاء بالادانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . إستنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا لطعنه .

(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ٢٤٢٠٤ ٩١٠

٨٧ — عدم امتظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح بتقديمه بسيارته وخلفها المقطورة . السيارة التي أمامه . قصور .

(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ٢٤١٠٦ ٩٢١

٨٨ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله .

القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٢) ٢٤٢٠٨ ٩٣٣

٨٩ — حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا .
إقامة الحكم قضاء على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي .
خطأ .

المقابلة	القاعدة	حكم
٩٤٥	٢٤٢١١	<p>القضاء بالادانة . وجوب بنائه على الحزم واليقين .</p> <p>مثال لدفاع جوهرى فى جريمة قتل خطأ فى مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)</p>
٩٤٩	٢٤٢١٢	<p>٩٠ — دفع الطاعن فى جريمتى عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التى اتهم بدانرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية .</p> <p>دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إنقال الحكم له لإراداد وردا يعيبه بالقصور الموجب للقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)</p>
٩٨٧	٢٤٢١٩	<p>٩١ — إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجود عجزه عن إثبات مصدر الزيادة فى ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال .</p> <p>خطأ فى تطبيق القانون . وقصور فى التسبيب .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)</p>
٩٩٢	٢٤٢٢٠	<p>٩٢ — قيام المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوى بجلسة المحاكمة بسماع الشهود لإثباتا ونقيا فى مواجهة المتهم ما دام سماعهم ممكنا . إناات الحكم عن طلب سماع شاهد النفى الثانى رغم إصرار الطاعن عليه إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)</p>

الصفحة	القاعدة
١٠١٢	٣٤٢٢٤
٩٣ — استدلال الحكم بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمة تحمل الطفل المحبى عليه عند مغادرتها عنبر المستشفى في حين خلت أقوالها بمحضرة الجلسة من عدم رويتها لمتهمة تحمل الطفل المحبى عليه . يعيبه لإقامة قضائه على ما لا أصل له في الأوراق . لا يغير من ذلك أخذه بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية مادام أنه استدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحكمة والتي لا أصل لها في الأوراق . (الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)	
٩٤ — إدانة المتهم بجريمة عرضه للبيع كونا غير مطابق للمواصفات . دون بيان المواصفات التي خولفت . رغم كون هذا البيان عنصرا جوهريا يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية . قصور . كون الطعن شانى مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)	
١٠٢٦	٣٤٢٢٧
٩٥ — تصوير الحكم للواقعة بأن قصد المتهم من إحراز المخدر هو الاتجار أخذا بأقوال الشاهد . عودته لنفى هذا القصد استنادا إلى خلو الأوراق من تحريات تساند توافره . تناقض . الأسباب نفى بعضها البعض مما يدل على اختلال فكرة الحكم من عناصر الواقعة وعدم استقرارها بما يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . (الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)	
١٠٤٣	٣٤٢٣٢
٩٦ — العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥	

الصفحة	القاعدة	
		اعتبار الحكم المتهم مائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن تحييص الدعوى وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .
١٠٤٦	٣٤٢٣٣	(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٩٧ — حق الحبس طبقاً للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى امتيقاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه — إن صح وحسنت النية — انعدام المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهرى إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤٢٣٨	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٩٨ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . خلوا الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع — قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقص والإحالة .
١٠٧٤	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢)
		٩٩ — الوفاء بقيمة الشيك سابقاً على تاريخ استحقاقه أو لاحقاً له . لا ينفى قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

الصفحة	القاعدة	
		اتهاء الحكم إلى مبرئة المتهم إستنادا إلى إقرار التخالص الصادر له من المستفيد . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣) ٣٤٢٨٣ ١٠٧٣
		١٠٠ — ليس للمحكمة إبداء رأيا في دليل لم يعرض عليها . لاحتمال أن يسفر بعد إطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه من حقيقة يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . مثال لطلب سماع شاهدين في قتل ولرد عليه غير مائع . (الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩) ٣٤٢٤٠ ١٠٨٧
		١٠١ — الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته . إذا حضر هذه الجلسة على المحكمة النظر في موضوع الدعوى ولو تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى . الجزء الذي رتبته المادة ٤٠١/٢ إجراءات من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن المقصود به من لا يتم بمعارضته بعكس المعارض الذي يحصر الجلسة الأولى ثم يتخلف . فكرة الجزء لا تلتقي معه . يعين التمييز بين المعارض الذي لم يحضر مطلقا . (الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩) ٣٤٢٤٥ ١٠٩١
		١٠٢ — الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة . رد الحكم عليه بأنه يخالف الثابت بالأوراق مع أنه يشير في أسبابه إلى بدء إجراءات الضبط والتفتيش في وقت يسبق ما وقت به إذن الضبط والتفتيش . قصور يستوجب النقض والإحالة . (الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٣٤٢٥١ ١١١٤
		١٠٣ — تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير . إحالتها لقسم أبحاث التزييف .

الصفحة	القاعدة	
		انتهاؤه في تقريره إلى عدم تحرير الطاعن لصلبها وارجاؤه البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطاعن معترف بها . وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عدم التعرض له . يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
١١١٨	٣٤٢٥٢	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٤ - صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لإدانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش . تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .
١١٣٥	٣٤٢٥٦	(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٥ - عدم بيان ظروف الدعوى التى يقول الحكم إنها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها . لا يكفي في ذلك مجرد اوتياها في مسلك الضابط باختلافه حالة التليس . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالبراءة في إحراز مواد مخدرة .
١١٣٧	٣٤٢٥٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٦ - جعل الحكم دعامته في تبرئة المطعون ضده الشك في الدليل المستمد من أقوال الضابط الشاهد لصدور الاذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق ينبيء عن أن المحكمة لم تنحصر الدعوى ولم تحيط بظروفها عن بصر وبصيرة : لا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى . علة ذلك ؟ ليس من المستطاع الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى

الصفحة	القائمة	
		حقيقة ساعة صدور الاذن في رأى الذى انتهت اليه . وجوب النقض والاحالة .
١١٤٠	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٧ — إدانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن — احدى العقوبتين للتخييرين للجريمة — خطأ في تطبيق القانون . عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .
١١٥٩	٣٤٢٦٣	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٨ — العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى . لا يعول على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق . إيراد الحكم في أسبابه أن المقصود بما ورد في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين . لا يغير من خطئه في تطبيق القانون .
		وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المفضى بها .
١١٥٩	٣٤٢٦٣	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠٩ — الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل . نوعين : الأول — يتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تتعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال . الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون . الثاني — الأحكام التنظيمية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل . مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل منهم عن خمس عشرة سنة

الصفحة	القاعدة	
		<p>في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها يمس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p> <p>١١. - عدم استظهار الحكم في مدونات عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم من خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم على القيام بها . قصور . ييجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الاحالة .</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p> <p>١١١ - جناية القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجني عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المنطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره . وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى .</p> <p>إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجني عليه في مقتل وعلى مسافة قريبة واستعمال الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجني عليه الثاني في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث . لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعنان . لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يغني في ذلك ما قاله</p>

الصفحة	المادة	
		الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما . لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره .
١١٧٤	٣٤٢١٦	(الظن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		١١٢ — إقرار الحكم للقاصة التي أجراها مكتب الخبراء بين الزيادة والعجز في مهدة الطاعن واتهاؤه إلى إدانته باختلاس الفرق بين العجز والزيادة دون أن يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأدوات والمهمات المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع ما اختلس منها وكذلك الزائد فيها ومبررات إجراء المقاصة . قصور . مجرد وجود العجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .
		وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين . المادة ٣١٠ إجراءات . التسبيب المعتبر: تحرير الأسانيد والجحج المبني الحكم عليها والمنتجة له من حيث الواقع والقانون في بيان مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به .
١١٨٤	٣٤٢٦٨	(الظن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		١١٣ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه : أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها .
		الدفع بتزوير صور الأوراق التي تم الحرد على أساسها . دفاع جوهرى . من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
١١٨٤	٣٤٢٦٨	(الظن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)

١١٤ — وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداهما في تفصيل للرد على الدفوع الجوهرية وحتى يتحقق قصد الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن أعمال رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون .

بتر الحكم جزء من مضمون تقرير الصفة التشريعية بما قد يحيل ذلك الدليل الفني عن المعنى المفهوم لصريح عبارته . قصور في البيان . يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما يشبه الطاعنون من تعارض أقوال المحني عليهما وتقرير الصفة التشريعية ويحول بينها وبين أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢١١ ٣٤٢٧٣

١١٥ — القصد الجنائي في جريمة التبيد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه .

إقتصار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة التبيد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة "الفصل" بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لاتوافره أركان جريمة التبيد .

(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ١٢٥٣ ٣٤٢٨٠

١١٦ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون متوياً من الإبلاغ بالسوء والإضرار بالمبلغ ضده .

وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بعنصريه . مثال لتسبيب قاصر في هذا الخصوص

(الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ١٢٥٥ ٣٤٢٨١

١١٧ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض .

اقتصار المحكمة . تبريرا لإطراحها الشهادة الطبية المقدمة من المحامي إثباتا لعذر المرض الذي منع المتهم عن حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما اتهمت إليه إلى رأى فني يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .

(الطن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ١٢٥٨٣ ع ٢٨٢

١١٨ — المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا التخلف — إذا استطلات مدته عن التقرير بالاستئناف في الميعاد .

قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدليله . إقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم انغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور . وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بمحضر الجلسة أن الشهادة "غير متفقة" لا يكفي .

ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغني عن وجوب اشتمال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضاءها في شأنها .

(الطن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ١٢٦١ ع ٢٨٢

الصفحة	القاعدة	
		١١٩ — إدانة الحكم للتهمة بالجرائم الثلاث المحال للحاكمة عنها وهي حيازة وإحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢ و ١٧٤ عقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . إقتضاره في سرد الواقعة ومؤدى الأدلة على تهمة حيازة وإحراز المخدر دون تهمة تقديم المخدر للتعاطي وعدم ذكره المادة المنطبقة على التهمة الأخيرة المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ضمن المواد التي طبقها . قصور .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٢٠ — مقتضى مخالفة الحكم للقانون لعدم تطبيقه العقوبة المقررة للجريمة الأشد — تقديم المخدر للتعاطي — أن تكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده . إغفال الحكم بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها . يعيبه بالقصور . للقصور الصادرة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٢١ — عقوبة جريمة تقديم المخدر للتعاطي هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز التزول بها عن العقوبة النالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خفاف تطبيق القانون يستوجب النقض .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

الصفحة	المادة
	<p>١٢٢ — بيانات حكم الإدانة التي أوجبها القانون .</p> <p>إدانة الحكم للطاعن بجرمة تبديد. تعويله في ذلك على مضمون محضر الضبط وأقوال المجنى عليها دون أن يورد ، يؤدي ذلك المحضر وما شهدت به المجنى عليها . يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون .</p> <p>وجوب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢)</p>
١٣٥٣ ع ٣٠٤	<p>١٢٣ — جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة .</p> <p>المادة ٤٤ مكررا عقوبات .</p> <p>وجوب أن يبين الحكم للإدانة بها فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة أو أن تكون الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العلم وأن يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه .</p> <p>مثال لتسبيب معيب في جريمة إخفاء جرار متحصل من سرقة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢)</p>
١٣٥٦ ع ٣٠٥	<p>١٢٤ — استبعاد الدلائل المستند من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوصها .</p> <p>وهدم الاعتداد به في الإثبات . لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .</p> <p>اكتفاء الحكم في تبرئة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عند ما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه نفاذا لأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوناته من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر</p>

الصفحة	المادة	حكم
		من ضبط بعض آخر من المواد المخدرة ويقول كلمته فيه أو يبين مدى صلتها بالإجراء الأول . قصور .
١٣٦٣	٣٤٣٠٧	(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		١٢٥ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .
		اعتماد الحكم . في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
١٣٩٦	٣٤٣١٤	(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		١٢٦ - أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن ثماني عشرة سنة نظمها القانون ١٥٢ سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين .
		خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكري رقم ٦٩ سنة ١٩٥٠ في المنشأة الصناعية التي لا تتجاوز تكاليف إقامتها الفاجنيه . سند ذلك .
		وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله في الأنشطة التي حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للمنشأة لتعديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والعقوبة التي يقضى بها . إغفال الحكم لإبراز هذه العناصر . قصور . يستوجب النقض والاحالة
١٤١٤	٣٤٣١٨	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٢٧ - اضطراب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها . تقريره تارة أنها بيع مخدر في مكان وتارة أخرى أنها تخلى عن المخدر في مكان آخر . يفصح عن عدم استقرار الواقعة

الصفحة	القائمة	
		وعناصرها في ذهن المحكمة . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٢٨ — المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . توجب كفالة حق الدفاع لكل أطراف الخصومة . كون المتهم مرتدًا عن الاسلام لا يغير من ذلك . علة ذلك .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٥)
		١٢٩ — المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك . الأصل اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول . متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال . إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه . تتوافره جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لإنهاء الحكم . رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولاً منه بخلو الأوراق من دليل على توافر جريمة الجلب . خطأ .
١٤٥٤	٣٤٣٢٦	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٣٠ — الاعتراف الذي يعول عليه . يجب أن يكون اختيارياً صادراً عن إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره .

دفع الطاعن ببطالان اعترافه لصدوره تحت تأثير الاكراه نتيجة وثوب سكلب البوليسى عليه مما ترك به آثارا . على المحكمة إن رأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين تلك الاصابات وتنفي قيامها فى دليل سائق .

قول الحكم ردا على هذا الدفع بأن الاصابات التى أشير اليها بالتقرير الطبى ترجع إلى مقاومة المجنى عليها . دون أن يفتن للاصابات اى اخرى التى حدثت بالطاعن فى عملية الاستعراف اللاحقة . يعيب الحكم . ما أورده الحكم من أدلة أخرى لا يغنى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة .

(الطن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٢٧ ١٤٥٩

١٣١ — إغفال حكم الإدانة ببيان الاصابات التى أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوهها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفنى . قصور .

(الطن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٢٨ ١٤٦٤

١٣٢ — الوعد أو الاغراء . يعد قرين الاكراه والتهديد لماله من تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار والاعتراف أساس ذلك ؟

الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .

على المحكمة إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف . أن تبحث الصلة بينه وبين الوعد أو الاغراء ومدى تأثيره على الاعتراف . مثال لتسبيب معيب .

الصفحة	القاعدة	
١٤٧٢	٣٤٣٣٠	<p>الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي سقوط أحدها أو استبعادها يتعذر معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما انتهت إليه المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p>
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	<p>١٣٣ - شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقوانين واللوائح والأنظمة خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . اتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه وإعقاله بحيث باقى الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره في الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله .</p> <p>مثال في قتل خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)</p>
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	<p>١٣٤ - عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي وإدائته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين المجنى عليه امتنادا إلى دليل قتي - قصور يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)</p> <p>راجع أيضا : بناء</p> <p>(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٢١)</p> <p>وجريمة</p> <p>(القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٨)</p> <p>وحكم</p> <p>(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٧٦)</p>

وخيانة

أمانة

(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٣٠)

ودهوى جنائية .

(القواعد أرقام ٥٠ ، ٥٢ ، ١٠٢ ، بالصحائف أرقام ٤ - ٢٠

ر ٢١١ ، ٤٦١)

ومشغولات ذهبية .

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ١٩٠)

ونقض .

(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٣٥)

(ب) التسييب الغير معيب :

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش .

أمر موضوعي . تقديره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . أمثلة .

٨١ ١٤٢٢ ... (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)

٨٢٥ ٢٤١٨٧ ... (والطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

٢ - تفسير عبارات محضر التحريات . من سلطة محكمة

الموضوع . انتهاء الحكم إلى أن عبارات محضر التحريات تفيد أن المتهم كان يحوز بالفعل مواد مخدرة وقت صدور الإذن بتفتيشه . المجادلة في ذلك . لا تصح .

٨١ ١٤٢٢ ... (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)

٣ - انتهاء الحكم إلى أن التحريات شملت نشاط المتهم

في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي الذي قام بها والتي تم بها الضبط . كفاية ذلك لصحة التحريات وإذن التفتيش .

٨١ ١٤٢٢ ... (الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إطمئنان المحكمة إلى أن تحريات مأمور الضبط القضائي وأقواله كافية لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر إلى الطاعن . وبالتالي لاستصدار إذن بتفتيشه . وعدم اقتناعها . في الوقت ذاته . بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لا تناقض .
٨١	١٤٢٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٥ — الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها موضوعي . الجدل في شأنه أمام النقض . غير جائز . مثال لتسبيب سليم في أطراح شهادة مرضية قدمت لتبرير تخلف المعارض عن الحضور .
٨٩	١٤٢٤	(الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
١٢٩٣	٣٢٩٠	(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٦ — الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ، وبعدم تعيين الطاعن حارسا ، وبوجود المحجوزات . من الدفع الموضوعية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . إثارتها أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل .
٨٩	١٤٢٤	(الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٧ — عدم جواز النعي على المحكمة الاستئنافية عدم الرد على دفاع لم يبد أمامها .
٨٩	١٤٢٤	(الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٨ — متى يعتبر الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
		مثال في أخذ المتهم بالقدر المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٩٣	١٤٢٥	(الطن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)

الصفحة	المادة	حكم
		٩ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بالأدلة المباشرة وبالاقتناع والاستقراء وكافة المحكمات العقلية بشرط اتفاق ذلك مع حكم العقل والمنطق . أمثلة .
١٠٠	١٤٢٧	(الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣) — — —
٣٥٧	١٤٨١	(والطعن رقم ١١٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) — — —
٤٧١	١٤١٠٦	(والطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) — — —
٧٣٤	٢٤١٦٤	(والطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) — — —
		١٠ — لمحكمة الموضوع الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . مثال .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — —
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) — — —
		١١ — تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . موضوعي . الجدل في ذلك أمام محكمة القضاة . غير جائز .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — —
		١٢ — لمحكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء . بغير معقب .
		عدم التزامها بالرد استقلالا على دليل لم تأخذ به .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — —
		١٣ — مثال تسبيب غير معيب في خصوص التناقض بين الدليلين القولي والفني .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — —
		١٤ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعي . أمثلة .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — —
٧٣٤	٢٤١٦٤	(والطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) — — —

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . عدم لزوم الرد عليه ردا صريحا .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
٣٥٧	١٤٨	(والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٢)
١٣٠٧	٢٤٢٩٤	(والطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٢)
		١٦ — عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشاهد إلا ما يقيم عليه قضاءه .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
		١٧ — تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
		وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يقبل .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
١٤٠٠	٢٤٣١٥	(والطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢)
		١٨ — الاشتراك يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		١٩ — مثال لتسبيب سليم في بيان توافر عناصر جريمة استعمال محرر مزور .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢٠ — حسب الحكم لإيراد الأدلة المنتجة على وقوع الجريمة المستندة إلى المتهم . مفاد التفاته من جزئيات إطراحه لها .
١٦١	٤٠ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
١٢٨٦	٢٨٩ ع ٣	(والطن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢)
		٢١ — الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكاملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع . تقدير قيامه . موضوعي . مثال لسرقات لا ارتباط بينها .
١٧٢	٤٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢٢ — التناقض الذي يعيب الحكم . ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة . مثال .
١٧٧	٤٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٧١٤	١٦٠ ع ٢	(والطن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
١٤٣١	٣٢٢ ع ٣	(والطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٢)
		٢٣ — التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التبديد . غير لازم . كفاية لإيراد الوقائع الكافية لاستظهاره . مثال .
١٧٧	٤٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢٤ — الدعوى المدنية ترفع في الأصل إلى المحاكم المدنية . إباحة رفعها استثناء إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يكفي في بيان وجه

الصفحة	القائمة	
		الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه من الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . مثال .
٢٦٢	١٤٦٣	(الظن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٢٥ - الاختصاص المكنى لإحدى الجرائم المرتبطة .
		المادة ١٨٢ إجراءات .
		جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة . إرتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التي سرقت من دائرتها هذه السيارة . لا عمل للدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح .
		التفات الحكم عن الرد على هذا الدفع لا يعيبه لظهور بطلانه .
٢٦٢	١٤٦٣	(الظن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٢٦ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة . مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به دلائلها .
		لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفره . النعي بالقصور في هذه الحالة غير مقبول . لا يعدو الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٢٦٢	١٤٦٣	(الظن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٢٧ - طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٣٠١	١٤٧٠	(الظن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢٨ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .
٣٠١	١٤٧٠	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
١٢٣١	٢٤٧٦	(والطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٢٩ — وزن أقوال الشهود من حق محكمة الموضوع دون معقب عليها . لها الاعتماد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها . أخذها بشهادة الشاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣١٩	١٤٧٢	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
١٢٣١	٢٤٧٦	(والطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٣٠ — تطابق الدليل القولي مع الدليل الفنى . ليس بلام . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٣١٩	١٤٧٤	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٣١ — إيراد الحكم لما أثاره الدفاع من التناقض بين الدليلين القولي والفنى . ليس بلام مادام أن ما أورده يتضمن الرد على ذلك الدفاع . تأصيل ذلك : عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال .
٣١٩	١٤٧٤	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٣٢ — للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه دون بيان العلة في ذلك أو بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها . مثال التسبب غير معيب .
٣١٩	١٤٧٤	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

المرحلة	القاعدة	
		٣٣ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر. إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأنبها الجاني ويتم عما يضمره في نفسه. استخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. مثال.
٣١٩	ع ٧٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٣٤٠	ع ٧٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٣٤ — إيراد الحكم نقلاً عن التقرير الطبي أن الإصابات الناتجة عن الأعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته. يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة التي أخذهم بها.
٣١٩	ع ٧٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٣٥ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما هما مناط الإعفاء من المسؤولية. وجود الجاني في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب. الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذناً بتوفر عذر قضائي مخفف. لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو أطراحه. لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان.
٣٤٠	ع ٧٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٣٦ — تساند الأدلة. لا يشترط أن يبنى كل دليل اعتمد عليه الحكم ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى. الأدلة يكمل بعضها بعضاً. منها مجمعة تكون عقيدة القاضي. لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة.

الصفحة	القائمة	
		يكفى أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(والطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		٣٧ - النعى على الحكم بعدم إirاده لدفاع الطاعن بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار الخدر أو الرد عليه . لا محل له . المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة على استقلال . الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٣٨ - تقرير الشاهد بجلاسة المحاكمة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان . وسكوت الطاعن والمدافع عنه عن استجوابه . تعويل المحكمة على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى . النعى على المحكمة أنها لم تلج على الشاهد حتى يدلى بشهادته . غير مقبول .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٣٩ - النعى على المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى اليوم التالى مع حجز المتهم مما فوت عليه فرصة تقديم مستند يبرر به سبب وجوده بمكان الحادث . غير مقبول . حجزها المتهم حتى الجلسة التالية . استعمال لحقها بمقتضى المادة ٣٨ إجراءات . دفاع الطاعن بأن ظروفه لم تمكنه من تقديم الدليل على سبب وجوده بمكان الحادث . دفاع غير منتج في الدعوى . لا تريب على المحكمة إذا هي لم تحفقه أو أغفلت الرد عليه .
٣٦٩	١٤٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤٠ — تعديل المحكمة الاستئنافية لقيمة التعويض بالزيادة أو النقص . أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية . عدم جواز مناقشته أمام النقض .
٤١٦	٩١ ع ١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٤١ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير مبلغ التعويض حسبما تراه مناسبا من مختلف ظروف الدعوى . هي غير ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للتعويض عناصره القانونية .
٤١٦	٩١ ع ١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٤٢ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المبدي من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة — سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عنه ضمنا فلا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .
٤٢٣	٩٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
١٣٦٧	٣٠٨ ع ٣	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		٤٣ — عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه لا يعيب الحكم . مثال في جريمة إنتاج خبث يقل عن الوزن المقرر .
٤٢٣	٩٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٤٤ — تقدير الخطأ المستوجب المسؤولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .
٥٠٦	١١١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

الصفحة	المادة	حكم
		٤٥ — العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية .
٢٦٠	١١٥ ع ٢	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ٤٦ — إطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٢٦٠	١١٥ ع ٢	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ٤٧ — وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتمويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . مرجعه إلى محكمة الموضوع . مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض لا تجوز .
٣٠٠	١١٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٧٨٩	١٧٨ ع ٢	(والطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢ ٥/٢٢)
		٤٨ — مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنهه المادة المضبوطة .
٣٩٠	١١٨ ع ٢	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤٩ — محكمة الموضوع . تشككها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية مادام حكمها يفيد تقييدها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لما ذكره المتهم بمحض مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . المعنى عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير سديد .
٥٤٠	١٢٢ ع ٢	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	المادة	
		٥٠ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر بل بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه . استخلاص نية القتل موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال لاستخلاص سليم لنية القتل .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٥١ - الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بوردها الحكم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٥٢ - تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلاص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . إثارة ذلك أمام محكمة القضا جدل موضوعي لا يجوز .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦٣٦	٢٤١٤٣	(والطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
٧٧١	٢٤١٧٢	(والطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٨٣٩	٢٤١٩٠	(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٦٦	٢٤١٩٥	(والطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٥٣ - للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا حقا إلى النتيجة التي انتهت إليها مثال لاستنباط صحيح .
٥٩٦	٢٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

الفاصلة	الصفحة	
		٥٤ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه . النعى على المحكمة عدم تحدثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح . ما دامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الظن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٥٥ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها — تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبب سائق فى نفي حالة الدفاع الشرعى .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الظن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٨٥٥	٢٤١٩٣	(والظن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٢١٦	٢٤٢٧٤	(والظن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٦ — حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما يشرع لرد العدوان . مثال لاستخلاص سائق للتدليل على انتفاء حالة الدفاع الشرعى .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
١٣٥٠	٢٤٣٠٣	(والظن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		٥٧ — استظهار الحكم — بعد إيراده ما يكفى لثبوت العنصر المادى للجريمة — أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدى من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	٢٤١٤٨	(الظن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	المادة	
		٥٨ — تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلامعقب . مادامت تقيمه على أسباب سائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وبطلان التفتيش . كاف وسائغ . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .
٦٦٧	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥٩ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .
		كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .
		كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استغلصت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لممارسة السرقة .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦٠ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦١ — جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختلس مسلما إلى الموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميريا . أو مملوكا لأحد الأفراد .
٦٨٧	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦٢ — ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولولم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٩٦	٢٤١٥٤	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦٣ — تقرير الشاهد بمحضر الجلسة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة لا يفيد تناقضاً مع ما حره بمحضر ضبط الواقعة من أنه قابل أحد المتهمين .
٦٨٧	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٦٤ — التناقض الذي يعيب الحكم — هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . عدم استناد الحكم إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم في المواد المخدرة — لافي بيان الواقعة ولا في ثبوتها . استدلاله في إدانة لطاعن بجريمة إحراز أفيون بغير قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الإتيان بفضالة كمية المخدر المصهور دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب .
٧٠٤	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٦٥ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر . لا يعيبه .
		وجود المخدر مجرداً لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦٦ — توافر أركان جريمة المسادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتحقيق الفعل المسمى والقصد الجنائي العام . عدم امتثالها قصدا خاصا من الإحراز . مثال .
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٦٧ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينفى به التناقض .
٧١٤	٢٤١٦	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٦٨ — تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبب سائق في نفى قيامه .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٦٩ — إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهائه إلى ترثته من تهمة القبض . صحيح .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٠ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لبرئته المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . مجادلته في ذلك أمام القضاء . لا تجوز .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
١٣١٣	٢٤٢٩٠	(والطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٢)
١٤٤٠	٢٤٣٢٣	(والطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٧١ — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية اثبات الحكم إدانة المحكوم عليه من الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناته .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٢ — خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده . التفاته عنها .
		نعي الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير مديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعي أن الحكم قد عول عليها في قضائه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . لها ألا تعول عليه متى تراءى لها مخالفته للحقيقة والواقع .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٤ — انتهاء احكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطرحة اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلتها في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٧٥ — عدم لزوم أن ترد شهادة الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريبه المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أي من إطارات الجوار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٧٦ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٧٧ — اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه وشاهده .
		مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .
٧٨٩	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٧٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترواح إليه
		من الأدلة ، وبأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل
		الدعوى .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٣٠٤	٢٤٢٩٣	(والطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٧٩ — التناقض في أقوال المجنى عليه . لا يعيب الحكم .
		مادام قد استخلص الإدانة منها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(للطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٨٠ — انقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة
		عن جنحة إعطاء شك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث
		سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى
		للحكم . صحيح .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٨١ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراح
		الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	حكم
٨٣٠	٢٤١٨٨	٨٢ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيبانه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا يتفرد أحدهما دون الآخر . (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٨٣ - الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية لمجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ ، ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٨٤ - جـواز الأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص من آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٨٥ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . ليس بلام شرط ذلك . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٨٦ - حق محكمة الموضوع في استمداد اقتناؤها من أي دليل تظمن إليه . مادام له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى . (الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٤٤	٢٤١٩١	٨٧ - الطرق الاحتمالية في جريمة النصب . مثال لتسبيب صائح على توافرها . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٤٨	٢٤١٩٢	٨٨ -

الصفحة	القاعدة	
		٨٨ — بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتمالية على المجنى عليه بالاداة واتخاذها بها . غير لازم . مادامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . وما دام من شأن تلك الطرق الاحتمالية أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه .
٨٤٨	٢٤١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٨٩ — إيراد الحكم أن استعمال الطرق الاحتمالية كان من شأنه الإيهام بمشروع كاذب . لا يعيبه . مادامت الواقعة كما أثبتتها — والتي لا يثار فيها الطاعن — من شأنها الإيهام بواقعة مزورة .
٨٤٨	٢٤١٩٢	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٩٠ — الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطئ " بسقوط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدح في سلامته .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٩١ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر محضر التحريات ليطابق اسم المتهم كاملاً . رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أي تحشير أو إضافة وقضاؤه بصحة القبض والتفتيش لتمامهما تنفيذ الإذن . صحيح . أسامه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعاصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها .
		استطراد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير . نافلة لم يكن لها تأثير في قضائه .
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	العدد	
		٩٢ — المحكمة لا تورّد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها . لها الأخذ من أقوال الشهود بما تظنّ إليه وإطراح ما عداه دون التزام ببيان العلة .
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٩٣ — الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		٩٤ — حالتا الإصفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما . مثال لتسبيب غير معيب .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٩٥ — حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملا بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش . قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقبل في سلامته .
٩٣٦	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		٩٦ — تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٩٧ — اختلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

الصفحة	المادة	
		٩٨ — طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجبه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بإجابته . مثال .
٩٧٥	٣٤٢١٧	(الطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(والطن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٩ — النعمى على الحكم بالتناقض فيما أورد من أن الطاعن الأول هو الأصيل في الدعوى المدنية وأمل محاميه الطاعن الثاني المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول أن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يمدّه بالمعلومات . مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٠٠ — دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث .
		تحصيل الحكم الابتدائي له ورده عليه بما يكفي لدحضه .
		تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه مفاده إطراح هذا الدفاع . هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا . الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة . ما يثار حوله جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٠١ — جريمة التجمهر . أركانها . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ، عدم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين لتوافرها . مثال .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠٢ — النعي بتعويل الحكم على أقوال شاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		١٠٣ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها . عدم تمسك الطاعن أمام المحكمة بحقه في الإعفاء إعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		١٠٤ — المادة الأولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ التي تلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بخازنهم أو لحسابهم بخازن آخرين . نصها عام لا يستلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة .
		دفع الطاعن تهمة عدم عرضه تقاوى للبرسيم للبيع بقالة أن موحد زراعته لم يكن قد حل وقت الضبط . دفاع ظاهر البطلان .
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢)
		١٠٥ — إيراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في القضاء برد السند وبطلانه والتي من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة . لا يضيره . من حق القاضي الجنائي الاعتماد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .
١١٧٩	٣٤٢٦٧	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠٦ — جريمة الإهانة . يكفي لتوافرها أن تحمل العبارات المستعملة معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة دون اشتراط أن تشمل العبارات مبا أو قذفا أو إسناد أمر معين . المادة ١٣٣ عقوبات .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢)
		١٠٧ — تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢)
		١٠٨ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث على توجيهها . تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي غير لازم . ما دام قد ثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢)
		١٠٩ — توافر صفة الموظف أو من في حكمه — في المجنى عليه — وتحقيق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . ما دام استدلالها صليبا مستندا إلى ما له أصل صحيح في الأوراق .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٧٢)
		١١٠ — دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى . التفات الحكم عن ذلك

الصفحة	القاعدة	حكم
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه ما دام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>١١١ — حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لا يقبل مناقشة دليل بعينه على حدة لتساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومشتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه .</p> <p>مثال لتسبيب سائق في التدليل على حريق عمد من اعتراف بالسرقة مع أدلة أخرى .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>١١٢ — حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه .</p> <p>مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفاع بأن الاعتراف كان وليد إكراه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>١١٣ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه متى اطمأنت إلى صحته .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١١٤ — ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . إطراح الحكم دفاع الطاعن بأن احرازه السلاح الناري كان صدورها لأمر رئيسه صحيح في القانون .
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١١٥ — لا يجزى الطاعن ما يشيره في شأن نوع الذخيرة المستعملة ما دام الثابت أنه أقر باطلاق النار على المجنى عليه من البندقية المضبوطة معه وثبت من التقرير الطبي الشرعي أن تلك البندقية وإن كانت من نوع الجريتر إلا أنها تتعلق بالخرطوش .
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١١٦ — لا إخلال بحق الدفاع إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء معاينة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاهدي الإثبات . ليس له النعي على المحكمة قعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها . الدليل الذي يستمد منهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحيته الدليل الذي استنتجته المحكمة من أقوال شاهدي الإثبات .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		١١٧ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينجحها . ضآلة كمية المخدر أو كبرها من الأمور التي تقع في تقدير المحكمة . اقتناع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي بأن إحراز كمية المخدر كان بقصد الاتجار . النعي عليها بالقصور في التسبيب غير مديد .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)

١١٨ — المادة ٢٨٩ إجراءات . تحويلها للمحكمة الاستئنافية
عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تنازل
المدافع عن الطاعن عن سماع شاعدي الإثبات وعدم دفعه ببطلان
أقوالهما . تعويل المحكمة على أقوالهما في التحقيقات دون سماعهما .
صحيح .

(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٣٤٢٧٥ ١٢٢٤

١١٩ — إذا كان ما تغياه الطاعن فيما أثاره هو التشكيك
في الدليل المستمد من أقوال شاعدي الإثبات التي اطمأنت إليها
المحكمة وأخذت بها فهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تآزم
المحكمة بالرد عليها . الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت
التي أوردتها مما يفيد ضمنا أنها أطرحتها . مثال في مواد
محدرة .

(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٣٤٢٧٥ ١٢٢٤

١٢٠ — لا تريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد
اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها
وكذلك إلى السيجة التي انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد
على ما يشير الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر
المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٣٤٢٧٦ ١٢٣٢

١٢١ — الدع بشيوع التهمة لا يسأهل من المحكمة ردا
خاصا . قضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها
يفيد إطراحها له .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٩) ٣٤٢٧٦ ١٢٣٢

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٢٢ — المادة ٢٨٩ إجراءات . تخويلها المحكمة الاستغناء . عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحا أو ضمنيا .</p> <p>محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . لا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .</p> <p>سكوت المدافع من الطاعن عن التمسك بطلب سماع أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه . التفات المحكمة الاستئنافية التي لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبدى أمامها . النعى عليها بعدم تحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه . غير سديد .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	<p>١٢٣ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزمها لإجرائه . استخلاص الحكم أن الحيابة الفعلية كانت للمجنى عليه . النعى عليه . بعدم تحقيق دفاع الطاعن في حيازته الفعلية للعقار غير سديد .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢٤٥	٣٤٢٧٨	<p>١٢٤ — جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . بتحقيقها متى كان المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للسادتين ١١١ ، ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ملكه وتوجه نيته إلى اعتباره مملوكا له . مثال لتسبيب سائق .</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p>
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		١٢٥ — يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف الدعوى وملايساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
		النعي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٢٦ — لا يقدح في سلامة حكم البراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أي عيب وتكفي وحدها الحمله . مثال .
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٢٧ — استخلاص الحكم لسلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها . تزيده إلى بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها . عدم تعويله في قضائه برفض الدفع ببطلان التفتيش على ما تزايد إليه . لا يعيبه ما استورد إليه من قرارات قانونية خاطئة لم يكن بحاجة إليها ولم يكن لها أثر في منطقه أو في النتيجة التي خلص إليها .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٢٨ — الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبيد . موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

١٢٩ — شرط إعتبار المدعى المدني تاركاً دعواه لتخلفه عن الحضور . أن يكون قد أعلن لشخصه . المادة ٢٦١ إجراءات . لا محل للنعي على الحكم مدم إجابة الطاعن إلى طلبه إعتبار المدعى المدني تاركاً دعواه رغم تخلفه عن الحضور . ما دام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه وإنما يستند إلى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف . لا جناح على المحكمة إذ التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤) ١٣٣٨/٣٤٣٠٠

١٣٠ — رابطة السببية . يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث . من سلطة محكمة الموضوع .

تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لها الأخذ بما تراه إليه منها والتعويل على قول لشاهد في أي مرحلة ولو عدل عنها .

(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤) ١٣٣٨/٣٤٣٠٠

١٣١ — البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته . لا على المحكمة التفاتها عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق ما دامت قد تفت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب كافية وسائغة .

(الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠) ١٣٥٠/٣٤٣٠٣

الصفحة	القائمة	
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	<p>١٣٢ - الدنع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن . ردا عليه . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب .</p> <p>(الطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)</p>
١٤٠٠	٣٤٣١٥	<p>١٣٣ - المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المسؤولية الجنائية .</p> <p>سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . هي غير ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى الرأي الذي استندت إليه . استناد سليم لا يجافي العقل والقانون .</p> <p>مثال تسبب سائق في إطراح الدفاع بانعدام المسؤولية لحالة عقلية .</p> <p>(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)</p>
١٤٠٠	٣٤٣١٥	<p>١٣٤ - الضرب بقبضة اليد على العين . إمكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره . سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بخبير .</p> <p>عدم جواز النعي على المحكمة عدم إجراءات تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .</p> <p>(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)</p>
١٤٠٠	٣٤٣١٥	<p>١٣٥ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها من صور أخرى . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٣٦ — الدفاع الموضوعي . لا يستأهل من المحكمة ردا مستقلا . كفاية إيراد الحكم أدلة الثبوت السائغة التي اعتمد عليها . ردا عليه .
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(الطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		١٣٧ — تحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان في أجازة مرضية . المادة ١١٢/٢ عقوبات . النعمى على الحكم بتجريد الطاعن من صفته كمأمور تحصيل لكونه في أجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس خير سديد .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٣٨ — إغفال الحكم الرد على بعض أدلة الاتهام . لا يعيبه .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٣٩ — صدور توكيل مصرفي من الطاعنة إلى زوجها يقتصر على إثبات صفته في التعامل باسم موكلته لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعنة .
		إتهام المطعون ضده بتبديد المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لإيداعه حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة متخذة هذا التوكيل سنداً لانتفاء المانع الأدبي . رفض الحكم فلك الدفع تأسيساً على قيام هذا المانع فيما جاوز البنك من معاملات . صحيح .
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٤٠ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . يستقل به قاضي الموضوع بلا معقب .

واخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٤٩٢)

وامتراك .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢)

وتحقيق .

(القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ٩٧٩)

وتعد .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩)

وتموين .

(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٦٥)

وجريمة .

(القاعدة رقم ٢٧٨ بالصحيفة رقم ١٢٤٥)

وحكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل "

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٤٦٥)

ودعوى مدنية

(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٧٤)

ودفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره "

(القاعدة رقم ٢٧٥ بالصحيفة رقم ١٢٢٤)

وشيك بدون رصيد .

(القاعدة رقم ٣٢٤ بالصحيفة رقم ١٤٤٦)

وقانون .

(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٣٣)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٢٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٣٢)

المادة	المصنف	الحكم
		مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ - سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجهل . لا يعيبه مثال .
١٢ ع ١٤	٤٢	(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ - خلو الحكم من إثبات مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط . لا يعيبه .
٢١ ع ١٤	٧٦	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٣ - تزيد الحكم باتخاذ من أسلوب الطاعن في التداعي باشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلا على سوء القصد في جريمة تبديد . لا يعيبه مادام قد أورد الوقائع التي تكفي لاستظهار القصد الجنائي .
٤٣ ع ١٤	١٧٧	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٤ - تزيد الحكم بإشارته في صدر بيانه لواقعة الدعوى إلى سبق بسطها في مذكرة النيابة وإحالته إليها . لا يعيبه مادام لم يكتف بذلك وعاد فسرده الواقعة في بيان تتحقق به أركان الجريمة وأدلتها .
٦٣ ع ١٤	٢٦٢	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٥ - الاشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بحل عام . تحققه بتقديم أوراق اللعب للاعبين . استطراد الحكم إلى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمسائلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه - تزيد لم يكن الحكم في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .
٧٥ ع ١٤	٣٢٧	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

الصفحة	القائمة	
		٦ - نقل الحكم عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة المخدر مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلو كفتي الميزان من أية آثار لمادة مخدرة . لا يعيبه . إذ أن ما أورده من ذلك لم يكن له أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها على ما أثبتته تحليل الجوهر المخدر المضبوط وتحليل غسيل معدة المتهم .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٧ - الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم لا يعيبه . الخطأ في تحديد المجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة . لا يجدي .
٣٥٧	١٤٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٨ - إغفال الحكم لإيراد إصابة المجنى عليه التي لم يكن لها دخل في أحداث الوفاة ولم تكن محل اتهام . لا يعيبه . متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها .
٣٧٩	١٤٨٤	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٩ - عدم بيان الحكم في جريمة القتل للجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل . لا يعيبه مادام أنه بين الجروح جميعا ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره .
٣٧٩	١٤٨٤	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٠ - اعتناق الحكم الإعفاء من العقاب على أساس اعتراف الراشدين . لا يعيبه تزيده فيما انطوى عليه من قرارات قانونية خاطئة عن حالة الضرورة .
٤٧٩	١٤١٠٦	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		١١ — إحالة الحكم في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه منها .
٥٤٨	٢٤١٢٠	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١)
١٠١٥	٢٤٢٢٥	(والطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		١٢ — استطراد الحكم . خطأ . إلى أن الاشتراك كان بطريق التحريض . لا يعيبه . ما دام قد دلت على قيام الاشتراك من ظروف الدعوى وملايساتها تدليلاً سائفاً .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١٣ — الخطأ في بيان مصدر الدليل . لا يضيع أثره . ما دام له أصل صحيح في الأوراق .
		حق محكمة الموضوع في التعويل على قول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . والالتفات عما عداه . دون أن تلتزم ببيان العلة
٦٨٢	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١٤ — مثال لاستطراد مما لا يعيب الحكم في نفي تهمة القتل .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		١٥ — عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادي والأدبي . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		١٦ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الإدانة منها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى لا يجب إثارته أمام محكمة النقض .
٩٨٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٨ - تزيد الحكم فيما استطرد إليه من بيان أوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بني عليها ولا أثره في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها . مثال في مواد مخدرة .
٩٨٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٩ - النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد غير مستج إذا لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال في مواد مخدرة .
٩٨٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٢٠ - إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك : حق محكمة الموضوع في الاعتماد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها . عدم إيراد الحكم تلك التفاصيل يفيد إطراحه إياها .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٢١ - نفى الحكم قصد الإنجاء عن المتهم لا ينال منه إرادته في بيان واقعة الدعوى أن المتهم قد اعترف لأثر ضبطه بقيام نقل المخدر لحساب آخر .
١٠٣٩	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض . قول الحكم استدلالاً على جدية التحريات أن التفتيش أسفر فعلاً عن ضبط المتهم محرراً المواد المخدرة . تزيد لا يؤثر في سلامته ، ما دامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب سائغة بأن الإذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره . (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
١٠٨٠	٣٤٢٤٢	٢٣ — خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم للضابط إقراراً لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٢١	٣٤٢٥٣	٢٤ — ذكر الحكم رقم القرار الأصلي المنطبق دون القرار المعدل له . لا يعيبه . مادام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	٢٥ — النعي على الحكم القاضي بالبراءة إغفاله الإشارة إلى تبرير المجنى عليه لاختلاف أقواله وسكوته عن مناقشة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي وتحريات الشرطة لا محل له ما دام يبين من مدوناته أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفصحت عن عدم اطمئنانها لأدلة الثبوت للأسباب التي أوردتها . (الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٢٥	٣٤٢٥٤	٢٦ — محكمة الموضوع لا تلزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دامت قد رجحت دفاع المتهم

الصفحة	القاعدة	
		أو داخاتها الريبة في عناصر الاتهام . إغفال التحدث عنه يفيد إطرأحة .
١١٢٥	٣٤٢٥٤	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢) ٢٧ — خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالب أن هذا التاريخ لا يتصل بالحكم القانون على الواقعة . وما دام الطاعن لا يدعى أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٣/١٩٧٢) ٢٨ — التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٧٢) راجع أيضا : حكم " بيانات التسبيب " . (القاعدة رقم ٢١٦ بالصيغة رقم ٩٧٢) وحكم " تسببه . تسبيب غير معيب "
		حجية الحكم :
		١ — فقد ورقة من نسخة الحكم الأصلية كفقدها كاملة . هذا الحكم لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المقضي . استيفاء الإجراءات المقررة للطعن بالنقض . وجوب القضاء باعادة المحاكمة . المادتان ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات .
٢٣٢	١٤٥٥	(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٧٢) ٢ — المادة ٤٥٤ إجراءات . تدل على أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون . وإذا توفر سبيل الطعن وضيعه صاحب الشأن فلا يلزم

الصفحة	القاعدة	
		إلا نفسه . ويعتبر الحكم عنواناً للحقيقة وحجة على السكافة . ولا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدي . قصد الشارع أن يجعل طرق الطعن المذكورة في القانون على سهيل الحصر حداً يجب أن تقف عنده ضمناً لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .
٢٩٦	١٤٦٩	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٣ - محكمة النقض . هي التي تعين من الذي يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا في الحكم بالنقض . عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦٨	١٢٤٤ خ ٢	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٤ - خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : إقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	١٢٤٤ خ ٢	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	١٤٠٠ خ ٢	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٦ - إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطاً إجرامياً واحداً لا يتجزأ وإن تعددت

الصفحة	القاعدة	
		تواريخ استحقاقها . لإنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعها بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٧ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منها للتخصومة المدنية . وجوب ابقاء الفصل في المصروفات المدنية مخالفة الحكم ذلك . مخالفة للقانون تقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من الزام الطاعن بالمصروفات المدنية .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) راجع أيضا . إثبات : "القرائن القانونية"
		طرق الطعن في الأحكام :
		١ - المادة ٢٤١ إجراءات . إجازتها المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
١٤١٠	٣٤٣١٧	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٢ - الطعن بالنقض . لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجزائيات والجنح . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضوري الاعتباري . مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا .
		صدور حكم حضوري اعتباري والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض . والقضاء في المعارضة . في تاريخ لاحق للتقرير بالطعن بالنقض . بقبولها وإلغاء الحكم المعارض فيه والبراءة . مفاده أن

الصفحة	القاعد	حكم
		ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض . أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض .
١٤١٠	٣٤٣١٧	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) بطلان الحكم :
٣٣٤	١٤٧٦	١ — كون أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه . هو الذي كان قد أصدر الأمر بإحالة المتهم إلى المحاكمة . أثره . بطلان الحكم . المادة ٢/٢٤٧ إجراءات . (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٥١٨	١١٤٢	٢ — بطلان الحكم إذا مضى ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة ميعاد ثمانية الأيام المنصوص عليه في المادة ٣٠٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٩١٤	٢٤٢٠٥	٣ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضى بعمل من أعمال النيابة . نص هذه المادة تعلقه بالنظام العام . على القاضى . من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
٩١٤	٢٤٢٠٥	٤ — ثبوت أن القاضى الذى أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضاؤه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>٥ - صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . هدم الاعتداده كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى . تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩/٤ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى .</p> <p>وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بالغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٥-٢١٤</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>حكم " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " .</p> <p>(القاعدتان رقم ١٢١ و ١٥٦ بالصحيفتين رقمى ٥٥٢ و ٦٩٦) .</p> <p>وحكم . " بيانات الديباجة " .</p> <p>(القاعدتان رقم ١٧٤ و ٢٠١٦ بالصحيفتين رقمى ٧٧٧ و ١٩٨) .</p> <p>وحكم . " بيانات التسيب " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧١١)</p>
	<h3>حيازة</h3> <p>١ - حق الدفاع الشرعى عن المال . ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطرا اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ١٣٦-٢٠٦</p>

الصفحة	القاعدة	
١٣١٧	٣٤٢٩٦	٢ — حيازة المادة المخدرة يكفى فيها أن يكون سلطان الجاني ميسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادة أو كان المحرز لها شخصا غيره . مثال لتسبيب سائق في التدايل على نسبة حيازة المخدر للطاعن . (الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
(خ)		
خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خطف . خيانة أمانة		
خبرة		
راجع لإثبات . " خبرة " .		
خبز		
٣١٤	١	١ — التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام حذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لا جريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
٣١٤	٢	٢ — الردة المعدة لرغف العجيين . خضوعها لمواصفات . إلزام أصحاب المخابز العربية والمسؤولين عن إدارتها برغف العجيين على الردة المطابقة لتلك المواصفات . جزاء مخالفة ذلك . القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . (الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
١١٧	٣٢	١٤

الصفحة	القاعدة	
٤٢٢	٩٢ ع ١	٣ - جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . قيامها مهما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٤٢٢	٩٢ ع ١	٤ - النعي بعدم معقولية إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن يبلغ العجز حدا لا يتصور معه إقبال أحد على شرائه . جادل موصوعى . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٤٢٢	٩٢ ع ١	٥ - عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه لا يعيب الحكم . مثال في جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . (الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٩٦٥	٢٤٢١٤	٦ - جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئوليته عما يقترفه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة الخبز الا فرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا باقامته أم غير مرخص . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

راجع أيضا . تعد

(القاعدة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٦٥٦)

خدمة عسكرية

كشف العائلة الذي يحور للاعفاء من الخدمة العسكرية -
ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم وينتجم بخاتم

الصفحة	القاعدة	
		الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية ويخسر عن تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة .
		إتهام الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك إنقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
٤٤٠	٩٦ ع ١	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
خطأ		
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلاها في الأوراق . مثال .
٥٠٦	١١١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٢ - رابطة السببية . انفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها ما دام يقيم قضاؤه على أسباب سائغة .
٧٣٤	١٦٤ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٣ - استخلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية لكيفية إجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في إثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢١٣ ع ٢	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

الفاصلة	الصفحة
٤ - تقدير الخطأ الموجب للسؤولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى . لإثبات الحكم في حق الطاعن خطأه بخالفة إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود . ما يثيره الطاعن عن جدوى إجراء المعاينة جدل موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .	١٠٠٤
(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)	٣٢٢٢ ع ٣
٥ - شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . إتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه وإغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يطله .	١٤٨٠
مثال في قتل خطأ .	٣٣٢٢ ع ٣
(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)	١٤٨٠
راجع أيضاً :	
رابطة السببية .	
(القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ١٢٣)	
ومرور .	
(القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ٩٢١)	
خطف	
١ - استدلال الحكم بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمه تحمل الطفل المجن عليه عند	

الصفحة	القاعدة	
		مغادرتها عنبر المستشفى في حين خلت أقوالها بمحضر الجلسة من رؤيتها للتهمة تحمل الطفل المجنى عليه . يعيبه . لاقامة قضائه على ما لا أصل له في الأوراق . لا يغير من ذلك أخذه بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية مادام أنه استدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتي لا أصل لها في الأوراق .
١٠١٢	٣٤٢٢٤	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) راجع أيضا : إثبات " إعراف " . (القاعدة رقم ٣٣٠ بالصيغة رقم ١٤٧٢)
خيانة أمانة		
		١ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون التسليم بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في ثبوت قيام هذه العقود هي بحقيقة الواقع .
١٣٠	١٤٣٥	(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٢ - حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه - إن صح وحسنت النية - إنعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري لإغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤٢٣٨	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) راجع أيضا : تبديد .

(د)

دخان . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

دستور . دعارة . دعوى جنائية .

دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع .

دفاع شرعى . دفع .

دخان

١ - ملادة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لرأى الخبير الفنى في مسألة فنية بحث يوجب عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية عن طريق المختص فنيا . إذ لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها . مثال . إطراحها تقرير التحليل المقدم في الدعوى بحجة أن عينات أخرى من دخان المظعون ضده أخذت في توارىخ مختلفة وظروف مغايرة ثبتت سلامتها لا يكفى بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية .

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٣) ٢٦ ع ٩٧

٢ - وجوب اشتمال كل حكم بالإدانة على أدلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها . عدم تبيان الحكم لدليل اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه . قصور .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ١٠٥ ع ٣١٢

الصفحة	القاعدة
	<p>٣ — إغفال الحكم ببيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر — وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ — الذي استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالحقاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١) ١٧٥ ع ٢ ٧٧٩</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٢٩١) وتبغ . وحكم . (القاعدتان رقم ٢٨ ، ٧٢ ، بالصحيفتين رقمي ١٠٥ ، ٣١٢٤)</p> <p>دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة</p> <p>١ — محضر التسليم واجب احترامه بوصفه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام . التسليم الحاصل بمقتضاه ينهل الحيازة نقلا فعليا . تعرض الطاعن في أرض سلمت للجنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي واستيلائه على الزراعة القائمة على الأرض التي كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية يوفر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .</p> <p>(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٢٧٨ ع ٣ ١٢٤٥</p> <p>٢ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . استخلاص الحكم أن الحيازة الفعلية كانت للمجنى عليه . المعنى</p>

الصفحة	القاعدة	
		عليه بعدم تحقيق دفاع الطامن في حيازته الفعلية للعقار غير مسديد .
١٢٤٥	٢٤٢٧٨	(الطن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
دستور		
		١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لاينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك . البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم . النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل ايجابى من أحد، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقا للسادة ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات . إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض وليس مدشئ له . (الطن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
١٣٤	١٣٤	هيئة عامة
		٢ - التحدى بما نص عليه دستور سنة ١٩٧١ فى المادة ٤١ منه من وجوب صدور أمر من القاضى أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش لا محل له إذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش طبقا للسادة ٣٤ إجراءات . علة ذلك ؟
٩٧٩	٢٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - صدور الحكم باسم الأمة في ظل دستور سنة ١٩٧١ لا ينال من مقومات وجوده قانونا . علة ذلك . الأمة أشمل مضمونا من الشعب . الهدف الأسمى من النص على صدور الاحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الافصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات في البلاد . التقاء عبارتي باسم الأمة و باسم الشعب عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .
٧٤٥	٢٤١٦٥	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(والطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٢)
١٢٩٧	٣٤٢٩١	(والطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢)
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(والطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٢)

دعاية

١- المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة .
تضمنها نوعين من جرائم القواعد الدولية . النوع الأول : تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها ، إمكان توافر عناصر هاتين الجريمةين دونما نظر لمغادرة المحبى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .
النوع الثانى : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المحبى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد .
إثبات الحكم فى حق الطاعنة ارتكابها جريمة النوع الثانى من اصطحابها المتهم الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعاية

الصفحة	القاعدة	
		لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ... - ...
		٢ - جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ لا تقوم إلا في حق من يحرص غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للغير . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
		كون خطأ الحكم في التكييف القانوني لواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
١٠٣٢	٣٤٢٢٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ... - ...
		راجع أيضا :
		استجواب .
		(القاعدة رقم ٣٠٨ بالصحيفة رقم ١٣٦٧)
		وحكم .
		(القاعدتان رقم ٩٥ ، ٢٥١ بالصحيفتين رقمي ٤٣٦ ، ١١١٤)
		وقضاة .
		(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ٩١٤)
		دعوى جنائية
		تحريكها :
		١ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة عمل المصرى لدى جهة أجنبية دون إذن وزير الداخلية قبل صدور

الصفحة	القاعدة	
		الطلب من وزير الداخلية أو من ينسب إليه ذلك . رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب . إجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . تحريك الدعوى الجنائية دون صدور الطلب على خلاف ما تقضى به المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ يجعل اتصال المحكمة بها معدوما . وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانونا .
١٨٦	ع ٤٥	(الطن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ — أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا . الذى لم يسبقه تحقيق قضائى . غير ملزم لها . لها حق الرجوع فيه نظرا لطبيعته الإدارية .
		الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه لإقامة الدعوى بعد إجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . المواد ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ١٩٧٤ إجراءات .
		قوام الدلائل الجديد : أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالألا وجه لإقامتها . مثال .
٢٦٢	ع ٦٣	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٢)
		٣ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافا للمادة ٦٣ إجراءات . اتصال المحكمة بالدعوى فى هذه الحالة معدوم . إن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر . المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى . يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها .

الصفحة	القاعدة	
		الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة .
٣٨٤	١٤ ٨٥	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		٤ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ . بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يغنى عن النص عليه بالحكم .
١٧٧	٢٤ ١٧٢	(الطن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم . تعليل ذلك .
		قضاء الحكم المطعون فيه . بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . خطأ في تطبيق القانون .
١٣٧٤	٣٤ ٣٠٩	(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		نظرها والحكم فيها :
		١ - ترك المدعى المدني دعواه . لا يؤثر في الدعوى الجنائية . مادامت المحكمة قد اتصلت بها بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً . مثال في شيك بدون رصيد .
٢٧٤	١٤ ٦٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما . على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي طلبها المدعى المدني . المادة ٣٠٩ إجراءات . إغفاله الفصل فيها . للمدعى المدني الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات جديد . عدم التزام الحكم الاستثنائي المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة من فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة . (الطن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٣٠٨ ١٤ ٧١
		٣ — على المحكمة الجنائية . متى رفعت إليها دعوى التزوير بناء على قصاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند تزويره . أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور . (الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) ٣٣٧ ١٤ ٧٧
		٤ — الحكم في الدعوى المدنية . ليس له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية . المادتين ٤٥٧ ، ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك : انعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد . تعليق الحكم قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) ٤٣٢ ١٤ ٩٤
		٥ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى . تصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملاً بالمادة ١/٤١٩ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى . وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقروناً بإلغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٥ ٢٤ ٩١٤
		٦ - المادة ٢٢٢ إجراءات . مقتضاها . تمسك دفاع الطاعن بأن الدعوى الأخرى هى التى يتوقف الفصل فيها على الدعوى المطروحة - والتى أبدى فيها دفاعه كاملاً ولم يطلب إيقاف الفصل فيها حتى يفصل فى الدعوى - ليس له النعى بالإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) ٢١٣ ٢٤ ٩٥٣
		انقضاؤها :
		(أ) بصدور حكم نهائى . ١ - إصدار عدة شيكات بغير رصيد فى وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطاً إجرامياً واحداً لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . إنقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدور حكم نهائى واحد بالإدانة أو بالبراءة فى إصدار أى شيك منها . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ١٤٠ ٢٤ ٦٢٧

القاعدة	الاصفحة
٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة . وجوب نقض الحكم والإحالة .	٦٢٧ ع ٤٠
(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)	
(ب) بمضى المدة .	
١ — المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم انقطاعها بالإعلان الباطل .	
(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)	٢٠١ ع ٤٩
(والطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)	٤٦٥ ع ١٠٣
٢ — الإعلان الصحيح . إجراء قضائي . يقطع مدة التقادم . مثال .	
الإعلان الصحيح ينتج آثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا .	
(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)	٢٠٤ ع ٥٠
(والطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)	٢١١ ع ٥٢
(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)	٤٦١ ع ١٠٢
٣ — تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء من إجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .	
(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)	٢٠٧ ع ٥١
٤ — كل إجراء صحيح من إجراءات المحاكمة . متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . يقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية . ولو تم في غيبة المتهم .	

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الاستدلال وحدها . هي التي استلزم الشارع مواجهة المتهم بها .
٢٠٧	١٤٥١	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٢١١	١٤٥٢	(والطعن رقم ١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦١	١٤١٠٢	(والطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
٤٦٥	١٤١٠٣	(والطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٥ — كشف العائلة الذي يحرر للإعفاء من الخدمة العسكرية . ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختتم بخاتم الجمهورية . يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرّمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عن تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .
٤٤٠	١٤٩٦	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٦ — إجراءات المحاكمة القاطعة للمدة المسقطه للدعوى . يجب أن تكون صحيحة .
٤٦٥	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٧ — إعلان المعارض ، بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة . بالجلسة التي حددت أولا لنظرها . ينتهي أثره بعدم حضور المعارض تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .
٤٦٥	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

صفحة	القائمة	
٨١٠	٢٤١٨٤	<p>٨ — القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>
		<p>٩ — دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٨ سنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية من تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . حلة ذلك ؟ أخذا بمقومات الجريمة السلبية التي تتجدد بتداخل إرادة الجاني تداخلا متتابعًا وإيجابيًا وللتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذى أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية الواردة بالمذكرة الإيضاحية حتى يبادر كل من يطلب العسكرية بتقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار في مركز أحسن ممن يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٥١	٣٤٢٦١	<p>١٠ — مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجناح . من تاريخ التقرير بالطن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضى بمضى المدة المقررة في القانون المدني .</p> <p>(الطن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p>
١٤٤٦	٣٣٢٤	

راجع أيضا :

دعوى مدنية .

(القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٦٢)

وقتل عمد .

(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٧٩)

دعوى مباشرة

حق الانتحاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بنقصه والنكابة به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦) ٢٤٢١٣ ٩٥٣

راجع ايضا : دعوى جنائية .

(القاعدة ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٧٤)

دعوى مدنية

نظرها والحكم فيها :

١ — خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية ليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات . المادة ٢٦٦

الصفحة	القاعدة	
		<p>إجراءات . المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرًا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . خلو قانون الإجراءات من نص معارض .</p> <p>قبول إستئناف شركة التأمين شكلاً بعد انضمامها للدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد والمقضى عليهم بالتعويض بالتضامن معها . صحيح في القانون .</p>
٥٢	١٥ ع ١٥	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
٤١٦	٩١ ع ٩١	(والطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		<p>٢ — الدعوى المدنية ترفع في الأصل إلى المحاكم المدنية .</p> <p>إباحة رفعها إستثناء إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . مثال .</p>
٢٦٢	٦٣ ع ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		<p>٣ — رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .</p> <p>عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما . على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الفصل في التعويضات التي طلبها المدعى المدني .</p> <p>المادة ٣٠٩ إجراءات . إغفاله الفصل فيها . للدعى المدني الرجوع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله . المادة ١٩٣ مرافعات جديد . عدم التزام الحكم الاستئنافي المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . يجب هذا الخطأ المحكمة</p>

الصفحة	القائمة	
		عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٣٧٠	١٤ ٧١	(الطن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٤ — إلزام المدعى المدنى بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتحقيق مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا للمدعى المدنى والذي يقل عن المبلغ الذى طلب الحكم له . الفقرة الثانية من المادة ٣٢٠ إجراءات .
٤١٦	١٤ ٩١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٥ — سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مبلغ التعويض حسبما تراه مناسبة من مختلف ظروف الدعوى . هى غير ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للتعويض عناصره القانونية .
٤١٦	١٤ ٩١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٦ — تعديل المحكمة الاستثنائية لقيمة التعويض بالزيادة أو النقص . أمر موضوعى يدخل فى سلطتها التقديرية . عدم جواز مناقشته أمام النقض .
٤١٦	١٤ ٩١	(الطن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٧ — تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة . كفايته لبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . مادامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة . مجادلتها فى ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٧٢٤	٢٤ ١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٩٥٣	٢٤ ١٦٣	(الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

الصفحة	الفاصلة	
		٨ - الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه من الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناته .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٩ - عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادي والأدبي . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		١٠ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		١١ - خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حيز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية . مفاده : التفاته منها .
		نعي الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير صحيح . مادامت المحكمة قد التفتت منها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول عليها في قضائه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		١٢ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكابة به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٩٥٣	٢٤٢١٣	١٣ — تقدير ثبوت الضرر موضوعى من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض ما دام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه . (الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
٩٥٣	٢٤٢١٣	١٤ — استخلاص الحكم فى حدود سلطة التقدير لكيدية إجراءات التقاضى وقصد الإضرار منها يكفى فى إثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ . (الطن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
٩٩٥	٣٤٢٢١	١٥ — الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منها للخصومة المدنية وجوب إبقاء الفصل فى المصروفات المدنية . مخالفة الحكم ذلك . مخالفة للقانون تقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية . (الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
٩٩٥	٣٤٢٢١	١٦ — رفض الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه . فى محله إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنا المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التى تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه . (الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١١٩٤	٣٤٢٧٠	١٧ — إعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه بسبب تخلفه عن الحضور . يشترط فيه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . المادة ٢٦١ إجراءات . عدم جواز التمسك . لأول مرة أمام النقض . باعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه . حلة ذلك : أنه يقتضى تحقيقا موضوعيا . (الطن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٨ - شرط إعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه لتخلقه عن الحضور . أن يكون قد أعلن لشخصه . المادة ٢٦١ إجراءات .</p> <p>لا محل للنهي على الحكم عدم إجابة الطاعن إلى طلبه إعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه رغم تخلقه عن الحضور . ما دام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدنى قد أعلن لشخصه وإنما يستند إلى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالإستئناف .</p> <p>لا جناح على المحكمة إذ التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .</p>
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	<p>(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p>
		<p>١٩ - قضاء المحكمة للدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت مع أنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل .</p> <p>قضاء من تلقاء نفسها بما لم يطالب منها . مخالفة للقانون . تستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .</p>
١٣٨٩	٣٤٣١٢	<p>(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)</p>
		<p>٢٠ - تعويل الحكم في قضائه على أقوال المدعى المدنى لا يعيبه . المادة ٢٨٨ إجراءات تجيز سماعه كشاهد .</p>
١٤٣١	٣٤٣٢٢	<p>(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)</p>
		<p>٢١ - مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح . من تاريخ التقرير بالظن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . أثره . لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقض بمضى المدة المقررة في القانون المدني .
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) راجع أيضا :
		حكم " تسببيه . تسبب معيب " .
		(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٦٠٠)
		ودعوى جنائية .
		(القواعد أرقام ٦٤ و ٧٧ و ٩٤ بالصحائف أرقام ٢٧٤ و ٣٣٧ و ٤٢٢)
		ودفاع .
		(القاعدة رقم ٣٢٣ بالصحيفة رقم ١٤٤٠)
		الطعن في الأحكام الصادرة فيها :
		١ — حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .
٥٢	١٥	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ — الطعن بالنقض . من قبل المدعى المدني فيما يختص بالدعوى المدنية . في الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه : أن يجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . علة ذلك ؟ مثال .
٥٢	١٥	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٣ — صدور حكم حضوري نهائي بالنسبة إلى أحد المتهمين . يؤذن له بالطعن فيه . بلا توقف على الفصل في المعارضة المرفوعة

الصفحة	القاعدة	
		من متهم آخر معه صدر الحكم بالنسبة إليه غيابيا أو حضوريا اعتباريا . نطاق ذلك .
		على المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها التربص لحين فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم أو الفصل في معارضته قبل الطعن في الحكم بطريق النقض . ولو كان الحكم حضوريا بالنسبة لهما . مخالفة ذلك . أثرها : وجوب الحكم بعدم جواز الطعن علة ذلك ؟ مثال .
٢٥٣	١٤٦١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٤ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .
		وجوب أن يكون الطاعن طرفا في الحكم المطعون فيه .
		اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة .
		دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده .
		استثناء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض .
٥٨٧	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٥ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للمدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطالبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . مسألة ذلك : حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .
٦٤٦	٢٤١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٦ — للدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٧ — لصفة للدعى المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		ججية الأحكام الصادرة فيها أمام القضاء الجنائي :
		الحكم في الدعوى المدنية ليس له قسوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية . المادتان ٤٥٧ ، ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية . أساس ذلك : انعدام الوحدة في المحكوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد . تعليق الحكم قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٢	١٤٩٤	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القائمة	دفاع
		كفالة حق الدفاع :
		المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . توجب كفالة حق الدفاع لكل أطراف الخصومة . كون المتهم مرتدا عن الاسلام لا يغير من ذلك . حلة ذلك ؟ (الظن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٣٤٣٢٣ ١٤٤٠
		ما يستلزمه حق الدفاع :
		١ — المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطا بالظروف الداعية اليه . مثال لعبارات أوردها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدني . (الظن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٤٢٢١ ٩٩٥
		٢ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق منازع النزاع . خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع . قصور بمحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة . (الظن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢) ٣٤٢٤٠ ١٠٧٤

الفاصلة	الصفحة
	الدفاع الجوهري :
	الدفاع الجوهري . تعريفه . التزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم لتأييده أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطراحه .
٢١٤	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ٥٣ ع ١
	الإخلال بحق الدفاع :
	(أ) ما يوفره
	١ — التفات الحكم المطعون فيه من مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذي كان سنداً للحكم الابتدائي والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن يلقى بالال هذا الدفاع الجوهري . قصور يعيب الحكم .
١٣	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٣ ع ١
	٢ — مثال لتغيير في تهمة نصب مما يقتضي لفت نظر الدفاع .
٢٠	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٦ ع ١
	٣ — الرد على دفاع الطاعن باستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بأن الثابت من أقوال المجني عليه وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في اصطناع السند المضبوط هو رد لا يواجه ولم يناقش دفاع الطاعن الجوهري . وجوب مناقشة محكمة الموضوع لهذا الدفاع . إغفال الرد عليه . قصور .
٤٩	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٤ ع ١
	٤ — قى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به . على أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج . دفاع جوهري .

الصفحة	القائمة	
		إدانة الطاعن — دون استظهار اختصاصه بدعوى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش — ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ . مثال .
١٠٨	١٤ ٢٩	(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١) ٥ — شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهري للتهم خاص بطلب سماع المحلل الكيمائى عن مدى تأثير اللبث الميسر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه وأثر ذلك فى تحديد مسئوليته .
١١١	١٤ ٣٠	(الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١) ٦ — شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهري للتهم خاص بطلب سماع محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبث المضبوط لدى أحد عماله المنوط بهم عملية التوزيع .
١١٤	١٤ ٣١	(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١) ٧ — وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام القاضى نفسه الذى يصدر الحكم والتحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه . علة ذلك ؟ مثال . التعويل على أقوال الشهود الذين سمعهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التى أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . إخلال بحق الدفاع .
١٥٦	١٤ ٣٩	(الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ٨ — مثال لدفاع جوهري فى جريمة امتناع عن ممارسة التجارة . التزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطراحه . قعودها عن ذلك . عيب .
٢١٤	١٤ ٥٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وليست في مهادته . دفاع جوهرى في جريمة المادة ١١٢ عقوبات لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى . تعويل الحكم على أقوال شاهد إثبات شأها التجهيل ولم تكن قاطعة الدلالة على علاقة الطاعن الوظيفية بالمضبوطات . لايسوغ به إطراح دفاع الطاعن . وجوب تحقيق هذا الدفاع . إغفاله . قصور بوجوب النقض والإحالة بالنسبة للطاعن ومن اتهم معه ولم يقدم أسبابا لطعنه لانصال وجه الطعن به وللمتهم بالاشتراك في جريمته لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٢٨٦	١٤ ٦٧	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٠ — المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع منه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتى التقاضى بسماع شهادة محرم المحضر . عدم سماعه — رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية — يوجب إجراءات المحاكمة . مثال لتسبيب معيب فى هذا الخصوص .
٢٨٦	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١١ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة . لأنما تبنى قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نقص فى إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
٢٨٦	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٤٨	١٤ ٩٨	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — حق المحكمة في إبداء رأيها في الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . هل ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد — محرر المحضر — عدم تعلقه بما أثبتته في محضره — وإنما بما قد يبديه في الجلسة . ضبط الواقعة في محل غير المتهم . لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محرر المحضر . مثال .
٢٩١	١٤٦٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٣ — الدفع بقيام ارتباط بين الدعوى المطروحة . ودعوى أخرى . منظورة في الجلسة ذاتها . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها .
٣٧٦	١٤٨٣	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		١٤ — إبتناء الأحكام الجنائية على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . وجوب سماع الشهود وجواز تنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمناً . طلب الطاعن في مذكرته أمام أول درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع الشهود لإثباتا ونقيا يعتبر طلبا جازما تلازم المحكمة بإجابته مادامت لم تنته إلى القضاء بالبراءة .
		تبرير المحكمة الاستئنافية لا طراح محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن سماعهم . غير سديد .
٤٤٨	١٤٩٨	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		١٥ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح لا يصح في أصول الاستدلال . رفض المحكمة الاستئنافية لطلب الطاعن سماع الشهود لإثباتا ونقيا الذين لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعهم تقديرا منها لقيمة شهادتهم قبل سماعهم . عيب يوجب النقض والإحالة .
٤٤٨	١٤٩٨	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر . إذا كان التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .
٤٧٥	١٠٥ع١٠٥	(الظمن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		١٧ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعي — التي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب الحكم ببطان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟ نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمنهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	١١٢ع١١٢	(الظمن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		١٨ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٥٧٢	١٢٥ع١٢٥	(الظمن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٩ — إدانة الطاعن استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطان الاذن لصدوره باسم آخر . قصور .
٥٧٩	١٢٧ع١٢٧	(الظمن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٢٠ — إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعنة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم .
٥٨١	١٢٨ع١٢٨	(الظمن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة
٥٨٣	٢١ — إقامة الحكم قضاءه استنادا إلى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ منها الصيارفة . يعيب الحكم . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٦٠٣	٢٢ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءيا بجمعة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عاهة مستديمة . خطأ . (الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٠٦	٢٣ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفع الجهورية . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . علة ذلك ؟ إغفال ذلك : عيب . (الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٣٢	٢٤ — التفات المحكمة عما تمسك به المتهم من ضرورة سماع شاهد . يعيب الإجراءات . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
	٢٥ — التزام المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الإساءة لمركز المتهم المستأنف وحده — بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات — من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف

الصفحة	القاعدة	
		التهمة من تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .
٧١١	٢٤١٥٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
		٢٦ - سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعنين من قدم منهما أسبابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	٢٤١٧٠	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢)
		٢٧ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	٢٤١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢)
		٢٨ - إغفال الحكم بيان وزن عبوات المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - وعدم إبدائه نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ - الذي استند إليه في الإدانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالحفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والإحالة .
٧٧٩	٢٤١٧٥	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — إصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . انتفتت المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامى الحاضر . دون الإفصاح في الحكم من حلة عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ووجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والطاعنين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٢٨٣	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٣٠ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
١٩٣	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣١ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات .
١٩٣	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣٢ — ثبوت أن المحامى الذى تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
١٩٣	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣٣ — تعويل الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى الشرعى في بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض آثاره الدفاع في مرافعته . سكوت الحكم عن الرد

المرجع	القاعدة	
		على هذا التناقض بين الدليين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه بما يستوجب النقض والإحالة .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٣٤ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل مقب لإصابته . دفاع جوهرى . من المسائل الفنية التى يتعين على المحكمة تحقيقها من طريق المختص فنيا . التفات المحكمة من ذلك وردّها عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب . علة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شىء والمقدرة على التحدث بتعقل شىء آخر .
٨٨٩	٢٤١٩٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٣٥ - قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله .
		القضاء بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٤٢٠٨	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٣٦ - حق المحكمة فى الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . إقامة الحكم قضاءه على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعى . خطأ .
		القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين .
		مثال لدفاع جوهرى فى جريمة قتل خطأ فى مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .
٩٤٥	٢٤٢١١	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)

الصفحة	القائمة	
		٣٧ — دفع الطاعن — في جريمتي عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدأثرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم له لإيرادا وردا يعيبه بالقصور الموجب للقض .
٩٤٩	٢٤٢١٢	(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)
		٣٨ — الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبسدى بجلسة المرافعة أو هو بدليل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها .
٩٩٢	٣٢٢٠	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٣٩ — قيام المحاكمات الجسائية على التحقيق الشفوى بجلسة المحاكمة بسماع الشهود إثباتا ونقيا في مواجهة المتهم ما دام سماعهم ممكنا . التفات الحكم على طلب سماع شاهد النفى الثانى رغم إصرار الطاعن عليه لإخلال بحق الدفاع .
٩٩٢	٣٢٢٠	(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٤٠ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه دفع جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . مادامت قد عولت عليه فى قضائها بالإدانة . تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .
١٠٤٩	٣٢٣٤	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤١ — حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدنى يبيع الامتناع عن رد الشئ حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية انعدام المسؤولية

الصفحة	القاعدة	
		الجناية طبقا للسادة ٦٠ عقوبات. دفاع جوهري لإغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤٢٣٨	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٤٢ — ليس للمحكمة إبداء رأيها في دليل لم يعرض عليها .
		لاحتمال أن يسفر بعد إطلاعها عليه ومناقشة الدفاع فيه عن حقيقة يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . مثال لطلب سماع شاهدين في قتل ولرد عليه غير سائق .
١٠٨٧	٣٤٢٤٤	(الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٢)
		٤٣ — حق الدفاع في سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه في التحقيقات الأولى بل بما يبدئه في جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته . لا تصح مصادرة فيه بدوى إسقاط المحكمة له من عناصر الإثبات . علة ذلك ؟ عدم استطاعة الدفاع التنبؤ سلفا بما قد يدور في وجدان قاضيه عندما يخلو إلى المداولة .
١٠٨٧	٣٤٢٤٤	(الطن رقم ٨٨٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٢)
		٤٤ — اطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهري الذي حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الاستئنافية والمقدم دليله إلى محكمة الاشكال . مؤداه ثبوت العذر القهري الذي لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢)
		٤٥ — تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير . إحالتها لقسم أبحاث التزييف . انتهاؤه في تقريره إلى عدم تحرير الطاعن لصلبها

الصفحة	القاعدة	
		وارجاؤه البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطامن معترف بها . وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عدم التعرض له . يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
١١١٨	٣٤٢٥٢	(الطن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٤٦ — صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفى لإدانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش . تمسك الطامن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .
١١٥٣	٣٤٢٥٦	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٤٧ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . شرطه . أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها .
		الدفع بتزوير صور الأوراق التى تم الجرد على أساسها . دفاع جوهرى . من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
١١٨٤	٣٤٢٦٨	(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٢)
		٤٨ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها بخضوعها لرقابة محكمة النقض .
		اقتصار المحكمة . تبريرا لإطراحها الشهادة الطيبة المقدمة من المحامى إثباتا لعذر المرض الذى منع المتهم عن حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها

الصفحة	القاعدة	
		دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما اتهمت إليه إلى رأى قتي يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٤٩ — المرض . من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا للتخلف . إذا استطالت مدته . عن التقرير بالاستئناف في الميعاد . قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدليله . اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير . بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بمحضر الجلسة أن الشهادة "غير متفقة" لا يكفي . ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغني عن وجوب اشتمال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضاءها في شأنها .
١٢٦١	٣٤٢٨٣	(الطن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٥٠ — عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسة معارضته الاستئنافية بسبب إدراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي . بطلان في الإجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والإحالة .
١٢٧٥	٣٤٢٨٦	(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥١ — تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف، تلك إجراءات عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب انفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٣٩٣	٣٤٣١٣	(الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		(ب) مالا يوفره :
		١ — جواز تولي محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة . شرط ذلك ؟ أن لا تؤدي ظروف الواقعة إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . مثال . مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن لا يترتب على القضاء بإدانة أحدهما تبرئة الآخر .
		تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه . أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يوسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل .
٣٠	١٤ ٩	(الطن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٢ — سكوت الحكم عن الرد على الطلب المجمل . لا يعيبة . مثال .
٤٢	١٤ ١٢	(الطن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٣ — عدم جواز النعي على المحكمة الاستئنافية لعدم الرد على دفاع لم يبد أمامها .
٨٩	١٤ ٢٤	(الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترهى لزوما لإجراء تحقيق معين أو استكمالها كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة . عدم تقديم الطامن بطلب سماع شاهدين لتأييد دفاعه الظاهر البطلان لمحكمة أول درجة وتضمنه المذكرة التي قدمها في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية . المحكمة غير ملزمة بإجابة الطلب أو الرد عليه لتعلقه بدفاع ظاهر البطلان ولانعدام أثره على قيام مسئولية الجناية .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(الطن رقم ٦٢٠ ق لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٥ — للمحكمة الإعراض من طلب دفاع المتهم وتحقيقه في حالتين وضوح الواقعة لديها أو كون الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ بيان حلة عدم إجابة الطلب . مثال .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(الطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٩٧٥	٣٤٢١٧ ع ٣	(والطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢)
١٣٨٩	٣٤٣١٢ ع ٣	(والطن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٢)
		٦ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته . حلة ذلك ؟ سلطتها الكاملة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(الطن رقم ٦٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٧ — حسب الحكم إيراد الأدلة المستجة على وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم . مفاد التفاته من جزئيات أطراحه لها .
١٦١	٤٠ ع ١	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
١٢٨٦	٣٤٢٨٩ ع ٣	(والطن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٨ - قرار المحكمة الصادر في صدد تجهيز الدعوى . قرار تحضيري لا تتولد عنه حقوق للتخصوم . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم ملف دعوى صلح للاطلاع عليه . تأجيل القضية عدة جلسات دون تنفيذه ودون أن يتمسك الطاعن بضمه حتى حجزت القضية للحكم . لا إخلال بحق الدفاع .
١١٩	٥٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٩ - إقتصار الطاعن على الإشارة في محضر جلسة المرافعة إلى مجرد وجود جنحة مستأنفة عن ذات الواقعة دون طلب تحقيق أمر معين بشأنها ودون الادعاء بأنه قد فصل فيها بحكم نهائي يمنع محاكمته عن التهمة المسندة إليه في الدعوى المطروحة لا يفيد منعه على المحكمة الاستئنافية عدم استجابتها لطلبه تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرفوعة من النيابة العامة عن ذات الواقعة .
١١٩	٥٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		١٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق المبدى من الدفاع بعد حجز الدعوى للحكم ولو تضمنته مذكرة مصرح له بتقديمها مادام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة . سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد يفيد نزوله عند ضمنا فلا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيا .
١١٩	٥٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٤٢٣	٩٢ ع ١٤	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
١٣٦٧	٣٠٨ ع ١٤	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		١١ - عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب ترخيص السيارة في جريمة إثبات بيان غير صحيح في هذا الطلب . لا يعيب الحكم

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة المقررة لجريمة إخفاء تلك السيارة المسروقة التي دان الحكم الطاعن بها .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٢ — الطالب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطالب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية . مثال .
٣٠١	١٤ ٧٠	(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٥٣٠	٢٤ ١١٦	(والطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٧٣٤	٢٤ ١٦٤	(والطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٩٣٦	٢٤ ٢٠٩	(والطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١٢٣٢	٣٤ ٢٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٣ — إيراد الحكم لما أثاره الدفاع من التناقض بين الدليلين القولى والفنى . ليس بلام ما دام أن ما أورده يتضمن الرد على ذلك الدفاع . فأصيل ذلك . عدم التزام المحكمة بمناجعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		١٤ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما هما مناط الإعفاء من المسؤولية . وجود الجسائي في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب . الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف . لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو إطراره . لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان .
٣٤٠	١٤ ٧٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — الدفع بتلقيق التهمة . دفاع موضوعي لا يستوجب ردا صريحا . مثال .
٣٥٧	١٤ ٨١	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		١٦ — النعى على الحكم بعدم إيراد دفاع الطاعن بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر أو الرد عليه . لا محل له . المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة على استقلال . الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٦٩	١٤ ٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٧ — استعداد المدافع عن المتهم موكول إلى تقديره . تأجيل الدعوى إلى اليوم التالي للاستعداد بناء على طلب المحامي مع حجز المتهم . ترافع المحامي في الجلسة المؤجلة إليها الدعوى وعدم إبدائه ما يدل على عدم التمكن من الاستعداد . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٦٩	١٤ ٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٨ — النعى على المحكمة تأجيل نظر الدعوى إلى اليوم التالي مع حجز المتهم مما فوت عليه فرصة تقديم مستند يبرره سبب وجوده بمكان الحادث . غير مقبول . حجزها المتهم حتى الجلسة التالية هو استعمال لحقها بمقتضى المادة ٣٨٠ إجراءات . دفاع الطاعن بأن ظروفه لم تمكنه من تقديم الدليل على سبب وجوده بمكان الحادث . دفاع غير منتج في الدعوى . لا تأثير على المحكمة إذا هي لم تحققه أو أغفلت الرد عليه .
٣٦٩	١٤ ٨٢	(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — مدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه . لا يعيب الحكم . مثال في جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .
٤٢٣	٩٢ ع ١	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٢٠ — محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم أمامها . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٠٦	١١١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٢١ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .
		عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطاعن . لا يقبل (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٥١٨	١١٤ ع ٢	٢٢ — سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع . النعي على الحكم في خصوص مقارنة أجزائها المحكمة بين الطاعنين وآخر في حضور المدافع عنهما ودون اعتراض منهما أو منه . لا يجوز .
٥٥٩	١٢٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي يوزدها الحكم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٢٤ — التمسك بقيام الدفاع الشرعي . الذي يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصريحا . أو أن ترشح الواقعة كما أثبتها الحكم . لقيامه .
		النفي على المحكمة عدم تحدثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعي لا يصح . مادامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدعوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٢٥ — كفالة حرية الدفاع . بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع . مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٦ — حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدي في مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٧ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة . وأنه على محكمة ثاني درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		قيداً ذلك : ألا يكون سماع الشاهد متعذراً . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٨ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة . بسماع شهود . مفاده : نزوله عن سماعتهم . استجابة المحكمة الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته . بسماع باقي الشهود . النعي بعدم سماعتهم . لا يقبل .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٩ — الدفاع الموضوعي . كفاية أدلة الثبوت التي عولت عليها المحكمة . رداً عليه . مثال .
٦٦٧	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٣٠ — إثبات الحكم وقوع جريمتي القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته رداً على ما أثاره الطاعن عن إعفائه من المسؤولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣١ — الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لا يستأهل رداً . مثال .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٣٢ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بنخلو جيبه من آثار المخدر . لا يعيبه .

الصفحة	القاعدة	
		وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالحبس . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة .
٧٠٤	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
		٣٣ - خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده : التفاته عنها .
		نعي الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد حول عليها في قضائه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٣٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٣٥ - عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوما . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
٧٥٢	٢٤١٦٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٢)
		٣٦ - عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة

الصفحة	القاعدة	
		قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٣٧ — مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٨٧٩	٢٤١٩٧	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٣٨ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . قضاؤها بالإدانة استناداً إلى الأدلة التي ساقها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لملها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان العلة .
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١١٧٩	٣٤٢٦٧	(والطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٣٩ — الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل رداً خاصاً .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٤٠ — النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمسك به . غير جائز .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
٩٤٠	٢٤٢١٠	(والطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤١ — المادة ٢٢٢ إجراءات. مقتضاها. تمسك دفاع الطاعن بأن الدعوى الأخرى هي التي يتوقف الفصل فيها على الدعوى المطروحة — والتي أبدى فيها دفاعه كاملا ولم يطلب إيقاف الفصل فيها حتى يفصل في الدعوى — ليس له النعي بالاخلاق بحق الدفاع .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٤٢ — طلب اجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة باجابه . مثال .
١٠٠٤	٢٤٢٢٢	(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١٢٢٤	٢٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٤٣ — دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث . تحصيل الحكم الابتدائي له ورده عليه بما يكفي لدحضه . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه مفاده اطراح هذا الدفاع . هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا . الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة . ما يثار حوله جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .
١٠٠٤	٢٤٢٢٢	(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٤٤ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم اجرائها من التحقيقات إلا ما ترى من جانبها لزوما لاجرائه .

الصفحة	القاعدة	
		النعي عليها عدم سماع الشهود . في غير محله مادام الطاعن قد عد نازلا عن سماعهم بعدم تمسكه بذلك أمام درجتي التقاضي .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٤٥ — وجوب حضور المتهم بنفسه في لجنة معاقب عليها بالحبس . لا يصح حضور وكيل عنه لابتداء دفاع في الدعوى . المادة ٢٣٧ ، اجراءات . حضور وكيل عن المتهم في لجنة معاقب عليها بالحبس لم يقدم عذرا عن تخلفه بجلسة المعارضة وإنما طعن بالتزوير على ورقة اعلانه بالحضور لا يصح . ما يثيره لا يكون مطروحا حتى تلازم المحكمة بالرد عليه .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٤٦ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته .
		معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن . توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى حضر فيها محامى الطاعن ليطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر إلى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التى رفضت تسلم الإعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الاعلان . صحة الإعلان وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات . النعي بالبطلان والإخلال بحق الدفاع . غير مديد .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

٤٧ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع المعارض إلا إذا كان تخلقه عن الحضور بالجلسة بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضوره جلسة الحكم في المعارضة يجعل الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع . محل نظر العذر القهري عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . خلو الأوراق من الشهادة الطبية المنوه عنها بتقرير أسباب الطعن . النعي لا محل له .

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٦٣ ع ٢٦٤

٤٨ — لا يعيب الحكم إغفاله طلب الطاعن لإرسال الورقة محل الطعن بالتزوير إلى قسم أبحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الإقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا . مادامت المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليه عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن الإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المأدى بطريقة تغيير المحرر وأنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ١١٧٩ ع ٢٦٧

٤٩ — جواز استغناء المحكمة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، المادة ٢٨٩ إجراءات . تعويل المحكمة على أقوال الشهود في تحقيقات الدعوى المدنية . صحيح ما دام الطاعن لم يطلب سماعهم وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ١١٧٩ ع ٢٦٧

الصفحة	القاعدة	
		٥٠ — حق محكمة الموضوع في الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . النهي على محكمة ثاني درجة عدم سماعها الشهود . لأساس له . ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . وكان الطاعن قد عد نازلاً عن سماعهم بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١١٩٤	٣٤٢٧٠	٥١ — دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكوناً أو معداً للسكنى . التفات الحكم من ذلك واعتباره محل الحريق معداً للسكنى طبقاً للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه ما دام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٢٠١	٣٤٢٧١	٥٢ — حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفاع بأن الاعتراف كان وليد إكراه . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٢٠١	٣٤٢٧١	٥٣ — الطعن بعدم قيام النيابة العامة بأحالة المتهم المقال بأن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه إلى الكشف الطبي . غير سديد . هلة ذلك ؟ أنه تعيب لتحقيق النيابة بالنقص دونما تمسك بطلب استكمال . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٢٠١	٣٤٢٧١	

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ — المادة ٢٨٩ إجراءات . تخويلها للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تنازل المدافع عن الطاعن عن سماع شاعدي الإثبات وعدم دفعه ببطلان أقوالهما . تعويل المحكمة على أقوالهما في التحقيقات دون سماعهما . صحيح .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(والطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٥٥ — لا إخلال بحق الدفاع إذا كان الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء معانة منزل شقيق الطاعن ولا عرض رجال الشرطة المرافقين لشاعدي الإثبات . ليس له النعى على المحكمة فعودها عن إجراء أو تحقيق لم يطلب منها . الدليل الذي يستمد منهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو أن يذهب بصلاحيّة الدليل الذي استقته المحكمة من أقوال شاعدي الإثبات .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٦ — طلب ضم قضية . لانتلزم المحكمة بإجابته متى كان لا يتجبه مباشرة إلى نفى الأفعال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاعدا الإثبات بل المقصود منه هو تجريح أقوالهما .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٧ — المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات رسمت طريق إعلان الشهود المطلوب سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . مدم اتباع الطاعن هذا الطريق . لا تريب على المحكمة إعراضها عن طلب سماع شاعدي نفى الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

٥٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعي .
أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . مثال في مواد مخدرة .

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع لا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢٣٢٣ع٢٧٦

٥٩ — محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر المبينة بأمر الإحالة لا ينحول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . هاته ذلك ؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .

(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢٣٢٣ع٢٧٦

٦٠ — حضور محام مع المتهم بجنحة فيرواجب قانونا .
على المحكمة سماع المحامي إن كان حاضرا متى عهد المتهم إليه بالدفاع عنه .
لا تنقيد المحكمة بسماحه إن لم يحضر ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري . التفات المحكمة عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي في جنحة إخفاء أشياء مسروقة دلالة على أنها قدرت أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري .

إحجام المحامي الحاضر والذي سبق أن منجته في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد من إبداء دفاعه دون أن تمنعه عنه .
ترخيصها للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم

الصفحة	القاعدة	
		منحها بذلك المحامي الأصل فرصة لإبداء هذا الدفاع مكتوبا . لا إخلال بحق الدفاع .
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ... ٦١ - المادة ٢٨٩ إجراءات تحويلها المحكمة الاستئنائية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صریحا أو ضمنا . محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . لا تلازم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . سكوت المدافع عن الطاعن عن التمسك بطلب سماع أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه . التفات المحكمة الاستئنائية التي لم ترى من جانبها حاجة إلى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبدى أمامها . النعى عليها بعدم تحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه . غير سديد .
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ... ٦٢ - محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . استخلاص الحكم أن الحيابة الفعلية كانت للجنة عليه . النعى عليه بعدم تحقيق دفاع الطاعن في حيازته الفعلية للعقار غير سديد .
١٢٤٥	٣٤٢٧٨	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ... ٦٣ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ، ومواصلته المرافعة دون الاصرار على طلب سماعهم يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ...

الصفحة	القاعدة	
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	٦٤ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . لا ثريب عليها إن هي أطرحتها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائغة التي أوردتها . مثال . (الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٧٢)
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	٦٥ — محكمة ثاني درجة . تحكم على مقتضى الأوراق . ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم استيضاحها محرر المحضر عن مكان تحريره محضر التبديد . ما دام لم يطلب سماع أقواله ولم يوجه مطعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	٦٦ — للفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد . موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه . (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
١٣٥٠	٣٤٣٠٣	٦٧ — البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذاته . لا على المحكمة التفاتها عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق مادامت قد نقت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب كافية ومائغة . (الطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢) راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ٢٨٤ بالصحيفة رقم ١٢٦٥) وتجهر . (القاعدة رقم ٢٢٥ بالصحيفة رقم ١٠١٥)

ودفوع .

(القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٧٦)

دفاع شرعي

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي"

دفوع

الصفة والمصلحة في الدفع :

لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه .
ولو كان يستفيد منه . علة ذلك : تحقق المصلحة في الدفع لاحق
لوجود الصفة فيه .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١) ... ٣٠٨ ع ١٣٦٧

الدفع بعدم قبول الدعوى :

١ - إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافا للسادة ٦٣
إجراءات . إتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم . إن تعرضت
لموضوع كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر
المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى . يتعين
أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وعدم
قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها . الأمر
من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك
الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

خلو الحكم المطعون فيه من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى
لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم إثباته دفع المتهم به ، هو

الصفحة	القاعدة	
		خلو للحكم من الأسباب التي بنى عليها قضاءه بما يبطله لمخالفته المادة ٣١٠ إجراءات .
٣٨٤	١٤ ٨٥	(الطن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		٢ — الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحا وكتابة . جواز أن يستفاد امتثالا من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة موضوع الدعوى تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت النيابة الدعوى على متهم آخر غير الطاعن . انطواء هذا التصرف على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وإدانته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .
١٢٠٧	٣٤ ٢٧٢	(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		الدفع بعدم الاختصاص :
		١ — عدم دفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني . خلو مدونات الحكم مما ينفي الاختصاص . عدم جواز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٢١٩	١٤ ٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)
		٢ — الاختصاص المكاني لإحدى الجرائم المرتبطة . المادة ١٨٢ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة ارتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التي سرقت من دائرتها هذه السيارة . لا محل للدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح . إلتفات الحكم عن الرد على هذا الدفع لا يعيبه لظهور بطلانه .</p>
٢٦٢	١٤٦٣	<p>(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)</p> <p>الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها:</p> <p>١ — محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة . شمولها جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور أحكام . استمرار الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادة الجاني . إعتباره جريمة جديدة يجب محاكمته عنها . مثال .</p>
٨	١٤٢	<p>(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)</p> <p>٢ — أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا . الذي لم يسبقه تحقيق قضائي . غير ملزم لها . لها حق الرجوع فيه نظرا لطبيعته الإدارية .</p> <p>الأمر الصادر من النيابة بالألا وجه لإقامة الدعوى بعد إجراءات تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك . لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . المواد ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ ، إجراءات .</p> <p>قوام الدليل الجديد: أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالألا وجه لإقامتها . مثال .</p>
٢٦٢	١٤٦٣	<p>(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)</p> <p>٣ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام . جواز إثارتها في أية حالة كانت عليها الدعوى . قصور الحكم في إيراد هذا الدفع والرد عليه يعجز محكمة النقض</p>

الصفحة	القاعدة	
		عن أعمال رقابتها على التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة. وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	٢٤١٤٠	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٤ — قيد وكيل النيابة الواقعة جنائية إحراز مخدر ضد مجهول وتأشيرة في الوقت نفسه بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات . تأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهم ما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي . فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده . المادة ٢٠٩ إجراءات من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به . النعي على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها . لا محل له . إذا أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن .
		عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أورده عليه . لا يعيبه . مادام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(رقم الطعن ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		الدفع بعدم الدستورية :
		الدفع بأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية . مطعون بعدم دستوريته أمام المحكمة العليا . لا يجدى الطاعن . مادام أنه دين بجريمة إتلاف المزروعات .
٤٥٣	١٤٩٩	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بانتفاء المسؤولية :
		١ - دفع الطاعن بعدم المسؤولية لغيابه عن مقهاه وقت وقوع الجريمة استنادا إلى الشهادة المرضية. التفات محكمة الموضوع عن هذا الدفاع واستخلاصها أن غياب الطاعن عن مقهاه لم يكن من شأنه أن يحول دون إشرافه عليه وإداتها الطاعن على أساس المسؤولية المفترضة طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . سائق وصحيح في القانون .
٣٢٧	١٤ ٧٥	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٢ - حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهرى إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤ ٢٣٨	(الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٣ - صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لإدانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش . ممسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهري بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .
١١٣٥	٣٤ ٢٥٦	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم

الصفحة	القاعدة	
		تحمّل مقوماته . حلة ذلك ؟ أنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .
٣٠	١٤ ٩	(الظمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
٧٦	١٤ ٢١	(والظمن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
٣٥٧	١٤ ٨١	(والظمن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)
٣٩٤	١٤ ٨٧	(والظمن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والظمن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٢ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . وجوب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه . مثال لعبارات مرسلة لا تفيد الدفع به .
٣٠	١٤ ٩	(الظمن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)
		٣ — الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . دفاع موضوعي . مثال لتسبيب سليم ردا عليه .
٧٦	١٤ ٢١	(الظمن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(والظمن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		٤ — الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . دفع جوهرى . على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفض الدفع إلى ضبط المخدر . خطأ . أساس ذلك . مثال في مخدر .
١٢٦	١٤ ٣٤	(الظمن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٥ — إذن التفتيش . لم يشترط القانون له شكلا معينا . خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه . لا ينال من صحته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه الشخص المقصود بالإذن . أطراح الحكم للدفع ببطلان إذن التفتيش تأميسا على أن محضر التحريات الصادر بمقتضاه الإذن قد ذكر مسكن المتهم بما لا يدع مجالا للقول بتجهيله . سائح وسديد .
٣٥٧	١٤ ٨١	(الظمن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — إطراح الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش تأسيساً على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر . سائق . تتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة . (الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢) ١٨٢ ع ٣٦٩
		٧ — إدانة الطاعن استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش دون الرد على الدفع ببطلان الإذن لصدوره باسم آخر . قصور . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٢) ١٢٧ ع ٥٧٩
		٨ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق . مادام يجوز له القبض عليه قانوناً . مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع ببطلان التفتيش . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ١٥٤ ع ٦٨٧
		٩ — تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ١٥٤ ع ٦٨٧
		١٠ — التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون . إقرار المحكمة مأمور الضبط القضائي فيما اتخذه من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ١٥٤ ع ٦٨٧
		١١ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك

الصفحة	القاعدة	
		البطلان . علة ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٢ — تفتيش الأثني بمعرفة أنثى — المادة ٢/٤٦ إجراءات متى يشترط ؟ عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . علته : الحفاظ على عورات المرأة التي تمخض عنها إذا مست . جذب يد الطاعنة لا ينطوي على مساس بعورتها أو اطلاق عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا مسنده .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٣ — عدم إثارة شيء من جدية التحريات بجلسة المحاكمة عدم جواز إثارتها لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٤ — تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة غير مجزأة على خلاف ما ورد بحضور التحريات . علة ذلك ؟ الأعمال الاجرائية محكمة صحة وبطلانها بمقدماتها لا بنتائجها .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٥ — ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة . إصفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم . شمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الاحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها .

الصفحة	القاعدة	
		رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . صحيح في القانون .
٨٠٢	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		١٦ - وجوب تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى . عندما يكون مكان التفتيش من المواقع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . المادة ٤٦ إجراءات .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٧ - ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٩ - صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيبانه أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢٠ - الحق في الطعن على الإذن بالتفتيش وإجراءاته لا يسقط إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . استطراد الحكم إلى تقرير قانوني خاطيء بسقوط الحق في هذا الدفع لعدم إثارته من المحامي الحاضر في تحقيق النيابة لا يقدر في سلامته .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش لصدور الإذن باسم أضيف إليه اسم آخر محضر التحريات ليطابق اسم المتهم كاملاً رد الحكم بأن مطالعة محضر التحريات تبين أنه سليم خال من أى تحشير أو إضافة وقضاؤها بصحة القبض والتفتيش لتامهما تنفيذاً للإذن . صحيح . أساسه سلطة المحكمة في تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها .
		استطرد الحكم إلى أنه كان على المتهم أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير . نافذة لم يكن لها تأثير في قضائه .
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٢٢ - عدم جواز إثارة الدفع ببطلان إجراءات الضبط . لأول مرة أمام النقض .
٩٦٥	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦) - - -
		٢٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض . قول الحكم استدلالاً على جدية التحريات أن التفتيش أسفر فعلاً عن ضبط المتهم مخزناً المواد المخدرة . تزيد لا يؤثر في سلامته ، مادامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب سائغة بأن الإذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره .
١٠٨٠	٢٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣) - - -
		٢٤ - الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لحصولها قبل إذن النيابة . رد الحكم عليه بأنه يخالف الثابت بالأوراق مع أنه يشير في أسبابه إلى بدء إجراءات الضبط والتفتيش في وقت يسبق ما وقت به إذن الضبط والتفتيش . قصور يستوجب النقض والإحالة .
١١١٤	٢٤٥١	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٥) - - -

الصفحة	الصفحة
	<p>٢٥ - المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣ . منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .</p>
١٣١٧	<p>(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ٢٩٦ ع ٣</p> <p>٢٦ - المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية .</p> <p>إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الإذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .</p> <p>تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة المأذون له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعي ببطلان الإجراءات غير صحيح .</p>
١٣١٧	<p>(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ٢٩٦ ع ٣</p> <p>٢٧ - إستخلاص الحكم بإسلامة تفتيش منزل الطاعنة برضاها .</p> <p>تزيده إلى بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها . عدم تعويله في قضائه برفض الدفع ببطلان التفتيش على ما تزايد إليه .</p>

الصفحة	القاعدة	
		لا يعيبه ما استورد إليه من قرارات قانونية خاطئة لم يكن بحاجة إليها ولم يكن لها أثر في منطقته أو في النتيجة التي خلص إليها .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٦٦٧) وحكم . (القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ٨١) الدفع ببطلان الإجراءات :
		حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يبدئه بجلسة المعارضة . خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلان ذلك الاجراء لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٤	٣٤٢٩٣	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :
		١ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال . عدم اشتراط إirاده بصريح لفظه وبعبارة المألوفة . كفاية أن يكون الدفاع المبدى بجلسة المحاكمة مقاده التمسك به .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي من الدفع الجوهري . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . حلة ذلك ؟ إغفال ذلك صيب .
٦٠٦	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جديا وصرىحا . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم . لقيامه .
		النعى على المحكمة عدم تحدثها من انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح . ما دامت لم تر من جانبها . بعد تحقيقها الدهوى . قيام هذه الحالة .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى" (القاعدة رقم ١٣٩ بالصحيفة رقم ٦٢٢)
		الدفع باستحالة الرؤية :
		الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام من أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى يوردها الحكم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		الدفع بتلفيق التهمة :
		الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . عدم لزوم الرد عليه ردا صريحا . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى هولت عليها .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٢٧٨	١٤ ٦٥	(والطن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٣٥٧	١٤ ٨١	(والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(والطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٢٣٤	٣٤٢٧٥	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(والطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)

الصفحة القائمة

الدفع بشيوع التهمة :

		الدفع بشيوع التهمة . دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
١٢٣٢	٢٤٢٧٦	(والطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا دعواه :

		رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . في محله إذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنوا المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه .
٩٩٥	٢٤٢٢١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)

الدفع بعدم سماع دفاع المتهم المرتد عن الإسلام :

		المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . توجب كفالة حق الدفاع لكل أطراف الخصومة . كون المتهم مرتدا عن الإسلام لا يغير من ذلك . حلة ذلك .
١٤٤٠	٢٤٣٢٣	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة :

صدور توكيل مصرفي من الطاعنة إلى زوجها يقتصر على إثبات
صفته في التعامل باسم موكلته لدى البنك دون المعاملات بينه
وبين الطاعنة .

إتهام المطعون ضده بتبديد المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لا يداخه
حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الإثبات بغير الكتابة
متخذة هذا التوكيل سندا لانتفاء المانع الأدبي . رفض الحكم

الصفحة	القاعدة	
		ذلك الدفع تأسيسا على قيام هذا المانع فيما جاوز البك من معاملات . صحيح .
١٤٤٠	٣٤٣٢٢	(الظن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		الدفع ببطلان الاعتراف :
		١ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته . موضوعي .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الظن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٢ — عدم الدفع بأن اعتراف المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الظن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٣ — الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا . لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر إثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره .
١٠٤٩	٣٤٢٣٤	(الظن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . مادامت قد صولت عليه في قضائها بالإدانة . تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وليد ضغط وتهديد من وكيل المنطقة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
١٠٤٩	٣٤٢٣٤	(الظن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٥ — الاعتراف الذي يعول عليه . يجب أن يكون اختياريا صادرا من إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره .

القاعدة

الصفحة

دفع الطاعن ببيان اعترافه لصدوره تحت تأثير الإكراه نتيجة وثوب الكلب البوايسى عليه مما ترك به آثارا . على المحكمة إن رأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين تلك الإصابات وتنفي قيامها في تدليل سائق .

قول الحكم ردا على هذا الدفع بأن الإصابات التي أشير إليها بالتقرير الطبي ترجع إلى مقاومة المجنى عليها . دون أن يفتن للإصابات الأخرى التي حدثت بالطامن في عملية الاستعراف اللاحقة . يعيب الحكم . ما أورده الحكم من أدلة أخرى لا يغني إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة .

(الطن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٢٧ ١٤٥٩

٦ - الوعد أو الإغراء . يعد قرين الإكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الانكار والاعتراف . أساس ذلك ؟

الإعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد إكراه أو تهديد كأنما كان قدره .

على المحكمة . إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف . أن تبحث الصلة بينه وبين الوعد أو الإغراء وتنفي تأثيره على الاعتراف . مثال لتسبيب معيب .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي سقوط أحدها أو استبعادها بتعذر معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما انتهت إليه المحكمة .

(الطن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٣٠ ١٤٧٢

القاعدة	المقدمة
	<p>الدفع باكراه الشاهد :</p> <p>الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة أنها مطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١) ٢٠٣ ع ٢٠٦</p>
	<p>الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل :</p> <p>الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته بدفاع جوهري . من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة تحقيقها من طريق المختص فنيا . التفات المحكمة عن ذلك وردا عليه بأن المجنى عليه تحدث فعلا وذكر أن المتهم طعنه . لا يصلح ذلك ردا ويعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع والقصور في النسب . حلة ذلك ؟ استطاعة النطق بعد الإصابة شئ والمقدرة على التحدث بتعقل شئ آخر .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٩ ع ٨٨٩</p>
	<p>الدفع بدس المخدر :</p> <p>القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة . دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللفافة تحوى مخدرا . استناد الحكم إلى مجرد ضبط اللفافة معه إنشاء لفريضة قانونية مبنياها اقتراض العلم بالجواهر المخدرة من واقع حيازته . لا يصح . حلة ذلك ؟ القصد الجنائي من أركان الجريمة يجب ثبوته فعليا لا اقتراضيا .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ٢٣٦ ع ١٠٥٨</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بالجهل بكنه المادة المطبوعة : مثال لتسبب سائق في الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة .
٥٣٩	٢٤١١٨	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		الدفع ببطلان الجز : الدفع بانعدام محضرى الجز والتبديد . وجوب تحييصه والرد عليه . مثال لرد قاصر .
٥٧	١٦١٤	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		الدفع بعدم العلم بيوم البيع : ١ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ، وبعدم تعيين الطاعن حارسا ، وبوجود المحجوزات . من الدفع الموضوعية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . لإثارها أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل .
٨٩	٢٤١٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٢ - وجوب علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . وتعمده عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لمساءلته عن جريمة التبديد . انتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذى كان محمدا للبيع . مساءلة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ .
٤٥٧	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣ - الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد . موضوعى لا إشراف لمحكمة النقض عليه .
١٣٣٤	٢٩٩٣	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان الحكم :
		ثبوت أن القاضى الذى أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		الدفع بالتزوير :
		وجوب حضور المتهم بنفسه فى جلسة معاقب عليها بالحبس لا يصح حضور وكيل عنه لبدء دفاع فى الدعوى . المادة ٢٣٧ إجراءات . حضور وكيل عن المتهم فى جلسة معاقب عليها بالحبس لم يقدم عذرا عن تخلفه بجلسة المعارضة وإنما طعن بالتزوير على ورقة اعلانه بالحضور لا يصح . ما يثيره لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه .
١١٦٣	٢٤٢٦٤	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٢)
		وتأمينات اجتماعية .
		(القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ٩٤٩)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ٢٧٣ بالصحيفة رقم ١٢١١)
		ودفاع .
		(القاعدتان رقم ٥٣ و ٢٦٨ بالصحيفتين رقمي ٢١٤ و ١١٨٤) .

(ڏ)

ذخيرة

راجع : قتل عمد .

(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦١٤)

(ر)

رابطة السببية . رد اعتبار . رد القضية .

ردة . رسوم الدفعة . رشوة

رابطة السببية

١ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعي .
مثال في عاهة مستديمة .

(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) ... ٣٦ ع ١٣٣

٢ — إيراد الحكم نقلاً عن التقرير الطبي أن الإصابات الناتجة
عن الأميرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي
سببت وفاته . يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة
التي أخذهم بها .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ... ٧٤ ع ٣١٩

٣ — إثبات تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه
من إصاباته — التي أحدثها الطاعنان — مجتمعة وأن كلا منهما
ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة . صحيح
في تقدير مسئوليتهم ومساءلتهم معا عن جنابة الضرب المفوض

الصفحة	القاعدة	
		إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .
٦٣٦	٢٤١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٤ — عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . ما دام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٥ — رابطه السببية . انفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها . ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٦ — مثال لتسبب سائغ في توافر رابطه السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٧ — رابطه السببية . يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .
		استخلاص الصبورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث . من سلطة محكمة الموضوع .
		تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لها الأخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل على قول الشاهد في أي مرحلة ولو عدل عنها .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٨ — إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفني . قصور .
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة
	٩ — شرط إعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . إتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه وإغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال في قتل خطأ .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢ ... (الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١) ...
	١٠ — عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي وإدانتته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطه السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى دليل قتي — قصور يوجب النقض والإحالة .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢ ... (الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١) ...
	راجع أيضاً : مرور .
	(للقاعدة رقم ٢٠٦ بالصيغة رقم ١٢١)
	<h2>رد إعتبار</h2>
	مقتضى المادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا مجرد الاتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .

الصفحة	القاعدة	
٨٧٣	٢٤١٩٦	قانون الأسلحة لم يورد نصاً يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها . (الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
رد القضاة		
٩١٤	٢٤٢٠٥	١ — وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات . أساسه . (الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق . نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
ردة		
راجع : خبز .		
رسوم الدمغة		
١٩٠	٤٦	القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمجها أو كسرها على حسب الأحوال . مثال . (الطن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة	رشوة
		<p>١- جريمة عرض الرشوة . كفاية القيام بفعل الإعطاء أو العرض - دون اشتراط التحدث مع الموظف العام - لتحقيقها . ما دام قصد شراء ذمة الموظف واضحا من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)</p>
٢٧٨	١٤٦٥	<p>٢- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها واطراح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أسس مقبولة في العقل والمنطق ولها مأخذ صحيح في الأوراق .</p> <p>الجدل في تصوير الواقعة وأنها كانت عرض رشوة لم تقبل ولم تكن قبول رشوة . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)</p>
٤٧٩	١٤١٠٦	<p>٣- الزعم الذي تتوافر به جريمة الرشوة طبقا للمادة ١٠٣ مكررا عقوبات يجب أن يكون صادرا من الموظف على أساس أن العمل الذي طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو الامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية .</p> <p>الزعم القائم على انتحال صفة وظيفية منبئة الصلة بالوظيفة التي يشغلها الجاني لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)</p>
٧٥٥	١٤١٦٨	

القاعدة

الصفحة

(ز)
زراعة

راجع : إصلاح زراعي

(س)

سب وقذف . سباق خيل . سبق لإصرار .
سرقه . سلاح . سياحة . سيارات .

سب وقذف

١ — الحكم الصادر بعقوبة أو تعويض عن جريمة القذف
أو السب . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألفاظ القذف
أو السب . حلة ذلك ؟

٦٠٠ ٢٤١٣٤ (الظن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)

٢ — اقتصار الحكم . في بيان ألفاظ السب والقذف .
على الإحالة إلى ماورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع
التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي عدها سبا . قصور .

٦٠٠ ٢٤١٣٤ (الظن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)

٣ — حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله
بذاته على بيان ألفاظ السب التي بني قضاءه عليها . حلة ذلك ؟
إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم في هذا الشأن . إلى ماورد
بمحضر شكوى إدارية لا تغني .

٦٦٥ ٢٤١٥٠ (الظن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	القائمة	
		٤ — عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره . لا بد أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً . الموكل لا يكتب للحامي مذكرته لكنه يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها . همل المحامي هو صياغتها قانوناً مع ما يتفق وصالح الموكل . لا يقدح في ذلك ما قرره محامي الطاعن من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة للبيانات محل القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٥ — المادة ٣٠٩ عقوبات تطبق لبدا حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطاً بالضرورة الداعية إليه . مثال لعبارات أوردها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية المرفوعة منه على المدعى المدني .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٦ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق منازع النزاع . خلو الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع — قصور . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة .
١٠٧٤	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٢) ٧ — تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . ما دام لم يخطيء في التطبيق القانوني للواقعة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٣/١٩٧٢)

سباق خيل

العقوبة المقررة لجريمة تلقي المراهنات خفية على سباق الخيل هي الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يتجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه والمصادرة . المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣ سنة ١٩٤٧

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المقررة المقضى بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون الحبس الوجوبي . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام التصحيح لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٣ ع ١٤٥

سبق إصرار

١ - سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضي له من وقائع خارجية .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١٢٣ ع ٢٥٩

٢ - البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١٢٣ ع ٢٥٩

الصفحة	القاعدة	
		٣ — توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤ — القصد الجنائي . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦ — لامصلحة في النفي بتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة . مجردة عن أي ظرف مشدد .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		راجع : ضرب .
		(القاعدة رقم ٢٥ بالصيغة رقم ٩٣)

الصفحة	القاعدة	سرقه
		١ — اتخاذ ضبط بعض الأشياء المثلية التي تشبه جانباً يسيراً من المسروقات دليلاً على المساهمة في اقتراف السرقة . فساد في الاستدلال . (الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ١٥٣ ع ٣٨
		٢ — الارتباط الوارد في المادة ٣٢/٢ عقوبات . مناطه : ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي هناها الشارع . تقدير قيامه . موضوعي . مثال لسرقات لا ارتباط بينها . (الطن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ١٧٢ ع ٤٢
		٣ — الاشتراك بطريق الاتفاق في جريمة السرقة . توافره . باتحاد إرادة الشريك مع باقي المتهمين على ارتكابها . وقوع الجريمة بناء على الاتفاق . مثال لتسبب مائع . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ٦٧٢ ع ١٥٢
		٤ — إثبات الحكم وقوع جرمي القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته رداً على ما أثاره الطاعن من إعفائه من المسؤولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ٦٧٢ ع ١٥٢
		٥ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلاً أم شريكاً . ولو لم يكن يعلم به . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٨/٥/١٩٧٢) ٦٧٢ ع ١٥٢

الصفحة	القاعدة	
		٦ - العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها يحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا امتنعت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٧ - التزم المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده - بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات . من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .
٧١١	٢٤١٥٩	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٨ - لا صفة للمدعى المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٤٥٩)
		وتحقيق .
		(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٣٠)

الصفحة	القاعدة	سرقه بإحدى وسائل النقل البرية :
٤٠	١١ ع ١	١ — وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات . مثال في جريمة سرقه بإحدى وسائل النقل البرية . (الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ٢ — السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات . المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . القضاء ابتدائيا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى الحبس ثلاثة أشهر رغم استنادها إلى أسباب الحكم المستأنف ذاتها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه . (الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ٣ ع ٢٢٦ ١٠٢٢
سلاح		
٥١٥	١١٣ ع ٢	١ — جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانونين ٥٢٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها . (الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٢	١٥٢ ع ٢	٢ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامى . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة . فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به . (الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٧٢	١٥٢ ع ٢	٣ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وايمت بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا امتثلت المحكمة . في حدود سلطتها التقديرية أن حمله كان لممارسة السرقة . (الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٨٧٣	١٩٦ ع ٢	٤ — مقتضى المادتين ٥٥٢، ٥٥٠ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدد وحكم لاحق لا بمجرد الاتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة . قانون الأسلحة لم يورد نصا يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٥ — ليس على الرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . إطراح

الصفحة	القاعدة	
		الحكم دفاع الطاعن بأن إحرازه السلاح الناري كان صدورها لأمر رئيسه صحيح في القانون .
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٦ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إلا إذا كانت الوقائع كما أوردتها الحكم لا تتفق مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط . توقيعه عقوبة واحدة عنها . خطأ في القانون . يستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكمه على الوجه الصحيح . مثال لخطأ الحكم في اعتبار جريمة إحراز مسدس وذخيرة مرتبطتين بجريمة قتل خطأ وتوقيعه العقوبة الأشد .
١٤٧٦	٣٤٣٣١	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		٧ — الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمة إحراز سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد .
١٤٧٦	٣٤٣٣١	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		راجع : عقوبة .
		(القاعدة رقم ١٠٨ بالصيغة رقم ٤٨٧)
		راجع أيضا : قتل عمد
		(القاعدة رقم ١٣٨ بالصيغة رقم ٦١٤)

سياحة

راجع : تسعير جبرى

(القائمة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٢٤٢)

سيارات

١ — إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح .
واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحة .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ١٢٦ ع ٢ ٥٧٥

٢ — الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى .
وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث تصادم يودى بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٦ ع ٢ ٩٢١

٣ — عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح بتقديمه .
سيارته وخلفها المقطورة السيارة التى أمامه . قصور .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٦ ع ٢ ٩٢١

(ش)

شروع . شريك . شهادة مرضية . شهود .
شيك بدون رصيد .

شروع

١ - الشروع في جريمة النصب . تحققه بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه لا يؤثر فيه . كشف المجنى عليه للاحتيال أو تشكيكه في أمره وامتناعه عن تسليمه المال .

(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢٤ع ٨٤٨

٢ - بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات واتخاذها بها . غير لازم . ما دامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . وما دام من شأن تلك الطرق الاحتيالية أن تخدع الشخص المعناد في مثل ظروف المجنى عليه .

(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢٤ع ٨٤٨

راجع : تعد

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٢٩٩)

وتهريب جمركي

(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤١٣)

وجريمة

(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٠)

شريك

راجع : اشتراك .

شهادة مرضية

١ - دفع الطاعن بعدم المسؤولية اغيابه عن مقهاه وقت وقوع الجريمة استنادا إلى الشهادة المرضية . إلتفات محكمة الموضوع عن هذا الدفاع واستخلاصها أن غياب الطاعن عن مقهاه لم يكن من شأنه أن يحول دون إشرافه عليه وإداتها الطاعن على أساس المسؤولية المفترضة طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . سائق وصحيح في القانون .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٥ ع ١ ٣٢٧

٢ - الإثبات في المواد الجنائية الأصل فيه اقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة . الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . تقدير توافر عذر الغياب من صميم اختصاص قاضى الموضوع .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٥ ع ١ ٣٢٧

٣ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير اختصاص على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى

الصفحة	القاعدة	
		يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير مسماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة . (الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١١٧ ع ٢ ٥٣٦
		٤ — كون المرض الذي تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميها لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ١٤١ ع ٢ ٦٣٠
		٥ — القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف . دفاع موضوعي . مثول الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وإمساكه من إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه . إثارته من بعد لأول مرة أمام النقض . لا تقبل . (الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨٦ ع ٢ ٨٢١
		٦ — المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد . (الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٨ ع ٢ ٩٣٣
		٧ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التعرض لدليله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض لشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٢٠٨ ع ٢ ٩٣٣

الصفحة	القاعدة	
		٨ — اطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهري الذي حال بين الطامن وبين حضور جلسة معارضته الاستثنائية والمقدم دليلاً إلى محكمة الإشكال . مؤداه ثبوت العذر القهري الذي لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٩ — القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض . إخلال بحقه في الدفاع . إلا إذا كان يخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر . محل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند الطمن في الحكم بالاستئناف أو بالنقض .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		١٠ — عدم اطمئنان محكمة النقض إلى العذر المثبت بالشهادة المرضية المقدمة إلى محكمة النقض تبريراً لتخلف الطامن عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضي باعتبار معارضته الاستثنائية كأن لم تكن ، وتبريراً لمجاوزته في التقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم وإيداع الأسباب . الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوباً من يوم صدور الحكم المطعون فيه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .
		مثال لشهادة مرضية لم تطمئن لها محكمة النقض .
١٢٥٠	٣٤٢٧٩	(الطن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٢ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١١ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض .
		اقتصار المحكمة . تبريراً لإطراحها الشهادة الطبية المقدمة من المحامي إثباتاً لعذر المرض الذي منع المتهم عن حضور الجلسة .

الصفحة	القائمة	
		على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما انتهت إليه إلى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٢ — المرض . من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا التخلف — إذا استطالت مدته عن التقرير بالاستئناف في الميعاد .
		قيام عذر المرض بوجب على الحكم التصدى لدليله . اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بمحضر الجلسة أن الشهادة " غير متفقة " لا يكفي .
		مايرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغنى عن وجوب اشتغال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقم عليها قضائها في شأنها .
١٢٦١	٣٤٢٨٣	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٣ — خلو الشهادة الطبية المقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته للفراش في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن . مجرد تردده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ كان موجودا لأمر يتصل بعلاجه .

الصفحة	القاعدة	
		افتقار دعواه إلى الدليل المثبت للعدر القهري الذي منعه من حضور تلك الجلسة .
١٢٧٢	٣٤٢٨٥	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٤ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة . لا ترتب عليها إن هي أطرحتها لما ارتأت من عدم جديتها للأسباب السائغة التي أوردتها . مثال .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		راجع أيضا : معارضة .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ٨٩)
		(والقاعدة رقم ٢٢٨ بالصيغة رقم ١٠٢٩)

شهود

راجع : إثبات " شهود " .

شيك بدون رصيد

١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بالأدلة المباشرة وبالاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية بشرط اتفاق ذلك مع حكم العقل والمنطق .

إفصاح الحكم من الوقائع الثابتة لديه أن المتهم هو المستحق لقيمة الشيك من صرفه باعتباره المظهر إليه الأخير لما هو ثابت بظهر الشيك من توقيعات . إحتفاظ المدعى المدني بالنحاسية وقت حصول الصرف لا يغير من هذا النظر .

(الطن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣) ٢٧ ع ١٠٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ — المادة ٢١٧ إجراءات . تساوى الأماكن الثلاث التي حددتها لتعيين الاختصاص . مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو مكان تسليم الشيك للمستفيد .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(العلم رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٣ — تحقق جريمة شيك بدون رصيد بإعطاء الساحب لشيك لا يقابله رصيد أو إعطائه لشيك له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد ما يصبح به الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . مجرد إعطاء الشيك مستوفيا شرائطه القانونية يتم به طرحه في التداول تسبغ عليه الحماية القانونية بالعقاب باعتباره أداة وفاة .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(العلم رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٤ — القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . قصد عام . لا تستلزم قصدا خاصا . توافر القصد بإعطاء الجنائي للشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو سحب الرصيد بعد إعطاء الشيك . هل ذلك ؟ الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(العلم رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٥ — لا عبء بالأسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره — أو أدت به إلى سحب الرصيد — هي من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . الشارع لم يستلزم لتوافرها نية خاصة .
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(العلم رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٦ — تذرع الطامع بأن الشيك المسلم منه للشركة اختلسه منها مديرها المالي وسلمه للمدعي المدني لا ينفي مسؤوليته

الصفحة	القاعدة	
		الجنائية — ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل في حكمها التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة .
١٤٢	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٧ — لا حق للساحب على الشيك بعد تسليمه للمستفيد . لا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به . لا يكفي قيام الرصيد وقابليته للسحب وقت إصدار الشيك . يتعين بقاء الرصيد حتى يتم الوفاء بقيمة الشيك . تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة وهو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد . إجراء كاشف للجريمة .
١٤٢	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٨ — اكتمال جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك مستوفيا لمقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . إثبات تاريخ الشيك على خلاف الواقع لا يؤثر في اكتمال الجريمة ما دام الشيك بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه . لا يجدي الطاعن منازعته في صحة تاريخ إعطاء الشيك .
٢١٩	١٤ ٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)
		٩ — المادة ٣٣٧ عقوبات . أراد الشارع بها حماية الشيك متى استوفى شروطه الشكلية من صيب مستتر هو تخلف مقابل الوفاء .
٢١٩	١٤ ٥٤	(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - التاريخ المدون بالشيك هو المعتبر قانوناً تاريخ إصداره . لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه . تملك الطاعن بأن توقيع الحجز على حسابه لدى البنك واتخاذ إجراءات دعوى الصلح الواقع بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذي أعجزه عن أداء المقابل لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية . لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . (الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٢١٩	٥٤ ع ١٤	١١ - توافر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . العلم مفترض في حق الساحب عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه حتى يتم صرف الشيك . دفع الطاعن بعدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك لتوقيع الحجز على حسابه الجاري لدى البنك وغل يده من توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقع . لا يعفيه . (الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٢١٩	٥٤ ع ١٤	١٢ - سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . تحققه . بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . هو أمر مفروض في حق الساحب . الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لا يؤثر في قيام الجريمة . ما دام لم يكن له رصيد . ولم يسترده الساحب من المستفيد . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
٢٧٤	٦٤ ع ١٤	١٣ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
٥٧٢	١٢٥ ع ٢	

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد تكون نشاطا إجراميا واحدا لا تجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاقها . انقضاء الدعوى الجنائية عنها جميعا بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها .
٦٢٧	٢٤١٤٠	(الظعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		١٥ — الفضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن جنحة إعطاء شيك بدون رصيد لانقضاء أكثر من ثلاث سنين من تاريخ آخر إجراء صحيح قاطع للمدة وبين حجز الدعوى للحكم صحيح .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الظعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٦ — الوفاء بقيمة الشيك سابقا على تاريخ استحقاقه أو لاحقا له . لا ينفي قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . انتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم استنادا إلى إقرار التخالص الصادر له من المستفيد . خطأ في تطبيق القانون .
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الظعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		١٧ — احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالصه مع الساحب . لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي يتيح للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الظعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		١٨ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الظعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٩ — تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير . إحالتها لقسم أبحاث التزييف . انتهاؤه في تقريره إلى عدم تحرير الطاعن لصلبها وإرجاؤه البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطاعن معترف بها . وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عدم التعرض له . يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .</p>
١١١٨	<p>٣٤٢٥٢ (الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p> <p>٢٠ — الباعث . لا تأثير له على المسؤولية الجنائية في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد .</p> <p>القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . القول بالوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لا جدوى منه . ما دام الثابت أنه لم يكن للشيك رصيد قائم ولم يسترده الساحب من المستفيد .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p>
١٤٤٦	<p>٣٤٣٢٤</p>
	<p>(ض)</p> <p>ضرب — ضرر</p> <p>ضرب</p> <p>ضرب بسيط :</p> <p>راجع : ضرب "أحدث عاهة"</p>

الصفحة	القاعدة	
		وتعد .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩)
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٣٧٩)
		ضرب أحدث عاهة :
		١ — العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . تعريفها .
		فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة يعد عاهة مستديمة .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٢ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . موضوعي .
		مثال في عاهة مستديمة .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
		٣ — براءة المتهم من جناية عاهة . بسبب عاهة في عقله .
		دون الأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقاً
		للمادة ٣٤٢ إجراءات . خطأ في تطبيق القانون .
٤٤٥	١٤ ٩٧	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٠)
		٤ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين
		في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث
		العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر استيقن وتوقيعها عقوبة
		الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	١١٥ ٢٤	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٥ — عدم جواز إضارة المعارض . بناء على المعارضة
		المرفوعة منه المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم إبتدائياً
		بمجنحة الصرب . وتأيد الحكم غيابياً بناء على استئناف المتهم .

الفاصلة	الصفحة	
		القضاء في المعارضة الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عامة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	٢٤١٣٥	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٦ — عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عامة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوما . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على امتداد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
٧٥٢	٢٤١٦٧	(الطعن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٧ — لا مصلحة في النعي بتخلف ظرفي سبق الاصرار والترصد في جريمة إحداث العامة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العامة مجردة عن أي ظرف مشدد .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		٨ — الضرب بقبضة اليد على العين . إمكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره . سلطة محكمة الموضوع في امتحان ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بخبير . عدم جواز النعي على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		ضرب أفضى إلى الموت :
		١ - متى يعتبر الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟
		مثال في أخذ المتهم بالقدر المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٦٣	٢٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٢ - لإثبات تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته - التي أحدثها الطاعنان - مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة صحيح في تقدير مسئوليتهم ومساءلتهم معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .
٦٣٦	٢٤ ع ١٤٢	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٣ - معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ منه الواقعة . كما أثبتها الحكم . من قيام الإرتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	٢٤ ع ١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٤ - إدانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن - إحدى العقوبتين التخيريتين للجريمة - خطأ في تطبيق القانون . عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .
١١٥٩	٢٤ ع ٢٦٣	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

الصفحة	القاعدة	ضرر
		١ - الدعوى المدنية ترفع في الأصل إلى المحاكم المدنية. إباحة رفعها استثناء إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه من الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . مثال .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٢ - الضرر المستوجب للتعويض . كفاية إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناه .
٧٣٤	٢٤ ١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٣ - عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى . لا يعيب الحكم . علة ذلك ؟
٧٣٤	٢٤ ١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٤ - عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا يتال من سلامته . مادام قديين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٧٣٤	٢٤ ١٦٤	(الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٥ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد المدعى كان الاضرار بخصمه والنكابة به يجعل

الصفحة	القاعدة	
		عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب اساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٦ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٧ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيدية اجراءات التقاضي وقصد الاضرار منها يكفي في اثبات الخطأ التقصيري الذي يؤدي إلى المساءلة عن الضرر الناتج من هذا الخطأ .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		راجع أيضا : رابطة السببية . (القاعدة رقم ٣٦ بالصيغة رقم ١٣٣)
(ط)		
طعن - طوارئ		
طعن		
طرق الطعن في الأحكام :		
		١ - المادة ٤٥٤ إجراءات . تدل على أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون .

المقنة	القاعدة	
		وإذا توافر سبيل الطعن وضيعه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه . ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة وحجة على الكافة . ولا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى . قصد الشارع أن يجعل لطرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف ضمنا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .
٢٩٦	٦٩ ع ١	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٢ — ميعاد الاستئناف . عشرة أيام من تاريخ الحكم . المادة ٤٠٦ إجراءات . حق الطعن بالاستئناف خلال ثلاثين يوما . مقصور على النائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه . دون غيرهما من أعضاء النيابة العامة . تقرير وكيل النيابة بالاستئناف خلال الأجل الأخير بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص . أثره . تمام الاستئناف بعد الميعاد .
١٠٩٤	٣٤٢٤٦ ع ٣	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٣ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لاستناده على إعلان المعارض بجهة الإدارة . أثره : عدم انفتاح ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وإيداع أسبابه إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره . كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذي امتشكل فيه في تنفيذ ذلك الحكم يوجب اعتبار هذا اليوم مبدءا للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٣٣٠	٣٤٢٩٨ ع ٣	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		٤ — المادة ٢٤١ إجراءات . إجازتها المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ٣٤٣١٧ ١٤١٠
		الصفة في الطعن :
		١ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفاً في الحكم المطعون فيه . إختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض . (الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ٢٤١٣٠ ٥٨٧
		٢ — لصفة للدعي المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ٢٤١٦٣ ٧٢٤
		المصلحة في الطعن :
		١ — حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستئنافي ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . مادام الحكم الاستئنافي قد ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله . علة ذلك . شرط ذلك : عدم تسويء مركز المتهم . مثال . (الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٠٤١٠ ٣٥
		٢ — للنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام ، مصلحة خاصة في الطعن بل كانت

الصفحة	القاعدة	طعن
		المصلحة هي للحكوم عليه من المتهمين . شرط ذلك : ألا يبنى على طعنها في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسوئ مركز المتهم .
٢٤٢	٥٨ ع ١	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٣ — لا مصلحة للطامنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	١٢٣ ع ٢	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤ — إلتفاء المصلحة في النعي على الحكم عدم رد الواقعة إلى وصفها القانوني السليم . ما دام قد قضى بالبراءة استنادا إلى عدم ثبوت الواقعة .
٥٩٣	١٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٥ — الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠ ع ٢	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٦ — عدم جدوى النعي على الحكم عدم تمحيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢١٠ ع ٢	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — لا مصلحة في النعي يتخلف ظرف سبق الاصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة المقررة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد . (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
٩٧٢	٣٤٢١٦	٨ — عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص . اتهاء الحكم — بحق — إلى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصا بجريمة القتل الخطأ لوفاة اثنين من المحبى عليهم . (الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)
١٠٧	٣٤٢٣٩	راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٨٤٤) نطاق الطعن :
		١ — قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالإدانة في أخرى . نقض الحكم للمرة الثانية . قصر نظر الموضوع على التهمة المحكوم فيها بالإدانة . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
٣	١٤	٢ — التعرض في الطعن بالنقض — الوارد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة — لهك الحضورى الاعتبارى أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده . غير مقبول . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
٧٤٨	٢٤١٦٦	

الصفحة	القاعدة	طعن
		٣ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه، يتد إلى الحكم برمته وأو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أو قمت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٤ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك .
٨٢١	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .
٥٢	١٥٤	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ - الطعن بالنقض من قبل المدعى المدني فيما يختص بالدعوى المدنية . في الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه . أن يجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . حلة ذلك ؟ مثال .
٥٢	١٥٤	(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٣ - اعتبار الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في موضوع المعارضة وبعدم قبولها للتقرير بها

الصفحة	القاعدة	
		من غير ذي صفة . منه للتصومة . جواز الطعن فيه بالنقض . حالة ذلك ؟
١٩٣	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٤ — جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
٢٥٣	٦١ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٥ — صدور حكم حضورى نهائى بالنسبة إلى أحد المتهمين . يؤذن له بالطعن فيه . بلا توقف على الفصل فى المعارضة المرفوعة من متهم آخر معه صدر الحكم بالنسبة إليه غيابيا أو حضوريا إعتباريا . نطاق ذلك .
		على المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها التبرص لحين فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم أو الفصل فى معارضته . قبل الطعن فى الحكم بطريق النقض . ولو كان الحكم حضوريا بالنسبة لهما . مخالفة ذلك . أثرها : وجوب الحكم بعدم جواز الطعن . حالة ذلك ؟ مثال .
٢٥٣	٦١ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٦ — عدم جواز الطعن فى الحكم بالنقض . مادام باب المعارضة فيه مفتوحا . ثبوت عدم إعلان المحكوم عليه بالحكم المعتبر حضوريا . أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٢٥٣	٦١ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٧ — العبرة فى قبول الطعن : بالوصف الذى رفعت به الدعوى أصلا دون الوصف الذى تقضى به المحكمة . مثال .
٥٧٥	٢٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	طعن
		راجع أيضا : إستئناف • ومعارضة • ونقض •
		الطعن بالنقض :
		١ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه • من شأن الطاعن لا المحامي عنه • مرض المحامي عن الطاعن • لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد •
٥٩٠	٢٤١٣١	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٢ - أسباب الطعن بالنقض • وجوب ايداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى. المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
٦٣٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٣ - كون المرض الذى تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بمحاميه لهذا الغرض • أثره : عدم قبول الطعن شكلا •
٦٣٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٤ - ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ فى الأصل • من يوم صدوره • ثبوت أن الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة لأسباب قهرية لا شأن لإرادته فيها • أثره : أن لا يبدأ ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بالحكم •
		إنتفاء الدليل على علمه بصدور الحكم قبل يوم طعنه عليه بالنقض • أثره : انفتاح ميعاد الطعن بالنقض وتقديم الأسباب من هذا اليوم •
١١٠٩	٢٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الطعن بالنقض . لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى . ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا . صدور حكم حضورى اعتبارى والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض . والقضاء فى المعارضة . فى تاريخ لاحق للتقرير بالطعن بالنقض . بقبولها وإلغاء الحكم المعارض فيه والبراءة . مفاده أن ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض . أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض . (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ١٤١٠ ٣٤٣١٧
		٦ - سقوط الطعن بالنقض . إذا كان الطاعن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ١٤١٠ ٣٤٣١٧
		راجع أيضا : نقض . الطعن بالتزوير : ١ - الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابه . علة ذلك ؟ سلطتها الكاملة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ١٤٢ ٣٧١٤
		٢ - الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب فى الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان . معا . وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر فيها . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائى . بذاته . شروط صحته . دون تكميلته بوقائع أخرى خارجة عنه .

الصفحة	القاعدة	
		<p>أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .</p> <p>عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . إلا على سبيل الاحتمال . مفاده . أن يكون هذا السبب مشوبا بالإيهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) -- -- --</p> <p>٣ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لايحييه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمة بالمحضر .</p> <p>على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .</p> <p>عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٣) -- -- --</p> <p>٤ — الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ذكر الحكم أنها اتبعت . أثره : عدم جواز إثبات عدم اتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير . لا يقدح في ذلك . أن يثبت إجراء تلاوة تقرير التلخيص في ديباجة الحكم . ما دام رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) -- -- --</p>

طوارئ

التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة اعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري مالم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلف عن التجنيد في حق المتهم قبل اعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد اعلان حالة الطوارئ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت عنها . اختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .

(العلم رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢) ٣٤٦١ ١١٥١

(ظ)

ظروف مخففة - ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - الجنون والعاقة العقلية وحدهما هما مناط الإعفاء من المسؤولية . وجود الجاني في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب . الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف . لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو إطراحه . لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان .

(العلم رقم ٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٢) ٧٨ ١٤ ٣٤٠

الصفحة	القاعدة	
٩٤٠	٢٤٢١٠	٢ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
٩٧٢	٣٤٢١٦	٣ — لامصلحة في النعي يتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أى ظرف مشدد . (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٠٦٣	٣٤٢٣٧	٤ — المادة ١/٣٣ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالإعدام وبالغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون . المادة ٣٦ من القانون نصت على عدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . معاقبة الحكم للمطعون ضده — بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر — بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ٣ آلاف جنيه . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما . (الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
١١٥٩	٣٤٢٦٣	٥ — إدانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وإعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن — إحدى العقوبتين التخييريتين للجريمة — خطأ في تطبيق القانون . عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس . (الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

٦ — إدانة الطاعن بجريمتي القتل العمد وإحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات . مقتضاه تعديل العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٤ / ١ عقوبات بوصفها عقوبة الجرمية الأشد لعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر . معاقبة الحكم للطاعن بالسجن لمدة سنة . خطأ في تطبيق القانون . يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة المقررة بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقررة بها . المادة ٣٥ / ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٣٤٢٧٤ ١٢١٦

٧ — إدانة الحكم للتهمة بالجرائم الثلاث المحال للمحاكمة عنها وهي حيازة وإحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ومعاقبته له بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢ و ١٧٤ عقوبات والمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إقتضاه في مرد الواقعة ومؤدى الأدلة على تهمتي حيازة وإحراز المخدرات دون تهمة تقديم المخدر للتعاطي وعدم ذكره المادة المنطبقة على التهمة الأخيرة . المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ضمن المواد التي طبقها . قصور .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) ٣٤٢٨٨ ١٢٨٢

٨ — عقوبة جريمة تقديم المخدر للتعاطي هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز التزول بها

الصفحة	القاعدة	
		عن العقوبة التالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٩ — قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١/١١٢ — ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من النعي بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق مادامت العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الفقرة . اخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . علته : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة . أعمال المحكمة حقها الاختيارى في استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات هو تقدير للعقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٠ — متى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . مثال في جريمة جلب .
		سلطة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .
١٤٥٤	٣٤٣٢٦	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		راجع أيضا : مواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٣٨)

ظروف مشددة

		١ — سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضى له من وقائع خارجية . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٥٥٩	٢٤١٢٣	٢ — التردد . ما يكفى لتحقيقه . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٥٥٩	٣٤١٢٣	٣ — البحث فى توافق ظرفى سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها . (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٥٥٩	٣٤١٢٣	٤ — انعبرة فى اعتبار السلاح ظرفا مشددا . فى حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر . كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه فى ارتكاب الجريمة . كونه من الأدوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظروف المشددة . إلا إذا استخلصت المحكمة . فى حدود سلطتها التقديرية . أن حمله كان لمناسبة السرقة . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٧٢	٢٤١٥٢	٥ — القصد الجنائى . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافق القصد الجنائى مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الاعتداء على النفس . (الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٧٢	٢٤١٥٢	

الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	٢٤١٩٠	٦ — المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هناك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٩	٢٤١٩٠	٧ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وإعمال الظروف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح في القانون . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٩٧٢	٣٤٢١٦	٨ — لامصلحة في النعي يتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة بمجردة عن أى ظرف مشدد . (الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
(ع)		
عاهة . عقوبة . عمل . عود		
عاهة		
راجع : ضرب "أحدث عاهة" .		

عقوبة

فرض العقوبات :

لا عقوبة إلا بنص . عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي . الأخذ في حالة الشك بالتفسير الأصح للثبوت .

(الظن رقم ١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧) ... ١٠٧ ع ٤٨٣

شخصية العقوبة وتنفيذها :

العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين : الأولى : القضاء بالعقوبة والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداها : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجرائم الجنائية بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سرى بان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على صييل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحسب التزانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة مستقروم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

(الظن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤) ... ١٥٦ ع ٦٩٦

الصفحة	القاعدة	
		<p>أنواع العقوبات :</p> <p>”العقوبة التبعية“ .</p> <p>القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات .</p> <p>لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمجها أو كسرها على حسب الأحوال . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ع ٤٦ ١٩٠</p> <p>”العقوبة التكميلية“ .</p> <p>١ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك ؟ : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها لأنهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . هـ ذلك ؟ أن المسئولين الجناية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم فأميسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ع ١٢٢ ٥٥٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السانخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه . (الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١١٦ ع ٢١٨٥
		” تطبيق العقوبات “ . ١ — إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر ، والإصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى . مثال . (الطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣) ٢٣ ع ٧
		٢ — تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه . (الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩) ٢٧ ع ٨
		٣ — عقوبة جريمة تخريض الحدث على إحدى حالات التشرد . الحبس مدة لا تقل على سنة .

الصفحة	القاعدة
	<p>قضاء الحكم المطعون فيه . بناء على استئناف المتهم وحده بتعديل الحكم المستأنف القاضي بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل إلى عقوبة الغرامة . طعن النيابة العامة في الحكم الاستئنافي بطريق النقض . أثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف رغم نزوله عن الحد المقرر للجريمة التي دان المتهم بها . حلة ذلك . مدم إضارة الطاعن بطعنه .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ١٠ ع ١٤ ٣٥</p> <p>٤ - العقوبة المقررة لجريمة تاقى المراهنات خفية على سباق الخيل هي الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يتجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه والمصادرة . المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣ سنة ١٩٤٧ .</p> <p>تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المقررة بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون الحبس الوجوبى . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون مادام التصحيح لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ١٣ ع ١٤ ٤٥</p> <p>٥ - الردة المعدة لرغف العجين . خضوعها لمواصفات معينة . إلزام أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المطابقة لتلك المواصفات ، جزاء مخالفة ذلك . القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ٢٢ ع ١٤ ١١٧</p>

الصفحة	المادة	
	٦	— تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأميسا على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١	(الظن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
	٧	— جريمة بيع ساعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . إرتباطها بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١	(الظن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
	٨	— جريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانونا . عقوبة الغرامة المقررة لكل منهما : خمسة جنيئات في حدها الأدنى ونعمدون جنيا في حدها الأقصى . المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
٢٤٢	٥٨ ع ١	(الظن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
	٩	— إقامة بناء بدون ترخيص . وجوب القضاء بأداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة .
٣١٦	٧٣ ع ١	(الظن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)

الفاصلة	الصفحة
١٠ - تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .	
(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)	٣٩٩ ٨٨ ع ١٤
١١ - أعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الإشارة إليها . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون .	
(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)	٣٩٩ ٨٨ ع ١٤
١٢ - قصر عقاب الخفي لأشياء مختلصة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤ مكررا عقوبات بعقوبة جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات وحدها دون غيرها مما نصت عليه المادة ١١٨ عقوبات . هل ذلك ؟ استقلال جرمي الاختلاس والإخفاء كل من الأخرى . العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات أراد الشارع إزالتها بالموظف العمومي أو من في حكمه لاعتبارات متعلقة بجنائية الاختلاس ذاتها وبصفته فاعلها . التزام الحكم المطعون فيه ذلك وعدم الحكم بالغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات على المتهمين غير الموظفين بإخفاء أشياء منحصلة من جنائية اختلاس . صحیح في القانون .	
(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)	٤٩٢ ١٠٩ ع ١٤
١٣ - جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥٤ لسنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي	

الصفحة	القاعدة	
		والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .
٥١٥	٢٤١١٣	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		١٤ - اطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابات . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العادة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		١٥ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	٢٤١٢١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٦ - إدانة الحكم للطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ١/٣٧ ٣٨٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعنة طبقاً للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بتقضى الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٧ - قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة

الصفحة	القاعدة	
		المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . علة ذلك ؟
		وجوب أن يكون مثبتا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكلف في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .
٨٠٠	٢٤١٨١	(الظن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		١٨ - المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هناك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ .
		الخادم بالأجرة الذى يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة .
٨٣٩	٢٤١٩٠	(الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		١٩ - الفراش بالمدرسة التى يتلقى فيها المجنى عليه تعاليمه .
		إعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته .
		وأعمال الظرف المشدد فى حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . صحيح فى القانون .
٨٣٩	٢٤١٩٠	(الظن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢٠ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
		أشد من تلك المقررة لجريمة التعدى على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها فى المادة ١/٤٠ منه .
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما .
		صحيح .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الظن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — عقوبة اللجنة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات . للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي مدتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادى .
٩٤٠	٢٤٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ١٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		٢٢ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه بادخال وقائع لم ترد في هذه النصوص .
٩٤٠	٢٤٢١٠	(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		٢٣ — السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .
		القضاء ابتدائيا بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى الحبس ثلاثة أشهر رغم استنادها إلى أسباب الحكم المستأنف ذاتها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
١٠٢٢	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٢٤ — المادة ١/٣٣ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالإعدام وبالغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون . المادة ٣٦ من القانون نصت على عدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

القاء-ة	الصفحة	
		معاينة الحكم للطعون ضده — بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر — بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ٣ آلاف جنيه. خطأ في تطبيق القانون. وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .
١٠٦٣	٣٤٢٣٧	(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ٢٥ — جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص. عقوبتها الحبس . المادة ٢٤٤ / ٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . إنتهاء الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٧٠	٣٤٢٣٩	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٧٢) ٢٦ — عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص . إنتهاء الحكم — بحق — إلى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصا بجريمة القتل الخطأ لوفاة اثنين من المجنى عليهم .
١٠٧٠	٣٤٢٣٩	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/١٠/١٩٧٢) ٢٧ — توقيع العقوبة في حدود نص القانون المنطبق على الواقعة . من اختصاص محكمة الموضوع . نقض حكم صادر بالبراءة يوجب أن يكون مقروناً بالإحالة .
١٠٨٣	٣٤٢٤٣	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢٨ — القضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلاً وبقبول استئناف المتهم شكلاً . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة المقررة بها عليه ابتدائياً لما فيه من إضرار المتهم ببناء على طعنه . مجانبية الحكم هذا النظر مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٣٠/١٩٧٢)</p>
١٠٩٤	<p>٢٩ — عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها من جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما نصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان ، والأمر بوقف تنفيذها . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٣٠/١٩٧٢)</p>
١٠٩٩	<p>٣٠ — جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية . عقوبتها الحبس وجوباً طبقاً للمادة ٢/١٦٩ عقوبات .</p> <p>إدانة المتهم بهذه الجريمة وبجرائم تسببه بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والاصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر يوجب</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>٣٣ — العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به الفاضى في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى . لا يعول على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للنطق . إيراد الحكم في أسبابه أن المقصود بما ورد في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين . لا يغير من خطئه في تطبيق القانون .</p> <p>وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقتضى بها .</p> <p>(الظن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ... ٣٦٣ ع ١١٥٩</p>
	<p>٣٤ — الالتزامات التي فرضها قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل .</p> <p>نوعان : الأولى : تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تتعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال .</p> <p>المفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .</p> <p>الثانية : الأحكام التنفيذية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل . مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم نذاكر طبية تثبت مقارنتهم الصحية على القيام بما يمس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها . في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الظن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ... ٣٦٥ ع ١١٦١</p>
	<p>٣٥ — عدم استظهار الحكم في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة</p>

المقنة	القاعدة	
		سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم على القيام بها . قصور . يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الإحالة .
١١٦٩	٣٤٢٦٥	(الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٣٦ — عقوبة جريمة تقديم المخدر للتعاطي هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه .
		المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات . لا يجوز النزول بها عن العقوبة التالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٣٧ — جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٢ . إلزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية .
		معاينة الحكم للمطعون ضده دون القضاء بإلزامه بأن يدفع قيمة ما أتلفه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالحكم على المطعون ضده بدفع قيمة ما أتلفه بالإضافة إلى العقوبة المقررة بها .
١٣٤٤	٣٤٣٠١	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		٣٨ — عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص الحس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة

الصفحة	القاعدة	
		ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ .
		هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات .
		إدانة الحكم المطعون فيه للتهمة واكتفاؤه بتغريمه خمسين جنيتها من جريمة القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة النقض للعقوبة في التصحيح .
١٣٨٠	٢٤٣١٠	(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		٣٩ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .
		إقامة الدعوى على المتهم لإدارته محلا عاما سبق غلقه . وثبت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
١٤٠٦	٢٤٣١٦	(الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٤ - قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢/١ - ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من النعي بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . لا يغير من ذلك . علته : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة . أعمال المحكمة حقها الاختياري في استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات هو تقدير للعقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الظعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٤١ — الحد الأدنى للغرامة طبقا للمادة ١١٨ عقوبات نحو سبائة جنينه حتى لو قل المال المختاس عن هذا الحد .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الظعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٤٢ — متى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . مثال في جريمة جلب . ملطة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .
١٤٥٤	٣٤٣٢٦	(الظعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) راجع أيضا : مواد مخدرة . (القاعدة ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٣٨)
		عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمي الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الظعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .</p> <p>إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما .</p> <p>صحيح .</p>
٩٢٥	<p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٢ : ٢٤٢٠٧ ع ٢٥٩)</p> <p>٣ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .</p> <p>العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص . التهمة الثالثة من الجرائم المرتبطة المسندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه والذي قضى رغم ذلك بتبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقضى بهما .</p>
١٢٧٧	<p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢ : ٢٤٢٨٧ ع ٢٧٧)</p> <p>٤ — الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٧٦	٣٤٣٣١	عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمتي إحرار سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد. (الظن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١٤٧٦	٣٤٣٣١	٥ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل في الساطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إلا إذا كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط . توقيع عقوبة واحدة منها . خطأ في القانون . يستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكمه على الوجه الصحيح . مثال لخطأ الحكم في اعتبار جريمتي إحرار مسدس وذخيرة مرتبطتين بجريمة قتل خطأ وتوقيع العقوبة الأشد . (الظن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
		العقوبة المبررة :
		١ — انعدام مصلحة الطاعن في النعي على الحكم في خصوص جريمتي الاشتراك في تزوير ورقة رسمية — استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية واستعمال هذه البطاقة المزورة — ما دام الحكم قد أثبت في حقه توافر جريمتي الإدلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتي طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد طبقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة — في جميع الجرائم تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .
٣٨	٤٠	(الظن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٢ — عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب ترخيص السيارة في جريمة إثبات بيان غير صحيح في هذا الطلب.

الصفحة	القاعدة	
		لا يعيب الحكم . ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إخفاء تلك السيارة المسروقة التي دان الحكم الطاعن بها .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٣ — أعمال المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات . في جرمي الشروع في القتل المقترن والتعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . وتوقيعها على المتهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمة الثانية . مفاده : أن المحكمة أعمت المادة ١٧ عقوبات . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . غير سديد .
٣٩٩	١٤ ٨٨	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٤ — النعي حول الوصف القانوني للتهمة الأولى — الشروع في القتل — لا يجدي . ما دام أن فعل الاعتداء هو بذاته قوام جنائية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية وما دام أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبت المتهم بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية .
٣٩٩	١٤ ٨٨	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٥ — لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقررة المقضى بها مقررة قانونا لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعن ما دام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة بأكملها التي اعتنقها الحكم والتي تعددت أوصافها فقضى فيها بعقوبة واحدة مطبقا المادة ٣٢ عقوبات للارتباط .

الصفحة	القاعدة	
		مثال في واقعة قتل عمد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص .
٤٨٧	١٤١٠٨	(الظن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٦ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات .
		غرامة نسبية . تضامن المتهمين في الجريمة الواحدة بالإلزام بها طبقاً للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كانوا أو شركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عاينه موظفاً أو من في حكمه .
٤٩٢	١٤١٠٩	(الظن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٧ — الجزاءات المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذات طبيعة خاصة لا يحكم بها إلا على الموظف العمومي المختلس أو من في حكمه أو بناء على نص خاص كما هو الحال بالنسبة للشريك إذا توافرت شروط المادة ٤٤ عقوبات
٤٩٢	١٤١٠٩	(الظن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٨ — لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	١٤١٢٣	(الظن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٩ — عدم جدوى النعي على الحكم بعدم منح دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	١٤٢١٠	(الظن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		١٠ — لا مصلحة في النعي بتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة أحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة

الصفحة	القاعدة	
		الموقعة — مع استعمال المادة ١٧ عقوبات — تدخل في الحدود المقررة لجريمة العامة مجردة عن أى ظرف مشدد .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		١١ — لا جدوى مما يشير الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التي دين بها . ما دام الحكم قد دانه بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها — وهى الاختلاس — نقاذا الحكم المادة ٣٢ عقوبات .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٢ — قضاء الحكم بمعاينة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢/١ — ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من النعى بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هى الواجبة التطبيق ما دامت العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . علته : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارفها الجانى لا الوصف القانونى الذى تكيفه المحكمة . إعمال المحكمة حقها الاختيارى فى استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات هو تقدير للعقوبة التى تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		وقف تنفيذ العقوبة :
		١ — سلطة محكمة النقض . فى وقف تنفيذ العقوبة .
		المادتان ٥٥ و ١/٥٦ عقوبات .
٣٥	١٠	(الطن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ — عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في احدى جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>المادة ٤٦ من القانون المذكور .</p> <p>توقيع الحكم عقوبة اللجنة على المطعون ضده عن جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحيفه حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٧) ١٣٠١٣ ع ٢٩٢</p> <p>الإعفاء من العقوبة :</p> <p>حالتا الإعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .</p> <p>(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٩٢٥ ع ٢٠٧</p>
	<p>عمل</p> <p>١ — التزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملا بأن يمهّد إلى أحدهم الإشراف على الأمن الصناعي ، والالتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي . تختلف عن تنفيذ أيهما . جريمة مستمرة .</p> <p>(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٨١٤ ع ٢</p>

٢ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة عمل المصرى لدى جهة أجنبية دون إذن وزير الداخلية . قبل صدور الطلب من وزير الداخلية أو من يندبه لذلك . رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب . إجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام . على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . تحريك الدعوى الجنائية دون صدور الطلب على خلاف ما تقضى به المادة السادسة من القانون ١٧٣ سنة ١٩٥٨ يجعل اتصال المحكمة بها معدوما . وجوب القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها على غير الأوضاع المقررة قانونا .

(الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ... ٤٥ ع ١٨٦

٣ — بيان طلب وزير الداخلية بتحريك الدعوى الجنائية في جريمة عمل المصرى لدى جهة أجنبية دون إذن سابق . من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم . إغفال النص عليه في الحكم يبطله . لا يغنى عن ذلك أن يثبت بالأوراق صدور الطلب .

(الطعن رقم ١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ... ٤٥ ع ١٨٦

٤ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة و (الثانية) تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة . يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداه : لا يحكم بعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة . الأصل سرى ان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء

الصفحة	القاعدة	
		<p>مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحثة للخزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم طبقا للسنتين ١/٨٧ ، ٢٢١٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتخصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .</p>
٦٩٦	٢٤١٥٦	<p>(الظن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)</p> <p>٥ — عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من لفئات المستثناة منه . قصور .</p>
٨٣٦	٢٤١٨٩	<p>(الظن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢)</p> <p>٦ — الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل نومان (الأولى) تتناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تتعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون . (الثانية) الأحكام التنظيمية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طيبة تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بما يمس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد</p>

الصفحة	القاعدة	
		الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
١١٦٩	٣٤٢٦٥	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٧ - عدم استظهار الحكم في مدوخته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية مثبتت مقدرتهم على القيام بها . قصور . يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الإحالة .
١١٦٩	٣٤٢٦٥	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٨ - أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد سنهم عن ثمانى عشر سنة نظامها القانون ١٠٢ سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين . خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكرى رقم ٦٩ سنة ١٩٥٠ في المنشأة الصناعية التى لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه . سند ذلك .
		وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله فى الأنشطة التى حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للمنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والعقوبة التى يقضى بها . إغفال الحكم لإبراز هذه العناصر . قصور يستوجب النقض والإحالة .
١٤١٤	٣٤٣١٨	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

الصفحة	القائمة	عرد
		عرد
		١ — جريمة العود للاشتباه . شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ٣٤٢٣٣/١٠٤٦
		٢ — العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ . اعتبار الحكم المتهم عائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يمتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن تخيص الدعوى وما إذا كان تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢) ٣٤٢٣٣/١٠٤٦
		٣ — عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . المادة ٤٦ من القانون المذكور . توقيع الحكم عقوبة الجنحة على المطعون ضده من جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما . (الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٢) ٣٤٢٩٢/١٣٠١

(غ)

غرامة — غش

غرامة

١ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة
(الثانية) . تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة . يحكمها مبدأ
شخصية العقوبة — دون استثناء — مؤداة : لا يحكم بعقوبة
إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي
بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل مريان مبدأ شخصية العقوبة .
لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات
التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على
سبيل الحصر بالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء
مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة
من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامين
معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسؤولية التضامنية
في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية
بمحنة للخزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم
طبقاً للمادة ١/٨٧ ٢٢١٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن
العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة
منفردة ستقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة
فيه للقانون .

الصفحة	القاعدة	
٨٠٠	٢٤١٨١	<p>٢ — قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إغفاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين عقوبة الغرامة . قصور يعييه . علة ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثاً بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)</p>
١٠٩٩	٣٤٢٤٧	<p>٣ — عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ما نصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان ، والأمر بوقف تنفيذها . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p> <p>٤ — الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل .</p> <p>نوعين : الأولى : تناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، متعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>الثانية : الأحكام التنظيمية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل . مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طيبة تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها بما يمس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها - في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>هـ - عدم استظهار الحكم في مدونهاته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طيبة تثبت مقدرتهم على القيام بها . قصور . يعجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>٦ - جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . إلزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو ألقاها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية .</p> <p>معاقبة الحكم للطعون ضده دون القضاء بإلزامه بأن يدفع قيمة ما ألقاه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بدفع قيمة ما ألقاه بالإضافة إلى العقوبة المقررة المقضى بها .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)</p>
١٣٤٤	٣٤٣٠١	

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الحد الأدنى للغرامة طبقاً للمادة ١١٨ عقوبات تحسباً جنيته حتى لو قل المال المختاس عن هذا الحد . (الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) راجع : عقوبة . (القاعدتان رقم ١٠٩٨٨ و ٣٨٨ رقمي ٤٩٢)

غش

		١ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالإدانة . افتراض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل لإثبات العكس . مؤداها . رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوعاً معيناً من الأدلة لدحضها . عدم أساسها الركن المعنوي للجريمة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . (الطن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
١٠٨	٢٩ ع ١	٢ - نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به . على أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج . دفاع جوهري . إدانة الطاعن - دون استظهار اختصاصه بدعوى إشرافه ودلمه اليقيني بالغش - ودون تحقيق لدفاعه الجوهري . خطأ . مثال . (الطن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
١٠٨	٢٩ ع ١	٣ - عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ما نصت عليه المادة ٩

الصفحة	القاعدة
	<p>من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان ، والأمر بوقف تنفيذها .</p> <p>خطأ في تطبيق القانون .</p>
١٠٩٩	<p>(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) ٣٤٢٤٧</p> <p>٤ — صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لإدانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه . تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهرى بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .</p>
١١٣٥	<p>(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٣٤٢٥٦</p> <p>راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .</p> <p>(القواعد أرقام ٣٠ و ٣١ و ٦٨ بالصعائف أرقام ١١١ ، ١١٤ ، ٢٩١)</p> <p>ووصف التهمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٢ بالصحيفة رقم ١١٧)</p>
	<p>(ف)</p>
	<p>فاعل أصلي</p>
	<p>١ — توافق سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسئولية الجنائية . كل منهما مسئول</p>

الصفحة	القاعدة	
		عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للسادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الضمن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٢ — كفاية مساهمة الشخص بفعل من الأفعال المكونة للجريمة . لاعتباره فاعلا أصليا فيها .
٦٥٦	٢٤١٤٨	(الظن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٣ — إثبات الحكم أن الطاعن أُلقي بجوال الخبز المضبوط من الخبز إلى الطريق العام . واستظهاره أن ذلك كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا به . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا .
٦٥٦	٢٤١٤٨	(الظن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٤ — عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . لا بد أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا . الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته لكنه يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها . عمل المحامى هو صياغتها قانونا بما يتفق وصالح الموكل . لا يقدح في ذلك ما قرره محامى الطاعن من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة للبيانات محل القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الظن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٥ — يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف الدعوى وملايساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

الصفحة	انقادة	
		النهي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٢	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) راجع : ضرب . (القاعدة رقم ٢٥ بالصيغة رقم ٩٣)
		وسرقة . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصيغة رقم ٦٧٢)
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قدر متيقن . قذف . قرائن . قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاء عسكري . قضاة . قمار . قواعد دولية . قوة الأمر المقضي . قوة قاهرة .
		قانون
		نفاذه :
		١ — القانون الجنائي . طبيعته : استقلاله عن غيره من النظم القانونية الأخرى . صرماه ومهمته الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها . ما يجب على المحكمة مراعاته عند تطبيقه من التقييد بأرادة الشارع فيه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد ومبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية .
٣٠١	٤٧٠	(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري ما لم تكن الدعوى العمومية قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلف عن التجنيد في حق المتهم قبل إعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد إعلان حالة الطوارئ وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت عنها . إختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .
١١٥١	٣٢٦١ ع ٣	(الظعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥) تفسيره :
		١ - التوقف عن إنتاج الخبز البلدي بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام عذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لاجريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال .
٣١٤	١ ع ٣	(الظعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢)
		٢ - ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالإدانة . إفتراض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل إثبات العكس . مؤداها . رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوما معيناً من الأدلة لدحضها . عدم مساسها الركن المعنوي للجريمة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل .
١٠٨	٢٩ ع ١٠٨	(الظعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
١٢١	٣٣ ع ١٤	٣ — اعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا . إذا لم تبت فيه الجهة المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب . مشروط بسبق حصول الطالب على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم إذا زادت قيمة البناء عن ألف جنيه في مبنى واحد في سنة واحدة . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
١٢١	٣٣ ع ١٤	٤ — عدم جواز إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضى المقسمة . قبل صدور "المرسوم" المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، إقامة البناء على طريق قائمة . لا يؤثر في قيام الجريمة . (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
١٣٣	٣٦ ع ١٤	٥ — العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ عقوبات . تعريفها ؟ فقد جزء من عظم قبوة الجمجمة يعد عاهة مستديمة . (الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)
١٩٠	٤٦ ع ١٤	٦ — القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائى ثم ردها بعد دمجها أو كسرها على حسب الأحوال . مثال . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٧ — الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ ، غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين لتحقيقها . البين من استقراء نصوصها أنها لا تعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد

الصفحة	القاعدة	
		إساءة استعمال المخدرات . هي لم تلغ أو تعدل — صراحة أو ضمنا — أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها بل حرصت على الإفصاح من عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية .
		الشارع المصري لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجدول الملحق بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ من بعد العمل بتلك الاتفاقية بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من القانون المذكور بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب في المواد الواردة بتلك الجدول .
٣٠١	٧٠ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٨ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة المشار إليها في المادة ٢٢٤ عقوبات . امتثناء لا يصح التوسع فيه ولا يمتد حكمها إلى أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها .
٤٤٠	٩٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٩ — كشف العائلة الذي يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية — ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختتم بخاتم الجمهورية . يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرته المادة ٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عن تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة .
		إنهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون يجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .
٤٤٠	٩٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - المادة ٤٥٤ إجراءات . تدل على أن تعيب الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون . وإذا توافر سبيل الطعن وضيعه صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه . ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة وحجة على الكافة . ولا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى . قصد الشارع أن يجعل طرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل الحصر حدا يجب أن تقف عنده ضمنا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .
٢٩٦	١٤٦٩	(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		١١ - لا عقوبة إلا بنص . عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي . الأخذ في حالة الشك بالتفسير الأصح للمتهم .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		١٢ - إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته أو والدتها لرؤيتها تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		١٣ - الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟
٤٩٩	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		١٤ - مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا .
٤٩٩	٢٤١١٠	(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٥ - المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلا عن هذا القصد الملايس للفعل المادي غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المنهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته في الحيازة والإحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهره الحكم .</p>
٥٣٩	٢٤١١٨	<p>(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)</p>
		<p>١٦ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٥٧٥	٢٤١٢٦	<p>(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)</p>
		<p>١٧ - العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين . الأولى : القضاء بالعقوبة والثانية : تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة : يحكمها مبدأ شخصية العقوبة - دون استثناء - مؤداه . لا يحكم بالعقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد أجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .</p> <p>مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل مريان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على</p>

الصفحة	القاعدة	
		سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل بما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحته للتزانه العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقا للمادتين ١/٨٧ ، ٢٢١٦ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة ستقوم الدولة بتحويلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .
٦٩٦	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
		١٨ — شروط قيام جريمة التجمهر المؤثمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		١٩ — الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسئولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا ، تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٢٠ — إجراءات الإعلان عملا بالمادة ٢٣٤ إجراءات . تمامها بالطرق المقررة في قانون المرافعات . تفصيل ذلك .
٨١٠	٢٤١٨٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢)
		٢١ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠/٢ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة .

الصفحة	القاعدة
	<p>نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر.</p> <p>إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السابخانة. وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٣٠/٢ عقوبات ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .</p> <p>مجانبة الحكم هذا المظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p>
٨١٦ ع ١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p> <p>٢٢ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السابخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نقاداً للمادة ٣٠/٢ عقوبات .</p>
٨١٦ ع ١٨٥	<p>(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p> <p>٢٣ — المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة تضمنها نوعين من جرائم القواعد الدولية : الأول : تخريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . بإمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دونما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .</p> <p>النوع الثاني : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد . إثبات الحكم في حق الطاعنة ارتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهمه الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة . لا محل للنعي</p>

الصفحة	القاعدة	
		بأن ١٠ قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القوادة الدولية .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٢٤ — المادة ٩٧٠ من القانون المدني المعدلة بالقانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ . حظرها التعدي على أراضي الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق إزالة التعديات بالطريق الإداري .
		قيام رجال الشرطة بالإشراف على إزالة رجال المجلس القروي للتعدي بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لا يبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .
٨٦٦	٢٤١٩٥	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٢٥ — مقتضى المادتين ٥٥٢، ٥٥٠ إجراءات . المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصدر حكم لاحق لا مجرد الإتهام . التطبيق الصحيح لاحتساب المدة المقررة لرد الاعتبار يكون من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة لا تاريخ الواقعة .
		قانون الأساحة لم يورد نصا يؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .
٨٧٣	٢٤١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٢٦ — الحالات التي يمتنع فيها على القاضى الحكم فى الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضى بعمل من أعمال التحقيق .

الصفحة	القاعدة	
		نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضى من تلقاء نفسه . الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا . علة ذلك ؟
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢٧ — حالتا الإعفاء من العقوبة المنصوص عليهما فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢٨ — العقوبة المقررة لجرمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجرمة التعدى على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها فى المادة ١/٤ منه .
		إدانة المتهم بالجرمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما صحیح .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢٩ — التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى بناء على ندب من النيابة العامة . خضوعه للمواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذى يحرره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .
		مجال أعمال المادة ١٥١ إجراءات . مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .
٩٣٦	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عملاً بالمادة ٩٢ إجراءات ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش . قول الحكم أن زوجة المأذون بتفتيشه تعتبر نائبة عنه . تزيد لا يقدح في سلامته . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٢٤٢٠٩ ٩٣٦
		٣١ — كفاية أن يكون تغير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن يتخذ به بعض الناس . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٢٤٢١٠ ٩٤٠
		٣٢ — عقوبة الخنعة المقررة في المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة في الحالات التي عدتها . قصد بها الشارع التزوير المعنوي دون التزوير المادي . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٢٤٢١٠ ٩٤٠
		٣٣ — جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بموجب المواد ٢١٧ وما بعدها من قانون العقوبات . استثناء لا يصح التوسع فيه بإدخال وقائع لم ترد في هذه النصوص . (الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ٢٤٢١٠ ٩٤٠
		٣٤ — تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع . الكسب غير المشروع لا يعدو صورتين . (الأولى) . المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أياً كان نوع وظيفته استقلاله بالفعل لأعمال أو تفويض أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستقلال . (الثانية) المنصوص عليها في الفقرة الثانية

من المادة ٥ . يثبت فيها أن لدى الموظف زيادة في ماله عجز عن إثبات مصدرها . يتعين في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير . على قاضي الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تمثل كسبا غير مشروع .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٩٨٧ ٣٤٢١٩

٣٥ — إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون . وقصور في التسييب .

(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٩٨٧ ٣٤٢١٩

٣٦ — جريمة إساءة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للغير . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

كون خطأ الحكم في التكييف القانوني لواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٩/١٩٧٢) ١٠٣٢ ٣٤٢٢٩

الصفحة	القاعدة
١٠٤٦	٣٤٢٣٣
	٣٧ — جريمة العود للاشتباه . شرط توافرها أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال خمس سنين من تاريخ الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ سقوطها إذا كان سنة فأكثر . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
١٠٤٦	٣٤٢٣٣
	٣٨ — العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتواريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ . اعتبار الحكم المتهم عائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن تجميع الدعوى وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع القبض الإحالة . (الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
١٠٦٧	٣٤٢٣٨
	٣٩ — حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيع الامتاع عن رد الشيء حتى استيفاء ماله ومستحق من أجل إصلاحه . الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري اغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد . (الطن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
	٤٠ — عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مانصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ

الصفحة	القاعدة	
		<p>عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦</p> <p>معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الإنسان ، والأمر بوقف تنفيذها .</p> <p>خطأ في تطبيق القانون .</p>
١٠٩٩	٣٤٢٤٧	<p>(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) - - - - -</p> <p>٤١ - دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٨ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية أرحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . علة ذلك ؟ أخذا بمقومات الجريمة السلبية التي تتجدد بتداخل إرادة الجاني تداخلا متتابعًا وإيجابيًا وللتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية الواردة بالمذكرة الإيضاحية حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية بتقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص القار في مركز أحسن ممن يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة .</p>
١١٥١	٣٤٢٦١	<p>(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥) - - - - -</p> <p>٤٢ - الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل .</p> <p>نوعان : الأولى : تناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال . الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>الثانية : الأحكام التنظيمية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقسدرتهم الصحية على القيام بها . يمس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p>
١١٦٩	<p>(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) - ٣٤٢٦٥</p> <p>٤٣ - صدور الحكم باسم الأمة بدلا من اسم الشعب . لاينال من مقوماته وجوده قانونا .</p>
١٢٦٥	<p>(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) - ٣٤٢٨٤</p> <p>٤٤ - المادة الأولى من القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ بتنظيم المباني . نصها عام . ليس فيه ما يفيد قصر الالتزام بالحصول على الترخيص عن الأبنية التي تقام على الأراضي المقسمة دون غيرها . تعذر الحصول على ترخيص بالبناء لإقامته على أرض غير مقسمة بالمخالفة للقانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي لايعفى من تبعة إقامته بغير ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢</p>
١٢٧٧	<p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) - ٣٤٢٨٧</p> <p>٤٥ - جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . إلزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مماقبة الحكم للطعون ضده دون القضاء بالزامه بأن يدفع قيمة ما أتلّفه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بالزام المطعون ضده بدفع قيمة ما أتلّفه بالإضافة إلى العقوبة المقرّرة بها .
١٣٤٤	٣٤٣٠١	(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		٤٦ - أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد منهم عن ثمانى عشر سنة نظمها القانون ١٠٢ سنة ١٩٦٢ عند توافر شرطين .
		خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكري رقم ٦٩ سنة ١٩٥٠ فى المنشأة الصناعية التى لا تتجاوز تكاليف إقامتها الفاجنيه . سند ذلك .
		وجرب بيان الحكم لنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله فى الأنشطة التى حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والعقوبة التى يقضى بها . إغفال الحكم إبراز هذه العناصر . قصور . يستوجب النقض والإحالة .
١٤١٤	٣٤٣١٨	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		راجع أيضاً : دعوى جنائية .
		(القاعدتان رقم ٤٥ ، ٥٢ بالصحيفتين رقمى ١٨٦ ، ٢١١٤)
		ومحال عامة .
		(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٢٢٧)
		ومراهنات .
		(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٤٥)

الصفحة	القاعدة
	<p>• وقضاة .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ٩١٤)</p> <p>• وغش .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٧٤ بالصحيفة رقم ١٠٩٩)</p> <p>إلغاؤه :</p> <p>إلغاء النص التشريعي لا يجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يستعمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .</p> <p>(المعلن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٠ ع ١٤ ٣٠١</p>
	<p>قانون دولي</p> <p>راجع : قانون .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٠١)</p>
	<p>قبض</p> <p>١ — بطلان القبض والتفتيش . عدم الدفع به أمام محكمة ثاني درجة . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ أنه من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع ويقضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .</p> <p>(المعلن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٨٧ ع ١٤ ٣٩٤</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . مادام يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان التفتيش . (الظن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٦٨٢	٢٤١٥٣	٣ — حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حدودها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا انضح من إمارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ إجراءات . مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفيها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها . (الظن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
٩٢٥	٢٤٢٠٧	٤ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي حددتها المادة ٣٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي

الصفحة	القاعدة	
		خاضعا لسلطة التحقيق وتحت إشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		هـ — التحدى بما نص عليه دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٤١ منه من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش لا محل له إذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش طبقا للمادة ٣٤ إجراءات . حله ذلك ؟
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		راجع أيضا : تفتيش . (القواعد أرقام ٩ ، ٢١ ، ٨١ ، ٨٢ بالصانف أرقام ٢٠ ، ٧٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٩)
—————		
قبض وحبس بدون وجه حق		
		إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحبس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . واتهاؤه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
—————		

الفاصلة	الصفحة	قتل خطأ
		١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها مائفا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا في الأوراق . مثال .
٥٠٦	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٢ - مثال لتسبب سائح في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٣ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات ، هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	٢٤١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٤ - الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك بموجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ .
٩٢١	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يترتب عليه إنتفاء أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .
٩٢١	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٦ - عدم استظهار الحكم كيفية سلوك قائد السيارة ومدى اتساع الطريق وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح بتقديمه بسيارته وخلفها المقطورة . السيارة التي أمامه . قصور .
٩٢١	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٧ - حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علمياً . إقامة الحكم قضاءه على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعى . خطأ .
		القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين .
		مثال لدفاع جوهرى فى جريمة قتل خطأ فى مسألة فنية بحث كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .
٩٤٥	٢٤٢١١	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		٨ - عقوبة جريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ فى موت ما لا يزيد على ثلاثة أشخاص .
		إنتهاء الحكم - بحق - إلى قيام الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ فى إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصة بجريمة القتل الخطأ لوفاة اثنين من المجنى عليهم .
١٠٧٠	٣٤٢٣٩	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)

الصفحة	المقابلة	
		<p>٩ - رابطة السببية . يكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .</p> <p>استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث . من ملطة محكمة الموضوع .</p> <p>تقدير الأدلة . الأمر فيه لمحكمة الموضوع . لما الأخذ بما ترجح إليه منها والتعويل على قول الشاهد في أى مرحلة ولو عدل عنها .</p> <p>(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p>
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	<p>١٠ - عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص الحبس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ .</p> <p>هى أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات .</p> <p>إدانة الحكم المطعون فيه للتهمة واكتفاؤه بتعريمه خمسين جنينا عن جرمي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة النقض للعقوبة في التصحيح .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)</p>
١٣٨٠	٣٤٣١٠	<p>١١ - تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات .</p> <p>هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هى واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوبا بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن</p>

الصفحة	القائمة	
		مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون ان يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٣٩٣	٣٤٣١٣	العلم رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		١٣ — إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليها ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفني . قصور .
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	(العلم رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٤ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إلا إذا كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط . توقيعه عقوبة واحدة عنها . خطأ في القانون . يستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكمه على الوجه الصحيح . مثال لخطأ الحكم في اعتبار جريمتي إحراز مسدس وذخيرة مرتبطين بجريمة قتل خطأ وتوقيعه العقوبة الأشد .
١٤٧٦	٣٤٣٣١	(العلم رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		١٥ — الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمتي إحراز سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد .
١٤٧٦	٣٤٣٣١	(العلم رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		١٦ — شرط اعتبار عدم مراعاة القوازين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . اتخاذ

الصفحة	القاعدة	
		الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه واغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال في قتل خطأ .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	(الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		١٧ - عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي وإدائه للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل قتي - قصور يوجب النقض والإحالة .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	(الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
قتل عمد		
		١ - إقامة الحكم قضاءه على ما ليس له أصل في الأوراق . خطأ . مثال في قتل .
١٧	١٤	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣) ٥
		٢ - مثال لتساند الأدلة في المواد الجنائية في جريمة قتل .
١٧	١٤	(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣) ٥
		٣ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتم عما يضره في نفسه . استخلاص هذه النية

الصفحة	القاعدة	
		موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود ملطته التقديرية . مثال
٣١٩	١٤ ٧٤	(الظمن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٣٩٤	١٤ ٧٨	(والظمن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٥٥٩	٢٤ ١٢٣	(والظمن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦١٤	٢٤ ١٣٨	(والظمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦١٢	٢٤ ١٥٢	(والظمن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٤ — إيراد الحكم نقلا عن التقرير الطبى أن الإصابات الناتجة عن الأعيرة النارية التى أطلقها المتهمون على المجنى عليه هى التى سببت وفاته . يكفى لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة التي أخذهم بها .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الظمن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٥ — مساءلة المتهم من جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل . المادة ١/٢٣٤ عقوبات لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته بذية قتله . انفراد الطاعن بالمجنى عليه وأحداث إصابته النافذة وغير النافذة اللتين توفى على أثرهما عن عمد وإرادة وبذية ازهاق الروح يوفر فى حقه جنابة القتل للعمد . لا محل لاعتصام الطاعن بالقدر المتيقن من مسئوليته باعتبار ما ارتكبه جنحة ضرب .
٣٧٩	١٤ ٨٤	(الظمن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
		٦ — عدم بيان الحكم فى جريمة القتل للجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل . لا يعيبه . مادام أنه بين الجروح جميعا ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره .
٣٧٩	١٤ ٨٤	(الظمن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)

الصفحة	القائمة	
٣٧٩	١٤٨٤	٧ — إفعال الحكم بإيراد إصابة المجنى عليه التي لم يكن لها دخل في أحداث الوفاة ولم تكن محل إتهام . لا يعيبه . متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها أثبت التقرير الطبي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها . (الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
٤٨٧	١٤١٠٨	٨ — القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه . وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن إستقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . عرض الحكم لنية القتل في صدد بيانه الواقعة الدسوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المقذوف الناري الذي أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه لا يكفي لثبوت نية القتل . علة ذلك ؟ قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)
٤٨٧	١٤١٠٨	٩ — لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقررة بها مقررة قانونا لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعن مادام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة بأكملها التي اعتنقها الحكم والتي تعددت أوصافها فقضى فيها بعقوبة واحدة مطبقا المادة ٣٢ عقوبات للارتباط . مثال في واقعة قتل عمد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — لامصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١١ — سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان يحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٢ — استخلاص نية القتل . موضوعي .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٢١٦	٢٤٢٧٤	(والطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٣ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبيب لاتناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١٤ — مثال لاستطراد مما لا يوجب الحكم في نفي تهمة القتل .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		١٥ — تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المستندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات — هو تعديل

الصفحة	القاعدة	
		في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطالان حكمها للإخلال بحق الدفاع .
٧٦٨	٢٤١٧١	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٦ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم من رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان وارداً على جريمة الشروع في القتل المرتبطة ببقاى الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	٢٤١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		١٧ - جنابة القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجنى عليه . اختلافه عن القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالا واستظهاره . وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى .
		إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة واستعمال الطاعن الثاني مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل وصابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث . لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعنان . لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما . لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره .
١١٧٤	٣٤٢٦٦	(الطعن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)

الصفحة	القاعدة
١٢١٦	٣٤٢٧٤
	١٨ — لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن نوع الذخيرة المستعملة مادام الثابت أنه أقر بإطلاق النار على المجنى عليه من البندقية المضبوطة معه وثبت من التقرير الطبي الشرعي أن تلك البندقية وإن كانت من نوع الجرينر إلا أنها تطلق الخرطوش . (الطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٢٩٣	٣٤٣١٣
	١٩ — تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك لإجراؤه عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها . (الطن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
	راجع أيضاً : تعدد .
	(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٢٩٩)
	وإثبات " بوجه عام " . (القاعدتان رقما ٢٢٤٠، ١١٦ بالصحيفتين رقمي ١٠٨٧٤٥٣٠)
	وإثبات " اعتراف " . (للقاعدة رقم ٢٢٧ بالصحيفة رقم ١٤٥٩)

الصفحة	القاعدة	
		قدر متيقن
		١ — مثال في أخذ المتهم بالقدر المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . (الطن رقم ١٤٨٢ سنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢) ٢٥ ع ١٤ ٩٣
		٢ — مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصاة من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل . المادة ١/٢٣٤ عقوبات لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بذية قتله . انفراد الطاعن بالمجنى عليه وإحداث إصابته النافذة وغير النافذة اللتين توفي على أثرهما عن عمد وإرادة وبذية ازهاق الروح يتوفر في حقه جناية القتل العمد . لا عمل لاغتصام الطاعن بالقدر المتيقن من مسؤوليته باعتبار ما ارتكبه جنحة ضرب . (الطن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢) ٨٤ ع ١٤ ٣٧٩
		٣ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيهها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/٤/١٩٧٢) ١١٥ ع ٢ ٥٢٦
		قذف
		١ — تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة المقض أن تراقبه فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث

الصفحة	القاعدة
	<p>الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال صحيح حكم القانون . مثال لقذف قاضي للاشتغال بالتجارة .</p> <p>النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن القانون لا يؤتم جمع القاضي بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مؤاخذة تأديبية غير صحيح في القانون .</p>
٩٩٥	<p>(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٤٢٢١</p> <p>٢ — المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطا بالظروف الداعية إليه . مثال لعبارات أوردها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدني .</p>
٩٩٥	<p>(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٤٢٢١</p> <p>٣ — عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . إلا أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا . الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته لكنه يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها . عمل المحامى هو صياغتها قانونا مع ما يتفق وصالح الموكل . لا يقدح في ذلك ما قرره محامى الطاعن من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة للعبارات محل القذف .</p>
٩٩٥	<p>(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٤٢٢١</p> <p>٤ — النهي على الحكم بالتناقض فيما ورد من أن الطاعن الأول هو الأصيل في الدعوى المدنية وأملى محاميه الطاعن الثانى المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول إن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يمدّه بالمعلومات . مردود بأن مفهوم</p>

الصفحة	القاعدة	
		العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		هـ - مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . خلوا الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع - قصور .
		يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة .
١٠٧٤	٣٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢)

قرائن

راجع : إثبات " قرائن "

قرارات وزارية

قرار وزارة النقل ٣٦٣ سنة ١٩٦٨ مايلزم به مالكي سيارات النقل أو مستغليها .

تأسيس الحكم قضاءه بالبراءة - فيما جرمة القمار ١١٥ سنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم نقل البضائع في الطرق العامة وقرار وزارة

الصفحة	القاعدة	
		النقل ٣٦٣ سنة ١٩٦٨ المنفذه — تأسيسا على كتاب مفتش المرور . دون بيان مؤداه . قصور . (الطن رقم ٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) راجع أيضا : تموين . (القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٦٥) وقانون . (القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٠١) ومرور . (القاعدة رقم ٢٠٦ بالصحيفة رقم ٩٢١)
		قصد جنائي
		١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه : أن يكون استخلاصها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لاستخلاص غير سائغ . (الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) (والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) (والطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) (والطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) (والطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) (والطن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
٦٠	١٤ ١٧	٢ — ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالإدانة . إقراض الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف
٣٥٧	١٤ ٨١	
٧١٤	٢٤ ١٦٠	
٧١٨	٢٤ ١٦١	
٧٢١	٢٤ ١٦٢	
١٠٣٩	٣٤ ٢٣١	

الصفحة	القائمة	
١٠٨	٢٩ ع ١٤	<p>من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل لإثبات العكس . مؤداها : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوما معيناً من الأدلة لدحضها . عدم مساسها الركن المعنوي للجريمة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . (الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)</p>
١٠٨	٢٩ ع ١٤	<p>٣ - نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به . حلي أساس أن عملية إنتاج اللبن يتولاها رئيس الإنتاج . دفاع جوهرى . إدانة الطاعن - دون استظهار اختصاصه بدعوى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش - ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ . مثال . (الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١)</p>
١٠٨	٢٩ ع ١٤	<p>٤ - تحقق جريمة شيك بدون رصيد بإعطاء الساحب لشيك لا يقابله رصيد . أو إعطائه لشيك له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد ما يصبح به الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . مجرد إعطاء الشيك مستوفيا شرائطه القانونية يتم به طرحه في التداول تسبغ عليه الحماية القانونية بالعقاب باعتباره أداة وفاء . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)</p>
١٤٢	٣٧ ع ١٤	<p>٥ - القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قصد عام . لا تستلزم قصدا خاصا . توافر القصد بإعطاء الجاني للشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم له وقابل للسحب أو بسحب الرصيد بعد إعطاء الشيك . علة ذلك ؟ الساحب يعلم أنه بفعله هذا إنما يعطل الوفاء بقيمة الشيك الذي أصدره من قبل . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)</p>
١٤٢	٣٧ ع ١٤	

الصفحة	القاعدة	
١٤٢	٣٧ ع ١	٦ — لا عبرة بالأسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره — أو أدت به إلى سحب الرصيد — هي من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . الشارع لم يستلزم لتوافرها نية خاصة . (الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
١٧٧	٤٣ ع ١	٧ — تزيد الحكم باتخاذ من أسلوب الطاعن في التداعي بأشكال التنفيذ ودعوى الاسترداد دايلاً على سوء القصد في جريمة تبديد . لا يعيبه ما دام قد أورد الوقائع التي تكفي لاستظهار القصد الجنائي . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
١٧٧	٤٣ ع ١	٨ — التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التبديد غير لازم . كفاية إيراد الوقائع الكافية لإستظهاره . مثال . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٢١٩	٥٤ ع ١	٩ — توافر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . العلم مفترض في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه حتى يتم صرف الشيك . دفع الطاعن بعدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك لتوقيع الجرز على الحساب الجاري لدى البنك وغل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اتخاذ إجراءات تحقيق الديون في دعوى الصلح الواقى لا يعفيه . (الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢)
		١٠ — سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . تحققه . بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . هو أمر مفروض في حق الساحب .

الصفحة	القاعدة	
		الوفاء بقيمة الشيك . قبل تقديمه إلى البنك . لا يؤثر في قيام الجريمة . ما دام لم يكن له رصيد . ولم يسترده الساحب من المستفيد .
٢٧٤	١٤٦٤	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١١ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجنائي وتم هما يضمم في نفسه . استخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . أمثلة .
٣١٩	١٤٧٤	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٣٤٠	١٤٧٨	(والطن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٧٩	١٤٨٤	(والطن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٣)
٣٩٩	١٤٨٨	(والطن رقم ١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٥٥٩	٢٤١٢٣	(والطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦١٤	٢٤١٣٨	(والطن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٧٢	٢٤١٥٢	(والطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(والطن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٢ — إثبات الحكم في تحصيله للواقعة وسرد أقوال الضابط الشاهد أن تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ثم اتهاؤه إلى خلو الأوراق من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض في الأسباب . لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة في خصوص القصد من الإحراز . لاضطراب العناصر التي أوردها الحكم عنه وعدم استقرارها .
٤١٠	١٤٨٩	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجمركية حائزا بضائع محرم تصديرها الى الخارج . لا يعتبر في ذاته تهريبا أو شروعا فيه . وجوب استظهار نية التهريب . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٤١٣	٩٠ ع ١	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٢ ق — جملة ١٩٧٢/٣/١٩)
		١٤ — القصد الخاص في القتل العمد هو قصد إزهاق روح المجنى عليه . وجوب تحدث حكم الإدانة عن هذا الركن استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . عرض الحكم لنية القتل في صدد بيانه واقعة الدعوى وفي معرض رده على دفاع الطاعن من أنه قد أطلق المقدوف النار الذي أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو بقصد إزهاق روحه لا يكفي لثبوت نية القتل . علة ذلك ؟ قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه .
٤٨٧	١٠٨ ع ١	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جملة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		١٥ — المراد بجلب المخدر في قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . تحدث الحكم استقلالا عن هذا القصد الملايس للفعل المأدى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته

الصفحة	القاعدة	
		في الحيازة والإحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصور . مثال للجلب استظهره الحكم .
٥٣٩	٢٤١١٨	(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٦ — لامصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٧ — الركن الأدبي في جنائية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى القصد الجنائي العام . هي انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه .
٦٥٦	٢٤١٤٨	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١٨ — القصد الجنائي . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على النفس .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		١٩ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . مثال لتسبب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٠ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الإحراز . مثال . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) (والطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
٧١٤	٢٤١٦٠	٢٢ - إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريرات تساند توافره . فساد في الاستدلال . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧١٨	٢٤١٦١	٢٣ - الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٢٤	٢٤١٦٣	٢٤ - إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهائه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٢٤	٢٤١٦٣	٢٥ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	<p>بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . للقاضي استظهاره من ظروف الدعوى وملايساتها على أي نحو يراه ما دام يتضح من مدونات توافره توافرا فعليا . مثال في مواد مخدرة .</p> <p>(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)</p> <p>٢٦ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية . يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة . دفع الطاعن بجواز دس لفافة المخدر من أحد خصومه . يتعين معه على الحكم أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن اللقافة تحوى مخدرا . استناد الحكم إلى مجرد ضبط اللقافة معه لإنشاء لقرينة قانونية مبنياها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته . لا يصح . علة ذلك ؟</p> <p>القصد الجنائي من أركان الجريمة يجب ثبوته فعليا لا افتراضيا .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)</p> <p>٢٧ - العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . مسألة نفسية لمحكمة الموضوع استخلاصها من أقوال الشهود ومن ظروف الدعوى وملايساتها .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p> <p>٢٨ - جناية القتل العمد تميزها بقصد إزهاق روح المجنى عليه . اختلافه من القصد الجنائي العام المتطلب في سائر الجرائم . وجوب العناية بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره . وجوب إيراد الحكم للأدلة عليه في بيان واضح وإرجاعها إلى أصولها في أوراق الدعوى .</p> <p>إيراد الحكم استعمال الطاعن الأول لسلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليهما في مقتل وعلى مسافة قريبة واستعمال الطاعن الثاني</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>مطواة وتعدد الضربات وإصابة المجنى عليه الثاني في مقتل وسابقة حصول مشادة وهروب الطاعنين عقب الحادث . لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المأدى الذى قارفه الطاعنان . لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل في حقهما . لا يغنى في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعنين قصدا قتل المجنى عليهما . لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره .</p>
١١٧٤	ع ٢٦٦	<p>الطن رقم ٩٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p> <p>٢٩ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفى لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث على توجيهها .</p> <p>تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في لازم . مادام قد ثبت للحكمة صدور الألفاظ المهينة .</p>
١١٩٤	ع ٢٧٠	<p>(الطن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)</p> <p>٣٠ — القصد الجنائي في جريمة التبييد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه واختلاصه لنفسه .</p> <p>إقتصار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة التبييد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة "الفصل" بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبييد .</p>
١٢٥٣	ع ٢٨٠	<p>١ (الطن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p> <p>٣١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها . وأن يكون متوياً من الإبلاغ بالسوء والإضرار بالمبلغ ضده .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٢٥٥	٣٤٢٨١	<p>وجوب تبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بمنصريه . مثال لتسبب قاصر في هذا الخصوص .</p> <p>(الطن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)</p> <p>٣٢ — جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها متى كان المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ملكه وتجه نينه إلى اعتباره مملوكا له . مثال لتسبب سائق .</p>
١٢٦٥	٣٤٢٨٢	<p>(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)</p> <p>٣٣ — القصد الجنائي في التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما خبرت الحقيقة فيه .</p>
١٤٣١	٣٤٣٢٢	<p>(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)</p> <p>٣٤ — الباعث . لا تأثير له على المسؤولية الجنائية في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد .</p> <p>القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .</p> <p>القول بالوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لا جدوى منه . ما دام الثابت أنه لم يكن للشيك رصيد قائم ولم يسترده الساحب من المستفيد .</p>
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	<p>(الطن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>٣٥ — المراد بحلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول . أساس ذلك ؟</p>

الأصل اعتبار فعل الجلب متوافر فيه قصد التداول .
متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال
إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط
ليبعه . تتوافر به جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة
لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . انتهاء الحكم .
رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغير قصد الاتجار
أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولاً منه
بخلو الأوراق من دليل على توافر جريمة الجلب . خطأ .

(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ... ٣٤٣٢٦ ١٤٥٤

راجع أيضاً : إختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٣٨٨)

قضاء عسكري

التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت
أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل
الأحكام الجديدة . قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٠
بأحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥
والقوانين المعدلة والجرائم المرتبطة بها والتي تقع خلال فترة
إعلان الطوارئ إلى القضاء العسكري ما لم تكن الدعوى العمومية
قد رفعت عنها . قيام جريمة التخلف عن التجنيد في حق المتهم
قبل إعلان حالة الطوارئ واستمرارها بعد إعلان حالة الطوارئ
وحتى تحرير محضر ضبط الواقعة ولم تكن الدعوى قد رفعت
عنها . إختصاص القضاء العسكري بنظرها دون المحاكم العادية .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ... ٣٤٢٦١ ٥١١١

الصفحة	القاعدة	قضاة
		١ - النذب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو ينخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها . القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين . الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ٢ - وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات . أساسه .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٣ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى . حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات . من بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق .
		نص هذه المادة . تعلقه بالنظام العام . على القاضي من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم . وإلا وقع قضاؤه باطلا .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٤ - التحقيق . كسب لإمتناع القاضي عن الحكم .
		ما هيته .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ٥ - الإذن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو منزله غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية . إجراءات التحقيق . وجوب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة
٩١٤	٢٠٥ ع ٢
	٦ — ثبت أن القاضي الذي أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذي فصل في موضوع الدعوى ابتدائيا . بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢)
	٧ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى . تصحيح محكمة تاني درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩٤/١ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تقويت لإحدى درجتى التقاضى . وجوب أن يكون النقص . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٧٢)
٩١٤	٢٠٥ ع ٢
	راجع : حكم . (القاعدتان رقم ٣٩ و ٧٦ بالصحيفتين رقمى ١٥٦ و ٣٢٤) . وقذف . (القاعدة رقم ٢٢١ بالصحيفة رقم ٩٩٥)
	٢٠٢ (٣٤) ع .

القاعد

الصفحة

قمار

١ - المراد بالعب القمار ؟ عدم تبيان الحكم نوع اللعب الذي ثبت حصوله في مسكن للطاعن . صيب .

(الظعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٤ ع ١٥

٢ - الاشتراك بطريق المساعدة في جريمة ممارسة القمار بمحل عام . تحققه بتقديم أوراق اللعب للاعبين . استطراد الحكم إلى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الخاصة بمسائلة مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه - تزيد لم يكن الحكم في حاجة إليه ولا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

(الظعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٥ ع ٣٢٧

قواعد دولية

المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة .
تضمنها نوعين من جرائم القواعد الدولية : الأول : تخريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دون ما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها .

النوع الثاني : جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا اصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد .
إثبات الحكم في حق الطاعنة ارتكابها لجريمة النوع الثاني

الصفحة	القائمة	
		من اصطحابها المتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة . لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعسد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية . (الطن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٤ ع ٢ ٨٦١
		قوة الأمر المقضى راجع : إثبات "قرائن . القرائن القانونية" قوة القاهرة ١ — المرض الذي لا يعتبر من الأعذار القهرية هو الذي من شأنه ألا يعيق صاحبه عن حركته الطبيعية ومباشرة مصالحه وأعماله كالمعتاد . مثال . التوجه إلى المستشفى في فترة محددة لتلقى علاج معين والعودة في ذات اليوم . لا يعتبر من الأعذار القهرية ولا يعفى من مسئولية الإشراف على المحل . (الطن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ٢٠ ع ١ ٧٢ ٢ — التقرير بالظعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن هذا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد . (الطن رقم ١٣٠٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) ٣١ ع ٢ ٥٩٠ ٣ — كون المرض الذي تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميه لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الظعن شكلا . (الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ٤١ ع ٢ ٦٣٠

(ك)

كسب غير مشروع

١ - تعريف المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ للكسب غير المشروع . الكسب غير المشروع لا يعد وصورته (الأولى) المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥ التي يثبت فيها على الموظف ومن في حكمه أيا كان نوع وظيفته استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته وحصوله كذلك بالفعل على مال مؤتم نتيجة لهذا الاستغلال . (الثانية) المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥ يثبت فيها أن لدى الموظف زيادة في ماله عجز عن إثبات مصدرها . يتعين في هذه الحالة أن يكون نوع الوظيفة يتيح فرص الاستغلال على حساب الدولة أو على حساب الغير . على قاضي الموضوع لإعمال هذه القرينة أن يثبت في حكمه توافر الأمرين بالزيادة غير المبررة في مال الموظف وكون نوع وظيفته بالذات يتيح له فرص ذلك الاستغلال حتى يصح اعتبار عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ماله قرينة قانونية عامة على أن الزيادة تشمل كسبا غير مشروع .

(الطن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٩٨٧٣٤٢١٩

٢ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا ان مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته

الصفحة	القاعدة
٩٨٧	أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستقلال . خطأ في تطبيق القانون . وقصور في التسبيب . (الطن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/٨/١٩٧٢) ٢١٩ ع ٣

(م)

مأمورو الضبط القضائي . مبان . محاكمة .
محال عامة . محاماة . محركات رسمية . محضر الجلسة .
محكمة إستئنافية . محكمة الإعادة . محكمة الجنايات .
محكمة الموضوع . محكمة النقض . محلات صناعية وتجارية .
مراهنات . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
مشغولات ذهبية . مصادرة . معارضة .
معاهدات دولية . منشآت صناعية . مواد مخدرة .
موانع العقاب . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

٤٢	١ — المادة ٢٤ إجراءات . عدم قصرها جمع الاستدلالات على مأموري الضبط القضائي . تخويلها ذلك لمساعدتهم . حق هؤلاء في تحرير محاضر بما أجروه . (الطن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ١٢ ع ١٤
٤٢	٢ — إجراء تحقيق قبل المحاكمة . غير لازم في مواد الجنيح والمخالفات . جواز الأخذ بما يرد في محاضر جمع الاستدلالات . سواء أكان محررها من مأموري الضبط القضائي أو لم يكن . (الطن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ١٢ ع ١٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ — لمأمور الضبط في إجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه. التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر حاصلا منه مباشرة في حدود أمر الندب. قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على حلبة ثقاب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بحبيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش لا ينتفى به تحقق الإشراف .
٥٤٨	٢٤١٢٠	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤ — تقديم المتهم بطاقته . طواعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة للتأكد من شخصيته . عثوره على مخدر داخلها . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر .
٦٦٧	٢٤١٥١	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥ — حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . مادام يجوز له القبض عليه قانونا . مثال لتسبب سائح في الرد على الدفع ببطلان التفتيش .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٦ — تفتيش المقبوض عليه . قبل إيداعه سجن القسم تمهيدا لعرضه على سلطة التحقيق . أمر لازم . أساس ذلك ؟
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٧ — تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى — المادة ٢/٤٦ إجراءات — متى يشترط ؟ عندما يكون التفتيش في المواضع الجسدية التي

الصفحة	القاعدة	
		لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . علته : الحفاظ على صورات المرأة التي تمخضت عنها حياتها إذا مست .
		جذب يدي الطاعنة لا ينطوي على مساس بعوراتها أو اطلاع عليها . الدفع ببطلان التفتيش لعدم إجرائه بمعرفة أنثى في هذه الحالة لا سند له .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
٨٢٥	٢٤١٨٧	(والطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٨ — رجل الضبط القضائي . حرته في اختيار الطرف المناسب لإجراء التفتيش المأذون به من النيابة بطريقة مشمرة ما دام يتم خلال المدة المحددة بالإذن .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٩ — قيام أي من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعينه . ما دام الإذن لم يعين مأمورا يعينه .
٧٨٦	٢٤١٧٧	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		١٠ — ولاية ضباط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم منها . شمول اختصاص الضباط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك . صحيح في القانون .
٨٠٢	٢٤١٨٢	(الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٨٢٥	٢٤١٨٧	<p>١١ — نذب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلقها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين . (الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>
٨٣٠	٢٤١٨٨	<p>١٢ — صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من يقيانه أو من يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . مادام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)</p>
٩٢٥	٢٤٢٠٧	<p>١٣ — حالة التلبس . إجازتها لمأمور الضبط القضائي . دون إذن من النيابة العامة . الأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حددها القانون . وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه . المواد ٣٠ و٣٤ و٤٦ و٤٧ إجراءات . مباشرة النيابة العامة التحقيق . لا تمنع مأمور الضبط — في حالة التلبس بالجريمة — من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة تفتيشه . وذلك دون حاجة إلى إذن مسبق منها . (الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)</p>
		<p>١٤ — التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط الجنائي بناء على نذب من النيابة العامة . خضوعه للمواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات . المحضر الذي يحضره بناء على ذلك . هو محضر تحقيق .</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>بمجال أعمال المادة ٥١ إجراءات. مقصور على الحالات التي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط دخول المنازل وتفتيشها بغير ندب من سلطة التحقيق .</p>
٩٣٦	٢٤٢٠٩	<p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)</p>
		<p>١٥ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي حددتها المادة ٣٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية منلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبالغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لسلطة التحقيق وتحت إشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائق في امتحان كفاية الأدلة التي ارتمكن إليها رجل الضبط في التفتيش .</p>
٩٧٩	٣٤٣١٨	<p>(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)</p>
		<p>١٦ — التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها . انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي دل عليه المحكوم عليه الآخر والذي ضبط ضبطا قانونيا محرزا المخدر . إجراء صحيح . علة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر منلبسا بجريمة إحراز المخدر يبيع لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وتفتيشه .</p>
١١٢١	٣٤٢٥٣	<p>(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
		<p>١٧ — الامتنع جواب المحذور قانونا على غير سلطة التحقيق . هو مجابهة المتهم بالأدلة ومناقشته تفصيلا كما يفندها أو يعترف إن شاء .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تسجيل مأمور الضبط ما يبسديه المتهم أمامه من أقوال وادتراف في حق نفسه وغيره من المتهمين . لا يعد استجوابا ولا يخرج عن اختصاصه .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الطن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٢)
		١٨ — المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٦٣ . منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن وتحديد اختصاص كل إدارة منها لايسلب أو يقيد هذه الصفة .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/١٢/١٩٧٢)
		١٩ — المادة ٢٣ إجراءات منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم في كافة أنحاء الجمهورية .
		اختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة الاذن بالتفتيش يشمل التحقيق والتصرف في قضايا المخدرات التي تقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وثاني الجيزة طبقا لقرار وزير العدل في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .
		تتبع الضابط بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة الصادر الاذن له بالتفتيش من وكيل نيابة مخدرات القاهرة للسيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة القاهرة إلى دائرة قسم الجيزة وقيامه بتفتيشها . صحيح لممارسته اختصاصا أصيلا له نوعيا ومكانيا . النعي ببطلان الاجراءات غير صحيح .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/١٢/١٩٧٢)

راجع . تفتيش

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٨١)

مبان

١ — اعتبار الترخيص بالبناء ممنوحا . إذا لم تبت فيه الجهة المختصة خلال أربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب . مشروط بسبق حصول الطالب على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه أعمال البناء والهدم إذا زادت قيمة البناء عن ألف جنيه في مبنى واحد في سنة واحدة . القانونان ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ... ٣٣ ع ١٢١

٢ — عدم جواز إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة . قبل صدور " المرسوم " المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . إقامة البناء على طريق قائم . لا يؤثر في قيام الجريمة .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦) ... ٣٣ ع ١٢١

٣ — قضاء الحكم في منطوقه بغرامة هي قيمة المبنى في جريمة إقامة بناء قيمته أكثر من ألف جنيه دون أن يبين قيمة الغرامة المقضى بها . إضغاله بيان قيمة المبنى في مدوناته حتى يمكن تعيين مقدار عقوبة الغرامة . قصور يعيبه . علة ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ... ١٨١ ع ٢٠٠

محاكمة

راجع : إجراءات . " إجراءات المحاكمة "

محال عامة

١ — مساءلة مستقل المحل ومديره والمشرّف على أعماله فيه .
أساسها نص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . افتراض
الشارع عليهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن
أيهم موجودا به وقت وقوعها . لا يقبل الاعتذار بعدم العلم
مالم يثبت قيام ظروف قهرية تحول دون الإشراف ومنع ارتكاب
الجريمة .

٢ — دفع الطاعن بعدم المسؤولية لغيابه عن مقهاه وقت
وقوع الجريمة استنادا إلى الشهادة المرضية . التفات محكمة
الموضوع عن هذا الدفاع واستخلاصها أن غياب الطاعن عن
مقهاه لم يكن من شأنه أن يحول دون إشرافه عليه وإداتها
الطاعن على أساس المسؤولية المفترضة طبقا لنص المادة ٣٨
من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ سائغ ومصحح في القانون .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ... ٢٠ ١٤ ٧٢
(والطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ... ٧٥ ١٤ ٣٢٧

٣ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم
المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة
الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .
إقامة الدعوى على المتهم لإدارته محلا عاما سبق غلقه .
وثبت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما

الصفحة	القاعدة	
		بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منها خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
١٤٠٦	٣٤٣١٦	(الظن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)

محاماة

		١ - التقرير بالظن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	٢٤١٣١	(الظن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٢ - حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣ - المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٢٧٧ إجراءات .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٤ - ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم مساءلة الشخص جنائياً عن عمل غيره . لا بد أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلاً أو شريكاً . الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته لكنه يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها . عمل المحامي هو صياغتها قانوناً بما يتفق وصالح الموكل . لا يقدح في ذلك ما قرره محامي الطاعن من أنه وحده المسؤول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة لل عبارات محل القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٦ — المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطاً بالضرورة الداعية إليه . مثال لعبارات أوردتها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية منه على المدعى المدني .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٧ — النعي على الحكم بالتناقض فيما ورد من أن الطاعن الأول هو الأصيل في الدعوى المدنية وأملى محاميه الطاعن الثاني المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول أن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يمدّه بالمعلومات . مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٨ — حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانوناً . على المحكمة سماع المحامي إن كان حاضراً متى عهد المتهم إليه بالدفاع عنه . لا تنقيد المحكمة بسماعه إن لم يحضر ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري .

الصفحة	القاعدة	
		التفات المحكمة عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي في جنحة إخفاء أشياء مسروقة دلالة على أنها قدرت أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري .
		إحجام المحامي الحاضر والذي سبق أن منحته في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد لإبداء دفاعه دون أن تمنعه عنه .
		ترخيصها للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في فترة حجز الدعوى للحكم . منحها بذلك المحامي الأصيل فرصة لإبداء هذا الدفاع مكتوبا . لا إخلال بحق الدفاع .
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته . ومواصلته المرافعة دون الإصرار على طلب سماعهم .
		يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		راجع أيضا : دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
		(القواعد أرقام ١١٢ و ١٢٨ و ١٧٠ و ١٧٦ بالصحائف أرقام ٥١١ و ٥٨١ و ٧٦٥ و ٧٨٣) .
<h2>محركات رسمية</h2> <p>راجع . إثبات . " أوراق " .</p>		
<h2>محضر الجلسة</h2>		
		١ — توقيع رئيس الجلسة على الحكم . كفايته . إغفال التوقيع على محضر الجلسة . لا أثر له على صحة الحكم .
١٦٨	٤١	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .
١٧٢	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
٧٨٩	١٧٨ ع ٢٤	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٣ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضر الجلسة أو الحكم .
		لا بطلان . ما دام رئيس الجلسة قد وقع عليهما .
١٧٢	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٤ — الأصل أن الإجراءات روعيت . لا يجوز جحد ما ثبت بمحضر الجلسة والحكم من تلاوة تقرير التلخيص بجللسة المرافعة إلا بالطعن بالتزوير .
٢١٩	٥٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٥ — محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وهامشه .
		عدم توقيع القاضي عليه لا يترتب عليه البطلان . ما يثبت أمين السر بهامشه يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع القاضي ويعتبر تصحيحا لما دون خطأ في المتن . عدم جواز إثبات ما يخالف ذلك إلا بالطعن بالتزوير .
٤٢٣	٩٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٦ — الحكم يكمل محضر الجلسة . في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
٥١٨	١١٤ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٧ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه .
		عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر .
		على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		عدم إدعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن لا يقبل .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٨ - تضمين محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص . لا يجوز الإدعاء بما يخالفه إلا بالطعن بالتزوير .
٦٩٦	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٩ - لا عبرة بالخطأ المسمى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة من مهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المسمى . لا يقبل منه النعى بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٠ - أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . الذى خلت ديباجته من إثبات أسماء أعضاء الهيئة التى أصدرته . لا يعيب أيهما . مادام هذا البيان قد أثبت بمحضر جلسة محكمة أول درجة .
٧٨٩	٢٤١٧٨	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		١١ - خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . أساس ذلك . لا يغير من ذلك اشمال محضر الجلسة على هذا البيان .
٨٩٨	٢٤٢٠١	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٢ - المرض . من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا التغلف - إذا استطلت مدته عن التقرير بالاستئناف في الميعاد . قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدليله . اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بمحضر الجلسة أن الشهادة " غير متفقة " لا يكفي . ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغنى عن وجوب اشتمال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضاءها في شأنها .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ... ١٢٦١ ٣٤٢٨٣</p>
	<p>١٣ - ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . ثبوت طلب النيابة بورقة الحكم عدم قبول المعارضة بالجلسة . لا يجوز للطامن أن يحدد هذا الذي أثبتته الحكم إلا بالطعن بالتزوير .</p> <p>(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) ... ١٢٩٣ ٣٤٢٩٠</p>

محكمة استئنافية

- ١ - اشمال الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قد قرر بالإستئناف بعد الميعاد واتهأؤه إلى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسويغ ما قضى به . قصور يبطل الحكم ويوجب نقضه .
- (الطن رقم ١٣٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ... ١٨ ع ١ ٦٥
- ٢ - اقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل العقوبة المقررة بها دون بيانه الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التي بني عليها ودون الإحالة في ذلك إلى الحكم المستأنف . خطأ . المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات . مثال .
- (الطن رقم ١٤٤١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧) ... ٢٣ ع ١ ٨٦
- ٣ - التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى للتهمة خاص بطلب سماع المحلل الكيماوى عن مدى تأثر اللبن المبستر بالحرارة ونتيجته بالنسبة للفحص الذى قام بإجرائه وأثر ذلك فى تحديد مسئوليته .
- (الطن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٧) ... ٣٠ ع ١ ١١١
- ٤ - شفوية التحقيق أصل من أصول المحاكمة الجنائية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى للتهمة خاص بطلب سماع محرر محضر الضبط عن مدى سلامة غطاء زجاجة اللبن المضبوط لدى أحد عملائه المنوط بهم عملية التوزيع .
- (الطن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣١) ... ٣١ ع ١ ١١٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>• — المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ما لم ترهى لزوما لإجراء تحقيق معين أو لما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة . عدم تقدم الطاعن بطلب سماع شاهدين لتأييد دفاعه الظاهر البطلان لمحكمة أول درجة وتضمينه المذكرة التي قدمها في فترة حجز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية . المحكمة غير ملزمة بإجابة الطلب أو الرد لتعلقه بدفاع ظاهر البطلان ولانعدام أثره على قيام مسئوليته الجنائية .</p>
١٤٢	٣٧ ع ١٤	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٤٢٣	٩٢ ع ١٤	(والطن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢)
		<p>٦ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية بإجراء تحقيق في الجلسة . قيود ذلك : مراعاة حقوق الدفاع وفق ما تفرضه المادة ١٣/٤ إجراءات . مثال لدفاع جوهري في جريمة إمتناع عن ممارسة التجارة . التزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم أو بالرد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطراده . فعودها عن ذلك . عيب .</p>
٢١٤	٥٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٢)
		<p>٧ — المحاكمة الجنائية . تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . وتسمع فيه الشهود . مادام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضي بسماع شهادة محرر المحضر . عدم سماعه — رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية — يعيب إجراءات المحاكمة . مثال لتسيب معيب في هذا الخصوص .</p>
٢٩١	٦٨ ع ١٤	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا في الجلسة. وإنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق. شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع. عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق. المادة ٤١٣ إجراءات.
٢٩١	١٤ ٦٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٤٨	١٤ ٩٨	(والطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٩ — حق المحكمة في إبداء رأيها في الشهادة. لا يكون إلا بعد سماعها. هل ذلك ؟ حق المتهم في سماع الشاهد — محرر المحضر — عدم تعلقه بما أثبتته في محضره — وإنما بما قد يبيده في الجلسة. ضبط الواقعة في محل غير المتهم. لا يصلح سنداً لفرض سماع شهادة محرر المحضر. مثال.
٢٩١	١٤ ٦٨	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٠ — عدم تقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأي قيد إلا إذا نص في التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى.
		استئناف النيابة لا يختص لسببه. نقله الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة أطرافها جميعا إلى محكمة ثاني درجة. عدم تقييد هذه المحكمة بما تضعه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات.
٣١٦	١٤ ٧٣	(الطن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		١١ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافا للمادة ٦٣ إجراءات. اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم. إن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر. المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى. يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف

الصفحة	القاعدة	
		وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها . الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة .
		خلو الحكم المطعون فيه من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم إثباته دفع المتهم به ، هو خلو للحكم من الأسباب التي بني عليها قضاءه بما يبطله لمخالفته المادة ٣١٠ إجراءات .
٣٨٤	١٤ ٨٥	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
		١٢ — تعديل المحكمة الاستئنافية لقيمة التعويض بالزيادة أو النقص أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية . عدم جواز مناقشته أمام النقض .
٤١٦	١٤ ٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٢)
		١٣ — إلزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا للمدعى المدني والذي يقل عن المبلغ الذي طلب الحكم له به . الفقرة الثانية من المادة ٣٢٠ إجراءات .
٤١٦	١٤ ٩١	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٢)
		١٤ — خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية مادام يوجد بها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية إذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية ليس هناك ما يمنع من إعمال نص قانون المرافعات المادة ٢٦٦ إجراءات .
		المادة ٢١٨ مرافعات أجازت لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن

الصفحة	القاعدة	
		المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما إليه في طلباته إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . خلو قانون الإجراءات من نص معارض .
		قبول استئناف شركة التأمين شكلا بعد انضمامها للمدعى عليهم الذين استأنفوا الحكم الابتدائي في الميعاد والمقضى عليهم بالتعويض بالتضامن معها . صحيح في القانون .
٤١٦	٩١ ع ١	(الفرن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		١٥ — إبتناء الأحكام الجنائية على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة . وجوب سماع الشهود وجواز تنازل الخصوم عن ذلك صراحة أو ضمنا . طلب الطامن في مذكرته أمام محكمة أول درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع الشهود إثباتا وتقيا يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته مادامت لم تنته إلى القضاء بالبراءة . تبرير المحكمة الاستئنافية لإطراح محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن سماعهم . غير صديد .
٤٤٨	٩٨ ع ١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		١٦ — القضاء المسبق على دائل لم يطرح لا يصح في أصول الاستدلال . رفض المحكمة الاستئنافية لطلب الطامن سماع الشهود إثباتا وتقيا الذين لم تستجب محكمة أول درجة إلى طلب سماعهم — تقديرا منها لقيمة شهادتهم قبل سماعهم . عيب يوجب النقض والإحالة .
٤٤٨	٩٨ ع ١	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الفاصلة	الصفحة	
		١٧ — محكمة ثاني درجة . تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وكان دفاع الطاعن قد سكت عن التمسك بسماعهم أمامها . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٠٦	٢٤١١١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(والطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(والطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٨ — الدفع بطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .
٥٥٢	٢٤١٢١	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٩ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى . في الأصل . تحقيقا . وتحكم على مقتضى الأوراق . كذلك ؟
٥٨٣	٢٤١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٢٠ — حق المحكمة الاستئنافية في القضاء على مقتضى الأوراق . مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع وسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام أول درجة واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق .
٦٣٢	٢٤١٤٢	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٢١ — وجوب اتباع الإجراءات الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية مادامت في قانون الإجراءات

الجناثية نصوص خاصة بها . المادة ٢٦٦ إجراءات . للمدعى المدني استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ليس له استئناف تلك الأحكام متى كان التعويض المطالب به — ولو وصف بأنه مؤقت — لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات .

قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . حلة ذلك : حيث ينفلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ٦٤٦ ٢٤١٤٥
٢٢ — حجز المحكمة الاستئنافية الدعوى للحكم . دون التصريح بتقديم مذكرات . عدم التزامها بإجابة طلب التحقيق المبدى في مذكرة قدمها المتهم بعد حجز الدعوى للحكم وقفل باب المرافعة فيها . أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٦٦١ ٢٤١٤٩
٢٣ — الأصل وجوب سماع الشهود أمام محكمة أول درجة — وأنه على محكمة ثاني درجة تدارك ما قد يقع من خطأ في ذلك . قيدا ذلك : الا يكون سماع الشاهد متعذرا . وأن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٦٦١ ٢٤١٤٩
٢٤ — ثبوت عدم تمسك المتهم أمام محكمة أول درجة بسماع الشهود . مفاده : نزوله عن سماعهم . استجابة المحكمة

الصفحة	القاعدة	
٦٦١	٢٤٩	<p>الاستئنافية إلى طلبه سماع الشهود . وسماعها من حضر منهم . مرافعة المدافع عن المتهم بعد ذلك . دون تمسكه في ختام مرافعته بسماع باقي الشهود . النعى بعدم سماعهم لا يقبل . (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)</p> <p>٢٥ — التزام المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده — بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات من وجوب تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي عاقبته عنها محكمة أول درجة إلى تهمة المزقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)</p> <p>٢٦ — خلو مدونات الحكم من الإشارة إلى المذكرة المقدمة من المدعى المدني في فترة حيز الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية مفاده : التفاته عنها . نعى الطاعن على الحكم عدم إعلانه بتلك المذكرة . غير سديد . ما دامت المحكمة قد التفتت عنها بخلو مدونات الحكم من الإشارة إليها . وما دام الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول عليها في قضائه . (الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)</p> <p>٢٧ — الطلب الذي تلتزم منه محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التي نظرت فيها الدعوى</p>
٧٣٤	٢٤٩	

الصفحة	القاعدة	
		بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٢٨ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٢٩ — لا عبء بالخطأ المأدى الواقع بحضور الجلسة إنما العبء بحقيقة الواقع بشأنه .
		الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة عن سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى . لا يقبل منه النعي بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٣٠ — صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلا ما متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .
		تصحيح محكمة ثاني درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩٤/١ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتي التقاضى .
		وجوب أن يكون النقض . في هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣١ — دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث . تحصيل الحكم الابتدائي له ورده عليه بما يكفي لدحضه . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي لأسبابه مفاده إطراح هذا الدفاع . هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا . الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة . ما يثار حوله جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٣٢ — النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير جائز .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٣٣ — استغناء المحكمة عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة بالجلسة .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٣٤ — تمسك الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صدور الشيكات منه وطعنه عليها بالتزوير . إحالتها لقسم أبحاث التزييف . انتهاءه في تقريره إلى عدم تحرير الطاعن لصلبها وإرجاؤه البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأوراق عليها توقيعات للطاعن معترف بها . وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عدم التعرض له . يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
٩١١٨	٣٤٢٥٢	(الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

٣٥ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبها تحييص الواقعة بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .

إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المادى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة من الترخيص ليس للحكمة الاستئنافية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد سكتت عن استئنافه . علة ذلك ؟ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

وجوب نقض الحكم تقضياً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذى يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة .

(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) — — — ١١٤٣ ٢٤٢٥٩

٣٦ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أوفياىى بمحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازياً . عدم حضور المتهم جميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . الحكم في حقيقته ضياىى وإن وصفته المحكمة بأنه حضورى . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة

الصفحة	القاعدة	
		ما زال مفتوحا. الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز. المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .
١١٥٦	٣٤٢٦٢	(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٣٧ — المادة ٢٨٩ إجراءات تحويلها المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك سواء كان القبول صريحا أو ضميا .
		محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . لا تلزم إلا بسماع الشهود الذين كانت يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
		سكوت المدافع عن الطاعن عن التمسك بطلب سماع أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه . التفات المحكمة الاستئنافية التي لم ترمن جانبها حاجة إلى سماع الشهود عن طلب سماعهم المبدى أمامها . النعى عليها بعدم تحقيق دفاع الطاعن أو الرد عليه . غير سديد .
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٣٨ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه . استخلاص الحكم أن الحيازة الفعلية كانت للجنى عليه . النعى عليه بعدم تحقيق دفاع الطاعن في حيازته الفعلية للعقار غير سديد .
١٢٤٥	٣٤٢٧٨	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٣٩ — شرط اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه لتخلفه عن الحضور . أن يكون قد أعلن لشخصه . المادة ٢٦١ إجراءات .

الصفحة	القاعدة
	<p>لا محل للنعي على الحكم عدم إجابة الطاعن إلى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دمواء رغم تخلفه عن الحضور . مادام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه وإنما يستند إلى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالإستئناف .</p> <p>لا جناح على المحكمة إذ التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .</p>
١٣٣٨	<p>٣٤٣٠٠ (الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p> <p>٤٠ — على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التقاضي . المادة ١٩٤/٢ إجراءات .</p>
١٣٧٤	<p>٣٤٣٠٩ (الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)</p> <p>٤١ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .</p> <p>إقامة الدعوى على المتهم لإدارته محلا عاما سبق غلقه . وثبوت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها .</p> <p>كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .</p>
١٤٠٦	<p>٣٤٣١٦ (الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) - -</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٣١٢)</p>

القاعدة
الصفحة

محكمة الإعادة

خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد
النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى في مرحلة
الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز
نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة الفصل
فيها . صحيح .

(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٢) ١٢٤ ع ٢ ٥٦٨

محكمة الجنايات

١ — كون أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت
الحكم المطعون فيه . هو الذي كان قد أصدر الأمر بإحالة
المتهم إلى المحاكمة . أثره : بطلان الحكم . المادة ٢/٢٤٧
لإجراءات .

(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٦/٢/١٩٧٢) ٧٦ ع ١ ٣٣٤

٢ — وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض
المصلحة . مناقشة الطيب الشرعي — والتي اعتمد عليها الحكم
في قضاؤه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب
الحكم ببطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟ .
نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لو حدة الواقعة ولحسن
سير العدالة .

(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢/٤/١٩٧٢) ١١٢ ع ٢ ٥١١

٣ — التنب للعمل بالتفتيش القضائي لا يرفع من القاضي
المتنب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء . جلوس مفتش قضائي

الصفحة	القاعدة	
		بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها . القانون لا يترتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في حالة تشكيلها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		٤ — حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٥ — المحامون المختصون بالرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للرافعة أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٦ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٧ — المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات رسمت طريق إعلان الشهود المطلوب سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . عدم اتباع الطامن هذا الطريق . لا تريب على المحكمة إعراضها عن طلب سماع شاهد النفي الذي طلب سماعه بالجلسات السابقة على جلسة المحاكمة .
١٢٣٢	٢٤٢٧٦	(الظن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ، ومواصلته المرافعة دون الاصرار على طلب سماعهم ، يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)

محكمة الموضوع

الإجراءات أمامها :

		١ — المحاكمة الجنائية . تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . لها تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . تمسك المتهم أمام درجتي التقاضي بسماع شهادة محور المحضر . عدم سماعه — رغم حضوره أمام المحكمة الاستئنافية — يعيب إجراءات المحاكمة . مثال لتسبب معيب في هذا الخصوص .
١١١	١٤ ٣٠	(الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
١١٤	١٤ ٣١	(والطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣١)
٢٩٩	١٤ ٦٨	(والطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٤٨	١٤ ٩٨	(والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٢ — المحكمة الاستئنافية لا تجري تحقيقا في الجلسة . إنما تبني قضاءها على مقتضى الأوراق . شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . واستيفاء كل نقص في إجراءات التحقيق . المادة ٤١٣ إجراءات .
١٤٢	١٤ ٣٧	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
٢١٤	١٤ ٥٣	(والطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٢٩١	١٤ ٦٨	(والطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٤٢٣	١٤ ٩٢	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
٤٤٨	١٤ ٩٨	(والطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفاع الجوهرى . تعريفه . التزام المحكمة بتحقيقه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم لتأييده أو الرد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى إطراحه .
٢١٤	٥٣ ع ١٤	(الطن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		٤ - حق المحكمة فى إبداء رأيها فى الشهادة . لا يكون إلا بعد سماعها . هل ذلك ؟ حق المتهم فى سماع الشاهد - محرر المحضر - عدم تعلقه بما أثبتته فى محضره - وإنما بما قد يبدية فى الجلسة . ضبط الواقعة فى محل غير المتهم . لا يصلح سنداً لرفض سماع شهادة محرر المحضر . مثال .
٢٩١	٦٨ ع ١٤	(الطن رقم ٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
٤٤٨	٩٨ ع ١٤	(الطن رقم ٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٥ - مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعى أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . هل ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها .
٨٧٩	١٩٧ ع ٢	(الطن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٦ - المادة ٢٨٩ إجراءات . تحويلها للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع هل ذلك ؟ تنازل المدافع عن الطاعن عن سماع شهودى الإثبات وعدم دفعه ببطلان أقوالهما . تعويل المحكمة على أقوالهما فى التحقيقات دون سماعهما . صحيح .
١٢٢٤	٢٧٥ ع ٣	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		راجع أيضاً : محكمة استئنافية .
		(القاعدتان رقم ٧٣ ، ٩١ بالصيفتين رقم ٣١٦ ، ٤١٦) .

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تعديل وصف التهمة :
		١ - مثال لتغيير في تهمة نصب مما يقتضى لفت نظر الدفاع .
٢٠١٤	٦	(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٢ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة . شرطه ؟
٢٠١٤	٦	(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٣ - محكمة الموضوع . عدم تقييدها بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة . وجوب تحييدها الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . حد ذلك : ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير تلك التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . مثال .
١١٧	١٤١٣٢	(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
١١٢٩	٣٤٢٥٥	(والطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٤٣	٣٤٢٥٩	(والطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٤ - سلطة محكمة الموضوع في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم دون تقييد بوصف النيابة العامة للفعل المسند إلى المتهم .
٤٧٩	١٤١٠٦	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنياتها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تبييهم المتهم إليه ومنحه أجلا للدفاع إذا طلب . إقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ . إدانته بجريمة الشروع في تهريب نقود طبقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٧ . تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة لإجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع طبقا للمادة ٣٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم .
١٠٥٨	٣٤٢٣٦	(الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٦ - محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . إستبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر المبينة بأمر الإحالة لا ينحول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٧ - تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجرائه عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل والا كان الحكم مشوبا بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن

الصفحة	القاعدة	
		مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٣٩٣	٣٤٣١٣	(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		سلطانها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		١ — سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . شرطه . مثال .
٧٦	٢١ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٢ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بالأدلة المباشرة وبلاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية بشرط اتفاق ذلك مع حكم العقل والمنطق .
		إفصاح الحكم من الوقائع الثابتة لديه أن المتهم هو المستحق لقبعة الشيك عند صرفه باعتباره المظهر إليه الأخير لما هو ثابت بظهر الشيك من توقيعات . احتفاظ المدعى المدنى بالنحاسة وقت حصول الصرف لا يغير من هذا النظر .
١٠٠	٢٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣)
		٣ — حق محكمة الموضوع في تبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأداتها . حقها في وزن أقوال الشهود وتقديرها دون معقب . الجدل الموضوعي حول أدلة الدعوى ومدى كفايتها في الإثبات تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض .
٢٦٢	٦٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها

الصفحة	القائمة	
		من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .
٣٥٧	١٤٨١	(الظعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والظعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٥ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أسس مقبولة في العقل والمنطق ولها ماخذ صحيح في الأوراق .
		الجدل في تصوير الواقعة وأنها كانت عرض رشوة لم تقبل ولم تكن قبول رشوة . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض .
٤٧٩	١٤١٠٦	(الظعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٦ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما يخالفها .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الظعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦٦٧	٢٤١٥١	(والظعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧٢٤	٢٤١٦٣	(والظعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٣٤	٢٤١٦٤	(والظعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(والظعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		٧ - محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى صورتها الصحيحة . ما يثيره الطاعن في التصوير الذي اعتنقه الحكم وفي القوة التدلالية لأقوال شهود الإثبات . جدل موضوعي لا يقبل أمام النقض .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الظعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - حدوث الإصابة برصغ اليد والضارب واقف خلف المجنى عليه . لا يتناقض مع العقل . تقديرها لا يحتاج إلى خبرة .
٩٠١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		٩ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعي . أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . مثال في مواد مخدرة .
		الجلد الموضوعي في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع . لا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		سلطتها في تقدير العذر المعفى من المسؤولية :
		١ - الجنون والعاهة العقلية وحدهما مناط الاعفاء من المسؤولية . وجود الجاني في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز لا يتحقق بها العذر المعفى من العقاب . الدفع بها لا يعدو أن يكون مؤذنا بتوفر عذر قضائي مخفف . لمحكمة الموضوع مطلق تقدير أعماله أو اطراحه . لا يعيب الحكم عدم الرد على هذا الدفاع الظاهر البطلان .
٣٤٠	١٤٧٨	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		٢ - قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب . مادام استخلاصها سائغا . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الفاصلة	الصفحة
٣ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها . عدم تمسك الطاعن أمام المحكمة بحقه في الاعفاء إعمالاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .	
(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)	١٠٥٢ ٣٤٢٣٥
٤ — البحث في تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا يكون إلا بعد أن ينشأ الحق في ذلك . لأعلى المحكمة التفاتها عما أثاره الطاعن بشأن تجاوز هذا الحق مادامت قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي بأسباب كافية وسائغة .	
(الطن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٢)	١٣٥٠ ٣٤٣٠٣
٥ — المرض النفسي لا يؤثر في سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المسؤولية الجنائية .	
سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . هي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . هي غير ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبر أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأي الذي استندت إليه استناداً سليماً لا يجافي العقل والقانون .	
مثال تسهيب سائق في إطراح الدفاع بانعدام المسؤولية لحالة عقلية .	
(الطن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٢)	١٣٨٣ ٣٤٣١١
سلطتها في تقدير قيام الارتباط :	
١ — الارتباط الوارد في المادة ٣٢/٢ عقوبات . مناطه : أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال	

الصفحة	القاعدة	
		مكاملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي صاها الشارع .
		تقدير قيامه . موضوعي . مثال لسرقات لا ارتباط بينها .
١٧٢	٤٢ ع ١	(الطن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٢ — إثارة الارتباط . لأول مرة أمام محكمة النقض .
		غير جائز .
١٧٢	٤٢ ع ١	(الطن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		٣ — الارتباط بين الجرائم . تقديره . في الأصل محكمة الموضوع .
		حد ذلك ؟
		كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه
		من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة
		النقض .
٨٥٥	١٩٣ ع ٢	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢)
١٤٧٦	٣٣١ ع ٣	(والطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٧٢)
		سلطتها في تقدير جدية التحريات :
		١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش
		أمر موضوعي . تقديره سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
		الموضوع .
٨١	٢٢ ع ١	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢)
٣٤٩	٨٠ ع ١	(والطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
٣٥٧	٨١ ع ١	(والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
٨٢٥	١٨٧ ع ٢	(والطن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢)
١٠٨٠	٢٤٢ ع ٣	(والطن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٢)
		٢ — تفسير عبارات محضر التحريات . من سلطة محكمة
		الموضوع . إتهاء الحكم إلى أن عبارات محضر التحريات تفيد

الصفحة	القاعدة	
		أن المتهم كان يحوز بالفعل مواد مخدرة وقت صدور الإذن بتفتيشه . المجادلة في ذلك . لا تصح .
٨١	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٣ - إلتواء الحكم إلى أن التحريات شملت نشاط المتهم في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي الذي قام بها والتي تم بها الضبط . كفاية ذلك لصحة التحريات وإذن التفتيش .
٨١	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٤ - إطمئنان المحكمة إلى أن تحريات مأمور الضبط القضائي وأقواله كافية لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر إلى الطامن وبالتالي لاستصدار إذن بتفتيشه ، وعدم اقتناعها في الوقت ذاته بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لا تناقض .
٨١	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٥ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . لعدم جدية التحريات . دفع جوهرى . على المحكمة التعرض له . الاستناد في رفض الدفع إلى ضبط المخدر . خطأ . أساس ذلك . مثال في مخدر .
١٢٦	٣٤ ع ١٤	(الطن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٦ - إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويختزن كمية منها . مفاده : أن الجريمة قد وقعت بالفعل . إنهاؤه بعد ذلك إلى الحكم ببطلان إذن التفتيش بقالة صدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ . من يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .
٣٤٩	٨٠ ع ١٤	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش . يستقل به قاضي الموضوع بلا معقب . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال بدعوى إقامته قضاءه ببطلان إذن التفتيش خطأ في اسم المقصود به . لا محل له . مادام الحكم لم يبطل الأمر لمجرد ذلك الخطأ . بل على قصور التحريات . مثال لتسبيب سائق . (الطن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٣٤٣٢٥ ١٤٥١
		مسلطتها في تقدير الدلائل الكافية : حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي عدتها المادة ٣٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لسلطة التحقيق وتحت إشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش . (الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٤٢١٨ ٩٧٩
		سلطتها في تقدير توافر حالة التلبس : تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . مادامت تقيمه على أسباب مائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائق . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل . (الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٣٤١٥١ ٦٦٧

الصفحة	القاعدة	
		سلطانها في تقدير التعويض :
		سلطة محكمة الموضوع في تقدير مبلغ التعويض حسبما تراه مناسبا من مختلف ظروف الدعوى . هي غير ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للتعويض عناصره القانونية . (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٤١٦	٩١ ع ١	
		سلطانها في وقف تنفيذ العقوبة :
		الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة في الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضي الموضوع وخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٦٦	١٩٥ ع ٢	
		سلطانها في تقدير الدليل :
		١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه : أن يكون استخلاصها مائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأداتها وقرائن الأحوال فيها . أمثلة . (الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
٦٠	١٧ ع ١	
٣٥٧	٨١ ع ١	
٧١٤	١٠٦ ع ٢	
٧٢١	١٦٢ ع ٢	
١٠٣٩	٢٣١ ع ٣	
١٢٢٤	٢٧٥ ع ٣	
		٢ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك : أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة

الصفحة	القاعدة	
		التيوت فيها من بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. أمثلة .
٦٠	١٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) — — — —
٣٤٥	٧٩ ع ١٤	(والطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) — — — —
		٣ — الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها موضوعي . الجدل في شأنه أمام النقض . غير جائز . مثال لتسبيب سليم في أطراح شهادة مرضية قدمت لتبرير تخلف المعارض من الحضور .
٨٩	٢٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧) — — — —
		٤ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحث يوجب عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية من طريق المختص فنيا . إذ لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبير فيها . مثال . إطراحها تقرير التحليل المقدم في الدعوى بحجة أن هيئات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت في توارخ مختلفة وظروف مغايرة ثبتت سلامتها . لا يكفي بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية .
٩٧	٢٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٣) — — — —
		٥ — لمحكمة الموضوع الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . مثال .
١٣٣	٣٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) — — — —
٨٣٩	١٩٠ ع ٢٤	(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) — — — —
١٤٠٠	٣١٥ ع ٣٤	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) — — — —

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه محكمة الموضوع . حريتها في تقدير القوة التدليلية لها - عدم التزامها بالرد على الطعون الموجهة إليها مادامت قد أخذت بها . المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
٢٦٢	١٤ ٦٣	(والطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ٥/٣/١٩٧٢)
		٧ - لمحكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء . بغير معقب . عدم التزامها بالرد استقلالا على دليل لم تأخذه .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
		٨ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الحقيقة منها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه . وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يقبل .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢)
٩٧٩	٣٤٢ ١٨	(والطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨/١٠/١٩٧٢)
١٤٠٠	٣٤٧ ١٥	(والطن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢)
		٩ - وزن أقوال الشهود من حق محكمة الموضوع دون معقب عليها . لما الاعتماد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها . أخذها بشهادة الشاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
١٤٢	١٤ ٣٧	(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
٣١٩	١٤ ٧٤	(والطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٦/٣/١٩٧٢)
٦٦١	٢٤٩	(والطن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٦٦٧	٢٤١٥١	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
٧٨٩	٢٤١٧٨	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
٨٤٤	٢٤١٩١	(والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٦٦	٢٤١٩٥	(والطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(والطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(والطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٠ — الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته . هل ذلك ؟ سلطتها الكاملة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .
١٤٢	١٤٣٧	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		١١ — تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت عليه . عليها أن تبين ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . مثال .
١٩٣	١٤٤٧	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
١١٩١	٣٤٢٦٩	(والطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٣٢٧	٣٤٢٩٧	(والطعن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٣٤٧	٣٤٣٠٢	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
		١٢ — واجب المحكمة في تحقيق الدليل الذي رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيقه . وجوب تسبيلها لعدولها عن ذلك بغض النظر عن مسلك المتهم . هل ذلك ؟ تحقيق أدلة الإدانة لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم .
٢١٤	١٤٥٣	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة معرفة . مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها . لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتت تفيد توفره . النعى بالقصور في هذه الحالة غير مقبول . لا يعدو الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(والطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		١٤ — وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبيب معيب .
٢٧٨	١٤ ٦٥	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
		١٥ — وزن أقوال الشاهد . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع ببيان سبب إطراحها أقوال الشاهد . إفصاحها عن هذا السبب يخضعها لرقابة محكمة النقض .
٢٧٨	١٤ ٦٥	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥)
٣٤٩	١٤ ٨٠	(والطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
١٤١٩	٣٤٣١٩	(والطن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(والطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		١٦ — تطابق الدليل القولي مع الدليل الفني ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستتعي على الملاءمة والتوفيق . مثال .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحنس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه . استخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . مثال .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٣٤٠	١٤ ٧٨	(والطعن رقم ٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٥٥٩	٢٤ ١٢٣	(والطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦١٤	٢٤ ١٣٨	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٧٢	٢٤ ١٥٢	(والطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٢١٦	٣٤ ٢٧٤	(والطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٨ — للمحكمة الأخذ بقول للشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما هداه دون بيان العلة في ذلك أو بيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٥٣٠	٢٤ ١١٦	(والطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٥٥٩	٢٤ ١٢٣	(والطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
٦٨٢	٢٤ ١٥٣	(والطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧٢٤	٢٤ ١٦٣	(والطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٨٦٦	٢٤ ١٩٥	(والطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٠١	٢٤ ٢٠٢	(والطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
		١٩ — حرية القاضي الجنائي في أن يستمد إقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق .
٣٢٧	١٤ ٧٥	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٨٤٤	٢٤ ١٩١	(والطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٦١	٢٤ ١٩٤	(والطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٤٦٧	٣٤ ٣٢٩	(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٣٢٧	١٤ ٧٥	٢٠ — محكمة الموضوع . حقها في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
٣٢٧	١٤ ٧٥	٢١ — الإثبات في المواد الجنائية . الأصل فيه إقناع القاضي وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة . الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . تقدير توافر عذر الغياب من صميم اختصاص قاضي الموضوع . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
٣٢٧	١٤ ٧٥	٢٢ — دفع الطاعن بعدم المسؤولية لغيابه عن مقهاه وقت وقوع الجريمة استنادا إلى شهادة مرضية . التفات محكمة الموضوع عن هذا الدفاع واستخلاصها أن غياب الطاعن عن مقهاه لم يكن من شأنه أن يحول دون إشرافه عليه وإداتها الطاعن على أساس المسؤولية المفترضة طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . سائق وصحيح في القانون . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
٣٥٧	١٤ ٨١	٢٣ — تحريز المضبوطات . مرجع الأمر في شأنه لمحكمة الموضوع . أطمئنانها إلى سلامة إجراءات تحريز متحصلات غسيل معدة المتهمه وإلى نتيجة تحليل هذه المتحصلات . إثارة عدم ثبوت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة . منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٢/٢/١٢)
		٢٤ — تساند الأدلة . لا يشترط أن يبنى كل دليل اعتمد عليه الحكم ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . الأدلة

الصفحة	القاعدة	
		<p>يكل بعضها بعضا . منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . لا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة . يكفى أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .</p>
٣٥٧	١٤ ٨١	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
١٤٦٧	٣٤٣٢٩	(والطن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٢)
		<p>٢٥ — خطأ المحكمة في تسمية اقرار المتهم اعترافا لا يقدر في سلامة حكمها . اداوات لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود .</p>
٣٨٨	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
١١٢١	٣٤٢٥٣	(والطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٧٢)
		<p>٢٦ — الاشتراك . ماهيته ؟ صححة الاستدلال عليه من القرائن التي تقوم في الدعوى . أو من فعل لاحق للجريمة يشهد به . مثال لتسبيب سائح في هذا الخصوص .</p>
٣٨٨	١٤ ٨٦	(الطن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		<p>٢٧ — محكمة الموضوع سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه . شرط ذلك : اطمئنانها إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .</p>
٣٩٤	١٤ ٨٧	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٧٢)
		<p>٢٨ — تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وحدها . حريتها في تكوين عقيدتها . اطمئنانها إلى الأدلة بالنسبة إلى المتهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر . النعي على الحكم بالتفرقة</p>

الصفحة	القاعدة	
		في الإتهام بين الطامن وأنحرم ترفع عليه الدعوى الجنائية . خير سيد .
٣٩٤	٨٧ ع ١	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
		٢٩ — حق محكمة الموضوع في إطراح أقوال شهود النفي دون التزام بالرد عليها لا كنفاء بما تورد من أدلة الثبوت إلا إذا تعرضت لتجريح شهادتهم لإطراحها فعلها التزام الوقائع الثابتة وأن يكون لاستخلاصها أصل ثابت في الأوراق .
٤٢٩	٩٣ ع ١	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٣٠ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . حده . أن لا تمسخ الأقوال بما يحيلها من معناها ويحرفها من مواضعها .
٤٦٩	١٠٤ ع ١	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣١ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام الدفاع الشرعي . أمر موضوعي . لمحكمة الموضوع البت فيه بشرط أن يكون تدليلها سليماً مؤدياً إلى ما انتهت إليه .
٤٦٩	١٠٤ ع ١	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
٦١٤	١٣٨ ع ٢	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
١٢١٦	٢٧٤ ع ٣	(والطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٣٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .
٥٠٦	١١١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
١٠٠٤	٢٢٢ ع ٣	(والطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)

الصفحة	القائمة	
		٢٣ — العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية .
٥٢٦	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٤ — تقدير آراء الخبراء . موضوعي .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٥ — اطمئنان المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	٢٤١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٦ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها إلا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٦١٤	٢٤١٣٨	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		٣٧ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال لاستدلال سائق على سرقة بقرة .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٨ — الطلب الذي تلازم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٣٩ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقدير صحته . موضوعي .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
٧٣٤	٢٤١٦٤	(والطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٩٠١	٢٤٢٠٢	(والطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٥)

الصفحة	القائمة	
		٤٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة . مطالبته بالأخذ بدليل معين . لا تصح . إلا في الحالات التي يقررها القانون .
٥٣٠	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٤١ - الشهادة المرضية من أدلة الدعوى . تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة للشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تنظم إليها إصدارها من غير اختصاصي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهار ما إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	٢٤١١٧	(الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤٢ - محكمة الموضوع . تشككها في صحة إسناد التهمة إلى المتهم يكفي لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية مادام حكمها يفيد نحيصها الدعوى والإحاطة بالظروف وبأدلة الثبوت والموازنة بينها وبين أدلة النفي . إطراح الحكم لمأذكرة المتهم بمحضر مصلحة الجمارك من رغبته في التصالح بأنه من قبيل إبعاد شبح الاتهام عن نفسه . النعي عليه في ذلك بالتفاته عما يفيد اعتراف المتهم . غير مديد .
٥٥٤	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤٣ - سبق الإصرار . تعريفه . استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤٤ — البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤٥ — تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع . لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
٥٥٩	٢٤١٢٣	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		٤٦ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى من بصر وبصيرة . مجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٥٩٣	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
٧٢٤	٢٤١٦٣	(والطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(والطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٤٧ — وزن أقوال الشاهد . مرجعه إلى محكمة الموضوع . لها الأخذ بها في أية مرحلة . ولو خالفت ما شهد به أمامها .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٧٢٤	٢٤١٦٣	(والطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٤٨ — الدفاع الموضوعي . لا يستأهل من المحكمة ردا مستقلا . كفاية لإيراد الحكم أدلة الثبوت السائغة التي اعتمد عليها . ردا عليه .
٦١٤	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)

الفاصلة	المصنف	
		٤٩ — محكمة الموضوع لا تلتزم أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
٦٢٢	٢٤١٣٩	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)
		٥٠ — العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا . في حكم المادة ٣١٦ عقوبات . تكون بطبيعة السلاح . وليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر .
		كون السلاح معدا أصلا للاعتداء على النفس . يوجب تفسير حمله على أنه لاستخدامه في ارتكاب الجريمة .
		كونه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل . عدم تحقق الظرف المشدد . إلا إذا استخلصت المحكمة . في حدود سلطاتها التقديرية . أن حمله كان بمناسبة العرق .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥١ — الخطأ في بيان مصدر الدليل . لا يضيع أثره . ما دام له أصل صحيح في الأوراق .
٦٨٢	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥٢ — التزام من قام بالتفتيش حده . أو مجاوزته . يتعلق بالموضوع لا بالقانون .
		إقرار المحكمة بأمور الضبط القضائي فيما اتخذه من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦٨٢	٢٤١٥٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥٣ — النعي على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفي . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا تجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .
٦٩٦	٢٤١٥٦	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ — توافر أركان جريمة المسادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام . عدم استلزامها قصدا خاصا من الاحراز . مثال . (الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧١٤	٢٤١٦٠	٥٥ — الجدل أمام النقض . حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه منها واطراح ما عداه . لا يجوز . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٨٣٠	٢٤١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٥٣	٢٤٢١٣	(والطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
١٠٠٩	٢٤٢٢٣	(والطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١١٢١	٢٤٢٥٣	(والطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١٢٨٦	٢٤٢٨٩	(والطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٥٦ — تقدير توافر قصد التجهير . موضوعي . مثال لتسبب سائق في نفي قيامه . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٢٤	٢٤١٦٣	٥٧ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما ترتاح إليه منها والإعراض عما عداه . دون إلزامها ببيان العلة . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٢٤	٢٤١٦٣	٥٨ — رابطة السببية . انفراد قاضى الموضوع بتقدير قيامها . ما دام يقيم قضاءه على أسباب سائغة . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
٧٣٤	٢٤١٦٤	٥٩ — انتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث . مطرحه اعتراف شقيقه بارتكابه . مجادلتها في ذلك . لا يجوز . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦٠ - اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليه وشاهده . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الظعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٧٨٩ ٢٤١٧٨
		٦١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تروح إليه من الأدلة ، وبأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى . (الظعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٧٨٩ ٢٤١٧٨ (والظعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ١٣٠٤ ٣٤٢٩٣
		٦٢ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تروح إليه من أقوال الشهود . أخذها بشهادة الشاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٨٣٠ ٢٤١٨٨ (والظعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ١٢٢٤ ٣٤٢٧٥
		٦٣ - حق محكمة الموضوع في الاعراض عن أقوال شهود الدفى . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . ما دامت لم تستند إليها . (الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٨٣٠ ٢٤١٨٨
		٦٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في كل جزئية من مناحى دفاعه الموضوعى . في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان علة إطراحها . (الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٨٣٠ ٢٤١٨٨ (والظعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٢) ١١٧٩ ٣٤٢٦٧

الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	٢٤١٩٠	٦٥ — جواز الأخذ بالأقوال التي يتقلها شخص عن آخر . متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٤٨	٢٤١٩٢	٦٦ — قيمة الدليل . تقدرها محكمة الموضوع . ولو حملته ورقة رسمية . (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٦٦	٢٤١٩٥	٦٧ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم وطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد تناقضا . حلة ذلك ؟ تقدير الدليل موكل إليها وحدها ويصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٦٨ — حق المحكمة في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، اذام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة . مثال . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٦٩ — الدفع بتلفيق التهمة موضوعي . لا تلزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً . كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الشبوت السائفة المرتدة إلى أصول ثابتة في الأوراق . كفاية ذلك للالتفات عن طلب الاطلاع على قضية إيجاباً لتلفيق التهمة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٧٠ — المحكمة لا تورد من الأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها لها الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون التزام ببيان العلة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
٨٩٢	٢٤٢٠٠	٧١ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في كل جزئية من دفاعه الموضوعي والرد عليها استقلالاً . قضاؤها بالإدانة استناداً إلى الأدلة التي ساقها يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون التزام ببيان العلة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٠٦	٢٤٢٠٣	٧٢ — شرط التعويل على أقوال الشاهد أن تكون صادرة عنه اختياراً ، ولا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائن ما كان قدره . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)
٩٠٦	٢٤٢٠٣	٧٣ — الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه دفع جوهري . وجوب تصدى محكمة الموضوع له بالمناقشة والتفنيد . قول المحكمة إنها تطمئن لأقوال الشاهدة لا يعصم الحكم مادام لم يعرض لهذا الدفع . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١١)
٩٠٦	٢٤٢١٣	٧٤ — محكمة الموضوع . حقها في القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مادام حكمها يفيد تحييصها للدعوى وإحاطتها بظروفها عن بصر وبصيرة وموازنتها بين أدلة الثبوت وأدلة النفي . (الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
٩٠٦	٢٤٢١٣	٧٥ — تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه . (الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧٦ — محكمة الموضوع . حقها في رفض طلب المعاينة إذا لم توفيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وإنها لا تنحى إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الحادث ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب مائغة . مثال .
٩٧٥	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٧٧ — حق المحكمة في الاعتراض عن طلب الدفاع إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى بشرط أن تبين علة عدم إجابة الطلب . مثال .
٩٧٥	٣٤٢١٧	(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٣٨٩	٣٤٣١٢	(والطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		٧٨ — تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال صحيح حكم القانون . مثال لقذف قاضي للاشتغال بالتجارة . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأن القانون لا يؤثم جمع القاضي بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مؤاخذة تأديبية . غير صحيح في القانون .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٧٩ — دفاع الطاعن بأنه لم يكن قائد السيارة وقت الحادث . تحصيل الحكم الابتدائي له ورده عليه بما يكفي لدحضه . تأييد الحكم المطعون فيه لهكم الابتدائي لأسبابه مفاده اطراح هذا الدفاع . هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا . الرد

المنحة	القاعدة	
		يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة . ما يثار حوله جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٨٠ — تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى . لإثبات الحكم في حق الطاعن خطأ بخالفة إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود . ما يثيره الطاعن عن جدوى إجراء المعاينة جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٨١ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لاتعييه مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٨٢ — اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم . لا يؤثر في سلامته . أساس ذلك : حق محكمة الموضوع في الاعتماد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد واطراح ما عداها . عدم إيراد الحكم تلك التفاصيل يفيد اطراحه إياها .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٨٣ — المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . هذا المعنى يلابس الفعل المسادى إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجته

الصفحة	القاعدة	
		أو استعماله الشخصي . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان امتثالها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . مثال .
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٨٤ — البعى بتحويل الحكم على أقوال شاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٨٥ — النعى على الحكم القاضي بالبراءة اغفاله الإشارة إلى تبرير المجنى عليه لإختلاف أقواله وسكوته عن مناقشة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي وتحريات الشرطة لا محل له ما دام يبين من مدوناته أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفى ثم افصحت عن عدم اطمئنانها لأدلة الثبوت للأسباب التي أوردتها .
١١٢٥	٣٤٢٥٤	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٨٦ — محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دامت قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الاتهام . إغفال التحدث عنه يفيد اطراحه .
١١٢٥	٣٤٢٥٤	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١٤٤٠	٣٤٣٢٣	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٨٧ — عدم بيان ظروف الدعوى التي يقول الحكم إنها حملته على تصديق دفاع المتهم . قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحيصها لها . لا يكفي

الصفحة	القاعدة	
		في ذلك مجرد ارتياها في مسلك الضابط باختلاقه حالة التلبس . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالبراءة في إحراز مواد مخدرة . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٣٧	٣٤٢٧٥	٨٨ — جعل الحكم دعامة في تبرئة المطعون ضده الشك في الدليل المستمد من أقوال الضابط الشاهد لصدور الإذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق ينفي عن أن المحكمة لم تخص الدعوى ولم تحط بظروفها من بصر وبصيرة : لا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى علة ذلك ؟ ليس من المستطاع الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقة ساعة صدور الإذن في الرأي الذي انتهت إليه . وجوب النقض والإحالة . (الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١١٤٠	٣٤٢٥٨	٨٩ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه . أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وأملت بها . الدفع بتزوير صور الأوراق التي تم الجرد على أساسها . دفاع جوهري . من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
١١٨٤	٣٤٢٦٨	٩٠ — تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بلا رقابة لمحكمة النقض عليه . مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني للواقعة . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١١٩٤	٣٤٢٧٠	

الصفحة	القاعدة	
		٩١ - توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه - في المجنى عليه - وتحقق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سليما مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣) ٩٢ - حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفاع بأن الاعتراف كان وليده إكراه .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٩٣ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه متى اطمأنت إلى صحته .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩) ٩٤ - حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكأنه المحكمات العقلية مادام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . لا يقبل ماقشة دليل بعينه على حدة لتساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون في مجموعها مؤدية إلى مارتبه الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه . مثال لتسبيب سائق في التدليل على حريق عمد من اعتراف بالسرقة مع أدلة أخرى .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩٥ — طلب ضم قضية . لاتلتزم المحكمة بإجابته متى كان لا يتجه مباشرة إلى نفي الأفعال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهدا الإثبات بل المقصود منه هو تجريح أقوالهما .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٦ — الدفع بشيوع التهمة لا يستأهل من المحكمة ردا خاصا . قضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها يفيد إطراحها له .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٧ — لا تريب على المحكمة في قضائها متى كانت قداطمات إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد على ما يشبه الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٨ — النعي بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه كمية الحشيش التي أرسلت للتحليل . قيام مسؤوليته الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٩ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض .
		اقتصار المحكمة . تبريرا لإطراحها الشهادة الطيبة المقدمة من

الصفحة	القاعدة	
		انحامي إثباتا لعذر المرض الذي منع المتهم عن حضور الجلسة. على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما انتهت إليه إلى رأى قى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) — .. —
		١٠٠ — يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف الدعوى وملاساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لما أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقي .
		النقطة في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) — .. —
		١٠١ — لا يقدح في سلامة حكم البراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام أقيم على دعائمه أخرى متعددة لم يوجه إليها أى عيب وتكفى وحدها للحمله . مثال .
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(الطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) — .. —
		١٠٢ — الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد . موضـوعى لا إشراف لمحكمة النقض عليه .
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(الطن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤) — .. —

الصفحة	القاعدة	
		١٠٣ - استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوصها . وعدم الاعتداد به في الإثبات . لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .
		اكتفاء الحكم في تبرئة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عندما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه نفاذا لأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوناته من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط بعض آخر من المواد المخدرة ويقول كلمته فيه أو يبين مدى صلته بالإجراء الأول . قصور .
١٣٦٣	٣٤٣٠٧	(الظن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		١٠٤ - الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن . ردا عليه . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب .
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(الظن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		١٠٥ - الضرب بقبضة اليد على العين . إمكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره . ساطة محكمة الموضوع في استخلاص ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بخبير .
		عدم جواز النعي على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(الظن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		١٠٦ - تعويل الحكم في قضائه على أقوال المدعى المدني لا يعيبه . المادة ٢٨٨ إجراءات تجيز مماحه كشاهد .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الظن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٠٧ — محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت .
		إختلاف المداد يمكن تمييزه بالعين المجردة . لا يحتاج إلى خبير في تقريره .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		راجع أيضا . تزوير .
		(القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٤٩)
		وتعد .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩)
		وإثبات ” بوجه عام ” .
		(القواعد أرقام ٢٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ بالصحائف أرقام ١٠٠٩ ، ١٤٣١ ، ١٤٦٧)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٢٣٥ بالصحيفة رقم ١٠٥٢)
<hr/>		
<h2>محكمة النقض</h2>		
<h3>الإجراءات أمامها :</h3>		
سقوط طعن الطاعن المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون رقم ٧٥ سنة ١٩٥٩ .		
٣٩٤	٨٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	سلطتها :
		١ - تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المقضى بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون الحبس الوجوبي . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون ما دام التصحيح لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .
٤٥	١٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
		٢ - جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . إرتباطها بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٣ - إدانة الحكم للطاعة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى بالمواد ١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعنة طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	١٦٩ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جرمتى الضرب المفضى إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد . (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٣ ع ٢ ٨٥٥
		٥ — تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضى الموضوع فى استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لإنزال صحيح حكم القانون . مثال لقذف قاض بالاشتغال بالتجارة . النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لأن القانون لا يؤثم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة — وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مؤاخذة تأديبية — غير صحيح فى القانون . (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٢٢١ ع ٣ ٩٩٥
		٦ — الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منها للتصومة المدنية وجوب إبقاء الفصل فى المصروفات المدنية . مخالفة الحكم ذلك . مخالفة للقانون تقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية . (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٢٢١ ع ٣ ٩٩٥
		٧ — المادة ١/٣٢ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالإعدام وبالغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص

الفاصلة	الصفحة
عليه في المادة ٣ من القانون . المادة ٣٦ من القانون نصت على عدم جواز التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .	
معاقبة الحكم للمطعون ضده — بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر — بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ٣ آلاف جنيه خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .	
(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)	١٠٦٣ ع ٢٣٧
٨ — وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها مادام الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو إقامة بناء بغير ترخيص لم ين على واقعة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة وهي إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ولا يضيف إليها جديدا وكان طعن النيابة العامة مقصورا على تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها به . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩	
(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/١١/١٩٧٢)	١١٢٩ ع ٢٥٥
٩ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبها تحييص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .	
إدانة الحكم لانهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المادى فيها	

الصفحة	القاعدة
	<p>يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ليس للحكمة الاستثنائية تصحيحه طالما أن النية العامة قد سكنت عن استثنائه . علة ذلك ؟ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .</p> <p>وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المظنون ضده على مقتضاه لم يبين على وقائع جديدة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p> <p>١٠ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى . لا يعول على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق . إيراد الحكم في أسبابه أن المقصود بما ورد في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين . لا يغير من خطئه في تطبيق القانون .</p> <p>وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقضى بها .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p> <p>١١ - عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص الحبس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ .</p> <p>هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات .</p>
١١٤٣	٢٥٩ ع ٣
١١٥٩	٢٦٣ ع ٣

الصفحة	القاعدة	
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>إدانة الحكم المطعون فيه لاتهم واكتفاؤه بتغريمه خمسين جنيها عن جرمي القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة النقض للعقوبة في التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢١١	٣٤٢٧٣	<p>١٢ — وجوب بيان أدلة الثبوت في الدعوى بوضوح وإيراد مؤداهها في تفصيل للرد على الدفوع الجوهرية وحتى يتحقق قصد الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن لإعمال رقابة محكمة النقض على تطبيق القانون .</p> <p>بتر الحكم جزء من مضمون تقرير الصفة التشريعية بما قد يحيل ذلك الدليل الفنى عن المعنى المفهوم لصريح عبارته . قصور في البيان . يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما يشير الطاعنون من تعارض أقوال المجنى عليهما وتقرير الصفة التشريعية ويحول بينها وبين إعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>
١٢١٦	٣٤٢٧٤	<p>١٣ — إدانة الطاعن بجرمي القتل العمد وإحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات مقتضاه تعديل العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٤/١ عقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد لعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر . معاقبة الحكم للطاعن بالسجن لمدة سنة . خطأ في تطبيق القانون . يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة المقضى بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٤ — خلو الشهادة الطبية المقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته للفراش في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن . مجرد تروده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ كان وجود الأمر يتصل بعلاجه . إفتقار دعواه إلى الدليل المثبت للعذر القهري الذي منعه من حضور تلك الجلسة .</p>
١٢٧٧	٣٤٢٨٧	<p>(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p> <p>١٥ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .</p> <p>العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص التهمة الثالثة من الجرائم المرتبطة المسندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه والذي قضى رغم ذلك بتبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقضى بهما .</p>
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	<p>(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)</p> <p>١٦ — مقتضى مخالفة الحكم للقانون لعدم تطبيقه العقوبة المقررة للجريمة الأشد — تقديم المخدر للتعاطي أن يكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده . إغفال الحكم بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها . يعيبه بالقصور .</p>

الصفحة	القاعدة	
		للقصور الصدارة على وجه الطعن المتعلق بخالفة القانون . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٢٨٢	٣٢٨٨ ع	١٧ - جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ إلزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية . معاينة الحكم للطعون ضده دون القضاء بالزامه بأن يدفع قيمة ما أتلفه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بدفع قيمة ما أتلفه بالإضافة إلى العقوبة المقررة بها . (الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
١٣٤٤	٣٣٠١ ع	١٨ - الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمتي إحراز سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد . (الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢١)
١٤٧٦	٣٣٣١ ع	راجع : أيضا تعد . (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٩٩) وحكم . (القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣١٢)

الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ٧ بالصيغة ٢٣)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٣٥)
		” الحكم في الطعن “ :
		١ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد في الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . هل ذلك ؟ اقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٢ — عدم إثارة شيء عن جدية التحريات بجلاسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٣ — حق محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٠٩١	٣٤٢٤٥	(والطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)
		٤ — الارتباط بين الجرائم . تقديره . في الأصل محكمة الموضوع . هل ذلك ؟
		كون الواقعة . كما أثبتتها المحكمة . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — متى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . مثال في جريمة جلب .</p> <p>سلطة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>نقض .</p>
١٤٥٤	٣٤٣٢٦	
<p>محكمة ثاني درجة</p> <p>راجع : محكمة استئنافية .</p>		
<p>محلات صناعية وتجارية</p> <p>١ — تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له — ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩)</p> <p>٢ — عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له .</p>		
٢٧	١٤	٨

الصفحة	القاعدة
١٤٠٦	٣٤٣١٦
جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية . ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره . (الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)	

مراهنات

العقوبة المقررة لجريمة تلقى المراهنات خفية على سباق الخيل
هى الحبس الذى لا يقل عن سنة ولا يتجاوز ثلاث سنوات
والغرامة التى لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه
والمصادرة . المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢
المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ .

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف فى العقوبة
المقضى بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون
الحبس الوجوبى . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب النقض
والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون
ما دام التصحيح لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن قالت
محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩
من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٣ ع ١٤ ٤٥

مرور

١ — عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب
ترخيص السيارة فى جريمة إثبات بيان غير صحيح فى هذا الطلب .

الصفحة	القاعدة	
		لا يعيب الحكم . ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إخفاء تلك السيارة المسروقة التي دان الحكم الطاعن بها .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٢ - الاختصاص المكنى لإحدى الجرائم المرتبطة . المادة ١٨٢ إجراءات . جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة . ارتباطها بجريمة إخفاء هذه السيارة المسروقة . إحالة الدعوى إلى المحكمة التي سرفت من دائرتها هذه السيارة . لا محل للدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانا بجريمة إثبات البيان غير الصحيح . إلتفات الحكم من الرد على هذا الدفع لا يعيبه لظهور بطلانه .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥) ٣ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	٢٤ ١٢٦	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦) ٤ - الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
٩٢١	٢٤ ٢٠٦	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	مسئولية جنائية
		١ — مساءلة مستغل المحل ومديره والمشرّف على أعمال فيه . أساسها . نص المادة ٣٨ من القانون ٣٧١ سنة ١٩٥٦ . اقتراض الشارع علمهم بما يقع في المحل من مخالفات حتى ولو لم يكن أيهم موجودا به وقت وقوعها . لا يقبل الاعتذار بعدم العلم ما لم يثبت قيام ظروف قهرية تحول دون الإشراف ومنع ارتكاب الجريمة .
٧٢	١٤ ٢٠	(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦)
٣٢٧	١٤ ٧٥	(والطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٢ — متى يعتبر الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ؟ مثال في أخذ المتهم بالقدر المتيقن في جريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٩٣	١٤ ٢٥	(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
		٣ — لا عبرة بالأسباب والدوافع التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره — أو أدت به إلى سحب الرصيد — هي من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . الشارع لم يستلزم لتوافرها نية خاصة .
١٤٢	٢٤ ٣٧	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
١٤٤٦	٣٤ ٣٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٤ — تذرّع الطاعن بأن الشيك المسلم منه للشركة اختلسه منها مديرها المالي وسلمه للمدعى المدني . لا يتفى مسؤوليته الجنائية — ليست الحالة من حالات ضياع الشيك أو ما يدخل

الصفحة	القاعدة	
١٤٢	٣٧ ع ١٤	<p>في حكمها التي يتحصل فيها على الشيك عن طريق إحدى جرائم سلب المال التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة .</p> <p>(الظمن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)</p> <p>٥ — تحقق جريمة شيك بدون رصيد بإعطاء الساحب لشيك لا يقابله رصيد أو إعطائه لشيك له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب الرصيد أو سحب من الرصيد ما يصبح به الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك . مجرد إعطاء الشيك مستوفيا شرائطه القانونية يتم به طرحه في التداول . تسبغ عليه الحماية القانونية بالعقاب باعتباره أداة وفاء .</p> <p>(الظمن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)</p> <p>٦ — لا حق للساحب على الشيك بعد تسليمه للمستفيد . لا يجوز له أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به . لا يكفي قيام الرصيد وقابليته للسحب وقت إصدار الشيك . يتعين بقاء الرصيد حتى يتم الوفاء بقيمة الشيك . تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة وهو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد . إجراء كاشف للجريمة .</p> <p>(الظمن رقم ٦٣٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)</p> <p>٧ — تحميل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو امتحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيسا على</p>

الصفحة	القاعدة	
		الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) — — — — —
		٨ — التاريخ المدون بالشيك هو المعتبر قانوناً تاريخ إصداره . لحامله الحق في استيفاء قيمته فيه . تمسك الطاعن بأن توقيع المجز على حسابه لدى البنك واتخاذ إجراءات دعوى الصلح الواقى بعد تحرير الشيك وقبل حلول تاريخ الوفاء بقيمته هو الذى أعجزه عن أداء المقابل . لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية . لا يقبل منه الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذى يحمله .
٢١٩	٥٤ ع ١	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) — — — — —
		٩ — توافر سوء النية في جريمة إصدار الشيك بدون رصيد بمجرد علم مصدره بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . العلم مفترض في حق الساحب . عليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه حتى يتم صرف الشيك . أمثلة .
٢١٩	٥٤ ع ١	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧) — — — — —
٢٧٤	٦٤ ع ١	(والطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٥) — — — — —
		١٠ — دفع الطاعن بعدم المسؤولية لغيابه عن مقهاه وقت وقوع الجريمة استناداً إلى شهادة مرضية . التفات محكمة الموضوع من هذا الدفاع واستخلاصها أن غياب الطاعن عن مقهاه لم يكن من شأنه أن يحول دون إشرافه عليه وإداتها الطامن على أساس المسؤولية المفترضة طبقاً لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ . سائق وصحيح في القانون .
٣٢٧	٧٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦) — — — — —
		١١ — مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير

الصفحة	القاعدة	
		مقتل . المادة ١/٢٣٤ عقوبات لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المحنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله . إنفراد الطامن بالمحنى عليه وإحداث إصابته النافذة وغير النافذة اللتين توفي على أثرهما عن عمد وإرادة وبنية إزهاق الروح يتوفر في حقه جنائية القتل العمد . لا محل لاعتصام الطامن بالقدر المتيقن من مسؤليته باعتبار ما ارتكبه جنحة ضرب .
٣٧٩	١٤ ٨٤	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		١٢ - طاعة الرئيس . لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم .
٣٨٨	١٤ ٨٦	(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٢)
		١٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال .
٥٠٦	٢٤ ١١١	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٢)
١٠٠٤	٣٤ ٢٢٢	(والطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨/١٠/١٩٧٢)
		١٤ - العبرة في المواد الجنائية . بالحقائق الصرف . لا بالاحتمالات والفروض المجردة . مثال بصدد دفاع غير مؤثر في دفع المسؤولية الجنائية .
٥٢٦	٢٤ ١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٢)
		١٥ - إطمئنان المحكمة إلى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين في إحداث الإصابة . وعدم احتواء الوقائع ما يدل على محدث العاهة من بينهم . أخذها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب طبقا للمادة ١/٢٤٢ عقوبات . صحيح .
٥٢٦	٢٤ ١١٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة
	<p>١٦ — التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ أن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأميسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبئت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض منها .</p>
٥٥٤	<p>(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١٢٢ ع ٢٤</p>
	<p>١٧ — سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .</p>
٥٥٩	<p>(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ١٢٣ ع ٢٤</p>
	<p>١٨ — إثبات تقرير الصفة التشريحية حدوث وفاة المجنى عليه من إصاباته — التي أحدثها الطاعنان — مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة . صحيح</p>

الصفحة	القائمة	
		في تقرير مسئوليتهم ومسؤولتهما معا عن جنائية الضرب المفضي إلى الموت وفي إثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه .
٦٣٦	٢٤٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
		١٩ — مساهمة الشريك في الجريمة . تمامها بمجرد الأفعال المكونة للاشتراك . عدول الشريك بعد ذلك . لا تأثير له على مسئوليته الجنائية . ما لم يكن قد استطاع . قبل وقوع الجريمة . من إزالة كل أثر لتدخله في ارتكابها .
٦٧٢	٢١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٠ — إثبات الحكم وقوع جريمة القتل والسرقة . قبل اعتراف الطاعن باشتراكه في جريمة السرقة . كفايته ردا على ما أثاره الطاعن عن إعفائه من المسئولية الجنائية . المادة ٤٨ عقوبات .
٦٧٢	٢١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢١ — حمل السلاح في السرقة . ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي . سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا . ولو لم يكن يعلم به .
٦٧٢	٢١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٢٢ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة و (الثانية) تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون امتثناء — مؤداه : لا يحكم بمقوبة إلا على من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		<p>مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سر يان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل بما أداه عنه تطبيقا للقواعد العامة لاسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحسب الخزانة العامة . من قبيل ذلك : التضامن بين المحكوم عليهم طبقا للمادة ١/٨٧ ، ٢٢١ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة منفردة تقوم الدولة بتخصيصها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .</p>
٦٩٦	٢٤١٥٦	<p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)</p>
		<p>٢٣ — الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . تقيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .</p>
٧٢٤	٢٤١٦٣	<p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)</p>
		<p>٢٤ — إثبات الحكم حسن نية المتهم بالحس بدون وجه حق استنادا إلى أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن اجراءه من اختصاصه بصفته قائما بأعمال نقطة الشرطة والمسئول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى . وتعليله اعتقاد المتهم بضرورة ما فعله بأسباب معقولة . وانتهأه إلى تبرئته من تهمة القبض . صحيح .</p>
٧٢٤	٢٤١٦٣	<p>(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)</p>

الفاصلة	الصفحة
٢٥ — خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم . ما دام لم يرتب عليه انتفاء أحد أركان جريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .	
(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)	٩٢١ ٢٤٢٠٦
٢٦ — حالتا الإغفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .	
(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)	٩٢١ ٢٤٢٠٧
٢٧ — جريمة إقامة مخبزون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسؤوليته عما يقترفه من جرائم تموينية باعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعة المخبز الأجنبي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته أم غير مرخص .	
(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)	٩٦٥ ٢٤٢١٤
٢٨ — عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . لا بد أن يكون المساهم في العمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا . الموكل لا يكتب للحامي مذكرته لكنه يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابتها . عمل المحامي هو صياغتها قانونا بما يتفق وصالح الموكل . لا يقدح في ذلك ما قرره محامي الطاعن من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في الدعوى المتضمنة وقائع القذف .	
(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)	٩٩٥ ٢٤٢٢١
٢٩ — المادة ٣٠٩ عقوبات تطبق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطا بالضرورة الداعية إليه . مثال لعبارات	

الصفحة	القاعدة	
		أوردها الطاعن في مذكرة لا يستلزمها الدفاع في القضية المرفوعة منه على المدعى المدني .
٩٩٥	٣٤٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٣٠ — جريمة التجمهر . أركانها . المادتان ٣ و ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . عدم اشتراط قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين لتوافرها . مثال .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ٣١ — مناط العقاب على التجمهر و شرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية الجنائية .
١٠١٥	٣٤٢٢٥	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ٣٢ — إدانة المتهم بجريمة عرضه للبيع كونا غير مطابق للواصفات . دون بيان المواصفات التي خولفت . رغم كون هذا البيان عنصرا جوهريا يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية . قصور .
		كون الطعن لثاني مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٢٦	٣٤٢٢٧	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ٣٣ — حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . المدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية انعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري . إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد .
١٠٦٧	٣٤٢٣٨	(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١ / ١٥) ٣٤ — مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه

الصفحة	القاعدة	
		الدفاع عن الحق مشار النزاع . خلوا الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم ان عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع — قصور . بهجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة .
١٠٧٤	٢٤٠ خ ٢	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢)
		٣٥ — الوفاء بقيمة الشيك سابقا على تاريخ استحقاقه او لاحقا له . لا ينفى قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
		إنتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم امتنادا إلى إقرار التخالص الصادر له من المستفيد . خطأ في تطبيق القانون .
١٠٨٣	٢٤٣ ع ٣	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٣٦ — احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب . لا يصلح مجردا سببا من أسباب الإباحة لعدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي تبيح للساحب اتخاذ ما يصون به ماله دون توقف على حكم من القضاء .
١٠٨٣	٢٤٣ ع ٣	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٣٧ — جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تم ؟
١٠٨٣	٢٤٣ ع ٣	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٣٨ — النعي بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفى من الطاءن إحرازه كمية الحشيش التي أرسلت للتحليل . قيام مسئوليته الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .
١٢٣٢	٢٧١ ع ٣	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣٩ — المرض النفسى لا يؤثر فى سلامة العقل وصحة الإدراك . تتوافر معه المستولية الجنائية .</p> <p>سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع الفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير تخضع رأيه لتقديرها . هى غير ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى رأى الذى استندت إليه استنادا سليما لا يخفى العقل والقانون .</p> <p>مثال تسبب سائق فى إطراح الدفاع بانعدام المستولية لحالة عقلية .</p> <p>(الظمن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٧٢)</p> <p>راجع أيضا . تبديد . (القاعدة رقم ٤٣ بالصيغة رقم ١٧٧)</p> <p>ودعوى مدنية . (القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٢٧٤)</p>
١٣٨٣	٣٤٣١١	
مستولية مدنية		
		<p>١ — إثبات الحكم لوكالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية تتحقق علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الإشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات .</p> <p>(الظمن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)</p> <p>٢ — التعويضات المنصوص عليها فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تضيف تضيفات مدنية فضلا عن كونها جزاءات</p>
١٧٧	٤٣	١٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة اسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . حلة ذلك ؟ أن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا اثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة اسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل اسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها .</p>
٥٥٤	٢٤١٢٢ ع	<p>(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)</p> <p>٣ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفا في الحكم المطعون فيه .</p> <p>اختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثاني درجة . لا يكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .</p>
٥٨٧	٢٤١٣٠ غ	<p>(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)</p> <p>٤ — العقوبة الجنائية تمر بمرحلتين (الأولى) القضاء بالعقوبة (والثانية) تنفيذها . مرحلة القضاء بالعقوبة يحكمها مبدأ شخصية العقوبة — دون استثناء . — وداء : لا يحكم بعقوبة إلا على</p>

من ارتكب الجريمة أو شارك فيها . تعدد الجزاء الجنائي بتعدد المساهمين . المادة ٤٤ عقوبات .

مرحلة تنفيذ العقوبة : الأصل سريان مبدأ شخصية العقوبة . لا تنفذ إلا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته . حالات التضامن في المسؤولية بين المحكوم عليهم نص عليها الشارع على سبيل الحصر وبالنسبة لعقوبة الغرامة وحدها . للدولة

اقتضاء مبالغ الغرامات المحكوم بها على أكثر من شخص في جريمة واحدة من واحد منهم فقط ولهذا الأخير الرجوع على شركائه المتضامنين معه كل مما أداه عنه تطبيقاً للقواعد العامة للمسئولية التضامنية في القانون المدني . التضامن لا يقصد به إلا تحقيق مصلحة مالية بحتة للخزانة العامة . من قبيل ذلك . التضامن بين المحكوم عليهم طبقاً للمادتين ١/٨٧ ، ٢٧١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بشأن العمل . إدانة الحكم المتهمين باعتبارهما صاحبا عمل بغرامة متفردة متقوم الدولة بتحصيلها بالتضامن فيما بينهما . لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢) ٢٤١٥٦ ٦٩٦

٥ — الضرر المستوجب للتعويض . كفاية لإثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . بياناً له .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢) ٢٤١٦٤ ٧٣٤

٦ — تقدير ثبوت الضرر موضوعي من ملطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢) ٢٤٢١٣ ٩٥٣

الصفحة	القاعدة	
		٧ — استخلاص الحكم في حدود سلطته التقديرية لكيدية إجراءات التقاضى وقصد الإضرار منها . يكفى في إثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٨ — حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للإضرار بالغير ثبوت أن قصد المدعى كان الإضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٩ — تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى . إثبات الحكم في حق الطاعن خطأه بخالفة إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التى رواها الشهود . ما يثيره الطاعن عن جدوى إجراء المعاينة جدل موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٠٠٤	٣٤٢٢٢	(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		١٠ — أوجه الطعن . لا يقبل منها إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن .
		لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما ينهه على المحكمة من عدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية . لعدم اتصاله بشخصه وانعدام مصلحته فيه .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	مستشار الإحالة
		١ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأشهرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٢ - لإيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة . لا يعيبه . ما دام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة .
٩٧٢	٣٤٢١٦	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
<hr/>		
		مشغولات ذهبية
		القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات .
		لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمجها أو كسرها على حسب الأحوال . مثال .
١٩٠	٤٦	(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
<hr/>		
		مصادرة
		١ - جريمة حمل السلاح الناري في الأفراح . وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥٤ سنة ١٩٥٨

الصفحة	القاعدة	
٥١٥	٢٤١١٣	إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٢ - إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		٣ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية. المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .
		بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٤ - إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم امتناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بتد أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة نفاذاً للمادة ٢/٣٠ عقوبات .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة
	<p>٥ — تفيد النيابة العامة بقيد المصلحة في الطعن .</p> <p>لا يقبل طعنها إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . حلة ذلك ؟ المصلحة أساس الدوى .</p> <p>نعي النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة —</p> <p>لسلاح واحد موضوع جرمين سلاح — في حق كل منهم .</p> <p>لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٦ع ٢ ٨٧٩</p>

راجع أيضا : مشغولات ذهبية .

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ١٩٠)

مصروفات مدنية

الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منهاا للتصومة المدنية وجوب إبقاء الفصل في المصروفات المدنية . مخالفة الحكم ذلك . مخالفة للقانون تقتضي نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨) ٢٢١ع ٣ ٩٩٥

معارضة

التقرير بالمعارضة . ميعاده :

متى يعتبر الحكم حضوريا . مثال . المادة ٢٣٩ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
		ميعاد المعارضة فيه . يبدأ من تاريخ إعلانه .
٢٥٣	١٤٦١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		نظرها والحكم فيها :
		١ — الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها موضوعى . الجدل في شأنها أمام النقض . غير جائز . مثال لتسبب سليم في إطراح شهادة مرضية قدمت لتبرير تخلف المعارض عن الحضور .
٨٩	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧)
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(والطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٢ — وجوب أن يكون إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته . حصول الإعلان لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة لعدم الاستدلال عليه . أثر ذلك : بطلانه .
		المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم انقطاعها بالإعلان الباطل .
٢٠١	١٤٤٩	(الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
٤٦٥	١٤١٠٣	(والطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)
		٣ — على المتهم تتبع سير الدعوى من جلسة إلى أخرى . بلا حاجة إلى إعلان . ما دامت الجلسات متلاحقة وكان أول قرار بالتأجيل قد صدر في حضوره . مثال . صدور الحكم . في مثل هذه الحالة . يبدأ به ميعاد الاستئناف .
٢٤٦	١٤٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إبداء العذر المانع من تتبع جلسات المعارضة . لأول مرة أمام النقض . لا يقبل . ما دام المتهم لم يثره أمام محكمة ثاني درجة التي سمعت الدعوى في حضوره ومكنته من إبداء دفاعه .
٢٤٦	١٤ ٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٥ — الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة . وجوب صدوره بإجماع الآراء . والنص فيه على ذلك . لا يغني عن ذلك : أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي قد صدر بإجماع الآراء . حلة ذلك ؟
٣١٢	١٤ ٧٢	(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
		٦ — إعلان المعارض ، بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة . بالجلسة التي حددت أولا لنظرها . ينتهي أثره بعدم حضور المعارض تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته .
٤٦٥	١٤ ١٠٣	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٧ — لا يصح الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر . إذا كان التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . محل نظر العذر القهري يكون عند الطعن في الحكم بالاستئناف أو بالنقض .
٤٧٥	١٤ ١٠٥	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
١١٠٩	٣٤ ٢٥٠	(والطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — إعلان الطاعن لشخصه أوفى محل إقامته بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يغنى عنه إعلان وكيله الذي قرر بالمعارضة نيابة عنه . علم الوكيل بالجلسة لا يفيد ضمنا علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .
٤٧٥	١٠٥ع ١	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٩ — الشهادة المرضية من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها أسباب رفضها يخضع لرقابة النقض . رفض المحكمة الشهادة المرضية المقدمة في المعارضة الاستثنائية مقتصرة على القول بأنها لا تطمئن إليها لصدورها من غير أخصائي على خلاف الواقع ودون التعرض لفحوى الشهادة واستظهارها إذا كان المرض الثابت بها لا يقعد الطاعن حتى يصح الفصل في المعارضة في غيابه من غير سماع دفاعه . قصور يوجب النقض والإحالة .
٥٣٦	١١٧ع ٢	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٠ — عدم جواز إضارة المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتداءً بجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابيا بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنائية عاهة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	١٣٥ع ٢	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١١ — حضورتهم بجرمة يجوز الحكم فيها بالحبس — جلسة المنطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترفع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم

الصفحة	القائمة	
		بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلاناً قانونياً . المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .
٦٤١	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧) ١٢ — تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . صحيح . مادام المعارض لا يدعى قيام عذر قهري في هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بتلك الجلسة .
٨٢١	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٣ — المرض . من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . ودون العلم بالحكم الصادر فيها . ودون التقرير بالاستئناف في الميعاد .
٩٣٣	٢٤٢٠٨	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ١٤ — قيام عذر المرض بالمتهم . يوجب على الحكم التصدي لدأله . القضاء بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . دون التعرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريراً لتجاوزه هذا الميعاد . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٩٣٣	٢٤٢٠٨	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ١٥ — إعلان المعارض بجلسة المعارضة . جواز أن يكون لشخصه أو في محل إقامته .
١٠٢٩	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ١٦ — إدعاء الطاعن . لأول مرة أمام النقض . بمرضه في اليوم الذي كان محدداً لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة . لا يقبل .
١٠٢٩	٣٤٢٢٨	(الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)

١٧ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المنطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المعاقب عليها بالحبس ولو كان جوازيًا . عدم حضور المتهم بجميع جلسات المحكمة الإستئنافية وحضور وكيل عنه بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . الحكم في حقيقته غيابي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به . عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة مازال مفتوحا . الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٣٤٢٦٢ ١١٥٦

١٨ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته .

معارضة وكيل الطاعن في الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطاعن . توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي حضر فيها محامي الطاعن ليظعن بالتزوير على ورقة إعلان الطاعن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر إلى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التي رفضت تسلم الإعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطاعن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان . صحة الإعلان وفقا لنص المادتين ١١٦٠ مرافعات . النعي بالبطلان والإخلال بحق الدفاع . غير سليم .

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٣٤٢٦٤ ١١٦٣

١٩ — عدم جواز الحكم في المعارضة بغير مماع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة بغير عذر . قيام عذر

الصفحة	القاعدة	
		قهرى حال دون حضوره جلسة الحكم في المعارضة يجعل الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع. محل نظر العذر القهرى عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . خلو الأوراق من الشهادة الطبية المنوه عنها بتقرير أسباب الطعن . النعى لا محل له .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٢٠ — وجوب حضور المتهم بنفسه في لجنة معاقب عليها بالحبس . لا يصح حضور وكيل عنه لإبداء دفاع في الدعوى . المادة ٢٣٧ إجراءات . حضور وكيل عن المتهم في لجنة معاقب عليها بالحبس لم يقدم عذرا عن تخلفه بجلطة المعارضة وإنما طعن بالتزوير على ورقة إعلانه بالحضور لا يصح . ما يثيره لا يكون مطروحا حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٢١ — الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته . إذا حضر هذه الجلسة على المحكمة النظر في موضوع الدعوى ولو تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى . الجزء الذى رتبته المادة ٢/٤٠١ إجراءات من الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن المقصود به من لا يتم بمعارضته بعكس المعارض الذى يحضر الجلسة الأولى ثم يتخلف . فكرة الجزء لا تلتقى معه . يتعين التمييز بين المعارض الذى لم يحضر مطلقا .
١٠٩١	٣٤٢٤٥	(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)
		٢٢ — اطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهرى الذى حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الاستئنافية والمقدم

الصفحة	القاعدة	
		دليله إلى محكمة الإشكال . مؤداه ثبوت العذر القهري الذي لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كان لم تكن .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) ٢٣ - عدم اطمئنان محكمة النقض إلى العذر المثبت بالشهادة المرضية المقدمة إلى محكمة النقض تبريرا لتخلف الطاعن عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضي باعتبار معارضته الاستئنافية كان لم تكن ، وتبريرا لمجاوزته في التقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم وإيداع الأسباب . الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من يوم صدور الحكم المطعون فيه أثره : عدم قبول الطعن شكلا . مثال لشهادة مرضية لم تطمئن لها محكمة النقض .
١٢٥٠	٣٤٢٧٩	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٢٤ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج من كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض . اقتصار المحكمة . تبريرا لإطراحها الشهادة الطبية المقدمة من المحامي إثباتا لعذر المرض الذي منع المتهم من حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما اتهمت إليه إلى رأى فني يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٢٥ - المرض . من الأعداء القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها .

الصفحة	القاعدة	
		وكذا التخلف — إذا استطاعت مدته عن التقرير بالاستئناف في الميعاد .
		قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدليله . اقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بحضور الجلسة أن الشهادة " غير متفقة " لا يكفي .
		ما يرد بحضور الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغني عن وجوب اشتغال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضائها في شأنها .
١٢٦١	٣٤٢٨٣	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٢٦ — خلو الشهادة الطيبة المقدمة مما يدعيه الطاعن من ملازمته للفراش في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن . مجرد تروده على الوحدة الصحية للعلاج لا يفيد أنه في ذلك التاريخ كان موجودا لأمر يتصل بعلاجه . افتقار دعواه إلى الدليل المثبت للعذر القهري الذي منعه من حضور تلك الجلسة .
١٢٧٢	٣٤٢٨٥	(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٢٧ — عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بجلسة معارضته الاستئنافية بسبب إدراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لاسمه الحقيقي . بطلان في الإجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والإحالة .
١٢٧٥	٣٤٢٨٦	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ — للمحكمة الفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام. قطعها شوطا في طريق الفصل في موضوعها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٢٩ — إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه بجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه . لا يصح . علم الوكيل — الذي قرر بالمعارضة نيابة عن المحكوم — بالجلسة التي حددت لنظرها لا يغني عن وجوب إعلان المعارض بالطريق القانوني ما دام لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن — بناء على هذا الإعلان . خطأ .
١٣٣٠	٣٤٢٩٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		راجع أيضا : نقض
		(القاعدتان رقم ٢١ و ٢٤٥ بالصحيفتين رقمي ٢٥٣ و ١٠٩١)
		المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :
		١ — المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
١٤١٠	٣٤٣١٧	(والطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز قبول المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية — سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز استئنافها أو من محكمة الدرجة الثانية — إذا لم يحضر الطاعن بجلسات المعارضة ليبدى مذكره في التخلف عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه . المادة ٢/٢٤١ إجراءات .
٧٤٨	٢٤١٦٦	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		الطعن في الأحكام الصادرة فيها :
		١ — ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عشرة أيام من تاريخ صدوره . تجاوز هذه المدة . وجوب الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا .
٨٢١	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٢ — ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل من يوم صدوره . ثبوت أن الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة لأسباب قهرية لاشان لإرادته فيها . أثره : أن لا يبدأ ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بالحكم .
		انتفاء الدليل على علمه بصدور الحكم قبل يوم طعنه عليه بالنقض . أثره : انفتاح ميعاد الطعن بالنقض وتقديم الأسباب من هذا اليوم .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
١٣٣٠	٣٤٢٩٨	(والطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		ما يجوز وما لا يجوز المعارضة فيه :
		١ — عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

الصفحة	القاعدة	
		المعدل في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له .
		جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية .
		ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره .
١٤٠٦	٣٤٣١٦	(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢)
		٢ - الطعن بالنقض . لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنع .
		عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى .
		مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا .
		صدور حكم حضورى اعتبارى والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض . والقضاء في المعارضة . في تاريخ لاحق للتقرير بالطعن بالنقض . بقبولها والغاء الحكم المعارض فيه والبراءة . مفاده أن ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض . أثر ذلك : هدم جواز الطعن بالنقض .
١٤١٠	٣٤٣١٧	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢)

معاهدات دولية

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهورى ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين لتحقيقها . البين من استقراء

الصفحة	القاعدة
	<p>نصوصها أنها لا تعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات .</p> <p>هي لم تلغ أو تعدل — صراحة أو ضمنا — أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها بل حرصت على الإفصاح عن عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية .</p> <p>الشارع المصري لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ من بعد العمل بتلك الاتفاقية بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من القانون المذكور بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب في المواد الواردة بتلك الجداول .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ١٩٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٠ ع ١٤ ٣٠١</p>

منشآت صناعية

التزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٩ عاملاً بأن يعهد إلى أحدهم الإشراف على الأمن الصناعي ، والالتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي . التخلف عن تنفيذ أيهما . جريمة مستمرة .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ١٩٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٢ ع ١٤ ٨

مواد مخدرة

			١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص قصد الاتجار من أدلة الدعوى وعناصرها . شرطه : أن يكون استخلاصها سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . مثال لاستخلاص غير سائغ .
٦٠	١٤	١٧	(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
٣٥٧	١٤	٨١	(والطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٩٩	١٤	٨٨	(والطن رقم ١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
			٢ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك : أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . مثال لتسبيب معيب في مواد مخدرة .
٦٠	١٤	١٧	(الطن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
٣٤٥	١٤	٧٩	(والطن رقم ٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
١٣٢٧	٣٤	٢٩٧	(والطن رقم ١١٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٣٤٧	٣٤	٣٠٢	(والطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)
			٣ - نفى الحكم في أسبابه عن الطامن صراحة قصد الاتجار وإلى أنه أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطي . عودته حين تحديده للجرائم التي دانه بها إلى أنه حاز بذور نباتات الحشيش بقصد الاتجار . تناقض .
٢٣٨	١٤	٥٧	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
			٤ - طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابته مادامت الواقعة قد وضحت لديها .
٣٠١	١٤	٧٠	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)

٥ - إلغاء النص التشريعي لا يجوز إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك في ٣٠ مارس سنة ١٩٦١ والصادر بالموافقة عليها القرار الجمهوري ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دواوين لتحقيقها . البين من استقراء نصوصها أنها لا تعدو مجرد دعوة إلى الدول للقيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات . هي لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها بل حرصت على الإفصاح من عدم إخلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية .

الشارع المصري لم يرد الخروج عن تعريف المواد المخدرة الواردة بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ من بعد العمل بتلك الاتفاقية بدلالة عدم صدور قرار وزاري طبقا للمادة ٣٢ من القانون المذكور بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب في المواد الواردة بتلك الجداول .

(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ٧٠ ع ١٤ ٣٠١

٦ - نقل الحكم عن أقوال الضابط الذي قام بالتفتيش أن إحدى كفتي الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمسادة المخدر مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلوكفتي الميزان من أية آثار لمسادة مخدرة لا يعيبه . إذ أن ما أورده من ذلك لم يكن له أثر في منطق ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي حول فيها على

الصفحة	القاعدة	
		ما أثبتته تحليل الجوهر المخدر المضبوط وتحليل غسيل معدة المتهم .
٣٥٧	٨١ ع	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		٧ — اتخاذ الضابط المأذون له بالتفتيش إجراءات غسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى هو تعرض للتهمة بالقدر الذي يبيحه إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها لمشاهدة الضابط لها وهي تبلع المخدرات وانبعث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضي استئذان النيابة .
٣٥٧	٨١ ع ١٤	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		٨ — تحرير المضبوطات مرجع الأمر في شأنه لمحكمة الموضوع . اطمئنانها إلى سلامة إجراءات تحرير متحصلات غسيل معدة المتهم وإلى نتيجة تحليل هذه المتحصلات . إثارة عدم ثبوت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة . منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض .
٣٥٧	٨١ ع ١٤	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		٩ — النعي على الحكم بعدم إيراده لدفاع الطاعن بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر أو الرد عليه . لا محل له . المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة على استقلال . الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٦٩	٨٢ ع ١٤	(الطن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢)
		١٠ — إطراح الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش تأميسا على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر . سائق . تتوافر

الصفحة	القاعدة	
٣٦٩	٨٢ ع ١	به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ ذاتها عن وقوع جريمة . (الظن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
٣٩٩	٨٨ ع ١	١١ — جناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٢/٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . (الظن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٣٩٩	٨٨ ع ١	١٢ — أعمال المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات . في جريمة الشروع في القتل المقترون والتعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . وتوقيعها على المتهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمة الثانية . مفاده . أن المحكمة أعملت المادة ١٧ عقوبات . النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون . غير مديد . (الظن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٣٩٩	٨٨ ع ١	١٣ — النعي حول الوصف القانوني للتهمة الأولى — الشروع في القتل — لا يجدي . مادام أن فعل الاعتداء هو بذاته قوام جناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية . ومادام أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبت المتهم بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية . (الظن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٣٩٩	٨٨ ع ١	١٤ — إثبات الحكم في تحصيله للواقعة وسرد أقوال الضابط الشاهد أن تحرياته قد دلت على اتجار المتهم في المخدرات ثم انتهاؤه

الصفحة	القاعدة	
		إلى خلو الأوراق من دليل يقينى على توافر قصد الاتجار لدى المتهم . تناقض فى الأسباب . لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة فى خصوص القصد من الإحراز . لاضطراب العناصر التى أوردها الحكم عنه وعدم استقرارها .
٤١٠	٨٩ ع ١٤	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩)
٧٠٨	١٥٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		١٥ - المراد بجلب المخدر فى قانون مكافحة المخدرات هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس . سواء كان الاستيراد لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى . قصد الشارع القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد الملابس للفعل المادى غير لازم إلا إذا كان المخدر لا يفيض من حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع المتهم قيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه . المشرع لم يقرن فى نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس سنته فى الحيازة والإحراز . الجلب لا يقبل تفاوت القصد . مثال للجلب استظهره الحكم .
٥٣٩	١١٨ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
١٠٥٢	٢٣٥ ع ٢٤	(والطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
١٤٥١	٣٢٦ ع ٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		١٦ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . دليل الحكم على علم الطاعنين بكنهه ما يجعله

الصفحة	القاعدة	
		كل منهما ليس من شأنه الدلالة على أن أحدهما مجرد ناقل للمخدر .
٥٣٩	٢٤١١٨	(الظن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٧ — مثال لتسبب سائح في الرد على الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة .
٥٣٩	٢٤١١٨	(الظن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
		١٨ — أخذ الحكم في تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط الشاهد ما يفيد أن تحرياته دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها ثم انتهاؤه إلى أن الواقعة خلت من دليل قاطع بساند قصد الاتجار . تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٥٤٥	٢٤١١٩	(الظن رقم ١٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)
١٠٤٣	٢٤٢٣٢	(والظن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		١٩ — لمأمور الضبط في إجراء التفتيش المندوب له أن يصحب من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه . التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه يعتبر حاصلًا منه مباشرة في حدود أمر التنب . قيام الشرطى السرى بتفتيش الطاعن بناء على أمر الضابط المأذون له بالتفتيش وعثوره على علبة ثياب محتوية على المخدر في جيب معطفه في حضور الضابط وتحت إشرافه صحيح في القانون . كون ظهر المعطف الذى عثر بحبيبه على المخدر في مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش لا يمتنع به تحقق الإشراف .
٥٤٨	٢٤١٢٠	(الظن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٩)

الصفحة	القائمة	
٥٨١	٢٤١٢٨	٢٠ — إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعة . وتهمة حيازة المخدراته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم . (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٦٦٧	٢٤١٥١	٢١ — تقديم المتهم بطاقتة . طوعية واختيارا . إلى مساعد الشرطة . للتأكد من شخصيته . عثوره ، على مخدر داخلها . تتوافر به حالة التلبس . يستوى أن يكون المخدر ظاهرا أم غير ظاهر . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧٠٤	٢٤١٥٧	٢٢ — التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . عدم إسناد الحكم إلى التحريات المتضمنة اتجار المتهم في المواد المخدرة — لاقى بيان الواقعة ولا في ثبوتها — استدلاله في إدانة الطاعن بجريمة إحراز أفيون بغير قصد التعاطي أو الاتجار أو الاستعمال الشخصي بأقوال الضابط بالتحقيقات وبتقرير التحليل وتدليله على عدم توافر قصد الاتجار بضالة كمية المخدر المضبوط دون الأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد . لا عيب . (الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
٧٠٤	٢٤١٥٧	٢٣ — عدم رد الحكم على دفاع الطاعن بخلو جيبه من آثار المخدر لا يعيبه . وجود المخدر مجردا لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب . كفاية أن ينقل الحكم عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو أفيون لتبرير القضاء بالإدانة . (الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — قصد الاتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة . واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصه مائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها .
٧١٤	٢٤١٦	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧١٨	٢٤١٦١	(والطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧٢١	٢٤١٦٢	(والطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
١٠٣٩	٣٤٢٣١	(والطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٢٥ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٢٦ — إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال .
٧١٨	٢٤١٦١	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٢٧ — إدانة الحكم الطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ٣٧/١ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لإصلاحه لمصلحة الطاعنة طبقا للمادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن

الصفحة	القاعدة	
		بذلك في أسباب الطعن وذلك بنقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٢٨ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي .
٧٧١	٢٤١٧٢	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٢٩ - ولاية ضبط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ إجراءات . لإنباط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما أفردت له منها مكاتب خاصة ، إضافة صفة الضبط القضائي على موظف في صدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في شأن هذه الجرائم منها . شمول اختصاص الضابط رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بإدارة البحث الجنائي لدائرة المحافظة بأكملها . رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش على أساس ذلك صحيح في القانون .
٨٠٢	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٣٠ - لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .
		تقرير الضابط بحرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفى لتبرير إصدار الإذن قانوناً .
		استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر

الصفحة	القاعدة	
		أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية .
		قضاء الحكم بطلان إذن التفتيش تأسيساً على أن تلك العبارة تم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .
		الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقص الإحالة .
٨٠٦	٢٤١٨٣	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٣١ — صدور إذن التفتيش لرئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات أو من ينيانها أو يعاونهما . صحة التفتيش الذي يجريه أحدهما . ما دام الإذن لم ينص صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر .
٨٣٠	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٣٢ — تمام الاحراز بمجرد الاستيلاء المادي على المخدر مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .
٨٤٤	٢٤١٩١	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٠٥٢	٢٤٢٣٥	(والطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
١٠٥٨	٢٤٢٣٦	(والطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٣٣ — إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاهن . لامصلحة له فيما يثيره من دخول مشتق الأنفيامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانوناً ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها . بقاء الوصف صحيحاً بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملاحق بقانون مكافحة المخدرات .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — حالتا الاعفاء من العقوبة المنصوص عليهما في المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . شروط كل منهما .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٣٥ — العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . أشد من تلك المقررة لجريمة التعدي على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات المشار إليه المنصوص عليها في المادة ١/٤٠ منه .
		إدانة المتهم بالجريمتين وتوقيع العقوبة المقررة لأولاهما . صحيح .
٩٢٥	٢٤٢٠٧	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٣٦ — حق المحكمة في الاعتراض عن طلب الدفاع إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط أن تبين علة عدم اجابة الطلب . مثال لرد سائق على طلب ارسال كيس ضبطت به المواد المخدرة لفحص ما عليه من بصمات .
٩٧٥	٣٤٢١٧	(الطن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		٣٧ — حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الحالات التي عدتها المادة ٣٤ إجراءات . له تفتيش المتهم في هذه الحالة بغير إذن سلطة التحقيق طبقا للمادة ٤٦ إجراءات وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير الدلائل التي تسوغ القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي خاضعا لسلطة التحقيق وتحت اشراف محكمة الموضوع . مثال

الصفحة	القاعدة	
		لتسبب سائق في استخلاص كفاية الأدلة التي ارتكن إليها رجل الضبط في التفتيش .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٣٨ - إجراءات التحريز لإجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . العبرة باطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٣٩ - تزيد الحكم فيما استورد إليه من بيان أوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثره في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها . مثال في مواد مخدرة .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٤٠ - النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد غير منتج إذا لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . مثال في مواد مخدرة .
٩٧٩	٣٤٢١٨	(الطن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٤١ - النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ . (مكافحة المخدرات) فعل مادي من الأفعال المؤثمة التي ساقها هذه المادة . لا ينطوي على قصد خاص .
١٠٣٩	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
		٤٢ - نفي الحكم قصد الاتجار عن المتهم . لا ينال منه إرادته في بيان واقعة الدعوى أن المتهم قد اعترف أثر ضبطه بقيامه بتعمل المخدر لحساب آخر .
١٠٣٩	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٤٣ — المراد يجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . هذا المعنى يلابس الفعل المأدى إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجته أو استعماله الشخصي . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما ومستمدا من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوعي لا يتجوز إثارتة أمام محكمة النقض . مثال .
١٠٥٢	٢٣٥ ع ٣	(الظن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٤٤ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها . عدم تمسك الطاعن أمام المحكمة بحقه في الإعفاء إعمالا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٥٢	٢٣٥ ع ٣	(الظن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٤٥ — المادة ٣٣ / ١ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالإعدام وبالغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون . المادة ٣٦ من القانون نصت على عدم جواز النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .
		مؤرخة ١٩٧٢/١٠/١٥ معاينة الحكم للطاعن ضده — بعد أن أثبت أن الطاعن جلب المخدر — بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وثلث سنوات في جنيته . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم بغير حرج وتصحيجه بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .
١٠٦٣	٢٢٧ ع ٣	(الظن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ — جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٤٦ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض . قول الحكم استدلالاً على جدية التحريات أن التفتيش أسفر فعلاً عن ضبط المتهم محوذاً المواد المخدرة . تزيد لا يؤثر في سلامته . ما دامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب مائغة بأن الإذن صدر بناءً على تحريات جدية سبقت صدوره . (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣) ١٠٨٠ ٣٤٢٤٢
		٤٧ — خطأ المحكمة في تسمية إقرار المتهم للضابط اعترافاً لا يقدر في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٢١ ٣٤٢٥٣
		٤٨ — التأسيس صفة تلازم الجريمة ذاتها لاشخص مرتكبها . انتقال الضابط لتفتيش الطاعن الذي دل عليه انحكوم عليه الآخر والذي ضبط ضابطاً قانونياً محوذاً مخدر . إجراء صحيح . حلة ذلك ؟ ضبط المحكوم عليه الآخر متأسساً بجريمة إحراز المخدر يدح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوع الجريمة القبض على كل من يقوم ضده . على أساسه فيها وتفتيشه . (الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٢١ ٣٤٢٥٣
		٤٩ — عدم بيان ظروف الإتهام التي يقول الحكم إنها حملته على تصديق دفاع المتهم . فصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى إحاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتحصيلها لها . لا يكفي في ذلك مجرد ارتياها في مسالك الضابط باختلافه

الصفحة	القاعدة	
		حالة التلبس . مثال لتسبيب معيب لقضاء بالبراءة في إحراز مواد مخدرة .
١١٣٧	٣٤٢٥٧	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٥٠ - جعل الحكم دعامة في تبرئة المطعون ضده الشك في الدليل المستمد من أقوال الضابط الشاهد لصدور الإذن في ساعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق ينبي عن أن المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة : لا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة البراءة الأخرى . علة ذلك ؟ ليس من المستطاع الوقوف على أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقة ساعة صدور الإذن في الرأي الذي اتهمت إليه . وجوب النقض والإحالة .
١١٤٠	٣٤٢٥٨	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٥١ - محكمة الموضوع حقها في رفض طلب المعاينة إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى تقي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعالة الواقعة على النحو الذي رواه شهود الحادث ما دامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة . مثال في مواد مخدرة .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٥٢ - إذا كان ماتغيا الطاعن فيما أناره هو التشكيك في الدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها فهو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها . الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها مما يفيد ضمنا أنها أطرحتها . مثال في مواد مخدرة .
١٢٢٤	٣٤٢٧٥	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد على ما يشيره الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف من وزن تلك التي أرسلت للتحليل .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٢) ٥٤ - النعي بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن احرازه كمية الحشيش التي أرسلت للتحليل . قيام مسئوليته الجنائية في احراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٢) ٥٥ - محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة احراز المخدر المبينة بأمر الإحالة لا يخول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . حلة ذلك ؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٧٢) ٥٦ - إدانة الحكم لتهم بالجرائم الثلاث المحال للمحاكمة عنها وهي حيازة واحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي وتقديمها للتعاطي بغير مقابل ومعاقبته له بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة بالتطبيق للمادتين ٣٢ و ١٧ عقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اقتصراره في سرد الواقعة ومؤدى الأدلة على تهمتي

الصفحة	القاعدة	
		حيازة واحراز المخدر دون تهمة تقديم المخدر للتعاطي وعدم ذكره المادة المنطبقة على التهمة الأخيرة المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ ضمن المواد التي طبقها . قصور .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٥٧ - عقوبة جريمة تقديم المخدر للتعاطي هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ . عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز التزول بها عن العقوبة التالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٥٨ - مقتضى مخالفة الحكم للقانون لعدم تطبيقه العقوبة المقررة للجريمة الأشد - تقديم المخدر للتعاطي أن تكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده . إغفال الحكم بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها . يعيبه بالقصور . للقصور الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٥٩ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . المادة ٤٦ من القانون المذكور . توقيع الحكم بعقوبة الجنبنة على المطعون ضده عن جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحفة

الصفحة	القاعدة	
		حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .
١٣٠١	٣٤٢٩٢	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٧)
		٦٠ - المادة ٢٣ إجراءات بعد تعديلها بالقانون ٧ لسنة ١٩٧٣ . منحها الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة . ولايتهم تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة . قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن وتحديد اختصاص كل إدارة منها لا يسلب أو يقيد هذه الصفة .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٦١ - استخلاص الحكم في استدلال سائق لرضاء الطائفة بتفتيش منزلها وعدم إثارة الدفاع بجلسة المحاكمة لحصول إكراه للتوقيع على إقرار الرضاء بالتفتيش . الجدل في صحة إقرار الطائفة ورضائها بالتفتيش لا يكون مقبولا .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٦٢ - استخلاص الحكم لسلامة تفتيش منزل الطائفة برضاها . تزيده إلى بحث حالة التلبس وتوافر الدلائل الكافية عليها . عدم تعويله في قضائه برفض الدفع ببطلان التفتيش على ما تزايد إليه . لا يعيبه ما استورد إليه من قرارات قانونية خاطئة لم يكن بحاجة إليها ولم يكن لها أثر في منطقته أو في النتيجة التي خلص إليها .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٦٢ — حيازة المادة المخدرة يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني ميسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان انحرز لها شخصا غيره . مثال لتسبيب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .
١٣١٧	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		٦٣ — استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات في خصوصها . وعدم الإعتداد به في الإثبات . لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .
		إكتفاء الحكم في تبرئة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عندما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه نفاذا لأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوناته من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط بعض آخر من المواد المخدرة ريقول كلمته فيه أو يبين مدى صلته بالإجراء الأول . قصور .
١٣٦٣	٣٤٣٠٧	(الطن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
		٦٤ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون التزامها ببيان سبب إطراحها لها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد . لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . مثال لتسبيب غير سائق للشك في أقوال الشاهد في مواد مخدرة .
١٤١٩	٣٤٣١٩	(الطن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(الطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦٥ — إضطراب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها . تقريره تارة أنها بيع مخدر في مكان وتارة أخرى أنها تخلى عن المخدر في مكان آخر . يفصح عن عدم استقرار الواقعة ومناصرها في ذهن المحكمة . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ٦٦ — المراد بـ جلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيرادها بالذات أو بالواسطة بقصد طرحها للتداول . أساس ذلك . الأصل اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول . متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال . اثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه . تتوافره جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد احراز بغیر قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولاً منه بخلو الأوراق من دليل على توافر جريمة الجلب . خطأ .
١٤٥١	٣٤٣٢٦	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٦٧ — متى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . مثال في جريمة جلب . سلطة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .
١٤٥١	٣٤٣٢١	(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٦٨ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش مسألة موضوعية يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق

تحت اشراف محكمة الموضوع . مثال لتسيب سائق لعدم
اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش .

راجع أيضا : تفتيش .

(القواعد أرقام ٣٤ و ٨١ و ٩٥ و ١٩٨ بالصحائف
أرقام ١٢٦ و ٣٥٧ و ٤٣٦ و ٨٨٤) .

ودفاع .

(القاعدتان رقم ٩ ، ٢٧٦ بالصحيفة رقم ٣٠ ، ١٢٣٢)

ومحكمة الموضوع .

(القاعدة رقم ٢٧٦ بالصحيفة رقم ١٢٣٢)

موانع العقاب

راجع أسباب الإباحة وموانع العقاب " موانع العقاب " .

موظفون عموميون

١ - الركن الأدبي في جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢
مقوبات . تحققه بتوافرية خاصة لدى الجاني . بالإضافة إلى
القصد الجنائي العام . هي انتواؤه الحصول من الموظف المعتدى
عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن
أداء عمل كلف بأدائه .

(الظن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ... - ١٤٨ ع ٢ ٦٥٦

٢ - استظهار الحكم - بعد إرادته ما يكفي لثبوت العنصر
المادى للجريمة - أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان

الرقم	القائمة	المادة
		بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات .
٦٥٦	٢٤١٨	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣ - جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها . متى كان المال المختلس مملوكا للموظف العمومي بسبب وظيفته . سواء كان المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد .
٦٨٧	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
١٢٦٥	٢٤٢٨٤	(والطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٤ - ركن التسليم بسبب الوظيفة . يتحقق . متى كان المال قد سلم إلى الجاني بأمر من رؤسائه . ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله .
٦٨٧	٢٤١٥٤	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٥ - الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات . نفيها المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه من اختصاصه .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٦ - توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه - في المجنى عليه - وتحقيق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها على مستند إلى ماله أصل صحيح في الأوراق .
١١٩٤	٢٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)

٧ — الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لإجراءات عليهم .
تعليق ذلك .

قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون .

على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وأن تقضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي القاضي . المادة ١٩٤/٢ لإجراءات .

(الضمن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ... ٩٠٣ ع ١٣٧٤

راجع : اختلاس أموال أميرية

(القاعدتان رقم ٦٧ و ١٠٩ بالصحيفتين رقمي ٢٨٦ و ٤٩٢)

وجريمة .

(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٢٧٨)

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٣٨٤)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ٩٢٥)

الصفحة	القائمة	نصب
		١ — وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة النصب للصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها المتهم وبين استلامه المبلغ موضوع الجريمة . القضاء بالإدانة دون إيراد هذا البيان الجوهري . قصور .
٢٠١٤	٦	(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٢ — مثال لتغيير في تهمة نصب مما يقتضى لفت نظر الدفاع .
٢٠١٤	٦	(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٣ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . شرطه ؟
٢٠١٤	٦	(الطن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
		٤ — استخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الإستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء استعمال وظيفته يعتبر من الطرق الاحتمالية . اعتماد الحكم المطعون فيه على مجرد استخدام الطاعنين لصفاتهم ومراكزهم الوظيفية المعلومة للجنى عليه في الحصول على المال موضوع الجريمة دون أن يعنى ببيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في اتخاذها دليلا على توافر ركن الاحتيال . قصور .
٢٣٤	١٤ ٥٦	(الطن رقم ١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٥ — الطرق الاحتمالية في جريمة النصب . مثال لتسبيب سائق على توافرها .
٨٤٨	١٩٢ ٢٤	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة
	٦ — الطرق الاحتيالية . من العناصر الأساسية المكونة للركن المادي لجريمة النصب . استعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية .
٨٤٨	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢ ع ٢
	٧ — الشروع في جريمة النصب . تحققه بمجرد بدء الجاني في استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . لا يؤثر فيه . كشف المجنى عليه أو تشككه في أمره وامتناعه عن تسليمه المال .
٨٤٨	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢ ع ٢
	٨ — بيان الحكم مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها . غير لازم . ما دامت الجريمة قد وقعت عند حد الشروع لسبب لا دخل لإرادة الجاني فيه . وما دام من شأن تلك الطرق الاحتيالية أن تخدع الشخص المعتاد في مثل ظروف المجنى عليه .
٨٤٨	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢ ع ٢
	٩ — إيراد الحكم أن استعمال الطرق الإحتيالية كان من شأنه الإيهام بمشروع كاذب . لا يعيبه . ما دامت الواقعة كما أثبتتها — والتي لا ينازع فيها الطاعن — من شأنها الإيهام بواقعة مزورة .
٨٤٨	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩٢ ع ٢
	١٠ — الطرق الاحتيالية كوسيلة نصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميينة في المادة ٣٣٦ عقوبات على مهيل الحصر . إستخلاص محكمة الموضوع أن المشروع الذي عرضه المتهم على المجنى عليه

الصفحة	القاعدة	
		مشروع حقيقى جدى حصل منه على شيك كسيرة لا يوفر أركان جريمة النصب .
٩٥٣	٢٤٢١٣	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		١١ — مجرد استخدام المتهم لوظيفته التى يشغلها حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير لا يصح حده نصبا . إستهانتها بها وإستهانتها استخدامهما من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية تتوافر به الطرق الاحتمالية التى تتخذ بها الجنى عليها .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٢ — إستهانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعاءاته المكذوبة .
		تدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه . يعد من قبيل الأعمال الخارجية التى تساعد الجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي يرقى بها الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتمالية الواجب تحققها فى جريمة النصب .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
نظام عام		
		١ — تعلق ميعاد الاستئناف بالنظام العام . جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض ما دام لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
١٠٩٤	٣٤٢٤١	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٢ — للحكمة الفصل فى شكل المعارضة فى أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . قطعها شوطا فى طريق الفصل

الصفحة	القاعدة	
		في موضوعها لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الظمن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		راجع : اختصاص .
		(القاعدة رقم ٥٤ بالصيغة رقم ٢١٩)
		واستئناف .
		(القاعدة رقم ١٨ بالصيغة رقم ٦٥)
		ودعوى جنائية .
		(القاعدتان رقما ٤٥ و ٨٥ بالصيغتين رقمي ١٨٦ و ٣٨٤)
		<hr/>
		نقد
		المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم .
		تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا للدفاع إذا طلب .
		إقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ . إدانته بجريمة الشروع في تهريب
		نقود طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراءه
		إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع طبقا
		للسادة ٣٠٨ إجراءات . فعودها من ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم .
١٠٥٨	٣٤٢٣٦	(الظمن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

نقض

التقرير بالطعن .

”ماهيته“

الطعن بالنقض . ليس امتدادا للخصومة . هو خصومة
من نوع خاص .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢) ٤١ ع ١٦٨

”ميعادها“

١ — بدء ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة
من يوم صدوره . محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض
بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب لإرادته
دخل فيها . ابتداء الميعاد من اليوم الذي علم فيه رسميا
بالحكم إذا كان عدم حضوره راجعا لأسباب قهرية ولا شأن
لإرادته فيها .

عدم علم الطاعن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر معارضته
لعدم إعلانه لشخصه أو بحل إقامته . وثبت عدم علمه بالحكم
قبل يوم القبض عليه لتنفيذ العقوبة . ميعاد الطعن بالنقض
ينفتح من ذلك اليوم .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٧٢) ١٠٥ ع ٤٧٥
(والطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣٠/١٠/١٩٧٢) ٢٥٠ ع ١١٠٩

٢ — التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن
الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر
لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب
في الميعاد .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٣/٤/١٩٧٢) ٣١ ع ٥٩٠

الصفحة	القاعدة	
		٣ — أسباب الطعن بالنقض . وجوب إيداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٣٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ٤ — كون المرض الذى تعلل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعه عن تقديمها أو الاتصال بحاميها لهذا الغرض . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٦٣٠	٢٤١٤١	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠) ٥ — عدم اطمئنان محكمة النقض إلى العذر المثبت بالشهادة المرضية المقدمة إلى محكمة النقض تبريرا لتخلف الطاعن عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضى باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن ، وتبريرا لمجاوزته في التقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم وإيداع الأسباب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ محسوبا من يوم صدور الحكم المطعون فيه أثره : عدم قبول الطعن شكلا . مثال لشهادة مرضية لم تطعن لها محكمة النقض .
١٢٥٠	٣٢٧٩	(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠) ٦ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لاستناده على إعلان المعارض بجهة الإدارة . أثره : عدم افتتاح ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وإيداع أسبابه إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره . كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذى امتشكل فيه في تنفيذ ذلك الحكم بوجوب اعتبار هذا اليوم مبدأ للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٣٣٠	٣٢٩٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

٧ — عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية .
ميعاد الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدره .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
أثره :

١ — التقرير بالطعن بالنقض . أثره : دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . تقديم أسباب الطعن في الميعاد .
لا يغنى عن وجوب التقرير بالطعن .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)
١٧ ع ١٠ ٦٠

٢ — اتصال وجه الطعن الذى بنى عليه نقض الحكم بالمحكوم عليهم الآخرين الذين لم يقرروا بالطعن . نقض الحكم بالنسبة لهم .
(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

١١١٤ ع ٢٥١

نطاق الطعن :

١ — قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالإدانة في أخرى . نقض الحكم للمرة الثانية . قصر نظر الموضوع على التهمة المحكوم فيها بالإدانة .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
١ ع ٣

٢ — وجوب امتثال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة . مناقشة الطبيب الشرعى — والتي اعتمد عليها الحكم في قضائه بالإدانة — في جلسة مثل فيها الطاعن بغير محام يعيب

الصفحة	القاعدة	
		الحكم بطلان الإجراءات والإخلال بحق الدفاع . علة ذلك ؟ نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٥١١	٢٤١١٢	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ٣ — الطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد . شرط لقبول الطعن . هما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي . بذاته . شروط صحته . دون تكمله بوقائع أخرى خارجة عنه . أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة . عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير . إلا على سبيل الاحتمال . مفاده : أن يكون هذا السبب مشوبا بالإبهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣) ٤ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر . على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجزه لدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم . عدم ادعاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم نظر الطعن . لا يقبل .
٥١٨	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - كون الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	٢ع١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣)
		٦ - التعرض فى الطعن بالنقض - الوارد على الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة - للحكم الحضورى الاعتبارى أو الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده . غير مقبول .
٧٤٨	٢ع١٦٦	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٧ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولى والفنى وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع فى القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	٢ع١٨٠	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٨ - الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا . وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك ؟
٨٢١	٢ع١٨٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٩ - الطعن بالنقض . يتحدد بصفة رافعه .
١٠٨٣	٣ع٢٤٣	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		الصفة فى الطعن :
		١ - الطعن بالنقض . لا يكون إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم المطعون فيه .

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام أول درجة . دون ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . إنتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض .
٥٨٧	٢٤١٣٠	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧) ٢ — لا صفة للدعى المدني في الطعن في الحكم فيما قضى به بالنسبة لتهمة السرقة .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥) ٣ — أوجه الطعن . لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن . لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما يتعاه على المحكمة من عدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية . لعدم اتصاله بشخصه وانعدام مصلحته فيه .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤) المصاححة في الطعن :
		١ — إنعدام مصلحة الطاعن في النعى على الحكم في خصوص جريمى الاشتراك في تزوير ورقة رسمية — استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية واستعمال هذه البطاقة المزورة — مادام الحكم قد أثبت في حقه توافر جريمى الإدلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد طبقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة — من جميع الجرائم تطبقا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٦١	٤٠	(الطن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - الإشكال في التنفيذ يرد على تنفيذ حكم بطاب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ إجراءات . رفض الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه . عدم جدوى الطعن في الحكم الصادر في الإشكال لصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا .
٢١٩	٥٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
		٣ - للنياية العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه من المتهمين . شرط ذلك : ألا يبنى على طعنها في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .
٢٤٢	٥٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		٤ - عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المتضمنة طلب ترخيص السيارة في جريمة إثبات بيان غير صحيح في هـ - ذا الطلب . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة المقررة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إخفاء ملك السيارة المسروقة التي دان الحكم الطاعن بها .
٢٦٢	٦٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
		٥ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقررة المقضى بها مقرر قانونا لإحدى الجرائم التي دين بها الطاعن مادام الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة بأكملها التي اعتقها الحكم والتي تعددت أوصافها فقضى فيها بعقوبة واحدة مطبقا المادة ٣٢ عقوبات

الصفحة	القاعدة	
		للارتباط . مثال : في واقعة قتل عمد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص .
٤٨٧	١٠٨ع١	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٦ - لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة المقضى بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد .
٥٥٩	١٢٣ع٢	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) - - -
		٧ - إنتفاء المصلحة في النعي على الحكم بعدم رد الواقعة إلى وصفها القانوني السليم . ما دام قد قضى بالبراءة إستنادا إلى عدم ثبوت الواقعة .
٥٩٣	١٣٢ع٢	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
		٨ - الطعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني وقصور الحكم عن رفعه يمتد إلى الحكم برمته ولو كان واردا على جريمة الشروع في القتل المرتبطة بباقي الجرائم المسندة إلى الطاعنين والتي اعتبرتها المحكمة جريمة واحدة أوقعت العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد .
٧٩٦	١٨٠ع٢	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٩ - تقييد النيابة العامة بتقييد المصلحة في الطعن .
		لا يقبل طعنهما إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للحكم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . علة ذلك ؟ المصلحة أساس الدعوى .
		نعي النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة - لسلاح واحد موضوع جريمة سلاح - في حق كل متهم . لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .
٨٧٣	١٩٦ع٢	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	المقاعدة	
		١٠ - إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لا مصلحة له فيما يثيره من دخول مشتق الأنفيتامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانونا ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها . بقاء الوصف صحيحا بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات .
٨٨٤	٢٤١٩٨	(الطن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		١١ - عدم جدوى النعي على الحكم بعدم تخصيص دفاع الطاعن الخاص بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله . ما دام الحكم قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محور رسمي عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
٩٤٠	٢٤٢١٠	(الطن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
		١٢ - لا مصلحة في النعي بتخلف ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة إحداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة - مع استعمال المادة ١٧ عقوبات - تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أي ظرف مشدد .
٩٧٢	٢٤٢١٦	(الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
		١٣ - عقوبة جريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . أشد من عقوبة جريمة التسبب خطأ في موت مالا يزيد على ثلاثة أشخاص .
		إنهاء الحكم - بحق - إلى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم ومعاقبته بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد المقررة لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، تنعدم به

الصفحة	القاعدة	
		مصلحة النيابة العامة فيما تثيره خاصا بجريمة القتل الخطأ لوفاة إثنين من المجننى عليهم .
١٠٧٠	٣٤٣٣٩	(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)
		١٤ — منى النيابة على حكم البراءة بعدم رده الواقعة إلى وصف قانونى معين لا جدوى منه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده .
١١٢٥	٣٤٢٥٤	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٥ — لا جدوى مما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التى دين بها . مادام الحكم قد دانه بجناية الاختلاس وجرائم التزوير فى المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدها — وهى الاختلاس — نقاذا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٦ — أوجه الطعن . لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن .
		لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما ينهه على المحكمة من عدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية . لعدم اتصاله بشخصه وانعدام مصلحته فيه .
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		راجع أيضا :
		إثبات : ” بوجه عام “
		(القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٨٤٤)
		نزير .
		(القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ١٦١)

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :

١ — حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . ما دام الحكم الاستثنائي قد ألغى حكم محكمة أول درجة أو عدله . حلة ذلك ؟ شرط ذلك : عدم تسويء مركز المتهم . مثال .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٠ ع ٣٥

٢ — حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة أو الطعن فيه بطريق النقض . شرطه : أن يزيد التعويض المطالب به عن النصاب الاتتهائي للقاضي الجزئي . ولو وصف التعويض بأنه مؤقت .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٥ ع ٥٢

٣ — الطعن بالنقض . من قبل المدعى المدني فيما يختص بالدعوى المدنية . في الحكم الصادر من محكمة الجنايات . شرطه : أن يتجاوز التعويض المطالب به أمام محكمة الجنايات النصاب الاتتهائي للقاضي الجزئي . حلة ذلك ؟ مثال .

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٥ ع ٥٢

٤ — عدم طعن النيابة العامة بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة يمنعها من الطعن بالنقض . حلة ذلك ؟ النقض طريق استثنائي للطعن في الأحكام لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون . ليس للنقض الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الاستئناف .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ١٩ ع ٦٩

٥ — إعتبار الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في موضوع المعارضة وبعدم قبولها

الصفحة	القاعدة	
		للتقرير بها من غير ذي صفة . منه للخصومة . جواز الطعن فيه بالنقض . هل ذلك ؟
١٩٣	٤٧ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) —
		٦ — عدم جواز الطعن في الحكم بالنقض . مادام باب المعارضة فيه مفتوحا . ثبوت عدم إعلان المحكوم عليه بالحكم المعتبر حضوريا . أثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٢٥٣	٦١ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) —
		٧ — صدور حكم حضوري نهائي بالنسبة إلى أحد المتهمين . يؤذن له بالطعن فيه . بلا توقف على الفصل في المعارضة المرفوعة من متهم آخر معه صدر الحكم بالنسبة إليه غيابيا أو حضوريا اعتباريا . نطاق ذلك ؟ على المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها التريص حين فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم أو الفصل في معارضته . قبل الطعن في الحكم بطريق النقض . ولو كان الحكم حضوريا بالنسبة لهما . مخالفة ذلك . أثرها . وجوب الحكم بعدم جواز الطعن . هل ذلك ؟ مثال .
٢٥٣	٦١ ع ١	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) —
		٨ — قرار المحكمة الاستئنافية بوقف السير في الدعوى الجنائية حين الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية . في حقيقته حكم قطعي وإن كان صادرا قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير منه للخصومة إلا أنه يمنع من السير فيها . جواز الطعن فيه بطريق النقض إعمالا للمادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٤٣٢	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) —

الصفحة	القاعدة	
٥٧٥	٢٤١٢٦	٩ — العبرة في قبول الطعن : بالوصف الذي رفعت به الدعوى أصلاً دون الوصف الذي تقضى به المحكمة . مثال . (السن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٠ — الطعن بالنقض . لا يكون إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وجوب أن يكون الطامن طرفاً في الحكم المطعون فيه . إختصاص المسئول عن الحقوق المدنية أمام محكمة أول درجة . دون محكمة ثاني درجة . لكون الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . انتفاء صفة المسئول عن الحقوق المدنية في الطعن في الحكم الاستئنافي بطريق النقض . (الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٥٨٧	٢٤١٣٠	١١ — عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معاً وإن تميزت الواقعة في كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد . حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإحالة بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر في جنحة ومخالفة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية . (الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)
٩٤٩	٢٤٢١٢	١٢ — عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له . جواز الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر في جريمة من جرائم قانون المحال الصناعية والتجارية . مبدأ الطعن فيه يبدأ من تاريخ صدوره . (الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
٩٤٠	٣٤٣١٦	

١٣ — الطعن بالنقض . لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح .
عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم الحضورى الاعتبارى .
ما دام الطعن فيه بالمعارضة جائزا .

صدور حكم حضورى اعتبارى والطعن فيه بطريق المعارضة والنقض . والقضاء فى المعارضة . فى تاريخ لاحق للتقرير بالطعن بالنقض . بقبولها وإلغاء الحكم المعارض فيه والبراءة .
مفاده أن ذلك الحكم لم يكن نهائيا وقت الطعن فيه بالنقض .
أثر ذلك : عدم جواز الطعن بالنقض .

(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٧٢) ٣١٧ ع ٢ ١٤١٠

حالات الطعن بالنقض :

(أ) ” مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه أو تأويله “ .

١ — إدانة الطاعن بجرائم النسب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر ، والإصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الخمس المقررة للجريمة الأولى . مثال .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢) ٧ ع ١٤ ٢٣

٢ — اقتصار الحكم الاستثنائى على تعديل العقوبة المقضى بها دون بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التى بنى عليها ودون الاحالة فى ذلك إلى الحكم المستأنف . خطأ .
المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات . مثال .

(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٢) ٢٣ ع ١٤ ٨٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تحيل المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . إثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة في هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تأسيسا على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ في تطبيق القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٤ — الحكم في الدعوى المدنية ليس له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدعوى الجنائية ، المادتين ٤٥٧ ، ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية . أساس ذلك : إنعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع وما تقتضيه وظيفة المحاكم الجنائية من ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد . تعليق الحكم قضاءه في الدعوى الجنائية على الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية . خطأ في تطبيق القانون .
٤٣٢	٩٤ ع ١	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٥ — تبرئة المتهم من جناية عاهة بسبب عاهة في عقله . دون الأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقا للمادة ٣٤٢ إجراءات . خطأ في تطبيق القانون .
٤٤٥	٩٧ ع ١	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٦ — وجوب دلم المتهم دائما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . وتعمده عدم تقديم المحجوزات في ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مساءلته عن جريمة التبيد . إنتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات في غير اليوم الذى كان محددا للبيع . مساءلة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ .
٤٥٧	١٠٠ ع ١	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم ابنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية .
٤٨٣	١٤١٠٧	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
		٨ — جريمة حمل السلاح الباري في الأفراح وجوب الحكم فيها بالمصادرة إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . إغفال القضاء بها مخالفة للقانون توجب النقض الجزئي والتصحيح بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .
٥١٥	٢١١٣	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢)
		٩ — إدانة الطاعن عن جريمة استعمال مقياس غير صحيح . واعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على أحكام قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٧٥	٢١٢١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٠ — عدم جواز إضارة المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه . المادة ١/٤٠١ إجراءات . إدانة المتهم ابتدائياً بمجنحة الضرب . وتأيد الحكم غيابياً بناء على استئناف المتهم . القضاء في المعارضة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى . على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جناية عامة مستديمة . خطأ .
٦٠٣	٢١٣٥	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — اشتمال مدونات الحكم . على ما يفيد إحراز المتهم الجوهر المخدر . وأن إذن لافتيش صدر لضبطه حال نمله من مكان إلى آخر . وانتهائه . رغم ذلك . إلى بطلان الإذن بقالة إنه صدر عن جريمة مستقبلية . خطأ في تطبيق القانون .
٦١١	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١٢ — لا تقوم طريقة أخرى مقام الإعلان متى أوجبه القانون لاتخاذ إجراء أو بدء الميعاد . محاسبة الطاعن على عدم التقرير بالاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ دفعه الغرامة المحكوم بها واتخاذ ذلك قرينة على علمه اليقيني بصدور الحكم بما يقوم مقام الإعلان القانوني . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤١	٢٤١٤٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		١٣ — للدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إدارياً ما دامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأشهرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المسادتان ٥٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .
٦٥٢	٢٤١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		١٤ — إدانة الحكم الطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالمواد ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ومعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن . خطأ في تطبيق القانون . على محكمة النقض التدخل لمصلحة الطاعنة طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ ولو لم يرد طعن بذلك في أسباب الطعن وذلك بتنقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)

١٥ — القضاء ببطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه . خطأ في تطبيق القانون . الأصل في الإجراءات الصحة .
(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) ٧٨٦ ٢٤١٧٧

١٦ — لا يشترط القانون عبارات خاصة لصياغة إذن التفتيش .
تقرير الضابط مجرى التحريات بأنه علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه يكفي لتبرير إصدار الإذن قانوناً .

استعمال عبارة " ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة " في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية .

قضاء الحكم ببطلان إذن التفتيش تأسيساً على أن تلك العبارة تم من أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية . معيب بفساد الاستدلال الذي أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في تطبيق القانون الذي يحجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها يستوجب أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨) ٨٠٦ ٢٤١٨٣

١٧ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ / ٢ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة .
نصها على هدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .
إدانة المتهم عن جريمة مرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٣٠ / ٢ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك .

الصفحة	القائمة	
		بجانبه الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٨ — إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم استنادا إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦١ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة تقازا للمادة ٢/٣ عقوبات .
٨١٦	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ١٩ — الارتباط بين الجرائم . تقدره . في الأصل محكمة الموضوع . حد ذلك . كون الواقعة . كما أثبتتها الحكم . تخالف ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط . خطأ قانوني يوجب تدخل محكمة النقض .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٢٠ — معاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمة الضرب المفضي إلى الموت والضرب البسيط . بالرغم مما تنبئ عنه الواقعة . كما أثبتتها الحكم . من قيام الارتباط الوارد في المادة ٢/٣٢ بينهما . خطأ . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد .
٨٥٥	٢٤١٩٣	(الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٢١ — ثبوت أن القاضى الذى أذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو ذاته الذى فصل فى موضوع الدعوى ابتدائيا .

الصفحة	القاعدة	
		بطلان قضائه . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف . رغم ذلك . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
٩١٤	٢٤٢٠٥	٢٢ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة كسب غير مشروع معتبرا أن مجرد عجزه عن إثبات مصدر الزيادة في ثروته دليلا على أن ما كسبه غير مشروع ودون أن يبين أن الحصول على الكسب كان بسبب استغلاله بالفعل لأعمال أو نفوذ أو ظروف وظيفته أو مركزه أو أن نوع وظيفته مما يتيح له الاستغلال . خطأ في تطبيق القانون . وقصور في التفسير . (الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
٩٨٧	٣٤٢١٩	٢٣ - الحكم الصادر بإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة أخرى لا يعتبر منها لتخصومة المدنية وجوب إبقاء الفصل في المصروفات المدنية . مخالفة الحكم ذلك مخالفة للقانون تقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية . (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
٩٩٥	٣٤٢٢١	٢٤ - السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . القضاء ابتدائيا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى الحبس ثلاثة أشهر رغم استنادها إلى أسباب الحكم المستأنف ذاتها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه . (الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
١٠٢٢	٣٤٢٢٦	

الصفحة	القاعدة
	<p>٢٥ — جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفعها للغير . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>كون خطأ الحكم في التكييف القانوني لواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقض مقرونا بالأحالة .</p>
١٠٣٢	<p>(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩) ٣٤٢٢٩</p> <p>٢٦ — الحكم الابتدائي الحضوري الاعتباري طبقاً للمادة ٢٣٩ إجراءات لا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من تاريخ إعلانه للحكم عليه . المادة ٤٠٧ إجراءات . عدم إعلان الطاعن بهذا الحكم واحتساب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدوره . خطأ في تطبيق القانون . عدم إثارة الطاعن الأمر أمام محكمة الموضوع لا يمنع من التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>هذه تلك ؟</p> <p>ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام .</p>
١٠٣٦	<p>(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥) ٣٤٢٣٠</p> <p>٢٧ — العبرة في إثبات العود إلى حالة الاشتباه بتاريخ وقوع الجرائم لا بإيام الحكم فيها . المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ اعتبار الحكم المتهم عائدا للاشتباه بجريمة وقعت منه ولا يعتد بها لإثبات العود للاشتباه لوقوعها بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن</p>

الصفحة	القاعدة	
		تخصيص الدعوى وما إذا كانت تكون جريمة اشتباه . وجوب أن يكون مع النقض الاحالة .
١٠٤٦	٣٤٢٣٣	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٢٨ - المادة ١/٣٣ من قانون مكافحة المخدرات تعاقب بالاعدام وبالغرامة من ٣ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه على تصدير أو جلب الجواهر المخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من ذات القانون . المادة ٣٦ من ذات القانون نصت على هدم جواز التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .
		معاينة الحكم للطعون ضده - بعد أن أثبت في حقه جلب المخدر - بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ٣ آلاف جنيه خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحة بمعاينة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة بالاضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .
١٠٦٣	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٧٢)
		٢٩ - جريمة النسب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص عقوبتها الحبس . المادة ٣/٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
		اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحة .
١٠٧٠	٣٤٢٣٩	(الطن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٧٢)
		٣٠ - الوفاء بقيمة الشيك سابقا على تاريخ استحقاقه أو لاحقا له . لا ينفي قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

الصفحة	القاعدة	
١٠٨٢	٣٤٢٤٣	<p>اتهاء الحكم إلى تبرئة المتهم استنادا إلى اقرار التخالص الصادر له من المستفيد . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢)</p>
١٠٩١	٣٤٢٤٥	<p>٣١ — المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه إنه بنى على خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)</p>
١٠٩٤	٣٤٢٤٦	<p>٣٢ — القضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا وبقبول استئناف المتهم شكلا . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة المفضى بها عليه ابتدائيا لما فيه من إضرار المتهم بناء على طعنه . بجانب الحكم هذا النظر مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .</p> <p>(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p>
١٠٩٩	٣٤٢٤٧	<p>٣٣ — عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع . المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مانصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>معاينة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان ، والأمر بوقف تنفيذها . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)</p>

٣٤ — جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة نشأت عنه إصابات بدنية . عقوبتها الحبس وجوبا طبقا للمادة ١٦٩/٢ عقوبات .

إدانة المتهم بهذه الجريمة وبجرائم تسببه بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر والإصابة الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن أثناء قيادة السيارة وقيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر يوجب أعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات لارتباط هذه الجرائم ببعضها لارتباطها لا يقبل التجزئة وتوقيع عقوبة الحبس المقررة لأولها لكونها أشدها .

مجانبة الحكم هذا النظر بتعديله الحكم المستأنف القاضى بالحبس والاكتفاء بتوقيع عقوبة الغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) ١١٠٢ ٣٤٢٤٨

٣٥ — وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها مادام الوصف الجديد الذى يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو إقامة بناء بغير ترخيص لم يبين على واقعة غير التى كانت أساسا للدعوى المرفوعة وهى إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ولا يضيف إليها جديدا وكان طعن النيابة العامة مقصورا على تعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها به . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٢٩ ٣٤٢٥٥

٣٦ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبتها تحييص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . كل ما تلتزم به ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .

إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المسمى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة عن الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .

الخطأ في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ليس للمحكمة الاستئنافية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد سكنت عن استئنافه . علة ذلك : لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .

وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الغرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم يبن على وقائع جديدة .

(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٤٣ ٣٤٢٥٩

٣٧ — إدانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المنفصلي إلى الموت وإعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن — إحدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة — خطأ في تطبيق القانون . عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ١١٥٩ ٣٤٢٦٣

٣٨ — العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء عقب نظرا لدعوى . لا يعول

الصفحة	القاعدة	
		<p>على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر ما تكون موصفة ومدعمة للمخوق . إيراد الحكم في أسبابه أن المقصود بما ورد في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين . لا يغير من خصته في تطبيق القانون .</p> <p>وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنتين بعقوبة السجن المقضى بها .</p> <p>(العلم رقم ١١٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p>
١١٥٩	٣٤٢٦٣	<p>٣٩ — الالتزامات التي فرضها قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ على صاحب العمل .</p> <p>نوعان : (الأولى) تناول حقوق العمال الناشئة من علاقتهم برب العمل ، تتعدد الغرامة على مخالفتها بقدر عدد العمال . الفقرة الثانية من المادة ٢٢٣ من القانون .</p> <p>(الثانية) الأحكام التنظيمية التي فرضها القانون على صاحب العمل وهدف منها حسن سير العمل . مخالفة نص المادة ١٢٦ من القانون باستخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها ، يس مباشرة مصالح العمال . وجوب تعدد الغرامة المحكوم بها في هذه التهمة بقدر عدد العمال . قضاء الحكم بغير ذلك . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(العلم رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)</p>
١١٦٩	٣٤٢٦٥	<p>٤٠ — عدم استظهار الحكم في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة استخدام أحداث تقل سنهم عن خمس عشرة سنة في أعمال وصناعات من الأعمال المحددة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية دون أن يكون لديهم تذاكر طبية تثبت مقدرتهم</p>

الصفحة	القاعدة	
		على القيام بها . قصور . يمجز محكمة النقض عن تصحيح الخطأ في تطبيق القانون . يستوجب مع النقض الإحالة .
١١٦٩	٣٤٢٦٥	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٢)
		٤١ — الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحاً وكتابة . جواز أن يستفاد امتناعاً من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتماً بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة موضوع الدعوى تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة إليه ثم إقامة النيابة الادعى على متهم آخر غير الطاعن . انطواء هذا التصرف على أمر ضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهماً في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وإدانته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .
١٢٠٧	٣٤٢٧٢	(الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٤٢ — إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد وإحراز السلاح الناري والذخيرة بغير ترخيص وتطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ عقوبات مقتضاه تعديل العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد لعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر . معاقبة الحكم للطاعن بالسجن لمدة سنة . خطأ في تطبيق القانون . يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بجعل العقوبة المفضى بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلاً من السجن بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المفضى بها . المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

٤٣ — إقامة بناء على أرض غير مقسمة وإقامته على غير طريق قائم وإقامته كذلك بدون ترخيص جميعها جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة .

العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لمعناها من جرائم مرتبطة دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات . توفر جريمة البناء بغير ترخيص . التهمة الثالثة من الجرائم المرتبطة المسندة إلى المطعون ضده وثبوتها في حقه من الوقائع حسبما أوردها الحكم المطعون فيه والذي قضى رغم ذلك بتبرئته منها . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من براءة المطعون ضده من التهمة الثالثة وإلزامه بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى العقوبتين المقررتين بهما .

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) ١٢٧٧ ٣٤٢٨٧

٤٤ — عقوبة جريمة تقديم المخدر للتعاطى هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات لا يجوز النزول بها عن العقوبة التالية لها مباشرة . المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض .

(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) ١٢٨٢ ٣٤٢٨٨

٤٥ — مقتضى مخالفة الحكم للقانون لعدم تطبيقه العقوبة المقررة للجريمة الأشد — تقديم المخدر للتعاطى — أن تكون هذه الجريمة ثابتة في حق المطعون ضده . إفعال الحكم بحث هذه التهمة وبيان الأدلة عليها . يعيبه بالقصور .

الصفحة	القاعدة	
		للقصور الصدارة على وجه الطعن المتعلق بخالفة القانون . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
١٢٨٢	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٤٦ — عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . المادة ٤٦ من القانون المذكور . توقيع الحكم عقوبة الجنة على المطعون ضده عن جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .
١٣٠١	٣٤٢٩٢	(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٧)
		٤٧ — جريمة المادة ١٦٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٦٢ . إلزام المتهم بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو ألقاها أو قطعها . عقوبة تكميلية وجوبية . يقضى بها في جميع الأحوال بالإضافة إلى العقوبة الأصلية . معاينة الحكم للمطعون ضده دون القضاء بإلزامه بأن يدفع قيمة ما ألقاه . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلزام المطعون ضده بدفع قيمة ما ألقاه بالإضافة إلى العقوبة المقضى بها .
٣٤٤	٣٤٣٠١	(الطن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم . تعليل ذلك .
		قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون .
١٣٧٤	٣٤٣٠٩	(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ٤٩ - عقوبة جريمة القتل الخطأ التي ينشأ عنها وفاة أكثر من ثلاث أشخاص الحبس وجوبا الذي لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على سبع سنوات . الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ عقوبات . إدانة الحكم المطعون فيه للتهمة واكتفاؤه بتغريمه خمسين جنيتها عن جريمة القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص والإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والتصحيح . تقدير محكمة للنقض للعقوبة في التصحيح .
١٣٨٠	٣٤٣١٠	(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧) ٥٠ - قضاء المحكمة للدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت مع أنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل . قضاء من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها . مخالفة للقانون . تستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .
١٣٨٩	٣٤٣١٢	(الطن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)

الصفحة	القاعدة
	<p>٥١ — جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجارية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .</p> <p>إقامة الدعوى على المتهم لإدارته محلا عاما سبق غلقه . وثبوت ان المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة ذاتها .</p> <p>كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .</p> <p>الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ٣١٦ ع ٣ ١٤٠٦</p>
	<p>٥٢ — المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيرادها بالذات أو بالواسطة بقصد طرحها للتداول . أساس ذلك ؟</p> <p>الأصل اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول .</p> <p>متى يتعين على الحكم أن يتحدث عن هذا القصد على استقلال .</p> <p>إثبات الحكم أن المتهم اعترف بجلبه المخدر المضبوط لبيعه .</p> <p>تتوافره جريمة الجلب الموجب توقيع العقوبة المقررة لها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إنتهاء الحكم .</p> <p>رغم ذلك . إلى اعتبار الواقعة مجرد إحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي المنطبقة على المادة ٣٨ من هذا القانون قولاً منه بنخل الأوراق من داييل على توافر جريمة الجلب . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) ٣٢٦ ع ٣ ١٤٥٤</p>
	<p>٥٣ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . إلا إذا كانت الوقائع كما</p>

الصفة	القاعدة	
		أوردها الحكم لا تتفق مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط . توقيع عقوبة واحدة عنها . خطأ في القانون . يستوجب تدخل محكمة النقض لإزالة حكمه على الوجه الصحيح . مثال لخطأ الحكم في اعتبار جريمة إحراز مدمس وذخيرة مرتبطين بجريمة قتل خطأ وتوقيعه العقوبة الأشد .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		٥٤ — الخطأ في تطبيق القانون الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي يوجب نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون بتوقيع عقوبة مستقلة عن جريمة القتل الخطأ التي أخطأ الحكم في اعتبارها مرتبطة بجريمة إحراز سلاح وذخيرة وأوقع عنها عقوبة الجريمة الأشد .
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	(الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٣)
		وبناء . (القاعدتان رقم ٣٣ ، ٧٣ ، بالصحيفتين رقمي ١٢١ ، ٣١٦)
		وتفسير جبرى . (القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٢٩٩)
		ودعوى جنائية . (القواعد أرقام ٥٠ ، ٥٢ ، ١٠٢ ، بالصحائف أرقام ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٤٦١)
		ودفوع . (القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٧٦)
		وعقوبة . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٦٩٦)

الصفحة	القاعدة	
		وعمل . (القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ١٨٦)
		وقانون . (القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٠٨)
		ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٣٨)
		(ب) بطلان الحكم :
٣٣٤	١٤ ٧٦	١ - كون أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه . هو الذي كان قد أصدر الأمر بإحالة المتهم إلى المحاكمة . أثره : بطلان الحكم . المادة ٢/٢٤٧ إجراءات . (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٦٠٠	٢٤ ١٣٤	٢ - اقتصار الحكم . في بيان ألقاظ السب والقذف . على الإحالة إلى ماورد بعريضة المدعى المدني . دون بيان الوقائع التي اعتبرها قذفاً أو العبارات التي صدها سباً . قصور . (الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
٦٠٦	٢٤ ١٣٦	٣ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفع الجوهري . وجوب مناقشته في الحكم والرد عليه . علة ذلك ؟ إغفال ذلك : عيب . (الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٦٥	٢٤ ١٥٠	٤ - حكم الإدانة . في جريمة السب العلني . وجوب اشتماله بذاته على بيان ألقاظ السب التي بني قضاءه عليها . علة ذلك ؟ إغفال إيرادها . قصور . إحالة الحكم . في هذا الشأن . إلى ماورد بمحضر شكوى إدارية . لاتغنى . (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	المادة	
٧١٨	٢٤١٦١	٥ - قصد الاتجار في المواد المخدرة . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . لا معقب . شرط ذلك أن يكون تقديرها صائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . (الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧١٨	٢٤١١١	٦ - لإثبات الحكم أن الحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها . ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم . انتهاء الحكم . رغم ذلك . إلى نفي قصد الاتجار استنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره . فساد في الاستدلال (الطن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
٧٧٧	٢٤١٧٤	٧ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم . أثره : بطلان الحكم المطعون فيه . (الطن رقم ٣١٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
٨٣٦	٢٤١٨٩	٨ - عدم تبيان الحكم العمل المسند إلى عمال الطاعن وما إذا كانوا من الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية أم من الفئات المستثناة منه . قصور . (الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٣٦	٢٤١٨٩	٩ - بيانات حكم الادانة . المادة ٣١٠ إجراءات . إكتفاء الحكم في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة . دون بيان مضمونها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها كافة . يعيبه . (الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)

١٠ - الحكم في الدعوى دون الالماس بكافة عناصرها .
يعيب المحاكمة .

الاعتماد في القضاء بالادانة على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية . استنادا إلى تخلفه عن الحضور بالجلسة وموافقة النيابة والدفاع على تلاوة أقواله . ثبوت أن الشاهد . بعد أن تخلف في بدء الجلسة واكتفى بتلاوة أقواله . حضر وأدلى بأقوال تفصيلية تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الحكم . وجوب نقض الحكم بالنسبة إلى جميع الطاعنين . بما فيهم من لم يقدم أسبابا لطعنه .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) ... ٢٤٢٠٤ ٩١٠

١١ - حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا .
إقامة الحكم قضاءه على ما رجحه أحد علماء الطب الشرعي .
خطأ .

القضاء بالإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين .
مثال لدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ في مسألة فنية بحث
كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩) ... ٢٤٢١١ ٩٤٥

١٢ - مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات أن تكون عبارات السب التي استندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . خلوا الحكم من بيان موضوع الدعوى المدنية التي قدم المتهم بشأنها المذكرة المشتملة على عبارات السب ومدى اتصالها بالنزاع والقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع - قصور . يعجز

الصفحة	القاعدة	
		محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون . يوجب النقض والإحالة .
١٠٧٤	٢٤٠ ح ٣	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٢) راجع أيضا : حكم . (القواعد أرقام ٥ ، ١١ ، ١٦ ، بالصائغ أرقام ١٧ ، ٥٧ ، ٤٠)
		(ج) بطلان في إجراءات المحاكمة :
		١ - إسناد تهمة إحراز المخدر إلى الطاعة . وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها . يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما . وجوب إقامة محام لكل منهما . سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما . رغم قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يوجب نقض الحكم . (الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
٥٨١	١٢٨ ع ٣	٢ - إصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل . إلتفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالمقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر . دون الإفصاح في الحكم عن مله عدم إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بالنسبة للطاعن والصاعين الآخرين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .
٧٨٣	١٧٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٣ - حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات . واجب .
٧٩٣	١٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)

المصفحة	القاعدة	
		٤ — المحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات . هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . المادة ٣٧٧ إجراءات .
٧٩٣	١٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٥ — ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات . غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام . إخلال بحق الدفاع .
٧٩٣	١٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
		٦ — المحكمة الاستئنافية لا تجرى في الأصل تحقيقا وتحكم على مقتضى الأوراق . حد ذلك ؟
٥٨٣	١٢٩ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٧)
		٧ — المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وتبيانها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا للدفاع إذا طلب . إقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ إدانته بجريمة الشروع في تهريب نفوذ طبقا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراءات إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع طبقا للمادة ٣٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم .
١٠٥٨	٢٣٦ ع ٣	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم تمكن الطاعن من إبداء دفاعه بـمجلسـة معارضته الاستئنافية بسبب إدراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لإسمه الحقيقي . بطلان في الإجراءات شاب الحكم . وجوب النقض والإحالة .
١٢٧٥	٣٤٢٨٦	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦) أسباب الطعن "إيداعها"
		١ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . من شأن الطاعن لا المحامي عنه . مرض المحامي عن الطاعن . لا يوفر لدى الطاعن عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد .
٥٩٠	٢٤١٣١	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣) ٢ - عدم تقديم أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض في الميعاد .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨) ٣ - عدم إيداع أسباب الطعن بالنقض حتى فوات الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
١٩٠	٢٤٢٠٤	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢) "تحديدتها"
		شرط قبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددًا .
٣٠	١٤ ٩	(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩)
٢٧٤	١٤ ٦٤	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>”توقيعها“</p> <p>تقرير الأسباب . وجوب توقيعه ممن صدر عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنه . إغفال التوقيع جزاءه البطلان . أحاسن ذلك ؟</p> <p>الطعن المرفوع من النيابة . وجوب توقيع أمبائه من رئيس نيابة على الأقل .</p> <p>تقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .</p> <p>أثر عدم قبول الطعن شكلا . انغلاق سبيل التصدي لما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٧٢) ٣٠٦ ع ٢ ١٣٦٠</p> <p>”ما يقبل منها“</p> <p>١ — للقصور الصادرة على سائر أوجه الطعن المتعلقة بخالفة القانون . علة ذلك ؟</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٢) ٦٠ ع ١ ٢٥٠</p> <p>٢ — حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على شهادة الشاهد . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٢) ٦٥ ع ١ ٢٧٨</p> <p>٣ — عدم التزام محكمة الموضوع ببيان سبب إطراحها أقوال الشاهد . إفصاحها عن هذا السبب يخضعها لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٢) ٨٠ ع ١ ٣٤٩</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه في الحكم بالإدانة . استناد الحكم في إدانة الطاعن - ضمن ما استند - إلى شهادة شاهدين بين مؤدى شهادة أولهما دون ذكر فحوى شهادة الثاني اكتفاء بقوله إن شهادة الأول تأيدت بأقوال الثاني . قصور .
٩٦٩	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٢) ... - ... ٥ - إدانة المتهم بجريمة عرضه للبيع كونا غير مطابق للمواصفات . دون بيان المواصفات التي خولفت . رغم كون هذا البيان عنصرا جوهريا يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية . قصور .
		كون الطعن لثاني مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٢٦	٣٤٢٢٦	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٩/١٩٧٢) ... - ... ٦ - وجوب اشتغال حكم الإدانة على بيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . حلة ذلك ؟
		استناد الحكم - فيما استند إليه - إلى أقوال شهود الحادث دون بيان لأسمائهم أو لفحوى شهاداتهم . قصور .
١٠٧٧	٣٤٢٤١	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٢) ... - ... ٧ - إطمئنان محكمة النقض إلى العذر القهرى الذى حال بين الطاعن وبين حضور جلسة معارضته الاستثنائية والمقدم دليhle إلى محكمة الاشكال . مؤداه ثبوت العذر القهرى الذى لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
١١٠٩	٣٤٢٥٠	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٧٢) ... - ... ٨ - القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض . إخلال بحقه فى الدفاع . إلا إذا كان

الصفحة	القاعدة	
		تخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر . محل نظر العذر القهري وتقديره يكون عند الطعن في الحكم بالاستئناف أو النقض .
١١٠٩	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)
		٩ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .
		إكتفاء الحكم المطعون فيه في تبرئة المتهم المحكوم بادانته إبتدائيا بالقول بأنه لا يوجد ثمة دليل قبله — دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأى فيها . ذلك ينبىء عن أن المحكمة لم تخصص الدعوى وتحيط بظروفها ، ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها .
١١٩١	٣٤٢٦٩	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٣)
		١٠ — القصد الجنائي في جريمة التبييد . هو انصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلسه لنفسه . إقتصار الحكم الصادر بالإدانة في جريمة التبييد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة " الفصل " بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبييد .
١٢٥٣	٣٤٢٨٠	(الطعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٣٠)
		١١ — القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يشترط لتوافره أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون متويا من البلاغ السوء والاضرار بالمبلغ ضمه .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب . هذا القصد بعنصريه . مثال لتسبيب قاصر في هذا الخصوص .
١٢٥٥	٣٤٢٨١	(الطن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٢ — الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . إلا أن إبداءها أسباب رفضها يخضعها لرقابة محكمة النقض . إقتصار المحكمة . تبريرا لا طراحها الشهادة الطبية المقدمة من المحامي إثباتا لعذر المرض الذي منع المتهم عن حضور الجلسة . على القول بأن المرض الوارد بها لا يمنعه من حضورها دون أن تستظهر هذا المرض ودرجة جسامته . قصور . فضلا عن أنها لم تستند فيما اتهمت إليه إلى رأى قتي يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي .
١٢٥٨	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١٠٨٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٣ — المرض . من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها . وكذا التخلف . إذا استطالت مدته عن التقرير بالاستئناف في الميعاد . قيام عذر المرض يوجب على الحكم التصدي لدائله . إقتصار الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن المستأنف تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية المثبتة لهذا المرض التي قدمها بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . قصور وإخلال بحق الدفاع . إثبات المحكمة بحضور الجلسة أن الشهادة " غير متفقة " لا يكفي .

الصفحة	القاعدة	
		ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة أثناء نظر الدعوى . لا يغنى عن وجوب اشتغال حكمها على بيان أوجه الدفاع الجوهرية والأسباب التي تقيم عليها قضاءها في شأنها .
١٢٦١	٣٤٢٨٣	(الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		١٤ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . إعلانه لجهة الإدارة لعدم الاستدلال على موطنه . لا يصح . علم الوكيل - الذى قرر بالمعارضة نيابة عن المحكوم عليه - بالجلسة التي حددت لنظرها لا يغنى عن وجوب إعلان المعارض بالطريق القانوني ما دام لم يكن حاضرا وقت التقرير بها . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن - بناء على هذا الاعلان - خطأ .
١٣٣٠	٣٤٢٩٨	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
		١٥ - استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط . نتيجة عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الاثبات في خصوصها . وعدم الاعتماد به في الاثبات . لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن تلك الواقعة .
		إكتفاء الحكم في تبرئة المتهم بالاستناد على بطلان واقعة ضبط بعض المواد المخدرة مع المتهم عندما توجهت القوة إلى محله لتفتيشه تقاذا لأمر النيابة ، لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات في خصوص هذه الواقعة . دون أن يعرض الحكم لما تضمنته مدوناته من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط بعض آخر من المواد المخدرة ويقول كلمته فيه أو يبين مدى صلاته بالأجراء الأول . قصور .
١٣٦٣	٣٤٣٠٧	(الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .
		اعتماد الحكم . في قضائه . على رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
١٣٩٦	٣٤٣١٤	(الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) -- --
		١٧ - أجور عمال المحال الصناعية الذين تزيد منهم عن ثمانى عشر سنة نظمها القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ عند موافق شرطين .
		خضوع الحد الأدنى لأجورهم لأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ في المنشأة الصناعية التي لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه . سند ذلك .
		وجوب بيان الحكم لنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة الصناعية ومدى دخوله فى الأنشطة التى حصرتها القرارات الوزارية ومقدار التكاليف الكلية للمنشأة لتحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى والعقوبة التى يقضى بها .
		إخفاد الحكم إبراز هذه العناصر . قصور يستوجب النقض والإزالة .
١٤١٤	٣٤٣١٨	(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) -- --
		١٨ - حق محكمة الموضوع فى وزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تظمن إليه دون الترامها ببيان سبب إطراحها لها .
		إفصاحها عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد .
		لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها . مثال لتسبب غير مائع للشك فى أقوال الشاهد فى مواد مخدرة .
١٤١٩	٣٤٣١٩	(الطن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) -- --
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	(الطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) -- --

الصفحة	القاعدة	
١٤٢٢	٣٤٣٢٠	<p>١٩ - اضطراب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها . تقريره تارة أنها بيع مخدر في مكان وتارة أخرى أنها تخلى عن المخدر في مكان آخر . يفصح عن عدم استقرار الواقعة وعناصرها في ذهن المحكمة . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .</p> <p>(الضمن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)</p>
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	<p>٢٠ - مضي أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح . من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أي إجراء قاطع لها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضي بمضي المدة المقرر في القانون المدني .</p> <p>(الضمن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p>
١٤٦٤	٣٤٣٢٨	<p>٢١ - إغفال حكم الإدانة بيان الإصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليهما ونوعها وكيف أدت إلى وفاة أحدهما . من واقع الدليل الفني . قصور .</p> <p>(الضمن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p> <p>٢٢ - الوعد أو الاغراء . يعد قرين الاكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الانكار والاعتراف اساس ذلك ؟</p> <p>الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة . عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .</p> <p>على المحكمة . إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الوعد أو الاغراء وتفي تأثيره على الاعتراف . مثال لتسبيب معيب .</p>

الصفحة	القاعدة	
١٤٧٢	٣٤٣٣٠	<p>الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجموعة تتكون عقيدة القاضي . سقوط أحدها أو استبعاده يتعذر معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل فيما انتهت إليه المحكمة .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)</p>
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	<p>٢٣ — شرط اعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .</p> <p>إتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه واغفاله بحث باقي الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال في قتل خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)</p>
١٤٨٠	٣٤٣٣٢	<p>٢٤ — عرض الحكم لإصابات المجنى عليه من واقع الكشف الطبي وإدانته للطاعن بجريمة القتل الخطأ دون تدليل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى دليل قتي — قصور يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١)</p>
		<p>راجع أيضاً : إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٢)</p> <p>وتفتيش .</p> <p>(القاعدتان رقم ٣٤ و ٨٠ بالصحيفتين رقمي ١٢٦ و ٣٤٩)</p> <p>وتهريب جمركي .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤١٣)</p> <p>وجريمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٦ بالصحيفة رقم ٢٠)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وحكم .</p> <p>(القواعد أرقام ٣٩ و ٧٧ و ١٠١ بالصحائف أرقام ١٥٦ و ٢٢٧ و ٤٥٩)</p> <p>ومحكمة الموضوع .</p> <p>(القواعد أرقام ١٧ و ٤٧ و ٧٩ بالصحائف أرقام ٦٠ و ١٩٣ و ٢٤٥)</p> <p>ما لا يقبل منها :</p> <p>١ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته . علة ذلك ؟ أنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٩) ٩ ع ١٤ ٣٠</p> <p>(والطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٢) ٨١ ع ١٤ ٣٥٧</p> <p>(والطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٩) ٨٧ ع ١٤ ٣٩٤</p> <p>٢ - الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . تقديرها موضوعي . الجدل في شأنه أمام النقض . غير جائز . مثال لتسبيب سليم في أطراح شهادة مرضية قدمت لتبرير تخلف المعارض عن الحضور .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٧) ٢٤ ع ١٤ ٨٩</p> <p>٣ - الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ، وبعدم تعيين الطامن حارما ، وبوجود المحجوزات . من الدفوع الموضوعية.</p>

الفاصلة	الصفحة	
		وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . إثارته أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل .
٨٩	١٤ ٢٤	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٧) ٤ — تقدير القوة التدليلية لتقرير الحيز . موضوعي . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) ٥ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها . موضوعي . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا يقبل .
١٣٣	١٤ ٣٦	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٣)
٦١٤	٢٤ ١٣٨	(والطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٦٧	٢٤ ١٥١	(والطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
٧٨٩	٢٤ ١٧٨	(والطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)
١٣٠٧	٣٤ ٢٩٤	(والطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
١٤٠٠	٣٤ ٣١٥	(والطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨)
		٦ — إثارة الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . حله ذلك ؟ مثال .
١٦٨	١٤ ٤١	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
١٧٢	١٤ ٤٢	(والطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٧ — النعي على الإجراءات أمام محكمة أول درجة . لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . مثال .
١٧٢	١٤ ٤٢	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٨ — عدم دفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني . خلو مدونات الحكم مما ينفي الاختصاص . عدم جواز إثارة هذا لدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٢١٩	١٤ ٥٤	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

الصفحة	المقابلة	
		٩ — إبداء العذر المانع من تتبع جلسات المعارضة . لأول مرة أمام النقض . لا يقبل . ما دام المتهم لم يثره أمام محكمة ثاني درجة التي سمعت الدعوى في حضوره ومكنته من إبداء دفاعه .
٢٤٦	١٤ ٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ١٠ — قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه . بحق . بعدم قبول الاستئناف شكلاً . أثره : حيازة الحكم الابتدائي قوة الأمر المقضى . تعرض محكمة النقض لما يشوبه من عيوب . غير جائز .
٢٤٦	١٤ ٥٩	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) ١١ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقه مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود . لمحكمة الموضوع أن تدبرها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائمتها . لا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفره . النعي بالتصور في هذه الحالة غير مقبول . لا يعدو الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . لا تقبل إثارته أمام النقض .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥) ١٢ — حق محكمة الموضوع في تبين الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة ظروفها وأدلتها . حقها في وزن أقوال الشهود وتقديرها دون معقب . الجدل الموضوعي حول أدلة الدعوى ومدى كفايتها في الإثبات تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض .
٢٦٢	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
٤٧٩	١٤ ١٠٦	(والطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)
٨٨٤	٢٤ ١٧٨	(والطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٢٣٢	٣٤ ٢٧٦	(والطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع. أمام محكمة النقض . في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى .
٣١٩	١٤ ٧٤	(الضمن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
٥٩٦	٢٤ ١٣٣	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٣)
٨٣٠	٢٤ ١٨٨	(والطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٤٨	٢٤ ١٩٢	(والطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
٨٩٢	٢٤ ٢٠٠	(والطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
٩٥٣	٢٤ ٢١٣	(والطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
١٠٠٩	٣٤ ٢٢٣	(والضمن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
١١٢١	٣٤ ٢٥٣	(والطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
١٢٨٦	٣٤ ٢٨٩	(والضمن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
١٣٠٤	٣٤ ٢٩٣	(والضمن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٤ — تحوير المضبوطات مرجع الأمر في شأنه لمحكمة الموضوع . اطمئنانها إلى سلامة إجراءات تحوير متحصلات غسيل معدة المتهم وإلى نتيجة تحليل هذه المتحصلات . إثارة عدم ثبوت أن الآنية التي وضعت فيها متحصلات غسيل المعدة كانت خالية من آثار المواد المخدرة . . منازعة موضوعية لا يجوز التحدى بها أمام النقض .
٣٥٧	١٤ ٨١	(الضمن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٥ — النعي على تصرف النيابة بسؤالها الشاهد في غيبة المتهم والتفتانها عن سؤال آخرين . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن .
٣٦٩	١٤ ٨٢	(الضمن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٢)
		١٦ — النعي بعدم معقولية إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن يباغ العجز حدا لا يتصور معه إقبال أحد على شرائه . جدل موضوعي .
٤٢٣	١٤ ٩٢	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٧ — الطعن بالنقض . هو مناط اتصال المحكمة به . إيداع الأسباب في الميعاد شرط لقبول الطعن . هما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر . وجوب استيفاء هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه .</p> <p>أسباب الطعن . يجب أن تكون واضحة محددة .</p> <p>عدم إشارة الطاعن . في أسباب طعنه . إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير إلا على سبيل الاحتمال . مفاده : أن يكون هذا السبب مشوبا بالإيهام وعدم التحديد . أثر ذلك : عدم قبول سلوكه طريق الطعن بالتزوير يوم نظر طعنه بالنقض بتقديم دليل خارج عن الأسباب السابق تقديمها .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)</p> <p>١٨ — خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم . لا يعيبه . عليه أن يطلب صراحة من المحكمة إثبات ما يهمله بالمحضر .</p> <p>على الخصم . إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم . أن يقدم الدليل على ذلك . وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل الحكم .</p> <p>عدم إدهاء الطاعن أنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر . وخلو أسباب الطعن من الإشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد . سلوك ذلك الإجراء يوم ر الطعن . لا يقبل .</p>
٥١٨	٢٤١١٤	<p>(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣)</p> <p>١٩ — بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه . عدم مراعاة سبعاثمانية الأيام المنصوص عليه</p>

الصفحة	القاعدة	
		في المادة ٣١٢ إجراءات . لا يترتب عليه بطلان الحكم .
٥١٨	ع ١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ٢٠ - كون الطعن بالنقض قد انصب على الحكم الاستثنائي الصادر بعدم جواز المعارضة . تعرض الطاعن للحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى والحكم المستأنف . لا تقبل .
٥١٨	ع ١١٤	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢) ٢١ - الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثانية درجة .
٥٥٢	ع ١٢١	(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٩) ٢٢ - نية القتل . أمر داخلى يتعلق بالإرادة . تقدير توافرها . موضوعى . الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦١٤	ع ١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ٢٣ - التمسك بقيام الدفاع الشرعى . الذى يوجب على المحكمة الرد عليه . يجب أن يكون جدياً وصريحاً . أو أن ترشح الواقعة . كما أثبتتها الحكم لقيامه . النهى على المحكمة عدم تحديثها عن انتفاء حالة الدفاع الشرعى . لا يصح ما دامت لم تر من جانبها بعد تحقيقها الدهوى قيام هذه الحالة .
٦١٤	ع ١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤) ٢٤ - تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . شرط ذلك . مثال لتسبيب سائق فى نفى حالة الدفاع الشرعى .
٦١٤	ع ١٣٨	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٨٥٥	ع ١٩٣	(والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٣٥٠	ع ٣٠٢	(والطعن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
٦١٤	٢٤١٣٨	٢٥ — عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . (الضمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦١٤	٢٤١٣٨	٢٦ — عدم التزام المحكمة بالتحدث . في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال في معايينة . (الضمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦١٤	٢٤١٣٨	٢٧ — عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي (الضمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
٦٣٦	٢٤١٤٣	٢٨ — تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته . (الضمن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠)
١٢٢٢	٣٤٢٧٥	(والضمن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(والضمن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
٦٤٦	٢٤١٤٥	٢٩ — قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للدعي بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . علة ذلك ؟ حيث يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق الطعن . (الضمن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
		٣٠ — مصادرة محكمة الموضوع في اعتقادها أو مجادلتها في تقديرها أمام محكمة النقض . لا يجوز . ما دامت قد بينت

الصفحة	القاعدة	
		واقعة الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر مائغة أقتنع بها وجدانها .
٦٦١	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣١ - تقدير توافر حالة التلبس . تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب . ما دامت تقيمه على أسباب مائغة . كون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس واردا على الدفع بعدم توافرها وببطلان التفتيش . كاف وسائق . المجادلة فيه أمام النقض . لا تقبل .
٧٦٧	٢٤١٥١	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٢ - قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . وإنما بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر التي يأتيها الجاني وتم عما يضره .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٣ - القصد الجاني . وسبق الإصرار . لا تلازم بينهما . توافر القصد الجاني مع انتفاء الإصرار السابق . جائز قانونا . سبق الإصرار . هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاغتيال على النفس .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٤ - استخلاص نية القتل . موضوعي .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٥ - التناقض الذي يعيب الحكم . ما عيته . مثال لتسبيب لا تناقض فيه في خصوص توافر نية القتل مع انتفاء سبق الإصرار .
٦٧٢	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — التزام من قام بالتفتيش حده أو مجاوزته . متعلق بالموضوع لا بالقانون . إقرار المحكمة بأمر الضبط القضائي فيما اتخذ من إجراء . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦٨٢	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٨)
		٣٧ — على الطاعن حتى يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره — أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على عدم إبداء الحكم ملف الدعوى موقعا عليه رقم انقضاء ذلك الميعاد .
٦١٦	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٣٨ — النعى على المحكمة إطراحها أقوال شهود النفى . مجادلة في تقديرها لأدلة الدعوى . لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .
٦٩٦	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
		٣٩ — تحصيل الحكم الواقعة وأقوال شهود الإثبات كما هي قائمة في الأوراق . وإيراده ما قصد إليه في اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار . ينتفى به التناقض .
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)
		٤٠ — الجدل أمام النقض . حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة وتجزئتها والأخذ بما تطعن إليه منها وإطراح ما عداه . لا يجوز .
٧١٤	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٥)

الصفحة	انقائمة	
		٤١ — تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة . كفايته لتبرئة المتهم ورفض الدعوى المدنية . ما دامت المحكمة قد أحاطت بالدعوى من بصر وبصيرة . مجادلتها في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
٧٢٤	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٤٢ — رابطة السببية . إنفراد قاضي الموضوع بتقدير قيامها مادام يقيم قضاءه على أسباب سائغة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
١٣٣٨	٢٤٣٠٠	(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٤/١٢/١٩٧٢)
		٤٣ — مشال لتسبب سائغ في توافر رابطة السببية في قتل خطأ .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٤٤ — إنتهاء المحكمة إلى أن الطاعن هو مرتكب الحادث مطرحة اعتراف شقيقه باورثكابه . مجادلتها في ذلك . لا تجوز .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٤٥ — عدم لزوم أن ترد شهادة انشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها بوجه دقيق . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة . مثال .
		عدم بيان الحكم أى من إشارات الجرار صدم المجنى عليها . لا يعيبه . لأنه ليس من أركان الجريمة .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤٦ — الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية . تقرير المحكمة الاستئنافية ضم قضية بناء على طلب المدافع عن الطاعن . حضوره الجلسات المتعاقبة التى نظرت فيها الدعوى بعد ذلك دون تمسكه به . ثم طلبه حجز الدعوى للحكم . اعتباره متنازلا عن طلبه .
٧٣٤	٢٤١٦٤	(الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
		٤٧ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها . مثال لما لا يحتاج من المحكمة إلى رد . (الطن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧٣٤	٢٤١٦٤	
		* ٤٨ — صدور الحكم باسم الأمة . فى ظل دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتبارا من ١١ سبتمبر ١٩٧١ . الذى ينص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب . لا ينال من مقومات وجود الحكم قانونا . (الطن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٢)
٧٤٥	٢٤١٦٥	
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(والطن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(والطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٧٢)
١٢٩٧	٣٤٢٩١	(والطن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٦/١١/١٩٧٢)
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(والطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٢)
		٤٩ — الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد فى الإذن الصادر به من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم

(*) راجع الحكم الصادر من الهيئتين العامين مجتمعين بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١ والمفتور
بعد العدد الثالث .

الصفحة	القاعدة	
		جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . حلة ذلك ؟ إقتضاء تلك الدفوع لتحقيق موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥٠ - عدم إثارة شيء من جدية التحريات بجلسة المحاكمة . عدم جواز إثارته لدى محكمة النقض . جدل موضوعي .
٧٥٩	٢٤١٦٩	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥١ - لا عبرة بالخطأ المأدى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه . الخطأ في اسم المتهم في محاضر جلسات محكمة أول درجة من سهو من كاتب الجلسة لا يمس سلامة الحكم . عدم إثارة الطاعن أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة الدرجة الثانية بعد أن سلم بوقوع الخطأ المأدى . لا يقبل منه النعي بالبطلان على تلك الإجراءات لأول مرة أمام النقض .
٧٧٤	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		٥٢ - النعي بأن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها . استنادا إلى تحشير الرد على الدفع في مسودة الحكم لا يقبل مادامت نسخة الحكم الأصلية ورد بها الدفع والرد عليه . حلة ذلك ؟ المسودة ورقة لتحضير الحكم للمحكمة كاملة الحرية في أن تجري فيها ما يترامى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .
٨٠٢	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨)
		٥٣ - القول باستمرار المرض حتى يوم التقرير بالاستئناف . دفاع موضوعي . مثول الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وإمساكه

الصفحة	القائمة	
		عن إبداء هذا الدفاع أو تقديم الشهادة المرضية الدالة على قيامه . إثارته من بعد لأول مرة أمام التقض . لا تقبل .
٨٢١	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٤ — وجوب تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى . عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها . المادة ٤٦ إجراءات .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٥ — ندب مأمور الضبط القضائي أنثى لتفتيش أخرى . عدم استلزام القانون حلفها اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماها بيمين .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
		٥٦ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . المجادلة في ذلك أمام التقض . لا تجوز .
٨٢٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)
١٠٨٠	٣٤٢٤٢	(والطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
١٣٦٧	٣٤٣٠٨	(والطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)
١٤٥١	٣٤٣٢٥	(والطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٥٧ — عدم الدفع بأن إقرار المتهم الثانية كان وليد إكراه أو التقدم بأي طلب في هذا الصدد . عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . عدم جواز النعي بذلك الدفاع الموضوعي . لأول مرة أمام محكمة التقض .
٨٦١	٢٤١٩٤	(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥٨ - مثول المتهم أو حضوره أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه . قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول دون إبدائه أمام محكمة النقض . هل ذلك ؟ احتياج الدفاع لتحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .
٨٧٩	٢٤١٩٧	(الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٥٩ - النفي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاع لم يتمسك به . غير جائز .
٩٠٦	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٥)
٩٤٠	٢٤٢١٠	(والطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩)
١٢٢٤	٢٤٢٧٥	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٦٠ - عدم جواز إثارة الدفع ببطلان لإجراءات الضبط . لأول مرة أمام النقض .
٩٦٥	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦)
		٦١ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الإدانة منها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٩٧٩	٢٤٢١٨	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٦٢ - التحدى بما نص عليه دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٤١ منه من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لإجراء القبض والتفتيش لا محل له إذا كان الحكم قد انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش طبقا للمادة ٣٤ إجراءات .
٩٧٩	٢٤٢١٨	هل ذلك ؟ (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦٣ - تعريف القذف المستوجب للعقاب . حق قاضى الموضوع فى استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار صرامى عباراتها لإزالة صحيح حكم القانون . مثال لقذف قاض بالاشتغال بالتجارة .
		النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لأن القانون لا يؤتم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة - وإن كان ذلك يشكل مخالفة مهنية تستوجب مؤاخذة تأديبية - غير صحيح فى القانون .
٩٩٥	ع ٢٢١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٦٤ - النعى على الحكم بالتناقض فيما أورد من أن الطاعن الأول هو الأصيل فى الدعوى المدنية وأملى محاميه الطاعن الثانى المعلومات المتضمنة عبارات القذف وعودته للقول بأن الموكل لا يكتب المذكرات لمحاميه إنما يعمده بالمعلومات . مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذى زود الطاعن الثانى بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف .
٩٩٥	ع ٢٢١	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٨)
		٦٥ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا تعييه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
١٠١٥	ع ٢٢٥	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٦٦ - اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم . لا يؤثر فى صلاحيته . أساس ذلك : حق محكمة الموضوع فى الاعتماد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .

الصفحة	القاعدة	
١٠١٥	٣٤٢٢٥	<p>عدم إيراد الحكم تلك التفصيلات يفيد إطراحه إياها .</p> <p>(الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)</p> <p>٦٧ — إدعاء الطامن . لأول مرة أمام النقض . بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة . لا يقبل .</p>
١٠٢٩	٣٤٢٢٨	<p>(الطن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)</p> <p>٦٨ — المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس . هذا المعنى يلائس الفعل المأدى إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة أو استعمال الشخص . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائما ومستمدا من أوراق الدعوى . الجدل في ذلك موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . مثال .</p>
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	<p>(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)</p> <p>٦٩ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها . عدم تمسك الطامن أمام المحكمة بحقه في الإعفاء إعمالا للسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . ليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .</p>
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	<p>(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)</p> <p>٧٠ — النعي بتعويل الحكم على أقوال شاهد مع افتقارها إلى دليل يدعمها . جدل في تقدير الدليل تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .</p>
١٠٥٢	٣٤٢٣٥	<p>(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)</p>

الصفحة	القائمة	
		٧١ — الدفع ببطلان الضبط والتفتيش . دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام البطلان . علة ذلك .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)
		٧٢ — النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير جائز .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)
		٧٣ — استغناء المحكمة عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، لا يحول دون اعتمادها على أقوالهم في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال كانت مطروحة بالجلسة .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)
		٧٤ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم إجرائها من التحقيقات إلا ما ترى من جانبها لزوما لإجرائه .
		النعي عليها عدم سماع الشهود . في غير محله . ما دام الطاعن قد عد نازلا عن سماعتهم بعدم تمسكه بذلك أمام درجتي التقاضي .
١١٠٥	٣٤٢٤٩	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٠)
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(والطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
١٢٤٠	٣٤٢٧٧	(والطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(والطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(والطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥)
		٧٥ — منعي النيابة على حكم البراءة بعدم رده الواقعة إلى وصف قانوني معين لا جدوى منه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .
١١٢٥	٣٤٢٥٤	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٧٦ — جريمة إقامة مبان على أرض مقسمة قبل الموافقة على التقسيم. المادة ٢٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤٠. المعاقبة على ذلك بغرامة من مائة إلى ألف قرش طبقا للمادة ٢٠ من القانون. الفقرة الثانية منها تنص على إصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة المواد ٢، ٣، ٤، ٦، ١٢، ١٣ بغير أن تنص على إزالة التقسيم ذاته. قضاء الحكم بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن تهمة إنشاء تقسيم قبل موافقة التنظيم وبيع أرض مقسمة قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم طبقا للمادة ٣٢ عقوبات وإزالة البناء المقام بالمخالفة لأحكام قانوني التقسيم والمباني. صحيح في القانون. النعي على الحكم بإغفاله القضاء بإزالة التقسيم في غير محله.
١١٤٧	٣٤٢٦٠	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢) — — —
		٧٧ — وجوب إعلان المعارض بجلسة المعارضة لشخصه أو في محل إقامته.
		معارضة وكيل الطامن في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئناف وتحديد جلسة لنظر المعارضة لم يحضرها الطامن. توالى التأجيلات لإعلانه حتى الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي حضر فيها محامى الطامن ليطعن بالتزوير على ورقة إعلان الطامن لهذه الجلسة ومنها تبين توجه المحضر إلى محل إقامته وإعلانه بالحضور لتلك الجلسة مخاطبا والدته التى رفضت تسلم الإعلان وإعلانه مع شيخ الناحية الواقع موطنه في دائرته وتوجيه كتاب مسجل للطامن يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان. صحة الإعلان وفقا لنص المادتين ١٠، ١١ مرافعات. النعي بالبطلان والإخلال بحق الدفاع. غير مديد.
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢) — — —

الصفحة	القاعدة	
		٧٨ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع المعارض إلا إذا كان تخلفه من الحضور بالجلسة بغير عذر . قيام عذر قهري حال دون حضوره جلسة الحكم في المعارضة يجعل الحكم غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع . محل نظر العذر القهري عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . خلو الأوراق من الشهادة الطبية الممنوعة عنها بتقرير أسباب الطعن . النهي لأجل له .
١١٦٣	٣٤٢٦٤	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		٧٩ - جريمة الإهانة . يكفي لتوافرها أن تحمل العبارات المستعملة معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الخط من الكرامة . دون اشتراط أن تشمل العبارات سباً أو قذفاً أو إسناداً لمعنى . المادة ١٣٣ عقوبات .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٨٠ - تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة . مرجع الأمر فيه إلى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع بالرقابة لمحكمة النقض عليه . مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني للواقعة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)
		٨١ - القصد الجنائي في جريمة الإهانة . يكفي لتوافره تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها . بغض النظر عن الباعث على توجيهها .
		تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي غير لازم . مادام قد ثبت للمحكمة صيرورة الألفاظ الميينة .
١١٩٤	٣٤٢٧٠	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
١١٩٤	٣٤٢٧٠	<p>٨٢ - توافر صفة الموظف العام أو من في حكمه - في المجنى عليه - وتحقق الإهانة في أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها. تستقل بالفصل فيه محكمة الموضوع . مادام استدلالها سلما مستندا إلى ماله أصل صحيح في الأوراق . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)</p>
١١٩٤	٣٤٢٧٠	<p>٨٣ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . لا يعيبه . طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة . ومادام الطامن لا يدعى أن الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضي المدة . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)</p>
١١٩٤	٣٤٢٧٠	<p>٨٤ - إعتبار المدعى المدني تاركا دعواه بسبب تخلفه عن الحضور . يشترط فيه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة . المادة ٢٦١ إجراءات . عدم جواز التمسك . لأول مرة أمام النقض . باعتبار المدعى المدني تاركا دعواه . حلة ذلك ؟ أنه يقتضى تحقيرا موضوعيا . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٣)</p>
١٢٠١	٣٤٢٧١	<p>٨٥ - دفاع الطامن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى . التفات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للمادة ١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه مادام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٨٦ — حرية محكمة الموضوع في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في الإثبات . لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفاع بأن الاعتراف كان وليد إكراه .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٨٧ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه متى اطمأنت إلى صحته .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٨٨ — الطعن بعدم قيام النيابة العامة بإحالة المتهم المقال بأن الاعتراف المعزول إليه وليد إكراه إلى الكشف الطبي . غير مديد . صلة ذلك ؟ أنه تعيب لتحقيق النيابة بالنقص دون ما تمسك بطلب استكمال .
١٢٠١	٣٤٢٧١	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٨٩ — ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . إطراح الحكم دفاع الطاعن بأن إحرازه السلاح الناري كان صدورها لأمر رئيسه صحيح في القانون .
١٢١٦	٣٤٢٧٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٧٢)
		٩٠ — محكمة الموضوع . حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر المينة بأمر الإحالة لا ينحول الطاعن إثارة دعوى بطلان

الصفحة	القائمة	
		الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . صلة ذلك ؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩١ - الطلب الذي تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع بمع المحكمة ويصر عليه مقدمه . تعيب الدفاع لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون التمسك بطلب استكمال . ليس له النعي بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيق المحكمة ما أناره . مثال في مواد مخدرة .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٢ - لا أثر يرب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وكذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . في ذلك الرد على ما يشير الطاعن من أن وزن العينة التي أخذت من المخدر المضبوط يختلف عن وزن تلك التي أرسلت للتحليل .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٣ - النعي بعدم شمول التحليل لجميع كمية الحشيش المضبوطة منازعة موضوعية في كنه المواد المضبوطة . ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن إحرازه كمية الحشيش التي أرسلت للتحليل . قيام مسئولته الجنائية في إحراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها أو أكثر .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٤ - محضر التسليم واجب احترامه بوصفه عملاً رسمياً خاصاً بتنفيذ الأوامر . التسليم الحاصل بمقتضاه ينقل الحيازة

الصفحة	القاعدة	
		تقلا فعليا . تعرض الطاعن في أرض سلمت للمجنى عليه بمقتضى محضر تسليم رسمي واستيلائه على الزراعة القائمة على الأرض التي كانت في حيازة المجنى عليه الفعلية يوفر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .
١٢٦٥	٣٤٢٧٨	(الطن رقم ٩٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		٩٥ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ، ومواصلته المرافعة دون الإصرار على طلب سماعهم ، يفيد تنازله الضمني عن سماعهم .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٩٦ - جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققها متى كان المال مسلما إلى الموظف العام أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من هذا القانون بسبب وظيفته وبأن يضيفه إلى ماله وتجه نيته إلى اعتباره مملوكا له . مثال لتسبيب مائع .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٩٧ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التزوير التي دين بها . ما دام الحكم قد دانه بجناية الاختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها وأقع عليه العقوبة المقررة لأشدها - وهي الاختلاس - تقاذا لحكم المادة ٣٢ عقوبات .
١٢٦٥	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠)
		٩٨ - يكفي أن تستخلص المحكمة سبق اتفاق الطاعنين على خدع المجنى عليه من ظروف الدعوى وملايساتها ما دام في وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه . لها أن تستخلص الحقائق

الصفحة	القاعدة	
		القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . النعي في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب من محكمة النقض .
١٢٨٦	٣٤٢٨٩	(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		٩٩ - ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . ثبوت طلب النيابة بورقة الحكم عدم قبول المعارضة بالجلسة . لا يجوز للطاعن أن يجعد هذا الذي أثبتته المحكمة إلا بالطعن بالتروير .
١٢٩٣	٣٤٢٩٠	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦)
		١٠٠ - حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم يبدئه بجلسة المعارضة . خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلان ذلك الاجراء لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٣٠٤	٣٤٢٩٣	(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)
		١٠١ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنابة إحراز مخدر ضد مجهول وتأشير في الوقت نفسه بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات . تأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي . فضلاً عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنابات لا يعدو أن يكون اقتراحاً خاضعاً لتقدير رئيس النيابة المختص وحده . المادة ٢٠٩ إجراءات . من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به . النعي

الصفحة	القاعدة	
		على الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا محل له . إذ أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن . عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أورده عليه . لا يعيبه . ما دام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠٢ — استغناء دفاع الطاعن عن سماع شاهد الإثبات وتلاوة أقواله . لا يحول دون اعتماد الحكم على هذه الأقوال . ليس للطاعن النعي على المحكمة عدم مناقشة الشاهد أو مواجهته بدفاعه .
١٣٠٧	٣٤٢٩٤	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠٣ — كفاية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة ما دام أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله .
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(الطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠٤ — لا يقدح في سلامة حكم البراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أى عيب وتكفى وحدها لحمله . مثال .
١٣١٣	٣٤٢٩٥	(الطن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣)
		١٠٥ — الفصل في صحة توقيع المتهم على محضر تأجيل البيع ، وفي مكان تحرير محضر التبديد . موضوعي لا إشراف المحكمة للنقض عليه .
١٣٣٤	٣٤٢٩٩	(الطن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠٦ - شرط إعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه لتخلفه عن الحضور . أن يكون قد أعلن لشخصه . المادة ٢٦١ إجراءات .</p> <p>لا محل للنهى على الحكم مدم إجابة الطاعن إلى طلبه إعتبار المدعى المدنى تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور . ما دام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدنى قد أعلن لشخصه وإنما يستند إلى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالإمتناع .</p> <p>لا جناح على المحكمة إذ التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .</p>
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	<p>(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p>
		<p>١٠٧ - أوجه الطعن . لا يقبل منها إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن .</p> <p>لا يقبل من الطاعن (المحكوم عليه) ما ينعاه على المحكمة من عدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية . لعدم اتصاله بشخصه وانعدام مصلحته فيه .</p>
١٣٣٨	٣٤٣٠٠	<p>(الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٤)</p>
		<p>١٠٨ - لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه . حلة ذلك ؟ تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود للصفة فيه .</p>
١١٦٧	٣٤٣٠٨	<p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١)</p>
		<p>١٠٩ - الضرب بقبضة اليد على العين . إمكان حدوثه ممن يقف أمام المجنى عليه أو إلى جواره . سلطة محكمة الموضوع في استخلاص ذلك دون حاجة إلى الاستعانة بنخبير .</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز النعى على المحكمة عدم إجراءاتها تحقيق لم يطلب منها أو عدم الرد على دفاع ظاهر الفساد .
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(الظن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ١١٠ - حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . عدم جواز مجادلتها في ذلك .
١٤٠٠	٣٤٣١٥	(الظن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) ١١١ - تحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى وظيفته وصفته لتوريده لحساب الحكومة ولو كان في إجازة مرضية . المادة ١١٢/٢ عقوبات . النعى على الحكم بتجريد الطاعن من صفته كمأمور تحصيل لكونه في إجازة مرضية في اليوم الذي حصل فيه المبلغ المختلس غير سديد .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الظن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) ١١٢ - قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١١/٢ - عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لاجدوى من النعى بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق مادامت العقوبة المقررة بها مقررة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة الطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . حلتها : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة . أعمال المحكمة حقها الاختيارى في استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات هو تقدير للعقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الظن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١٣ — تقديم العقد المطعون عليه بالتزوير في حافظة للطامن بين مرفقاتها. اعتباره معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وليس مودعا في حزم مغلق لم يفض .
١٤٣١	٣٤٣٢٢	(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) -- --
		١١٤ — الباحث . لا تأثير له على المسؤولية الجنائية في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد .
		القصد الجنائي في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب . القول بالوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه إلى البنك . لا جدوى منه . مادام الثابت أنه لم يكن للشيك رصيد قائم ولم يسترده الساحب من المستفيد .
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(الطن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) -- --
		١١٥ — حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أوقريته يرتاح إليها . مالم يفيد القانون بدليل معين .
		جرائم التزوير . لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .
		الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
		الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إنارته أمام محكمة النقض .
١٤٦٧	٣٤٣٢٩	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) -- --
		١١٦ — خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . فأصيل ذلك .

القاعدة

الصفة

الذين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .

النص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب يفصح عن أن هذا الصدور في ذاته أمر مفترض بقوة الدستور نفسه ولا يتطلب أى عمل إيجابى من أحد، ولا يعتبر من بيانات الحكم طبقاً للمادتين ١٧٨ مرافعات ، ٣١٠ إجراءات .

إيراد اسم الأمة أو الشعب بورقة الحكم ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفترض وليس منشأ له .

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ... ١ ... ٣٤ ... ٥١
هيئة عامة

راجع أيضاً : إتلاف .

(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٢ :)

وإثبات .

(القاعدتان رقم ٨٧ ، ١١٥ ، ١١٥ بالصحيفتين رقمي ٥٢٦٠٢٩ :)

واشتراك .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٦٧٢ :)

وتفتيش .

(القاعدتان رقم ٢٠٩ ، ٢٢٢ بالصحيفتين رقمي ٨١ ، ٩٣٦ :)

القاعدة الصفحة

وحكم .

(القاعدة رقم ٢٠١ بالصيغة رقم ٨٩٨)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٢٠٨ بالصيغة رقم ٩٣٣)

الحكم فى الطعن :

١ - الخطأ القانونى الذى يحجب المحكمة عن التعرض لموضوع الدعوى والبيت برأيا فى الأدلة المطروحة عليها يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢) ٢ ٨١٤
(والطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ٢٠ ٧٢١٤
(والطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٩٦ ٤٤٠١

٢ - عتوبة جريمة تخريض الحدث على إحدى حالات التشرد . الحبس مدة لا تقل عن سنة .

قضاء الحكم المظنون فيه . بناء على استئناف المتهم وحده .
بتعديل الحكم استئناف القاضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل
أن عقوبة الغرامة . طعن النيابة العامة فى الحكم الاستئنافى
بصريق النقض . أثره : نقض الحكم وتأيد الحكم المستأنف .
رغم نزوله عن الحد المقرر للجريمة التى دان المتهم بها . هل ذلك ؟
هدم إضارة الطاعن بطعنه .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٠ ٢٥١٤

٣ - ملطمة محكمة النقض . فى وقف تنفيذ العقوبة .
المادتان ٥٥ و ١/٥٦ عقوبات .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٠ ٢٥١٤

القاعدة

الصفحة

٤ — العقوبة المقررة لجريمة تالقي المراهنات خفية على مباح الخيل هي الحبس الذي لا يقل عن سنة ولا يتجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه والمصادرة . المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ .

تعديل الحكم المظنون فيه للحكم المستأنف في العقوبة المقضى بها والاكتفاء بتوقيع غرامة دون الحد الأدنى ودون الحبس الوجوبي . خطأ في تطبيق القانون . وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم المستأنف الذي صادف صحيح القانون ما دام التصحيح لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت إسناد التهمة . المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٣ ١٤ ٤٥

٥ — جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . ارتباطها بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض في تطبيقها لمصلحة المتهم عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذا تعلق الأمر بخالفة القانون .

(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٤٨ ١٤ ١٩٧

٦ — سقوط الطعن بالنقض . إذا لم يتقدم الطاعن — المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية — للتنفيذ قبل يوم الجلسة . المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الصفحة	القائمة	
		السفر خارج البلاد في مأمورية . ليس عذرا قهريا يحول بين الطاعن وبين تقديمه للتنفيذ .
٢٥٩	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
٣٩٤	١٤ ٨٧	(والطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
		٧ — دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وليست في حوزته — دفاع جوهرى في جريمة المادة ١١٢ عقوبات لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها القانونى .
		تعويل الحكم على أقوال شاهد إثبات شابها التجهيل ولم تكن قاطعة الدلالة على علاقة الطاعن الوظيفية بالمضبوطات . لا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن .
		وجوب تحقيق هذا الدفاع . إغفاله . قصور يوجب النقض والإحالة بالنسبة للطاعن ومن أتهم معه ولم يقدم أسبابا اطعنه لاتصال وجه الطعن به ولتتهم بالاشتراك في جريمته لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٢٨٦	١٤ ٦٧	(اللمز رقم ٥٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
		٨ — رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية . عدم اشتراط بقاء التلازم بينهما . على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية الفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى المدنى . المادة ٣٠٩ إجراءات . إغفاله الفصل فيها . للمدعى المدنى الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته . المادة ١٩٣ مرافعات جديد . عدم التزام الحكم الاستثنائى المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . حجب هذا الخطأ المحكمة من فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
٣٠٨	١٤ ٧١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — ساطة محكمة النقض . في نقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا تبين من مدوناته أنه بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله . المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إمتداد أثر النقض إلى المتهم الآخر في الواقعة . ولو لم يطمع في الحكم بطريق النقض . إذا اتصل سبب النقض به .
٣١٢	١٤ ٧٢	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٦) ١٠ — تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والقرارات المنشدة له — ولو كانت لسبب واحد . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه .
٣٤٩	١٤ ٨٠	(الطن رقم ١٣٧٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٩) ١١ — متى يتعين أن يكون مع "النقض الإحالة .
٣٤٩	١٤ ٨٠	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٧) ١٢ — كشف العائنة الذي يحرق للأغفاء من الخدمة العسكرية — ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختم بخاتم الجمهورية . يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة . خطأ في تطبيق القانون . حجب المحكمة عن شخص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .
٤٤٠	١٤ ٩٦	(الطن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		١٣ - محكمة النقض . هي التي تعين من الذي يتعدى إليه أثر النقض من المحكوم عليهم الذين يتصل بهم وجه الطعن ولم يطعنوا في الحكم بالنقض . عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٦٨	١٢٤ع٢	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٤ - خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض إلى غير الطاعن . مفاده : اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده . قضاء محكمة الإعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لبقاء الفصل فيها . صحيح .
٥٦٨	١٢٤ع٢	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٦)
		١٥ - قصر الحكم بحته على الاختصاص . دون التعرض لموضوع الواقعة . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٦٠٣	١٣٥ع٢	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١٦ - اتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم . وجوب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين . الذين لم يطعنوا في الحكم بطريق النقض . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٠٦	١٣٦ع٢	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١٧ - حجب الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .
٦١١	١٣٧ع٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤)
		١٨ - سماح المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعاً مع أخذها في حكمها بقول أحدهم كشاهد ضد اثنين منهم . إخلال بحق الدفاع يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب النقض والإحالة

الصفحة	القاعدة	
-	-	بالنسبة للطاعنين من قدم منهم أصابا ومن لم يقدم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .
٧٦٥	٢٤٧٠	(الظمن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		١٩ - صدور الحكم الابتدائي باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل في الدعوى . عدم الاعتداد به كدرجة أولى للتقاضى . ولو كان قد فصل في موضوع الدعوى .
		وتصحيح محكمة ثانى درجة هذا البطلان عملا بالمادة ١٩/٤ إجراءات . غير جائز . لما فيه من تفويت لإحدى درجتى التقاضى . وجوب أن يكون النقض . فى هذه الحالة . مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائى وإعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى .
٩١٤	٢٤٢٠٥	(الظمن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢٠ - السرقات التى ترتكب فى إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات . المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠
		القضاء ابتدائيا بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل ستة أشهر عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣١٦ مكررا ثالثا عقوبات . نزول المحكمة الاستئنافية بالعقوبة إلى الحبس ثلاثة أشهر رغم استنادها إلى أسباب الحكم المستأنف ذاتها . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه .
١٠٢٢	٣٤٢٢٦	(الظمن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٢١ - عدم جواز إضرار المتهم بناء على الظمن المرفوع منه . كون المتهم وحده هو المستأنف . وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة أول درجة .
١٠٢٢	٣٤٢٢٦	(الظمن رقم ٨١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — جريمة المسادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للغير . بجانب الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
		كون خطأ الحكم في التكييف القانوني الواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
١٠٣٢	٣٢٢٩ خ ٣	(الممن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٩)
		٢٣ — جريمة التدبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص . عقوبتها الحبس . المسادة ٣/٢٤٤ عقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
		إنتهاء الحكم إلى إدانة المتهم لتسببه خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ومعاقبته بالغرامة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه .
١٠٧٠	٣٢٣٩ ع ٣	(الممن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٦)
		٢٤ — توقيع العقوبة في حدود نص القانون المنطبق على الواقعة . من اختصاص محكمة الموضوع . نقض حكم صادر بالبراءة يوجب أن يكون مقرونا بالإحالة .
١٠٨٣	٣٢٤٣ ع ٣	(الممن رقم ٩١٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣)
		٢٥ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي بحقيقة الواقع لا بما يرد في المتطوق . وجوب حضور المتهم بنفسه في اللجنة المأقبة عليها بالحس ولو كان جوازا . عدم حضور المتهم جميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضور وكيل عنه

الصفحة	القائمة	
		<p>بالجلسة الأخيرة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . الحكم في حقيقته غيبي وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري . المعارضة في هذا الحكم لا يفتح بابها ولا يبدأ ميعادها إلا من تاريخ إعلان المتهم به .</p> <p>عدم إعلان المطعون ضده بهذا الحكم مقتضاه أن باب المعارضة مازال مفتوحا . الطعن في هذا الحكم بالنقض غير جائز . المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١١٥٦	٣٤٢٦٢	<p>(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٥)</p> <p>٢٦ - الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحا وكتابة . جواز أن يستفاد إستنتاجا من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة موضوع الدعوى تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة إليه ثم إقامة النيابة الدعوى على متهم آخر غير الطاعن . انطواء هذا التصرف على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وإدائته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن .</p>
١٢٠٧	٣٤٢٧٢	<p>(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)</p> <p>٢٧ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات .</p> <p>إقامة الدعوى على المتهم لإدارته محلا عاما سبق غلقه . وثبوت أن المحل العام واحد في الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفي الجلسة</p>

الصفحة	القاعدة	
		ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة في كل منهما خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
١٤٠٦	٣٤٣١٦	(الطن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) - -
		٢٨ - سقوط الطعن بالنقض . إذا كان الطاعن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة .
		المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٤١٠	٣٤٣١٧	(الطن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨) - -
		٢٩ - مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المسدة في مواد الجنع . من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وتاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أي إجراء قاطع لها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .
		الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضي بمضي المدة المقررة في القانون المدني .
١٤٤٦	٣٤٣٢٤	(الطن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) - -
		٣٠ - متى يتعين على محكمة النقض . في حالة الطعن للمرة الثانية . أن تحكم في الدعوى دون تحديد جلسة لنظر الموضوع .
		مثال في جريمة جلب .
		ملطة محكمة النقض في أعمال المادة ١٧ عقوبات .
١٤٥٤	٣٤٣٢٦	(الطن رقم ١٠٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) - -
		راجع أيضا : مشغولات ذهبية .
		(القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ١٩٠)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة رقم ١١٧)

نقل

راجع : قرارات وزارية .

(القاعدة رقم ٦٠ بالصيغة رقم ٢٥٠)

نيابة عامة

التحقيق بمعرفة :

١ - أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا . الذي لم يسبقه تحقيق قضائي . غير ملزم لها . لها حق الرجوع فيه نظرا لطبيعته الإدارية .

الأمر الصادر من النيابة بالأوجه لإقامة الدعوى بعد إجراءات تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى . المواد ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ ، إجراءات .

قوام الدليل الجديد : أن يلقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالأوجه لإقامتها . مثال .

(المذكرة رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٥) ٦٣ ع ١٤ ٢٦٢

٢ - التفتيش من أعمال التحقيق الواجبة إثباتها بالكتابة . المادة ٥٥٨ إجراءات دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه تنعقد على الجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . قضاء المحكمة بالبراءة تأميسا على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى لا يكفي لحمل قضائها . عليها إن استرابت أن تجري تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر وإلا كان حكمها معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

(المذكرة رقم ١١٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) ٩٥ ع ١٤ ٤٣٦

الصفحة	القاعدة	
٦٥٢	٢٤١٤٧	٣ — للدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الإحالة في الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ شكوى إداريا مادامت قد أصدرته بعد تحقيق قضائي بأمرته بمقتضى سلطتها المخولة لها في القانون . المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات . (الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)
٨٨٤	٢٤١٩٨	٤ — جواز نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر عند الضرورة . المادة ١٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . كفاية حصول النذب في أوراق الدعوى . توقيع وكيل النيابة مصدر الإذن باعتباره منتدبا لذلك من رئيس النيابة كاف لاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره قانونا . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
١٢٠٧	٢٤٢٧٢	٥ — الأمر بعدم وجود وجه . وجوب أن يكون صريحا وكتابة . جواز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء يترتب عليه حتما بطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر . ارتكاب شخص واحد للجريمة موضوع الدعوى تناول تحقيق النيابة فيها الطاعن واستجوابه وتوجيه التهمة اليه ثم اقامت النيابة الدعوى على متهم آخر غير الطاعن . انطواء هذا التصرف على أمر ضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهما في الدعوى . القضاء مع ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن وإدانته . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه . وجوب نقض الحكم والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية قبل الطاعن . (الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)

٦ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنابة إحراز مخدر ضد مجهول وتأشير في الوقت نفسه بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشقومة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات. فأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن مصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي. فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنائيات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده. المادة ٢٠٩ اجرامات. من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به. النتي على الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها. لا محل له. إذ أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن.

عدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أورده عليه. لا يعيبه. مادام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره.

(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) ١٣٠٧٣٤٢٩٤

راجع أيضا : تفتيش

(القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحفة رقم ٩٣٦)

القبود التي ترد على حقها في تحريك الدعوى الجنائية :

إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها خلافا للمادة ٦٣ إجراءات. اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة معدوم. إن تعرضت للموضوع كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر. المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض لموضوع الدعوى. يتعين أن يقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود فيها. الأمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بالواقعة.

الصفحة	القاعدة	
		<p>خلو الحكم المطعون فيه من الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق القانوني رغم اثباته دفع المتهم به ، هو خلو للحكم من الأسباب التي بني عليها قضاءه بما يبطله لمخالفته المادة ٣١٠ اجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣) ٨٥ ع ١٤ ٣٨٤</p> <p>راجع أيضا : عمل</p> <p>(القاعدة رقم ٤٥ بالصيغة رقم ١٨٦)</p> <p>حقها في الطعن في الأحكام :</p> <p>١ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي ولو كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده . ما دام الحكم الاستثنائي قد ألقي حكم محكمة أول درجة أو عدله . حلة ذلك ؟ شرط ذلك : عدم تسويء مركز المتهم . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠) ١٠ ع ١٤ ٣٥</p> <p>٢ - عدم طعن النيابة العامة بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة يمنعها من الطعن بالنقض . حلة ذلك ؟ النقض طريق استئنافي للطعن في الأحكام لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون . ليس لتحصن الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٦) ١٩ ع ١٤ ٦٩</p> <p>٣ - للنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه من المتهمين . شرط ذلك : ألا ينبنى على طعننا في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة تسويء مركز المتهم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٨) ٥٨ ع ١٤ ٢٤٢</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم تقييد الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا إذا نص في التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى .
		استئناف النيابة لا يتخصص بسببه . قلله الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة أطرافها جميعا إلى محكمة ثانى درجة . عدم تقييد هذه المحكمة بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديده في الجلسة من الطلبات .
٣١٦	٧٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٦)
		٥ - تقييد النيابة العامة بقيد المصلحة في الطعن .
		لا يقبل طعننا إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن . حلة ذلك ؟ المصلحة أساس الدعوى .
		نعم النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة - لسلح واحد موضوع جريمتى سلاح - في حق كل منهم . لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .
٨٧٣	١٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)
		٦ - ميعاد الاستئناف . عشرة أيام من تاريخ الحكم .
		المادة ٤٠٦ إجراءات . حق الطعن بالاستئناف خلال ثلاثين يوما . مقصور على النائب العام والمحامي العام في دائرة اختصاصه . دون غيرهما من أعضاء النيابة العامة . تقرير وكيل النيابة بالاستئناف خلال الأجل الأخير بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص . أثره : تمام الاستئناف بعد الميعاد .
٠٩٤	٢٤٦ ع ٣	(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠)

٧ - القضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا وبقبول استئناف المتهم شكلا . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة المقررة بها عليه ابتدائيا لما فيه من إضرار المتهم ببناء على طعنه . بجانب الحكم هذا النظر مخالف للقانون . وجوب نقضه وتصحيحه .
(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) ٣٤٦٢ ١٠٩٤

٨ - تقرير الأسباب . وجوب توقيعه ممن صدر عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنه . إغفال . التوقيع جزاؤه البطلان . أساس ذلك ؟

الطعن المرفوع من النيابة . وجوب توقيع أسبابه من رئيس نيابة على الأقل .

تقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديمه أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .

أثر عدم قبول الطعن شكلا . انغلاق سبيل التصدي لما شاب الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١) ٣٤٣٠٦ ١٣٦٠

راجع : وصف التهمة .

(القاعدة رقم ٢٥٩ بالصيغة رقم ١١٤٣)

(هـ)

هتك عرض

١ - المادة ٢/٢٦٩ عقوبات . تغليظها العقوبة إذا وقعت جريمة هتك العرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢/٢٦٧ . الخادم بالأجرة الذي يقارف الجريمة على من يتولى مخدومه تربيته أو ملاحظته . استحقاقه العقوبة المغلظة .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩) ٢٤١٩ ٨٣٥

الصفحة	القائمة
٨٣٥	٢٤١٩٠
٢ — الفراش بالمدرسة التي يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه . اعتباره خادما بالأجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته . وأعمال الظرف المشدد في حقه عملا بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات صحيح في القانون . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩)	

(و)

وصف التهمة . وضع يد . وقف التنفيذ . وكالة

وصف التهمة

٢٠	١٤	٦	١ — مثال لتغيير في تهمة نصب مما يقتضي لفت نظر الدفاع . (الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
			٢ — عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . شرطه ؟
٢٠	١٤	٦	(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٣)
١١٧	١٤	٣٢	(والطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٦)
٤٧٩	١٤	١٠٦	(والطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧)
١١٢٩	٢٤	٢٥٥	(والطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
			٣ — التزام المحكمة الاستئنافية في تحييص الواقعة وإسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد بشرط عدم الإساءة لمركز المتهم المستأنف وحده — بمراعاة ضمانات المادة ٣٠٨ إجراءات . من وجوب تضييع المتهم إلى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب . عدم تضييع المتهم إلى تغيير وصف التهمة من تهمة النصب التي طاقته عنها محكمة أول درجة إلى السرقة . إخلال بحق الدفاع يعيب الحكم . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٤)
٧١١	٢٤	١٥٩	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله إلى الوصف القانوني السليم . تعديل وصف التهمة من عاهة مستديمة إلى ضرب زادت مدة علاجه على عشرين يوماً . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل . لا إخلال فيه بحق الدفاع لأن التعديل لم يتضمن إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر أخرى تختلف عن الأولى إنما اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .</p>
٧٥٢	١٦٧ ع ٣	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		<p>٥ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملاً بالمادة ٣٠٨ إجراءات - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا شاب البطلان حكمها للإخلال بحق الدفاع .</p>
٧٦٨	١٧١ ع ٢	الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١)
		<p>٦ - إثبات الحكم لضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن . لا مصلحة له فيما يشبه من دخول مشتق الأنفيتامين المضبوط معه في عداد المواد المخدرة المحظورة حيازتها أو إحرازها قانوناً ما دام لم يكن لإحرازه أثر في وصف التهمة التي أدين بها . بقاء الوصف صحيحاً بفرض عدم ورود هذا المشتق في جدول الجواهر المخدرة الملحق بقانون مكافحة المخدرات .</p>
٨٨٤	١٩٨ ع ٢	(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٢	٣٤٢١٦	٧ — إيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة . لا يعيبه . مادام قد أورد في مجزئه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة . (الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١)
١٠٥٨	٣٤٢٣٦	٨ — المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والاستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلا للدفاع إذا طلب . إقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إدانتها بجريمة الشروع في تهريب نقود طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضي لفت نظر الدفاع طبقا للمادة ٣٠٨ إجراءات . فعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم . (الطن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥)
١٢٥	٣٤٢٥٤	٩ — منعى النيابة على حكم البراءة بعدم رده الواقعة إلى وصف قانوني معين لا جدوى منه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده . (الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥)
		١٠ — وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده بإسداد الرسوم المستحقة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها ما دام الوصف الجديد الذي يتعين

الصفحة	القاعدة
	معاقبة المطعون ضده على مقتضاه وهو إقامة بناء بغير ترخيص لم ين على واقعة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة وهي إقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها ولا يضيف إليها جديدا وكان طعن النيابة العامة مقصورا على تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها به . المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١١٢٩	(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٢٥٥ ع ٣
	١١ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بوصف النيابة للفعل المسند إلى المتهم . واجبها تحييص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا . كل ما تلتزم به إلا تعاقب المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .
	إدانة الحكم للمتهم (المطعون ضده) بجريمة إقامة بناء على أرض قبل صدور الموافقة على تقسيمها . الفعل المسمى فيها يكون جريمة أخرى هي إقامة بناء بغير ترخيص . وجوب توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة إقامة البناء بغير ترخيص . نزول الحكم بالعقوبة من الحد الأدنى . خطأ في تطبيق القانون .
	الحد في الحكم لعدم تضمن العقوبة أداء ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ليس للمحكمة الاستئنافية تصحيحه طالما أن النيابة العامة قد مكنت عن استئنافه . طلة ذلك ؟ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
	وجوب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة القرامة عن الجريمة الأشد طالما أن الوصف الجديد الذي يتعين معاقبة المطعون ضده على مقتضاه لم ين على وقائع جديدة .
١١٤٣	(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/٥) ٢٥٩ ع ٣

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — محكمة الموضوع حقها في رد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . استبعاد المحكمة قصد الاتجار من واقعة إحراز المخدر المبينة بأمر الإحالة لا يخول الطاعن إثارة دعوى بطلان الإجراءات أو الإخلال بحق الدفاع . علة ذلك؟ دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت إليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها .
١٢٣٢	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١١/١٩)
		١٣ — تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف تملك إجراءات عملا بالمادة ٣٠٨ إجراءات . هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوبا بالبطلان . لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصدور ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها ودانته بها حتى يرد عليها .
١٣٩٣	٣٤٣١٣	(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧)
		١٤ — قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بمقتضى المادة ١١٢/١ — ٢ عقوبات بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع استعمال الرأفة وفقا للمادة ١٧ عقوبات . لا جدوى من النعي بأن الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات هي الواجبة التطبيق مادامت العقوبة المقررة لهذه الفقرة . أخذ المحكمة للطاعن بالرأفة وتقديرها العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة لا يغير من ذلك . علة : تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني لا الوصف القانوني الذي تمكيفه المحكمة . إعمال المحكمة حقها الاختياري في استعمال الرأفة تطبيقا للمادة ١٧ عقوبات

الصفحة	القاعدة	
		هو تقدير للعقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
١٤٢٦	٣٤٣٢١	(الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤)
		راجع أيضا : تعدد
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٣٩٩)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٥٧ بالصيغة رقم ٢٣٨)
		وضع يد
		جريمة إتلاف المزروعات . مناط العقاب عليها . المادة ٣٦٧ عقوبات .
		ثبوت أن الزراعة التي قام الطاعن بإتلافها ملك المطعون ضدها .
		مهمة معاقبته بموجب المادة ٣٦٧ عقوبات . مثال .
		قيام نزاع بين الطاعن والمطعون ضدها . حول وضع اليد على الأرض التي أتلّف الزرع القائم بها . لا ينفي وقوع الجريمة .
		ما دام الثابت أن تلك الأرض كانت في تاريخ حدوث الإتلاف في حيازة المطعون ضدها بناء على أمر النيابة العامة تنفيذا لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية .
		الدفع بأن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالفصل في المنازعات الزراعية . مطعون بعدم دستوريته أمام المحكمة العليا . لا يجدى الطاعن . مادام أنه دين بجريمة إتلاف المزروعات إعمالا للمادة ٣٦٧ عقوبات .
٤٥٣	٩٩ ع ١٤	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)

وقف التنفيذ

١ - الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع. رخص له الشارع فيه وتركه لمشيئته وما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٤) ١٩٥٠ ع ٢٦٦ ٨٦٦

٢ - عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي يحكم بها عن جريمة عرض مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع .
المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بما نصت عليه المادة ٩ من القانون الأخير من عدم جواز الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة إلى هذه الجريمة من شأنه اعتبار العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون للجريمة المشار إليها أشد من تلك التي تضمنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
معاقبة الطاعن بالغرامة عن جريمة عرضه للبيع مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان ، والأمر بوقف تنفيذها .
خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠) ١٩٩٩ ع ٢٤٧ ٣٠٩٩

٣ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المادة ٤٦ من القانون المذكور .

توقيع الحكم بعقوبة اللجنة على المظنون ضده عن جريمة إحراز مخدر وأمره بإيقاف تنفيذها على الرغم مما ثبت من صحيفه حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمام المحكمة من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٢٧) ٢٩٢ ع ٣٠١ ٣٠١

راجع أيضا : نقض .

(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٣٥)

وكالة

١ - وجوب حضور المتهم بنفسه جلسات المرافعة . جواز حضور وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس . حضور وكيل المتهم على خلاف القانون لا يجعل الحكم حضوريا . (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) -- -- -- ١٤٤٤ع ٢ ٦٤١

٢ - حضور متهم بجرمة يجوز الحكم فيها بالحبس - جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التي حضرها وكيل عنه ترافع في الدعوى مؤداه أن الحكم الصادر في حقه حكم غيابي ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري . ميعاد الطعن في هذا الحكم بالمعارضة أو بالاستئناف لا يفتتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا . المسادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .

(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٧) -- -- -- ١٤٤٤ع ٢ ٦٤١

٣ - صدور توكيل مصرفي من الطاعنة الى زوجها يقتصر على إثبات صفته في التعامل باسم موكلته لدى البنك دون المعاملات بينه وبين الطاعنة .

اتهام المطعون ضده بتبديد المبلغ المسلم إليه من الطاعنة لا يداعه حسابها بالبنك ودفع المدعية بعدم جواز الاثبات بغير الكتابة متخذة هذا التوكيل سنداً لانتفاء المانع الأدبي . رفض الحكم ذلك الدفع تأسيسا على قيام هذا المانع فيما جاوز البنك من معاملات . صحيح .

(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥) -- -- -- ١٤٤٠ع ٣ ١٤٤٠

راجع أيضا : إعلان

(القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٤٧٥)

ومسئولية مدنية .

(القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ١٧٧)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(١)
٩٧	إخفاء أشياء متحصلة من جناية أوجنحة ..	٤	اتفاق
٩٨	إخفاء أشياء مسروقة ...	٥	اتفاق جنائي
٩٩	ارتباط	٥	اتفاقات دولية
١٠٨	أسباب الإباحة وموانع العقاب	٦	إتلاف
١١٥	استئناف	٧	إتلاف مزروعات
١٢٢	استجواب	٧	إثبات
١٢٣	استدلال	٥٦	إجراءات
١٢٥	استعمال محرر مزور ..	٨٦	إجراءات التحقيق ..
١٢٦	استيلاء على مال للدولة	٨٦	إجراءات الخاكة
١٢٦	إشهاد	٨٧	أجور
١٢٦	اشتراك	٨٧	أحداث
١٢٩	إشكان في التنفيذ ..	٨٨	أحوال شخصية
١٣٠	إصابة خطأ	٨٨	أحوال مدنية
١٣١	إصلاح زراعي	٨٩	اختراع
١٣١	أطباء	٩٠	إختصاص
١٣٢	اعتراف	٩٢	إختلاس أشياء محجوزة
١٣٢	إعلان	٩٣	إختلاس أموال أميرية
١٣٦	إكراه		

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	تسبب في حصول حادث	١٣٧	ألبان
	لأحدى وسائل النقل	١٣٨	إمتناع عن ممارسة التجارة
١٨٠	العامة	١٣٨	أمر بالألا وجه
١٨٠	تسعير جبرى	١٤٠	أمر حفظ
١٨١	تسول	١٤١	إهانة
١٨١	تشرذ		(ب)
١٨٢	تضامن	١٤٢	باعث
١٨٢	تعهد	١٤٣	براءة اختراع
١٨٣	تعهد على أرض الحكومة ..	١٤٣	بطلان
١٨٤	تعهد على الموظفين ..	١٥٣	بلاغ كاذب
١٨٤	تعريض	١٥٤	بناء
١٨٤	تعويض		(ت)
١٨٨	تفتيش	١٥٨	تأميم
٢٠١	تقادم	١٥٨	تأمينات اجتماعية ..
٢٠٢	تقرير التلخيص	١٥٩	تبديد
٢٠٣	تقسيم	١٦٢	تبغ
٢٠٣	تقليد	١٦٣	تجمهر
٢٠٣	تلوس	١٦٤	تجنيد
٢٠٥	تموين	١٦٥	تحقيق
٢٠٨	تنظيم	١٧٣	ترصد
٢٠٨	تنفيذ	١٧٣	تزوير
٢٠٩	تهريب		
٢٠٩	تهريب بمركى		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ج)		خطف	٣٤٣
جبن	٢١١	خيانة أمانة	٣٤٤
جريمة	٢١٢	(د)	
جلب	٢٤٣	دخان	٣٤٥
جمارك	٢٤٣	دخول عقار بقصد منع	
جنون	٢٤٣	حيازته بالقوة	٣٤٦
(ح)		دمتور	٣٤٧
حالة ضرورة	٢٤٤	دعارة	٣٤٨
حجز	٢٤٤	دعوى جنائية	٣٤٩
حجية الشيء المقضى	٢٤٤	دعوى مباشرة	٣٥٧
حريق عمد	٢٤٤	دعوى مدنية	٣٥٧
حضانة	٢٤٥	دفاع	٣٦٦
حق الحبس	٢٤٦	دفاع شرعى	٣٩٨
حكم	٢٤٦	دفوع	٣٩٨
حيازة	٣٣٩	(ذ)	
(خ)		ذخيرة	٤١٧
خبرة	٣٤٠	(ر)	
خبر	٣٤٠	رابطة السببية	٤١٧
خدمة عسكرية	٣٤١	رد اعتبار	٤١٩
خطأ	٣٤٢	رد القضاة	٤٢٠

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
ردة	٤٢٠	(ض)	
رسوم الدفعة	٤٢٠	ضرب	٤٤٢
وشوة	٤٢١	ضرب	٤٤٦
(ز)		(ط)	
زراعة	٤٢٢	طعن	٤٤٧
		طواريء	٤٥٧
(س)		(ظ)	
سب وقذف	٤٢٢	ظروف مخففة	٤٥٧
سباق خيل	٤٢٤	ظروف مشددة	٤٦١
سبق إصرار	٤٢٤	(ع)	
سرقعة	٤٢٦	عاجة	٤٦٢
صلاح	٤٢٨	عقوبة	٤٦٣
سياحة	٤٣١	عمل	٤٨٤
سيارات	٤٣١	عود	٤٨٨
(ش)		(غ)	
شروع	٤٣٢	غرامة	٤٨٩
شريك	٤٣٣	غش	٤٩٢
شهادة مرضية	٤٣٣	(ف)	
شهود	٤٣٧	فاعل أصلي	٤٩٣
شيك بدون رصيد	٤٣٧		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(م)		(ق)
٥٤٣	مأمورو الضبط القضائي	٤٩٥	قانون
٥٤٩	مبان	٥١١	قانون دولي
٥٥٠	محاكمة	٥١١	قبض
٥٥٠	محال عامة	٥١٤	قتل خطأ
٥٥١	محاماة	٥١٨	قتل عمد
٥٥٣	محرمات رسمية	٥٢٤	قدر متيقن
٥٥٣	محضر الجلسة	٥٢٤	قنف
٥٥٧	محكمة استئنافية !	٥٢٦	قرائن
٥٧٠	محكمة الإعادة	٥٢٦	قرارات وزارية
٥٧٠	محكمة الجنايات	٥٢٧	قصد جنائي
٥٧٢	محكمة الموضوع	٥٣٧	قضاء عسكري
٦٠٨	محكمة النقض	٥٣٨	قضاة
٦١٧	محكمة ثاني درجة	٥٤٠	قمار
٦١٧	محلات صناعية وتجارية	٥٤٠	قواعد دولية
٦١٨	مراهنات	٥٤١	قوة الأمر المقضي
٦١٨	مرور	٥٤١	قوة القاهرة
٦٢٠	مسئولية جنائية		(ك)
٦٣٠	مسئولية مدنية		كسب غير مشروع
٦٣٤	مستشار الإحالة		
٦٣٤	مشغولات ذهبية	٥٤٢	

(و)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦١٥	تقد	٦٣٤	مصادرة
٦٧٦	نقض	٦٣٦	مصرفات مدنية
٧٦٠	نقل	٦٣٦	معارضة
٧٦٠	نيابة عامة	٦٤٧	معاهدات دولية
	(أ)	٦٤٨	منشآت صناعية
٧٦٥	هتك عرض	٦٤٩	مواد مخدرة
	(و)	٦٦٩	موانع العقاب
٧٦٦	وصف التهمة	٦٦٩	موظفون عموميون
٧٧١	وضع يد		(ن)
٧٧٢	وقف التنفيذ	٦٧٢	نصب
٧٧٣	وكالة	٦٧٤	نظام عام

تصويبات

العدد الثالث من السنة الثالثة والعشرين (جنائي)

الصواب	الخطأ	رقم الخط	رقم المقنة
مستعدة	مستعله	١٠	٩٧٧
لمدة خمس عشرة سنة	لمدة خمس عشر سنة	١٣	٩٩٣
بالاشتغال	بالأشغال	١٨	٩٩٥
بل شريكا	بل شريك	٢٥:١٢	٩٩٧
مجانبة	مجابة	١٠	١٠٣٢
المتهمان (الأول والثانية)	المتهمين (الأول والثانية)	٥	١٠٣٣
المعدل	المعمل	١١	١٠٣٩
المادى	المائى	٤	١٠٤٠
ومحمود عطيفه	ومحمود عطيه	٣	١٠٤٣
الاشتباه	الاعتباه	١٢	١٠٤٦
إحراز	أ حراز	١٢	١٠٦١
خمسة عشر يوما	خمسة عشرة يوما	٢٣	١٠٦٨
لولا خطؤه	لولا خطئه	١٧	١٠٧٢
مبلغ واحد وخمسين	مبلغ واحد وخمسون	١٦	١٠٧٥
غير صحيح	غير صحيح	١١	١١١٠
الساعة الحادية عشرة	الساعة الحادية عشر	١٩	١١١٤
الساعة الحادية عشرة	الساعة الحادية عشر	١٤٦٣	١١١٦

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١١١٧	الثاني	الساعة الحادية عشر	الساعة الحادية عشرة
١١٢٢	٤	اعتراف	اعترافا
١١٣٩	١٧	ومعه الشاهدين الآخرين	ومعه الشاهدان الآخران
١١٤٢	١٠	بعد مضي ساعة وعشرون دقيقة	بعد مضي ساعة وعشرين دقيقة
١١٨٧	١٢	وتسعة وأربعون	وتسعة وأربعين
١١٨٧	١٣	وواحد وخمسون مليا	وواحد وخمسين مليا
١٢٠١	الآخر	وكفة	وكافة
١٢٠٣	٢٢	في غير محلها	في غير محلها
١٢٠٤	١٨	مبلغ ثمانمائة وأربعون	ثمانمائة وأربعين
١٢١٨	١٤	استند	استناد
١٢٢٥	٧	واجراء	اجراء
١٢٢٧	٨	اثني عشرة ساعة	اثنتي عشرة ساعة
١٢٢٩	الأول	بعد اثني عشرة ساعة	بعد اثنتي عشرة ساعة
١٢٣٠	٢٤	» » » »	» » » »
١٢٤٠	٢٠	اخفاء لاشياء	اخفاء الأشياء
١٢٤٥	٢١	واجب	واجبا
١٢٤٨	١٥	واجب احترامه	واجبا احترامه
١٢٤٨	١٦	لم بأنه ينقل	بأنه لم ينقل
١٢٥٦	٣	استولى	استولى
١٢٥٧	٦	بلاغ المدعيان	بلاغ المدعين
١٢٥٧	قل الآخر	التي دن	التي دان
١٢٦١	٩	المحكمة	المحاكمة
١٢٦١	١١	استعالت دته	استعالت مدته عن
١٢٦١	١٥	استاذ	عن المستأنف

الصفحة	رقم السطر	المحلل	الصواب
١٢٦٧	الثاني	تملك هذا	تملك هذا
١٢٦٨	٤	وأربعون قرشا	وأربعين قرشا
١٢٨٩	الأول	المتهمين الثلاثة	المتهمون الثلاثة
١٣٠٢	٢٢	في تطبيق القانون	في تطبيق القانون
١٣٠٦	قبل الأخير	انارته	أثارته
١٣١٣	قبل الأخير	في المقصود	في المقصود
١٣١٧	٢١	مخافة	محافظة
١٣١٩	١٢	السيارة المأذون	السيارة المأذون
١٣٢٧	٩	بشرط بأن	بشرط أن
١٣٣٢	٤	وخمسون جنيا	وخمسين جنيا
١٣٤٨	الأخير	قام الاتهام	قام الاتهام
١٣٥١	١١	ضرب	ضرب فأحدث
١٣٥٢	١٦	فقد صار أعزل	فقد صار أعزلا
١٣٩٣	١٤	تملك المحكمة اجراءه	تملك المحكمة اجراءه
٣٩٥	١١	» » »	» » »
١٤٠٠	١٣	عدم اجرائها تحقيق	عدم اجرائها تحقيقا
١٤٠٢	١٠	استخلاصها	استخلاصها
١٤٠٤	٢٣	أن تستخلص	أن تستخلص
١٤١٢	٩	واحدى وثلاثين جنيا	وواحد وثلاثين جنيا
١٤١٤	١٧٤٨	ثمانى عشر سنة	ثمانى عشرة سنة
١٤١٦	٧٥٦٥	أسماءهم	أسماءهم
١٤١٦	٨	ثمانى عشر عاما	ثمانية عشرة عاما
١٤١٧	١٥٤٣ ٢٤٤	ثمانى عشر سنة	ثمانى عشرة سنة

(ى)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
١٤١٧	١٤	الموضحة أسماءهم	الموضحة أسماءهم
١٤١٩	الآخر	مما يعيبه افساد	مما يعيبه بالفساد
١٤٣٦	٢٠	ليس له طريقا خاصا	ليس له طريق خاص
١٤٤٤	الآخر	بالدعوى بصر	بالدعوى عن بصر
١٤٥٠	١٥	فين مايشيره	فإن مايشيره
١٤٦٣	١٩	أحدها	أحداها
١٤٦٣	٢٠	واثنان بجوار	واثنان بجوار
١٤٦٣	٢٠	أسفل الانسية	أسفل أنسية
١٤٦٨	١٩	وامسكتاب المتهم	وامسكتاب المتهم
١٤٦٩	٩	لا يعدو جدلا	لا يعدوان يكون جدلا
١٤٧١	١٧	» »	» » » »
١٤٧٤	١٩	نفي الاتهام عند	نفي الاتهام عنه

تبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

وكل وزارة

على سلطان على

وليس مجلس الإدارة

”تم الإيداع بدوا الكتاب ٤٧٦٣ لسنة ١٩٧٣“

”هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء العالي ٨٨٩١ / ١٩٧٣ / ٢٢٠١ “

Bibliotheca Alexandrina



0536739